هو

كتابي ايكي نسخه نجه

١٣ كلمه بالجمله تامدر

جمعه گیجه‌سی سحرده اوتوز
ایکی رکعت نماز قیلر رکعتلرنده
سوره اذا زلزلت الارض اوقیه
واگر بوندن قراءت ایلیمزایسه قل اعوذ
برب الفلق ویاخود قل اعوذ برب الناس
اون بشر کره قراءت ایلیه

ودنیوی اخروی مرادلری حاصل اوله
سکز یوز کره سلام قولا قراءت ایلیه

[illegible]

[illegible]

تشرفت بانواع هذا الكتاب الشريف
في سلك كتبي في اواسط شهر شعبان
سنة ثماني وتسعين وتسعمائة وانا العبد
الفقير عبد الرحيم عفا الله الكريم
عن عصيانها

يا كتابي اذا وصلت اليه ... قبل يديه

كتاب الملخص

تصنيف الشيخ الإمام العلامة
فخر الملة والدين حجة الإسلام والمسلمين
محمد بن عمر بن الحسين الرازي رحمه الله عليه

يا كبيكج

ملكه ... تعالى عارية في يد
العبد الفقير الى رحمته
محمد بن احمد المغربي

رب يسر ولا تعسر

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد من يستحق الحمد لجميع جوده ويستوجب الشكر لكمال جوده والصلوة على
خير خليقته وعلى اصحابه وعترته السالكين طريقته فان اجل ما تسمو اليه ابناء
العزائم واشرف ما تهوي اليه افئدة الصرائم وانفس ما تنافس فيه من الرغائب واعز
ما يرغب فيه من الغرائب معرفة الموجودات باجناسها وانواعها وعلم الذي
بابداعها ولما كان كتابنا هذا مشتملا على ملخص ابحاث الاقدمين ومحصل آراء الاولين
مع زيادات نفيسة من قبلنا لم يذكر اجل ما ذكروا واكثرهم لم يذكر اذ افهام لا اضيق معتبرة
معيار البحث السليم والنظر المستقيم فاذا لاح لنا ان مطلوب ارباب الحجا وسطع صبح
الحق من افق البرهان جعلنا المعول عليه ان كافات الكتاب ولم نبين الربح
من الخسران بل رجع طرف الذهن عن ادراكه حسيرا كما هو في حيز الغائص اسيرا وقد رتبنا
هذا الكتاب على ثلث فنون فا في علم المنطق وهو مرتب على مقدمة وجملتين الاولى في التصورات
والثانية في التصديقات ب ثلاثة كتب آ في الامور العامة وما يجري مجراها ويجري مجرى انواعها
ب في احكام الجواهر والاعراض وهو مرتب على مقدمة وجملتين المقدمة في احكامها الكلية
الجملة الاولى في احكام الاعراض والثانية في احكام الجواهر ج في العلم الالهي خاصة فالفن
الاول في علم المنطق وهو مرتب على مقدمة وجملتين اما المقدمة ففيها فصلان آ في الحاجة الى المنطق
التصور ان اذا احكم عليه بنفي او اثبات كان المجموع تصديقا وفرق ما بينهما كما بين البسيط
والمركب وكل تصديق ففيه ثلاثة تصورات للعلم الاول اي حقيقة المحكوم والمحكوم به وعليه
التي لم تكن متصورة تعذر ذلك الحكم لا يقال السماع الحكم على غير المعلوم بانه يمتنع الحكم عليه
[illegible] لان ذلك قضية صادقة فالمحكوم عليه غير متصور وعلى هذا يلزم المعلوم معلوما منه

انه غير معلوم فلا يكون المحكوم عليه غير معلوم فنقول ا غير المعلوم له اعتبار انه كالامر
الذي عرض له انه غير معلوم بمجرد هذا الاعتبار اعني اللا معلومية فان كان المحكوم عليه
في القضية المذكورة بالاول كان المحكوم عليه من حيث انه محكوم عليه غير متصور فيتوجه الشك وان
كان الثاني كان الحكم عليه بانه لا يصح الحكم عليه كاذبا لان كل معلوم يصح الحكم عليه ولو بكونه معلوما
لانا نقول المشكك في الضروريات لا يقدح فيها ثم نقول كل واحد من التصورات والتصديقات
اما ان يكون غنيا عن الاكتساب وهو ظاهر البطلان او محتاجا اليه وهو باطل لانه يلزم استناد
كل واحد منها الى غيره اما الى موضوعات متناهية او غير متناهية وهو محال وبتقدير صحته
فالمطلوب حاصل لانه اما ان يوجد فيها ما يوجب لذاته في الذهن شيئا فحينئذ يكون لزومه عنه غير
مكتسب او لا يكون وذلك يقتضي ان لا يوجب شيء منها شيئا فلا يكون شيء منها مكتسبا واما
ان يكون بعضها غنيا وبعضها محتاجا فحينئذ لا يخلو اما ان لا يمكن استنتاج المحتاج عن
الغني وهو باطل لما نعلم بالضرورة ان من علم اللزوم لشيء لشيء وعلم مع ذلك وجود الملزوم او عدم
اللازم علم من الاول وجود اللازم ومن الثاني عدم الملزوم او يمكن وحينئذ اما ان يحصل
كل مطلوب من كل بديهي كيف كان وهو واضح البطلان او لكل مطلوب باوليات مخصوصة
ولا بد من وقوعها على شرائط مخصوصة وحينئذ لا بد من بيان تلك الشرائط ليكون العالم بها
متمكنا من استعلام المجهولات بحيث لا يغالط الا نادرا والعلم المتكفل به هو المنطق لا يقال
هذا المنطق ان كان من الاوليات فليستغن عن تعلمه والا فليفتقر الى منطق آخر ولان كثيرا
ممن لم يتعلم هذا العلم اكتسب العلم بالمجهولات لانا نجيب عن الاول بان اكثر المباحث العقلية
من هذا العلم امور متى جردت علمت صحتها بالبديهة والذي منه ليس كذلك فينتهي الى البداهة
لا محالة وعن الثاني بانا لا نقول ان الذهن وصل الا لكنه في اصابة الحق [illegible] بل قد يكتفي بادراكه

البعض للبعض وهذا لا يكفي فيحتاج الى الاستعانة بالمنطق قال موضوع المنطق
كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو وموضوع المنطق هو المعقولات الثانية
من حيث انه يمكن ان يتادى بواسطتها من المعلومات الى المجهولات وتفسير المعقولات الثانية
ان الانسان يتصور حقائق الاشياء اولا ثم يحمل بعضها على بعض كما [illegible] فيكون
الماهية محكوما عليها هنا الحيوان لا لحقها الا بعد صيرورتها معلومة او موضوع اللاحقة
الثانية فهذا يبحث عن هذه الاعتبارات لا مطلقا بل من حيث انه كيف يمكن ان يتادى بواسطتها
من المعلومات الى المجهولات تاديا صوابا فذلك هو المنطق فلا جرم كان موضوعه المعقولات الثانية
من الاعتبار المذكور ولما عرفت ان المقصد الاقصى من هذا العلم معرفة القوانين التي بها اكتساب
المجهولات من التصورات والتصديقات لا جرم رتبنا مقصودنا من هذا العلم على جملتين الجملة
الاولى في كيفية اقتناص التصورات والكلام فيها مرتب على قسمين فالاول في المفردات وفيه مباحث
ا في تقسيم جامع لمباحث هذا الباب اللفظ المفيد اما ان يعتبر القياس لما هو تمام معنييه او الى ما
اندرج فيه من حيث هو كذلك او الى ما خرج عنه من حيث هو كذلك فالاول المطابقة والثاني التضمن والثالث
الالتزام ثم المطابقة على قسمين لانه اللفظ اما ان يكون دليلا على جزء المعنى وهو المؤلف و
لا يكون وهو المفرد وهو اما ان يمنع نفس تصوره من الشركة فهو الجزئي او لا يمنع وهو الكلي
وهو اما ان يكون دالا على تمام حقيقة الشيء او على ما يكون داخلا فيها او على ما يكون خارجا عنها
اما الدال على الماهية فاما ان يكون دالا على ماهية شخص واحد وهو المقول في جواب ما هو بحسب
الخصوصية المحضة او على ماهية اشخاص وهي اما ان تكون مختلفة في شيء من الذاتيات فيكون تمام الجزء
المشترك بينها مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة او لا تكون وهو المقول في جواب ما هو
بحسب الشركة والخصوصية معا اما بحسب الخصوصية فظاهر واما بحسب الشركة فلان حمل الكل

كالجنس بالنسبة الى الانواع

كالنوع بالنسبة الى الافراد

واحد منها من الذاتيات حاصل للآخر والا فقد اختص بعضها بما ليس للآخر فيكون له اختلاف معه
وبين كل واحد منها وبين الآخر ليس بالعدد فقط بل وبالذاتيات وقد فرضنا انه ليس كذلك هذا خلف واذا
كان تمام ما لكل واحد منها من الذاتيات مشتركا بينه وبين غيره فلا جرم كان ذكره جوابا عن
السؤال عن ماهية كل الاشياء بحسب الشركة واما الدال على جزء الماهية فاما ان يكون
دالا على تمام الجزء الذي يشارك غيره وهو الجنس وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة
المحضة ذاتا ومغاير له اعتبارا او على كمال الجزء الذي به يمتاز عن غيره وهو الفصل
او لا يكون واحدا من القسمين وسنبين بالدلالة ان شاء الله تعالى انه لا بد وان يكون ذلك جنس جنس
او جنس فصل او فصل جنس او فصل فصل على اختلاف مراتبها لان الجنس قد يشارك غيره في
الاندراج تحت جنس آخر فيكون نوعا بالنسبة اليه لان الاجناس قد تترتب متصاعدة الى ...
... لا الى ... اما الاجناس فوقه وهو جنس الاجناس والانواع تترتب متنازلة الى الانواع تحته
وهو نوع الانواع والفصل قد يشارك غيره في الاندراج تحت جنس فيكون نوعا بالنسبة اليه
ويحتاج الى فصل آخر لكن الجنس الذي هو فصله المقسم غير الذي هو نوع له واما الدال على الخارج
عن الماهية فينقسم على وجهين وذلك الخارج اما ان يكون لازما او لا يكون واللازم اما ان يكون
لازما للحقيقة او للوجود ولا واما ان يكون بين الثبوت بانه كان [illegible] او لا يكون
كالحدوث للجسم والماني كسواد الزنجي ثم الوصف الخارجي اما ان يعتبر من حيث انه مختص بنوع واحد
لا يوجد في غيره وهو الخاصة او من حيث انه موجود في اكثر من نوع واحد وهو العرض العام
واما المؤلف فنقول الحاجة الى القول للانها [illegible] والقول المفهم اما ان يفيد طالبا [illegible] افادة
اولية او لا يفيد فان كان الاول فان كان على طريقة الاستعلاء فهو الامر وان كان على طريقة الخضوع
فهو السؤال ويقرب منه الدعاء وان كان على طريقة التساوي فهو الالتماس وان كان الثاني

الا ان المطلوب ماهية الشيء نحو ما الروح اي ما ماهيتها
[illegible] ما الروح المطلوب [illegible] ماهيتها
[illegible]

فاما ان يكون محتملا للتصديق والتكذيب وهو الخبر او لا يكون وهو التنبيه ويندرج فيه التمني
والترجي والقسم والنداء ولنشرع الآن في احكام هذه الاقسام ب في مباحث المطابقة
والتضمن والالتزام وهي ح أ دلالة المطابقة دلالة اللفظ على تمام مسماه ودلالة التضمن دلالة
اللفظ على جزء مسماه من حيث هو جزؤه واحترز بالقيد الاخير عن دلالة اللفظ بالمطابقة على
جزء المسمى بالاشتراك ودلالة الالتزام دلالة اللفظ على لازم مسماه [illegible] لا انه على مسماه
واحترز به عن دلالة اللفظ بالمطابقة على اللازم بالاشتراك ب الدلالة الوضعية في
المطابقة والباقيتان تابعتان لا لكن لا مطلقا بل بشرط كون الماهية مركبة في الاول وملزومة في
الثاني ولما لم يكن وجود الجزء لكل ماهية لانها لو كان وجود لازم مثلا لكل ماهية لانها او اقله
انه ليس غيره لم يلزم من المطابقة التضمن ولا مع الالتزام واما هما فلا يوجدان الا مع المطابقة
لاستحالة حصول التابع من حيث هو تابع بدون المتبوع ج يمكن استخراج هذه الاقسام بتقسيم اخر
وهو ان دلالة اللفظ على المعنى اما ان تكون وضعية او عقلية والاول دلالة اللفظ على تمام
مسماه لانا نعلم بالضرورة ان دلالة كل لفظ على تمام مسماه غير واجبة عقلا والثاني دلالة
اللفظ على لازم مسماه وذلك اللازم ان كان داخلا فيه فهو التضمن والا فالالتزام د يشترط في دلالة
الالتزام حصول اللزوم الذهني لا الخارجي اما الاول فلان اللفظ الذي لا يكون موضوعا للمعنى لو لم
يكن بحيث ينتقل الذهن من مسماه اليه كان حاله معه كحال جميع الالفاظ التي لا دلالة لها عليه
اصلا معه واما الثاني فلان الجوهر والعرض متلازمان مع ان احدهما لا يستعمل في الاخر
ثم ان الملازمة الذهنية شرط لا سبب ه دلالة الالتزام مهجورة في العلوم لا لما قيل من
انها عقلية ولذلك انتقضت بالتضمن وبالاوازم غير متناهية لان النسبة بينها متناهية
بل لان دلالة اللفظ على لازم مسماه لما اعتبر فيها [illegible] كما يختلف

التزام المتى الالتزام على الامام وارده اللازم في شرح حكمة الاشراق

بالاختلاف الاشخاص فلا يكون المدلول مضبوطا والنظر يعتبر فيها ذلك فهو محال لان الغرض
من اطلاق كل الالفاظ افهام المعاني فاذا لم يحصل ذلك لم يكن اللفظ مفيدا ج في مباحث المفرد
والمؤلف وهي ح أ المفرد ينقسم نوعين اخرين من التقسيم احدهما حال اللفظ بالنسبة الى المعنى على
اربعة اوجه فانه اما ان يتحد اللفظ والمعنى او يتكثرا او يتكثر اللفظ ويتحد المعنى او بالعكس والاول
لا يخلو اما ان يكون نفس مفهوم اللفظ ممكن الحصول في كثيرين او لا يكون فان كان فاما حصوله على السوية
وهو المتواطئ او لا على السوية وهو المشكك وان كان الثاني فهو العلم والثاني الاسماء المتباينة
والثالث المترادفة سواء كانت من لغة واحدة او من لغات مختلفة والرابع لا يخلو اما ان يكون موضوعه
لها على السوية او لا يكون والاول الاسماء المشتركة سواء كانت من لغة واحدة او من لغات مختلفة والثاني
المنقول [illegible] ان يكون النقل من موضوعه الاول الى الثاني بسبب مناسبة بينهما او لا يكون والاول
المجاز ثم ان تلك المناسبة ان كانت هي الاشتراك في بعض الامور كان اللفظ مستعارا والا فلا
ب اللفظ المفرد اما ان يكون بحيث يصلح لان يخبر به عن شيء او لا يكون والثاني الحرف والاول
اما ان يدل على الزمان المعين لذلك المعنى وهو الفعل او لا يدل وهو الاسم وهو اما ان يدل على شخص معين
وهو العلم او لا يكون كذلك وهو اما ان يكون موضوعا للماهية معينة وهو اسم الجنس او الذي صيغته معينة
من غير دلالة على خصوصية ماهية ذلك الموصوف وهو المشتق واما المؤلف فالمشهور انه اما
ان يأتلف من اسمين او اسم وفعل ونقضوه بالنداء واجيب عنه بان حرف النداء يقدر الفعل
واجيب عن هذا الجواب بانه لو كان كذلك لاحتمل الصدق والكذب وشك آخر وهو ان قولنا
الفعل والحرف لا يخبر عنهما خبر فالمخبر عنه في هذا الخبر ان كان اسما كانت القضية كاذبة والا كانت
مناقضة لكن هذا يستقصى من المباحث ما لا حاجة بالمنطقي اليه د في مباحث الكلي والجزئي
وهي ح أ الكلي والجزئي يقال لذات المعنى وبالعرض للفظ أ المعنى الكلي الذي نفس تصوره لا يمنع

الوجود كشريك الاله تعالى وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يعرف وجوده كجبل من ياقوت وهذان
لم يذكرهما الشيخ وذكرهما ابو البركات وقد يكون موجودًا لكن يمتنع ان يكون في الوجود
منه اكثر من واحد كالاله سبحانه وقد يكون الموجود منه واحدًا فقط وان جاز وجود مثله كالشمس
وقد يكون الموجود منه اشخاصًا متناهية كالكواكب وقد يكون غير متناهية كالآباء
يقال بالاشتراك على الشخص وعلى كل اخص تحت اعم والفرق بين الجزئي بالمعنى الاول غير مضاف
ولا كلي والمعنى الثاني مضاف الى ما فوقه وقد يكون كليًا ولا شك انه لا منافاة بين المعنيين لان كل
شخص جزئي بالمعنيين [...] اعم من الاول لان كل شخص فله ماهية اذا اعتبرت ماهيته مجردة
عنها مشخصاتها ثم اضيف اليها كان بهذا الاعتبار جزئيًا مضافًا لكنه ليس جزئيا اليه لانه لا يمكن
تصور الشخص مع الذهول عن الاعتبار المذكور [...] مثلا الحيوان [...]
الحيوان من حيث انه حيوان وكونه كليًا وهو مغاير للاول لان الكلي قد يكون حيوانا وقد لا يكون وهو
الجماد وغيره وبالعكس ولو كان كونه حيوانا وكونه كليا امرا واحدا لما تقوم احدهما بالاخر
لاستحالة ذلك ولان كونه كليا امر نسبي يعرض للحيوان بالنسبة الى موضوعاته والنسبة بين
الشيئين متأخرة عنهما او لكلية متأخرة عن ماهية الحيوان وماهية الحيوان الثالث المتأخر عن ماهية
الحيوان لوجوب تأخر المركب عن مفرداته اذا عرفت ذلك ظهر ان المركب منهما مغاير لهما
فلنخص كل واحد منها باسم خاص فالاول الكلي الطبيعي والثاني الكلي المنطقي والثالث الكلي العقلي
اما الكلي الطبيعي فلا شك في وجوده في الاعيان لان الحيوان جزء من هذا الحيوان ومتى كان
المركب موجودا كان البسيط موجودا ولما كان الموجود مباينا عن العدم واما الكلي المنطقي
فموضع من مقولة المضاف ويأتي الكلام في ان الاضافة هل لها وجود في الاعيان ام لا واما
الكلي العقلي فالمشهور انه هو الصورة الذهنية فالحيوان الموصوف بالكلية موجود

كالطبيعي مطلقا

لان العلم الصوري يستحيل ان يكون مشتركا فيه بين كثيرين فكل موجود فاما في الخارج او في الذهن
ولا اول محال لان كل موجود في الخارج فهو شخص معين متميز عن كل ما عداه وكل ما كان كذلك
لم يكن مشتركا فيه بين كثيرين فلم يكن كليا ولما بطل كون الكلي موجودا في الخارج ثبت انه في الذهن
[...] قالوا الصورة الذهنية صورة شخصية في نفس مشخصة فما ذكرتم من الالزام
حاصل فيها فاجابوا بانا اذا قلنا للصورة الذهنية انها كلية فلا نعني بها كونها بعينها مشتركا
فيها بين الاشخاص الخارجية بل المراد ان نسبتها الى واحد من الاشخاص الموجودة في الخارج من النوع
الواحد اذا سبق الى النفس لا عن غيره واخذت النفس منه الماهية مجردة عن جميع لواحقها
لم يكن الحاصل في النفس الا ذلك لا اثر ولا ماهية هذا منتهى كلامهم ومن مشكل من يجيبه
هذا ابتناه على القول بالصورة الذهنية وهي عندنا باطلة في تقدير القول بها الا انه لا يصح
تفسير الكلي بها والا كان تقسيم الكلي الى الذاتي المفسر بجزء الماهية خطأ لان الصورة الذهنية
التي قد تكون حاكية بعد حدوث الشخص يستحيل ان تكون جزءًا من ماهية الشخص الموجود في الخارج
[...] المراد من قولنا ان تأثر النفس عن كل واحد من الاشخاص واحد هو انا نتصور قدرًا مشتركًا بين تلك
الاشخاص ونتصور القدر المشترك لازم يتوقف على تحقق القدر المشترك لئلا يكون التصور
الذهني مطابقا للامر الخارجي فيكون جهلا وان كان مطابقا فلا بد من حصول قدر مشترك
في نفس الامر فذلك الامر المشترك هو الكلي في الحقيقة والصورة الذهنية انما تسمى كلية
مجازا لكونها علما متعلقا بما هو امر كلي ثم نقول لم لا يجعل كل شخص في الخارج كليا بشرط
حذف المشخصات والذي نقوله انا نعلم بالضرورة ان اشخاص النوع الواحد مشتركة في طبيعة
ذلك النوع ويمتاز كل واحد منها عما عداه بخصوصيته وما به الاشتراك غير ما به
الامتياز فذلك القدر المشترك هو الكلي فيكون الكلي موجودا في الخارج واما الذي يعتقد

في المشهور اثبات صورة مجردة في الذهن فسياتي ابطالها في الحكمة والكلي ولذلك اعلم ان الجزئي
لا كن عدمه اخص من عدم الجزئي فانه لما كان كلما صدق السواد صدق اللون ولا ينعكس لاجرم حكمنا
بان اللون اعم من السواد فكذلك كلما صدق اللا لون صدق اللا سواد ولا ينعكس فيجب ان يكون
اللا لون اخص من اللا سواد ولما ثبت ان الذي يغاير هذا الشخص اكثر مما يغاير هذا النوع وكل
معقولين فلا بد وان يكون احدهما مع الآخر اما اخص منه مطلقا او اعم منه مطلقا او اعم من وجه واخص
اعم من وجه واخص من وجه كالحيوان والابيض وكل ذلك ممكن فاما ان يكون اعم منه مطلقا واخص منه مطلقا
من وجه واحد فذلك محال ح الكلي اعرف من الجزئي لان الاشياء او الجزئي فان الاعم اقل شرطا ومعاندا
من الاخص وما كان كذلك كان اكثر وقوعا في الذهن فهو اعرف ط انا ادرك الشخص المعين من حيث انه ذلك
الشخص اما بالوجدان فهو كما يعلم كل احد ذاته المعينة من حيث هي هي واما بالحس فهو كما اذا ابصرنا
زيدا واشرنا اليه وههنا بحث وهو ان الحس تعلق به من حيث هو هو او بالمشترك بينه وبين غيره
فالمشهور هو الاول وفيه شك لانا اذا فرضنا جسمين يساوي كل واحد منهما الاخر في الشكل
واللون والمقدار وسائر الصفات المحسوسة فاشتبه احدهما بالاخر حتى اذا رأينا احدهما ثم
غاب عنا ثم رأيناه مرة اخرى فلا ندري ان الذي رأيناه ثانيا هو الذي رأيناه اولا او غيره الا انه
بما انه من المعلوم ان الامر الذي به امتاز كل واحد منهما عن غيره غير مشترك فيه لاستحالة ان يكون
ما به الاشتراك عين ما به الامتياز ولو كان الحس حين تعلق بالشخص المعين تعلق بذلك الامر الذي لاجله هو هو
لاستحال ان يشتبه من غيره لاستحالة حصول ذلك الامر في غيره فلما حصل الاشتباه علمنا ان الحس
لم يتعلق به من حيث هو هو بل بالقدر المشترك او ان كان متعلقا به من حيث هو هو لكن الخيال
لا يستثبته واذا عرفت ذلك ظهر ان الذي يشير كل واحد منا الى نفسه بقوله انا غير الذي يشير اليه غيره
بانه هو ي ما لنا ان التشخصية هل هي امر ثبوتي زائد على الماهية ام لا وبتقدير ان يكون كذلك فهل هي

كالانسان والحيوان وبينهما التباين كالانسان والفرس

مقولة على تشخصية كل شخص بالتواطؤ او بالاشتراك بعد تقدير كونه بالتواطؤ فكيف تشخص الشخص بانضمام
كلي الى كلي فالقول فيه سياتي في الحكمة ولا كنا نقول الآن انا اذا اشرنا الى الشخص المعين وفرضنا ان
الاشارة تعلقت به من حيث انه هو فتلك الاشارة لا تكون متناولة للصفات التي لا تتوقف على تشخصه
تخصيصنا وهل نقصر الاشارة الى المشخصات فيه تردد لاحتمال ان يقال المشخصات علل التشخص والاشارة
متعلقة بالمشخص لا بما لاجله التشخص ويحتمل ان يقال التشخص ليس حكما حاصلا للماهية معللا بالمشخصات
بل المعنى بالتشخص هو الانضمام لتلك الامور اليه حتى يكون المجموع ذلك الشخص وفي كلا الاحتمالين بحث نذكره
فيما ياتي في الحكمة تفصيلها يا كل ط محمول بالطبع وكل جزئي موضوع بالطبع لان الكلي هو القدر
المشترك بين الاعداد وذلك المشترك لما لم يكن ذاتا او صفة فان كان الاول كان محمولا حمل المواطاة
وان كان الثاني كان محمولا حمل الاشتقاق واما الجزئي فهو الشخص المشار اليه وهو بالنسبة الى كلية
لا بد ان يكون موضوعا ولنتكلم ههنا في حقيقة الموضوع والمحمول ي الموضوع والمحمول
اذا قلنا كل ج ب فليس المراد ان نقول ان كانت حقيقة الجيم بعينها حقيقة الباء فيكون الجيم والباء لفظين
مترادفين فلا حمل ههنا في الحقيقة ولا وضع او غيرها فيمتنع ان يقال ان احدهما الاخر لان الشيء
لا يكون نفس غيره وجوابه ان شيئا اذا كان موصوفا بشيء فانه يحمل الموصوف على الصفة كقولنا المتحرك
جسم على معنى ان حقيقة الشيء الذي له وصف الحركة هي الجسم وتحمل الصفة على الموصوف كقولنا الجسم
متحرك على معنى ان الجسم موصوف بالحركة والاول يسمى حمل المواطاة والثاني حمل الاشتقاق لا ابطال
للاشكال بعد بانا اذا قلنا الجسم موصوف بالحركة فاما ان يكون المفهوم من الجسم هو المفهوم من
الموصوف بالحركة فحينئذ يعود الاشكال ولان الموصوف بالحركة شيء ما له الحركة من غير بيان ان ذلك الشيء
جسم او غير جسم اللهم الا ان يعرف ذلك بنظر اخر واما ان يكون مغايرا له فحينئذ يمتنع ان يقال ان احدهما
الآخر لانا نقول المفهوم من المتحرك شيء له الحركة لا على معنى اسناد الحركة الى الشيء المطلق من حيث هو شيء

مطلق ولما كان قولنا متحرك قضية ولما جاز ان يقال زيد متحرك لان الشي الواحد في
الخبر الواحد لا يمكن اسناده الى اثنين بل معناه ان شيئا متعينا في نفسه مجهولا عند القائل
وجدت له الحركة فاذا قلنا الجسم متحرك فقولنا الجسم تعيين ماهية ذلك الشي الذي ثبت له الحركة
لا في مباحث الماهية د لكنا ان بعض الدال على الماهية هو الذاتي الاعم وهو باطل لان لفظة
ما هو سؤال عن حقيقة الشي فيكون جوابه ذكر تمام الماهية والذاتي الاعم وحده ليس تمام ماهية
الشي ولما كان الشي نفس ما ليس هو ولكان الجزء هو الكل ولكان وجود الجزء الاخر عنه مشابه و احدهما
ب الفرق بين المقول في جواب ما هو وبين المقول في طريق ما هو والداخل في جواب ما هو هو
ان السؤال الطالب لتمام الماهية لا يكون جوابه الا ذكر جميع اجزائها فتمام هذا الجواب هو
المقول في جواب ما هو وكل واحد من اجزائه هو المقول في طريق ما هو لو كان مذكورا بالمطابقة
والداخل في جواب ما هو لو كان مذكورا بالتضمن ج قد عرفت ان المقول في جواب ما هو على قسمين
منها المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة وهو تمام الجزء المشترك بين الامور المختلفة بالماهية فيقول
تلك الامور اما ان تكون انواعا تحت جنس واحد او لا تكون فان كان الاول فسؤال كثرة تلك الانواع او
قلت كان الجواب واحدا لان تمام القدر المشترك بين كل اثنين منها من بعينه تمام القدر المشترك بين كلها
وان كان الثاني فكلما كانت الانواع اكثر تباعدا في الجنس كان الجواب بذا تباين اقل د الدال على
الماهية لا يجوز تسميته بالذاتي لان الذاتي اما ان يكون ذاتا لنفسه وهو محال لان الذاتي منسوب
الى الذات والشي يستحيل انتسابه الى نفسه او لغيره وهو باطل لان الذي يكون هو ذاتا له لا بد ان
يكون مشتركا منه ومن غيره فحينئذ يكون احد اجزائه فلا يكون دالا على ماهيته لان احد اجزاء المركب
لا يكون دالا على تمام ماهيته و في مباحث اجزاء الماهية وهي لما الماهية اذا تركبت من امرين
فلا شك ان كل واحد منها جزء الماهية و كل مركب فانه محتاج في طرف الثبوت الى كل واحد من اجزائه معا

و في طرف الانتفاء الى انتفاء واحد منها وهذا التقدم متقرر بها في العقل فانا نعقل انه
لولا الذي للاجزاء وجودا وعدما لما تقرر للكل وجود ولا عدم لا يقال ان تلك الامور اذا اجتمعت
فان حصلت لها وحدة فهي ان حصلت لكل واحد منها كان كل الاجزاء قيام العرض الواحد بالمحال وهو
محال او للكل وهو احد منها بعضها فينقسم الواحد او لا تحصل لها وحدة اصلا فلا تحصل عند
اجتماعها ماهية واحدة فلا يكون تلك البسائط اجزاء الشي ثم تقدم الجزء على الكل اما بنفس الماهية
وهو محال لان الماهية اذا اعتبرت من حيث هي هي لم يكن محكوما عليها الا بالسبق ولا بالتقدم ولا
بالتاخر واما بنفس الوجود وهو محال لان التقدم بالوجود لا يحصل الا مع الوجود واعتباره
حال الجزء الماهية معهما اعتبار حاصل قبل الوجود لانا نجيب عن الاول بانه منقوض بجميع
الهيئات الاجتماعية وعن الثاني ان الجزء ان يكون متقدم جزء الماهية عليها بنفس الماهية قوله
الماهية اذا اعتبرت من حيث هي هي لم تكن متقدمة على غيرها ولا متاخرة قلنا ان عنيت به ان نفس تلك
الحقيقة ليست نفس تقدمها فلا يمكن لكن لا يلزم انها لا تقتضي شيئا من هذه الاعتبارات ممنوع
وهذا كالسلب والايجاب فان شيئا من الماهيات لا يخلو عنهما وان كان كل ماهية من حيث هي هي مغايرة
لمفهوميهما وهو متحقق ذلك ان كنه الماهية بحيث يصح ان يعرض لها الوجود اعتبارا لا يمكن وقوعه على
الوجود وهو من لوازمها فلا يكون تقدمها عليه بالوجود وان سلمنا ذلك فلم لا يكون التقدم بالوجود
قوله التقدم بالوجود لا يحصل الا معه قلنا ممنوع لان الشيئين اذا كانا بحيث متى وجد كان
وجود احدهما متوقفا على وجود الاخر كانت تلك الحيثية حاصلة قبل تحقق الوجود وتلك الحيثية هي
المراد بالتقدم ٢ الجزء قد يكون متقدما على الكل كما ذكرنا وقد يكون من اجزائه كالاجزاء المقدارية
بناء على نفي الجزء ٣ جزء الماهية لا يكون صفة لها لان الصفة حالة في الموصوف والكل ممتنع الحلول
في الصفة ما هو تقدم لا شي والجزء متقدم فلا شي من الصفة بجزء وبالعكس ولانه لو اتصفت الماهية المركبة بشي من

اجزا نفسها لكان ذلك الجزء جزءا من الموصوف بنفسه والموصوف متقدم وجزؤه متقدم عليه فيتقدم
الشي على نفسه بمرتبتين ولقائل ان يقدح في المقدمة القائلة بان الكل ما هو غير المحمول فيقول له
لا يجوز ان يكون ماهية كل واحد من تلك البسائط نفس حقيقة لا في تلك الماهية المركبة فيها
بشرط ان تكون ما عملها وعلى هذا التقدير تكون ذاتها سابقة على ذات الماهية المركبة حلولها فيها
من اجزاء مكونة تلك الماهية المركبة ٤ اجزاء الماهية قد عرفت ان تقدمه متصورة على الذات ان تصوره متقدم
والشيخ لما ذكر ان تصور الماهيات لا بد ان يكون مسبوقا بتصور اجزائها قال ان تلك الاجزاء
فلا تكون معلومة على التفصيل لانها متى خطرت بالبال تمثلت مفصلة وفيه نظر لانه لو كان واحد من
بسائط الماهية المركبة ان كان معلوما فلا بد وان تعرف الذهن عن غيره لانا متى عقلنا ماهيتين مختلفتين
الممتنع ان لا نعقل امتياز احداهما عن الاخرى حال علمنا بهما وان لم يكن معلوما مع انا نعلم الغاية
فذلك يقدح في ان تصور الذات متوقف على تصور اجزائها مع ان ذلك معلوم بالضرورة ٩ قال فنقول
الماهية عن اجزائها لا يكون الا قاطعا طبيعيا كالذي يعرف الحيوان عن الا عقلاء وقد يكون صناعيا
كما لا يعرف الشي عن اجزائها ٦ اختلفوا في تفسير الذاتي فمنهم من فسره بانه الذي يمتنع خلو الذات
عنه ويندرج فيه جميع لوازم الوجود والماهية ومنهم من فسره باخص منه وهو الذي يمتنع
خلو الشي او ماهيته عنه ومنهم من فسره باخص منه وهو الذي يمتنع رفعه عن الماهية ومنهم
من جعله اخص منه وهو الذي يجب ثبوته الثبوت الحالة وقد ذكر البين الثبوت للشي بحيث يمتنع
شعور الذهن بالشي الا مع شعوره بذلك الوصف انما كان اخص من الثالث لانه من الجائز ان
يكون الوصف بحيث يكون الغفلة عنه مع الشعور بالموصوف الا انه متى حصل الشعور بثبوته للموصوف
لا يمكن الذهن من ازالته عنه ومنهم من جعله اخص وهو الذي يكون جزء الماهية وهو الاولى
وهم المحققون والنزاع في هذه التفاسير انما هو في اللفظ وهو غير لائق بالمباحث الحقيقية وهو ايضا

متعذر لان الذاتي مفهومه في اللغة هو المنسوب الى الذات من غير بيان انه داخل او خارج او
لازم او مفارق واثبات المعنى ومتى غير ممكن لان تفسير لفظة بشي لا يمكن ان يقال انه اصاب او
اخطا نعم الذي يجب الاشتغال به تمييز هذه المفهومات بعضها عن بعض والاحتراز عن الغلط
الواقع بسبب الاشتراك ٧ جزء الماهية لا يقبل الاشتداد والضعف لان الماهية بعد ضعف ذلك
الجزء ان بقيت كان الزائل غير معتبر في تحققها وان لم يبق كان الضعف عدما لكل القول في
الاشتداد ان بقيت الماهية كانت الزيادة حشوا وان لم تبق كان ذلك ٨ اجزاء الماهية
متناهية لان الامر المعقول لان كل عدد فهو اما شفع او وتر على التقديرين فلا بد فيه من نقصان
واحد وكل ما كان كذلك فهو متناه ولان كل عدد فنصفه اقل منه فيكون نصفه متناهيا فيكون ايضا
متناهيا وهذان الوجهان لا يستقيمان على اصول الحكماء ٩ الماهية المركبة ان كانت محققة استحال
ان يكون شي من اجزائها عدميا لان المعدوم لا يكون جزءا من الموجود وان كانت اعتبارية كالاعمى
والمظلم والجاهل جاز وهذه العقليات لجميعها اشار الشيخ في النفس والا كانت ثابتة
متميزة عما عداها فيكون العدم ثبوتا فيكون احد النقيضين عين الاخر انه لا يمكن ان يكون شي
من اجزاء الماهية اخفى منها لانها ليست الا مجموع تلك الاجزاء فلا يمكن تحققها الا بعد تحققها
فلا يمكن ان يكون تصور الماهية اجلى منها لفظ الذاتي قد يقال على معان متعلقة بالحمل
وعلى ما لا يكون كذلك فالاول يقال له الاشتراك على جميع المعاني المقال محمول بالذات اذا كان الموضوع
مستحقا للموضوعية كقولنا الانسان ابيض واما المحمول بالعرض كقولنا الابيض انسان وعلى
الوصف الحاصل للشي حقيقة سواء كان عن طبعه او نائبا او جل فيه كقولنا الحجر متحرك الى اسفل
وان كان ذلك بالقسر بانه المحمول بالعرض كقولنا الساكن في السفينة انه متحرك وعلى حمل
الاعم على الاخص كالحيوان على الانسان وعكسه المحمول بالعرض وهو قريب من الاول وعلى ما لا يكون

بحيث يباين موضوعه واسطة كقولنا السطح ابيض وبالعرض ما لم يكن هناك واسطة كقولنا الجسم ابيض
بعرض هو سطح وعلى ما اذا كان يرد على الموضوع بسبب امر خارجي بل بسبب طبعه كما يقال الحجر
متحرك الى اسفل وبازائه المحمول بالعرض كقولنا الحجر يتحرك الى فوق وعلى الشيء بسبب شأنه لم يقارن
الشيء في حال وبازائه المحمول بالعرض يشبه لم يكن كقولنا الحجر متحدد اي المحمول بالعرض على هذا
التفسير وعلى ما يكون مقوما للموضوع وقد يسمى على الوصف الذي يلحق الماهية لا لامر اعم كقولنا
الحيوان متحرك او اخص كقولنا الحيوان ضاحك وهو المسمى في كتاب البرهان عرضا ذاتيا ثم اما
ان يكون لحوقه له لذاته او لغيره وعلى التقديرين فاما ان يكون ذلك اللاحق اعم او اخص او مساويا
فهذه اقسام ا الذي يلحقه لذاته ويكون اعم كالوحدة للملائمة ب الذي يلحقه لذاته ويكون مساويا كالقوة
المدرك [illegible] ج الذي يلحقه لذاته ويكون اخص وذلك اذا اقتضى الشيء لا يتصف الا به لا بعينه
فكل واحد منهما اخص كالموجود مع الواحد والكثير د اللاحق الذي يلحقه لوصف مساو له وهو اعم
ه اللاحق الذي يلحقه لوصف مساو له وهو مساو كالضاحك المحمول على الانسان بواسطة التعجب
و اللاحق الذي يلحقه لوصف مساو له وهو اخص كفعل الضحك بواسطة قوة التعجب المساوية لقوة النطق
واما اللذان لا يتعلقان بالحمل فلانه يقال للشيء القائم بذاته انه موجود بذاته وللقائم بغيره انه ليس
بذاته ويقال بذاته للشيء الذي هو سبب من حيث له كالذبح للموت واما اذا عرض برق يعتري على كنز
لا يقال له بذاته بل بالاتفاق ز في مباحث اللوازم الخارجية بحث ا في حد اللازم الخارجي
قال الشيخ انه الذي يصحب الماهية ولا يكون جزءا منها وهو منقوض بالمفارق ولا ان نفهم من الصحبة
دوامها وحينئذ ينتقض بالاشياء التي يدوم كل واحد منها مع الآخر على سبيل الاتفاق كقولنا كلما
كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا ولا ان نحمل ذلك على الصحبة الدائمة الواجبة واما الاول فهو معلوم
بالضرورة واما الثاني فلان القائل ان يقول لزوم شيء شيئا فذلك اللزوم اما ان يكون عدميا وهو محال لانه وقف

بين لازمه عدمي بين عدم اللازم والاصل التميز في العدميات والتميز من خواص الوجود فيكون
العدم وجوديا هذا خلف او وجوديا والمرجع به اما الى ذات الملزوم واللازم وهو محال
لانا قد نعقلهما مع الذهول عن ذلك اللزوم ولان اللزوم نسبة بين الامرين فهي متأخرة عنهما
فهي مغايرة لهما او الى امر زائد وهو محال لانه لو كان لازما كان لزومه زائدا عليه ولزم التسلسل
ولئن لم يكن لازما فيستغني عنه والا لبقي الملزوم بلا لازم لانا هنا خلف ولانه لو تحقق
اللزوم لكان عدم الملزوم لازما للعدم اللازم فيكون اللزوم حاصلا بين العدميين وما كان صفة
للعدم يستحيل ان يكون وصفا ثبوتيا والجواب انه تشكيك في البديهيات فلا يستحق الجواب
ب في اثبات لازم للماهية لا بتوسط بينه وبينها لانه لو كان اللازم للملزوم لم يكن بواسطة
شيء آخر فهو المطلوب ولئن كان بواسطة شيء آخر فالكلام في لزومه لتلك الواسطة ولزومها للملزوم
كالكلام في الاول فان كان ذلك بتوسط لوازم اخر لزم التسلسل وهو محال وبتقدير تسليمه فالمقصود
حاصل لان تلك الاشياء اما ان يكون فيها ما يقتضي شيئا منها فحينئذ لا يمكن ترك المقتضى والمعلول او [illegible]
ولئن كان الموقوف تلك الواسطة لا هو فلا يكون المقتضى مقتضيا هذا خلف او لا يكون وذلك ينفي اللزوم
بالكلية ج في اثبات لازم بتوسط هنا على وجه لا يكون الماهية مقتضية صفة وهي صفة اخرى
لئن كانت الماهية مقتضية صفة ثم انها مع تلك الصفة تقتضي صفة اخرى ولا امتناع في ذلك د
في ان كل من تصور الماهية فانه لا بد ان يعقل لازمها القريب قيل لان الماهية علة للازمها القريب
والعلم بالعلة علة للعلم بالمعلول والكلام المستقصى فيه في الحكمة ولو انصف لقال العلم من
العلم بالماهية العلم بلازمها القريب لاستحالة تعرف القضية المجهولة من مقدمتين معلومتين وفساد
التالي دل على فساد المقدم بيان الشرطية ان محمول النتيجة لا بد وان يكون خارجا عن ماهية
موضوعها وان لم يكن محمول النتيجة ثابتا له وانما يكون كذلك لو كان خارجا عن ماهية الواسطة اذ كان

الواسطة خارجة عن ماهية الموضوع ولذا كان محمول النتيجة جزء الموضوع عنها فيكون جزءا او يعود
المحال واذا كان كذلك فلو لم يجب الوصف الخارجي القريب ان يكون بين الثبوت للشي لافتقر كل واحد
من المقدمتين المذكورتين او احديهما الى مبين اخر وذلك الى ما لا نهاية فيكون الكلام فيه كالكلام
في الاول ولزم التسلسل او الدور وهو محال لانه لا يعطي المقدمة الكلية على ما يشعر به فثبت انه لو لم
يكن اللازم القريب للماهية بين الثبوت لها لاستحال تعرف القضية المجهولة لا يقال اللازم اللازم
لازم فيجب ان ذلك اللازم فلو كان اللازم القريب بين الثبوت للشي لزم من العلم به العلم باللازم اللازم
فيلزم ان يكون جميع اللوازم بينة لانا نقول انا لا ندعي ان كل لازم قريب فثبوته بين الثبوت للملزوم
الا بشرط حضور تصوره في الذهن ولما لم يجب ذلك لم يجب كون اللوازم بأسرها بينة فان قيل اللازم
البسيط لا يمكن العلم بثبوته الا بواسطة العلم بذلك الوسط قيل لان اللازم ممكن لذاته واجب لذلك
الوسط وما كان كذلك استحال ان يعرف وجوده الا بواسطة سببه والكلام فيه مستقصى في الحكمة ثم
ان الماهية البسيطة هل لها لازم ام لا منهم من انكره لانه يقول تلك الماهية اما ان تكون مقتضية
وجود ذلك اللازم فحينئذ تكون البسيطة قابلا وفاعلا معا او لا تكون مقتضية ولا تكون لازما جوابه ان
البسيط لم لا يجوز ان يكون قابلا وفاعلا معا ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يجب ذلك اللازم لعموم
النقيض الفارق وتكون تلك الماهية قابلة ومن اثبت ان لكل ماهية فلها صحة المعلومية والمذكورية
وهي حكم من لوازم تلك الماهية ثم ان البسيط هل يلزمه لازمان المشهور انكاره لان البسيط لا يصدر
عنه اكثر من الواحد وهذه المقدمة عند ابطلناها ثم ان سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يلزمه لازمان احدهما لذاته
والاخر لعموم النقيض ثم ينقسم اللوازم سوى ما مر وذلك ان اللازم قد يكون لازما للشي لنفسه كالعرض
فانه لذاته لازم الجوهر وقد يكون [illegible] واذا كانت طبيعة اللازم غنية عن الملزوم لكن طبيعة
الملزوم ممتنعة لذاتها ان تنفك عن اللازم فالملزوم اذا انتفى اللازم عرض له ذلك [illegible] كونه لا بالذات

الملزوم ولزوم ماني كل نوع من الجنس لفصله ليس الا على هذا الوجه وقد يكون لازما منفصلا
كالوجود للعالم عند من يرى وجوب تناهي الموثر فيه ثم اللزوم اما ان يكون من الجانبين او لا فان ثبتهما
كما في المتضايفين او لا فان ثبتهما لا بد حينئذ من ان يكون احدهما علة للاخر او يكونا معلولي علة واحدة
فانه لو لم يكن كذلك لكان كل واحد منهما غنيا عن الاخر وعن كل ما احتاج اليه الاخر وذلك ينفي امكان
ثبوت كل واحد منهما عند الاخر وهو ينقدح في اللزوم ومن منع ان يصدر عن البسيط اكثر من الواحد
لم يجوز في التلازم من الجانبين ان يكون ذلك لكونهما معلولي علة واحدة بل اوجب ان يكون احدهما
متقدما على الاخر واما ان يكون التلازم من جانب واحد وذلك انما يتحقق في العلة التي يكون اخص من
المعلول وفي المشروط مع الشرط وفي الدليل مع المدلول وان كان قد يقال ان ثبوت الشي لا يمكن الا
لغيره اما ان يكون لذاتها او لما تحل فيه او لما يكون محلا له او لما لا يكون حالا فيه ولا محلا له وكل هذه الاقسام
صحيح في الجملة وان كان قد يكون باطلا في بعض المواضع التي تخصه الا الاخير فانه يلزم ابطاله على
الاطلاق لو لم يكن لاحد المتلازمين نوع اقتضاء لذلك التلازم لكانت نسبة ذلك التلازم اليهما كنسبته
الى غيرهما ولو انتفى ذلك منهما دون غيرهما لكان ذلك ترجيحا للممكن من غير سبب وهو محال ثم اللوازم منها
حقيقية كالعرض للجوهر ومنها اعتبارية ككون الواحد نصفا للاثنين وثلثا للثلاثة وهلم جرا والاول
موجود في الخارج متناهية في العدد والثاني لا وجود له في الخارج ولا يلزم حصول صفات غير متناهية
في الشي مع ان لكل واحد منها ايضا صفات اخر غير متناهية ككون الشي قابلا للانقسام الى نوعين لازم
واحد من لوازمه وان كان كل واحد من تلك الانواع غير لازم له واذا كان كذلك لم يجب ان يثبت للبسيط
اكثر من لازم واحد لم يجب ان يعرض للطبيعة الواحدة من جهة القسمة الوهمية لوازم واحد مثلا
لما انقسم الحيوان لذاته الى الانسان والفرس استحال ان ينقسم بالذات الى الذكر والانثى ثم حينئذ لكن هنا
ايضا بحث [illegible] مباحث الجنس وهي الملخص [illegible] سينا ان اذا [illegible] ان بعض الاعتبارات [illegible] الباقي

فتمام ما به الاشتراك مغاير لتمام ما به الامتياز فالاول هو الجنس والثاني هو الفصل وظهر
من هذا ان ماهية كل واحد من الجنس والفصل خارجة عن ماهية الآخر وان الجنس كالجزء المشترك
والفصل كالجزء المميز وبه يسقط شك من قدح في الفصل بان قال لو كان الشيء انما يتميز عن غيره
بالفصل لاحتاج الفصل في تميزه عن غيره الى فصل آخر لا الى نهاية لانا نقول الشيء انما يحتاج في
امتيازه عن غيره الى الفصل اذا شارك ذلك الغير في شيء من الذاتيات والفصل لعله لا يشارك
غيره في شيء من الذاتيات بمعنى انه مشارك للنوع لكن امتيازه عنه بقيد سلبي وهو عدم دخول
الجنس في ماهيته ولو امتيازه بالقيد السلبي لا يوجب الكثرة ثم اعلم ان الرسم المشهور للجنس انه
المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو والمقول كالجنس البعيد ثم المقول قد يكون مقولا على
واحد فقط وقد يكون مقولا على كثيرين فيكون المقول على كثيرين جنسا فلا يندرج فيه الجنسية ولا يعني
شيئا بالمقول على كثيرين الذي لا يمنع نفس تصوره من ذلك والا كان كل نوع جنسا بل ان يكون مقولا
بالفعل على كثيرين وقولنا مختلفين بالحقائق يخرج الانواع والفصول والخواص السافلة وقولنا في جواب
ما هو يخرج العرض العام وفصل الجنس ثم يبقى هذا التعريف منطبقا على مطلق الجنس وقد سماه الشيخ في
الاشارات بانه كلي يحمل على اشياء مختلفة الحقائق في جواب ما هو فزاد لفظ الكلي ولا حاجة اليه
لان لفظ المحمول على الاشياء كالمرادف له وقال صاحب المعتبر هو المحمول الاعم من محمولين مقولين في
جواب ما هو وازاد المقول في جواب ما هو على كليات تختلف باوصاف ذاتية وكلها متقاربة ثم فيه
شكوك الاول اذا جعلتم المقول على كثيرين جنسا للجنس كان الجنس نوعا له فحينئذ قد حملتم النوع على
الجنس وانه غير جائز واجاب عنه بان النوع يجب ان يحمل على الجنس حملا عرضيا ولكن لان المقول
على كثيرين عرض له لو كان جنسا للجنسية لان كل عارض اضافي هو متأخر عن المضافين فلو كانت الجنسية عارضة
للمقول على كثيرين بالقياس الى الجنس لزم تاخر الجنسية عن الجنس الذي هو احد المضافين فيكون الشيء متاخرا عن

نفسه لانا نقول انما يجوز ان يكون المقول على كثيرين جنسا للجنس جنسية خاصة متاخرة عن الجنسية الخاصة
متاخرة عن مطلق الجنسية وذلك لا امتناع فيه فان كل شخص من نوع متاخر عن طبيعة ذلك النوع
لانا نقول تلك الجنسية الخاصة ايضا فرد من افراد مطلق الجنسية فاذا تاخرت تلك الجنسية عن
ماهية الجنس في تلك الجنسية الخاصة ايضا حصل فيها تلك الماهية لزم تاخرها عن نفسها وان مطلق الجنسية
طبيعة واحدة فلا يمكن ان يتاخر بعض افرادها عن بعض الثاني المقول على كثيرين اما ان يكون المراد منه الكون
وصفا للكثيرين وهو باطل لان الجنس تمام الجزء المشترك وقد بينا ان جزء الشيء لا يمكن ان يكون صفة له او غير
ذلك ولا بد من بيانه هذا الذي يكون مقولا على كثيرين الحيوان مثلا اما ان يكون موجودا في الخارج
وهو محال لان كل موجود في الخارج متشخص ولا شيء من المتشخص بمقول على كثيرين او في الذهن وهو باطل
لهذا الوجه لان الصورة الذهنية قد تعدم مع بقاء الشخص فلا يكون مقومة له او الحيوان
من حيث هو حيوان وهو باطل ايضا لانه جزء من ماهية هذا الحيوان ولا شيء من الجزء بمحمول فيستحيل ان يكون شيء
من المحمولات جنسا كل جنس محمول ولا شيء من الجنس بجزء الثالث لفظ الكثيرين لفظ الجمع واقله الثلاثة فلا يكون
الجنس مقولا على نوعين جنسا اندراج نوعين تحته الجواب عن الاول ان كون المقول على كثيرين جنسا للجنس
جنسية خاصة وهي متاخرة عن مطلق الجنسية وذلك لا امتناع فيه لان كل شخص من نوع متاخر
بالطبع عن طبيعة ذلك النوع وعن الثاني انا لا نعني بالمقول الا القدر المشترك بين الاجزاء المقومة وعن
الثالث ان الجزء الذي هو الذاتي قد يحمل على النوع حمل المواطاة واما سائر الاجزاء فانما تحمل على الجزء
الذي هو الذات لا على المركب وعن الثالث انا عنينا هنا باقل الجمع اثنين على ان هذا التعريف حد
او رسم المشهور في الكتب انه رسم فانهم يقولون الجنس كذا رسم بكذا واعلم ان هذا التعريف ليس الا
للجنس المنطقي وكانه لا ماهية له الا هذا القدر فانه لا معنى لكون الحيوان جنسا الا انه مقول على
كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فهو بالحدود اشبه لانه انما يكون رسما لو كانت للجنس المنطقي حقيقة

مغايرة لهذا الاعتبار ملزومة له لاكنه ليس كذلك لان الجنس من حيث هو جنس ليس مقوما للماهية النوع
لان كونه جنسا عارض لها اضافي يعرض له بالنسبة الى انواعه فهو متأخر عن تلك الانواع لا محالة
والمتأخر لا يكون جزءا لها ولانه لو كان مقوما للنوع من حيث هو جنس لوجب ان كل نوع بل انما كل شخص ان يكون
جنسا لان المقوم للنوع مقوم للماهية التي عرضت لها الجنسية [illegible] مراتب الاجناس هي اربع لان
الجنس اما ان لا يكون فوقه جنس وهو الجنس العالي واما ان لا يكون تحته جنس وفوقه جنس وهو الجنس السافل
واما ان لا يكون فوقه جنس ولا تحته جنس وهذا القسم ما يكون واما ان يكون فوقه جنس وتحته جنس وهو
المتوسط ثم لا يجوز جعل الجنس المطلق جنسا لهذه الاربعة لان الاول والثاني لا يشتركان في الامر [illegible] اصلهما
على قوم لتحقق في المجموع المركب من الثبوت والعدم لا يكون نوعا للامر الثبوتي واما الثالث فليس له [illegible] الا
اصل الجنسية مع سلب وصفين اخرين عنه فيكون القول فيه كما فيهما بقي الرابع لان السلب لا يجوز جنسا
بالنسبة الى النوع الواحد ثم ان جعلنا هذه الاربعة انواعا للجنس فجنس الاجناس لا ينقسم الا
الى جنس الاجناس هو جنس جنس الاجناس [illegible] غيرهما [illegible] قلنا ان اختلاف [illegible] الامور
الاضافية يقتضي نوعا للاضافات [illegible] لم يكن جنس الاجناس نوعا اخيرا وان لم نقل بذلك كان نوعا اخيرا
وفوقه الجنس هو فوقه المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق وفوقه المقول على كثيرين النقل وفوقه المعقول
على كثيرين الصلاحية وهو الكلي وفوقه المضاف في المضاف جنس الاجناس جنس الاجناس نوع
للانواع على عكسه كيفية ترتب الاجناس والفصول في الحمل على النوع وقد ذكر ان الجنس القريب علته لحمل
الجنس البعيد على النوع فانه من المحال ان يحمل الجسم على الانسان للابعد صيرورته حيوانا فان الجسم الذي
ليس بحيوان مسلوب عن الانسان ولما كان كذلك كان حمل الحيوان عليه اقدم من حمل الجسم عليه فان قيل الجنس
البعيد جزء الجنس القريب والجزء متقدم على الكل لبساطته فالجسم سبق وجوده وجود الحيوان [illegible] الانواع فيه
لانه لا امتناع في ان يكون المتأخر عن الشيء في الوجود علة لثبوت ذلك المتقدم له [illegible] شرط في مباحث النوع

النوع

وفي [illegible] وهذا النوع يقال بالاشتراك على الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط وعلى ما يقال عليه وعلى
غيره الجنس في جواب ما هو والفرق بينهما من وجوه اما النوع بالمعنى الاول يستحيل ان يكون جنسا والمعنى
الثاني لا يستحيل بالمعنى الاول انه متحقق لكونه محمولا على ما تحته والثاني لكونه موضوعا لما فوقه [illegible] المعنى
الاول قد يكون بسيطا والثاني لا يكون كذلك لان كل ما اندرج مع ما يخالفه تحت جنس فلا بد وان يكون
امتياز عن ذلك المخالف بغير ما به الشركة فيحصل التركيب على المعنى الاول لا حاجة له الى الفصل لان الجنس
البتة من حيث هو والمعنى الثاني يحتاج اليه [illegible] الاجناس العالية اذا اخذت مجردة عن فصولها
المقسمة كانت انواعا بالمعنى الاول لا بالمعنى الثاني اذ ليس فوقها جنس لتكون هي انواعا له [illegible] ابطال
ما ظن ان كل نوع حقيقي نوع مضاف ولا ينعكس والحق ان كل واحد منهما يصدق على ما لا يصدق
عليه الاخر اما ان المضاف قد يصدق حيث يكذب الحقيقي فكالاجناس المتوسطة واما العكس فلان
الماهيات اما ان تكون بسائط او مركبات فان كانت بسائط فكل واحد منها نوع حقيقي وليس مضاف
ولو كان له جنس لكان مركبا هذا خلف وان كانت مركبة فهي لا محالة مركبة من البسائط فتلك يعود
فيها ما ذكرناه [illegible] ان النوع الذي هو احد الخمسة الحقيقي لا المضاف فان الخمسة انواع الكلي والكلي
نوع محمول لا محالة والنوع المحمول هو الحقيقي اما المضاف فهو موضوع [illegible] الانواع اما الحقيقي
فلا يثبت نوعيته بالقياس الى شيء حتى يتعدد باختلاف المراتب واما المضاف فله مراتب اربع لان
النوع اما ان لا يكون فوقه نوع ولا تحته نوع وهو كما اذا فرضنا جنسا عاليا تحته انواع وليس تحتها
انواع واما ان يكون فوقه نوع وتحته نوع وهو المتوسط واما ان لا يكون فوقه نوع وتحته نوع وهو
النوع العالي واما بالعكس وهو الاخير واما ان النوع هل هو جنس لهذه الاربع فالكلام فيه ما مر مثله
في الجنس [illegible] نوع الانواع يقال على النوع الاشتراك من جهة [illegible] لانه لا بد وان يكون مقولا على كثيرين
مختلفين بالعدد فقط فيكون نوعا حقيقيا من هذا الوجه ولا بد وان يكون فوقه جنس فهو نوع له حتى يكون نوعا

للانواع فيكون نوعا اضافيا من هذا الوجه لكنه نوع الانواع ليس لكل واحد من هذه الجهتين
وجه بل المجموع عنهما ومن المعلوم ان الانطباق اذا قيل على كل واحد من البسيطين وعلى المركب عنهما لم يكن
له بالاشتراك تنبيه انه يكفي في كون الشيء نوعا لشخص واحد بل عرفت ان الشيء لا يصير جنسا الا بنوعين
فاعلم الا انه يكفي في كون الشيء نوعا ان يكون له شخص واحد بل الحكما اثبتوا انواعا لا يوجد لها الا شخص واحد
في المباحث المشتركة بين الجنس والنوع وهي عدة قد عرفت الفرق بين الكلي الطبيعي والمنطقي والعقلي فكذلك
يعرف الفرق بين الجنس الطبيعي والمنطقي والعقلي وكذا في النوع والفصل والجنس المنطقي غير مقوم للنوع
الطبيعي وكذا النوع المنطقي اما الاول فلان النوع الطبيعي هو الانسان مثلا ومفهوم الجنسية ليس جزءا
من مفهوم الانسان لوجهين اما اولا فلان الانسان من حيث هو انسان غير مضاف والجنس من حيث هو جنس
مضاف وغير المضاف لا يتقوم بالمضاف واما ثانيا فلان الجنس المنطقي حالة نسبية تعرض للجنس الطبيعي
بالنسبة الى النوع الطبيعي والعوارض متاخرة فالجنس المنطقي متاخر عن حقيقة النوع الطبيعي والمتاخر
عن الشيء لا يكون مقوما له واما الثاني فلان النوع المنطقي والجنس المنطقي متضايفان لانهما نسبتان لا يجتمعان في
الشيء الواحد من الجهة الواحدة والمتضايفان لا يتقوم احدهما بالآخر تنبيه الجنس الذي قبل الكثرة
والذي فيها والذي بعدها وكذا النوع الذي قبل الكثرة هو عبارة عن الصورة المعقولة للمفارقات
المتناهية اما اذا وجدت الماهية في الخارج فالقدر المشترك بين الاشخاص هو الذي مع الكثرة وفيها
ثم ان الانسان اذا شاهدها وحصل في ذهنه عند مشاهدتها معنى كلي مجرد فذلك هو الذي بعد الكثرة
وهذا الاعتبار ايضا حاصل في الحكمة تنبيه قال الشيخ الرئيس التي هي في الطبيعة اجناس الاجناس
فوق واحد لكنها متناهية واما انواع الانواع فانه لم يتحقق منها في الطبيعة متناهية
واما في انفسها فغير متناهية بالقوة فان انواع الانواع كثيرة من المعدودات غير متناهية كانواع
انواع الكمية والكيفية والوضع تنبيه ان الجنس ابعد من النوع من وجه والنوع ابعد من الجنس من

وجه اما الاول فبالعموم لان الجنس كما يحوي النوع يحوي غيره واما الثاني فبالمفهوم لان ماهية النوع
كما اشتملت على ماهية الجنس فهي مشتملة على ماهية الفصل باب في مباحث الفصل وفيه بحوث
الاول ان الفصل كيف يقوم الجنس الفصل يعتبر بالقياس الى طبيعة الجنسية المطلقة فيكون مقسما لها
وبالقياس الى النوع فيكون جزءا له وبالقياس الى حصة النوع من الجنس فقد ذهب الشيخ الى ان الفصل
يجب ان يكون علة لوجود حصة ... عندنا انه لكل غير واجب لما ان الفصل قد يكون صفة والصفة محتاجة الى
الموصوف والمحتاج الى الشيء لا يكون علة له على انه قد يكون لا بل يكون الكل على تفصيل سيأتي تحقيقه في الحكمة
ولا كذلك الا لكونه فصلا كما ان الموجبة الكلية تنعكس كلية لا لكونها موجبة كلية بل من المادة
لما اصلح في هذا الباب ويرد على مذهب الشيخ سؤال وهو ان الطبيعة الجنسية ان كانت محتاجة الى
ذلك الفصل كانت محتاجة اليه ابدا فلا توجد تلك الطبيعة دونه ولا تكون تلك الطبيعة جنسا لما تحته وان
لم محتاجة اليه كانت غنية عنه فتكون ابدا غنية عنه لان مقتضى الطبيعة الواحدة لا يختلف وجوابه
ان المعلول لما هو محتاج الى علة ما فلا جرم يكون ابدا محتاجا الى العلة اما تعين العلة فليس من
جانب المعلول بل من جانب العلة لانها لماهي هي تقتضي ايجاب ذلك المعلول تنبيه المشهور ان الفصل المقوم
للنوع لا يمكن ان يكون مقولا بالنسبة الى النوع في جواب ما هو البتة وان الجنس لا يمكن ان يكون مقولا بالنسبة
اليه في جواب اي ما هو والحق انه ان كان المراد ان الفصل من حيث هو فصل لا يكون مقولا في جواب ما هو وان
الجنس من حيث هو جنس لا يكون مقولا في جواب اي ما هو فهو صواب لانه انما يكون فصلا من حيث انه مميز
غير ... من حيث انه كذلك يستحيل ان يكون مقولا في جواب ما هو وان كان المراد ان الماهية التي عرض لها ان
كانت فصلا يستحيل ان تصير مقولا في جواب ما هو بالنسبة الى ذلك النوع وبالعكس فهو خطأ لان الحقيقة
اذا تركبت من امرين كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه واخص من وجه كان كل واحد جزؤه مقولا في
جواب ما هو تارة وفي جواب اي ما هو اخرى كالحيوان والابيض فان كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه

واخص من وجه فالحقيقة المركبة منهما اذا اردنا تمييزها عن غير الابيض كان الحيوان جنسا والابيض
فصلا وان اردنا تمييزها عن غير الحيوان كان الابيض جنسا والحيوان فصلا وتقول المانعين على ان
الفصل علة لوجود الجنس والجنس معلول له والعلة لا تنقلب معلولا وقد عرفت ان نسبة الفصل
بالنسبة الى الجنس مقسم والى النوع مقوم ومنهم من قال لان العلة البسيطة لا يجتمع فيها اثنان
فوجب عليهم ان يجعلوا احدهما من الجنسين سابقا على الاخر والمشهور ان التقسيم سابق على التقويم
لان تحصيل الجزء سابق على تحصيل الكل واما نحن فلا نسلم لان البسيط لا يجتمع فيه اثنان لانا لا نسلم
ان الفصل علة الحصة من الجنس العالي فصل مقسم ينقسم الى انواعه وليس له فصل يقومه عن الذي
يميزه عن الذي يشاركه في الدخول تحت جنسه والنوع السافل بالعكس والمتوسطات كلها لها
فصول مقسمة تقسمها الى انواعها ومقومة تقومها اجناسها العالية فكل فصل مقوم للجنس العالي فانه
مقوم للسافل لان مقوم العالي جزء جزء السافل فيكون جزءا له ولا ينعكس لان السافل مركب من
العالي وغيره وليس كل ما كان جزءا للمركب كان جزء الكل واحد من اجزائه وكل فصل مقسم للجنس السافل
ليس مقسما للعالي لانه متى صدق السافل صدق العالي فاذا صدق على بعض الجنس السافل لذاته على
بعضه لا اخر انه ليس كذا فقد صدق الحكمان لا محالة على بعض العالي فيحصل له انقسام ولا ينعكس
لانه ليس متى صدق العالي صدق السافل فلا يلزم من قولنا بعض العالي كذا وبعضه ليس كذا صدق ذلك في
السافل ومنهم من زعم انه لا يجب ان كل فصل يقسم الجنس ان يكون مقوما للنوع لوجهين الاول العدم مقسم
وغير مقوم لان العدم لا يكون علة للوجود الثاني ان الشيء اذا كان له وصفان كل واحد منهما مميز عن غيره فكل
واحد مقسم وليس بمقوم والا لزم تعليل الشيء الواحد بعلتين مستقلتين والجواب عن الاول كون العدم فصلا اما
امر اعتباري لا خارجي فلا يمتنع ان يكون مقوما من هذا الوجه وعن الثاني ان التمييز لا يحصل الا باحدهما والا
لزم المحال الذي ذكرتموه بل الفصل في الحصة الواحدة لا يكون الا واحدا لان الفصل كالجزء المميز

وذلك لا يكون الا واحدا والا لزم ما ذكرناه واحتج الشيخ بان الفصل علة لوجود الحصة والمعلول
الواحد بالشخص لا يجتمع عليه علتان مستقلتان لانه محال لا يجوز وجود شيئين يكون كل واحد منهما مميزا
لانه لا يكون واحد منهما مستقلا بالتحصيل بل المستقل هو المجموع لانا نقول المجموع حقيقة
فصل واحد كل واحد منهما جزء وايضا كل واحد من الجزئين اذا لم يكن مقوما للحصة وجب
ان يكون متقوما به والا لكان الفصل والحصة يستغني كل واحد منهما عن الاخر وقد بينا ان شيئين
لا يتكون من اجتماعهما حقيقة واحدة واذا كان كذلك كانت الحصة سابقة عليهما بهما سابقا على المجموع
لسبق البسيط على المركب ولو كانت الحصة معلولة لذلك المجموع لزم الدور وانه محال ثم المشهور انه
لا بد لكل نوع من فصل يقومه ويقسم جنسه وانه لا يجوز ان يكون امتياز احد النوعين عن الاخر بالفصل
وامتياز الاخر عن الاول بعدم ذلك الفصل قالوا لان طبيعة الجنس لو وجدت خالية عن الفصل
وعما يقوم مقامه كانت غنية عنه والغني عن الشيء لا يكون معلولا له فتكون الحصة الموجودة في النوع من
الجنس غنية عن الفصل فلا يكون الفصل فصلا هذا خلف والجواب لا نسلم ان حصة النوع من الجنس معللة
بالفصل ولئن سلمناه لكن لا استحالة في استناد الامور المتباينة الى المؤثرات المختلفة فلم لا يجوز ان
تكون الطبيعة الواحدة قد يوجد بعض افرادها بمؤثر مباين ويوجد فرد اخر منها بمؤثر اخر فيكون
المؤثر المطلق فضلا لا يمتنع ان يوجد منفكا عن الفصل فهذا الاحتمال لا بد من ابطاله ليتم ما ذكروه
ثم مذهب الشيخ في الفصول والاجناس يقتضي ان يكون الفصل الاخير هو العلة الاولى والجنس
العالي هو المعلول الاخير ولا يمكن الاستدلال بذلك على تناهي الاجناس المتصاعدة لان البرهان
انما قام على انتهاء سلسلة الممكنات الى علة اولى لا الى معلول اخير واما على مذهبنا فقد جوزنا ان
لا يكون كذلك لما كان الفصل هو الصفة الاخيرة والجنس العالي هو الموصوف الاول ثم المشهور ان
الفصل الواحد لا يقوم الا نوعا واحدا لانه يمتنع اقترانه الا بجنس واحد متى كان كذلك لم يقوم

لان النوع على ما بيان الاول انه لو جاز ان يتحد ان جنسين لم يكن اخص من ذلك الجنس مطلقا بل اعم من وجه واخص
من وجه وحينئذ يصير الفصل جنسا باعتبار والجنس فصلا باعتبار وذلك مما لم يقل به احد
الثاني لان الحاصل من تركب الجنس الواحد والفصل لا يكون الا ماهية واحدة والجواب منع الصغرى
الفصل ممتنع الزوال مع بقاء النوع لان المركب لا يبقى مع عدم جزئه واما انه هل يمكن زواله مع بقاء الحصة
بعد الشيخ ذلك محال لاستحالة بقاء المعلول مع عدم علته وعند غيره هذا الاصل باطل فلا جرم كان ذلك
جائزا حينئذ نقول الفصل اما ان يكون ممكن الزوال وحينئذ يكون الانفصال بها ممكن الزوال ويسمى كالمتباين
للانسان المتكلم عن الساكت ومثل هذا الفصل قد يميز الشيء عن نفسه في وقتين واما ان لا يكون وحينئذ اما ان
يكون الشيء الذي امتاز عن ذلك النوع ممكن الاتصاف به وعلى هذا التقدير يسمى لازما او لا يكون كذلك
فيكون الانفصال باقيا ابدا المشهور ان الماهيات المركبة لا تتركب الا من الاجناس والفصول وخالفهم الشيخ
فيه ان الجسم ليس له ماهية مركبة لا من الجنس والفصل لان السواد عرض غير مقوم للجسم والفصل مقوم
لا كما عرفت ضعف هذا الاصل كما ان العشرة مركبة من الوحدات مع انه ليس شيء منها جنسا ولا اخر
فصلا والذي يشهد به العقل المستقيم ان ذات حقيقية مركبة فانما ان لم تكن متساوية لكان اصلا بسيطة في
تلك الطبيعة ومخالفة له بالاخر فالذي به المشاركة هو الجنس والذي به المخالفة هو الفصل لا يكون هذه
الحجة انما تتم لو ثبت ان كل الفصل عدميا بل الفصل قد يكون مركبا كالناطق ويقال هو الفصل المحمول
المسمى الفصل المنطقي وقد يكون بسيطا وهو النطق والناطق مقوم للانسان والانسان جوهر ومقوم الجوهر
جوهر فالناطق جوهر والنطق جزء الناطق فيكون جزء الجوهر وجزء الجوهر جوهر فالنطق جوهر وهو باطل بالبياض
فانه جزء الابيض والابيض عندهم جوهر والبياض ليس بجوهر بل قد عرفت ان الفصل جزء النوع خارج عن
ماهية الجنس فامتياز الفصل عن النوع ليس الا امتياز كل واحد من مفردات مركب عن ذلك المركب ولا
يكون ذلك الا بعدم بقاء المفردات فالامتياز الذي على هذا الوجه يجوز ان لا يشتد عن فصله ان

الفصل ذاته يحمل الى كونه مشاركا للغير في بعض الامور المقومة وحينئذ يستدعي فصلا اخر والا كان
لا يتسلسل بل ينتهي الى امور بسيطة متباينة بتمام ماهياتها وحينئذ لا يحتاج الفصل في انفصاله عن
غيره الى فصل اخر فلا يلزم التسلسل بقية عموما فقد يكون جوابا لاي شيء بعينه هو جواب ما فانك
اذا املت اي شيء هو فقد طلبت جميع ما له بعد الشيء وهي صفة عرضية فنقول لكل اي شيء ليس طالب الجميع
الذاتيات بل بعض منه المطلوب بما هو يسمى الفصل من حيث انه الكلي المقول على النوع في جواب
اي شيء هو في ذاته من جنسه المقول على النوع في جواب ايما هو في ذاته الذي يفصل بين النوع والجنس
بالذات هو الذاتي الذي به يفصل النوع عن الجنس في ماهيته الذاتي الذي به يختلف الاشيا المتفقة في
الجنس بحث في مباحث الخاصة وهي اما الخاصة قد تكون مطلقة وهي التي لا توجد خارجة عن النوع
كالكتابة والضحك بالاضافة وهي التي توجد في بعض ما يخالف النوع دون البعض فيكون خاصة لذلك
النوع بالنسبة الى ما لم توجد فيه لكون الجوهر غير قابل للاشتداد والضعف فانه خاصة له بالنسبة
الى الكل فان الكم وبعض الكيف كذلك بل بالنسبة الى البعض ثم الخاصة قد تكون خاصة للنوع لا اخير
والنوع المتوسط والنوع العالي والجنس العالي لان كونه خاصة ليس الا لانه حاصل فيه لا في غيره سوا
كان ذلك الغير هو حاصل فيه نوعا او جنسا ثم الخاصة قد تكون مساوية كالمستعد للضحك للانسان
وقد تكون اخص كالضاحك بالفعل وتخرج منه انه قد تكون لازمة وقد تكون مفارقة وهذه الخاصة قد تكون
بسيطة وهي ظاهرة وقد تكون مركبة وهي ان يكون للنوع صفات كل واحد منها اعم منه فاذا قيد
البعض بالبعض حصلت صفة منفردة مساوية لذلك النوع واكثر الخواص المذكورة في رسوم
طبائع الاجناس العالية كذلك ثم في مباحث العرض العام وهي العرض العام قد يكون على ما
للجنس كالموجود والواحد وقد يكون عرضا عاما بالنسبة الى النوع وان كان خاصا بالنسبة الى الجنس
فانه خاصة بالجسم وعرض عام للانسان او الحيوان وقد يكون لا لها كالموجود والواحد وقد لا يكون كالابيض

ولا يسود للجبورية منهم من ظن ان هذا العرض هو العرض القسيم للجوهر وهو خطأ لانه قد يكون جوهرا
والجوهر خارج عن ماهية العرض القسيم للجوهر فيكون عرضيا وتدارك بعض المتقدمين في مثال العرض
العام الابيض للانسان والشيخ انكر ذلك لان البياض لا يحمل على الانسان لانه موجود كالاسنان المحمول ذات
واما الابيض فانه محمول لانه يقال الانسان ابيض فالعرض العام هو الابيض لا البياض واعترض صاحب المعتبر
على قوله البياض غير محمول فقال الابيض معناه ذو البياض ولفظة ذو للنسبة هو المحمول الحقيقي هو البياض
واذا كان كذلك كان الابيض ليس بمحمول فقط بل هو لفظة دالة على ان المحمول النسبي المحمول الحقيقي هو البياض
واعلم ان هذا البحث لفظي بحث في كيفية اقتناص الحد التحقيقي البحث اما ان يقع عن اجناس المسميات وفصولها او
اجناس الماهيات الثابتة في انفسها وفصولها والاول في غاية السهولة لان الانسان اذا وضع لفظه من
للامور التي تصورها كان تمام القدر المشترك بين تلك الامور المتصورة جنسا وتمام القدر المميز فصلا
واما الثاني ففي غاية الصعوبة لانه اذا وقع بصرنا على حيوان بعينه علمنا ان الحيوان منها له ذات قائمة
بنفسها وعلمنا ان هناك صفات قائمة بتلك الذات فاما اذا اردنا ان نعلم ان الذات اي شيء هي والصفات
اي شيء هي فقد يصعب علينا معرفة ذلك ثم اذا عرفنا شيئين يشتركان في بعض الوجوه ويتباينان في وجه
آخر فلا يمكننا ان نعرف ان تمام القدر المشترك اي شيء هو وكيف هو وان تمام القدر المميز اي شيء هو وكيف هو
واذا كان ذلك صعبا عسيرا كان اقتناص الفصول والاجناس على سبيل التحقيق في غاية العسر لا كن
من الطرق المعتبرة فيه القسمة وهي تنقسم الى قسمة الكل الى الاجزاء والى قسمة الكلي الى الجزئيات اما الاول
فعلى قسمين لان حصول الكل من الاجزاء اما ان يكون ذهنيا كتركب السواد من جنسه الذي هو اللون وفصله
الذي هو قابض للبصر فان المركب غير حاصل في الوجود اصلا كما ستعرفه واما ان يكون خارجيا
اما طبيعيا كتركب البدن من الاخلاط او صناعيا كتركب البيت وكل واحد منهما قد يكون تركيبا كالقسم
لاعضاء من الاخلاط والسكنجبين من الخل والسكر وقد يكون تاليفا واما الثاني فهو قسمة الكلي الذي يكون موردا

١٦

للقسمة اما الجنس او النوع او الوصف الخارج عن الماهية وكل واحد منها اما ان ينقسم الى الجنس
او النوع او الصنف او الشخص وعليك بالتفصيل وبالجملة فالقسمة طريق الى تحليل المركبات
الى بسائطها ومتى حصلت البسائط تميز الجزء الجنسي عن الفصلي لكون ذلك اسهل ما بين المشاركات
التي بين هذه الخمسة فلنذكر الثنائيات اولا وهي ي ا مشاركة الجنس مع الفصل في
انه يكونهما جزئي الماهية وتفرع عليه الخواص الاربع التي للجزء من ان ما يحمل عليهما في جواب ما هو
او من طريق ما هو فهو محمول على النوع المركب منهما من طريق ما هو ومن ان كل واحد منهما من حيث هو
جنس وفصل مقول في طريق ما هو بالنسبة الى النوع وفي ان كل واحد منهما مقصود اليه بالذات
ولذا لما حصل النوع والثلاثة الباقية يجوز ان يكون مقصودا اليها بالقصد الثاني ب ومع النوع
في كونه مقولا في جواب ما هو وان كان احدهما بالشركة والثاني بالخصوصية ج ومع الخاصة في
ان الرسم التام لا يتأتى الا بهما د ومع العرض العام في وجوب كونهما مقولين على امور مختلفي
الحقائق وفي كونهما غير صالحين لتعريف الانواع الموضوعة لهما لان اقل مراتب التعريف التمييز
والعام لا يميز الخاص ه ومشاركة الفصل مع النوع في كونهما ذاتيين وقد يتبعا كيانا عند من
يجعل النوع ذاتيا وفي وجوب دخولهما تحت الجنس عند من لا يجوز كون الفصل اعم من الجنس من
بعض الوجوه و ومع الخاصة في انه يوصل منهما ما تميز النوع تميزا ما فصل ز ومع العرض فقلما
يوجد لهما مشاركات في اراء المتحد لبعد ما بينهما لان الفصل داخل مساو والعرض خارج
لا مساو وكذا القول ح في مشاركة النوع مع الخاصة ط والنوع مع العرض ي واما
مشاركة الخاصة مع العرض ففي كونهما خارجين عن الماهية واما الثلاثيات ففي ي ا
مشاركة الجنس والفصل مع النوع في انها امور غير عرضية وفي وجوب ان يكون قولها على ما
تحتها بالسوية لان التفاوت في تمام الماهية واجزائها محال ب وفي وجوب دوامها واما الخاصة

والعرض العام فنقول الامران وان كانا قد يجتمعان لكن لا لكونه عرضا وخاصة ولولا ذلك لكان الكل كذلك
ب ومع الخاصة في ان الاقوال المعرفة التامة لا تاتلف الا منهما وان كان الحاصل من الجنس والفصل
حدا تاما ومنه ومن الخاصة رسما تاما ج ومع العرض في انه يمكن بالامكان العام في طبيعة كل واحد
منهما ان يكون مقولا على كثيرين مختلفي الحقائق وعلى قولنا في الفصل يجوز ان يكون اعم من النوع من بعض
الوجوه د ومشاركة الفصل والنوع مع الخاصة في انه يمكن بالامكان العام ان يوجد لها هذه الطبقات
ما لم يكن متعاكسة ه ومع العرض فيما يوجد للعدد الذي مر و ومشاركة النوع والخاصة مع العرض في
انها ليست اجزاء للماهية اما الخاصة والعرض فظاهر لكونهما كذلك واما النوع فلانه نفس الماهية
لا اجزاؤها ز مشاركة الجنس والنوع مع الخاصة ح الجنس والنوع مع العرض ط الجنس والخاصة مع
العرض ي الخاصة والفصل مع العرض واما الرباعيات فهي ا مشاركة الجنس والفصل
والنوع مع الخاصة وذلك في ان جميع الموجودات يستحيل اشتراكها في جنس واحد او نوع واحد
او فصل واحد او خاصة واحدة ولكنها مشتركة في عرض عام وهو الموجود والواحد والمعلوم والمخبر عنه
وكذا جميع القيود السلبية ب مشاركتها مع العرض ج مشاركة النوع والفصل والخاصة مع العرض
د مشاركة النوع والخاصة والعرض والجنس ه مشاركة الخاصة والعرض والجنس والفصل في كونها
ليست دالة على الماهية بحسب الخصوصية و مشاركة العرض والفصل والنوع واما الخماسيات
فاعلم ان هذه الخمسة مشتركة في كونها كليات بل في ذلك كونها محمولة لان كل كلي محمول بالطبع ولن
تكون من مقولة المضاف وفي انها تعطي ما تحتها اسماءها وحدودها وان المحمول عليها محمول على
ما تحتها وانه يمكن بالامكان العام ان تكون محمولة على ما تحتها بالتواطؤ اما الجنس والفصل
والنوع فبالوجوب واما الخاصة والعرض فقد يكونان كذلك بالوجوب وقد يكونان كذلك بالامكان
الخاص فيكون كذلك لا محالة بالامكان العام وانه يمكن ح وانها الموضوعات بالتقدير المذكور وانها في
الكل تم

او بالامكان العام

انفسها ممكنة من مفتقرة الى الاسباب لان الماهية المركبة واجزاؤها ولواحقها لا بد وان يكون كذلك هذا
في النوع المضاف واما في الحقيقي فلا واما المباينات فهي حاصلة في ضمن هذه المشاركات الا ان
كل وصف يشترك فيه اربعة فقط فان الخامس يباينها به وكل ما اشترك فيه ثلاثة فقط فان الاثنين
الآخرين يباينانها به وعلى هذا فقس التقسيم الثاني في المقاصد وهو الكلام في الحد والرسم
وذلك ط امور ا في تقسيم التعريفات تعريف الماهية اما ان يكون بنفسها وهو محال لان المعرف معلوم قبل
المعرف ويستحيل كون الشيء معلوما قبل نفسه او بما يكون داخلا فيها او بما يكون خارجا عنها او بما تركب
عنهما والقسم الاول اما ان يكون تعريف الماهية ببعض اجزائها او بكلها فان كان الاول فذلك الجزء اما ان
يكون مساويا لها وجودا وعدما فيكون حدا ناقصا واما ان لا يكون كذلك فلا يصلح للتعريف وان كان
الثاني كان ذلك حدا تاما وان كان الثاني فذلك الخارجي ان كان مساويا وجودا وعدما وكان
اعرف من الماهية كان رسما ناقصا والا لم يصلح للتعريف وان كان الثالث فاما ان يكون بين تلك الامور
عموم وخصوص او لا يكون فان كان الاول فاما ان يكون العام ذاتيا والخاص عرضيا او بالعكس والاول
هو الرسم التام وليس للثاني اسم مخصوص لا يقال التقسيم غير منحصر لان التعريف بالمثال خارج
عنه ولئن سلمناه لكن لا نسلم صحة شيء من هذه الاقسام اما تعريف الماهية بجميع اجزائها فلان جميع
اجزاء الماهية اما ان يكون نفس الماهية او داخلا فيها او خارجا عنها والاول يقتضي تعريف الشيء
بنفسه وقد ابطلتموه والآخران محالان لوجهين اما اولا فلما مر وثانيا فلان مجموع اجزاء الماهية
يستحيل ان يكون بعض اجزائها او خارجا عنها واما ثانيا فلانه لو كان كذلك لكان ذلك غير التقسيم
الذي نحن فيه واما تعريفها ببعض اجزائها فمحال ايضا لان ذلك الجزء اما ان يفيد تعريف تلك الماهية
بواسطة تعريفه اجزاءها او لا بواسطة ذلك والثاني محال لان الماهية ليست الا المجموع تلك الاجزاء
فكل ما لا يفيد معرفة شيء من تلك الاجزاء استحال ان يفيد معرفة تلك الماهية والاول لا يخلو اما

ان يعلم معرفة جميع الاجزاء فيكون معرّفها النفس هذا خلف وبمعرفة بعض الاجزاء يكون تعريفه اياها تعريفا
خارجيا وذلك غير القسم الذي نحن فيه واما تعريفها بالامور الخارجية فلا يخلو اما ان يكون المطلوب
تعريف خصوصية الماهية التي عرض لها ذلك الوصف الخارجي او تعريف هذا القدر وهو انه شيء ما
له ذلك الوصف الخارجي والاول باطل لان الحقائق المختلفة يجوز اشتراكها في لازم واحد فاذا امكن التوصل
من ذلك الوصف الى خصوصية الموصوف اللهم الا ان يكون قد ثبت بالحس او بالدليل اختصاص ذلك
الوصف بذلك الموصوف لكن ذلك لا يمكن معرفته الا بعد معرفة الموصوف فلو استفدنا معرفة
الموصوف من ذلك الاختصاص لزم الدور وهو محال والثاني باطل لان الكاتب شيء ما له الكتابة فلو
جعلناه معرفا للشيء الذي له الكتابة الخصوصية ذلك الشيء كان المعرف نفس المعرف وهو محال ثم لئن سلمنا
صحة هذه الاقسام لكن لا نسلم انه يمكن طلب معرفة الماهيات المجهولة بيانه ان من طلب معرفة ماهية فاما
ان يكون متصورا لتلك الماهية او لا يكون متصورا لها فان كان الاول لم يمكن طلبها لان تحصيل الحاصل
محال وان كان الثاني استحال طلبها لان ما لا يتصوره الانسان لا يخطر باله حقيقته استحال كونه
طالبا له ولانه اذا وجده كيف يعلم انه هو الذي كان طالبا له ولا يمكن ان يجاب عنه باحد من الوجهين
احدهما انه يجوز ان يكون معلوما من وجه مجهولا من وجه اخر فلكونه معلوما امكن توجه الطلب نحوه ولكونه
مجهولا امكن ان يكون طالبا لتحصيله وثانيهما انه يكون عالما به علما ناقصا فيطلب العلم الكامل به لان
الجواب الاول ضعيف فانه وان جاز في الشيء الواحد ان يكون معلوما من وجه مجهولا من وجه اخر لكنه
يستحيل ان يكون مطلوبا من الوجه الذي هو معلوم لاستحالة طلب تحصيل الحاصل ويستحيل ان
يكون مطلوبا من الوجه الذي هو غير معلوم لان ذلك الوجه لما لم يكن مشعورا به استحال توجه الطلب نحوه
والجواب الثاني ايضا ضعيف لان القدر المعلوم حال حصول العلم الناقص هو غير المطلوب علمه بالعلم
الكامل وحينئذ يعود الاشكال واعلم ان هذا السؤال اورده القدماء في ان تعريف المجهول محال

واجيبوا عنه في المطالب التصديقية بانا اذا طلبنا ان العالم محدث ام لا فتصور العالم
والحدوث حاصل والمجهول هو نسبة احدهما بالثبوت او بالانتفاء الى الاخر فاذا وجدنا
المطلوب علمنا ان الذي وجدناه هو الذي طلبناه اولا بواسطة التصورات التي كانت معلومة
قبل ذلك لكن هذا الجواب لا يتاتى في التصورات فان التصور الذي نطلبه ان لم يكن حاصلا
عنده استحال ان يطلب تحصيله لان ما لا يخطر بال العاقل يستحيل ان يطلبه وان حصل عنده
ذلك التصور سواء او لم يحصل وان كان حاصلا استحال طلبه ايضا على ما مر لانا نجيب عن
الاول بان التعريف بالمثال تعريف رسمي لان المثال مشابه للممثل من وجه فتلك المشابهة
لازم من لوازم تلك الماهية فتعريفها بها تعريف بوصف خارجي وعن الثاني انا لا نعني
بالتعريف الا تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا وهو الجواب عن الثالث وعلى هذا الوجه تسقط
الشكوك ب في تقسيم الماهيات بحسب الحد انها على د اقسام ا المركب الذي لا تركب عنه غيره
فانه يحد لانه لا يعرف الا بعد معرفة اجزائه ولا يحد به لانه ليس جزءا من ماهية غيره ب بسائط
الماهيات المركبة لا تحد لبساطتها ويحد بها لكونها اجزاء من ماهيات اخر ج المركبات
التي تركب عنها غيرها تحد لتركبها ويحد بها لتركب غيرها عنها د البسائط التي لا
يتركب عنها شيء لا تحد لبساطتها ولا يحد بها لانها ليست اجزاء من ماهية غيرها وقد ظهر
من هذا التقرير ان البسيط اما ان لا يكون متصورا اصلا او ان كان متصورا كان تصوره غنيا عن
الاكتساب ج في البسائط المتصورة تصورا غنيا عن الاكتساب كل تصديق يتوقف على
تصديق اخر كان بالاولية اولى ومن المعلوم ان القضايا المحسوسة والوجدانية اولية
كالالوان والاضواء والاصوات والطعوم والروائح والملموسات وكذا العلم والقدرة
والارادة والشهوة والنفرة والالم واللذة والسرور والغضب واشباهها امور لا يمكن

تعريفها الا على سبيل تبديل لفظ بلفظ اوضح منه تفهيما للسائل ولانه ليس في الوجود شيء
اعرف من الوجدانيات والمحسوسات حتى تعرفها به د فى انه ليس كل ما عرف الشيء بذكر اجزائه فقد
عرفه بالحد لان الاجزاء اذا كانت معرفة بالرسوم كانت الماهية المعرفة بها مرسومة لا محدودة
لان تلك الماهية ليست الا مجموع تلك الاجزاء فاذا لم يكن كل واحد منها متصورا في نفسه بل المتصور
لازم من لوازمه كانت الماهية في نفسها غير متصورة بل المتصور منها مجموع امور كل واحد منها
لازم لكل واحد من اجزاء الماهية فالمفهوم الحاصل خاصة مركبة د فى ان الحد غير مكتسب بالحجة
لان الحد ليس الا تفصيل ما دل عليه الاسم بالاجمال وذلك مما لا يمكن النزاع فيه الا من جهة اللغة
وذلك ليس بحثا عقليا ولانه ايضا نزاع في التصديق ولان الحد الذي هو مجموع ذاتياته يستحيل ان يكون
للشيء شيء اعرف من مجموع ذاتياته له والحجة يجب كونها كذلك فالحد غير مستفاد من الحجة هذا اذا
كان الحد بحسب الاسم اما اذا كان بحسب الحقيقة وهو ان يشير الى موجود معين ويزعم ان حقيقته
مركبة من كذا او كذا فلا شك انه لا بد فيه من الحجة د فى ان الزيادة على الحد غير ممكنة وعلى الرسم ممكنة اما
الاول فلانه عبارة عن كل مجموع اجزاء الشيء وذلك غير قابل للزيادة والنقصان لان الزائد على
المذكور ان كان جزءا لم يكن المذكور كلا ولا مجموع الاجزاء وان لم يكن ذكره زيادة في الحد د من ها هنا ظهر
ان الماهية الواحدة ليس لها الا الحد الواحد وان الجاهل بالحد جاهل بالمحدود والعالم به عالم
لا محالة واما الثاني فلانه ذكر خواص الشيء وصفاته الخارجية وذلك قابل للزيادة والنقصان
د في المناسبة بين الحدود والرسوم الحد اتم من الرسم لوجهين اما اولا فلانه يفيد تصورا
مطابقا للشيء في نفسه والرسم لا يفيد ذلك واما ثانيا فلان الوصف الخارجي لا ينفك عنه الشيء
الا اذا كان حاصلا له لا لغيره لكن العلم بحصول الوصف الفلاني له موقوف على تعقله فلو استفدنا
العلم به من ثبوت ذلك الوصف له لزم الدور ولان العلم بان ذلك الوصف غير حاصل لغيره لا يحصل

الا بعد العلم بكل ما يغايره والامور المغايرة له غير متناهية فيلزم توقف العلم به على العلم بما
لا نهاية له وهو محال واما الرسم فانه اعم من الحد لان البسائط لا حدود لها البتة وقد يكون
لها رسوم واما المركبات فقد لا يمكن تعريفها الا بالرسوم ايضا لعدم الاطلاع على اجزائها بتمامها
وللاضافات لا يمكن تعريفها الا بالرسوم لانه لا يمكن تعريفها الا باسبابها الفاعلية او القابلية
والاسباب خارجة عن المسببات وتعريف المسبب بالسبب تعريف رسمي لا محالة ج في القدح في
الحدود والرسوم من الناس من انكر ذلك لان التعريف اذا لم يكن مشتملا على شيء من الدعاوى كان حاصله
راجعا الى الاشارة الى الماهية المعينة التي يشير العقل اليها من غير حكم عليها بالنفي او الاثبات اصلا
وذلك مما لا يحتمل الاثبات والابطال وقولك من قال الحد يبطل بالنقض او المعارضة خطا لانه لولا
التصديق بثبوت المحدود في غير موضع الحد او بالعكس لم يتوجه النقض واما المعارضة فغير
قادحة لان الحقيقة التي يشير اليها في المعارضة من حيث انها تلك الحقيقة لا تنافي الحقيقة المذكورة اولا
من حيث هي هي اللهم الا ان ضم شيء من الدعاوى اليه واما الذين جوزوا امكان الاعتراض على التعريفات
فقالوا لا بد من اجل الخلل فيها اما ان يكون لفظية وهي ان يعبر بالالفاظ مستعارة او مجازية بعيدة غير
مستعملة او غريبة وحشية واما ان يكون معنوية وهي اما ان يكون مشتركة بين الحدود والرسوم او مختصة
بكل واحد منهما اما الاول فهو تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة او بما هو اخفى منه او بنفسه او بما
لا يعرف الا به وللقائل ان يقول هذه الوجوه غير معقولة في الحدود لان جزء الماهية لا بد وان
يكون تعقله قبل تعقلها ومتى كان كذلك كان اعرف من الماهية فاستحال ان يكون التعريف الحدي
واقعا على شيء من تلك الاقسام اللهم الا ان يسمى اللفظي حدا بل يجب تخصيص هذه القوادح
بالرسوم واما الامور المختصة بالحدود فلا يمكن الا الاخيرة امور منها ان لا يكون المذكور قائما مقام الجنس
جنسا لانه لا يكون المذكور قائما مقام الفصل فصلا لانه وان كان جنسا الا انه لا يكون جنسا قريبا اذا انه

وان كان فصلاً لكنه لا يكون فصلاً قريباً له وان كان المذكور جنساً قريباً وفصلاً قريباً لكنه قدم الفصل
على الجنس فهو غير جائز لان الجنس اعم من الفصل فيكون اعرف منه والاعرف يقدم على الاخص كذلك واما
الامور المختصة بالرسوم فقولهم لا يكون الرسم اعرف من المرسوم ولقائل ان يقول هذا انما يتم
لو كان المرسوم معلوماً قبل الرسم ليعرف ان الرسم اخفى منه او اعرف ولو كان كذلك لم يكن معرفة المرسوم
مستفادة من الرسم فلا يكون الرسم رسماً ط في صعوبة تركيب الحدود بسبب صعوبة معرفة الجنس
والفصل القريب على ما مر تقريره والشيخ لما قرر ذلك اعترض عليه صاحب المعتبر فزعم ان ذلك
في غاية السهولة لان الحدود حدود للاسماء ولكل اسم مسمى من الامور المعقولة وكل امر معقول فانه لا بد
وان يعقل فيه امر كالجزء المشترك الذي هو كالجنس والجزء المميز الذي هو كالفصل فيكون الحد سهلاً من هذا الوجه
والانصاف انه ان كان الغرض منه تفصيل مدلول الاسم كان الامر كما قاله صاحب المعتبر وان كان الغرض
معرفة الماهيات الموجودة كان ذلك في غاية الصعوبة كما قال الشيخ الجملة الثانية في
التصديقات وفيها ابواب الباب الاول في احكام القضايا والكلام فيه في مقدمة وثلثة فصول
اما المقدمة ففيها ابحاث ا في تعريف القضية قيل انها التي يقال لقائلها انه صادق فيه او كاذب
وقيل التي تحتمل التصديق والتكذيب وانها التي حكم فيها بنسبة معنى الى معنى بالايجاب او بالسلب والقائل
ان يعترض على الاول بان الصدق لا يمكن تعريفه الا بانه الخبر المطابق وتعريف الخبر به دور وعلى الثاني
بان التصديق لا يمكن تعريفه الا بانه اخبار عن كون المتكلم صادقاً فيعود الدور مع زيادة تعريف الشيء
بنفسه وعلى الثالث ان الحكم يجب ان يكون مرادفاً للخبر والسلب والايجاب نوعاه فيلزم الدور
والحق ان ماهية الخبر غنية عن التعريف لان كل عاقل يدرك التفرقة بالبديهة بين الخبر وبين الامر
من اورد الامر في موضع لا يليق به او الخبر بالعكس عرف بالبديهة فساد هذا الكلام وكل
احد يعلم بالضرورة انه موجود وانه ليس بمعدوم وهذا خبر خاص والعلم بالخبر الخاص مسبوق بتصور اصل

الخبر فهو اذن اولى بكونه بديهياً ب في تقسيم القضية هي اما ان تكون حملية كقولنا الانسان كاتب او شرطية
متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطية منفصلة كقولنا اما ان يكون العدد زوجاً
واما ان يكون فرداً ولكل ايجاب من هذه الثلاثة سلب يقابله والحصر لان الحكم في القضية اما ان يكون
موقوفاً على شرط او لا يكون والثاني هو الحملية لان الحكم في قولنا الانسان حيوان حاصل جزماً وغير موقوف
على شرط واما الاول فاما ان يكون تعلقه بذلك الشرط تعلق اللزوم سواء كان لذاته او لا لذاته وذلك
بالاتفاق وهو المتصل او تعلق العناد وهو المنفصل واعلم ان الحملي والمتصل والمنفصل هو المثبت ا
اما السالبة فلا لانا اذا قلنا زيد ليس بكاتب فقد رفعنا الحمل ومع رفع الحمل كيف يتحقق الحمل وكذا
المتصل والمنفصل الا ان اجراء هذه التسمية لما كان ظاهراً استبعدوا قبول الحمل والاتصال والانفصال
لا جرم سميت حملية ومتصلة ومنفصلة لاجل ذلك الاستبعاد على سبيل المجاز واعلم ان تسمية
المتصلة بالشرطية مطابقة للعرف واما تسمية المنفصلة بها فبالمجاز فانهم لما سموا المتصلة شرطية
وكان الحكم فيها غير جازم سموا كل ما كان الحكم فيه غير جازم شرطية القسم الاول في القضايا
الحملية والكلام في اركانها واحكامها اما الاركان فهي اما صورتها وهي النسبة التي بين طرفيها
واما مادتها وهي الموضوع والمحمول اما الصورة فالبحث اما عن معناها واما عن اللفظ الدال
عليها اما المعنى ففيه بحثان ا كل قضية ففيها لا محالة ذات الموضوع وذات المحمول والنسبة التي بينهما
وهي مغايرة لهما لامكان تعقل كل واحد منهما مع الذهول عنها وتعقلها مع الذهول عن خصوصية
كل واحد منهما ولان النسبة بين الشيئين متأخرة عنهما والمتأخر مغاير ب نسبة احدهما الى
الاخر غير نسبة الاخر اليه لان نسبة احدهما الى الاخر نسبة الموصوفية والمحلية ونسبة الاخر الى
الاول نسبة الوصفية والحالية وقد تكون احداهما بالوجوب والاخرى بالامكان ولذلك تختلف
القضايا بالجهات في العكوس لكن النسبة التي هي جزء ماهية القضية موصوفية ذات الموضوع

بالمحمول واما الاخرى فخارجة لازمة واما اللفظ ففيه جهة اختلاف لما كانت النسبة مدلوله لا
عليها تضمنا لان اسم المحمول جزء المشتقات والكلمات لم يجز ازادها بالمطابقة ولما وقع النكل ان فيك
القضية ثلاثية ان اللفظ بالطبع بالمكان الطبيعي للرابطة التوسط بين الموضوع والمحمول
لان النسبة بينهما فاللفظ الدال عليها لابد وان يتوسطهما اجمالا فهي في نفسهما رابعة لانه
لابد للرابطة في نفسهما من كيفية مخصوصة اما الضرورة او اللاضرورة اما في اللفظ فقد تكون وقد
لا تكون هذا اذا قلنا الرابطة واجبا لكن حيوانا احتمل ان يكون الواجب محمولا وذكر ما بعده ليكون
معرفا لان الوجوب نسبي فلا يمكن ذكره بخصوصه لابد ذكر المنسوب وان يكون جزءا منه وان يكون خارجا عنه
فعلى التقدير ادل والثاني لا يكون القضية موجهة في اللفظ بل مطلقة بل انما تكون موجهة على التقدير
الثالث بقي شكان كل محمول فان نسبته الى موضوعه اما بالوجوب او الامتناع او الامكان فان صح
جعل هذه الثلاثة محمولا او جزءا منه كان ثبوتها للموضوع على احدى هذه الجهات فيلزم التسلسل
ان سلمنا الامكان جعلها محمولات وجزءا منه او خارجا عنها فلم يتميز بعض هذه الاحتمالات عن بعض
والجواب عن الاول انه لا يرد ذلك الا ما يلزم لو جعلنا هذه الثلاثة امورا ثبوتية في الخارج لكن ليس الامر
كذلك على ما سيظهر في الحكمة وعن الثاني ان الرابطة ان تقدمتها كانت محمولا او جزءا منها وان
تاخرت كانت جهات وان لم تكن مذكورة فبالنية هذا السور على ما سياتي تفسيره ان شاء الله تعالى
وان كان جزءا من القضية المسموعة لانه ليس جزءا من القضية المعقولة اذ ليس اللفظ الدال على القدر
الذي ثبت له المحمول وذلك القدر هو نفس الموضوع فليس للسور في الحقيقة اعتبار مغاير للموضوع
بخلاف الرابطة والجهة ولذلك لم تسم القضية لاجله بالخماسية كما تسمى بسبب الرابطة
والجهة بالثنائية والثلاثية والرباعية واذ قد تكلمنا في النسبة فلنتكلم في قسميها اي الايجاب
والسلب لان الايجاب الحملي هو الحكم بثبوت شيء لشيء والسلب هو الحكم بلا ثبوت شيء لشيء والعلم

٢١

الضروري حاصل بان كل واحد منهما قضية ثم ههنا بحث وهو ان الحكم السلبي الخاص بعد تعقل اصل
السلب لانه تعقل المركب بعد تعقل بسائطه لكن السلب المطلق غير معقول لان كل معقول متميز في نفسه
عن غيره ولما لم يتمكن العقل من الاشارة اليه دون غيره اشارة مطابقة والتميز في نفس الامر لا يتحقق الا
مع الثبوت فالسلب ثبوت في ايضا كل متميز بعرض فانه يقابله سلب فلو كان للسلب تميز لوقع في مقابله
ذلك التميز سلب وذلك السلب له ذلك التميز ايضا فيكون الشيء مقابلا لنفسه الجواب انكم ان عقلتم
من قولكم السلب ليس بمعقول الامر فقد ناقضتم وان لم تعقلوه كان غير متصور لكم فلا يصح الحكم والمهم
ان الايجاب البسيط من السلب لا على معنى ان الايجاب جزء السلب لان احد النقيضين لا يكون جزءا من الاخر
بل على معنى ان السلب لا يمكن ان يكون معقولا الا بعد ان يعقل الايجاب كذلك كان السلب
المطلق غير معقول ابدا فان القضية السالبة محتاجة الى الموجبة في المعقولية فيتقدم الثابت ولا قلنا
الايجاب البسيط من السلب اذ قد تكلمنا في صورة القضية فلنتكلم في مادتها اي في
بين الموضوع والمحمول وذلك ببيان العدول والتحصيل لان الاعتبار في كون الحملية موجبة او سالبة
باثبات الحكم ونفيه لا بكون المحكوم عليه والمحكوم به ثبوتيا او عدميا فانك اذا قلت ما ليس بحي
فهو غير عالم فقد حكمت على اللاحي بانه لا عالم فهذه القضية موجبة والدليل عليه انك في الشرطية
متى اثبت اللزوم كانت موجبة سواء كان الطرفان ثبوتيين او عدميين او مختلطين فانك اذا قلت كلما
لم تكن الذات حية لم تكن عالمة فقد اثبت اللزوم بين عدم الحياة وعدم العالمية فتكون شرطية موجبة
بمعنى ان اللزوم ثابت وان كان كل واحد من طرفيها عدميا فالحاصل انه متى كان السلب جزءا
من ماهية الموضوع او من ماهية المحمول او منهما كانت القضية معدولة لانك ربطت احد السلبين بالاخر
فيبقى الحكم ثابتا وان لم يكن جزءا من ماهية كل واحد منهما كان لا محالة خارجا عنهما رافعا لتحقق
النسبة التي بينهما فكانت سالبة فقد ظهر الفرق بين المعدولة والسالبة في نفس الامر واما اذا

كيف يتبين في اللفظ ان القضية اما ان يكون معدولة بموضوعها فقط او بمحمولها فقط او بهما جميعا فان
كان الاول يتميز المعدولة عن السالبة سواء كانت القضية ثنائية او ثلاثية فانك لو قلت اللا انسان
اعجم فكل احد يعلم ان القضية موجبة وان حرف السلب جزء من ماهية الموضوع واما الثاني فالقضية اما
ان يكون ثلاثية او ثنائية فان كانت ثلاثية نظر فان كان لفظ السلب مقدما على لفظ الرابطة كانت القضية
سالبة لان حرف السلب يرفع ذلك الربط وان كان بالعكس كانت موجبة معدولة لان الرابط يربط كل
ما بعده بالموضوع عدميا كان او ثبوتيا وان كانت ثنائية لم يتميز العدول عن السلب الا بالنية
او اصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالعدول وبعضها بالسلب والحكم في الثالث كالثاني واعلم ان
الناس قد ذكروا فرقين اخرين بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة الاول ان السلب يصح عن المعدوم والايجاب
المعدول لا يصح الا على الموجود واعلم ان هذا الفرق فرق بالنظر لا الى لفظيهما بل الى حكميهما اللذين
لا يعرفان الا بعد معرفة الايجاب المعدول والسلب البسيط ومع ذلك ففي كل واحد من الفرقين شك
اما الاول فلانهم ان عنوا بقولهم السلب يصح عن المعدوم ان السلب يصح عما يكون معدوما في الخارج
وفي الذهن معا فهو باطل لان ما لا يكون في الذهن لا يكون معلوما وما لا يكون معلوما يستحيل الحكم عليه
بالسلب والايجاب وان عنوا به ان السلب يصح عن المعدوم في الخارج اذا كان موجودا في الذهن فهذا
لا يظهر الفرق بينه وبين الايجاب لان الايجاب ايضا يصح على المعدوم في الخارج اذا كان موجودا في الذهن
لان الايجاب هو حكم الذهن بنسبة امر الى امر ومعلوم ان هذا الحكم انما يتوقف على ثبوت المحكوم عليه والمحكوم به
في الخارج واما الثانية وهي ان الايجاب المعدول لا يصح الا على موضوع موجود ففيها اشكال لانا اذا قلنا
زيد لا بصير فالمحمول بالحقيقة هو العدم المخصوص اعني عدم البصر لكنا لما لم نتمكن من الاشارة الى العدم
المخصوص الا بذكر الايجاب الذي في مقابلته لا جرم ذكرنا ذلك الايجاب لنتمكن بواسطته من الاشارة الى
العدم المخصوص الذي اردنا حمله فاذا كان المحمول بالحقيقة العدم فنقول العدم لا يفتقر الى ثابت

لوجهين الاول ان ذلك العدم يصير موصوفا بانه ثابت لذلك الموضوع الموجود فلو كان الثبات يقتضي
موضوعا موجودا لزم التناقض الثاني ان الموضوع المعدوم اما ان يصدق عليه عدم المحمولات
الوجودية او لا يصدق فان كان الاول لكن عدم الصفة مقتضيا وجود الموصوف وهو المطلوب
وان كان الثاني وجب ان يصدق عليه وجود تلك المحمولات فيلزم اتصاف المعدوم بالصفة الموجودة
وهو محال وبعد تسليمه فهو مناقض لاصل الكلام ثم المعدولة هي القضية التي يحكم فيها
بعدم شيء عن شيء من شانه ان يكون له في ذلك الوقت ومنهم من زاد فقال عدم شيء عن شيء من
شانه ان يكون له في ذلك الوقت او قبله او بعده او ان لم يكن من شانه بعينه ذلك لكن من شان
نوعه او جنسه القريب او البعيد ان يكون له ذلك والشيخ ابطله بقوله الجوهر لا عرض فانه
موجب وليس للجوهر جنس حتى يكون العرضية ممكنة له بحسب ذلك الجنس ولقائل ان يقول انه
يصح ايضا ان يقال المعدوم لا موجود فهذه القضية موجبة معدولة ثم اما ان يكون المحكوم عليه
باللاموجود موجودا بان اللاموجود موجود فيكون احد النقيضين صادقا على الاخر هذا خلف او
لا يكون فيكون المحكوم عليه في القضية الموجبة المعدولة غير موجود والشيخ حكم بانه لا بد وان
يكون موجودا هذا خلف ولنتكلم الان فيما يخص الموضوع في الخصوص والاهمال والحصر موضوع
القضية ان كان شخصا معينا سميت القضية مخصوصة موجبة كانت او سالبة وان كان كليا
فاما ان يكون كمية الحكم مبينا او لا يكون واعني بالكمية بيان ان الايجاب والسلب في كل افراد
القضية او في بعضها والاول المحصورة واقسامها اربعة لان الذي بين فيه الايجاب الكلي هو
الكلية الموجبة والذي بين فيه السلب الكلي هو الكلية السالبة والذي بين فيه الايجاب الجزئي هو الجزئية
الموجبة والذي بين فيه السلب الجزئي هو الجزئية السالبة ثم ههنا ابحاث عن المسورات والمهملات
اما المسورات فنقول جرت عادتنا اللفظ الدال على كمية الحكم يسمى سورا وهو في الكلية الموجبة كل وفي

الكلية السالبة لا شيء ولا واحد وفي الجزوية الموجبة بعض وواحد وفي الجزوية السالبة ليس كل
وليس بعض وبعض ليس والفرق بين هذه الثلاثة ان قولنا ليس كل يدل بالمطابقة على رفع الحكم عن
الكل وبالالتزام على سلبه عن ذلك البعض لانا نعلم انه لو لم يكن مسلوبا عن بعض الافراد لكان ثابتا
لكل واحد واحد وقولنا ليس بعض بالعكس وقولنا بعض ليس فالفرق بينه وبين قولنا ليس بعض ان
الثاني قد يذكر للسلب الكلي دون الاول ثم هذه الاسوار قد تذكر لبيان كمية الجزويات على ما مر
ولبيان كمية الاجزا والفرق ان الاول لا يتحقق في المخصوصات والثاني لا يتحقق في المحصورات
ولان السور الدال على الجزوي لا يكون الا من جانب الموضوع والدال على الاجزا قد يكون من جانبيه ايضا
قوله هذه الاسوار على الاجزا والجزويات بالاشتراك المعنوي فانها لبيان كمية العدد سوا
كانت الكمية في الاجزا او الجزويات ❁ في تحقيق الكلية الموجبة اذا قلنا كل ج ب فهذا يستعمل تارة
بحسب الحقيقة وتارة بحسب الوجود الخارجي اما الاول فاذا قلنا كل ج ب اعتبر فيه خمس شرايط الاول
لا نعني به الجيم الكلي ولا الكل من حيث هو كل بل كل واحد والفرق بين المفهومات الثلاثة قد مر سابقا
الثاني لا نعني به ما يكون حقيقته جيم فقط او ما يكون موصوفا بانه الجيم بل ما يكون اعم منهما وهو الذي
يصدق عليه انه جيم فانا لو عنينا بقولنا كل ج ما يكون حقيقته انه جيم لم يتعد الحكم الى الوسايط الى الصفو
ولو عنينا به ما يكون موصوفا به لا يتعدى كل موضوع الى اخر ج الثالث لا نعني به ما يكون موصوفا بالجيمية في
الخارج بل ما هو اعم منه وهو الذي لو وجد في الخارج لصدق عليه انه جيم سوا كان في الخارج او
لم يكن فانه يمكننا ان نقول كل مثلث شكل ولو لم يكن شي من المثلثات موجودا في الخارج بل على معنى ان كل
ما اذا وجد كان مثلثا فانه لابد وان يكون بحيث متى وجد كان شكلا الرابع لا نعني به ما يكون ج دايما
او لا دايما بل ما يكون اعم منهما وينقسم اليهما هذا اذا قال كل ج وسكت عليه فاما اذا قال كل ج
بالضرورة او لا بالضرورة او دايما ولا دايما فلا ذلك وحينئذ تكون هذه الجهات اجزا من الموضوع

لكن لا يكون كونها مطلقة او موجهة بحسب ذلك بل بحسب كيفية نسبة المحمول اليه الخامس زعم الفارابي
انه ليس يعتبر في قولنا كل ج حصول الجيمية بالفعل بل كل ما امكن اتصافه بها ومذهب الشيخ لانه لو قال كل ج
فلم يريد به ما شان الكل اللغة اباه لان الاسود لا يتناول الذات الخالية عن السواد في جميع الاوقات
وان كانت ممكنة الاتصاف وقولنا كل ج بعد رعاية الامور المذكورة يحتمل وجهين الاول كل ما هو ج على الوجوه
المذكورة حال كونه ج والثاني كل ما صدق عليه انه ج بالفعل سوا كان حال الحكم عليه بذلك او قبله او بعده
وبين الاعتبارين فرق لانه بالتفسير الاول لا يصح ان يقال كل متحرك ساكن وعلى التقدير الثاني يصح ذلك
والقضا الثاني ان نعني بقولنا كل ج ب ان كل واحد مما وجد في الخارج من احاد الجيم او كل ما حضر من احاد الجيم
وعلى هذا التقدير لو لم يوجد شي من المسبعات في الخارج لما صح ان يقال كل مسبع شكل ولو
لم يوجد في الخارج من الاشكال الا المثلث لصح ان يقال كل شكل مثلث واما على الاعتبار الاول فانهما
كاذبتان فهذا هو الكلام في الشرايط المعتبرة في موضوع القضية الموجبة وهي بعينها
معتبرة في السالبة من غير فرق لكن في السالبة بحث اخر وهو انا اذا قلنا لا شي من ج ب فلا
نعني به ان حقيقة الجيم من حيث هي جيم ليست حقيقة البا من حيث هي ب لان موضوع القضية ان كان
غير محمولها لم يكن هناك حمل ولا وضع البتة وان لم يكن فحينئذ يكون الصادق السلب على هذا
التفسير ويلزم ان لا تصدق الموجبة في شي من القضايا اصلا بل نعني به ان الوصفين لا
يجتمعان في الذات الواحدة ولهذا مزيد غور سياتي في عكس السالبة الكلية ان شا الله تعالى
في الجزئية اذا قلنا بعض ج كذا او ليس كل ج كذا عنينا ان بعض ما يصدق عليه انه ج على الشرايط
المذكورة فانه موصوف بكذا او غير موصوف في المهملات انا نعلم بالضرورة ان اشخاص كل
نوع مشتركة في طبيعة ذلك النوع ويتميز كل واحد منها عن الاخر بامور وما به الاشتراك
غير ما به الامتياز وطبيعة ذلك النوع مغايرة لتلك المخصصات فاللفظة الدالة على

تلك الحقيقة من حيث هي من غير ان لا الى شي من احوالها العدمية والثبوتية هي القضية الطبيعية
والمهملة واذا عرفت ذلك فنقول القضية المهملة يتوقف صدقها على صدق الجزئية وتتوقف
صدقها على صدق الكلية وكل قضية كذلك فهي في قوة الجزئية اما الصغرى فلان العلم بالاول
انا اذا قلنا الانسان كاتب فلو لم يكن شخص من اشخاص الناس كاتبا ولا في وقت من الاوقات لكذب
ذلك لان السلب الدائم الكلي لا يتفق معه الثبوت على الشي اي انه متى صدق هذا الانسان كاتب
صدق الانسان كاتب لان هذا الانسان عبارة عن الانسان المقيد بقيد كونه هذا والحكم
الصادق على المركب صادق على مفرداته لكن لا يتوقف صدق قولنا هذا الانسان كاتب على صدق الكلية
فاذا لا يتوقف صدق المهملة على صدق الكلية واما الكبرى فلان الجزئية اذا كانت معلومة والكلية
مجهولة حذفوا المجهول ونفعوا بالمعلوم فلا جرم ان لو المهملة منزلة الجزئية لا يقال لا يلزم من
كون المركب موصوفا بصفة ان يكون كل احد من بسايطه موصوفا بها فان مجموع اجزاء العشرة موصوف
بالعشرية وكل واحد منها غير موصوف بها الذي يدل على ان المهملة لا تصدق الا عند صدق
ان هذه الماهية مع قطع النظر عما عداها من القيود لما كانت موصوفة بصفة فانما تحققت
تلك الماهية فقد تحقق الموصوف بتلك الصفة وانما تحقق الموصوف بتلك الصفة تحققت تلك الصفة
وانما تحققت تلك الماهية تحققت تلك الصفة لانا نجيب عن الاول بانا لا ندعي ان كل حكم
ثبت للمركب فانه ثابت لكل واحد من مفرداته بل ندعي ذلك في هذه الصورة لان الكتابة اذا وجدت
مع هذا الانسان فلا بد ان تكون موجودة مع كل واحد من اجزاء مفهوم هذا الانسان وعن الثاني
ان قولكم الماهية لما كانت موصوفة بتلك الصفة فانما تحققت وجب تحقق تلك الصفة مصادرة على
المطلوب لانه لا يتبين ذلك الا اذا ثبت ان الحكم على الماهية من حيث هي يقتضي العموم وانه يثبت
في المحمولات منهم من انكره لان الشي من حيث هو هو لا يكون كليا ولا جزئيا الكلية انما تعرض له عند كونه مقولا على

كثير من غاية تغيرات كثيرة في موضوعاته لم تعرض له الكلية والسور لفظة دالة على نفسه تلك الكثرة فلا
يدخل الا على الموضوع ومنهم من جوزه وقبل الخوض في التفصيل لا بد من بيان امرين الاول ان السور على هذا
التقدير يكون جزءا من ماهية المحمول فاذا قلنا زيد بعض الناس فلا نقول ان المحمول هو الناس ولفظ البعض سوره
بل نقول المحمول مجموع قولنا بعض الناس الثاني ان المحمول اذا كان شخصيا استحال دخول السور الموجب
الذي بحسب الجزئيات عليه لا يمكن ادخال السور الذي بحسب الاجزاء عليه كما يقال زيد كل هذا الشخص
او بعض هذه الاجزاء واذا عرفت ذلك فنقول اذا ادخلنا السور الذي بحسب الجزئيات على المحمول
فاما ان يكون المحمول والموضوع شخصيين او كليين او الموضوع شخصيا والمحمول كليا او بالعكس فالقسم
الاول باطل في الحقيقتين لانا اذا قلنا زيد كل ذلك الشخص او بعضه فانما يصح لو اندرج تحت ذلك
الشخص جزئيات حتى يمكن الحكم على زيد بانه كلها او بعضها ولما كذب ذلك كذبت القضية المذكورة
واما البيانات فصادقتان الا انهما مهملتان للكذب اما الصدق فلانه اذا لم يندرج تحت
هذا الشخص اشخاص صح سلبها عن زيد لصحة سلب المعدوم واما الايهام فلان قولنا زيد لا واحد من
هذا الشخص يوهم ان هذا الشخص اندرج تحته اشخاص كثيرة وزيد ليس واحدا منها والقسم الثاني
ان يكون الموضوع شخصيا والمحمول كليا فان كان مهملا فهو المخصوصة وان كان محصورا فالموجبة
الكلية كاذبة في المواد كلها كقولنا زيد كل انسان والسالبة الكلية كاذبة في مادة الوجوب
صادقة في الامتناع غير معلومة الحال في الامكان والموجبة الجزئية صادقة في الوجوب
كاذبة في الامتناع غير معلومة الحال في الامكان والسالبة الجزئية صادقة في كل المواد
والقسم الثالث ان يكون الموضوع كليا والمحمول شخصيا وحكمه قريب مما مر والقسم الرابع ان
يكونا كليين فاما ان يكونا مهملين وهو الذي سميناه بالمهملة واما ان يكون الموضوع محصورا والمحمول
مهملا وهو الذي سميناه بالمحصورات واما ان يكون الموضوع مهملا والمحمول محصورا كقولنا الانسان

كل كاتب فهو كاذب في مادة الوجوب لان معناه ان حقيقة الكاتب من حيث هي هي موصوفة بكل
واحدة من الكتابات وقد عرفت ان صدق المهملة مشروط بصدق الجزئية لكن هذه الحقيقة لا تتصف
في موضع ما بكل هذه الصفات فيكون لا محالة كاذبة ولما ظهر كذبها في مادة الوجوب فكذا القول في
الامكان واما في الامتناع فكذبها ظاهر وقولنا الانسان لا شيء من الحيوان صادق في الامتناع
كاذب في الوجوب غير معلوم الحال في الامكان وقولنا الانسان بعض الحيوان صادق في الواجب الاعم
كما في هذا المثال ولم يجب في المساوي كقولنا الانسان بعض الضاحك وقولنا الانسان ليس كل حيوان صادق
في الثلاثة ج واما ان يكون محصورة فهي اربعة قولنا كل انسان كل حيوان كاذب لان معناه ان كل
واحد من الناس موصوف بانه كل واحد من الحيوانات ومعلوم انه ليس كذلك فان لم يرد بالكل كل واحد
بل الكل بما هو كل فقد يصدق كقولنا كل الناس هم كل الضاحكين ج وقولنا كل انسان لا واحد من الحجر
صادق في الممتنع كاذب في الواجب غير معلوم الحال في الممكن وكذا القول في الايجاب الجزئي ج وقولنا
كل انسان لا كل حيوان صادق في المواد كلها باسرها ج وقولنا لا واحد من الناس كل كذا صادق في
الثلاثة وقولنا لا واحد من كذا لا واحد من كذا معناه سلب السلب فيكون الحاصل ويكون معناه ان كل واحد
من كذا موجب عليه انه واحد من كذا وحينئذ يصدق في الواجب ويكذب في الممتنع ويتوقف فيه في الممكن
وقولنا لا واحد من كذا بعض كذا كاذب في الواجب صادق في الممتنع غير معلوم الحال في الممكن وقولنا
لا واحد من كذا ليس كل كذا كاذب في المواد كلها واما الجزئيتان فنقيضتا الكليتين فتصدقان
حيث كذبتا وبالعكس ولنتكلم الان فيما يتعلق بالمحمول وهو جهات القضايا اعني الالفاظ الدالة
على كيفية ثبوت المحمول للموضوع وقبل الخوض فيها فلنتكلم في الضرورة والامكان ه في الضرورة
قد وقع خبط في الكتب المنطقية لانهم يطلقون لفظ الضروري تارة على الابدية وتارة على الدائم
ولاجله يتخبطون في اجزاء القضايا ونقائضها لا سيما في الوجودية واصطلاحنا على ان لا نريد

بالضرورة الا ما لا ابتداء له ثم نقول كل موجود محفوف بضرورتين سابقة ولاحقة اما السابقة
فلان الموجود ان كان واجبا لذاته كان استحقاقه الوجود من ذاته سابقا على وجوده وان كان ممكنا
فانه لا يصير موجودا الا لمرجح وما لم يجب صدوره عنه لم يصدر فيكون وجوب صدوره عنه سابقا على
وجوده واما اللاحقة فلان الوجود مناف للعدم لذاته ومنافاة العدم هي الوجوب فالوجود علة
لهذا الوجوب والعلة سابقة على المعلول فهذا الوجوب متأخر عن الوجود واذا عرفت ذلك فنقول الوجوب
اللاحق هو الذي يقال له الضرورة بشرط المحمول كقولنا بالضرورة كل انسان ماش ما دام ماشيا
وهذا المعنى [illegible] في العلوم واما السابقة فهي على اقسام فان ذات الموضوع اما ان يستحيل
انفكاكها عن المحمول او لا يستحيل فان كان الاول فهي الضرورة المطلقة سواء كانت تلك الاستحالة
لنفس ذات الموضوع او لواسطة وهذا على قسمين لان ذات الموضوع ان كانت ازلية كان المحمول
ايضا كذلك كقولنا الله عالم وان لم يكن كذلك كان المحمول مثله كقولنا كل جسم قابل للعرض فان الجسم لم
يكن ازليا لكنه متى وجد استحال انفكاك ذاته عن هذه القابلية وقد يمثلون هاهنا بقولنا
الانسان حيوان فان اريد بالانسان النفس الناطقة التي هي له انها حية فالامر مستقيم لكنه حينئذ
يكذب قولهم بالضرورة الانسان جسم وان اريد به البدن فليس كذلك لان هذا البدن عبارة عن
جسم موصوف بصفات قائمة به فالذات التي هي الموضوع بالحقيقة اما الجسم او هيولاه وكيفما كان
فانه لا يجب اتصافه بالحيوة لذاته بل بشرط صفات اخر حالة في ذلك المحل اعراضا كانت او صورا على
تسليم ما يعتقدونه من الفرق بين الصور والاعراض وحينئذ لا يكون هذا المثال مطابقا لهذا
القسم الا ان يكون المحمول ضروريا للموضوع بشرط وصف الموضوع وان اريد به مجموع الامرين كما حد
بانه الحيوان الناطق فانه يصح الاعتباران واعلم انا انما تكلمنا في هذا المثال ان كانت عادتنا جارية
بعدم الالتفات الى الامثلة خطأ كانت او صوابا لان الناس من كثرة استعمالهم هذا المثال ظنوه مقدمة اولية

حتى انهم يحوّون به للمسائل الكلية فلا جرم نبهنا على ما فيه واما اذا جاز خلو ذات الموضوع عن المحمول
لما هي به لكن المحمول انما يصير ضروريا للموضوع باعتبار امر آخر تتقوم بتلك الذات صفة ثم ان تلك
الصفة يستحيل خلوها عن ذلك المحمول فيكون المحمول ضروريا لذلك الموضوع بشرط اتصافه بتلك الصفة
وهكذا هو الضرورية بحسب وصف الموضوع ثم ان الضرورية بحسب وصف الموضوع ان لم نعتبر فيه ان
لا يكون ضروريا ما دامت الذات كانت الضرورة المطلقة داخلة فيه وان اعتبرناه كان مباينا له
ومشاركا اياه لاشتراك اخصين تحت اعم وذلك الاعم هو الذي لا يعتبر فيه ذلك القيد بل يكون
وجه لذوات الموضوع او صفة من صفاته وقت يجب حصول ذلك المحمول فيه اما معينا او غير معين
واقسامه اربعة في الممكن الممكن مقول بالاشتراك على ثلاثة معان مرتبة بالعموم والخصوص اما الذي لا
يكون ضروريا في احد طرفي الوجود والعدم فقولنا ممكن لم يكن معناه انه لا يمتنع وجوده ومعلوم ان
ذلك منقسم الى ما يمتنع عدمه وهو الواجب والى ما لا يمتنع ذلك ايضا فيه وهو الممكن الخاص وقولنا ممكن
لم لا يكون معناه انه لا يمتنع عدمه وهو منقسم الى ما يمتنع وجوده وهو الممتنع والى ما لا يمتنع ذلك
ايضا وهو الممكن الخاص والامكان العام ان تفسير سلب الضرورة فان كان في طرف العدم كان معناه
سلب ضرورة العدم فيندرج فيه الواجب والممكن الخاص وان كان في طرف الوجود كان معناه سلب ضرورة
الوجود فيندرج فيه الممتنع والممكن الخاص فالممكن الخاص داخل فيه على الوجهين وفي كلام الشيخ اشارة
الى ان هذا المعنى انما يسمى امكانا عاما لان العامة يريدون بالممكن ذلك وهو بعيد لبعد العامة عن ادراك
هذه الاعتبارات بل الاولى ان يكون اشتقاقه من العموم فان هذا المعنى بالنسبة الى غيره اعم ثم الذي يكون
الضرورة المطلقة مسلوبة عن طرفيه معا هو الذي يكون الضرورة المطلقة وبشرط وصف الموضوع وبحسب
الوقت معينا كان او غير معين مسلوبة عنه كالكتابة للانسان وهذا الامكان غير خال عن الضرورة الحاصلة
للسبب الخارجي الا لما تحقق عن الضرورة بشرط المحمول واذا عرفت هذه الاعتبارات الثلاثة فاعلم انه

فقد تعتبر في الشيء حال وجوده وقد تعتبر بالنسبة الى الزمان المستقبل ومن الناس من انكر الامكان
اصلا لان الشيء لا يخلو عن الوجود والعدم فان كان موجودا فهو حال وجوده لا يقبل العدم فلا يكون له
امكان الوجود والعدم فلا يتحقق الامكان حينئذ وان كان معدوما فهو حال عدمه لا يقبل الوجود فلا
يكون له الامكان في حال امتناع الخلو عن الوجود والعدم ثبت ان الامكان لا يتحقق البتة في واحد من هاتين
الحالتين ثبت امتناع تحقق الامكان وربما قالوا الممكن اما ان يكون سبب وجوده حاصلا او لا يكون فان
كان وجب حصوله فيكون واجبا لا ممكنا وان لم يكن كان وجوده حينئذ ممتنعا لا ممكنا واعلم ان من الناس
من اجاب عن هذا الاشكال وزعم ان الامكان لا يحصل للشيء بالنسبة الى الزمان الذي هو حاصل فيه بل انما
يتحقق بالنسبة الى الزمان المستقبل فلا يقول للموجود في هذا الوقت انه يمكن ان يكون موجودا
او معدوما في هذا الوقت بل الحكم عليه في هذا الوقت بانه يمكن ان يكون موجودا او معدوما في الزمان
الثاني ويكون الامكان حاصلا في الحال لكن لا بالنسبة الى الحال بل بالنسبة الى الاستقبال لا يقال
الامكان امر اضافي والاضافات لا توجد الا عند المضافين فلو كان الامكان حاصلا للشيء في الحال
بالنسبة الى الزمان المستقبل لزم حصول المضافين معا اعني ان يكون المستقبل حاصلا عند الحال
لوجوب حصول المضافين معا لانا نقول هذا انما يلزم لو كان الامكان امرا ثبوتيا في الخارج
وليس الامر عندنا كذلك واما الجمهور الحكماء فانهم اعترفوا بالامكان الاستقبالي لكنهم اثبتوا الامكان
الحالي ايضا وزعموا انه لا امتناع في كون الشيء ضروريا من وجه وممكنا من وجه اخر فان الوجوب الحاصل
حال حصوله اما الوجوب السابق او اللاحق اما السابق فانه لا ينافي الامكان لان الوجوب السابق
معناه انه يستحق الوجود من غيره وامكانه معناه انه لا يستحق الوجود من ذاته ولا منافاة بينهما نعم
لو كان يستحق اللاوجود من ذاته لكان استحقاقه الوجود من الغير منافيا له لكنه فرق بين قولنا
يستحق اللاوجود وبين قولنا لا يستحق الوجود واما اللاحق فكذلك ايضا لانه من حيث هو

لا يقتضي الوجود لا ينافي كون الوجود منافيا للعدم واعلم ان القائلين بالامكان الاستقبالي اختلفوا
في انه هل من شرط كونه ممكن الوجود في الاستقبال ان لا يكون موجودا في الحال ام لا واباه الشيخ
لانه لو اعتبر في ممكن الوجود ان لا يكون موجودا في الحال لاعتبر في ممكن العدم ان لا يكون معدوما لكن
ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم لان الكلام في الامكان الخاص فلما اعتبر في ممكن العدم ان لا يكون
معدوما كما وجب ان يعتبر في ممكن الوجود ان لا يكون معدوما اذ ما لا يكون معدوما ما كان موجودا فيلزم من وجوده
فاذن يعتبر في ممكن الوجود ان يكون موجودا في الحال وقد كان شرطه ان لا يكون موجودا في الحال هذا خلف
وايضا فلانا بينا ان الوجود الحالي لا ينافي امكان الحال فكيف ينافي الامكان الاستقبالي كان
اولى ه في الضرورة والامكان بحسب الذهن كما ان حال المحمول بالنسبة الى الموضوع في نفس الامر قد تكون
بالضرورة وقد لا تكون فكذا هذه الحال في الذهن قد تكون بالضرورة وقد لا تكون فالضرورة الذهنية
هي القضية التي متى حضرت في الذهن صورة موضوعها ومحمولها لم يتمكن الذهن من ان لا يثبت ذلك المحمول
لذلك الموضوع وهذه القضية ضرورية ذهنية لانه لابد فيها من تحقق هذه النسبة في الذهن والضرورة
الخارجية انما كانت ضرورية لانه لابد فيها من تحقق هذه النسبة في نفس الامر فالضرورة الذهنية اخص
من الضرورة الخارجية لان كل ما وجب جزم الذهن به لمجرد تصور طرفيه فهو في الخارج كذلك الا امتنع
الامان عن البديهيات لكن لا ينعكس فقد يكون في الخارج ضروريا ولا يكون كذلك في الذهن كجميع النظريات
ولما كان الضروري الذهني اخص من الضروري الخارجي وجب ان يكون الممكن الذهني اعم من الممكن الخارجي
لما عرفت ان مقابل الاخص اعم من مقابل الاعم واعلم ان هذه الاحوال الذهنية غير مطلوبة بالحجة
اما الضروري الذهني فلان الحجة انما تراد لتحصيل غير الحاصل والجزم حاصل بدونها فلا حاجة
الى كونه مطلوبا واما الامكان الذهني فهو عبارة عن تردد الذهن وذلك مما لا حاجة في تحصيله الى حجة
وبرهان ه في تلازم ذوات الجهة واذ قد تحققنا عن ماهيات هذه الجهات فلنتكلم في كيفية تلازمها

وهي طبقات ثلاث الطبقة الاولى للوجوب ونقائضها
واجب ان يوجد ليس بواجب ان يوجد — الطبقة الثانية للامتناع ونقائضها
ممتنع ان لا يوجد ليس بممتنع ان لا يوجد — واجب ان لا يوجد ليس بواجب ان لا يوجد
ليس بممكن عامي ان لا يوجد ممكن عامي ان لا يوجد — ممتنع ان يوجد ليس بممتنع ان يوجد
الطبقة الثالثة للامكان الخاص ونقائضها ليس بممكن عامي ان يوجد ممكن عامي ان يوجد
ممكن ان يوجد ليس بممكن ان يوجد ممكن ان لا يوجد ليس بممكن ان لا يوجد ه ثم ههنا ابحاث
الاول ان كل واحدة من هذه الطبقات متلازمة متعاكسة وكذا نقائضها متلازمة متعاكسة بسبب
نقائض كل طبقة لوازم اعم للطبقة الاخرى لان الجهات لما كانت ثلاثا اذ جهة نقيض
كل واحدة منها الجهتان الباقيتان فيكون اعم من كل واحدة منهما وحدها الثاني انا نجعل الامكان
العامي من اللوازم اذا فسرناه بما يلازم سلب الضرورة فاما اذا فسرناه بنفس ذلك السلب لم يصح
ذلك لانا اذا قلنا ان قولنا واجب ان يوجد لازمه ممتنع ان لا يوجد لازمه ليس بممكن عامي ان
لا يوجد وجب ان يكونا متغايرين لكن قولنا ليس بممكن عامي ان لا يوجد معناه انه ليس ليس بممتنع ان
لا يوجد وهو نفس قولنا ممتنع ان لا يوجد فلا يكون مغايرا له لا يقال سلب السلب ليس نفس
الايجاب لانا نقول لو كان كذلك لوجب ان يكون لقولنا واجب ان يوجد لازم اخر سوى ما ذكرناه
وهو قولنا ليس ليس بواجب ان يوجد ونضم اليه سلبين اخرين فيكون ذلك لازما اخر وهكذا الى غير
نهاية ه الثالث ان الامكان العامي لازم لكل واحدة من الطبقات الثلاث معدولا ومحصلا على ما يليق به
في اقسام القضايا القضية لا تتحقق ماهيتها الا اذا بين ثبوت المحمول للموضوع او لا ثبوته له فان
بين هذا القدر ولم تبين كيفية ذلك الثبوت كانت القضية مطلقة عامة وان بينت كانت موجهة
فلنتكلم اولا في هذه المطلقة ايجابا وسلبا ثم في الموجهات فاذا قلنا كل ج ب بهذا الاطلاق

فمعناه كل ما يقال له ج على الوجه الذي لخصناه فهو ب من غير بيان انه كذا دائما او في بعض الاوقات
وانه كذا مطلقا او بحسب شرط بل على ما يعم الموقت والمقيد ومقابليهما ومن الناس من زعم انها
لا تصدق كلية الا اذا كانت دائمة ومنهم من زعم انها لا تصدق كلية الا اذا كانت ضرورية اما
الاول فقد احتج على قوله بان كل واحد من ج لو لم يكن موصوفا بب دائما لكان ج ما في وقت ما ليس بموصوف
واذا صدق ان ذلك الجسم غير موصوف بالب لم يصدق قولنا كل جسم موصوف بالب لان الاتصاف بالب
اعم من الاتصاف به دائما او غير دائم لانه يمكن تقسيمه بهما ونسبته اليهما ومورد القسمة مشترك بين القسمين
واحتج الشيخ ايضا على فساده بانا نحمل الشروق والغروب على الكواكب مع ان ذلك غير دائم واما الثاني
فقد احتج على قوله بان ثبوت المحمول للموضوع لو لم يكن ضروريا لكان ممكنا ان يكون وان لا يكون وما كان كذلك لم يكن في
العقل طريق الى الجزم بوقوعه بل انما يعلم وقوعه من جهة الحس والوجدان فانه كلما لم يكن وقوعه ولا
وقوعه لا يمكن القطع باحد طرفيه الا بالحس لكن الحس لا يفي بادراك جميع الجزئيات الداخلة في الوجود
والموجود فيه انما يكفي ذلك في كون القضية كلية لانا اذا قلنا كل ج لا نعني به كل ما دخل في الوجود
من احاد ج بل نعني به كل ما لو وجد لكان ج ومعلوم ان ذلك مما لا يمكن الاحساس به فعلمنا ان
العقل لا يتمكن من الجزم بالقضية الكلية الا اذا كانت ضرورية واما القضية الجزئية فان العقل
يمكنه الجزم بها وان لم تكن ضرورية لاستقلال الحس بافادة الجزئي والحكماء اولى الناس بمثل هذه المقالة
لاعترافهم بان الشيء لا يعرف وجوده الا من جهة العلم بسبب وجوده والذي عندي في هذا الموضع
ان الذين يقولون ان القضية الكلية لا تكون الا ضرورية ان عنوا به ان العقل لا يتمكن من الجزم بالقضية
الكلية الا في الضروريات فهو حق وان عنوا به ان القضية في نفسها لا يمكن ان تكون كلية الا في الضروريات
فهو خطا لان افراد الطبيعة الواحدة يجب ان يكون حكمها واحدا فاذا صح على كل واحد منها الاتصاف
بذلك المحمول وان لم يكن ضروريا صح على كلها ايضا فذلك في نفس الامر واما الذي احتج به الشيخ من حديث

الشروق والغروب فان العقل وجوب الشروق والغروب في الكواكب لا يمكنه القطع بان كل كوكب موصوف
بالشروق والغروب واما اذا قلنا لا شيء من ج ب فله مفهوم حقيقي ومفهوم عرفي اما الحقيقي فقولنا
لا شيء من احاد ما يقال له ج على الوجه المذكور الا ويسلب عنه ب من غير بيان ان ذلك السلب دائم او
غير دائم او مشروط او غير مشروط بل على ما يعم الاحوال كلها وعلى هذا التقدير يصدق قولنا لا شيء
من الحيوان بمتنفس لانه لا حيوان الا ويسلب عنه التنفس في وقت ما فمتى صدق ذلك السلب في وقت معين
فقد صدق اصل السلب واما العرفي فقولنا لا شيء من احاد ج الا ويسلب عنه ب في جميع زمان ثبوت
وصف الموضوع وعلى هذا التقدير لا يصدق قولنا لا شيء من الحيوان بمتنفس فقولنا لا شيء من كذا لكنا
انما يفهم منه في العرف هذا المعنى فمن اراد اولا ان نرتب لفظة تفيد المعنى الاول في العرف قلنا لا شيء
من ج الا وينفى عنه ب او كل ج ينفى عنه ب او ليس بعض لكن هذه العبارات اشبه بالايجاب منها
بالسلب وبالجملة لما عرفت الفرق فنحن نسمي المفهوم الحقيقي بالسالبة المطلقة الحقيقية ونسمي المفهوم العرفي
بالسالبة المطلقة العرفية فهذا ما نقوله في المطلقات واما الموجهات فاعلم ان الجهة عبارة عن بيان
كيفية القضية وهي قد تكون بسيطة وقد تكون مركبة فالبسيطة من جهة الدوام واللادوام
او الضرورة واللاضرورة والمركبة ما يتركب عنهما اما انواع الجهات بحسب الدوام واللادوام
فاربعة الاولى ان نبين فيها ان المحمول دائم بدوام الذات التي هي الموضوع في الحقيقة وهي الدائمة
ثم ان كان وصف الموضوع دائما بدوام الذات اما لانه هي او لانه لازم لها كان المحمول ايضا دائما
بدوامه وان لم يكن كان المحمول حاصلا معه وقبله وبعده الثانية التي نبين فيها ان المحمول دائم الثبوت بدوام
وصف الموضوع او دائم السلب بدوامه وهي المطلقة المنعكسة وتندرج فيها اقسام ثلاثة
لان المحمول الذي يدوم بدوام وصف الموضوع اما ان لا يدوم وصف الموضوع بدوام ذات الموضوع
كقولنا كل منعفن الاخلاط محموم او يدوم وهو اما ان يكون ازليا كقولنا الله عالم او لا يكون كقولنا كل

جسم قابل للعرض حالتين فههنا المحمول لا يدوم بدوام ذات الموضوع وهي الوجودية اللادائمة
ثم هنا وصف الموضوع ان دام بدوام الذات ما دامت هي او لا فانه لازم لها فان المحمول لا يدوم
بدوامه وان لم يدم بدوامه فانا لا نلتفت الى ان ذلك المحمول هل يدوم بدوامه ام لا وعلى التقديرين
فوقت ثبوته موقت ثبوت وصف الموضوع او قبله او بعده وعلى التقديرات فاما في زمان معين
او غير معين فكل هذه الاقسام مندرجة تحت القضية المذكورة التي بين فيها ان المحمول لا يدوم
بدوام وصف الموضوع ولا يدوم بدوام ذاته وهي الوجودية العرفية وهي في كلامه من قبيل ادوام
المحمول بدوام وصف الموضوع لا دوامه بدوام ذاته فهذه اربع من انواع القضايا بحسب الدوام
او اللادوام اما اعتبار حالها بحسب الضرورة واللاضرورة فنقول الجهة لابد من الفرق بين
ما اذا جعلت الضرورة محمولة او جزء منه وبين ما اذا جعلناها جهة للحمل او غيرها فاذا قلت
بالامكان كل ج ب فقد اثبتنا الب للج وانما ذكرت الامكان لتنبيه على كيفية ذلك الثبوت
فهذه القضية لا تصدق الا على ثبوت المحمول للموضوع حتى لو لم يكن ذلك الاتصاف حاصلا بالفعل
لما صدقت لان القضية الموجبة لما كان معناها ثبوت محمولها لموضوعها فهي لا تصدق الا عند
تحقق ذلك الثبوت والامكان ليس نفس المحمول الا بمعنى جهة بيان كيفية ثبوت المحمول للموضوع وذلك
مغاير لنفس المحمول وخارج عنه اذا كان كذلك لم يبق الا ان يكون المحمول مثبوتا بالنسبة
والموجبة لا تصدق الا على حصول المحمول فاذن قولنا بالامكان كل ج ب لا يصدق الا على حصول
الب بالفعل للجيم واما اذا قلنا كل ج يمكن ان يكون ب فالمحمول على الجيم ليس الب بل امكان الب وامكان
الب غير الب بل هو حالة نسبية لا تثبت الا بالقياس الى الب وانما وجد ذكر الب لانه محمول
او جزء محمول بل ان الامكان حالة نسبية والامور النسبية لا تمكن الاشارة اليها من حيث هي
الا بذكر منسوباتها فلاجله وجب ذكر الب لما ثبت ان المحمول ههنا هو هذا الامكان وهذا

الامكان يصح حصوله بدون الب الا انه جرم تصدق القضية سواء حصل الب او لم يحصل فاذن القضية الممكنة
التي لا يتوقف صدقها على حصول المحمول للموضوع هي التي جعل الامكان فيها نفس المحمول او جزءه
والتي جعل الامكان فيها جهة للحمل داخلة تحت المطلقة العامة دخول الخاص في العام واذا عرفت
هذا الفرق فنقول اذا جعلنا الضرورة جهة فهذا يعتبر على وجوه جهتية التي بين فيها ان المحمول
ضروري للموضوع ما دامت ذاته موجودة هو الضرورية المطلقة وان كانت الذات ازلية كان
اتصافها بالمحمول كذلك كقولنا الله عالم وقولنا لا الب التي بين فيها ان المحمول ضروري للموضوع ما
دام يتصف الموضوع حاصلا هو الضروري بحسب وصف الموضوع وتندرج فيها الضرورة المطلقة
بقسميها مع التي هو المحمول الذي يجوز زواله مع بقاء ذات الموضوع ويستحيل زواله عند
وصف الموضوع سواء دام بدوام ذات الموضوع او لم يدم لان كلامنا الان في الضرورة لا في الدوام
وكل ضروري مطلق دائم ولا ينعكس فيكون الضروري اخص من الدائم ويكون اللاضروري اعم من اللادائم
ونظيره الضروري بحسب وصف الموضوع كالجنس للضروري المطلق والتي بين فيها ان المحمول
ضروري للموضوع ما دام وصف الموضوع حاصلا او غير ضروري له ما دامت ذاته موجودة فهو
الضروري بحسب الوصف لا بحسب الذات وهي الضرورية العرفية وهي مركبة من قيد الضرورة عند ثبوت
وصف الموضوع واللاضرورة بحسب ذاته وهو مباين للضروري المطلق بقسميه والتي بين فيها ان
المحمول يجب في وقت معين من اوقات وجود الموضوع كقولنا القمر منكسف وهي المسماة بالوقتية والتي
بين فيها ذلك لكن في وقت غير معين كقولنا الانسان متنفس وهي المنتشرة واما الامكان ان
جعلته جهة للحمل في القضية التي حكم فيها بثبوت محمولها لموضوعها ايجابا او سلبا فالامكان في هذه القضية
بالحقيقة هي المطلقة العامة مع اعتبار قيد زائد هو خروج الضروري عنه واما سائر اقسام
فلا اخل فيها وتسمى بالوجودية اللاضرورية واما ان جعلته نفس المحمول في القضية الممكنة في الظاهر

لكن التحقيق ان ثبوت الامكان للكل واجب فان تعينت هذه الجهة كانت القضية ضرورية والا كانت مطلقة
عامة لانك اذا تحققت ثبوت المحمول وما تعينت كيفية الحمل فلا انها الى العرفي هي المشهورة بالقضية الممكنة
العامة واما ان الامكان قد يكون عاما وقد يكون خاصا واخص فقد مر ذكره فالقضايا التي بحثت لنا
من الجهة هي هذه المطلقة العامة الدائمة المطلقة العرفية الوجودية اللادائمة العرفية اللادائمة
الضرورية المطلقة الضرورية المشروطة بوصف الموضوع الضرورية بحسب الوصف لا بحسب الذات
الوقتية المنتشرة الوجودية اللاضرورية الممكنة العامة الممكنة الخاصة الممكنة بالامكان الاخص
الاستقبالية واعلم انك متى عرفت شرائط الموضوع وعرفت اقسام الجهات امكنك تركيب القضايا
كيف ما شئت وقد بقيت هنا امور ثلاثة لابد من البحث عنها ا الجهة تارة تكون جهة للسور وتارة جهة
للحمل فاذا قلت يمكن ان يكون كل انسان كاتبا فان عنيت به ان كون الكل كاتبا امر ممكن فقد صرفت
الجهة الى السور وان عنيت به ان اتصاف كل واحد من الناس بالكتابة امر ممكن فقد صرفت الجهة الى
الحمل والفرق بين الامرين ظاهر فانه ليس الحكم على كل واحد هو بعينه الحكم على الكل لانه يصح الحكم على العام
باحدهما مع الذهول عن الاخر وان الكل مغاير لكل واحد فيكون الحكم على احدهما غير الحكم على الاخر
ب الظاهر من كلام الشيخ ان الدائم في الكليات لا يكون الا ضروريا واما في الجزئيات فقد يكون
وقد لا يكون وعندي انه ان كان المراد ان العقل لا يتمكن من ان يحكم دائما الا في الضروريات فالامر
كذلك كما بيناه في كلية القضية وان كان المراد ان في نفس الامر لا يمكن ان يكون دائما الا اذا كان ضروريا
فليس كذلك لان افراد الطبيعة الواحدة حكمها واحد فاذا جاز على كل واحد منها الدوام من غير الضرورة
جاز ان يصدق على الكل ج القضية الموجهة انما يناقضها ما قدمت لفظ السلب فيها على لفظ الجهة فنقيض
قولنا يجب ان يكون ليس يجب ان يكون وكذا في سائر الجهات فاما اذا اخرت حرف السلب عن الجهة جاز
اجتماعهما على الكذب كقولك يجب ان يكون يجب ان لا يكون وعلى الصدق كقولك يمكن ان يكون يمكن ان لا يكون

وهذه الدقيقة لابد من المحافظة عليها في الامور المعتبرة في وحدة القضية وتعددها
القضية هي التي تقتضي نسبة معلوم الى معلوم اخر ومعلوم ان نسبة الشيء الى الشيء مغايرة للنسبة
الى الشيء الاخر فالقضية لا تكون واحدة الا اذا كان معنى الموضوع ومعنى المحمول واحدا فان تعدد احدهما
تعددت القضية لكن هنا دقيقة وهي انا اذا قلنا الانسان والفرس جسم فقد يكون المراد ان
المجموع الحاصل من الانسان والفرس جسم وعلى هذا التقدير لا يكون الانسان وحده موضوعا ولا
الفرس بل كل واحد منهما جزء والموضوع مجموعهما وقد يكون المراد ان كل واحد منهما جسم وعلى
التقدير الاول تكون القضية واحدة وعلى التقدير الثاني تكون قضايا وكذا القول في جانب المحمول
فانا اذا قلنا هذا حلو حامض فان جعلنا المحمول الامر المركب من الحلو والحامض كانت القضية واحدة
والا كانت متعددة اذا عرفت ذلك فنقول الموضوع والمحمول اما ان يكون كل واحد منهما في اللفظ
والمعنى او كثيرا في اللفظ والمعنى او واحدا في اللفظ كثيرا في المعنى او بالعكس او يختلف الحكم
فيه فالاول لاشك في كونه قضية واحدة والثاني لاشك في كونه قضايا لانه يتوزع الالفاظ على
المعاني فيكون لكل لفظ مفرد معنى مفرد والثالث لا يخلو اما ان يكون الموضوع والمحمول مجموع تلك
المعاني فحينئذ تكون القضية واحدة والا كانت متعددة والرابع كما اذا عبرت عن معنى
الموضوع ومعنى المحمول بحديهما وهذا القسم وان كانت القضية واحدة فيه بحسب المطابقة لكنها
متعددة بحسب التضمن لما في جانب المحمول من الاجزاء لان الشيء متى كان موصوفا بصفة مركبة فهو لا محالة
موصوف بكل واحد من بسائطه وليست متعددة تضمنا لما في جانب الموضوع لانه ليس كل ما يتصف
به مركب كان كل واحد من اجزائه موصوفا به واما الخامس فيمكن اعتبار حاله عند الاستقصاء
بما مر اما احكام القضايا الحملية فهي ثلاثة أ في التناقض وهو اختلاف
قضيتين بالسلب والايجاب على جهة تقتضي لذاتها ان يكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة

فانه خص لا في كالجنس العالي لانه لكونه يكون بالايجاب والسلب وقد لا يكون بل لا يكون الا في موضوعها
ومحمولها بل القضايا المختلفة بالسلب والايجاب قد لا تكون متنافية كقولك هذا متحرك هذا ليس
بساكن وقد تكون متنافية والمتنافية قد يكون تنافيهما لا لذاتيهما كقولك هذا انسان هذا ليس
بحيوان فان المنافاة حاصلة بينهما لكن لا لذاتيهما بل لان الانسان يجب ان يكون حيوانا فالمنافاة حاصلة
بين كونه حيوانا وكونه ليس بحيوان فهذا شرح هذا التعريف وقد عرفت ان القضايا لا تخلو عن
الوجوب والامتناع والامكان والصدق في الوجوب انما يكون في الثبوت وفي الامتناع في العدم والكذب
بالعكس واما في الممكن فالصادق او الكاذب متعين فيه في الماضي والحاضر وقوعا او وجوبا وفي المستقبل
فالمشهور انه لا يتعين فيه الصدق والكذب لانا اذا قلنا زيد يمشي غدا او زيد لا يمشي غدا فانما يكون احدهما متعينا
لان يكون صدقا او وجب وقوعه وامتنع وقوع نقيضه ولو كان كذلك لكان كل واحد مجبرا على فعله غير متمكن
من تركه لكن الجبر باطل فما ادى اليه مثله واعلم ان ذلك من تفاريع مسئلة القضاء والقدر وسند كل الدلالة
في الحكمة ان شاء الله تعالى على استناد الافعال باسرها في سلسلة الحاجة الى واجب الوجود واذا كان
كذلك كان احد طرفي النقيض متعينا في نفس الامر نعم لما كان المراد ان ذلك التعين ليس لذات الممكن
او انا لا نعرف الطرف المتعين فهو حق حينئذ عرفت ان القضية اما مخصوصة او مهملة او محصورة فان كانت
مخصوصة فالمشهور ان التناقض لا يتحقق الا مع ثمانية شروط وحدة الموضوع والمحمول والاضافة
والقوة او الفعل والجزء او الكل والشرط والمكان والزمان وعندي ان وحدة الموضوع والمحمول
لا بد منه والا لم يتوارد السلب والايجاب على مورد واحد فاما وحدة الاضافة فهي داخلة في
وحدة المحمول لانا اذا قلنا زيد ابو عمرو وزيد ليس ابا خالد فالمحمول في الاول ابو عمرو وفي الثاني ابو خالد واحدهما
غير الاخر فلم يتحد المحمول واختلف الموضعين واذا قلنا الخمر مسكر يعني بالمسكر القوة الخمر ليس بمسكر
وعنينا به كونه بحيث يقتضي الاسكار عند شرط مخصوص كان احد المحمولين غير الاخر وكذا وحدة المكان

فانك اذا قلت زيد جالس اي على الارض زيد ليس بجالس اي على السماء فالجلوس المحمول بالايجاب في القضية الاولى
غير المحمول بالسلب في الاخرى واما وحدة الجزء والكل فهي عائدة الى وحدة الموضوع لانك اذا
قلت الزنجي اسود اي جلده اسود الزنجي ليس باسود اي كل اجزائه لم يكن الموضوع في
القضية الاولى بعض الاجزاء وفي الثانية كلها وكذا وحدة الشرط فانك اذا قلت الابيض مفرق للبصر
اي ما دام ابيض والابيض ليس بمفرق للبصر اي قبل كونه ابيض فالموضوع في القضية الاولى الجسم الموصوف
بالبياض وفي الثانية الجسم الخالي عنه واحد الموضوعين غير الاخر نعم وحدة الزمان مغايرة لوحدة
الموضوع ووحدة المحمول ولا بد منه واما المهملة فقد عرفت انها في قوة الجزئية وستعرف ان الجزئيتين
لا تتناقضان واما المحصورة فانه يعتبر في تحقق التناقض فيها مع الشرائط الثلاث رابعة
وهي الاختلاف بالكمية فان الكليتين الدائمتين يستحيل اجتماعهما على الصدق في شيء من المواضع ولكنهما
قد تجتمعان على الكذب في مادة الامكان واما الجزئيتان فانه يستحيل اجتماعهما على الكذب والا لزم صدق
الكليتين ولكنهما قد تجتمعان على الصدق في مادة الامكان واما اذا كانت احداهما كلية والاخرى جزئية فانه
يستحيل اجتماعهما على الصدق والكذب معا في شيء من المواد واذا عرفت ذلك فنقول الكليتان
تسميان المتضادتين تشبيها لهما بالضدين من حيث انه يمتنع اجتماعهما ويصح ارتفاعهما والجزئيتان
بالداخلتين تحت التضاد والكلية والجزئية بالمتناقضين واعلم انه لا بد في تحقق التناقض
من وحدة الزمان والمكان تحققها صعب فوجب علينا ان نتكلم في نقيض كل واحد من القضايا المذكورة
على سبيل التفصيل فالمطلقة العامة لا يناقضها من نوعها شيء لانها محتملة للادوام فيتعذر
ان يكون الحال ذلك لم يتحقق المنافاة بين السلب والايجاب لاحتمال ان يكون زمان احدهما غير زمان الاخر
بل لا بد من اعتبار الدوام في نقيضها لان السلب الدائم يناقضه الايجاب دائما او لم يدم وبالعكس
الدائم نقيضه ضروريا وقد لا يكون ولا يجوز ان يعتبر احد هذين القبيلين لصحة اجتماع المطلقة مع كل

وذكر المصنف في شرحه وحدة الزمان بعد ... انه اذا قلت ... فانك ... المحمول زمان ليس بموجود ... هذا الزمان ... الكمثرى في زمان ... فالمحمول مختلف [illegible]

داخل من هذين القسمين عند ما يكون الصادق القسم الآخر وعند وجوب اعتبار قيد الدوام في نقيض
هذه المطلقة لا على معنى ان هذه الدائمة نقيض المطلقة بل على معنى انه لا يمكن الاشارة الى النقيض الا بانه
ب المطلقة العرفية اذا قلنا كل ج ب وعنينا ثبوت الباء للجيم في جميع زمان وجوده فقد اعتبرنا
فيها اصل ثبوت المحمول للموضوع وذكرنا نقيضه السالبة الدائمة د اثبات دوام ذلك المحمول عند
دوام وصف الموضوع وذلك ينافيه الدائمة لان نقيض هذه القضية لا يتحقق الا بان لا يوجد المحمول
البتة في شيء من زمان وجود وصف الموضوع او ان وجد لكنه لا يدوم بدوامه ج الوجودية اللاضرورية
لما كان معناها انما يتحقق من امرين ا اصل الثبوت و ما فيه السلب الدائم ب ان لا يكون ضروريا وما فيه
كونه ضروريا فان نقيض قولنا بالوجود كل ج ب بهذا المعنى انما يصدق اذا صدق ان بعض ج دائما ليس ب
او بعضه بالضرورة ب فاما اذا كان بعضه ب دائما لا بالضرورة فهو غير خارج عنه حتى يحمل د احد اللاني
نقيضه د الوجودية اللادائمة لما كان معناها الاثبات بشرط اللادوام كان كذبها اما بكذب اصل
الاثبات وهو الدوام في السلب على ما قررناه في المطلقة العامة او لما بكذب اللادوام وهو الدوام في
الايجاب ايضا فنقيض قولنا بالوجود كل ج ب بهذا المعنى انما يصدق اذا صدق انه دائما بعض ج ب او
دائما ليس بعض ج ب وهنا الدوام معتبر في الجزء الموافق والمخالف معا لان الدوام في السلب والايجاب
سواء كان ضروريا او لم يكن خارج عنه د الوجودية اللادائمة العرفية لما كان معناها انما يتحقق عند
اجتماع امرين احدهما اصل الاثبات ب اللادوام في كل زمان وجود الموضوع ج الدوام في كل زمان ثبوت
وصف الموضوع كان كذبها اما لما يكذب اصل الاثبات وهو الدوام في السلب او لما يكذب اللادوام وهو
الدوام في الايجاب او لما يكذب الدوام بدوام وصف الموضوع فنقيض قولنا كل ج ب بهذا المعنى اجل
الا اذا صدق سلب المحمول عن بعض الموضوع دائما او ايجابه له دائما وسلبه عنه في بعض اوقات وصف
الموضوع و الضرورية المطلقة قد عرفنا ان المحمول اما ضروري الثبوت للموضوع او ضروري العدم له

لا ضروري الثبوت ولا ضروري العدم له فاذا رفعنا احدى الضرورتين بقيت الاخرى مع الامكان الخاص
والقدر المشترك بينهما هو الامكان العام فلا جرم نقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة ز الضرورية
المشروطة اذا قلنا بالضرورة كل ج ب ما دام ج فقد اعتبرنا في تحققها قيودا ثلاثة ا اصل الاثبات ب قيد
الضرورة ج حصول هذه الضرورة في جميع اوقات وصف الموضوع فلا جرم كان رفعها برفع احد هذه القيود
وذلك اما بان لا يثبت ذلك المحمول عند حصول وصف الموضوع البتة او ان ثبت لكن في بعض اوقاته
دون البعض او ان ثبت في كل الاوقات لكن يكون دائما خارج الضرورة ح الضرورية المشروطة مع شرط اللادوام
معناها انما تتحقق عند اجتماع اصل الاثبات و وجوب الحصول عند حصول وصف الموضوع و امتناع
الحصول للضرورة دائما فلا جرم كان ارتفاعها لارتفاع احد هذه القيود اما الدوام بسلب ذلك المحمول
عن ذلك الموضوع او بجواز عدمه عند حصول صفة الموضوع او بجواز حصوله عند عدم ذلك الوصف ط
الضرورية الوقتية لما تعين وقتها فنقيضها برفع الضرورة في ذلك الوقت ي الضرورية المنتشرة نقيضها
برفع الضرورة في كل الاوقات يا الدائمة نقيضها اللادائم المحتمل للمخالف الدائم والموافق
اللادائم يب الممكنة العامة كما عرفت ان الممكنة العامة لازمة لنقيض الضرورية فاعرف ان الضرورية
لازمة لنقيض الممكنة العامة لان التناقض انما يتحقق من الجانبين وان الممكنة العامة مشتملة على
الممكنة الخاصة واحدى الضرورتين فلا تخرج منها الا الضرورة الواحدة يج الممكنة الخاصة اذا
رفعناها بقيت الضرورتان فكان رفعها مشتملا عليهما فقولنا لا شيء بالامكان الخاص يلزمه اما ضرورة
الايجاب او ضرورة السلب **في العكس المستوي** حدوه بانه تصيير الموضوع محمولا والمحمول
موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله والصدق والكذب بحاله وهذا التعريف انما يتناول
عكس الحمليات فاما عكس الشرطيات فخارج عنه فاذا اردنا التعريف يندرج فيه عكس الشرطيات قلنا
انه تصيير المحكوم عليه محكوما به والمحكوم به محكوما عليه مع بقاء السلب والايجاب بحاله والصدق

والكذب بحاله ولنتكلم الآن في عكس القضايا المذكورة اما المطلقة العامة فالسالبة الكلية منها
تنعكس عند القدماء كنفسها وهو باطل لان الموضوع الذي له خاصة مفارقة او عرض عام قد يفارقه
في بعض الاوقات يمكن سلبها عنه بهذا المعنى ولا يمكن سلبه عنها فيصح ان يقال لا شيء من الناس بضاحك وقت
ولا يصح عكسه من كل ضاحك انسان بالضرورة وبعض المتنفس انسان بالضرورة واحتجوا بانه اذا كان لا شيء
من ج ب فلا شيء من ب ج والا فليفرض شيء واحد هو ب وج فيكون ذلك الجيم ب وقد كان لا شيء من ج ب هذا
خلف وجوابه ان هذا ليس بخلف لان قولنا بعض ج ب لا ينافي لا شيء من ج ب بهذا الاطلاق واما
الموجبة الكلية فانها تنعكس موجبة جزئية لا كنفسها اما انها تنعكس فلوجهين الافتراض وقولنا انه اذا
كان كل ج ب فلابد وان يوجد جيم ما موصوفا بب فيكون ذلك الباء جيما وهو الخلف والثاني انه اذا كان كل ج ب
فبعض ب ج والا فلا شيء من ب ج ما دام ب فينعكس لا شيء من ج ب ما دام ج على ما سنعرفه في عكس السالبة
العرفية وقد كان كل ج ب هذا خلف والقائل ان يقول المختار عند الشيخ ان عكس الموجبة الضرورية
لا يجب ان يكون مطلقة عامة لكن يجب ان يكون ممكنة عامة والممكن العام لا يجب ان يكون موجودا فاذن اذا
صدق بالضرورة كل ج ب لم يلزم ان يصدق بالاطلاق بعض ب ج بل يجوز ان لا يكون شيء من ب ج واذا
لم يجب في القضية الضرورية ان يكون كذلك لم يجب في المطلقة العامة ان يكون كذلك ايضا لان اقوى درجات
المطلقة العامة ان تكون ضرورية وان المطلق العام يحتمل ان لا يكون ضروريا وبتقدير كونه ضروريا لا يجب ان يكون
عكسه مطلقا عاما فالقول بان عكس المطلق العام يجب ان يكون مطلقا عاما خطا واما ان الموجبة الكلية
لا يجب انعكاسها كلية فلان المحمول يحتمل ان يكون اعم من الموضوع فلا يلزم من صدق قولنا كل احاد
الخاص لا ينفك عن العام صدق قولنا كل احاد العام لا ينفك عن الخاص والا لبطل العموم واما الموجبة
الجزئية فحالها كحال الكلية الموجبة واما السالبة الجزئية فلا تنعكس للعلة المذكورة في ان السالبة
الكلية لا تنعكس والمطلقة العرفية فالسالبة الكلية منها تنعكس كنفسها فانه اذا صدق

لا شيء من ج ب ما دام ج صدق ايضا لا شيء من ب ج ما دام ب والا صدق نقيضه وهو بعض ب ج حين هو
ب ثم الجيم حين هو ب او ج انا نفرض شيئا واحدا هو ب وج فذلك الجيم ب وقد كان لا شيء من ج ب هذا خلف
او انه اذا كان بعض ب ج وكان لا شيء من ج ب ينتج من الثالث الاول بعض ب ليس ب هذا خلف او انه اذا
كان بعض ب ج فبعض ج ب هذا بيان ان الجزئية الموجبة المطلقة العامة تنعكس كنفسها فرعنا على هذه
السالبة الحين الدوام بالافتراض فانه لزم ان يكون بعض ج ب وقد كان لا شيء من ج ب ما دام ج هذا
خلف وللقائل ان يقول هذا الوجه الثالث خاصة بان الافتراض لما كان حاصلا لانا كنا بينا على
الموجبة الجزئية المبنية بالافتراض تطويلا بلا طائل واعلم ان الكلام في هذه المسئلة غير خال عن شوائب
الشبهة من اوجه الاول انا توافقنا جميعا على ان عكس الممكنة الخاصة ممكنة عامة لاحتمال انعكاس الممكنة
الخاصة في بعض المواد ضرورية وتوافقنا جميعا ايضا على ان فرض الممكن موجودا لا يلزم منه محال واذا ثبت
ذلك فنقول ان قولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص لا يكون كاتبا قضية صادقة وكل ما يمكن بالامكان
الخاص ان يكون يمكن ايضا ان لا يكون فاذن كل انسان يمكن بالامكان الخاص ان لا يكون كاتبا وكل ما يمكن في وقت
يمكن ايضا في كل وقت والا لزم الانتقال من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي وهو محال فاذن كل انسان
فانه يمكن ان يكون دائما لا كاتبا وقد قلنا ان كل ممكن فانه لا يلزم من فرض وقوعه محال فلنفرض صدق قولنا
دائما لا شيء من الناس بكاتب فهذه سالبة دائمة غير منعكسة مع ان عكسها وهو قولنا لا شيء من الكاتب بانسان
كاذب فعلمنا ان هذه السالبة لا تنعكس وهو الوجه الثاني ان قولنا كل ج ب لا نعني به ان كل ج دخل في الوجود
حصل له الباء بل نعني به ان الجيم حقيقة لا يوجد فرد من افرادها الا وصفة الباء حاصلة له فقولنا لا شيء من
ج ب معناه ان الجيم حقيقة لا يوجد فرد من افرادها الا والباء غير حاصل له ومن المحتمل ان يكون سلب الشيء
عن الشيء ممكنا ولا يكون سلب الآخر عن الاول ممكنا فاذن لم يتحقق صحة هذا العكس بل المذهب الحق وهو الذي
اختاره الشيخ في الاشارات وارتضاه المتاخرون ان عكس الموجبة الضرورية لا يجب ان يكون مطلقة عامة بل

الواجب ان يكون ممكنة عامة ولو ثبت ان عكس السالبة الدائمة سالبة دائمة لما استقام هذا المذهب
لانه لو لم يصدق اذا صدق بالضرورة كل ج ب صدق بالاطلاق العام بعض ب ج والا لصدق دائما لا شيء من ب ج
فينعكس دائما لا شيء من ج ب وقد كان بالضرورة كل ج ب هذا خلف فاما الموجبة الكلية المطلقة بهذا
الاطلاق فعند هؤلاء تنعكس موجبة جزئية بالادلة الثلاثة المذكورة في المطلقة العامة لكن لا يجب ان تنعكس كنفسها
لاحتمال ان يكون ثبوت المحمول للموضوع ضروريا وثبوت الموضوع للمحمول لا يكون ضروريا كقولنا كل كاتب
انسان بالضرورة مع ان كل انسان كاتب بالامكان لا يجب ان يكون مطلقا عاما لما عرفت فيما مر الوجودية
اللادائمة السالبة الكلية منها فالقائل الذي يقول انها تنعكس كنفسها لانه اذا كان سلب احدهما عن الآخر
لا بالوجوب كان سلب الآخر عن الاول ايضا لا بالوجوب اذ لو كان ذلك بالوجوب لكان السلب الاول ايضا
بالوجوب لان السالبة الضرورية تنعكس مثل نفسها وقد كان لا بالوجوب هذا خلف وللخصم ان يقول
هذا بناء على انها في نفسها تنعكس وفيه ما فيه اما الموجبة فالكلام فيها في جهتها على القانون الذي مر
الوجودية اللادائمة العرفية قيل انها تنعكس كنفسها وهو خطأ لانه يصدق لا شيء من الكاتب بساكن
لا دائما بل ما دام كاتبا ولا يصدق لا شيء من الساكن بكاتب لا دائما بل ما دام ساكنا فان بعض ما هو ساكن
يسلب عنه الكاتب ما دام موجودا وهو الارض ثم تحقيقه انه لا امتناع في وجود صفتين
متنافيتين لا ثالث فيهما ثم ان احدى الصفتين لا تكون لازمة لشيء من الموصوفات بها بل قد تطرأ تارة
وتزول اخرى والصفة الثانية تكون لازمة لبعض آحاد موضوعها دون البعض فيصدق حينئذ على كل
ما يتصف بالصفة الاولى سلب الصفة الثانية عنه لا دائما بل وقت حصولها ولا يصدق على كل ما يتصف
بالصفة الثانية ان تسلب عنه الصفة الاولى لا دائما بل في بعضها دائما وفي بعضها لا دائما والقدر المشترك
هو دوام السلب بدوام الصفة واحتج من زعم ان عكسها كنفسها بان عكسها لو كان دائما لكان
عكس عكسها وهو الاصل دائما لان عكس الدائم دائم فاللادائم دائم هذا خلف لكن الكلام

في ان السالبة الدائمة هل تنعكس كنفسها اما مر فان قيل لما ذا جعلتم عكس هذه القضية مطلقة منعكسة
لا مطلقة عامة قلنا لانه لو لم يدم اتصاف الموضوع في جميع مدة ثبوت المحمول لكان قد ثبت وصف الموضوع
في بعض زمان المحمول ففي ذلك الوقت قد اجتمع الوصفان فحينئذ يكذب ما ذكرنا من دوام انتفاء المحمول في جميع زمن
وصف الموضوع الضرورية المطلقة اما السالبة منها فتنعكس كنفسها فاذا كان بالضرورة لا شيء من ج ب
فبالضرورة لا شيء من ب ج والا فليصدق نقيضه وهو بالامكان العام بعض ب ج فكل ما كان بالامكان فانه
لا يلزم من فرض وجوده محال فلنفرض موجودا فبعض ب ج ثم يلزم الخلف بالوجوه الثلاثة المذكورة في السالبة المطلقة
العرفية وذلك الخلف لم يلزم من فرض الممكن موجودا على ما مر فهو اذا انما لزم من قولنا بالامكان العام بعض ب ج
فنقيضه حق وهو بالضرورة لا شيء من ب ج واقول ان المعنى من قولنا بالضرورة لا شيء من ج ب ان الجيم والباء يستحيل
اجتماعهما لذاتيهما ومتى عرف ذلك عرف بالضرورة انه كما يستحيل ان يوجد هذا مع ذاك يستحيل ان يوجد ذاك
مع هذا وهذا اجلى من الادلة التي ذكروها اما الموجبة الكلية الضرورية فتنعكس موجبة جزئية والمتقدمون
جعلوها ضرورية كنفسها وهو باطل لانه يصدق بالضرورة كل كاتب انسان ولا يصدق بالضرورة بعض الانسان كاتب
بل كلهم كذلك بالامكان فان اعتذر المتقدمون عنه من حيث انا لا نسلم صدق قولنا بالضرورة كل كاتب انسان
لان كونه انسانا ليس بشرط كونه كاتبا ولا جزء منه سلمناه ولكن لا نسلم كذب قولنا بالضرورة بعض الناس كاتب
لان كل انسان كاتب بالضرورة ما دام كاتبا ونحن نجيب عن الاول بانكم ان عنيتم بقولكم الكاتب من حيث هو
كاتب لا يجب ان يكون انسانا لان المفهوم من الكاتب غير المفهوم من الانسان فذلك حق لكنه لا يقدح في
كون القضية ضرورية لان موضوع القضية ومحمولها ابدا متغايران وان عنيتم به ان المفهوم من الكاتب
لا يقتضي لذاته ان يكون معروضا للانسانية فكذبه معلوم وعن الثاني بانا اذا قلنا للقضية انها ضرورية لا نعني
بها الضرورة المترتبة على الوجود والا كان كل شيء ضروريا بل الضرورة التي يترتب عليها الوجود ومعلوم انها
غير حاصلة ههنا ثم اختلف قول الشيخ فتارة جعله مطلقا عاما وتارة ممكنا عاما وهو الذي اختاره صاحب

البصائر والذين جعلوه مطلقة قالوا اذا صدق بالضرورة كل ج ب صدق بالاطلاق بعض ب ج والا فلا شيء
من ب ج دائما فينعكس لا شيء من ج ب دائما وكان بالضرورة كل ج ب هذا خلف وقد عرفت انك ما لم تعرف
بان السالبة العرفية لا تنعكس لم تتخلص من هذه الدلالة واما الذين جعلوه ممكنة عامة احتجوا عليه بان عكس الضرورية
قد يكون ضروريا كقولنا بالضرورة كل انسان ناطق وبالضرورة كل ناطق انسان وقد يكون ممكنة خاصة كقولنا بالضرورة
كل ضاحك انسان وبالامكان كل انسان ضاحك والقدر المشترك بين الضروري والممكن الخاص ليس المطلق
العام بل الممكن العام فعكس الموجبة الضرورية موجبة ممكنة عامة الضروريتان المشروطة بشرط وصف
الموضوع والسالبة الكلية منهما تنعكس كنفسها والا فليصدق نقيضها وهو ايجاب الدائم او في بعض
الاوقات وعلى التقديرين يجتمع وصف الموضوع والمحمول في وقت واحد فلا يكون المحمول ضروري السلب
في جميع ازمان وصف الموضوع وقد فرضناه كذلك هذا خلف والموجبتان الكلية منهما تنعكس ممكنة عامة
بالبيان الذي مر في الضرورية المشروطة بشرط اللادوام اما السالبة الكلية فانها تنعكس سالبة مطلقة
عرفية بالبيان الذي سبق في الوجودي اللادائم اما الموجبة الكلية فموجبة ممكنة عامة الضرورية الوقتية
والمنتشرة تنعكسان اما السالبة سالبة مطلقة عرفية والموجبة ممكنة عامة الممكنة اما السالبة
فسواء كانت عامة او خاصة او اخص فانها لا تنعكس وان الخاصة المطلقة المفارقة يجوز سلبها عن الشيء
ولا يجوز سلب الشيء عنها لا يقال الممكنة الخاصة سلبها يلزم ايجابها وايجابها منعكس فليكن سلبها
كذلك لانا نقول الممكنة الخاصة الموجبة تنعكس ممكنة عامة موجبة والموجب لا يكون عكسا للسالبة والممكنة
العامة لا تنعكس موجبها الى السالبة واما الموجبة عامة كانت او خاصة فتنعكس عامة لان عكسها في
بعض المواد ضروري وفي البعض ممكن خاص فالواجب القدر المشترك وهو الممكن العام وذلك لانه
والا فليصدق بالضرورة لا شيء من المحمول موضوع فينعكس لا شيء من الموضوع محمول هذا خلف واعلم
ان الذي استقر عليه رأيي في العكس ما اقوله الآن اما السوالب الكلية فنقول السالبة الوقتية والمنتشرة

كل واحدة منهما داخلة تحت الوجودية اللادائمة وهي داخلة تحت الوجودية اللاضرورية وهي داخلة
تحت الممكنة الخاصة وهي داخلة تحت المطلقة العامة وهي داخلة تحت الممكنة العامة ومتى ثبت في الاخص
انه لا يقبل العكس ثبت ايضا لا محالة في الاعم لكن الوقتية والمنتشرة لا تنعكسان فانه يصح ان يقال لا شيء
من الانسان بمتنفس ولا يصح ان يقال لا شيء من المتنفس بانسان بل بعض المتنفس انسان بالضرورة فهذه السوالب
السبع لا ينعكس شيء منها اما السوالب الست الباقية فالضروريتان تنعكس سالبة ضرورية مطلقة لما تقرر
في اوائل العقول ان احد الشيئين اذا استحال حصوله مع الاخر استحال حصول الاخر معه واما المشروطة
العامة فتنعكس كنفسها لانه لا معنى لها الا ان الحكم فيها باستحالة اجتماع الوصفين ويكون البيان فيه
ما في الضرورية المطلقة واما المشروطة الخاصة فهي تنعكس مشروطة عامة لا دائمة في البعض والعرفية الخاصة
عرفية عامة واما السالبة الدائمة فاما ان يؤخذ موضوعها بحسب الحقيقة او بحسب الوجود الخارجي فان
كان الاول لم ينعكس للوجوه التي قدمناها من الخلف والافتراض اللذين ذكرناهما انما يتم اذا اخذنا
موضوع القضية بحسب الوجود الخارجي وذلك غير ما نحن فيه وان كان الثاني انعكس مثل نفسه بالافتراض
والخلف المذكورين واذا عرفت الكلام في الدائمة فقس عليها الكلام في عكس السالبتين العرفيتين واما
الموجبات فنقول ان موضوع القضية اما ان يكون ماخوذا بحسب الحقيقة او بحسب الوجود الخارجي
فان كان الاول كان عكس الموجبة الضرورية ممكنة عامة بالبيان الذي تقدم واذا كان كذلك كان عكس المشروطة
العامة والعرفية العامة والدائمة والمطلقة العامة والممكنة العامة ممكنة عامة لما ثبت ان عكس
الاعم لا يجوز ان يكون اخص من عكس الاخص واذا ثبت ذلك في الضرورية المطلقة فبان يكون عكس الوجودية
والممكنة الخاصة واشباههما ممكنة عامة كان اولى والبيان فيه ظاهر جدا واما ان كان موضوع
القضية ماخوذا بحسب الوجود الخارجي كان عكس الموجبة الضرورية مطلقة عامة والا لصدق السلب
الدائم فحينئذ ينعكس بالدائمة الى الموضوع ماخوذ بحسب الوجود الخارجي وقد عرفت ان العكس في

هذه الصورة واجب كذى القول في جميع القضايا التي نعتبر فيها حصول محمولاتها لموضوعاتها بالفعل كالوجودتين
والوقتيتين واما الممكنة الخاصة والاخص ولا استقبالية فيصوا اخرت موضوعه بحسب الحقيقة او بحسب الوجود
الخارجي بان عكسه ممكن عامي فهذا هو الذي يلخص عندي في مباحث العكس ٣ في عكس النقيض
قال الشيخ هو ان يوخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعا او ما يناقض الموضوع فيجعل محمولا وهذا الاسم
لا يتناول الشرطيات فاذا اردناه بحيث يتناولها قلنا انه جعل مقابل المحكوم عليه بالسلب والايجاب محكوما به
ومقابل المحكوم به بالسلب والايجاب محكوما عليه واعلم انا شرطنا في العكس المستوي ان يكون مساويا للاصل
في الكيفية وهو غير معتبر هنا والمشهور ان قولنا كل ج ب يلزمه كل ما ليس ب ليس ج وهو غير صحيح لان قولنا
بالاطلاق العام كل انسان ضاحك بالفعل لا يلزمه بالاطلاق العام كل ما ليس ضاحكا بالفعل ليس بانسان ولا نجو
عليه بانه لما صدق كل ج ب صدق كل ما ليس ب ليس ج والا فليصدق نقيضه وهو ليس بعض ما ليس ب ليس ج اي
بعض ما ليس ب ج فينعكس بعض ج ليس ب وقد قلنا كل ج ب هذا خلف وجوابه ان هذا ليس خلفا لان
المطلقتين لا تتناقضان ولعل الشيخ انما تساهل في هذا الباب في هذه الجهة لعلمه بان كل ما عرفت في كلامه في
العكس المستوي عرف الحق هنا والحق انه متى صدق كل ج ب صدق لا شيء مما ليس ب ج اما ليس ب فهو دائما ليس ج
اما اعتبار الدوام في جانب الموضوع فلانا اذا قلنا كل ج ب فقد اوجبنا ان يكون الجسم موصوفا بالباء ولو
في وقت واحد فالذي لا يكون ب البتة ولا في وقت من الاوقات يجب ان لا يكون ج وانما قلنا انه يجب ان يكون
دائما ليس ج لانه لو كان سلبه عنه غير دائم لصح بعض ما ليس ب ان يكون ج ولو
في وقت واحد فيكون ذلك الجسم مسلوبا عنه الباء دائما وقد كان كل ج موصوفا بالباء ولو في وقت واحد هذا
خلف واعلم ان قولنا كل ج ب يدل على انه يثبت المحمول لكل ما يثبت له الموضوع فيكون ذلك في قوة شرطية متصلة
وذلك يقتضي انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم ومتى احطت بالشرائط المعتبرة في انتاج القياس الاستثنائي
ازددت علما بذلك واما المطلقة العرفية فهي تنعكس كنفسها فاذا قلنا كل ج ب ما دام ج كان عكس

نقيضه لا كل ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لان المحمول اذا كان لازما للوصف الموضوعي لزم انتفاء الملزوم
عند انتفاء اللازم واما الضرورية المطلقة فانها تنعكس كنفسها لان كل لازم الشيء الضروري لازم
من انتفائه انتفاء الملزوم بالضرورة واما الممكنات فاذا جعلت لها امكان محمولا لا تنعكس كنفسها لانه ان
لا يصدق القضية في الحقيقة ضرورية واذا جعلناه جهة لم ينعكس لانه لا يصدق كل ما ليس بكاتب ليس بانسان
بل بعض ما ليس بكاتب بالضرورة انسان وقس على سائر الجهات واعلم ان الموجبة الكلية كما انها عكس
نقيضها فهي لازمة للعكس نقيضها لانه متى ثبت انه لزم من انتفاء الشيء انتفاء آخر ثبت ان ذلك الشيء لازم
لذلك الآخر والسالبة الكلية اذا قلنا لا شيء من الانسان بحجر لا يلزمه كل ما ليس بحجر انسان بل بعض
ما ليس بحجر انسان والا فلا شيء مما ليس بحجر انسان فلا شيء من الناس ليس بحجر وكذا قلنا لا شيء من الناس بحجر والموجبة
الجزئية اذا قلنا بعض ج ب لزم بعض ما ليس ب ليس ج فانه يوجد موجودات او معدومات خارجة
عن ج و ب معا فيكون بعض ما ليس ب ليس ج السالبة الجزئية اذا قلنا ليس كل ج ب يلزمه ليس
كل ما ليس ب ليس ج والا فكل ما ليس ب ليس ج وكل ما هو ج ب هكذا قال الشيخ وفيه نظر لان العكس في
عكس النقيض ان يجعل نقيض الموضوع محمولا وهذا الذي ذكره جعل نقيض الموضوع فيه محمولا فلا يكون ذلك
عكس النقيض ثم ان لازم هذا الآخر هو عكس النقيض ولئن كان لكنه لا يتم لا بحجة عكس
النقيض بغير ما ذكره ولنختصر الكلام في هذا الموضع ولنترك الاستقصاء للمنطق الكبير الذي نرجو الله
تعالى ان يوفقنا لاتمامه ٥ القسم الثاني في احكام الشرطيات في المتصلة وهي التي توجب
او تسلب حصول قضية عند اخرى ثم ان مقتضيها ان اقتضى لذاته ان يتبعه التالي كانت لزومية والا
كانت اتفاقية والملزوم في اللزومية قد يكون علة للازمه ومعلولا له ومسببا وتارة مضايفا او حلول
عليه وقد يكون اللزوم في كل واحد من هذه الاقسام بديهيا وقد لا يكون ثم ههنا ابحاث الأول ان
لفظة ان شرطية التي تقتضي الدلالة على اللزوم وتسمى ضعيفة واذا كالمتوسطة واذا وكلما الابدال

على البتة والمصالح للامر في المقدم يدل على الوضع فقطع عن بيان انه كان او ليس والدال على الارتباط
فان حرفي الشرط والجزاء اخرجاهما عن ان يكونا قضيتين واذا كان كذلك لم يجب كون كل واحد منهما مشكوكا
او معلوما من حيث انه جزء المتصلة نعم اذا انضم الى ما في الخارج كان المطلوب مشكوكا ثم المتصلة اللزومية
لا يقتضي الا حصول التالي عند حصول المقدم او انتفاء المقدم عند انتفاء التالي والقسمان الاخيران انما يكونان
فيما يكون المقدم فيه نافيا للتالي وذلك شرطية اخرى غير الاولى في المنفصلة وهي اما ان تركب من القضية
وعين نقيضها او مساوي نقيضها او الاخص من نقيضها او الاعم او الاخص من وجه والاعم من وجه مثال الاول هذا
العدد اما ان يكون زوجا واما ان لا يكون مثال الثاني هذا العدد اما مساو او متفاوت فان المفاوتة مساوية
للامساواة وحكمها المنع من الجمع والخلو وهي المنفصلة الحقيقية مثال الثالث هذا الشيء اما ان يكون حجرا او شجرا
فان الاصل ان هذا الشيء اما ان يكون حجرا او لا يكون واللاحجر اعم من الشجر [illegible] فعلى مقابله اللاحجر الشجر الذي هو
اخص من اللاحجر وحكمها استحالة صدق الجزئين وامكان كذبهما اما الاول فلانه متى صدق الحجر صدق اللاشجر لانه
اخص منه فلو صدق الحجر مع صدق الشجر لزم صدق اللاشجر والشجر معا هذا خلف واما الثاني فلانه لو كان كلما كذب
الحجر صدق الشجر كان الشجر مساويا اللاحجر وقد كان اخص منه هذا خلف مثال الرابع هذا الشيء اما ان لا يكون حجرا
واما ان لا يكون شجرا وتقديره اما ان لا يكون حجرا واما ان يكون [illegible] ومتى كان حجرا وجب ان لا يكون شجرا لكن اللاشجر اعم من
الحجر فاذا وضعنا مقام الحجر اللاشجر فقد ركبنا المنفصلة من الشيء ولازم نقيضه الاعم وحكمها امتناع اجتماع
جزئيها على الكذب وامكان اجتماعهما على الصدق اما الاول فلانه حين كذب انه ليس بحجر لو كذب انه ليس بشجر ومتى
كذب ذلك كذب انه حجر فيلزم انه حين كذب انه ليس بحجر ان يكذب بانه حجر ايضا فيكذب النقيضان واما الثاني فلانه لو
لزم من صدق انه ليس بحجر كذب انه ليس بشجر كان قولنا ليس بشجر مساويا لقولنا انه حجر وقد كان اعم منه هذا خلف واما
الخامس فان الطرفين يصح اجتماعهما على الصدق والكذب معا لان الطرفين لما كان كل واحد منهما اعم من الاخر من
وجه واخص من وجه اخر صح ان يوجدا معا وان يوجد كل واحد منهما مع عدم الاخر فلا يكون الاجتماع متعذرا

ولا الخلو ايضا هذه احكام هذه الاقسام اما الحقيقية منها فقد تكون في الظاهر اكثر من ذات جزئين
كقولنا اما ان يكون زائدا او ناقصا او مساويا له وقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا او زوج الزوج او
زوج الفرد او زوج الزوج والفرد فتكون ذات اجزاء غير متناهية كقولنا هذا المضلع اما ان يكون
مثلثا او مربعا وهلم جرا لكن التحقيق ان هذه المنفصلة هي التي حكم فيها بنوع المعاندة بين قضيتين وهي
بالذات لا تتحقق الا بين النقيضين فالمنفصلة الحقيقية لا تكون الا ذات جزئين لكن من الممكن ان تنقسم
احدهما او كلاهما الى قسمين فيحصل هناك اجزاء ثلاثة او اربعة فاذا ركبت المنفصلة منها ظن في الظاهر
انها ذات اكثر من جزئين وليس الامر كذلك بل هناك منفصلات بالقوة مترتبة ليس لكل واحد منها الا جزءان
واما المنفصلة المانعة الجمع فانه يمكن تركيبها من اجزاء غير متناهية لان حاصلها راجع الى ذكر امور متنافية
تحت نقيض الشيء في مقابلته ليس بعضها اولى من الباقي واما المانعة الخلو فذلك غير جائز فيها لان
حاصلها ان تذكر في مقابلة الشيء لازم نقيضه الذي هو اعم منه ثم ان تلك اللوازم لا يمكن ادخال حرف الانفصال
عليها لانه لا يصح اجتماعها وارتفاعها معا ولا يصح ادخال حرف الانفصال عليها الا للمنع من الجمع ولا للمنع من
الخلو وهذه المنفصلة مختصة ببحث اخر وهو ان الجزء الذي ذكرنا في المنفصلة لازم نقيضه بدلا عنه
ان كان الجزء السالب او الموجب فانهما جميعا على التقديرات على كل اللازم اما ان يكون سلبيا او ايجابيا
فهذه [illegible] اقسام لان نترك الجزء الموجب بحاله ونورد بدل الجزء السالب لازمه الاعم كقولنا زيد اما ان يكون في البحر
واما ان لا يكون ونعني بالبحر كل ما يغرق ومتى لم يكن في البحر لم يغرق لكن لا يلزم من انه لم يغرق انه ليس في البحر
فاذا قلنا زيد اما في البحر واما ان لا يغرق كان الراجح ان يجعل بدل الجزء السالب موجبا اعم كقولنا زيد
اما ان يكون في البحر واما ان يكون غير غريق وهي منفصلة مانعة من الخلو دون الجمع ومن حيث جاز ان يجعل بدل
الجزء الموجب سالبا اعم منه كقولنا اما ان لا يكون حيوانا واما ان يكون [illegible] ومتى كان حيوانا لم يكن نباتا لكن اللانبات
اعم من اللاحيوان فاذا قلنا هذا اما ان لا يكون حيوانا واما ان لا يكون نباتا كان هو المراد ان يجعل

بل الحمل الموجب موجبا اعم منه كقولنا هذا الشي اما ان لا يكون انسانا او يكون حيوانا فاذا
قلنا اما ان لا يكون انسانا او يكون حيوانا كان هو المراد واما القسم الذي يكون القضية فيه مركبة من لازم جزئيها
فاما ان يكون لازم النقيض من موجبين معا او سالبين معا او لازم الموجب موجبا ولازم السالب سالبا او
بالعكس ولما كانت هذه الاقسام وحشية تركناها ومن الاحكام العامة لجميع المنفصلات ان المقدم فيها
لا يتميز عن التالي بالطبع كما في المتصلات بل بالوضع **في تركيب الشرطيات** كل واحد من المتصل والمنفصل
اما ان يتالف من حمليتين او متصلتين او منفصلتين او حملي ومتصل او حملي ومنفصل او متصل ومنفصل
وقد عرفت ان المتصلة يتميز فيها المقدم عن التالي فلا جرم كل واحد من الثلاثة الاخيرة يمكن وقوعه في
المتصل على وجهين فالمتصلة اذا امكن وقوعها على تسعة اوجه والمنفصلة لا تقع الا على ستة اوجه
فلنذكر امثلة المتصلات اولا ا من حمليتين ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ب من متصلتين فانه متى لزمت
قضية قضية لزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم فلا جرم صح ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فكلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة ج من منفصلتين لانه متى انفصلت طبيعة الى اقسام
انفصل جنسها اليها [illegible] د من حملية ومتصلة المقدم هو الحملية ان كان
هذا علة لذاك فكلما وجد هذا وجد ذاك ه عكسها ان كان كلما وجد هذا وجد ذاك فهو ملزوم لذاك و
من حملية ومنفصلة الحملية هي المقدم ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد ز عكسها ان كان هذا اما
سوادا واما بياضا فهو لون ح من متصلة ومنفصلة والمتصلة هي المقدم ومعناه ان الذي يلزمه لازم ينافي
لا بد وان يكون بينه وبين نقيض لازمه معاندة فيصح ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما اما ان
تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا ط عكسها اي حيث ثبت التعاند بين الشيئين لزم من
نفي احدهما ثبوت الآخر فيصح ان كان العدد اما زوجا واما فردا فكلما كان زوجا فليس بفرد
اما المنفصلة فاما من حمليتين هذا العدد اما زوج واما فرد ب من متصلتين وكل متصلتين منها بالتنبير

صح تركيب المنفصلة منهما كقولنا اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون قد
يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود ج من منفصلتين وذكر في مثاله اما ان يكون هذه
الحمى اما صفراوية واما دموية واما ان يكون هذه الحمى اما بلغمية او سوداوية قال الشيخ وهذه قريبة
القوة من منفصلة واحدة معمولة من هذه الاجزاء لكن المحقق ان العفونية تنقسم الى الحارة والباردة وكل
واحد منهما الى قسمين د من حملية ومتصلة وكما كان علة لغيره فانه متى وجد وجد المعلول فيمكن كونه علة
وان لا يوجد المعلول لمنافاة فيصح انه اما ان لا تكون الشمس علة للنهار واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة كان
النهار موجودا ه من حملية ومنفصلة لان كل طبيعة لها قسمة كان من عدم تلك القسمة وجود تلك الطبيعة
معاندة لاستحالة وجود الملزوم عند عدم اللازم كقولنا هذا الشي اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا
واما ان لا يكون عددا و من متصلة ومنفصلة ومعناه انك ستعرف ان المتصلة والمنفصلة كيف ينبغي ان
تكونا حتى تتعاندا ومتى كانتا كذلك صح تركيب المنفصلة عنهما كقولك اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما ان يكون اما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا **في اجزاء الشرطيات**
انك عرفت ان المنفصلة كيف تكون ذات جزئين واكثر واما المتصلة فهي لا محالة ذات جزئين مقدم وتال
فان كان كل واحد منهما قضية واحدة فلا شك في وحدة المتصلة واما ان كان المذكور قضايا كثيرة فان كان في
المقدم كانت المتصلة واحدة ويكون مجموعها مقدما واحدا وان كان في التالي لم يكن قضية واحدة بل
قضايا كثيرة لانه لا فرق بين ان يقول ان وجد كذا وجد كذا وكذا وبين ان يفرد لكل واحد منهما شرطية على حدة
فان قيل قد يكون التالي قضايا كثيرة والمتصلة واحدة كقولنا ان كان يوجد هذا مع عدم ذاك وذاك مع عدم
هذا فلا هذا شرط ذاك ولا ذاك شرط هذا والجواب ان هذا بالحقيقة قضيتان تخالف كل واحدة منهما
الاخرى في مقدمها وتاليها فانا نقول ان كان يوجد هذا مع عدم ذاك يلزم ان هذا غير مشروط بذاك وهذه
قضية تامة واذا ذكرنا الجانب الآخر كانت قضية اخرى غير الاولى ب كل واحد من جزئي الشرطية اما ان يكون

مشاركا للآخر في جزء او في احدهما او لا يشاركه في شيء من جزئيهما اصلا مثال الاول من المتصلة ان كان كل ا ب
فبعض ا ب ومن المنفصلة اما ان يكون كل ا ب واما ان لا يكون كل ا ب ومثال الثاني اما في الموضوع من المتصلة
ان كان كل انسان حيوانا فكل انسان جسم ومن المنفصلة اما ان يكون هذا الشيء قديما او محدثا واما في المحمول
المتصلة ان كان كل انسان حيوانا فكل ناطق حيوان ومن المنفصلة اما ان يكون السواد في هذا المحل او البياض
فيه ومثال الثالث من المتصلة كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومن المنفصلة اما ان يكون العالم
قديما او الصانع موجودا اجزاء المتصلات والمنفصلات قد تكون حرف الاتصال والانفصال فيها قبل الموضوع
وقد تكون بعده فهذه اربعة اقسام المتصل الذي حرف الاتصال فيه بعد الموضوع كقولنا الشمس كلما كانت طالعة
كان النهار موجودا وهذا فيه اشكال لانك اخبرت عن الشمس بان حكمها كذا والذي حرف الاتصال فيه قبل
الموضوع كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وظاهر انها ليست حملية وان كانت الحملية لازمة لها
وهاتان القضيتان متعاكستان الذي حرف الانفصال فيه بعد الموضوع كقولك كل عدد اما ان يكون زوجا
واما ان يكون فردا او معناه ان كل واحد مما يقال له عدد لا يخلو عن هذين الوصفين وهي في قوة الحملية كانك
قلت العدد من شانه ان لا يخلو عن هذين الامرين الذي حرف الانفصال فيه قبل الموضوع كقولك اما ان يكون
كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فردا والفرق بين هذه وما قبلها ان هذه منفصلة مانعة من الجمع فان
قولك اما ان يكون كل واما ان يكون كل يستحيل اجتماع طرفيه على الصدق لكن يجوز اجتماعهما على الكذب
اذا كان الحق هو البعض فقط اللهم الا انه منفصلة على فساد هذا القسم واما الاولى فهي منفصلة
مانعة من الجمع والخلو ملتبسة الفرق انك اذا قلت كل عدد فاما واما كان المورد طبيعة العدد واذا قلت
اما ان يكون كل واما ان يكون كل ما كان المورد العدد كلية العدد فلا يلزم من صدق البعض صدق الشرطية
بكن ذهبا الى الحملية خصوصا المتصل المشترك الجزئين في جزء كقولك كلما كان الجسم متحركا بالارادة فهو
حساس فانه في قوة قولك كل جسم متحرك بالارادة حساس في سلب الشرطيات وايجابها المتصلة

الموجبة معناها الحكم بلزوم قضية لاخرى سواء كان اللازم والملزوم وجوديين كقولنا كلما كان هذا
انسانا فهو حيوان او عدميين كقولنا كلما لم يكن هذا حيوانا لم يكن انسانا فانه متى لزم شيء شيئا كان عدم
الملزوم لازما لعدم اللازم لا محالة او يكون الملزوم وجوديا واللازم عدميا في جميع هذه كقولنا
كلما كان هذا اسود فليس بابيض او بالعكس كقولك كلما لم يكن هذا الخط مستقيما فهو منحن فاللزوم في
هذه الاقسام حاصل واذا كان المراد من الايجاب في المتصل اثبات هذا اللزوم كان سلب الاتصال
عبارة عن رفعه كيف ما كان الطرفان والفرق بين سلب اللزوم وبين لزوم السلب ظاهر فنقيض المتصلة
الموجبة اللزومية هو ان نحكم بان ذلك التالي غير لازم لذلك المقدم لا ان نحكم بان عدم ذلك التالي
لازم لذلك المقدم فان ذلك موجبة وكذلك القول في المنفصلة فان الايجاب فيها عبارة عن الحكم بثبوت
المعاندة بين الجزئين فكان سلبها عبارة عن رفع تلك المعاندة في صدق الشرطيات وكذبها كما ان
سلبها وايجابها ليس بسلب اجزائها وايجابها فكذا ليس صدقها وكذبها بصدق اجزائها وكذبها فالمتصلة
الصادقة قد تتركب عن صادقتين وعن كاذبتين فانه متى لزمت صادقة صادقة كان نقيض الملزوم لازما
لنقيض اللازم وهما كاذبان وعن مقدم كاذب وتال صادق لاحتمال كون اللازم اعم من الملزوم واما عكسه فمحال
لاستحالة ان يكون الكاذب لازما للصادق وقد يكونان بحيث لا يتعين الصدق والكذب فيهما كقولك ان كان
عبد الله يكتب فانه يحرك يده واما الكاذبة فهي اما على الوجوه الخمسة لكن الكاذبة من جزئين صادقين
محال في الاتفاقية وجائز في اللزومية واما المنفصلة فالحقيقية ومانعة الخلو لا تكونان كاذبتين
والا لزم كذب النقيضين ومانعة الجمع قد تكون كاذبة واما اجزاؤها فالحقيقية يكون احدهما صادقا
والثاني كاذبا ومانعة الجمع يجوز كذب الكل وصدقهما لا يجوز ومانعة الخلو بالعكس في حصر
الشرطيات واهمالها وتخصيصها كما انه لا اعتبار في السلب والايجاب في الشرطيات بالحكم لا بالمحكوم عليه
كذا لا اعتبار في كليتها بكلية اللزوم والعناد لا بكلية الطرفين فاذا قلت كلما كان بعض الحيوان انسانا

فبعض الحيوان ناطق فالقضية كلية لكون اللزوم كليا واذا عرفت ذلك سهل حينئذ معرفة الاهمال والحصر
لانه ان كان هناك ما يدل على كلية اللزوم او العناد او جزئيتهما فذلك الحصر والا فالاهمال واما الشخصية
فهي التي تقتضي اللزوم او العناد في الوقت المعين ولنتكلم الان في المحصورات الاربع من المتصلات الموجبة
الكلية فاذا قلنا كلما كان ج ب فهو د فليس كونها كلية لان الموضوع في المقدم كلي فانك اذا قلت كلما كان زيد
يكتب فهو يحرك يده فهذه القضية كلية مع ان موضوع مقدمها اذا تأملنا شخصي والتعميم المراد في
المقدم حتى كانه يقول كل مرة يكون فيها ج ب فهو د فانه يجوز ان يكون المقدم امرا ثابتا لا يكون له تكرار كقولنا
كلما كان الله عالما فهو حي بل المراد تعميم الاحوال فان الشيء الثابت قد تقترن به شروط كثيرة في احوال
كثيرة فمعناه انه لا يفرض حال من الاحوال ولا زمان من الازمنة يقترن به كون ج ب الا وتقترن معه ايضا
كون د ب ثم ينبغي ان تنظر ان هذه الكلية كيف تصدق في الاتفاقية واللزومية اما الاتفاقية فتلك الكلية
اما ان يكون المراد منها اعتبار الحقيقة او الوجود الخارجي فان كان الاول كان معناه انه لا حال يفرض
معه كون الانسان بحيث متى كان موجودا وجب ان يكون ناطقا الا ويفرض معه كون الحمار بحيث متى وجد
كان ناهقا وذلك حق وان كان الثاني كان معناه انه لا زمان يكون الانسان فيه موجودا في الخارج وموصوفا
بالناطقية ويكون الحمار فيه موجودا في الخارج وموصوفا بالناهقية وذلك غير معلوم فانه من الجائز ان يكون
بعض الازمنة يوجد فيه احدهما دون الاخر واما اللزومية فالكلية انما يتحقق فيها اذا اخذ المقدم على النحو
الذي لا يمتنع وقوعه عليه مثلا قولك كلما كان هذا انسانا فهو حيوان معناه كلما كان هذا انسانا على النحو
الذي يمكن وقوعه عليه كان حيوانا فان لم يعتبر هذا الشرط لم تصدق الكلية فان من جملة الاحوال التي يمكن فرضها
للمقدم الاحوال المحالة التالي ومتى اخذ مع هذا الاعتبار لم يصدق معه التالي له وهذا الاعتبار وان كان
كاذبا لكنه لا يمنع صدق المتصلة لما عرفت ان كذب المقدم لا يمنع صدق الشرطية اما الموجبة الجزئية
فان صدقت في حال صدقت الكلية فلما كان حكمها ما مر ولا في اللزومية منها اشكال لان الحكم كلية

ان الطبيعة الواحدة اذا اقتضت طبيعة المقدم حصول التالي تحقق اللزوم في الكل والا لم يحصل اللزوم
اصلا لا ان عقلنا اللزوم الجزئي لكن اذا كانت الجزئية مؤلفة من كليتين لم نعقل ذلك لانه اذا قلنا
قد يكون اذا كان كل ب ج فكل د ه لكل يشتمل على الموضوعات فكيف يصدق ذلك من غير ان يصدق معه الكلي
والجواب عنه ان طبيعة المقدم لو كانت ملزومة للتالي لذاتها لتوجه السؤال المذكور لكن يجوز ان يكون الشيء
ملزوما لا لذاته فانه قد يكون لطبيعة اللازم كحصة النوع من الجنس فان لزوم الفصل له ليس لذاته بل
لذات الفصل واذا كان كذلك احتمل افراد الطبيعة الواحدة ان يكون بعضها ملزوما للشيء دون البعض
الاخر وعن الثاني ان هذا يصدق اذا كان الامر ممكنا للموضوعات من شأنه ان يعرض مثلا كون كل
انسان كاتبا في الذهن حال ان يعرض فيه كل انسان فامر اعم نعلم صناعة اخرى حال لا يعرض فيه ذلك
واحدى الحالتين لا يلزمها شيء في الاخرى اعم فالجزئية حينئذ تدل على تخصيص الحال والوضع الكلية السالبة
وهي ترفع الموافقة او اللزوم من غير تعرض لحال التالي وكما ان المتصلة المطلقة اعم من اللزومية كانت السالبة
اللزومية اعم من السالبة المطلقة حتى يصدق قولنا ليس البتة اذا كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لان كون
الحمار ناهقا مع صدق قولنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق مطلق الاتصال واما الجزئية السالبة
فالحال فيها كما في الجزئية الموجبة اما المنفصلات فقد عرفت الموجبة الكلية منها واما السالبة الكلية
فهي قولنا ليس البتة اما وان اما تصدق اما بالاجتماع الطرفين على الصدق او الكذب او ان كان احدهما حقا
والاخر باطلا دائما الا انه لا معاندة بينهما كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان زوجا واما ان يكون الاثنان زوجا
هذا اذا اعتبرنا بانها عناد ذاتي الجزئين للاخر واما اذا اعتبرناه بنظير الاتفاقية في المتصلات لم تصدق
هذه السالبة الا بالقسمين الاولين والجزئية الموجبة فيها اشكال لان جزئي المنفصلة لا ينقلب
طبعيهما فان كان بينهما عناد وجب ان يكون ذلك كذلك دائما فكانت الصادقة الكلية الموجبة والا
لزم ان لا يوجد العناد البتة وحينئذ تكون الصادقة السالبة الكلية فانه لا يعقل ذلك كيف نعقل تركب

المنفصلة الجزئية من كليتين كقولك قد يكون اما كل ج ب واما كل د ه والجواب عن الاول ان اجزاء المنفصلة الحقيقية
اذا كانت ثلاثة فعند ارتفاع احدها يبقى الانفصال الحقيقي بين الجزئين الباقيين فلما تحقق العناد التام
على بعض الاعتبارات اي عند فساد القسم الثالث جزم بصحة العناد الجزئي مع انه اي انه ربما كانت الاقسام
اكثر متعاندة في تلك الجزئية بحسب نفس الامر واما في تلك الحالة فلا تكون اكثر من قسمين مثاله اما سببات
المقادير ثلاثة المساواة والزيادة والنقصان لكن ليس في الوجود مقدار اعظم من محور العالم فكل خط
موجود فهو بالقياس اليه اما مساو او ناقص فمن اعتبار عدمه يكون كل خط اما مساويا او ناقصا فلا جرم
صدقت هذه الجزئية المركبة من كليتين في كيفية اجزاء الشرطيات لتغير الحال في الكلية الموجبة المتصلة فنقول
قد عرفت انه يمكن وقوعها على سبعة اوجه منها ان تركب من حمليتين فلنعتبر حالها فنقول الحملية اما ان تكون
شخصية موجبة او سالبة او مهملة موجبة او سالبة او كلية موجبة او سالبة او جزئية موجبة او سالبة
فالمجموع ثمانية ثم كل واحد من الستة الاخيرة اما ان يحصل لاي طرفيه ارتعد ولاي طرفيه اما ان يحصل الموضوع
معدول المحمول او بالعكس فتضرب هذه الاربعة في تلك الستة فيحصل كذا اذا جعلنا كل واحد منها
مثل ما ذكر جعل كل واحد من هذا العدد تاليا فيحصل صور المقدم والتالي اما ان يكونا ثابتين معا
او ثلاثين معا او المقدم يكون ثابتا والتالي ثلاثيا او بالعكس فاذا ضربنا المبلغ الاول في هذه الاربعة
حصل ستة ثم كل واحد من المقدم والتالي اما ان يشتركا في الجزئين او يتباينا فيهما او يشتركا في الموضوع
دون المحمول او بالعكس فاذا ضرب المبلغ المذكور في هذه الاربعة حصل ثم نضربه في مثله الاقسام
الحاصلة بسبب كذب المقدم وان لا يصدق فيهما وكذب احدهما وصدق الثاني فيحصل
لانواع الحملية عشرة القضايا فيحصل من اعتبار الحمليات المحصورة والمهملة التي تركب منها
الكلية الموجبة المتصلة ثم تلك المتصلة اما ان يكون مطلقة او موجهة او ضرورية وكيف كانت فهي اما لزومية
او اتفاقية اما اذا تركبت من شخصيتين فالعدول لا يتحقق في موضوع جزئيتها بل لا يمكن تحققه الا في المحمول

فالمقدم يمكن وقوعه على وجهين وكذا التالي فلذلك يمكن وقوعها على اربعة اوجه ثم يعتبر في الحساب المذكور
ويضم الى المبلغ ومتى عرفت الحال في الموجبة المتصلة الكلية المركبة من حمليتين عرفت الحال في البواقي
وان الاشارة الى هذه القضايا متعذرة على سبيل التفصيل والذي اعتبره الشيخ على سبيل التفصيل
ان الكلية الموجبة المتصلة المتألفة من حمليتين لا تخلو اما ان يكون الحمليتان موجبتين او سالبتين او المقدم
موجبا والتالي سالبا او بالعكس فهذه اربعة وفي كل واحد منها فاما ان يكون المقدم والتالي كليتين او
جزئيتين او المقدم كليا والتالي جزئيا او بالعكس فيحصل من ضرب اربعة في اربعة ستة عشر لما عرفت الحال
في الموجبة الكلية فقس البواقي عليها في تلازم الشرطيات المتصلات فهي اذا تخالفت في الكيفية وتوافقت
في الكمية والمقدم وتناقضت في التوالي فهي متلازمة متعاكسة لانك اذا حكمت على شيء بانه يوجد معه
شيء اخر او يلزمه شيء اخر وجب ان تحكم بانه لا يوجد ذلك الشيء مع نقيض ذلك الاخر مع ان الحكم به الاخر او بالعكس
وهذا الاعتبار لا يختلف سواء كانت القضية كلية او جزئية واما المنفصلات فالحقيقية منها يلزمها
وجنسها مما يوافقها في الكم ويخالفها في الكيف ويناقضها في المقدم لزوما غير متعاكس اما اللزوم فلانك
متى حكمت على شيئين بامتناع اجتماعهما وارتفاعهما لزم ان يكون نقيض كل واحد منهما لازما مساويا للاخر
ومتى كان كذلك استحال وقوع المعاند بين كل واحد من الجزئين وبين نقيض الاخر فلا جرم صدقت الموجبة
صدق انه لا عناد البتة بين احد جزئيها وبين نقيض الاخر واما اللامعاكسة فلانه ليس يلزم من الامعاندة
بين الشيء وبين نقيض الاخر وقوع المعاندة بينه وبين ذلك الاخر لاحتمال ان يصح مع الشيء وجود ذلك الاخر وعدمه
واما تلازم المتصلات والمنفصلات فكل قضيتين متفقتين في الكم والكيف وجعل نقيض احد جزئي المنفصلة
مقدما والاخر تاليا فتلك المتصلة لازمة لتلك المنفصلة من غير عكس لان جزئي المنفصلة لما استحال اجتماعهما
وارتفاعهما فمتى فرضنا ارتفاع احد جزئيها فلا بد من حصول الاخر لا محالة فظاهر ان هذه المتصلة لزومية لكن
لا يلزم من صدق هذه المتصلة صدق تلك المنفصلة لاحتمال كون التالي اعم من المقدم واما المنفصلة المانعة الخلو

فيلزمها من المتصلات ما يساويها في الكم والكيف وجعل نقيض أحدهما لازما للآخر بعينه بالاتفاق
المنفصلة لما اقتضت امتناع ارتفاع الجزئين فمتى فرض رفع أحدهما وجب حصول الآخر وهذه المتصلة
أيضا كذلك وأما مانعة الجمع فبالعكس واعلم أن كل منفصلة حقيقية موجبة فلها متصلة موجبة لأن
المنفصلة المانعة ارتفاع الجزئين واجتماعهما وجب من فرض ارتفاع أحدهما كان ثبوت الآخر وبالعكس
وهذه المتصلة الموجبة لها منفصلة سالبة لأنه إذا كان نقيض أحدهما لازما لثبوت الآخر وبالعكس
فحينئذ لا يكون بين نقيض أحدهما وثبوت الآخر معاندة وحينئذ صدق أنه ليس البتة إما أن يكون المنفصلة
أو نقيض الجزء الآخر لكن لا يلزم من صدق هذه المنفصلة صدق تلك المتصلة لأنه لا يلزم من ارتفاع المعاندة بين
الشيئين ثبوت الملازمة بينهما في الحروف إنما مثل قولنا إما أن يكون ا ب وإما أن يكون ج د وهي من المنفصلات
في قوة إما أن لا يكون ا ب وإما أن يكون ج د وهي من المتصلات في قوة إن كان ا ب فلا يكون ج د ومثل لا يكون ج د
أو يكون ا ب وهي من المنفصلات في قوة إما أن لا يكون ج د وإما أن يكون ا ب وهي من المتصلات في قوة كلما كان ج د
فا ب وهي المنفصلات أولى لأنها تعمل بها من غير تغيير ج د مثل ليس يكون ج د إلا وا ب وهو للحصر الكلي ج د
ومثل يكون ا ب ليس ج د وهي من المتصلات في قوة يكون إذا كان ا ب فليس ج د بل هي هي بعينه ومثل
إنما يكون ا ب إذا كان ج د وهي متصلة وتدل لفظة إنما على تخصيص التالي بالتابعية للمقدم ولما لم يكن
البحث عن هذه الألفاظ يختلف معتبرا كان القليل أولى في جهات الشرطيات كما أن العبرة في البسائط بالجا
والكلية والجزئية ليست بأجزاء الشرطية بكيفية الاتصال والعناد فكذلك الأمر في الجهات وقالوا اعتبار
الجهات في المتصلات أولى من اعتبارها في المنفصلات واعلم أن اللزوم هو الضرورة وكما أن الضرورة تنقسم إلى
أقسام كثيرة فكذلك اللزوم فمنها ما يكون التالي لازما للمقدم دائما ومنها ما يكون كذلك لا دائما بل منها
ما يكون لازما بحسب الشرط مع ثبات كيفية الحال فيما وراء الشرط وإذا قلنا كلما كان زيد الأكمل يكتب كنا
قد أشرنا هنا إلى الإمكان وهو لازم للكمال في القضية ضرورية في الحقيقة وأما نقيض الشرطيات فالكلام فيها

كما في الحمليات من غير تفاوت وأما العكوس فالمنفصلات لا يتميز فيها المقدم عن التالي فلا يتصور العكس
فيها وأما المتصلات فالسالبة الاتفاقية إذا كانت توالها ممتنعة لا تنعكس فإنا نقول ليس البتة إذا
كان الإنسان موجودا فالخلاء موجود ولا يصدق ليس البتة إذا كان الخلاء موجودا فالإنسان موجود لأن
الإنسان موجود في نفسه مع جميع الفروض وأما سائر الأقسام فالحال فيها كما في الحمليات من غير فرق وكذا الحال
في عكس النقيض وفي أن الشرطية لا تتركب إلا من قضيتين الملازمة والمعاندة إن اعتبرتا بين المفردات كانت
القضية حملية كقولك كل ... وإن اعتبرتا بين القضايا كانت القضية شرطية فلا فرق
في المعقول بين الشرطية والحملية إلا من هذه الجهة ولكن هذا آخر كلامنا المختصر في الشرطيات وأما الخاتمة
ففي بيان عبارات تلحق الحمليات والشرطيات في اللغة العربية وتغير هذا بأي أحكام وهي قد تدخل في
الحمليات صيغة إنما تقتضي حصر المحمول في ذلك الموضوع كقولك إنما الإنسان كاتب وهذا لما بان الكاتب
دال على حصول المحمول للموضوع بالجانب بحصر واحد منهما غير الآخر وكذلك إذا دخلت الألف واللام على
المحمول أفاد هذا الحصر لكن يجب أن يكون حينئذ ما يدل على الربط ولا يتأتى ذلك لغة كقولك الإنسان هو
الضاحك لأن الوصف لا يشعر بالتركيب التقييدي ولو دخل حرف السلب على هذه الفصل لما أكد رفع الحصر
لا رفع المحمول كقولك ليس الإنسان هو الضاحك لأن المراد به رفع المحمول وقع رفع الحصر تبعا وقد يؤتى
بحرف السلب داخلا على موضوع القضية بحيث لا يستقل داخلا على محمولها فيفيد توحد الموضوع
والمحمول أيضا ويلازمهما أخرى كقولك ليس لا إنسان إلا البشر وإن أطلق فلذلك الشرطية المتصلة لما
ومما يشعر بلزوم المقدم للتالي مع استثناء عين المقدم مثل لا إنتاج التالي فيكون هناك إيجابان
أيضا اللذين يجب استثناء المقدم وقد يدخل هنا حرف السلب لا يدل على تسليم المقدم بل على عدم لزوم
للتالي من المقدم وقد يدخل حرف السلب على مقدم المتصلة وحرف الاستثناء على تاليها وحرف العناد فيفيد
كلية متصلة كقولك لا تكون الشمس طالعة إلا ويكون النهار موجودا أي لا تكون الشمس طالعة أو يكون النهار موجودا

وفي المنفصلات يمنع صدق السلب المعين ويصح الشرطي الثاني فيفيد التعميم كقولك لا يكون هذا
العدد زوجا فهو فرد وهو بمنزلة قولك العدد اما زوج واما فرد ومنع الجمع فارغ والاكثر عن هذه
المباحث عن الاول الكتب المنطقية الباب الثاني في القياس والنظر في
ثلاثة امور في المقدمات والفواصل واللواحق اما المقدمات ففيها ابحاث الاول اقسام الحجة
الاستدلال اما ان يكون بالكلي على الجزئي او بالجزئي على الكلي او بالجزئي على الجزئي والاول
القياس كما اذا قلنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فقد تعرفنا ثبوت الحدوث للجسم بثبوته للمؤلف
الذي هو مندرج فيه والثاني الاستقراء فانك اذا قلت كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ
واستدللت عليه بتصفح الحيوانات الجزئية فقد استدللت بتلك الجزئيات على الكلي والثالث التمثيل
وانما يتم عند اثبات الجامع الكلي وهو بالحقيقة مركب من القسمين الاولين لانك تستدل بثبوت الحكم في
الاصل على ثبوته في الكلي وهو يشبه الاستقراء ثم بثبوته في الكلي على ثبوته في الفرع وهو يشبه القياس
واما الاستدلال بالكلي على الكلي فهو داخل فيما ذكرناه لان احد الكليين ان كان داخلا تحت الآخر كان
جزئيا بالقياس اليه وهو القياس وان لم يكن داخلا فيه فالمراد به جزئيات كلي احدهما وهو التمثيل او
لا يكون كذلك وحينئذ لا يمكن الاستدلال باحدهما على الآخر ب في القياس القياس قول مؤلف من
قضايا اذا سلمت لزم عنه لذاته قول آخر فقولنا قضايا احتراز عن المقدمة الواحدة فانه يلزمها
عكسها او عكس نقيضها وكذب نقيضها واما القياس فلا بد له من قضيتين لا يقال هذا باطل بقولك
فلان يتحرك فهو حي ولما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لانا نجيب عن الاول بانه لا يتم القياس
الا مع مقدمة اخرى محذوفة وهي قولنا وكل متحرك حي وهو الجواب عن الثاني لان المطلوب لا يلزم منه الا
اذا اعتقد ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس ثم بعد طلوع الشمس وقولنا متى سلمت لا نعني به كونها
مسلمة في انفسها بل كونها بحيث لو سلمت لزم منها المطلوب ليندرج فيه جميع انواع القياس وقولنا

لزم عنه اعم من اللازم البين فلذلك يندرج فيه الكامل وغيره وقولنا لذاته احتراز عن شيئين الاول من تلك
القضايا لا احتياج في كونها منتجة للمطلوب الى قضية اخرى فانك اذا قلت أ مساو لب و ب مساو لج فيظن
في الظاهر انه ينتج ان أ مساو لج وفي التحقيق لا لانهما هذه النتيجة بل اللازم ان أ مساو لمساوي ج ثم اذا
قلت ومساوي المساوي مساو حينئذ يحصل لهم المطلوب الثاني ان لا يكون ذلك اللزوم بسبب مقدمة من لوازم المقدمات
المذكورة مثل قولك الدليل على ان جزء الجوهر جوهر ان جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر وكل ما ليس بجوهر
لا يرفع بارتفاعه الجوهر فاذن جزء الجوهر جوهر فهذا لازم عما قيل لكن لا للكبرى المذكورة بل
لما هي عكس نقيضها وهي ان كل ما يوجب رفعه رفع الجوهر جوهر وقولنا قول آخر اي يكون النتيجة مغايرة للمقدمات
فهذا هو الشرح المشهور لهذا الاسم واقول القول الذي لزم وتسليمه غير ليس
القول اللساني فان من تلفظ بالمقدمات لا يلزمه التلفظ بالنتيجة بل الافكار النفسانية والفكر
ليس الا مجموع علوم او ظنون مرتبة ترتيبا خاصا يلزم من حصولها في الذهن حصول علم او ظن بشيء آخر
ثم لقائل ان يشكك فيقول المقتضي لحصول النتيجة في الذهن اما مجموع تلك العلوم او كل واحد منها او واحد منها والكل
باطل الثلاثة اوجه لان حصول العلمين في الزمن ممتنع الوجود فلا يكون علة لشيء اما الاول فلانا نجد من
انفسنا انا متى وجهنا الذهن نحو العلم الثاني يستحيل منا في تلك الحال توجهه نحو العلم بعلوم اخرى والعلم به بعد
الاختيار ضروري واما الثاني فلانا لا وجود له في نفسه استحال ان يكون سببا لوجود غيره لان المؤثر
للشيء يجب ان يكون موجودا حال حصول الاثر ولو كان الفكر الذي هو عبارة عن هذه العلوم المرتبة موجبا لوجود
النتيجة لزم حصول العلم بالمطلوب حال حصول الفكر في طلبه وذلك محال لانا نجد من انفسنا وجدانا ضروريا انا
حال كوننا متفكرين لا نكون عالمين بالمطلوب لان الفكر طلب العلم وطلب الحاصل محال ولانه اذا كان كل واحد
من تلك العلوم وحده لا يوجب النتيجة فعند اجتماعها ان لم يحصل تغيرها انه لا يحدث ما لم يكن او زوال ما كان
او لا يحصل فان كان الاول فالمقتضي لذلك التغير اما كل واحد وحده او المجموع فان كان الاول كان كل واحد مستقلا

باقتضاء ذلك الغير فان كان ذلك الغير مستقلا باقتضاء النتيجة كانت كل واحدة من المقدمات مستقلة بالمستقل
باقتضاء النتيجة فيكون كل واحد منهما مستنتجا وان لم تكن مستقلة كان الكلام فيها كالكلام في الاولى وان كان
الثاني فلابد من حدوث امر زائد اذ ذات كل واحد منهما عند الاجتماع حتى يلزم عند اجتماعهما امر وذلك
الزائد كان الكلام فيه كالكلام في الاول ولزم التسلسل واما ان لم يحصل عند اجتماعهما تغير اصلا كان
حال تلك المقدمات عند الاجتماع كحالها عند الانفراد فكما لم يستقل كل واحد من تلك المقدمات بالنتيجة
عند انفرادها فكذلك لكان عند الاجتماع وايضا ان قيل المقتضي لحصول تلك النتيجة كل واحد من تلك العلوم فهو
باطل اما اولا فلان العلم الضروري حاصل بان العلم باحد المقدمتين لا يستقل باقتضاء النتيجة واما ثانيا
فلانه ان كان كل واحد منهما مستقلا بالاقتضاء لزم ان تجتمع على المعلول الواحد اسباب مستقلة هذا خلف
وان كان المستقل هو البعض الواحد كان ذكر غيره حشوا الشك الثاني ان العلم بالنتيجة اما ان يكون لازما
من العلم بالمقدمتين او لا يكون والثاني يقدح في اللزوم حينئذ يفسد كلامكم والاول لا يخلو اما ان يكون العلم
بالمقدمتين ضروريا او لا يكون فان كان الاول فاللازم للضروري لزوما ضروريا ضروري فوجب ان يحصل
العلوم النظرية للكل والثاني يقتضي ان يكون العلم بالمقدمتين نظريا ثم يكون الكلام فيه كالكلام في الاول
فيفضي اما الى التسلسل وهو محال او الى مقدمات ضرورية فيعود الالزام او الى مقدمات غير معلومة
حينئذ لا يكون اللازم عنه ايضا معلوما والجواب عن الاول ان الموجب للنتيجة مجموع تلك
العلوم قوله العلوم لا تجتمع قلنا لا نسلم وبيانه سيأتي في الحكمة قوله لم لا يكفي الفكر مقارنا
للعلم بالمطلوب قلنا تلك العلوم انما كانت فكرا لحصولها على الترتيب الزماني وهي من حيث انها كذلك
لا توجب العلم بالنتيجة واما من حيث هي هي بنظر الى حقائقها فهي علوم بالمقدمات اذ الجمع بينها وبين
العلم بالنتيجة غير ممتنع قوله تلك العلوم اما ان يحصل بها عند الاجتماع امر ما لم يحصل اصلا عند الانفراد ام لا
قلنا لا نسلم ان الهيئة الاجتماعية حاصلة لها فان الطريق الذي علم حصولها فاعلى النتيجة واما

الشكل الثاني فجوابه ان النظر ليس الا تلك العلوم لذاتها المرتبة ترتيبا زمانيا فان اقتضت الاسباب
المفارقة في الزمن حصولها حصل العلم النظري لا محالة والا فلا [illegible] في تقسيم القياس وهو اما ان يكون
النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل وهو الاستثنائي او لا يكون وهو الاقتراني مثال الاول ان كان
هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان فهذه النتيجة مذكورة بالفعل لكنه ليس بحيوان فليس بانسان
فهذا نقيض النتيجة مذكور بالفعل مثال الثاني كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج فكل جسم محدث فلم تكن
هذه النتيجة ولا نقيضها مذكورا بالفعل في القياس والاقتراني ينقسم اما بحسب ما تركب عنه فالى ما تركب
عن الحمليات او المتصلات او المنفصلات او الحمليات والمتصلات او الحمليات والمنفصلات او المتصلات
والمنفصلات واما بحسب التركيب فالى الاشكال الاربعة لان كل قضية فلها جزءان محكوم به وعليه فاذا كانت
النسبة بينهما مجهولة طلبنا ثالثا نسبته اليهما تكون بحيث متى عرفت تلك النسبة المجهولة لا محالة
فذلك الثالث لابد وان تكون له الى كلا الطرفين نسبة معلومة وبسبب ذلك يحصل مقدمتان فهذا الثالث مسمى
بالاوسط لتوسطه بين محمول النتيجة وموضوعها فظهر ان القياس الاقتراني الواحد لا بد فيه من حدود ثلاثة
ولنتكلم اولا في الحمليات ولا شك ان حدين منها موضوع النتيجة ومحمولها وموضوع النتيجة يسمى بالاصغر
ومحمولها بالاكبر وانما سميا به لان القضية الكلية لا يمكن ان يكون موضوعها اعم من محمولها ويمكن ان يكون
محمولها اعم من موضوعها والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى
واجتماع الاصغر والاكبر هو النتيجة ثم الاوسط اما ان يكون محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى او
بالعكس او محمولا فيهما او موضوعا فيهما فالشكل الاول هو الذي يكون الاوسط فيه محمولا في الصغرى
موضوعا في الكبرى لان الترتيب الطبيعي غير حاصل الا فيه لان الذهن ينتقل من الموضوع الى الاوسط ومنه
الى المحمول فلا جرم كان انتاجه بينا فان عكست كبراه صار الاوسط محمولا في المقدمتين وهو الشكل
الثاني ولذلك يرتد الثاني الى الاول بعكس الكبرى وان عكست صغراه صار الاوسط موضوعا في المقدمتين

وهو الشكل الثالث ولذلك يرتد الثالث الى الاول بعكس الصغرى وان عكسنا مثلنا منه معاصات
الاوسط موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى وهو الشكل الرابع وهو في غاية البعد عن الطبع لتغير كل من علامته
عن النظم الطبيعي وهو وضع الطرفين في الوسط والوسط في الطرفين وقد اشترط في كلها الاشكال الاربعة في
انه لا انتاج عن سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراها جزئية الا في الممكنات والنتيجة تتبع اخس
المقدمتين في الكم مطلقا وفي الكيف الا اذا كانت الصغرى سالبة ممكنة والكبرى موجبة ضرورية واما
المقاصد فخمسة اقسام القسم الاول في الاقيسة البسيطة من الحمليات وللشكل الاول في المطلقات
الشكل الاول وهو ينتج المحصورات الاربع وشرطه في الانتاج ان تكون الصغرى موجبة والا لم يندرج
الاصغر تحت الاوسط فلا يتعدى ما حكم به على الاوسط ايجابا كان او سلبا البتة لانها لو كانت سالبة
ممكنة ... جعلا الكون في قوة الموجبة وكون الكبرى كلية والا جاز ان يكون ما حكم به على
الاصغر غير الذي حكم عليه بالاكبر فلا يتحد الوسط فلا يتعدى الحكم ثم نقول قد عرفت ان القضية اما محصورة
او مهملة او مخصوصة والمحصورات اربع فلنفرض الصغرى موجبة كلية ونضم اليها اربع كبريات وكذلك البواقي
فيحصل ست عشرة من الصغرى السالبة الكلية والجزئية لا انتاج في ثمانية والكبرى الجزئية لا ينتج فسقطت
اربعة اخرى وبقيت المنتجة اربعة الاول من موجبتين كليتين ينتج كلية موجبة كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا الثاني من
والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة
جزئية بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض ج ب ولا شيء
من ب ا فليس كل ج ا فظاهر ان هذا الشكل ينتج المحصورات الاربع واما المهملات فهي في قوة الجزئيات والمخصوصة
والقياس يتعقد منها لكنه قليل الفائدة ثم ههنا بحث وهو ان كل واحد من هذه الاضرب الاربعة يقع على وجوه مختلفة
لاجل اعتبار حال حدودها في العموم والخصوص اما الضرب الاول فلان الاكبر قد يكون اعم من الاوسط وقد يكون مساويا له
والاوسط قد يكون اعم من الاصغر وقد يكون مساويا له فلا جرم يقع على اربعة اوجه واما الثاني فهذا الاعتبار حاصل فيه

بين الاوسط والاصغر لكون الصغرى موجبة لا بين الاكبر والاوسط لكون الكبرى سالبة فلا جرم لا يقع الا على
وجهين واما الثالث فالصغرى الجزئية ان صدقت كلية كان الاول والا كان الاوسط اخص من الاصغر من وجه
فيحتمل ان يكون اعم منه من وجه اخر كالانسان والابيض والا يكون كالملون والابيض لما وقوع الكبرى على وجهين
فظاهر فلا جرم يقع هذا الضرب على اربعة اوجه واما الرابع فالصغرى الجزئية محتملة للوجهين على ما مر والكبرى
السالبة عن كل الاوسط يحتمل ان يكون مسلوبا عن كل الاصغر وان لا يكون اذا لا مع الاوسط فيه فلا جرم يكون وقوع
هذا الضرب ايضا على اربعة اوجه بحسب اعتبار حال حدودها في العموم والخصوص ثم ان الصغرى اما ان تكون
بسيطة او معدولة بحسب الطرفين معا او معدولة بحسب الموضوع فقط او بحسب المحمول فقط اذا عرفت هذا
فلكل واحد من هذه الاربعة حصل ... في الضرب الاول لكن ثمانية منها ساقطة لتعذر اتحاد الوسط
فان الصغرى البسيطة لا ينضم اليها الكبرى المعدولة بحسب الموضوع فقط ولا المعدولة بحسب الطرفين لان
موضوع الكبرى في هذين القسمين معدول ومحمول الصغرى محصل فلا يتحد الوسط لكن ينضم اليها الكبرى البسيطة
والمعدولة بحسب المحمول فقط لان الموضوع فيهما محصل واذا اعتبرت ذلك في سائر الاقسام عرفت ان الذي
يمكن اتحاد الوسط فيه ليس الا ثمانية ... ان تكونا ثنائيتين او ثلاثيتين او الصغرى ثنائية
والكبرى ثلاثية او بالعكس فهذه اربعة اخرى فاذا جمعت ما ينتج من ضرب بعضها في بعض ثم ضربت ذلك في
اقسام الاقيسة البسيطة والمختلطة بلغ مبلغا كثيرا واعلم ان على الضرب الاول من هذا الشكل الذي هو
اجل هذه الاقيسة واجلاها شكوكا الاول اذا قلنا كل ج ب فاما ان يراد به ان الجيم هو الباء بعينه او موصوف
به او معنى ثالث والاول باطل لوجهين اما اولا فلانا نعلم ان حقيقة الجسم ليست حقيقة المؤلف ... يعني اتحاد المفهوم في
قولنا كل جسم مؤلف واما ثانيا فلان الغرض من هذه الاقيسة الاستدلال على اتصاف الموضوع بالمحمول واتصاف
الشيء بنفسه غير معقول فضلا عن ان يكون مطلوبا بالحجة والثاني ايضا باطل لانه يكون معنى القياس حينئذ ان الاصغر
موصوف بالاوسط والاوسط موصوف بالاكبر وذلك لا يقتضي ان يكون الاصغر موصوفا بالاكبر لان حقيقة الاوسط

نحا النتيجة لحقيقة الاصغر ولا يلزم من اتصاف الاوسط بشيء اتصاف الاصغر به بعينه نعم يلزم منه ان يكون الاصغر
موصوفا بالموصوف بالاكبر لكن لا يجب ان يكون الموصوف بالموصوف بالشيء موصوفا بالشيء وان اردتم معنى اتصافه
لنسلم فهو لا يتم لما صحة ان الموصوف بالموصوف بالشيء موصوف بالشيء ولكن القياس ليس ولا انما ينتج هذه النتيجة مع
هذه المقدمة وهذا على خلاف اجماع المنطقيين فانهم اتفقوا على ان قولنا كل ج ب وكل ب ا ينتج بالذات
ان كل ج ا من غير احتياج الى مقدمة اخرى ولئن سلمنا ذلك لكن قولنا الانسان حيوان والحيوان جنس مقدمتان
صادقتان والنتيجة وهي الانسان جنس كاذبة وايضا فقولنا كل ناطق انسان وكل انسان ناطق مقدمتان
حقيقيتان مع ان نتيجتهما كل ناطق ناطق وذلك باطل لانه يقتضي اتصاف الشيء بنفسه وذلك محال والجواب عن
الاول ان حاصل هذا القياس يرجع الى حرف واحد وهو ان الذات الواحدة اذا كانت لها صفتان وثبوت
احديهما لها معلوم وثبوت الاخرى لها مجهول لكن ثبوتها لكل ما ثبت له الصفة الاولى معلوم فحينئذ يعرف
من هذين الامرين المعلومين ذلك المجهول مثلا قولنا كل جسم مؤلف معناه ان كل جسم فان صفة التاليف
حاصلة له وقولنا في الكبرى كل مؤلف محدث لا نريد به ان الحدوث ثابت للمؤلفية بل ان كل ما ثبت له المؤلفية
ثبت له الحادثية فحاصل ان الكبرى ليس المراد منها اثبات الاكبر للاوسط بل اثباته لكل ما ثبت له
الاوسط والاشكال المذكور لا يرد على هذا التقدير وللامر الثاني وهو الجواب عن الشكل الثاني قوله الانسان
حيوان والحيوان جنس قلنا ان جعلنا الكبرى كلية كذبت لانه يكون معناها ان كل واحد مما يقال له
حيوان فهو جنس وان لم نجعلها كلية لم يكن شرط الانتاج حاصلا والمثال الثاني لازمه ان كل ما له
الناطقية فله الناطقية وهذا وان كان هذرا الا انه ليس بكاذب

الشكل الثاني

وهو الذي الاوسط فيه محمول في المقدمتين وحقيقته راجعة الى الاستدلال بتعاند اللوازم
على تعاند الملزومات ولذلك لا ينتج الا السالبة وله في الانتاج شرطان اما اختلاف مقدمتيه في الكيف
فان المشتركات في لازم واحد سلبا كان او ايجابا قد تكون متعاندة وقد تكون متوافقة اما اشتراك

المتعاندات والمتوافقات في السلب فلان كل شيئين تعاندا او توافقا فلا بد وان يشتركا في سلب ما عداهما
عنهما واما في الايجاب فلان المتعاندات مشتركة في كون كل واحد منها معاندا للاخر وقد تتشارك في الجنس
والمحل والزمان وغيرها وكون المتوافقات كذلك ظاهر واذا كان الاشتراك في اللوازم مشتركا بين المتعاندات
والمتوافقات لم يصح الاستدلال به لا على التعاند ولا على التوافق فثبت انه لا بد في هذا الشكل من المخالفة
في الكيف ثم ذلك الاختلاف اما ان يكون في العوارض او في اللوازم وربما اشترك الاجسام المتوافقات
والمتعاندات لان الاشياء المتوافقة قد تختلف العوارض بل الشيء الواحد قد تختلف بحسبه العوارض
واما ان المتعاندات قد تكون كذلك فظاهر واذا كان الاختلاف في العوارض مشتركا بين المتوافقات والمتعاندات
لم يصح الاستدلال به على واحد منهما فيخرج مما قررناه انه لا ينعقد القياس في هذا الشكل من الممكنة الخاصة
والوجودي اللاضروري والوجودي اللادائم والوقتي والمنتشر ولما كان الممكن العام والمطلق العام
يحتمل ان يكونا كذلك لا جرم لم ينعقد القياس منهما فاذن لا ينعقد القياس في هذا الشكل من هذه
القضايا السبع لا بسيطا ولا مختلطا بعضها مع بعض واما اذا كان الاختلاف في اللوازم فانه ينتج
لان احد الطرفين لما ثبت له ما لا يثبت للطرف الاخر وجبت المباينة لا محالة واتصافهما بما يخالف المنفك
ظاهر في الكيف ومع ذلك يكون القياس منتجا لاجل حصول الاختلاف في نفس الامر على ما سيأتي تقريره
ان يكون الكبرى كلية لانها لو كانت جزئية كان الاكبر الذي حمل على بعضه الاوسط قد يكون غير محمول على
الاصغر كقولنا كل ثلج ابيض وليس كل انسان بابيض والحق السلب وقد يكون محمولا عليه كقولنا كل
انسان ناطق وليس كل حيوان بناطق والحق هو الايجاب فالاختلاف دليل العقم واما اذا جعلنا
هذه الحجة صغرى كقولنا ليس كل حيوان ناطقا وكل انسان ناطق لم يلزم ليس كل حيوان انسانا وهو
صادق فان سلب الخاص عن بعض العام صادق وعلى التقدير لا يلزم سلب العام عن بعض الخاص
وهو كاذب واذا عرفت ذلك فنقول اشتراط كلية الكبرى انما سقط من [illegible] عشر [illegible] واعتبار

او الخلاف في الكيف اسقط اربعة اخرى فبقيت الضروب المنتجة اربعة آ من كليتين والكبرى سالبة ينتج كلية سالبة
كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا بيانه اما بعكس الكبرى حتى يصير ثاني الاول او بالخلف ان كذب
لا شيء من ج ا صدق بعض ج ا ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ب وقد كان كل ج ب هذا خلف ب من كليتين والصغرى
سالبة ينتج كلية سالبة لا شيء من ج ب كل ا ب فلا شيء من ج ا بيانه بعكس الصغرى ثم جعلها كبرى ثم عكس النتيجة
وبالخلف المذكور وليتنبه هذين الضربين بان الاوسط المنافية لاحدهما هو الاخر جب المباينة ان بعض
ج ب ولا شيء من ا ب فليس كل ج ا بيانه بعكس الكبرى وبالخلف وهو ليس كل ج ب وكل ا ب فليس كل ج ا لا يمكن
بيانه بالعكس لان الصغرى سالبة جزئية ولا تنعكس والكبرى لو عكست صارت جزئية ولا قياس عن جزئيتين بل
بيانه اما بالخلف وهو ظاهر او بالافتراض وهو ان نفرض بعض الجيم الذي ليس ب د فلا شيء من د ب وكل ا ب
فلا شيء من د ا ثم نقول بعض ج د ولا شيء من د ا فبعض ج ليس ا والنتيجة لهذا الكبرى تدل على ان الاوسط
لازم للاكبر والصغرى تدل على خلو بعض الاصغر عن الاوسط فوجب خلو ذلك البعض عن الاكبر اسئل لالا
يخلو اللازم عن الملزوم **الشكل الثالث** وهو الذي الاوسط فيه موضوع للطرفين ولا ينتج الا
الجزئيتين وشرط انتاجه ان يكون احدى مقدمتيه كلية والا احتمل ان يكون البعض الذي فيه الاصغر مغايرا
للذي فيه الاكبر فلا يحصل التلاقي وان يكون الصغرى موجبة لان الاصغر المسلوب عن الاوسط يحتمل
ان يكون خارجا عن الاكبر مباينا له كقولنا لا شيء من الحيوان بسواد وكل حيوان مترتب الجسم والحق هنا
السلب ويحتمل ان يكون داخلا فيه كما اذا ابدلنا الكبرى بكل حيوان لونه والحق هنا الايجاب ولان
سلب العام عن بعض الخاص غير ممكن اذا جعلنا السالبة كبرى كان اللازم سلب الخاص عن بعض العام
وهو غير ممكن والنتيجة هنا الشكل ان الاوسط لما كان موضوعا للطرفين الفتنا فيه بالسلب او الايجاب
وذلك يقتضي الحكم الجزئي والايجاب الكلي لاحتمال ان يكون احد الطرفين اعم من الاخر ولا يلتقيان خارج
ذلك الوسط واعلم ان من الصغرى موجبة اسقط ثمانية واعتبار ان لا تكونا جزئيتين اسقط ضربين

٤٧

اخريين فبقيت المنتجة ستة آ من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كل ج ب وكل ج ا فبعض ب ا بيانه اما
بعكس الصغرى حتى يصير ثالث الاول او بالخلف ب من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة كل ج ب
ولا شيء من ج ا فليس كل ب ا بيانه بعكس الصغرى حتى يصير رابع الاول او بالخلف ج من موجبتين والصغرى
جزئية ينتج جزئية موجبة بعض ج ب وكل ج ا فبعض ب ا بيانه بالطريقين المذكورين د من موجبتين والكبرى
جزئية ينتج موجبة جزئية كل ج ب وبعض ج ا فبعض ب ا بيانه بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة
او بالخلف ه من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة بعض ج ب ولا شيء من ج ا فليس كل ب ا
بيانه بعكس الصغرى والخلف و من موجبة كلية صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ولا يمكن بيانه
بالعكس لان الكبرى السالبة الجزئية لا تنعكس والصغرى الكلية الموجبة تنعكس جزئية ولا قياس عن جزئيتين بل
بالخلف وهو ظاهر او بالافتراض بان نفرض الجيم الذي ليس ا د فكل ج د وكل ج ب فكل د ب ثم نقول
كل د ب ولا شيء من د ا فليس كل ب ا **الشكل الرابع** وهو الذي الاوسط فيه موضوع في
الصغرى محمول في الكبرى ولا بد من تقديم مقدمات في شرائط انتاجه انه لا يجوز استعمال
الجزئية السالبة فيه اما اولا فلانا لو جعلنا احدى مقدمتيه سالبة جزئية فلا بد ان تكون الاخرى موجبة
كلية لانه لا قياس عن سالبتين ولا عن جزئيتين وحينئذ اما ان تجعل السالبة الجزئية صغرى او كبرى والاول
لا ينتج لان المحمول قد يكون اعم من موضوعه فاذا سلب عن بعض ذلك الموضوع شيء واوجبناه على كل
شيء اخر من المحتمل ان يكون ذلك المسلوب ذلك الموضوع مثل قولنا ليس كل حيوان ناطق وكل
انسان حيوان وان يكونا متباينين كقولنا ليس كل حيوان ناطق وكل فرس حيوان والثاني لا ينتج ايضا
لان الشيء اذا حمل على جنسه ثم سلب عن بعض شيء اخر فقد يكون ذلك الجنس اذ لك الاخر متساويين
كقولنا كل انسان حيوان وليس كل حساس بانسان ومتباينين كقولنا كل انسان حيوان وليس كل
حجر بانسان واما ثانيا وهو افراغ فلانا لو جعلنا السالبة الجزئية صغرى لتعذر بيانه بالرد الى الاول

لان ذلك انما يكون بجعل الصغرى كبرى والسالبة الجزئية لا تصلح كبرى للاول ولا الى الثاني لان الرابع انما يرتد الى
الثاني بعكس الصغرى والسالبة الجزئية لا تنعكس ولا الى الثالث لان الصغرى اذا كانت سالبة جزئية كانت
الكبرى موجبة كلية والرابع انما يرتد الى الثالث بعكس الكبرى وعكس الموجبة الكلية جزئية ولا قياس عن جزئيتين
وان جعلناها كبرى ولا يمكن بيانه بالاول لان السالبة الجزئية لا تصلح صغرى للاول ولا بالثاني لان الكبرى
اذا كانت سالبة جزئية كانت الصغرى موجبة كلية وانما يرتد الرابع الى الثاني بعكس الصغرى وعكس الموجبة
الكلية جزئية ولا قياس عن جزئيتين ولا بالثالث لان الرابع انما يرتد الى الثالث بعكس الكبرى واذا كانت سالبة
جزئية لم تنعكس فثبت ان السالبة الجزئية لا تستعمل في هذا الشكل واذا كان كذلك سقطت من الستة عشر
ثمانية واما المحصورات الثلاث فنقول اذا كانت الصغرى موجبة كلية امكن جعل الكبرى موجبة كلية
وسالبة كلية وموجبة جزئية واما اذا كانت سالبة كلية امكن جعل الكبرى موجبة كلية اما السالبة الكلية فلا
لانه لا قياس عن سالبتين ولا موجبة جزئية لانه لا قياس عن صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية واما
اذا كانت موجبة جزئية امكن جعل الكبرى سالبة كلية واما الموجبة الجزئية فلانه لا قياس عن جزئيتين والموجبة
الكلية فلانا اما المباينة فلانه اذا حمل بعض الاوسط موضوعا لشيء وحمل كله على شيء آخر فذانك الشيئان
قد يكونان متباينين كقولنا بعض اللون سواد وكل بياض لون والحق لا شيء من السواد ببياض وقد يكونان
متوافقين كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان والحق كل انسان ناطق واما الثاني فلان
الكبرى اذا عكست حصلت جزئيتان ولا قياس منهما والصغرى لو عكست حصلت موجبتان في الثاني وهو
غير منتج ولما لخصت شرائط الانتاج ظهر ان الضروب المنتجة خمسة ثم هذا الشكل ينتج الجزئية
الموجبة والسالبة لا الكلية لانه لا ينتج الكلية الموجبة لانها لا تحصل الا من موجبتين كليتين وذلك لا ينتج موجبة
كلية اما الملازمة فلان الاصغر الذي حمل على كل الاوسط يجوز ان يكون اعم من الاكبر الذي حمل على كله
الاوسط يجوز ان يكون اخص منه فحينئذ يحتمل ان يكون الاصغر اعم من الاكبر فكيف يمكن ان يقال كل

الاصغر اكبر واما انها فلان بيانه ان كان بالاول فلابد من عكس النتيجة والموجبة الكلية لا تحفظ الكمية
وان كان بالثاني فهو لا ينتج الموجبة وان كان بالثالث فلا ينتج الكلي ح هذا الشكل يخالف الاول
في شرطيه لجواز ان يكون صغراه سالبة وكبراه جزئية والثاني في شرطيه لجواز اتفاق مقدمتيه في الكيف
وكون كبراه جزئية والثالث في شرط واحد وهو جواز ان يكون صغراه سالبة فاما الشرط الثاني فليس معتبر
في الكل لان السالبة المستعملة فيه يجب ان تكون منعكسة والا لم ينتج كما في الثاني ح هذا الشكل يرتد الى
الاول بجعل صغراه كبرى وكبراه صغرى والى الثاني بعكس الصغرى والى الثالث بعكس الكبرى وبيانه
ظاهر مما مر واذ قد لخصنا هذه المقدمات فلنشرع في تعديد الضروب الخمسة الاول من كل ب ج وكل ا ب
فبعض ج ا اما بيانه بالاول فلانا نجعل صغراه كبرى وكبراه صغرى ليرتد الى الاول فينتج موجبة كلية ثم
نعكسها موجبة جزئية واما بعكس كبراه ليرتد الى الثالث او بالخلف لانه لو كذب بعض ج ا فلا شيء
من ج ا وكان كل ب ج فلا شيء من ب ا وكان كل ا ب هذا خلف واما اللمية فلان
الصغرى دلت على ان الاصغر محمول على كل الاوسط والكبرى دلت على ان الاوسط محمول على كل الاكبر
فيلزم ان يكون الاصغر محمولا على كل الاكبر والمحمول ههنا يحتمل ان يكون اعم من الموضوع فالمتيقن ان
بعض الاصغر اكبر الثاني من كل ب ج وبعض ا ب فبعض ج ا بيانه الا بالوجوه المذكورة واللمية فلان
الصغرى دلت على ان الاصغر محمول على كل الاوسط والكبرى دلت على ان الاوسط محمول على بعض الاكبر فيلزم
ان يكون الاصغر حاصلا لبعض الاكبر فبعض الاصغر اكبر الثالث لا شيء من ب ج وكل ا ب فلا شيء من ج ا بيانه
الا انه اما بالاول فبجعل الكبرى صغرى ثم عكس النتيجة ومن الثاني بعكس الصغرى ونظمه من السالبة
لابد ان تكون منعكسة وبالخلف انه لو كذب لا شيء من ج ا صدق بعض ج ا وكل ا ب فبعض ج ب وكان
لا شيء من ب ج هذا خلف واعلم ان الخلف انما يلزم لو كانت السالبة عرفية واما اللمية فلان
الصغرى دلت على ان الاصغر غير ثابت لشيء من الاوسط والكبرى دلت على حصول الاوسط لكل الاكبر

فوجب حصول المنافاة الكلية بين الاصغر والاكبر فلا شيء من الاصغر باكبر كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب فليس
كل ج ا الا ممكن بيانه بالاول لان السالبة لا تصلح صغرى الاول لكن اما بالثاني بعكس الصغرى او الثالث
بعكس الكبرى او الخلف لانه لو كذب بالاطلاق ليس كل ج ا صدق اما كل ج ا او كان بالاطلاق المنعكس لا شيء من ا ب
فلا شيء من ج ب هذا اما الاشيء من ب ج وكان كل ب ج هذا خلف واما اللمية فهي ما عرفت في الثالث والفرق
بينهما انك اذا جعلت الموجبة الكلية صغرى احتمل كون الاصغر اعم من الاوسط وان يكون الاكبر اخص اذا اطلاقه
فلا جرم انه يجب سلب الاكبر عن بعض الاصغر لا عن كله كما في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان اما
اذا جعلتها كبرى كان الاوسط مساويا للاكبر فاذا دلت الصغرى على كون الاوسط منافيا لكل الاصغر كان
الاكبر مساويا للاوسط وجب ان يكون بكليته منافيا للاصغر بعض ج ح ولا شيء من ا ب فليس كل ج ا
بيانه بالوجوه المذكورة فهذا تمام الكلام في الاقيسة البسيطة من المطلقات في الاشكال
الاربعة وقد عرفت بما قررناه من قبل ان العقل لا يمكن من الجزم بالقضية الكلية الا في الضروريات
فيكون تكلف الكلام في هذه المطلقات غير منتفع به في العلوم اصلا واما الكلام في سائر الجهات
البسيطة فيندرج في القسم الذي يأتي بعد ذلك ان شاء الله تعالى ه **القسم الثالث**
في **المختلطات** في الاشكال الاربعة اما المختلطات في الشكل **الاول** فقد عرفت ان
القضايا بخمسة عشر نوعا الا انا لما نفرد الممكن الاخص والاستقبالي بالاعتبار لان من عرف احكام
الممكن العام والخاص في الاشكال الاربعة سهل عليه اعتبار احكامها الا في امور نادرة لا بد من تجريدها
لاعتبار فيها واعتبرنا حال البواقي على ان يجعل كل واحد من الثلاث عشرة صغرى ويجعل كل واحد منها
كبرى فهي مائة وتسعة وستون نوعا واعلم ان من هذه القرائن ما لا ينعقد منه قياس صادق
المقدمات ومنها ما ينعقد وهناك قد تكون النتيجة تابعة للكبرى وقد تكون تابعة للصغرى وقد تكون مخالفة
لهما جميعا وقبل الخوض في التفصيل لا بد من تقديم مقدمات ثلاث اذا كانت الصغرى ممكنة فالكبرى

اما ان تكون ضرورية او دائمة او لا ضرورية ولا دائمة او محتملة للكل اما القسم الاول فالنتيجة ضرورية
لان الكبرى دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط كيف كان ثبت له الاكبر بالضرورة في جميع اوقات وجوده
قبل حصول الاوسط وبعده والصغرى دلت على امكان ثبوت الاوسط للاصغر فبتقدير وقوع
ذلك الممكن يكون ثبوت الحكم للاصغر ضروريا وكل ما ثبت كونه ضروريا على فرض وقوع شيء ممكن الوقوع
كان ضروريا سواء وقع ذلك الممكن او لم يقع لان من المستحيل ان يصير ضروريا عند وقوع ذلك الممكن مع انه قبل
ذلك ما كان ضروريا وبالخلف ولنكن القياس كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالضرورة فنقول انه يلزم كل
ج ا بالضرورة كل ج ا صدق نقيضه وهو اما بالضرورة ليس بعض ج ا او بالامكان الخاص لكن لما كان
الاول وضممنا اليه الكبرى هكذا بالضرورة ليس بعض ج ا وبالضرورة كل ب ا فبالضرورة بعض ج ليس ب
وكان كله بالامكان هذا خلف وان كان الثاني وضممناه الى الصغرى هكذا بالامكان كل ج ب وبالامكان
ليس بعض ج ا فبالامكان ليس بعض ب ا وكان كله بالضرورة هذا خلف لا يقال هذا باطل بقولنا
بالامكان كل ناطق انسان وبالضرورة كل انسان حيوان ولا يلزم بالضرورة كل ناطق حيوان لانا نقول
بينا ان الكبرى ليست ضرورية مطلقة بل مشروطة واما القسم الثاني وهو ان تكون الكبرى دائمة
فالنتيجة الحاصلة دائمة بعين هذه الحجة واما القسم الثالث وهو ان لا تكون ضرورية ولا دائمة فالنتيجة
ممكنة خاصة سواء كانت الكبرى ممكنة خاصة او وجودية لا ضرورية او وجودية لا دائمة او وقتية او
منتشرة لان الكبرى دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط كيف كان ثبت له الاكبر بالجهة المعتبرة في الكبرى
والصغرى دلت على امكان ثبوت الاوسط للاصغر فان وقع ذلك الممكن كان الاكبر ثابتا للاصغر بتلك
الجهة والا لم يثبت احتمل ان لا يثبت الاكبر للاصغر لاجل ان ثبوته له متوقف على ثبوت الاوسط فلما لم يثبت
الاوسط لم يثبت الاكبر ايضا له ويحتمل ان يثبت لعدم ذلك التوقف والتردد بينهما هو الامكان الخاص
وبالخلف انه لو كذب بالامكان الخاص كل ج ا صدق نقيضه ويلزم اما بالضرورة بعض ج ا او بالضرورة ليس بعض ج ا

لاكتفينا باطلاق الجهتين لانا اذا فرضنا الصغرى الممكنة موجودة كان ذلك فرضا لا يلزم منه محال وبهذا
التقدير تكون النتيجة خالية عن الضرورة واذا كان كذلك استحال كونها ضرورية لما بينا انه لا يكون ضروريا
في وقت ويستحيل ضروريته في شيء من الاوقات ثم لو فرضنا الحق ضرورة السلب في البعض فلنجعلها
كبرى ونضمها الى الصغرى الممكنة التي فرضناها موجودة هكذا بالوجود كل ج ب وبالضرورة ليس كل ج ا
ينتج من الثالث على ما سنعلم بالضرورة ليس كل ب ا وكان حقا ان كل ب ا بالضرورة فهذا خلف
وان جعلناها صغرى وضممناها الى كبرى القياس هكذا بالضرورة ليس كل ج ا وبالوجود كل ب ا
ينتج من الثاني بالضرورة ليس كل ج ب على ما سنعلم وكان كل ج ب بالامكان هذا خلف واما اذا
فرضنا النقيض ضرورة الايجاب فلنجعلها كبرى ونضم اليها الصغرى الممكنة التي فرضناها موجودة
كل ج ب وبالضرورة بعض ج ا ينتج من الثالث بعض ب ا بالضرورة وكان كله بالوجود هذا خلف او نجعلها
صغرى ونضم اليها الكبرى الوجودية هكذا بالضرورة بعض ج ا وبالوجود كل ا ب ينتج بالضرورة ليس
كل ج ب على ما سنعلم هذا خلف ويجب ان تعلم ان هذا البيان الخلفي لا يفيد ان النتيجة لا يجب كونها
تابعة للكبرى اما القسم الرابع وهو ما اذا كانت الكبرى محتملة للضرورة واللاضرورة وهي
في اربع قضايا الممكنة العامة والمطلقة العامة والعرفية العامة والمشروطة العامة كانت النتيجة في
الكل ممكنة عامة لان المحتمل للضرورة ان صدقت في نفسها ضرورية كانت النتيجة ضرورية والا كانت
ممكنة خاصة والمشترك هو الامكان العام ب الكبرى العرفية الخاصة والمشروطة الخاصة اما الذي
تكون صغرياتها لا دائمة او دائمة او محتملة لهما القسم الاول القياس منه منعقد لان
الاكبر دائم بدوام وصف الاوسط لا بدوام وجوده والاوسط دائم بدوام وصف الاصغر لا
بدوام وجوده فوجب ان يكون الاكبر دائما بدوام وصف الاصغر لا بدوام وجوده القسم الثاني
القياس الصادق المقدمات لا ينعقد منه لانه اذا اشترطت في الكبرى دوام الاكبر بدوام وصف الاوسط

كما في العرفية الخاصة او دوام ضرورة الاكبر بدوام وصف الاوسط كما في المشروطة الخاصة ثم حكمت
في الصغرى بان الاصغر موصوف بالاوسط دائما فيلزم دوام الاوسط للاصغر ودوام الاكبر له لكن ذلك
باطل لانا حكمنا في الكبرى انه لا شيء من الموصوفات بالاوسط بموصوف بالاكبر دائما فثبت ان العقد مشتمل
معاندة لا يقال هذا اشكال لانه اذا اخذنا موضوع هذه الكبرى لا مطلقا بل بشرط اللادوام لم تتعين
المعاندة مثل ان نقول كل موصوف بالاوسط لا دائما فهو موصوف بالاكبر لا دائما لا من الجهات الممكن الموصوف
بالاوسط على قسمين منه ما اتصافه دائم وهو الاصغر ومنه ما ليس كذلك كالموصوفات بالاكبر وهو
الحكم عليهم بان الصغرى اذا كانت دائمة والكبرى لا دائمة لم ينعقد القياس ولو كان بالعكس ينعقد فانا
انوف لا ما نجيب ح عن الاول بانا اذا فعلنا ذلك لم يتكرر الاوسط فلا يحصل منهما قياس بل يكونان
قضيتين لا تعلق لاحداهما بالاخرى وعن الثاني لان الفرق هو انا لما جعلنا هذه العرفية كبرى وجعلت
الصغرى فيها وكان شرط لادوام المحمول مع شرط دوامه بدوام وصف الموضوع منافيا لكون الصغرى
دائمة واما لما جعلنا الدائمة كبرى لم يكن معناها الا ان كل ما ثبت له الاوسط باي طريق كان ح دائما
او غير دائم فالاكبر دائم الثبوت له فلا جرم لم يكن بينها وبين العرفية الخاصة منافاة القسم الثالث
وهو ما اذا كانت الصغرى محتملة للدوام واللادوام وذلك في ست قضايا الممكنة العامة والمطلقة
العامة والممكنة الخاصة والعرفية العامة والمشروطة العامة والوجودية اللاضرورية والاغلب على
الظن ان القياس لا ينعقد لان الصغرى في نفسها لابد وان تكون اما دائمة او غير دائمة وبتقدير
اللادوام لا ينعقد القياس الصادق المقدمات بل انما ينعقد اذا كانت لا دائمة واذا كان كذلك لم يصح الجزم
بالانعقاد مع هذه القضايا المحتملة للادوام المنافي لصدق هذه الكبريات لكن لقائل ان يقول
هذا يقتضي ان لا ينعقد القياس من المطلقتين العامتين لاحتمال ان يكون الصغرى في نفسها دائمة
والكبرى لا دائمة ولو التزم ذلك لسقط اكثر قرائن هذا الباب وان لم يمنع هذا الاحتمال عن

الانعقاد فلذا اقتصرنا على ذكرهم وهو منخرج في هذا الموضع من المتن تعين حمل الاصغر متى كان داخلا بالفعل تحت
الاوسط وذلك فيما عدا الممكنتين وهو في احد عشر نوعا وكانت الكبرى قضية لا يعتبر فيها دوام المحمول بدوام
وصف الموضوع وهو ما عدا العرفيتين والمشروطتين وهو تسعة انواع كانت النتيجة تابعة للكبرى في ذلك
ما في ضروب الاول اصلا لان معنى الكبرى في جميعها ان كل ما ثبت له الاوسط كيف كان ثبت له الاكبر اما من غير
بيان جهة لذلك الثبوت ان كانت مطلقة او مع جهة خاصة ان كانت موجهة لكن الصغرى بانواعها الاحدى عشرة
كلها دلت على ثبوت الاوسط للاصغر اما مطلقا او مع جهة خاصة ومتى صدق الثبوت المكيف صدق
اصل الثبوت لا محالة فحينئذ لزم ثبوت الاكبر للاصغر على الوجه المعتبر في الكبرى فتكون النتيجة حينئذ تابعة
للكبرى اذا عرفت هذه المقدمات فلنرجع الى التعليل على الوجه المذكور آ الصغرى المطلقة العامة
مع الكبرى المطلقة العامة فلا شك في النتيجة مع الاشكال المذكور ومع الضرورية فالنتيجة كالكبرى
للادراج المذكور وخالف ثامسطيوس ارسطوطاليس وزعم انها كالصغرى لانا نقول بالاطلاق
زيد متحرك بالضرورة كل متحرك متغير لا يلزم ان يقال بالضرورة زيد متغير وجوابه ان هذه الكبرى
ضرورية مشروطة وكلامنا في المطلقة واما مع الدائمة والوجودية اللاضرورية واللادائمة والوقتية
والمنتشرة والممكنة العامة والخاصة فالنتيجة كالكبرى للادراج المذكور واما مع العرفية العامة فالنتيجة
كالصغرى لان معنى الكبرى ان كل ما ثبت له الاوسط كيف كان ثبت له الاكبر في كل زمان ثبوت الاوسط له لكن
الاصغر ثبت له الاوسط من غير بيان كيفية ذلك الثبوت فيثبت له الاكبر في كل زمان ثبوت الاوسط له ثم يبقى
احتمال ان يكون ثابتا له دائما وان يدوم بدوام وصف الاصغر وان لا يكون كذلك والمشترك هو الاطلاق
العام واما مع المشروطة العامة فالنتيجة كالصغرى لان الاكبر ضروري للاوسط ولو لا الاوسط ثابت
للاصغر لا كان ثابتا للاصغر لكن من المحتمل ان لا يكون الاوسط ضروريا لذات الاصغر ولا لوصف كونه
اصغر مع ان الاكبر لا يثبت للاصغر الا عند ثبوت الاوسط له وحينئذ لا يكون الاكبر ضروريا لذات الاصغر

ولا للوصف الذي به صار اصغر ويحتمل ان يكون كذلك والقدر المشترك هو الاطلاق العام واما
مع الخاصتين ففيه توقف ب الصغرى الضرورية مع الست فالنتيجة كالكبرى للادراج
ومع العرفية العامة فالنتيجة دائمة مخالفة للمتقدمين لان الاكبر دائم بدوام الاوسط الدائم بدوام
ذات الاصغر فيكون دائما بدوامها ولا يجب ان يكون ضرورية لاحتمال ان يكون دوام الاكبر بدوام وصف
الاوسط خاليا عن الضرورة مع ان الاكبر لا يثبت للاصغر الا عند حصول الاوسط له ومع المشروطة
العامة فالنتيجة كالصغرى لان الاكبر ضروري لوصف الاوسط الضروري لذات الاصغر فيكون ايضا
ضروريا لذات الاصغر واما مع الخاصتين ففيه [illegible] ج الصغرى الدائمة مع الست النتيجة
كالكبرى ومع العرفية العامة كالصغرى لان الاكبر دائم بدوام الاوسط الدائم بدوام ذات الاصغر
من غير بيان ان ذلك الدوام بالضرورة ام لا فلا يعلم الا ان يكون الاكبر دائما بدوام ذات الاصغر من غير بيان انه
بالضرورة ام لا واما مع المشروطة العامة فالنتيجة كالصغرى لان الاكبر وان كان ضروريا للاوسط
لكنه لا يدرى ان الاوسط ضروري للاصغر فيحتمل ان لا يكون ضروريا له مع ان الاكبر لا يثبت للاصغر
الا عند حصول الاوسط له لم يكن الاكبر ضروريا للاصغر ويحتمل ان لا يكون على الوجه المذكور حتى
يكون ضروريا له لكن على التقديرين فلا شك في دوام الاكبر بدوام ذات الاصغر واما مع الخاصتين
ففيه منع للمتقدمين د الصغرى الوجودية اللاضرورية مع الست فالنتيجة كالكبرى ومع العرفية
العامة فالنتيجة مطلقة عامة مخالفة للمتقدمين لان الاكبر دائم بدوام وصف الاوسط مع احتمال
ان يكون ضروريا وان لا يكون والاوسط ثابت للاصغر مع شرط اللاضرورة مع احتمال الدوام واللادوام
فالمعلوم ان الاكبر ثابت للاصغر حال حصول الاوسط له ثم يحتمل ان يكون ضروريا كالابتداء وان يكون
دائما اما بدوام الذات او بدوام الوصف الذي جعل معه اصغر وان لا يكون كذلك والمشترك هو
الاطلاق العام واما مع المشروطة العامة فالنتيجة مطلقة عامة ايضا مخالفة لان الاكبر

ضرورى الثبوت في جميع زمان الاوسط والاوسط ثابت للاصغر من غير بيان انه كيف ثبت مع قيد
اللادوام فيثبت الاكبر في ذلك الوقت وبقي سائر الاحتمالات والمشترك هو الاطلاق العام واما
مع العرفية والمشروطة الخاصتين فينتج التوقف وفي الصغرى الوجودية اللادائمة مع التسع النتيجة
كالكبرى ومع العرفية والمشروطة العامتين النتيجة مطلقة عامة للعلة المذكورة في الوجودية اللاضرورية
ومع العرفية الخاصة كالصغرى لان معنى الكبرى ان كل ما ثبت له الاوسط حصل له الاكبر في جميع
زمان حصول الاوسط لا دائما فالاصغر موصوف بالاوسط في بعض الازمنة فهو موصوف بالاكبر
في ذلك الزمان ويمتنع ان يكون موصوفا به دائما والا كان بعض الموصوفات بالاوسط موصوفا بالاكبر
دائما وقد اشترطنا في الكبرى انه ليس كذلك هذا خلف ولا يجاب بدفع بدوام وصف الاصغر لاحتمال
ان لا يدوم له الاوسط بدوام وصف الاصغر مع ان الاكبر لا يحصل الا عند ثبوت الاوسط له وحينئذ لا يجب
دوام الاكبر بدوام وصف الاصغر فظهر ان المتيقن هنا ليس الا ثبوت الاكبر للاصغر بشرط
اللادوام فقط واما مع المشروطة الخاصة فالنتيجة كالصغرى لعين هذه العلة وفي الصغرى الوقتية
مع التسع النتيجة كالكبرى ومع العرفية العامة النتيجة مطلقة عامة مخالفة للمقدمتين لان المعلوم ثبوت
الاكبر للاصغر حال حصول الاوسط له وفيما وراء ذلك الاقسام باسرها محتملة وكذا مع المشروطة
العامة واما مع العرفية الخاصة فالنتيجة حينية لا دائمة مخالفة للمقدمتين لان المعلوم ثبوت الاكبر
للاصغر حال حصول الاوسط له مع شرط اللادوام من غير بيان انه يدوم بدوام وصف الاصغر او لا
لانا وان اعتبرنا ثبوت الاكبر في جميع زمان الاوسط لكنا لم نشترط ثبوت الاوسط في جميع
زمان وصف الاصغر وكذا القول مع المشروطة الخاصة وفي الصغرى المنتشرة والكلام فيها
كالكلام في الوقتية من غير تفاوت وفي الصغرى الممكنة العامة فلان الاصغر غير داخل بالفعل تحت
الاوسط فلا تظهر كيفية النتيجة الا ببيان مفصل فلنفصل ضروبها اما مع المطلقة العامة فالنتيجة

كالصغرى لان الكبرى ان صدقت ضرورية كانت النتيجة ضرورية والا ممكنة خاصة والمشترك هو الامكان العام
واما مع الضرورية والدائمة فالنتيجة كالكبرى على ما مر واما مع الوجوديتين اللاضرورية واللادائمة
والوقتية والمنتشرة فالنتيجة في الكل ممكنة خاصة مخالفة للمقدمتين واما مع الممكنة العامة والخاصة فلا
شك في كون النتيجة كالكبرى لاكن فيه بحثا وهو ان الاصغر غير مندرج بالفعل تحت الاوسط فالحكم الثابت
للاوسط كيف يتعدى اليه فقيل في تقريره الاكبر لما كان ممكنا للاوسط الممكن للاصغر كان ممكنا
للاصغر لان امكان الامكان قريب عند الذهن الحكم بكونه امكانا ولقائل ان يقول لا نسلم ان
الممكن للممكن للشيء يجب ان يكون ممكنا للشيء لان حقيقة الاوسط مخالفة لحقيقة الاصغر فلا يلزم من كون الاكبر
ممكنا للاوسط كونه ممكنا للاصغر واما ثانيا فلانا بينا انه ليس المراد من الكبرى الحكم بثبوت الاكبر
للاوسط بل ثبوت الاكبر للموصوفات بالاوسط واذا كان كذلك لم يلزم اندراج الاصغر تحت الاكبر
لان الاصغر لم يثبت له الاوسط فالواجب ان يقال في بيان هذا الضرب ان الامكان اما ان يجعل
جهة الحمل او جزء المحمول فان كان الاول كان الاصغر موصوفا بالفعل بالاوسط على ما عرفت فحينئذ
تزول الشبهة وان كان الثاني بان عنينا بالكبرى ان كل ما يمكن ان يثبت له الاوسط فله الاكبر على
ما هو رأي الفارابي زالت الشبهة وان عنينا به ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل على ما هو
رأي الشيخ فحينئذ نقول الكبرى دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط فله امكان الاكبر لكن الصغرى
دلت على ان الاصغر يمكن ثبوت الاوسط له فيستغلب وقوع هذا الممكن يلزم ثبوت امكان الاكبر للاصغر
فهذا الفرض الممكن كشف عن كون الاكبر ممكنا للاصغر لا في ذاته لان حقيقة الشيء لا تنقلب من الامكان
الذاتي الى الوجوب نعم لا يلزم منه ثبوت امكان ان يكون ثبوت الاكبر للاصغر مشروطا
بثبوت الاوسط للاصغر ويكون ثبوته قبل ثبوت الاوسط له محالا فهذا ما نعتقده هنا واما
مع العرفية العامة والمشروطة العامة فالنتيجة كالصغرى لان الكبرى ان صدقت في نفسها ضرورية

كانت النتيجة ضرورية ولما كانت ممكنة خاصة والمشترك هو الامكان العام واما مع العرفية والمشروطة
الخاصتين ففيه التوقف — الصغرى الممكنة الخاصة مع المطلقة العامة النتيجة ممكنة عامة لمخالفة
للمقدمتين لما عرفت واما مع الضرورية والدائمة فكالكبرى ومع الوجودية اللاضرورية واللادائمة
والوقتية والمنتشرة فكالصغرى لما تقدم ومع الممكنة العامة والخاصة فكالكبرى ومع العرفية العامة
فالنتيجة ممكنة عامة لمخالفة للمقدمتين لان العرفية العامة ان صدقت ضرورية كانت النتيجة ضرورية وان لم
فممكنة خاصة والمشترك هو الامكان العام وكذا القول مع المشروطة العامة واما مع العرفية والمشروطة
الخاصتين ففيه التوقف — الصغرى العرفية العامة مع التسع النتيجة كالكبرى ومع العرفية العامة
فلانها هي ومع المشروطة العامة فالنتيجة كالصغرى لان الاكبر ضروري للاوسط الدائم بدوام وصف
الاصغر فيكون دائما بدوام وصف الاصغر لا يجب ان يكون ضروريا لاحتمال ان لا يكون الاوسط للاصغر
ضروريا مع ان الاكبر لا يثبت للاصغر الا عند حصول الاوسط له اذا كان كذلك لم يعلم في هذا القياس الا
دوام الاكبر بدوام وصف الاصغر واما مع العرفية والمشروطة الخاصتين ففي التوقف — الصغرى المشروطة
العامة مع التسع فالنتيجة كالكبرى ومع العرفية العامة فكالكبرى ايضا لان الاكبر حاصل للاوسط الضروري
لوصف الاصغر فيكون حاصلا في جميع زمان وصف الاصغر لكن يحتمل ان لا يكون ضروريا له الا غير ضروري
للاوسط فيحتمل ان يكون [illegible] العام ومع المشروطة العامة فلا شك ان النتيجة
لان الاكبر ضروري للاوسط الضروري لوصف الاصغر ومع العرفية والمشروطة الخاصتين التوقف
الصغرى العرفية الخاصة مع التسع فالنتيجة كالكبرى ومع العرفية العامة فالنتيجة كالكبرى ايضا لان
الاكبر دائم بدوام الاوسط الدائم بدوام وصف الاصغر فيلزم ان يكون الاكبر دائما بدوام وصف الاصغر
وهذا الاينافي [?] دوامه بدوام ذاته لان كون الاوسط غير دائم بدوام ذات الاصغر لا ينافي كون الاكبر
دائما بدوام ذاته فالنتيجة اخص عرفية عامة ومع المشروطة العامة النتيجة عرفية عامة لهذه العلة ومع العرفية

الخاصة فالنتيجة ظاهرة ومع المشروطة الخاصة فالنتيجة وجودية لاضرورية لمخالفة المقدمتين لان الاكبر
ضروري للاوسط الدائم بدوام وصف الاصغر فيكون دائما بدوام وصف الاصغر ثم يحتمل ان لا يكون ضروريا له
لاحتمال ان الاكبر وان كان ضروريا لوصف الاوسط لكن الاوسط لا يكون ضروريا للاصغر مع ان الاكبر لا يثبت
للاصغر الا حال ثبوت الاوسط له ويحتمل ان يكون ضروريا له ابتداء ولا يجوز ان يكون الاكبر ضروريا لذات الاصغر
الا اذا كان بعض الموصوفات بالاوسط يثبت له الاكبر بالضرورة لاشتراطنا في الكبرى لا دوام الضرورة لجميع
الموصوفات بالاوسط لكن يجوز ان يكون الاصغر موصوفا بالاكبر اتصافا دائما غير الضرورة لان المعتبر في الكبرى
شرط لا دوام الضرورة وهذا لا ينافي الدوام الخالي عن الضرورة فاذن هذه النتيجة يحتمل ان يكون ثبوت محمولها
لموضوعها دائما او غير دائم فيجب ان لا يكون ضروريا والقضية التي هذا شأنها ليست الا الوجودية اللاضرورية
— الصغرى المشروطة الخاصة مع التسع فالنتيجة كالكبرى ومع العرفية العامة فكالكبرى ايضا لان الاكبر
حاصل في جميع زمان حصول الاوسط اللازم لوصف الاصغر فيكون حاصلا في كل زمان حصول وصف الاصغر
ثم يحتمل بعد ذلك ان يكون ضروريا لذات الاصغر وان لا يكون والمشترك هو العرفي العام ومع المشروطة العامة
فالنتيجة كالكبرى لان الاكبر ضروري للاوسط الضروري لوصف الاصغر فيجب ان يكون ضروريا لوصف الاصغر
ثم يحتمل ان يكون ضروريا لذات الاصغر وان لا يكون والمشترك هو المشروطة العامة واما مع العرفية الخاصة
فالنتيجة كالكبرى ومع المشروطة الخاصة فالنتيجة ظاهرة — المختلطات في الشكل الثاني
بل الحق في التعديد لابد من تفصيل وهو ان هذا الشكل متى كانت احدى مقدمتيه ضرورية ثم حصل
الشرطان اعني الاختلاف في الكيف وكلية الكبرى كانت النتيجة ضرورية لا محالة لان احدى مقدمتيه
اذا كانت ضرورية فالاخرى اما ان تكون ضرورية او لا تكون او محتملة لهما فان كان الاول كان المحمول ثابتا لاحد
الطرفين بالضرورة مسلوبا عن الآخر بالضرورة وكان بين الطرفين مباينة ضرورية وان كان الثاني فثبوت الضرورة
للضرورية وسلبه عن غير الضرورية ضروري اذا كان كذلك صح ان يكون احد الطرفين بالضرورة له ضرورة هذا

المحمول والطرف الآخر بالضرورة ليس لضرورة هذا المحمول فيرجع هذا النوع الى الخلف في الاول وتكون النتيجة
ضرورية وان كان الثالث فمعلوم ان الذي يحتمل الضرورة وعدمها لا يخلو في نفسه عن ان يكون ضروريا و
لا يكون واذا كانت النتيجة ضرورية على التقديرين معا كانت ايضا ضرورية في هذا القسم ومن هذا التقرير
يظهر ان اختلاف المقدمتين في الكيف لا بد منه في الاول والثالث وغير محتاج اليه في الثاني لا حاصل في
الحقيقة سواء صرح به او لم يصرح واذا عرفت هذا التفصيل عرفت فيما عرف مثله في الدائم من
غير فرق ولقد كان من مذهب المتقدمين ان السالبة اذا كانت وجودية تخالطها الضرورية كانت النتيجة
وجودية مثاله بالوجود لا شيء من ج ب وبالضرورة كل ا ب فالنتيجة بالوجود لا شيء من ج ا واحتجوا عليه بثلاثة
اوجه انا نعكس الصغرى السالبة ونجعلها كبرى هكذا بالضرورة كل ا ب وبالوجود لا شيء من ب ج فبالوجود
لا شيء من ا ج فبالوجود لا شيء من ج ا الثاني الخلف لو كانت النتيجة بالضرورة لا شيء من ج ا لكان عكسها وهو
بالضرورة لا شيء من ا ج حقا فنجعلها كبرى ونجعل عكس كبرى القياس الاول صغرى هكذا بعض ب ا
وبالضرورة لا شيء من ا ج فبالضرورة ليس بعض ب ج هذا خلف لان الصغرى السالبة الوجودية تنعكس وجودية
وكون السلب وجوديا في الكل ينافي كونه ضروريا في البعض لم يلزم من ذلك الا من فرض النتيجة ضرورية فهي اذا
ليست ضرورية بل وجودية الثالث تمسكوا بهذا المثال بالوجود لا شيء من الابيض بحيوان وبالضرورة كل انسان
حيوان فلو كانت النتيجة ضرورية لكان الحق بالضرورة لا شيء من الابيض بانسان وهو باطل والجواب
عن الاول ان السالبة الوجودية لا تنعكس الا اذا كانت عرفية خاصة وحينئذ لا يكون عكسها عرفيا
خاصا بل عرفيا عاما محتملا للضرورة وهو مع الصغرى الضرورية تنتج الدائمة على ما مر ولئن سلمنا كون
عكسها عرفيا خاصا لكنا بينا ان هذه العرفية لا تلتئم مع الصغرى الدائمة في الاول وعن الثاني
ان الخلف انما يلزم لو كان عكس السالبة العرفية الخاصة كنفسها لكن ذلك باطل ويمكن ان يجعل هذا
دليلا على صحة دعوانا هناك وعن الثالث ان السالبة كاذبة لان بعض ما يقال له ابيض فهو بالضرورة

حيوان واذا عرفت هذه المقدمة فنقول القضايا الثلاث عشرة تنقسم الى ما يسوغ لها الكلية
منعكسة والى ما لا يكون كذلك والقسم الثاني سبعة انواع من القضايا الممكنة العامة والخاصة
والمطلقة العامة والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والوقتية والمنتشرة وقد عرفت ان
القياس لا ينعقد منها في الشكل الثاني لا بسيطا ولا مخلوطا بعضها مع بعض لان الاشد لا
باختلاف العوارض الزائلة اذ ربما يحتمل ان يكون كل الكلي ثابت المعروضات وتوافقها غير جائز
والقسم الاول ستة انواع من القضايا الضرورية والدائمة والعرفيتان والمشروطتان والنظر فيها
يقع على ثلاثة اوجه انعقاد القياس من بعضها مع بعض بسيطا ومختلطا الثاني الاقيسة التي يجعل
فيها احدى السبع صغرى واحدى الست كبرى الثالث الاقيسة التي تكون بالعكس من ذلك اما الاول فلما
عرفت ان هذا الشكل متى كانت احدى مقدمتيه ضرورية او دائمة وكانت المقدمة الاخرى ايضا مقدمة كانت
كانت النتيجة ضرورية او دائمة لم يكن في تفصيل اقسامها فائدة فيسقط من الست اثنتان ويبقى اربع
العرفيتان والمشروطتان النظر الثاني في الاقيسة التي يجعل فيها احدى السبع صغرى واحدى
الاربع كبرى فنقول الصغرى ان كانت ممكنة عامة او خاصة كانت النتيجة ممكنة عامة وان كانت احدى
الخمس الباقية اعني المطلقة العامة والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والوقتية والمنتشرة
كانت مطلقة عامة بيان الاول ان الكبريات الاربع ان كانت سالبة فهي مشتركة في الدلالة على ان
الاوسط والاكبر لا يجتمعان فاذا دلت الصغرى الممكنة على جواز اتصاف الاصغر بالاوسط وجب الحكم
بجواز خلوه عن الاكبر في تلك الحالة استدلالا بامكان المنافي على امكان الانتفاء ثم انه من المحتمل ان يكون ذلك
الانتفاء ضروريا وان لا يكون فالقدر المشترك هو الامكان العام وان كانت موجبة فهي مشتركة في الدلالة
على ان الاكبر لا ينفك عن الاوسط فاذا حكمنا في الصغرى الممكنة بجواز خلو الاصغر عن الاوسط وجب القطع
في تلك الحالة بجواز خلوه عن الاكبر استدلالا بجواز الخلو عن اللازم على جواز الخلو عن الملزوم ثم احتمال

كون ذلك الخلو واجبا او غير واجب حاصل والمشترك هو امكان العام بيان الثاني ان الكبريات الاربع ان
كانت سالبة فهي مشتركة في الدلالة على ان الاوسط والاكبر لا يجتمعان والصغريات الخمس مشتركة في اقتضاء
ثبوت الاوسط للاصغر فيلزم من الجزم بانفكاك الاصغر عن الاوسط المنافي للاكبر خلوه عنه حينئذ اسند لا الا
بحصول المنافي على حصول الانتفاء لكن احتمال كون ذلك الانتفاء واجبا قائم والمشترك هو اطلاق العام وان
كانت موجبة فهي دالة على ان الاكبر لا ينفك عن الاوسط والصغريات دالة على خلو الاصغر عن الاوسط
ففي تلك الحالة يجب خلوه عن الاكبر اسند لا الا بالخلو اللازم على الخلو عن الملزوم ثم احتمال كون الخلو واجبا
قائم والمشترك هو اطلاق العام **النظر** الرابع في الاقيسة التي يحصل فيها احدى الاربع صغرى
واحدى السبع كبرى فنقول الرشاد ذلك غير منتج اما اذا جعل الكبرى احد الممكنين فلانها ان كانت سالبة
دلت على جواز خلو الاكبر عن الاوسط والصغريات الاربع دالة على ان الاصغر لا ينفك عن الاوسط فيلزم من
جواز خلو الاكبر عن الاوسط بالملازم للاصغر جواز خلوه عن الاصغر لكنك تعلم انه لا يلزم منه صحة خلو
الاصغر عن الاكبر فلا جرم لا يحصل النتيجة وان كانت موجبة فهي تدل على جواز اتصاف الاكبر بالاوسط
والصغريات دالة على ان الاصغر والاوسط لا يجتمعان فيلزم من صحة اتصاف الاكبر بالاوسط المنافي للاصغر
خلوه عن الاصغر لكن لا يلزم من هذا صحة خلو الاصغر عن الاكبر البتة وكان ذلك هو المطلوب لا غير تعلم يكن منتجا
ولانا اذا فرضنا ذاتا له صفتان متنافيتان ولا يمكن عروض واحد منهما الا لتلك الذات ويكون كل واحد
منهما ممكن الزوال عنها فانه يصح ان يقال بالضرورة المشروطة انه لا شيء مما يقال له احد الصفتين موصوف
بالاخرى وكل تلك الذات يمكن لها اتصاف بتلك الاخرى ثم لا يلزم ان يقال فيها بالضرورة لا شيء مما يقال له احد
الصفتين بتلك الذات يمكن الاتصاف بتلك الاخرى بل كل هي بالضرورة واذا ثبت ذلك في الضرورتين ثبت ايضا
في العرفيتين لاندراجهما فيهما ومتى لم ينتج الاخص في كل حال لم ينتج الاعم ايضا واما اذا جعلت الكبرى احدى
الخمس الباقية فان كانت سالبة كان معناها خلو الاكبر عن الاوسط وهذا لا يقتضي خلو الاوسط عن الاكبر

لما عرفت ان هذه المطلقات لا تنعكس فاذن لا يلزم من اتصاف الاصغر بالاوسط خلوه عن الاكبر البتة وان كانت
موجبة كان معناها اتصاف الاكبر بالاوسط وهذا لا ينافي خلو غيره فاذا حكمنا في الصغريات بخلو الاصغر عن الاوسط
لم يمكن الاستدلال بذلك على خلوه عن الاكبر **النظر** الثالث في الاقيسة المنتجة من هذه الاربع ونذكرها
على سبيل التعديد آ الصغرى العرفية العامة مع الكبرى العرفية العامة النتيجة عرفية عامة لان الاوسط
دائم الثبوت بدوام وصف احد الطرفين ودائم السلب بدوام وصف الطرف الاخر من غير بيان ان ذلك الدوام
في السلب والايجاب ضروري ام لا وذلك يقتضي دوام المباينة بين وصف الاصغر ووصف الاكبر من غير بيان ان
ذلك الدوام ضروري ام لا ب مع المشروطة العامة النتيجة عرفية عامة اما ان كانت الكبرى سالبة فلانها
بعد العكس تبقى كنفسها وقد عرفت ان هذا الاختلاط في الاول ينتج العرفية العامة وان الكبرى تدل
على استحالة اجتماع الاوسط والاكبر لكن الصغرى تدل على ان وصف الاصغر لا ينفك عن الاوسط من غير بيان
ان ذلك الانفكاك محال ام لا وبتقدير حصول ذلك الانفكاك فلا ندري ان اجتماع الاصغر والاكبر
هل هو ممكن ام لا والمتيقن اذا ان الاصغر والاكبر لا يجتمعان فاما استحالة اجتماعهما فغير معلوم فلا جرم
كانت النتيجة عرفية عامة واما ان كانت موجبة فلتجعل السالبة العرفية كبرى فتحصل النتيجة سالبة عرفية عامة
ويبقى بعد العكس كبرى لكن الكبرى دلت على استحالة خلو الاكبر عن الاوسط والصغرى دلت على خلو الاصغر
عن الاوسط من غير بيان ان ذلك الخلو واجب ام لا فلا يلزم منه الجزم بخلو الاصغر عن الاكبر من غير بيان ان
ذلك واجب ام لا ج مع العرفية الخاصة النتيجة عرفية عامة اما ان كانت الكبرى سالبة فلانها
تنعكس عرفية عامة والنتيجة تابعة لها ولانها تدل على ان وصف الاكبر والاوسط لا يجتمعان فحين حصول الاوسط
للاصغر وجب ان لا يحصل الاكبر وهذا لا يمنع دوام هذا السلب لان دوام سلب الاوسط عن الاكبر لا ينافي
دوام سلب الاكبر عن الاصغر وان كانت موجبة فذلك لما بان الذي قبله د مع المشروطة الخاصة
النتيجة عرفية عامة والبيان ما مر بعينه ه الصغرى المشروطة العامة مع الكبرى العرفية العامة

النتيجة عرفية عامة والعلة ظاهرة لما مر ب مع المشروطة العامة النتيجة مشروطة عامة لانه لما كان
الاوسط ثابتا بالضرورة لوصف احد الطرفين ومسلوبا بالضرورة عن وصف الطرف الاخر فبالضرورة بين
الوصفين مباينة فبالضرورة لا شيء من الاصغر بالاكبر ما دام الوصف الذي حمل معه اصغر ج مع العرفية الخاصة
النتيجة عرفية عامة اما ان كانت سالبة فلانها تنعكس عرفية عامة والنتيجة تابعة لها ولانها تدل على ان
الاكبر والاوسط لا يجتمعان ثم انه وان كان سلب الاوسط عن الاكبر بشرط اللادوام الا انه لا يلزم منه ان يكون
سلب الاكبر عن الاوسط بهذا الشرط لكن الاصغر يستحيل خلوه عن الاوسط فوجب ان لا يتصف بالاكبر من غير
بيان لزوم ذلك واجتماع لا وان كانت موجبة فالامر كذلك بالطريق المذكور د مع المشروطة الخاصة النتيجة
عرفية عامة بالبيان الذي مر آ الصغرى العرفية الخاصة ا مع العرفية العامة النتيجة عرفية عامة والعلة
ظاهرة ب مع المشروطة العامة النتيجة عرفية عامة اما ان كانت سالبة فلان هذه الكبرى تبقى بعد العكس كنفسها
وقد ذكرنا في الشكل الاول المنتج كون هذا الاختلاط منتجا لهذه النتيجة وان كانت موجبة فكذلك ج مع العرفية
الخاصة النتيجة عرفية عامة ان كانت سالبة فبالعكس ولان سلب الاوسط عن الاكبر وان كان بشرط اللادوام
لكن يحتمل ان يكون سلب الاكبر عن الاوسط دائما فحال حصول الاوسط للاصغر يجب ان لا يحصل الاكبر ثم هذا
لا ينافي دوام السلب لان دوام سلب الاوسط عن الاصغر لا ينافي لا دوام سلب الاكبر عنه فالنتيجة عرفية عامة
وان كانت موجبة فكذلك بالطريق الذي مر د مع المشروطة الخاصة النتيجة عرفية عامة بالبيانين المذكورين ه
الصغرى المشروطة الخاصة ا مع العرفية العامة النتيجة عرفية عامة والعلة ظاهرة ب مع المشروطة العامة
النتيجة مشروطة عامة للعكس ولان الكبرى تدل على استحالة اجتماع الاكبر والاوسط والصغرى تدل على استحالة
خلو وصف الاصغر عن الاوسط ففي تلك الحالة يستحيل اتصاف الاصغر بالاكبر ثم لا دوام ضرورة سلب الاوسط
عن الاصغر لا ينافي دوام ضرورة سلب الاوسط عن الاصغر ولا ينافي دوام ضرورة سلب الاكبر عنه فيجب ان يكون
النتيجة محتملة للحالتين وهي المشروطة العامة ج مع العرفية الخاصة النتيجة عرفية عامة بالعكس ولان الكبرى ان كانت سالبة

فهي تدل على ان الاكبر والاوسط لا يجتمعان من غير بيان ان ذلك واجب ام لا لكن وصف الاصغر يجب اتصافه
بالاوسط فوجب القطع بخلوه عن الاكبر من غير بيان ان ذلك الخلو واجب ام لا ثم ليس هنا ما ينافي دوام هذا الخلو
فتكون النتيجة عرفية عامة وان كانت موجبة جعلنا الصغرى كبرى فتنتج عرفية عامة فتنعكس كنفسها ولان الاكبر
لا ينفك عن الاوسط لكن وصف الاصغر يستحيل اتصافه بالاوسط فيجب القطع بخلوه عن الاكبر من غير بيان انه واجب
ام لا وليس هنا ما ينافي دوام هذا السلب فتكون النتيجة ما ذكرناه د مع المشروطة الخاصة النتيجة مشروطة عامة بيانه
ان الاوسط ضروري الثبوت لوصف احد الطرفين ضروري السلب عن وصف الطرف الاخر فبالضرورة بين الوصفين
مباينة ثم قد عرفت ان اشتراط اللادوام من احد الجانبين لا يوجب اشتراطه من الجانب الاخر وذلك يوجب
ما قلناه فالحاصل ان كل من هذه النتائج مشروطة عامة والبواقي عرفية عامة المختلطات في الشكل
الثالث جهة النتيجة هنا كجهتها في الاول من غير فرق وذلك يتبين في احدى العكسين بالعكس واما في العكسين
وما لا يقبل العكس فبالافتراض ولما كان ما مر كذلك لم نشتغل بالاطناب فانه مع الاختبار يتبين صحة ما ذكرناه
المختلطات في الشكل الرابع لما كان الكلام في هذا الشكل قليل النفع جدا اقتصر على بعض ما فيه من
الاختلاطات وقبله فلنتكلم فيما يتعلق من الضروريات البسيطة والممكنات البسيطة الضروريات فالضرب
الاول والثاني ينتجان ممكنة عامة لان الاصغر الضروري للاوسط ربما لم يكن الاوسط ولا شيء من موضوعاته التي
منها الاكبر ضروريا او يجوز ان يكون فلا جرم كان الواجب ما يعم الاحتمالين وهو امكان العام واما
الثلاثة الباقية فنتائجها ضرورية لانا بينا في الثالث انا نجعل الكبرى صغرى فينتج سالبة ضرورية وبعد العكس
تبقى كذلك واما في الثاني فيعكس الصغرى فيكون القياس من صغرى سالبة ضرورية وكبرى ضرورية في الثاني فيكون
النتيجة ضرورية واما الرابع والخامس فانا بينا النتيجة فيهما اما في الثاني بعكس الصغرى وذلك ينتج الضرورية و
الثالث بعكس الكبرى التي هي سالبة ضرورية فحافظ الجهة بعد العكس والنتيجة تابعة للكبرى الممكنات
الثلاثة الاخيرة عقيمة لان السوالب الممكنة لا تنعكس والاولان ينتجان ممكنة عامة كيف كان امكانهما فانهما

بالرد الى الاول ثم عكس النتيجة والموجبة الممكنة كيف كانت تنعكس ممكنة عامة او بالرد الى الثاني بعكس الصغرى
تنعكس ممكنة عامة. اختلاط المطلق والضرورى ولنجعل الكبرى ضرورية اما الضربان المنتجان للموجبة الجزئية
فالنتيجة فيهما ممكنة عامة لان الصغرى دلت على ان الاصغر ثابت لكل الاوسط والكبرى دلت على ان الاوسط ضرورى
الثبوت لكل الاكبر او لبعضه فيلزم ان يكون الاصغر ثابتا لكل الاكبر او لبعضه وذلك يقتضى ان يكون الاكبر ممكن
الثبوت امكانا عاما لبعض الاصغر فبالامكان العام بعض الاصغر اكبر واما الثلاثة المنتجة للسالبة فالنتيجة
فيها ضرورية لانا نعكس الصغرى ثم نرده الى الثانى والكبرى ضرورية ومتى كانت احدى المقدمتين فى الثانى ضرورية
كانت النتيجة ضرورية ولنجعل المطلقة كبرى فالمنتجان للموجبة الجزئية ينتجان ممكنة عامة لان الصغرى دلت
على كون الاصغر ضرورى الثبوت لكل الاوسط والكبرى دلت على ان الاوسط ثابت لكل الاكبر او لبعضه فيلزم ان يكون
الاصغر ضرورى الثبوت لكل الاكبر او لبعضه فيلزم ان يكون الاكبر ممكن الثبوت امكانا عاما لبعض الاصغر
واما الثلاثة المنتجة للسالبة ففيه تفصيل اما الذى ينتج السالبة الكلية فالنتيجة فيه ضرورية لان الصغرى
فيه سالبة ضرورية فبعد العكس تصير ضرورية فيكون ذلك اختلاط صغرى ضرورية وكبرى مطلقة فى الثانى
فالنتيجة تكون ضرورية واما المنتجان للسالبة الجزئية فالنتيجة فيهما ممكنة عامة لان الصغرى فيهما موجبة ضرورية
فاذا عكست صارت ممكنة عامة فيكون ذلك قياسا من صغرى ممكنة عامة والكبرى مطلقة فى الثانى وقد عرفت
انه لا ينتج الا اذا كانت المطلقة عرفية عامة او خاصة وحينئذ تكون النتيجة ممكنة عامة والبينة ان
الصغرى دلت على ان الاصغر ضرورى الثبوت لكل الاوسط او لبعضه وهذا يقتضى ان يكون الاوسط
ممكن الثبوت لبعض الاصغر امكانا عاما والكبرى دلت على ان الاوسط والاكبر لا يجتمعان وذلك البعض
من الاصغر الذى يمكن ثبوت الاوسط له وجب صحة خلوه عن الاكبر اصلا لا بالامكان الذى على امكان
الاتصاف فبالامكان العام بعض الاصغر ليس باكبر لكن ذلك انما يكون لو كانت المطلقة عرفية والا لم ينتج.
اختلاط الممكن والضرورى ولنجعل الضرورية كبرى فاما المنتجان للموجبة الجزئية فالنتيجة فيهما ممكنة عامة

لان الصغرى دلت على ان الاصغر ممكن الثبوت لكل الاوسط والكبرى دلت على ان الاوسط ضرورى الثبوت
لكل الاكبر او لبعضه فيلزم ان يكون الاصغر ممكن الثبوت لكل الاكبر او لبعضه وعلى التقديرين يلزم ان يكون الاكبر
ممكن الثبوت لبعض الاصغر امكانا عاما واما المنتج للسالبة الكلية فنقول هنا لان الكبرى دلت على وجوب اتصاف
الاكبر بالاوسط والصغرى دلت على امكان خلو الاوسط عن الاصغر فهذا يقتضى خلو الاكبر عن الاصغر ولا يلزم
منه امكان خلو الاصغر عن الاكبر واما المنتجان للسالبة الجزئية فالنتيجة فيهما ضرورية لانا نعكس الكبرى ثم
نرده الى الثالث وقد عرفت ان هذا الاختلاط ينتج الضرورى هناك ولنجعل الممكنة كبرى فالمنتجان للموجبة
الجزئية ينتجان ممكنة عامة لان الكبرى دلت على امكان اتصاف كل الاكبر او بعضه بالاوسط والصغرى دلت على
وجوب اتصاف كل الاوسط بالاصغر فيلزم وجوب اتصاف كل الاكبر او بعضه بالاصغر وعلى التقديرين يلزم امكان
اتصاف بعض الاصغر بالاكبر واما المنتج للسالبة الكلية فينتج الضرورية هنا لان الصغرى السالبة الضرورية تنعكس
ضرورية وحينئذ نرده الى الثانى وتكون النتيجة ضرورية واما المنتجان للسالبة الجزئية فيعقمان لان الاصغر ولو
كان ضروريا للاوسط لكن ذلك لا ينافى كون كل اوسط ممكنا للاصغر وهو اتصاف للاكبر وقد عرفت فيما مر انه
لا قياس عن الممكنتين فى الثانى. اختلاط الممكن والمطلق ولنجعل المطلق كبرى فالمنتجان للموجبة الجزئية ينتجان
ممكنة عامة لان الكبرى دلت على اتصاف كل الاكبر او بعضه بالاوسط والصغرى دلت على امكان اتصاف كل الاوسط
بالاصغر فيلزم امكان اتصاف كل الاكبر او بعضه بالاصغر وعلى التقديرين يلزم امكان اتصاف بعض الاصغر بالاكبر
واما المنتج للسالبة الكلية فنقول هنا لان الكبرى دلت على اتصاف كل الاكبر بالاوسط والصغرى دلت على
امكان خلو كل الاوسط عن الاصغر فهذا يقتضى امكان خلو الاكبر عن الاصغر ولا يلزم منه امكان خلو الاصغر عن الاكبر
واما المنتجان للسالبة الجزئية فينتجان ممكنة عامة ان كانت المطلقة عرفية عامة كانت او خاصة لانك متى
عكست الصغرى حصل القياس من ممكنة صغرى ومطلقة منعكسة كبرى والنتيجة ممكنة عامة على ما مر ولنجعل الممكنة
كبرى فالمنتجان للموجبة الجزئية تكون النتيجة فيهما ممكنة عامة لان الصغرى دلت على اتصاف كل الاوسط بالاصغر

والكبرى دلت على امكان اندراج كل الاكبر او بعضه تحت الاوسط فيلزم منه امكان اتصاف كل الاكبر او بعضه بالاصغر
وعلى التقديرين يلزم امكان اتصاف بعض الاصغر بالاكبر واما المنتج للسالبة الكلية فهذا ينتج ممكنة عامة لو كانت
المطلقة منعكسة لان الصغرى تدل على ان الاصغر لا اوسط والاوسط لا اكبر بالامكان فحصول الاوسط للاكبر حتى
امكان خلو الاصغر عن الاكبر استدلالا بامكان التنافي على امكان الافتراق واما المنتجان للسالبة الجزئية فهما
عقيمان هنا لان ثبوت الاصغر للاوسط بالاطلاق المنعكس لا يقتضي ثبوت الاوسط للاصغر بالامكان العام
فاذا كان ثبوت الاوسط للاكبر ايضا بالامكان لم يلزم من ذلك فساد الحكم في الآتي واخبره متعقد ولنكتف هنا
آخر الكلام في المختلطات في الاشكال الاربعة على سبيل الاختصار القسم الثالث في الشرطيات
وهي على خمسة انواع الاول ما يتركب من المتصلات والمنتج منها ما يكون الشركة في جزء تام والمشترك فيه اما
ان يكون تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى وهو الاول او تاليا فيهما وهو الثاني او مقدما فيهما وهو الثالث
او مقدما في الصغرى تاليا في الكبرى وهو الرابع والشرائط المعتبرة في هذه الاشكال هي التي كانت معتبرة فيها
على ما كانت حمليات من غير تفاوت فلا فائدة في الاعادة ويجب ان تعلم ان هذه الاقيسة انما تنتج
اللزومية اما في الاتفاقية فلا الثاني من المنفصلات ولا يتألف القياس الحقيقي منها فانه لا بد ان تكون الشركة
في جزء غير تام والمطبوع منه ما كان على نهج الشكل الاول وشرائط انتاجه ان تكون الصغرى موجبة والجزء
المشترك فيه موجبا والكبرى كلية مثاله اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وكل فرد اما ان يكون
اول او مركبا فهذا العدد اما ان يكون زوجا او اول او مركبا وانت تعلم ان هذه الصغرى يحتمل ان تكون كلية
وجزئية والمنفصلة اما ان تكون موجبة او سالبة وعلى التقديرين فاما ان يكون مركبا من موجبتين او سالبتين
او خلطا منهما الثالث من الحمليات والمتصلات والشركة ان كانت مع المقدم والحملية فلنطرحه لبعده عن الطبع
وان كانت مع التالي والحملية فاما ان تكون الحملية كبرى او صغرى فان كان الاول فاما ان تكون المتصلة موجبة
او سالبة فان كانت موجبة كانت النتيجة متصلة مقدمها ذلك المقدم بعينه وتاليها نتيجة التأليف من التالي

الشرطية مع الحملية وتنعقد الاشكال المذكورة في الحمليات والشرائط المعتبرة هناك من الحمليتين
معتبرة هنا بين التالي الشرطية وبين الحملية وان كانت سالبة فالشرط ان كل موضع اعتبرنا في الاقيسة
الحملية الساذجة ان تكون موجبة فهنا يجب ان تكون سالبة لان سلب السلب ايجاب والباقي الشرائط بحاله
مثال الضرب الاول من الشكل الاول ليس البتة اذا كان ا ب فلا كل ج د وكل د ه ينتج ليس البتة اذا
كان ا ب فلا كل ج ه برهانه ان المتصلة يلزمها كلما كان ا ب فكل ج د وكل د ه ينتج كلما كان ا ب فكل ج ه
ويلزمه ليس البتة اذا كان ا ب فليس كل ج ه وانت تعلم البواقي منه واما ان كانت الحملية صغرى حدثت
الاشكال المذكورة فان كانت المتصلة موجبة فالشرائط بين الحملية والتالي هي المذكورة وان كانت سالبة
فالشرط ان كل موضع اعتبرنا في الحمليات الساذجة ان تكون كلية فالتوالي القائمة مقامها يجب ان
تكون جزئية لان المتصلة لما كانت سالبة كان معناها انه ليس البتة اذا كان المقدم كان ذلك الجزئي وهذا
يقتضي حصول الكلي لان رفع الجزئي يتضمن حصول الكلي وباقي الشروط بحالها مثال الضرب الثاني من الشكل
الاول كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ب ا ينتج وليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ج ا او تبين
بعكس المتصلة الى الايجاب ثم اخذ لازم النتيجة الرابع من الحمليات والمنفصلات فان كانت الحملية صغرى كان
القريب من الطبع ما يكون على نهج الشكل الاول وهو ان تكون الحملية موجبة ومحمولها موضوع كل اجزاء الانفصال
وتكون المنفصلة كلية مثاله كل متحرك جسم وكل جسم اما جماد او حيوان او نبات ينتج كل متحرك اما جماد
او حيوان او نبات وان كانت الحملية كبرى فاما ان يكون قضايا او قضية واحدة فان كانت قضايا فاما ان
تكون مشتركة في محمول واحد او لا تكون فان كانت مشتركة في محمول واحد فالمطبوع منه ما يكون على نهج
الشكل الاول ويجب ان تكون المنفصلة واجزاؤها موجبة والحمليات كليات وان تكون اجزاء الانفصال
مشتركة في موضوع مثاله كل متحرك اما جماد او حيوان او نبات وكل جماد جسم وكل حيوان جسم وكل نبات جسم
فكل متحرك جسم وان لم تشترك في محمول واحد فالشرائط بعينها ما ذكرناه لكن النتيجة منفصلة مانعة

من الخلو لاحتمال ان يكون كل واحد من محمولات اجزاء الانفصال العناد وان كانت احديهما واحدة كانت
النتيجة ايضا منفصلة مانعة من الخلو لاحتمال ان يكون محمول ذلك الجزء لازما اعم منه غير مساو لسائر
الاجزاء ه من المتصلات والمنفصلات ولتكن المنفصلة حقيقية والتركيب اما من جزئين تامين او غير تامين فان
كان الاول فالاقرب الى الطبع ان يكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى وتكون موجبة واحديهما لا محالة
تكون كلية ما لم يكونا كليتين لم تكن النتيجة كلية ثم يجوز جعل نتيجة متصلة او منفصلة وان كان الثاني
فالمطبوع منه ان يكون محمول التالي موضوعا في اجزاء الانفصال التالي كليا وتكون النتيجة متصلة منفصلة
التالي فهذا هو الكلام المختصر في الشرطيات والاستقصاء فيها الى ان يسر الله تعالى
في المنطق الكبير **القسم** الرابع في الاقيسة التي لا يذكر فيها الحد الاوسط فيها بتمامه وهو مثل
قياس المساواة ولكن الجسم فيه سواد وكل سواد لون فانه يلزم بالضرورة من العلم بهاتين المقدمتين
العلم بان الجسم فيه لون وكذا مع الدرة في الحقة والحقة في الصندوق فانه يلزم منهما كون الدرة
فيما في الصندوق والاوسط غير مكرر لكن قولنا متى كان الاوسط متكررا الى النتيجة لا ينعكس
نعم ان ذلك يختلف اختلاف المواد **القسم** الخامس في الاستثنائيات قبل الخوض في التفصيل
لا بد من مقدمة هي ان القياس الاستثنائي مركب من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضع او رفع
لاحد جزئيها حتى يلزم منه وضع الجزء الاخر او رفعه وليس من شرطه ان يكون المقدمة الاخرى حملية
فان الشرطية ان تركبت من حمليتين كان الامر كذلك وان كان الاستثناء ايضا شرطية م المقدمة التي يجب
ان تكون شرطية جارية مجرى الكبرى في الاقترانيات لان الاستثنائية جارية مجرى الصغرى لان الكبرى
في الحمليات هي التي تنال انه كان ما له الاوسط فله الاكبر فكانك قلت ان كان الاصغر موجودا فيه الاوسط
ففيه الاكبر ثم قلت لكن الاصغر موجود فيه الاوسط فتلزم النتيجة فالشرطية قائمة مقام الكبرى والاستثنائية
مقام الصغرى واذا عرفت ذلك فنقول القياس الاستثنائي اما ان يكون من جانب المتصلة او المنفصلة

القسم الاول اذا كانت الشرطية متصلة وهي اما ان تكون لزومية او اتفاقية اما اللزومية فاستثناء عين
المقدم يوجب عين التالي واستثناء نقيض التالي يوجب نقيض المقدم على تفصيل سيذكر ولا يبطل اللزوم
او جعل الملزوم مع عدم اللازم او عدم اللازم مع وجود الملزوم كان ذلك قادحا في اللزوم واما استثناء
نقيض المقدم واستثناء عين التالي فلا ينتجان لاحتمال كون اللازم اعم من الملزوم ولا يلزم من ثبوت العام ثبوت الخاص
ولا من انتفاء الخاص انتفاء العام ولا يبطل العموم مع الخصوص ومن قال اللازم ان كان مساويا حصلت النتائج الاربع
وهو خطا لان لزوم هذا لذاك غير لزوم ذاك لهذا واللازم من مجرد لزوم هذا لذاك ليس الا ثبوت هذا
عند ثبوت ذاك وانتفاء ذاك عند انتفاء هذا واما النتيجتان الاخريان فلا تلزم البتة من لزوم هذا لذاك بل
من لزوم ذاك لهذا وذلك في الحقيقة شرطية اخرى ثم اعلم ان البين بنفسه من هاتين النتيجتين استثناء عين المقدم
لانتاج عين التالي واما استثناء نقيض التالي لانتاج نقيض المقدم فبواسطة الضرب الاول فانه لما لزم
شيء شيئا كان عدم اللازم ملزوما لعدم الملزوم فيكون استدلالا بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم راجعا
عند التحقيق الى الاستدلال بوجود الملزوم على وجود اللازم واما الاتفاقية فغير منتجة فانا اذا قلنا كلما
كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فلو قلنا لكن الانسان ناطق لزم فالحمار ناهق لان العلم بصدق تلك الشرطية
موقوف على العلم بوجود جزئيها فلو استفيد العلم بواحد منهما لزم الدور وكذا لو قلنا لكن الحمار ليس بناهق
لم يلزم فالانسان ليس بناطق لان هذا الاتصال ليس لزوميا ولا اتفاقيا لان الاتفاقي هو الذي يطابق وجود
جزئيه وجود جزئه ما لا وجود له في نفسه امتنع ان يطابق وجوده وجود غيره ولانه لو لزم من التوافق في الصدق
التوافق في الكذب لبطل قياس الخلف فانه يقال اذا صدق كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق صدق اذا
لم يكن الحمار ناهقا فالانسان ليس بناطق والا صدق نقيضه وهو قد يكون اذا لم يكن الحمار ناهقا فالانسان
ناطق وكان حقا لانه كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لزم قد يكون اذا لم يكن الحمار ناهقا فالحمار ناهق هذا خلف
نقول هذا ليس بخلف لان معناه قد يكون اذا لم يكن الحمار ناهقا في الفرض فالحمار ناهق في الوجود واما

المنفصل المذكور فمثل الشرطية اللزومية اما ان يكون مهملة او محصورة فان كانت مهملة فنحو اما ان
يكونا كليتين او لا يكونا كذلك والاول غير منتج لان معنى تلك القضية كون احدى الكليتين ملازمة للاخرى من غير بيان كلية
تلك الملازمة اى من غير بيان انها حاصلة في كل الاوقات ومع كل الاعتبارات ام لا فيشتد ان لا يتحقق تلك الملازمة
الا على بعض تلك الاعتبارات فمن المحتمل ان يكون حال الاستثناء غير حال اللزوم فحينئذ لا يلزم عند الاستثناء
حصول اللازم فلم يكن القياس منتجا لا يقال متى ثبت اللزوم على بعض الاعتبارات ثبت اللزوم دائما وكلما
يكون الانسان في كل وقت لا يصير كاذبا في شيء من الاوقات فانا نقول لا نسلم انه لا يكون كاذبا في كل وقت لا يكون كاذبا
في شيء من الاوقات كالنقيض للانسان اذ ولئن سلمناه لكن الانتاج انما يحصل عند ثبوت كون القضية كلية بالدليل الذي
ذكرناه وذلك يتحقق معه دائما ان الشرطية متى لم تكن كلية لم تلزم النتيجة واما الثاني وهو ما اذا كانت الشرطية
مهملة مركبة من قضيتين غير كليتين فلما ذكرناه قبل متوجهة هنا مع اشكال آخر وهو ان الجزءين اذا لم يكونا
كليتين كفى في صدق كل واحد منهما ثبوته في شخص واحد مثلا مهملة ان كان آب فج د معناه ان ب مهملة فيكفي
في صدقها اتصاف شخص ما من اشخاص الف بالباء وكذا القول في التالي واذا اكتفى في صدق المهملة الشرطية
المركبة من قضيتين غير كليتين ان يتصف شخص واحد من اشخاص موضوع التالي بمحموله عند اتصاف شخص واحد من
اشخاص موضوع المقدم بمحموله في زمان واحد ثم اذا استثنينا وقلنا لكن آب فمن الجائز ان يكون الالف الذي
صار ب في هذا الاستثناء غير الذي لاجله صدق تلك الشرطية وان لا يكون الحكم في جميع الالفات واحدا واذا
كان كذلك لم يلزم النتيجة واما اذا كانت الشرطية محصورة فان لم يكن جزءاها كليين عاد الاشكال
وان كان وقد لاحظوا ان يكون الدوام معتبرا في الجزءين او لا يكون في الاول كقولنا كلما كان زيد انما كل
جزء منهما يحصل النتيجة واما الثاني فان استثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي
لا ينتج نقيض المقدم بيانه انك اذا جعلت موضوع المطلقة العامة الحينية المقدمة ما دام محمولها ثابتا كما اذا قلنا
كلما كان هذا الانسان ناهضا كان ضاحكا بالفعل فلو قلنا لكنه انسان لزم انه ضاحك بالفعل بالاطلاق العام واما

اذا قلنا لكنه ليس ضاحكا لا يلزم ان لا يكون انسانا لان بعض من ليس بضاحك بالضرورة انسان كما اذا قلنا وكم
كلما كان هذا انسانا فهو ضاحك بالفعل قضية كاذبة بل هذه انما تصدق لو استحال انفكاك الانسان
عن الضحك بالفعل لانا نقول ان هذا يقتضي ان لا تكون القضية الكلية من الشرطيات اذا كان احد جزءيها ذلك
باطل لانه لا يتمكن ان يكون مطلقة عامة على ما بيناه فان معنى تلك القضية انه لا حال ولا اعتبار للانسان الا وهو
معه كونه ضاحكا بالفعل وهذا اعم من قولنا انه لا حال الا ويصدق معه كونه ضاحكا بالفعل مع تلك الحال
او قبلها او بعدها واما اذا كان الدوام معتبرا في التالي فان استثناء النقيض فيه منتج لاستحالة الايجاب
الدائم مع السلب المطلق فيكون منافيا للطبيعة المقدم والقسم الثاني ان يكون الشرطية منفصلة
فان كانت حقيقية ذات جزءين كان استثناء عين ايهما كان منتجا نقيض الآخر واستثناء نقيض ايهما كان
منتجا عين الآخر لاستحالة اجتماع النقيضين وارتفاعهما معا وان كانت اكثر من جزءين كان
استثناء عين ايهما كان منتجا نقيض البواقي واستثناء نقيض ايهما كان منتجا منفصلة من الاجزاء الباقية
وان كانت غير حقيقية فان كانت مانعة الجمع كان استثناء عين ايهما كان منتجا نقيض البواقي لاستحالة اجتماع
تلك الاجزاء واستثناء نقيض ايهما كان لا ينتج عين شيء منها لصحة ارتفاع كلها وان كانت مانعة الخلو كان
استثناء نقيض ايهما كان منتجا حصول الآخر لاستحالة ارتفاعهما معا واستثناء عين ايهما كان لا ينتج
نقيض الآخر لصحة اجتماعهما واعلم ان هذه الاستثنائيات المنفصلة انما تنتج لكونها في قوة الاستثنائيات
المتصلة وهي ان رفع احد الجزءين او وضعه يستلزم رفع الآخر او وضعه واما اللواحق ففي الاشارة
الى بعض توابع القياس وذلك تسعة امور الاول ان كل قياس لا بد فيه من مقدمتين لا ازيد ولا انقص لان
المجهول انما يكتسب من المعلوم وذلك المعلوم اما ان يكون له نسبة الى كل المطلوب او الى اجزائه فان كان
الاول وجب ان يكون هناك مقدمة دالة على انه يلزم من حصول ذلك الشيء حصول المطلوب وهي الشرطية
ان ذلك الشيء قد حصل وهي الاستثنائية وحينئذ يلزم حصول المطلوب وان كان الثاني فاما ان يكون له

بالجزء المطلوب بنسبة يلزم من العلم بها العلم بالمطلوب وحينئذ يلزم ان تحصل بسبب انتسابها الى جزءي المطلوب
مقدمتان فيكون المنتج مقدمتين لا اكثر واما ان لا يكون كذلك فحينئذ لا يكون منتجا لنقيض المطلوب بل ربما
كان منتجا لشيء من المقدمات المنتجة له ثم يكون الكلام فيه بعينه كالكلام في الاول فينتهي الى القياس المنتج بالذات للنتيجة
الواحدة لا يزيد على مقدمتين ولا ينقص عنهما واما المقدمات الكثيرة فهي بالحقيقة مقدمات المقدمات ان احتيج
في تحقيق المطلوب اليها ويسمى ذلك قياسا مركبا ولما كانت خارجة عن المطلوب فالقياسات المركبة قد تكون
موصولة وهي التي تذكر فيها النتائج تارة لبيان كونها نتيجة وتارة لجعلها مقدمة لما بعدها وقد تكون
مفصولة وهي التي لا تذكر فيها النتائج البتة ثم هذه المقدمات اما تنتهي الى الاوليات فلها بداية ونهاية فان
لم تنته اليها وهي النتائج لا يمكن جعلها مقدمات لغيرها كانت ذوات نهاية والا فلا في الخلف وحاصله
راجع الى الاستدلال بامتناع لازم اصل النقيض على امتناعه وبه على ان الحق في الطرف الآخر وهو
من القياسات المركبة لانه مركب من قياسين احدهما اقتراني والآخر استثنائي كقولك لو كذب قولنا ليس كل ج ب
صدق نقيضه وهو كل ج ب ونجعلها مقدمة صادقة وهي [illegible] تنتج لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج ا
ثم نجعل هذه الشرطية مقدمة للقياس الاستثنائي ونستثني نقيض المحال فينتج نقيض المقدم واعلم ان القياس
الخلف حاصله راجع الى ابطال النقيض وذلك يقتضي كون النقيض لا غير حقا او كون اقسامه حقا ولا ذلك
لا يفيد حقية النتيجة على التعيين فانا لو قدرنا النتيجة مشروطة عرفية خاصة متى صدقت صدقت عرفية عامة
ثم مطلقة عامة ثم ممكنة عامة لانه متى صدق الخاص صدق العام والخلف لا بد وان يساعد على ابطال
نقائض هذه القضايا باسرها فاذا قام الخلف على ابطال نقيض الممكنة العام لم يلزم كون النتيجة ممكنة عامة بل
ان تكون النتيجة اما هي او ما تقدم وهي عليه فلهذا البرهان عدل الى بيان اكثر جهات الاقترانات عن هذا الطريق
واما رد الخلف الى المستقيم فهو ان تأخذ نقيض التالي المحال وتقرنه بالمقدمة الصادقة فينتج على استقامة
المطلوب لا اولا وان كان لا يجب ان يرتد عند الاستقامة الى الشكل المستعمل في الخلف بل في العكس والدور

اما الاول فهو ان تأخذ مقابل النتيجة بالضد والنقيض وتضيف اليه احدى المقدمتين فينتج مقابل الاخرى والثاني
هو ان تأخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين فانها تنتج الاخرى ولقلة الانتفاع بهما اخللنا بالاستقصاء
فيهما على الكتب العظيمة ه في اكتساب المقدمات من طرفي المطلوب والطلب كل ما يمكن حمله على كل واحد منهما من الجنس
المؤلف ايضا وجميع المحمولات الخاصة لكل واحد منهما وجميع ما يحمل كل واحد منهما عليه على احد الوجوه الخمسة
بالغة ما بلغت واما في السلب فاطلب جميع ما يسلب هذا عنه لا حاجة الى طلب ما يسلب عنه هذا ولا يلتفت الى
الاوصاف المشتركة من الطرفين سلبا كانت او ايجابا [illegible] ثم ان كان مطلوبك ايجابا كليا فان وجدت في محمولات
موضوع المطلوب ما يكون موضوعا للمحمول تم فالشكل الاول وان كان سلبا كليا فان وجدت في محمولات احد
الطرفين ما يسلب عن الآخر ام الوصف ثم القياس من الثاني او الاول لانعكاس الايجاب وان كان موجبا
جزئيا وجدت شيئا واصلا موضوعا للطرفين حصل غرضك من الشكل الثالث وبعكسه من الاول وان كان سالبا
جزئيا فان وجدت في موضوعات احدهما ما ليس موضوعا للآخر فقد تم غرضك من الثالث وان وجدت في محمولات
بعض الموضوع ما لا يحمل عليه المحمول تم غرضك من الاول وان وجدت في محمولات احدهما بعضه ما لا يحمل على الآخر
او بعضه تم غرضك من الثاني ويمكنك اعتبار حال الشكل الرابع مما مر ه في التحليل اذا حصل المطلوب اولا
ثم انظر في القول الذي جعل منتجا له فان لم تجد فيه مقدمة تشارك المطلوب لم يكن القول منتجا له وان وجدتها
فان كان الاشتراك في كلا الجزئين فالقياس استثنائي ثم ضع الاستثنائية من الجزء الذي يباين به هذه المقدمة
المطلوب اذ لا بد منه وان كان في احد الجزئين فالقياس اقتراني ثم انظر انه موضوع المطلوب او محموله ليتميز لك
الصغرى والكبرى ثم ضم الى الجزء الآخر من المقدمة الجزء الآخر من المطلوب على احد التأليفات المذكورة فان
تألفا فهو المطلوب وتميز لك المقدمات بالفعل وشكل القياس وان لم يكن كذلك لم يكن القياس بسيطا بل
مركبا وحينئذ تعمل العمل المذكور في كل واحد منهما ويجب ان لا تغتر باشتراك الالفاظ واختلافها في اشتراك
المعاني واختلافها و في ان لا يستعمل القياس الذي ينتج الكلي ينتج بالعرض الجزئي الذي تحته وعكسه

وعكس نقيضه وكذب نقيضه واما السالبة الجزئية لان كان لها عكس نقيض بعد بنقيضها والا فلكذب النقيض حاصل على كل
حال في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة بعد اعتبر ممتنع لان حقيقة المقدمات في التاليف ظاهر مع حقية التالي
واستثنا عين التالي لا ينتج ولا الوجه كل انسان حجر وكل حجر حيوان يلزم منهما مع كذبهما ان كل انسان حيوان
صدقه في لا ينتج اما ان كان ثابتا التي القياس المقسم الذي مر ذكره انه لم ينتقل العلم احتمال ان يكون حال الغرض المذكور
مخالفا لحال المذكور في التمثيل لو ثبت ان المقتضي لثبوت الحكم في محل الوفاق وهو القدر المشترك بينه وبين محل الخلاف
وثبت ان محل الخلاف يشارك محل الوفاق في قابلية ذلك الحكم وحصول الشرائط وارتفاع الموانع لزم من ثبوت الحكم في
محل الوفاق ثبوته في محل الخلاف لا محالة ثم انهم احتجوا على علية الوصف المشترك بطريقين الدوران وهو ضعيف
لان التام منه انما يحقق لو ثبت انه انما ثبت الوصف ثبت الحكم لكن الوصف حاصل في الفرع فلابد وان يعرف ثبوت الحكم في
الفرع ليتم الدوران لكن ذلك لو ثبت لاستغنينا عن اصل التمثيل ولانه بتقدير ثبوت الدوران التام لا يلزم
العلية لاحتمال كونه جزء العلة او شرط العلة او رافع المانع او محققا للقبول والتقسيم الذي لا يكون مترددا
بين السلب والايجاب مثل ان يقولوا الحكم في محل الوفاق اما ان يكون معللا بكذا او كذا والثاني باطل فتعين الاول او غيرها
الشيخ على ابطال الثاني لا يجوز ان لا يكون هذا الحكم معللا بعلة لانه لو وجب في كل حكم ان يكون معللا بعلة لوجب في علية
تلك العلة ان يكون معللة بعلة اخرى ولزم التسلسل ولئن سلمنا انه معلل فلم قلتم ان العلة ليست الا الاقسام التي ذكرتموها
ولم لا يجوز ان يكون هناك قسم غير ما ذكرتموه والحق وان سلمنا الحصر لكن لم لا يجوز ان يكون العلة مجموع تلك الاقسام
او مجموع بعضها الا كل واحد منهما وحده ولئن سلمنا انه ليس لسائر الاقسام مدخل في التاثير لكن لم لا يجوز ان يقال هذا
القسم ينقسم الى قسمين والعلة هي احد القسمين بخصوص وصفه وهو غير حاصل في الفرع ولا يلزم التعدية واعلم
ان المرجع لهذه الاسئلة الى سؤال واحد وهو منع الحصر اما السؤال الاول فظاهر انه كذلك لانه لما قال الحكم اما
ان يكون معللا بكذا او كذا فاذا منعت هذا الحصر واثبت قسما اخر وهو كونه غير معلل حينئذ لم يكن العلة الا هذه
اقامة الدلالة القاطعة على الحصر ليسقط السؤال واما الثاني فلا شك انه عبارة عن منع الحصر والثالث كذلك لانه

ذكرتم فذلك الحكم اما ان يكون معللا بكذا او كذا فان ابديت قسما ثالثا وهو ما يتركب من القسمين اللذين ذكرتهما
لا شك ان المركب من الشيئين مغاير لهما فيكون حاصله راجعا الى منع الحصر واما الرابع فلذلك لان القسم اذا
انقسم الى قسمين فلا شك ان خصوصية كل واحد من قسميه مغايرة له فاذا ثبت بذكر تلك الخصوصية ابديت قسما وراء ما
ذكر المستدل فظهر ان السؤال المتوجه على هذه الطريقة ليس الا منع الحصر ولئن سلمنا ان الوصف المشترك علة لم
لا يلزم من حصوله في الفرع حصول الحكم فيه ايضا لاحتمال ان يكون خصوصية الفرع مانعة من ثبوت ذلك الحكم او
لنفسها او لاقتضائها صفة مانعة منه او لفوات شرط اخر بالجملة فلا شك ان محل الوفاق يغاير محل
النزاع بخصوصيتهما فيجوز ان يكون خصوصية محل الوفاق شرطا للعلية او خصوصية محل النزاع مانعة من الحكم

الباب الثالث في البرهان المنطقي نطول في هذا الباب الذي نقوله نحن فيه انك قد عرفت مما
تقدم انه كيف ينبغي ان يكون التركيب حتى يكون صحيحا منتجا فنقول تلك التركيبات اذا وقعت في مقدمات يقينية كان
القياس مركبا من مقدمات يقينية من كيفية على وجه الصحة ومعنا علم اخر به هي ان اللازم عنها هذا شانه لا بد
وان يكون يقينا الحد لحصول اليقين وبهذا الطريق يجب عن سؤال من يسال فيقول لزوم النتائج عن المقدمات
ان كان ضروريا وجب اشتراك العقلاء فيه وان لم يكن فليفتقر الى نظر اخر ولزم التسلسل لانا نقول ان اللزوم ضروري
والملزوم ضروري ابتداء او ضروري اللزوم عن الضروري اما بواسطة واحدة او بوسائط مثل كل واحدة منها
ذلك فلنبحث الان عن المقدمات التي هي اوائل الاوائل في التصديقات قد اتفقوا على ان مبادي البرهان اما
الاوليات او المشاهدات او المتواترات او المجربات او الحدسيات اما الحدسيات فقد ذكروا في مثالها
اعتقادنا ان نور القمر مستفاد من الشمس لما نشاهد من اختلاف اشكاله بحسب قربه وبعده من الشمس
نقول العلم بان القمر لما اختلفت تشكلاته بحسب القرب والبعد من الشمس تقتضي ان يكون نوره مستفادا منها
اما ان يكون اوليا او لا يكون فان كان اوليا كان ذلك من العلوم البديهية فلم يمكن جعله قسما اخر غير الاوليات
وقسيما لها وان لم يكن اوليا فلا شك انه غير محسوس فان المحسوس هو

قال الفاضل ... [illegible]

الاشكال المختلفة بأنا نعلم أن ذلك لأجل القرب والبعد من الشمس فهو تجربة محسوس فحينئذ لا بد فيه من البرهان لأنه على هذا التقدير
لا يكون الجزم حاصلاً وإذا كان كذلك لم يجز عدها من المبادئ وأما المجربات فحاصلها يرجع إلى الطرد
والعكس وهو أنا رأينا حصول الإسهال عند تناول السقمونيا مرة بعد أخرى لكن ذلك لا يدل على الجزم أيضاً وأما أولاً فلأن
ذلك يستند إلى مشاهدة حصول ذلك الأثر عند تناول ذلك القدر الخاص وسنبين أن الحس لا يعطي القضية الكلية
ولئن سلمنا أنه يفيد الكلية لكن الحكماء اتفقوا على أن الطرد والعكس لا يفيد اليقين فكيف جعلوه من مقدمات يقينية ولأنها
بتقدير كونها مفيدة لليقين لكن ذلك غير معلوم بالضرورة بل لا بد فيه من الدلالة فلا يكون من المبادئ المطلقة ولأن
حصول الحكم عند حصول الشيء المعين وانتفاءه عند انتفائه لا يقتضي كونه معللاً به إلا عند إبطال الأمور وأيضاً
الفاعل المختار فإن مع القول به لا يستبعد أن يقال إن الفاعل المختار أجرى سنته بخلق ذلك الأثر عند ذلك
الشيء المعين من غير أن يكون له فيه أثر وأما المتواترات ففي كونها مفيدة للعلم إشكالات وبتقدير التسليم فلا شك أن
إفادتها للعلم نظرية على ما بيناه في بعض المقامات من أصول الفقه وحينئذ لا يجوز عدها من المبادئ ولئن سلمنا كون هذه
العلوم ضرورية لكنها لو لم تنته إلى الحس لم تفد العلم فإن أهل العالم لو اتفقت كلمتهم على الأخبار عن وجود الصانع
لم يحصل العلم بذلك وإنما حصل العلم بوجود مكة ومحمد عليه السلام لأن انتهاء المخبرين عن ذلك إلى الحس وإذا كان كذلك كان التواتر
مبدأ أخيراً وأما المشاهدات ففيها إشكالات لأن الحواس يعرض لها الغلط كثيراً فإن البصر قد يدرك الساكن
متحركاً والمتحرك ساكناً والواحد اثنين والاثنين واحداً والصغير كبيراً والكبير صغيراً على ما هو مستقصى في كتب المناظر ولولا
القوة العقلية المميزة للحق فيها من الباطل فإذن لا تكون الإدراكات الحسية مبادئ أولى ما لم تستند إلى العقل ولم يحكم
العقول فيها بالتمييز والغلط بجواز الاعتماد عليها أن الحس إنما يفيد كون هذه النار الملموسة حارة وكون هذه
الشمس في هذه الساعة نيرة فأما أن كل نار حارة وكل شمس مضيئة وكل جسم ففي جهة فذلك مما لا يفيده الحس لأنا
وإن قدرنا الإحساس بجميع الجزئيات التي في الماضي والحاضر والمستقبل وإن كان ذلك ممتنعاً لكن ذلك لا يعطي
القضية الكلية لكن الأقيسة لا بد فيها من القضية الكلية فظهر أن مبدأ المبادئ في إعطاء القضايا الكلية

اليقينية هي القوة العقلية ولذا وإن الأوائل في القضايا هي الأوليات وأن ما عداها متفرع عليها ثم ههنا إشكالات
من زعم الحكماء أن كثيراً من الوهميات والمشهورات في قوة هذه الأوليات أما الوهميات فقد تكون كاذبة وإنما يعرف كذبها
لتطابق العقل والوهم على التصديق بأمور يلزم من التصديق بها كذب تلك الوهميات فعلمنا أن الوهم متى حكم بنقيض
حكمه عرف كذبه وأما المشهورات فإنما تمتاز الأوليات عنها بأنا نفرض أنفسنا مجردة عن جميع الهيئات الخلقية والعملية
وكأنا خلقنا الآن دفعة من غير أن شاهدنا أحداً أو مارسنا عملاً ثم عرضنا على أنفسنا قضية فإن وجدنا أنفسنا
في هذه الحالة جازمة بها علمنا أنها أولية وإن توقفت في هذه الحالة علمنا أن القضية مشهورة والذي نذهب إليه الحق
أنه لا يجوز أن يكون غير الأوليات في قوتها البتة إذ لو كان كذلك لكان التمييز بينها وبين غيرها لا بد أن يكون بطريق آخر
وراء جزم الذهن بها فيكون التمييز بينها وبين غيرها نظرياً لكن النظري إنما يتركب عن الأوليات فيلزم منه الدور
وهو محال وأما الذي ذكروه من الفرق بين الأوليات والوهميات فضعيف لأن ذلك إنما ينفع لو كان علمنا بصحة الأوليات
لأجل سلامتها عن اعتراض العقل بما يقدح فيها لكن ذلك باطل لأنا إنما نعرف ذلك لو عرفنا أنه ليس في شيء من القضايا
العقلية ما يقدح فيها وذلك لا يتأتى إلا عند الإحاطة بجميع القضايا التي لا نهاية لها على التفصيل وذلك
متعذر وإذا لم نعرف جميع القضايا المختلفة جوزنا أن يكون فيها ما يقدح في المقدمات التي نظن كونها أولية ومع هذا
التجويز لا يبقى الوثوق ولأن المقدمات التي تكذب الوهميات إن كانت الوهميات مشابهة لها في القوة فقدح كل واحدة
منهما في الأخرى ليس بأولى من القدح في أحد النوعين بالآخر أولى من العكس وإن كانت الوهميات أضعف منها لم يكن بنا
حاجة إلى التمييز بين الأوليات والوهميات وأما الذي ذكروه من الفرق بين المشهورات والأوليات فهو ضعيف لأنا وإن
فرضنا أنفسنا خالية عن جميع الهيئات الخلقية والعملية لكن مجرد ذلك الفرض لا يحصل ذلك الخلو وإذا جوزنا في
بعض القضايا أن يصير بسبب الإلف والعادة جارياً مجرى الأوليات لم يحصل هذا الفرق إلا عند خلو النفس من الإلف
والعادة فأما عند فرض الخلو فذلك مما لا ينفع فيه أصلاً والبتة إذ ليس كل ما فرض حصل فعلى تقدير ما بيناه أنه لا يجد الفرق
بين غير الأوليات والأوليات تساويها في القوة والوثوق من كل ما عداها فلا بد وأن تكون النفس مترددة فيه بوجه ما وبعد ذلك

يقينيات اشكالات انا نجد العقل جازما بكثير من الامور كجزمه بالاوليات مع ان الجزم غير جائز فيه واذا كان
كذلك ارتفع الامان عن جزم العقل بيانه انا اذا رأينا زيدا ثم غاب عنا ثم شاهدناه مرة اخرى فانا نعلم بانه هو
الذي ابصرناه قبل ويجري في القوة والوثوق مجرى علمنا بان الواحد نصف الاثنين ثم ان ذلك الجزم غير صحيح لاحتمال
ان يقال انه يحتمل حصول شخص آخر مثل زيد من جميع الوجوه وكذا القول في جميع العاديات فانا اذا رجعنا الى الدار
نقطع بان ما فيها من الاواني لم ينقلب ذهبا وياقوتا بل لم ينقلب انسانا اذا طلبنا محققين في العلوم الذي مع انا
نجوز ذلك قائم في العقل فانها اجسام وكل جسم يقبل من الصفات ما يقبله سائر الاجسام لا يقال هنا
الاحتمال باطل بالادلة اليقينية لانا نقول لا نسلم قيام الدلالة على فساده وبتقدير التسليم لا اشكال غير
مندفع لان هذا الجزم لو كان حصوله بسبب تلك البراهين لوجب ان لا يحصل هذا الجزم الا لمن عرف تلك البراهين
لكن ليس كذلك فان الذين لا يخطر ببالهم شيء من البراهين يجزمون بهذه القضايا فعلمنا ان هذا الجزم الحاصل
غير واجب مع ان هذا الجزم يساوي الجزم بسائر الاوليات فلم يلزم من حصول الجزم بها وجوبها في نفسها عند
ذلك يتوجه الطعن في الاوليات ثانيها انه لو كانت هناك مقدمات اولية فاما ان يمكن تركيبها على وجه ينتج نتيجة
او لا يمكن فان امكن كان العلم بذلك التركيب نظريا اسند الى الضروريات ويكون الكلام في ان العلم بصحة تركيبها اما ان
يكون ضروريا او نظريا ويعود الذي ذكرناه بعينه واما ان يكون ضروريا فحينئذ يكون العلم بالمقدمات ضروريا وبصحة
تركيبها ضروريا ويلزم من الظاهر ان تلك العلوم المركبة على ذلك الوجه ضروريا فتكون العلوم النظرية ضرورية وذلك محال
فما ادى اليه مثله ثم ههنا ما يساعدنا على ان العلم بان الواحد نصف الاثنين وما يجري مجراه علم ضروري غير قابل
للانقسام ولكنكم في المباحث الحكمية والمعالم الطبيعية والالهية لا تستعملون هذه المقدمات بل انما
تستعملون مقدمات اخر كقولكم الممكن المتساوي لا يترجح احد طرفيه على الآخر الا لمرجح وان حكم الشيء حكم مثله واذا
انتهى كلامكم الى هذه المقدمات واشباهها ادعيتم الضرورة والجزم معلوم ان هذه القضايا ليست في قوة قولنا الواحد
نصف الاثنين وما يجري مجراه ولذلك اذا عرضنا النوعين على العقل لم يكن الجزم بالطرفين على وجه واحد بل نجد التفاوت

في العلوم اليقينية الضرورية غير جائز لانه لو حصل الاحتمال ولو على ابعد الوجوه لم يحصل اليقين والا لم يحصل
التفاوت اصلا فعلمنا ان المقدمات المستعملة في هذه العلوم غير يقينية ولذلك نقل بعض المتأخرين عن ارسطو
انه قال الامور الالهية لا يمكن تحصيل الجزم فيها وانما الغاية القصوى فيها تحصيل الاعتقاد على سبيل
الاحرى والاخلق وثالثها انه يقال ان جمهور المنطقيين اعتبروا في اليقين مع الاعتقاد المطابق الجازم اعتقادا ثانيا
وهو اعتقاد انه لا يمكن ان يكون الامر الا كما اعتقد وايضا فالبرهان يقتضي اعتبار هذا الاعتقاد في اليقين والا
وجب ان يكون اعتقاد المقلد علما واذا ثبت ذلك فنقول ذلك الاعتقاد الثاني لو كان يقينيا لوجب ان يحصل فيه
اعتقاد ثالث متعلق بان الامر ليس الا كما تعلق به الاعتقاد الثاني وحينئذ يكون الكلام فيه كالكلام في الاول
ولزم التسلسل الى ما لا يكون يقينيا والاعتقاد الاول انما يصير يقينيا عند حصوله والمبني على ما لا يكون يقينيا لا يكون
يقينيا فوجب ان لا يحصل اليقين في شيء من الاعتقادات وذلك قادح في الاوليات ان كان كل هذا مشتمل على التوقف
في كثير من المسائل بسبب تعارض الادلة وذلك يقدح في العلوم النظرية لان تلك الادلة القوية المتعارضة مركبة لا محالة
من مقدمات وكل واحد من تلك المقدمات لو كان العقل جازما بها غير متمكن من القدح فيها بوجه من الوجوه مع انا نعلم بالضرورة
ان بعضها كاذب لاستحالة صدق المقدمات المتناقضة فحينئذ قد وجدنا جزم العقل بما يقينا انه غير يقيني والا لما كان
مع انه كان كاذبا واذا كان الامر كذلك ارتفع الوثوق عن جزم العقل وتأدى الى القدح في الاوليات وان كان العقل
متمكنا من القدح في شيء من تلك المقدمات لم يحل التوقف بل لابد من ان شيئا من تلك المقدمات احد الكاذبين يحتمل والمحتمل
لا يفيد اليقين وحينئذ لا يحتاج فيه الى التوقف فهذه جملة الاشكالات التي ذكرها السوفسطائيون
المنكرون للضروريات واعلم انا ان احتجنا في الجزم بصحة البديهيات الى الجواب عن هذه الشبهات والاشكالات
والجواب عنها نظري غير ضروري فحينئذ يتوقف الجزم بصحة الضروريات على النظر لكن النظر مركب من الضروريات فيلزم الدور
وان لم نحتج في الجزم بها الى الجواب عن هذه الشبهات لم يكن الجواب عنها لازما علينا البتة وكان ذلك كالامر
المستغنى عنه وقد اطنبنا في كتاب النهاية في الجواب عن هذه الشبهات فمن اراده فليطالع ذلك الكتاب ولكن هذا

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لوليه والصلوة على نبيه

الكتاب الأول في الأمور العامة وما يجري مجراها وهي أنواعها

وهي ح فالوجود به والماهية ج والوحدة والكثرة د والوجوب والإمكان ه والقدم والحدوث و فيه
خمسة أبواب الباب الأول في الوجود وفيه مباحث أ في أنه غني عن التعريف لما أوجد فإنما علمي بوجودي
بديهي والوجود جزء من وجودي فالعلم بالجزء سابق على العلم بالكل والسابق على الأولي أولى أن يكون أوليا
والوجود في الكل واحد فالوجود المطلق أولي ب التصديق البديهي بأن النقيضين لا يجتمعان
ولا يرتفعان ليس إلا التصديق بأنه يمتنع الخلو عن الوجود والعدم ويجب الاتصاف بأحدهما وهو
لا محالة مسبوق بتصور الوجود والعدم والوجوب والامتناع ج لكن الوجود مغاير للعدم والمغايرة
عبارة عن الاثنينية التي تصورها مسبوق بتصور الوحدة لتقومها به ومسبوق بتصور
ما يتبعها التصديق الذي يعين الحيثية الأمور فإذا تصورنا شيئا من الأمور الأولية ج تعريف الوجود
بنفسه محال وبأجزائه أيضا لأنها إن كانت موجودات لزم توقف الشيء على نفسه وإن لم تكن فعند
اجتماعها إما أن لا يحصل زائد فيكون الوجود محض ما ليس بموجود أو يحصل فيكون هو الوجود
فتلك الأمور معروضاته فلا يكون أجزاؤه أجزاءه أو بالخارج عنه وهو محال لما عرفت في
المنطق أن الرسم لا يفيد تصور الماهية المرسومة ولأن الاستقراء دل على أنه لا شيء أعرف
من الوجود ب في أن الوجود مشترك لوجهين أ أنا إذا عرفنا أن للممكن سببا جزمنا حينئذ
بوجود ذلك السبب وترددنا في كونه واجبا أو ممكنا أو جوهرا أو عرضا فلا يتلخص لي الجزم
الأول ثم إذا اعتقدنا كونه واجبا ثم زال ذلك الاعتقاد فزال اعتقاد كونه ممكنا فلولا أن
الوجود مشترك بين جميع الأقسام وإلا زال عند زوال الاعتقاد بالخصوصيات كما يزول
اعتقاد كل واحد من الخصوصيات باعتقاد خصوصية أخرى ب مفهوم السلب مفهوم واحد

من حيث إنه سلب فإن كان المقابل له إيجابات كثيرة مختلفة المفهوم بطل الحصر أو متحد المفهوم
حصل المطلوب ج في أن الوجود زائد على ماهية الممكنات وجود السواد مثلا إما أن
يكون نفس كونه سوادا أو داخلا فيه أو خارجا عنه والأولان باطلان لوجوه بعضها يعمهما وبعضها
يخص كلا منهما أما العامة فوجوه أ أنا نعقل المثبت عند الشك في وجوده الخارجي حتى على
ما لا يخفى في وجوده الذهني لو ثبت لأنه وإن كان لازما للشعور به لكنه غير لازم للشعور به
ولذلك تأتى من علم المثبت إنكار وجوده الذهني والمشكوك ليس نفس غير المشكوك ولا
داخلا فيه أما التشكك في الوجود فإن أريد به التشكك في ثبوت الوجود للوجود فهو ممنوع
لعدم احتمال الوجود للعدم والوجود وإن أريد به التشكك في حصوله للماهية فهو غير ما قلناه
ب السواد متى أخذناه مع الوجود لم يكن بهذا الشرط قابلا للعدم وبالعكس وإذا أخذناه مع قطع
النظر عن الوجود والعدم كان قابلا لهما فهو غيرهما لأنه مغاير للقيدين المتعاندين أما
الخاصة فالذي يبطل كون الوجود نفس الماهية أمران أ أن وجود السواد لو كان نفس كونه سوادا
لكان لا يشارك البياض في وجود كما لا يشاركه في سواديته ب ولكان قولنا الحق موجود نازلا
منزلة قولنا الجوهر جوهر في عدم الفائدة والذي يبطل كونه داخلا فيه أمران أ لو كان كذلك
لكان أعم الذاتيات المشتركة فيكون جنسا فيكون مميز الأنواع الداخلة تحته بعضها عن بعض
بفصول موجودة فيكون الجنس داخلا في طبيعة الفصل فالفصل لانفصاله عن النوع يستدعي فصلا آخر
لما عنه لا يتم ب ولكان الفصل المقسم له علة لوجود فيكون للوجود وجود آخر هذا على قول الشيخ
ولكان امتياز الواجب عن الممكن بفصل مقوم له فيكون الواجب مركبا ب لو كان الوجود مقوما
للأمور المتحققة بنوعه نفسها فإن كان غنيا عن الموضوع كان جوهرا أو موجودا من العرض فكان
العرض جوهرا هذا خلف وإن لم يكن غنيا عنه كان عرضا وموجودا من الجوهر فكان الجوهر عرضا

هذا خلف د في ان واجب الوجود هل وجوده نفس حقيقته ام لا ندل عليه ه براهين آ لو
اما ان يكون مساويا لوجود الممكنات في كونه وجودا او لا يكون والثاني يقتضي امتيازه والاول لا يخلو
اما ان يكون وجوده مقارنا للماهية غير او لا يكون والثاني باطل لان الوجود بما هو هو اما ان يقتضي
ان يكون مقارنا للماهية او يقتضي ان لا يكون مقارنا للماهية او لا يقتضي احد الامرين فان كان
الاول فوجود واجب الوجود مقارن للماهية وقد فرض انه ليس كذلك هذا خلف وان كان الثاني فوجود
الممكنات غير مقارن لشيء من الماهيات هذا خلف بالاتفاق ولان الممكنات من حيث هي موجودة فهي نفس
ماهياتها لكنها في ماهياتها متخالفة فهي في وجوداتها متخالفة هذا خلف وان كان الثالث لم
يتصف الوجود باحد هذين القيدين الا لعلة فيتجرد وجود واجب الوجود عن الماهية لعلة فهو واجب
الوجود لذاته ممكن الوجود لذاته هذا خلف وبعبارة اخرى تمام وجود واجب الوجود
بنفسه اما ان يكون لنفسه او لامر داخل فيه او لامر خارج عنه والاول باطل والا لكان كل وجود
كذلك فلا يكون للممكنات وجود مغاير لماهياتها لكن ماهياتها موجودة فوجودها وجود نفس
ماهياتها هذا خلف وان كان لامر خارج عنه فذلك الخارج اما ان يكون لازما او ملزوما او
لا لازما ولا ملزوما فان كان الاول عاد الكلام في المقتضي لزومه اما ان يتسلسل وهو محال ومع تسليمه
فالمقصود حاصل لانه ان اقتضى الوجود شيئا منها عاد المحال وان لم يقتض كان ذلك رفعا لهذا
اللزوم واما ان ينتهي الى ما يقتضيه لذاته وحينئذ يعود الالزام وان كان ملزوما كان الوجود
مفارقا له وقد فرض غير مفارق له هذا خلف وان كان الثالث كان قيام وجود واجب الوجود
معلول علة منفصلة فلا يكون واجب الوجود لذاته واجب الوجود لذاته هذا خلف ب حقيقة
واجب الوجود غير معقولة للبشر ووجوده معقول لهم فحقيقته غير وجوده ج الوجوب امر اضافي
لا يمكن تعقله الا بين امرين فلا بد من حقيقة اخرى يحكم عليها بان الوجود واجب لها د لو كان حقيقته هو الوجود

بقيد سلبي لكان لا يخلو اما ان يكون مؤثريته لمجرد كونه وجودا او سائر الوجودات مساوية
له في تمام الوجود فيلزم ان يكون كل واحد من الوجودات مبدا للكل مما هو مبدا له هذا
خلف واما ان يكون مؤثريته بشرط كونه مع ذلك القيد السلبي فيلزم ان يكون المطلب جزءا من مبدا
الموجودات هذا خلف ه لو لم يكن حقيقته سوى الوجود وهو في كونه موجودا مشارك لسائر
الموجودات لزم ان يكون كل واحد من الممكنات الموجودة موصوفا بمثل ذات الباري تعالى عن ذلك
حتى يكون مثلا للواجب الوجود لذاته ممتازا لذاته الا الممكن هذا خلف و لانا نعلم بالضرورة
انه يستحيل ان يكون كل ذرة في الدنيا موصوفة بحقيقة الباري في ذاته من حيث ذلك فقد كان عقله
الالزام اتفقوا على ان الطبيعة النوعية الواحدة يمتنع ان يكون بعض اشخاصها مجردا عن المادة
وبعضها ماديا ثم بنوا عليه ابطال الابعاد المفارقة التي يثبتها اصحاب الخلاء واثبات
الهيولى لجرمية الافلاك وان امتنع الانفصال عليها وان المفارقات يجب ان يكون انواعها
في اشخاصها وابطال المثل الافلاطونية اذا ثبت ذلك فنقول للوجود طبيعة واحدة
فان كانت غنية عن مقارنة الماهيات فليكن كذلك مطلقا وان كانت محتاجة اليها فلتكن
كذلك مطلقا ولو جاز عليها ان تكون مجردة تارة ومقارنة اخرى فلم لا يجوز في الطبيعة النوعية
ان تكون مادية تارة ومجردة تارة وذلك مما لا يمكن الفرق فيه واحتجوا على امتناع مقارنة وجوده
تعالى لماهيته بان قالوا لو كان وجوده مقارنا للماهية لكان اما ان يكون تحقق ذلك الوجود موقوفا
على تلك الماهية او لا يكون فان لم يتوقف كان ذلك الوجود غنيا عن تلك الماهية فلا يكون عارضا
لها فيكون وجودا موجودا لذاته وذلك هو المطلوب وان توقف كان محتاجا الى تلك
الماهية وما هو محتاج الى غيره فهو في ذاته ممكن وكل ممكن فله سبب فلذلك الوجود سبب
وهو ان كان غير ماهية واجب الوجود كان لوجود واجب الوجود علة هذا خلف وان كان

تلك الماهية والسبب متقدم بالوجود على المعلول فيلزم ان تكون تلك الماهية متقدمة بوجودها
على وجودها فتكون موجودة مرتين وهو محال وايضا يلزم التسلسل وايضا فبتقدير تسليم التسلسل
نقول تلك الماهية اذا اقتضت وجودا لم يكن من الماهية من ذلك الوجود وجودا اخر فلا تكون
العلة متقدمة بالوجود على المعلول وهو محال وان لم تقتض فيكون ذلك حكما بان ماهية لا تقتضي الوجود
اصلا بل وجودها انما جاء من شيء اخر وذلك يدخلها في الممكنات الجواب لا نزاع في شيء مما ذكرتموه
الا في قولكم ان العلة يجب تقدمها على المعلول بالوجود فانه باطل بالاثار امور فان الممكنات ماهياتها
قابلة للوجود انما والقابل متقدم على المقبول وتقدم الماهية الممكنة على وجودها ليس بالوجود
للوجه الذي ذكرتموه فاذا تقدم العلة القابلة على المعلول ليس بالوجود جاز ايضا مثله في العلة
الفاعلة ب اجزاء الماهية علة لقوامها على معنى انها متى وجدت كان وجودها سابقا على وجود
الكل فتكون الجزء بهذه الصفة حكما حاصلا له قبل الوجود وهو من جهة اخرى لكن الجزء فيكون معلولا
له فيكون انتساب الماهية الى هذا الوصف لا بشرط الوجود لان حصوله سابق على حصول الوجود
ج ان الماهية مقتضية للامكان سواء جعلناه وصفا عدميا او ثبوتيا وذلك الاقتضاء يستحيل
ان يكون بشرط الوجود والا لتأخر الامكان عن الوجود المتأخر عن الامكان حتى يكون متأخرا عن نفسه
هذا محال وثبت بهذه الوجوه ان تقدم الماهية المؤثرة في وجودها على ذلك الوجود لا يجب ان يكون
بالوجود فبطلت حجتهم فان قالوا اذا كنتم لا تعتبرون وجود الماهية في كونها مؤثرة في الوجود
بل تجوزون كونها مؤثرة فيه حال عدمها وذلك محال الجواب انا لم نلتزم اسقاط الوجود عن
اعتبار المؤثرية ادخال العدم فيها لانه لا يلزم من اسقاطها عن الماهية الممكنة له ادخال
العدم فيها ه في ان المحكوم عليه بصفة وجودية لا بد وان يكون موجودا بل متقدما منافعه
في كثير من المباحث واحتجوا عليها بان وصف الشيء بالشيء يستلزم ثبوت الصفة [illegible] وجب

فيما لا يثبت له الشيء ان يكون موصوفا به وذلك فاسد بالبديهة ثم ان حصول الشيء لغيره فرع على
حصوله في نفسه فاذا المحكوم عليه بالصفة الثبوتية لا بد وان يكون ثابتا لا يقال الوجود صفة
ثبوتية ولا يستدعي حصولها للماهية كونها حاصلة قبل ذلك والا لزم التسلسل ب ان الاتفاق حكم
علينا بانها مقابل للثبوت ونحن نحس بانه مقابل له يمتنع ان يكون ثبوتيا والا لكان الشيء عين نقيضه ج ولانهم
يحكمون على الممتنع بالامتناع مع انه ليس بثابت د ولانهم يحكمون على العدم بانه مع الحكم عليه
من قضيته لانا نجيب عن الاول بان البديهة حاكمة بان اتصاف الشيء بالثبوت لا يستدعي تقدم
ثبوت اخر عليه بل هي حاكمة باستحالة ذلك وهي حاكمة بان اتصاف الشيء بصفة اخرى ثبوتية يستدعي
تقدم ثبوت الموصوف واذا فرقت البديهة بينهما امتنع الجمع وعن الثاني ان الذهن يستحضر الصورة
ويحكم عليها بانه ليس لها في الخارج ما يطابقها هو المعنى بتصور السلب ثم يستحضر صورة اخرى ويحكم
عليها بانه ليس لها في الخارج ما يطابقها ثم يحكم على احديهما بمقابلتها للاخرى لا من حيث انهما حاضرتان
في العقل بل من حيث ان احديهما استندت الى الخارج دون الاخرى وفيه بحث وعن الرابع بما هو
قريب مما اجابوا عن الثاني والانصاف لم يرد دليل هذه المقدمة ضعيف والاشكالات عليه قوية و
في الوجود الذهني حجة منكريه انه لا معنى لاتصاف الشيء بالشيء الا حصوله فيه فلو عقلنا ما تصور
الحرارة والبرودة والاستقامة والاستدارة لو حصلت ماهية الحرارة والبرودة والاستقامة
والاستدارة فينا لصرنا حارة باردة مستقيمة مستديرة معا وذلك محال لا يقال انا
اذا تصورنا الحرارة فالحاصل في الذهن شبح الحرارة وصورتها او نقول الحاصل شيء يلزمه التسخين
اذا وجد في الخارج فقبل الوجود في الخارج لا يكون التسخين حاصلا لانا نجيب عن الاول بان شبح
الحرارة وصورتها ان كانت حرارة عاد الاشكال والا بطل القول بحصول ماهية الحرارة في الذهن
وعن الثاني ان الحرارة هي عين السخونة فتعقل الحرارة هو بعينه تعقل السخونة فتعقل السخونة اما

لم يقتضي حصول التحيز في العقل او لا يقتضي فان كان الاول كان العاقل للتحيز متحيزا لانه
لا معنى للمتحيز الا الموصوف بالتحيز وان كان الثاني فهو المقصود على انا وان اعتبرنا ان الحرارة
مغايرة للسخونة وان التحيز لازمة لها على شرط مخصوص لكن الالزام المذكور في الحرارة بعينه
عائد في السخونة احتج مثبتوه بانا نتصور امورا لا وجود لها في الخارج ونحكم عليها وذلك المتصور
بالامتياز عن الغير وذلك المتصور لكونه محكوما عليه بالاحكام الثبوتية موجود اذ ليس موجودا
في الاعيان فهو في الذهن الجواب لا نسلم انا نتصور امورا لا ثبوت لها في الخارج نعم تلك الامور
حاضرة عندنا ولكن لم لا يجوز ان يقال ان كل ما امكننا ان نتصوره ونتخيله فله صورة موجودة قائمة
بنفسها او في شيء من الاجرام الغائبة فاذا التفتت النفس اليها ادركتها وهي المثل التي كان
يقول بها العظيم افلاطون وسنذكر ادلتنا على ابطال هذه المثل مع الجواب عنها ان شاء
واعلم ان الاحتمالات في العلم بالمعدومات لا تزيد على الثلاثة فان المعدوم المعلوم ان لم يكن ثابتا
اصلا مع انا نميز عن غيره كان العدم الصرف متميزا لانه لو كان موجودا لما زاد علمه وهو باطل
وان كان ثابتا فهو اما في الذهن وهو باطل بالحجة المذكورة او في الخارج فهو اما ان يكون حاضرا او هو
باطل بالاتفاق او غائبا وهو الذي ذكرناه في اثبات الوجود الذهني من الوجه
الخارجي لو ثبت في الذهن شيء من الموجودات الخارجية فكل ما يوجد فيه فهو من حيث
انه موجود معين حاصل في نفس معينة فهو من الموجودات الخارجية فالموجود الذهني
ايضا من الموجودات الخارجية فعلى هذا الوجود لا ينقسم الى خارجي وذهني بل كل موجود
فهو موجود عيني خارجي لان الماهيات مثل الجدار والحجر والسماء والارض تارة توجد قائمة
بانفسها وتارة توجد في النفس وجود العرض في المحل فالقسم الاول يسمى بالوجود العيني
والثاني بالوجود الذهني وان كان كل واحد منهما في التحقيق موجودا عينيا ومن هذا

الماخذ ظهر فساد القول بالوجود الذهني لانا نعلم بالضرورة ان العرض الحاصل في النفس لا يجوز
ان يقال انه مساو في تمام الماهية للموجودات العينية مثل السماء والارض واذا بطلت هذه
المساواة استحال ان يقال انا متى عقلنا السماء فقد حصل في ذهننا صورة مساوية للسماء في تمام
الماهية ج في الوجود الذي في اللفظ والذي في الكتابة انه لا يشتبه على عاقل ان ذلك انما
يقال على المجاز فانه ليس في اللفظ من الوجود الذي يدل عليه اللفظ شيء البتة وانما يقال ان اللفظ كذا
معنى كذا انه وضع علامة له ودالا عليه وكذا القول في الكتابة ط في ان كون الماهية ثابتة
ليس لاجل صفة قائمة بها لان العلة سابقة على المعلول ولو كان وجود الشيء لاجل صفة قائمة به
وقيام الصفة به متوقف على وجوده في نفسه لزم الدور ولما كان ذلك محالا ثبت ان الوجود هو
نفس الكون في الاعيان لا ما به الكون في الاعيان يـ في ان الوجود لا يقبل الاشتداد والتنقص في
الحقيقة لانه بعد الاشتداد اما ان يكون قد حدث شيء او ما حدث فان كان الاول كان الذي حدث شيء
غير الذي كان حاصلا قبل فلا يكون هو اشتداد الموجود الواحد بل يكون حاصلا انه حدث شيء
اخر معه وان كان الثاني لم يشتد بل هو باق كما كان وكذا القول في جانب التنقص نعم قد يتخيل
للانسان اشتدادا وتنقصا والسبب فيه ما ذكره الشيخ الرئيس في باب الحركة يا في ان الموجود
خير والمعدوم شر والعكس هذه مقدمة مشهورة مقبولة وما رايت احدا منهم صححها بحجة برهانية
بل يتعرفونها بالمثال وهو ان القتل ليس شرا من حيث ان القاتل كان قادرا عليه ولا من حيث ان
الالة كانت قطاعة ولا من حيث ان عضو المقتول قابل للتقطع بل من حيث انه ازالة الحياة عن
ذلك الشخص فالشر ليس الا هذا العدم وباقي القيود الوجودية خيرات وقد عرفت ان المثال لا
يكفي في بيان المقدمات العلمية يب في ان المعدوم ليس بثابت المعدوم ان كان مساويا للمنفي او اخص
منه فكل معدوم منفي وكل منفي فليس بثابت فكل معدوم ليس بثابت وان كان اعم منه وجب

ان لا يكون نقيضا صرفا فان الامر بين النقيض من العام والخاص فاذا لموثابت وهو مقول على المنفي باني
ثابت مما خلف وعدة تقسيم الى المعدوم معلوم وكل معلوم ثابت والكبرى منقوضة بالممتنعات
والخيالات في نفس الوجود بحث في ان المعدوم لا يعاد لان ما عدم لم يبق هويته وما كان كذلك
امتنع الحكم عليه بصحة العود والصغرى بديهية والكبرى مبرهنة ولانه لو صح اعادة المعدوم لصح
اعادة الوقت الذي وقع فيه ابتداء ولصح ان يعاد هو في ذلك الوقت بعينه فيكون وقت اعادته هو
بعينه وقت ابتدائه فيكون مبتدأ من حيث انه معاد ولانه اذا اعيد يحصل معه مثله فليس كونه
احدهما في نفسه هو الذي كان اولى من كون الآخر بل يلزم ان لا يتميز الشيء عن غيره احتج المجوزون
بان المعدوم اما ان يصح الحكم عليه او لا يصح والثاني باطل لان قولنا لا يصح الحكم عليه بعينه حكم عليه
فقولنا لا يصح الحكم عليه مع ان ذلك الكلام بعينه حكم متناقض واذا صح الحكم عليه فاما ان يحكم عليه
بكونه ممتنعا او واجبا او جائزا والاولان باطل لان ذلك الامتناع ان كان لما هو هو لزم ان لا يعود اصلا
مطلقا فكان يجب ان لا يكون يدخل في الوجود هذا خلف وان لم يكن لما هو هو بل لغيره كان لما هو هو
قابلا لهذا العود وهو المقصود واما الثمان الباقية فان المقصود منها ظاهر ثم نتكلم على الادلة
اللائقة بالوقت على المباحث التي سلفت لعل فيه بعد ما جمع المنكرون لنا دعوى الضرورة فيه بحث
في ان العدم هل فيه تعدد وامتياز ام لا لمن اثبت ذلك لكن نقول انا نعلم بالضرورة ان عدم العلة في
الشرط يوجب عدم المعلول والمشروط ولا ينعكس وعدم غيرهما لا يوجب ذلك بل ضما عدم الضد عن
المحل يصحح وجود الضد الآخر فيه لانتفاء المحل اصلا العدم في نفسه يمتاز عن الوجود ولولاه لما صح ان يقال
الشيء اما موجود او معدوم وكل ذلك يقتضي وقوع التعدد والامتياز في العدم لا يقال هذه امور
فرضية لانا نقول هذا الفرض ان لم يطابق الخارج كان كذبا والاحكام التي ذكرناها ليست كاذبة
وان طابق الخارج فهو المطلوب ولمن انكره ان يقول التعدد يستدعي تعين كل واحد من التعدد في

نفسه ولا معنى للموجود الا ذلك فيلزم كون العدم نفس الوجود ولان كل متعين يعرض فانه يمكن
سلبه فلو كان للسلب نفيه تعين لكان سلب ذلك التعين متعينا مغايرا له فيكون السلب مغايرا
للسلب ومنافيا له فيكون الشيء نقيض نفسه وهو محال بحث في ان العدم كيف يعلم وكيف يخبر عنه المشهور
ان العدم المطلق لا يعلم ولا يخبر عنه بل العدم المضاف الى الموجودات هو الذي يعلم ويخبر عنه وفيه نظر من
وجهين فلان قولنا لا يخبر عن العدم المطلق اخبار عنه فيكون ذلك متناقضا وايضا العدم المطلق جزء من
العدم المضاف فان الشيء لم يعرف ولا لا يعرف اضافته الى غيره فالعدم المضاف لا يعرف الا بعد معرفة
العدم من حيث هو عدم فيكون العدم المطلق معلوما لا محالة وفي قولنا العدم المطلق معلوم من
اشكال ايضا لان العدم المطلق لا تعين له ولا ثبوت ولا امتياز في العقل كيف يشير اما الاثير له
ولا تعين ايضا والقول في الصورة الذهنية قد سمعت ما فيه وبتقدير تسليمها لا اشكال باق لان
الصورة الذهنية انما تكون تعقلا صحيحا لو كانت مطابقة لما في الخارج وذلك لا يتم الا مع تقدير امر في
الخارج فهذا مقام مشكل نسأل الله عز وجل ان يوفقنا للوقوف عليه الباب الثاني في
الماهية وفيه بحث فنا في تمييز الماهية عن لواحقها ان لكل شيء حقيقة هو بها هو وهي مغايرة
لجميع ما عداها لازمة كانت او مفارقة فالفرسية من حيث هي فرسية لا واحدة ولا لا واحدة
على ان تكون الوحدة او اللاوحدة داخلة في مفهومها بل الواحدة صفة مضمومة اليها فتكون الفرسية معها
واحدة واللاواحدة ايضا صفة مضمومة اليها فتكون الفرسية معها لا واحدة والفرسية من حيث
هي فرسية ليست الا الفرسية فان سئلنا هل الفرس الف او ليس قلنا ليس الفرس من حيث هو
فهو الف او لا نقول الفرس من حيث هو فرس ليس الف واذا قيل الانسانية التي في زيد لا تغاير
التي في عمرو من حيث هي انسانية فلا يلزم من ذلك ان نقول فاذا هي في ذلك واحدة بالعدد لانا قد بينا
حيث هي انسانية يسقط عنها كل ما عداها من الاعتبارات والوحدة اعتبار زائد عليها فوجب

حينئذ فظهر أصل أنه حق أن الحيوان لا بشرط شيء موجود لأنه عين الموجود في الخارج فيكون مع وجود ان
الخارج ولعين عين لأن الحيوان بشرط لا شيء موجود أيضا في الأعيان نظرا هو اولى الذهن لأن
لا تقوّمه ولو قلنا بأنه لم يكن هناك إلا جنس الجنس إلا أن كونه في الذهن من اللواحق بل كونه مجردا من
اللواحق في الجملة إذا كان معه قيد التجرد لم يكن مجردا عن جميع اللواحق في الماهية لا توجد مجردة عن
وإن كان اعتبارها من حيث هي هي مغايرا للاعتبار بقيود ما وبهذا ظهر فساد المقدمة المشهورة من أن
الماهية تصير مجردة في العقل ب في تقسيم الماهيات هذا أن وجهين فلأنها قد تكون مركبة وقد تكون
بسيطة والمركبة هي التي إنما تلتئم حقيقتها من اجتماع عدة أمور والبسيطة ما لا يكون كذلك
ولا بد من الاعتراف بالبسيط والا التركيب كل ما هو من أجزاء لا نهاية لها مع ذلك لا بد من البسيط
لأن كل كثرة متناهية كانت أو غير متناهية فإن الواحد فيها موجود ب الماهية فقد تكون قائمة
بنفسها وقد تكون حالة في المحل والأول إما أن يكون بسيطا أو مركبا فهو إما أن يكون كل واحد من أجزائه
قائما بالنفس أو بعض أجزائه قائما بالنفس ويكون محلا للباقي والثاني إن كان بسيطا فلا كلام
فيه وإن كان مركبا فلا بد أن يكون كل أجزائه محتاجا إلى محل إما إلى ما حل فيه المركب أو البعض
والباقي إلى ذلك البعض جـ في أن البسائط هل يكون مجعولة أم لا فلما تعين أن تقولوا المحوج إلى
السبب هو الإمكان وهو حالة إضافية وهي لا تعرض للبسائط أصلا فالمحوج إلى السبب لا يعرض
للبسائط فهي غير محتاجة إلى الجاعل فلا تكون مجعولة ب ما به الشيء هو ما يكون بعد اجتماعها الشيء
واجتماعها الشيء نعت من نعوته والنعت متأخر عن المنعوت فإذا حقيقته متقدمة على تأثير من الشيء
فيه فيستحيل أن يكون للشيء تأثير فيه للعقل فبين أن تقولوا المركب مركب من أمور كل واحد منها بسيط
وعند اجتماع تلك البسائط يحصل ذلك المركب لا محالة فإن لم يكن البسيط مجعولا لم يكن المركب
الواجب الحصول عند اجتماع تلك البسائط الغير المجعولة مجعولا فيجب نفي المجعولية أصلا وهذا خلف

منها كما الماهية والوجود فإن أشياء أحدهما إلى الآخر كل واحد منهما غير مجعول البساطة فيلزم
أن لا يكون الماهية مجعولة د في الفرق بين الجزء وغيره الحقيقة التي تلتئم من عدة أمور تكون
تحققها بعد تحقق مجموع تلك الأمور وأن تنعدم بعدم واحد منها أو كل واحد منها
فيكون الجزء سابقا في الوجود والعدم من الخارجين على الكل والذهن مطابق للخارج في السبق
على الكل في العدم والوجود ثم إن الجزء لتقدمه يقتضي الاستغناء عن السبب الجديد فإن اعتبر
ذلك في الوجود الذهني فهو البين وإن اعتبر في الوجود الخارجي فهو الغني عن السبب لكن هذه الخاصية
أعم من الأولى لأن الأولى هي الحصول على نعت التقدم والثانية هي مطلق الحصول أو مطلق الحصول الأعم
من الحصول المتقدم لأن معلول الماهية حاصل معها وغير متقدم عليها فإذا الخاصية الثانية أعم
من الأولى إذ لا يتبادر إلا من كون الوصف بين الثبوت للشيء كونه غنيا عن السبب الجديد لكونه جزءا
هـ في كيفية اجتماع بسائط الماهية المركبة إنه لا يمكن أن لا يكون لشيء منها حاجة إلى شيء منها فإن
الحجر الموضوع بجنب الإنسان لا تحصل منهما حقيقة متحدة وأما تكون العشرة مما فيهما من الوحدات
والمعجون عن اجتماع الأدوية والعسكر عن الأشخاص والبلدة عن البيوت فلأجل الهيئة الاجتماعية
التي هي أحد أجزاء ذلك المركب وهي الجزء الصوري مفتقرة إلى الباقي ولا يمكن أن يكون كل واحد
محتاجا إلى الآخر وإلا لاحتاج كل واحد إلى نفسه فلم يبق إلا أن يكون بعض تلك الأجزاء محتاجا
في وجوده إلى الآخر من غير عكس و في الفرق بين التركيب الذهني والخارجي أجزاء الماهية قد تكون
متميزة في الخارج مثل النفس والبدن اللذين هما جزءان للإنسان وقد لا تتميز إلا في الذهن مثل
السواد فإن جنسه لا يتميز عن فصله في الخارج البتة وإلا لكان كل واحد منهما عند انفراده إن
لم يكن محسوسا فعند اجتماعهما إن لم تحدث هيئة محسوسة لم يكن السواد محسوسا وإن اختلف
أو حدثت فتلك الهيئة معلولة لاجتماعهما وهي خارجة عنهما ولا نعني بالسواد إلا نفس تلك

الماهية فيكون التركيب الخارجي فيما بل السواد او فيما عليه الاثنينية وان كان كل واحد منهما او احدهما
محسوسا فاما ان كان مثلا للسواد امتنع تقومه به لامتناع تقوم المثل بالمثل او مخالفا له فاذا
انضاف اليه فصل السواد فاما ان لا تحدث فيه هيئة اخرى فيكون المحسوس هو اللونية المطلقة
فالسوادية المحسوسة هي اللونية المطلقة فطبيعة الجنس هي طبيعة النوع هذا خلف او حدث
هيئة اخرى فلا يكون الاحساس بالسواد احساسا بمحسوس واحد بل بمحسوسين هذا خلف
فثبت ان جنس السواد لا ينفصل عن فصله البتة في الوجود الخارجي بل ينفصل عنه في الذهن
وذلك يستدعي الاثنينية في ماهيتهما والا لكان حكم الذهن بالتركيب فيما لا تركيب فيه جهلا وانما
هما متغايران في الماهية وفي الوجود الذهني واما في الوجود الخارجي فلا ح في التركيب
الخارجي اما اذا كان التركيب حاصلا في الخارج فقد يمكن ان يؤخذ كل واحد من تلك البسائط
بحيث يمكن ان يكون جزءا ومادة ولا يكون محمولا وقد يؤخذ بحيث يكون محمولا ولنضرب
مثالا ليتضح الكلام فيه فالحيوان ان اخذ مع الناطق لم يكن محمولا على الانسان
بل هو الانسان وان اخذ بشرط التجرد والخلو عن الناطق لم يكن ايضا محمولا عليه بل كان
جزءا منه وان اخذ من حيث هو هو مع قطع النظر عن القيدين فحينئذ يكون محمولا لان المركب
من الحيوان والناطق يصدق عليه انه حيوان لا يقال اذا قلنا للانسان انه حيوان فان اردنا به
ان مفهوم الانسان هو بعينه مفهوم الحيوان كذبنا وان اردنا به ان ماهية الانسان موصوفة بالحيوانية
كذبنا ايضا لان الحيوان لما كان جزءا مقوما للماهية استحال كونه صفة لها لان الجزء متقدم
والصفة متاخرة وان اردنا به معنى ثالثا فلا بد من ذكره لانا نقول انا نعني الهوهوية بمعنى ان الذات
التي هي الحيوان هي الانسان وان كانا متغايرين في الماهية لكنهما متحدان في الوجود اما الاول فظاهر
واما الثاني فلان الحيوان المطلق من حيث هو هو لا يدخل في الوجود الا بعد تقيده اما بشيء

او وجودي مثلا ما لم يصر الحيوان ناطقا او لا ناطقا لا يمكن دخوله في الوجود واذا كان كذلك استحال
عروض الوجود الا للمركب لان الحيوان لا يصير موجودا الا اذا صار ناطقا او لا ناطقا
فالحيوان الناطق مركب بحسب الماهية لكن وجوده بعينه هو وجود الحيوان فقد ثبت ما ذكرنا من التغاير
في الماهية مع الاتحاد في الوجود ولقائل ان يقول لم لا يجوز عروض الوجود الواحد للماهيتين فلم لا يجوز
قيام العرض الواحد بالمحلين بل حصول الجسم الواحد في مكانين ولئن سلمنا ذلك لكن القيد العدمي
يستحيل ان يكون جزءا من ماهية قابل الوجود في الحيوان اللاناطق ولئن سلمنا ذلك لكن الحيوان من حيث
هو هو جزء له وجود فلو حصل له مع الناطق وجود اخر لاجتمع فيه وجودان وذلك محال بل الصحيح انه
لا معنى لمحمولية الشيء الا كونه صفة له وذلك لا يتقرر في اجزاء ماهية الشيء ح في اصناف المركبات
اجزاء الماهية اما ان يكون بعضها اعم من البعض فتسمى متداخلة او لا يكون فتسمى متباينة والمتداخلة
اما ان يكون بعضها اعم من الاخر مطلقا او لا مطلقا والاول اما ان يكون العام متقوما بالخاص او بالعكس
والاول اما ان يكون العام موصوفا والخاص صفة او بالعكس فان كان العام متقوما بالخاص وموصوفا به
فالعام هو الجنس والخاص هو الفصل مثل الحيوان فانه متقوم بفصوله مثل الناطق والناهق ومتصف
بها وان كان العام متقوما بالخاص لكن لا يكون موصوفا به بل صفة له فهو كالموجودية المقولة على العشرة
واما ان كان الخاص متقوما بالعام فهو كالنوع مع الاجزاء المتقومة بخواصها التي لا توجد في غيره والفرق
بين انقسام الجنس بالفصول وانقسام النوع بالخواص بعد الاشتراك في ان العام منهما موصوف
والخاص صفة ان العام في الجنس متقوم بالخاص وفي النوع بالعكس واما الذي يكون كل واحد
من الجزئين اعم من الاخر لا مطلقا فهو كاجتماع الحيوان والابيض واما المتباينة فهو كتركيب
الشيء من جزئين لا يحمل احدهما على الاخر لا يكون احدهما علة ولا معلولا وذلك اما ان يكون عن امور
بعضها عدمي وبعضها وجودي كالاول او كلها وجودية وهي اما ان يكون تركيبها حقيقيا او اضافيا

او ممتزجة ولهذا اما ان يكون كلها متشابهة كتركب العشرة من الآحاد او مختلفة وهي اما
معقولة كتركب الجسم من الهيولى والصورة والعدالة من العفة والحكمة واما محسوسة كتركب
البلقة من اللون والشكل والبلقة من السواد والبياض واما الثاني فهو كالاوصاف الاعدام اما الثالث فهو
كالبحر الذي يعتبر في تحقق ماهيته نوع من النسبة وهذا التقسيم مبني على راي الشيخ في تقوم الاجناس
بالفصول لط في شرح ما وجدنا من الاقسام في الاعراض والجواهر والجوهر لا يكون مولفا من جنس وفصل
عقليين فقط كالمفارقات عند من يجعل الجوهر جنسا وقد يتالف من جنس وفصل خارجيين بعد الذاتي
كالانسان والعرض قد يكون تركيبه عقليا كاللون وقد يكون خارجيا كالمثلث وقد يتالف الجوهر من
الاجزاء الانفكاكية اما عقلية كتالف الجسم من الشيوع والصحة عند من يقول به او حسية كتركب البدن
من الاعضاء ومن الاعراض كتالف العدد من الوحدات وكما قلنا في العدالة به في الطريق
معرفة تركب الماهية من الجنس والفصل انا اذا عقلنا شيئين اشتركا في بعض اجزائهما واختلفا في بعض
يقضي العقل بان ما به الاشتراك غير ما به الاشتراك فيكون الجزء المشترك هو الجنس وكان
الجزء المميز هو الفصل واما اشتراك المختلفات في السلوب مع اختلاف المشتركات فيها فلا يقتضيان
التركيب اما الاول فلان كل بسيطين مختلفين لا بد ان يشتركا في سلب ما عداهما عنهما واما
الثاني فلان البسيط يكون مشاركا للمركب الذي هو احد اجزائه وهو كالفصل والنوع مع
انه لا تركيب فيه وايضا اشتراك المختلفات في الصفات الثبوتية الخارجية كالفصول المقومة
للانواع المندرجة تحت جنس واحد فانها لكونها مشتركة في ذلك الجنس ولا يجب تركيبها واختلاف
المشتركات في الصفات الثبوتية كالانواع المختلفة في عوارضها كلي ذلك لا يوجب الكثرة نعم
المشتركات في شيء من الاثبات اذا اختلفت في شيء من اللوازم دل ذلك على التركيب لوجوب اختلاف
المؤثرات عند اختلاف الآثار واذا لم يمكن اسنادها الى الجزء المشترك وجب اسنادها الى جزء غير مشترك

وحينئذ يكون الماهية مركبة يا فيما نقول في الجنس والفصل وفيه مباحث فا مذهب الشيخ
ان الفصل يجب ان يكون علة لوجود حصة النوع من الجنس وعند بعضهم واجب لان الجسم
الحيواني مثلا يبقى بعد عدم الصفات التي لاجلها صار ذلك الجسم حيوانا وبالجملة لو كان ذلك
الامر علة لا لوجوده لكان الجسم لما كان الامر كذلك لاستحالة بقاء المعلول بعد عدم علته وايضا
فلانها حالة في الجسم فلا تكون علة له لاستحالة الدور لا يقال المراد ان تعلق ذات الحال علة
لوجود المحل لتصيره في نفسه حالا في ذلك المحل بشرط وجود ذلك المحل وكل منهما علة من
احدهما شرط الاخر لا نا نقول لم نظفر بالدلالة القاطعة باستحالة هذا الاحتمال لا الاعتماد
لا الاول ب اذا قلنا في شيء انه يشارك غيره من وجه ويخالفه من وجه فنعني بذلك التباين
في الحقيقة ليس ولي احد الشيئين كذلك الجانب الاخر واصلهما من احد الجانبين يشارك شيئا من
الجانب الاخر مشاركة مطلقة والثاني من الجانب الاول يخالف الثاني من الجانب الاخر مخالفة مطلقة
الا انا لعجزنا عن معرفة الحقيقة بها لا يمكننا الاشارة الى تلك البسائط فيتعذر علينا
ان نحكم على المشتركين خاصة بالاشتراك خاصة وعلى المختلفين خاصة بالاختلاف خاصة فلا جرم
نحكم على المركب بانه يشارك الاخر من وجه ويخالفه من وجه اخر واما التحقيق فما ذكرناه ج الحكم
في باب العلة انه لا استحالة في تعليل الامور المت [illegible] بالمختلفة واذا عرفت هذه المقدمات
فنقول اذا رأينا شيئين اشتركا من وجه واختلفا من وجه فهذا يحتمل وجوها لانه اما ان يكون ما به
الاشتراك علة لما به الامتياز او بالعكس او لا يكون واحد منهما علة للاخر والاول محال والا لوجد
ما به الامتياز اينما وجد ما به الاشتراك فلا يكون وجه الاشتراك وجه الامتياز هذا خلف واما
الثاني فغير ممتنع على ما بينا ان المتساويات لا يمتنع تعليلها بالمختلفات ثم اذا سمينا مجموعهما باسم
واحد كان تمام وجه الاشتراك جنسا وتمام وجه الامتياز فصلا فحينئذ يكون الفصل علة لوجود حصة

النوع من الجنس ثم هذا يعقل على انحصر بوجه من وجوه الفصل انما يعنيه ويكون الجنس صفة له ويكون النوع
عبارة عن مجموعهما وكيف يكون احدهما صفة للآخر وبالعكس فان الصفة الا ان يعلل بانها تكون اخص من الاخرى
وعلة لها مثل عفونة الخلط فانها والحرارة صفتان لكن العفونة اخص من [illegible] هي علة لها
فيسمى مجموعهما باسم واحد وهو الحمى فالجنس الصفة العامة المعلولة [illegible] مثل الصفة الخاصة التي
هي العلة فيقال الحمى العفونية تنوع ووصفها [illegible] ملة في البدن بسبب عفونة الخلط
واما الثالث فهو على اربعة اوجه ان يكون العام ... والخاص حالة كما كانا في الجسم والقوة الحيوانية
والنباتية فهذا الفصل لا يكون علة لحصة النوع من الجنس الذي يكون الفرق منه وكذا الخاصة
بكونه جزءا او اسمي فالمجاز فصل الحار لانها جزء منه والخفة خاصة لانها خارجة عن
واما الخفيف فان الخفة فصل النسبة اليه والحرارة خاصة بل قد يكون بالعكس كما اذا وصفت الابشار
بالبياض ثم سميت مجموعهما باسم فهذا الجنس يكون محتاجا الى الفصل لكن لا يكون معلولا له لجواز ان
يكونا صفتين قائمتين بمحل واحد حينئذ يعود الاقسام المذكورة [illegible] الى الاعتبارات التي اما ان
يكون احدهما علة للآخر او محتاجا اليه من غير العلية [illegible] منهما حالا في الآخر او لا
يكون حالة ولا في غيرهما مثل هذه الاشياء [illegible] العلية لهما وحدة حقيقية
وبهذا التقسيم ظهر ان قول من يقول انه [illegible] لا بد من حقيقة [illegible] الاشياء لا انها اجزاء
تميز كل واحد منهما عن الآخر بذاته وقوامه ولا تعلق بينهما الا ان النفس مدبرة له ولو كفى هذا التعلق
في كونه فصلا له لكان الباري سبحانه فصلا للعالم لكونه مدبرا له فهذا هو الذي ذهب اليه الجنس
والفصل ومتى وقفت عليه امكنك الوقوف على ما يضيفه في التفاريع المذكورة **بحث** في ان التشخص امر
على ماهية النوع وانه امر ثبوتي ان كل ماهية فان نفس تصورها لا يمنع من الحمل على كثيرين بل
يحتاج في منعه الى ثبت الى شرط زائد واما التشخص فان نفس تصوره يمنع من الحمل على كثيرين ولا شك ان

الماهية النوعية حاصلة بتمامها في الشخص فلو لا انه حصل للشخص ما منع من الحكم الذي كان ثابتا او لا
لما زال ما زال والذي يدل على كون التشخص ثبوتيا وجهان فالاول الشيء من حيث هو ثابت في الهوية جزء
من الهوية والثابت ثابت فالهوية ثبوتية بل لو كانت الهوية عدمية فان كانت عبارة عن عدم
اللاهوية المطلقة [illegible] عدمية كانت عدما للعدم وعدم العدم ثبوتي فالهوية ثبوتية هذا
خلف وان كانت عبارة عن عدم [illegible] فاذا تساوى الهويتين لا بد وان يكون ثبوتية لامتناع كون
التشخص عدميين لكن احدى الهويتين كالاخرى في كونهما هوية واذا كانت احداهما ثبوتية فكذلك
الاخرى ع للمنكر ان يتمسك بامور اربعة فالاول لو كان التعين امرا ثبوتيا زائدا على الماهية لكانت
ماهية نوعية مقولة على اشخاص التعينات فيكون تشخصية كل تعين زائدا على ماهيته ولزم التسلسل
وعلى هذا التقدير يسقط قول من يقول التعين يتعين لذاته ب ان اختصاص ذلك الزائد بذلك المعين
دون غيره انما يكون بعد امتيازه لذلك المعين عن غيره والا لم يكن اختصاصه به اولى من اختصاصه بغيره فاذا
يكون اختصاص ذلك المتعين [illegible] التميز بعد تميزه عن غيره فيكون متميزا قبل ان يكون متميزا هذا خلف ج
تشخص الشخص الذي له [illegible] معنى ان كان امرا زائدا فله لا محالة علة وليست هي تلك الماهية
والا لكان نوعها في [illegible] ان الفاعل ليس له الا ان يوجد ما يجادله
لا يقتضي ان يكون الخاص [illegible] لذلك بعينه [illegible] لان وجودها متاخر عن وجود المعلول
فكونه علة لهويته ولا العلة الغائية لان وجودها متاخر عن وجود الشيء ولا القابلية لان الكلام
في تعين ذلك القابل كالكلام في تعين ذلك الشيء فاما ان يكون التعين فيلزم الدور او التعين بالغير فيلزم
التسلسل والتعين ما هية لذلك القابل فيلزم ان يكون نوع كل قابل في شخصه وذلك محال لان الاجسام
مشتركة في الجسمية فاما ان لا يكون لها ما يقبلها فحينئذ قد وجدنا امورا متحدة في الماهية متشخصة
لا بسبب القابل واما ان يكون لها ما يقبلها فتلك القوابل ان اشتركت في الماهية عاد الالزام

وان لم يكن كذلك كانت القوابل للاجزاء التي يمكن افتراضها في الجسم متباينة بالفعل لكن الاجزاء الممكنة
الافتراض في الجسم غير متناهية فتلك القوابل المتمايزة بالفعل غير متناهية فتكون الجسمية الحالة في
كل واحد منها غير الحالة في الاخرى فيكون الجسم مركبا من اجزاء لا نهاية لها بالفعل وذلك محال
لا نقال لم لا يجوز ان يكون القابل والمقبول متناهية كل واحد منهما علة لبعض الاجزاء لانا نقول
لو كان كذلك لاستحال ان يحل في القابل الواحد الا حال واحد فلم يكن ذلك حالا واحدا متعددا تلك التعينات
لو كانت امورا ثبوتية فالماهية التي تعرضت من التعينات اليها ان كانت موجودة كان الشخص الواحد
مجموع شيئين موجودين او اعدام حينئذ يكون الكلام في كل واحد منهما كالكلام في الاول فيكون كل واحد منهما
ايضا موجودا اولا فيلزم ان يكون كل شيء اشياء غير متناهية وهو محال وتعذر تسلسله فلا بد ايضا
من الواحد لان الكثرة لا تتقرر الا مع الواحد اذ لو لم يكن موجودا كان الموجود منضما الى العدم
وحالا فيه وذلك محال **بحث** في علة التشخصات زعموا انه قد يكون معلول الماهية بحيث لا يكون
نوعها الا شخصا واحدا لانه متى وجدت تلك الماهية وجدت تلك الشخصية وان لم يكن معلول الماهية
كان معلولا للشخص المادي المكنوفة بالاعراض الخاصة المشخصة كيف كان وانه يلزم من انقطاعه انقطاع
الشخص لوجوب عدم المعلول عند عدم العلة **بحث** في ان تقييد الكلي بالكلي لا يقتضي الشخصية لانك اذا
قلت لزيد انه انسان ففيه شركة فان قلت انه الانسان العالم الورع ففيه شركة فان قلت ابن فلان
الذي تكلم يوم كذا في موضع كذا فكذلك لانه لا يمنع احتمال ان يكون كثيرين ولقائل ان يقول الامر الذي انضم
الى الماهية حتى تعينت اما ان يكون له ماهية او لا يكون فان كان الاول كانت ماهيته من حيث هي هي
كلية ايضا والكلي اذا تقيد بالكلي لا يصير جزئيا وعندكم فتلك الماهية لا تصير متعينة بسبب انضمام هذا
المنضم اليها وقد فرض كذلك هذا خلف وان كان الثاني فهو محال لان ما لا ماهية له استحال انضمامه
الى غيره ويمكن ان يجاب عنه بانه لم لا يجوز ان يكون كل واحد من الماهيتين اعني المتشخص والمشخص

كان فيه كليا لكن كل واحد منهما يكون علة لصيرورة الاخرى جزئيا وللسائل ان يعود فيقول
الجزئية التي جعلتها معلولة ذاتيهما ايضا كلية لان الجزئية حقيقة مقولة بالاشتراك على الكثيرين
على جزئيات الجزئية وكذلك في الكل اذا كانت الجزئية نفسها طبيعة كلية فكيف تحصل الجزئية وذهب
بعضهم الى ان جزئية كل جزئي مخالفة بالماهية لجزئية الجزئي الاخر فاندفع هذا الاشكال
وان كان فيه ايضا اشكالات **بحث** في اجزاء الماهية انها ان كانت موجودة بالفعل كانت ماخوذة في
حدود كلاتها وان كانت بالقوة كالاجزاء المفترضة في الاجسام كانت كلاتها ماخوذة في حدودها

الباب الثالث في الوحدة والكثرة وفيه

كالبحث في الفرق بين الوجود والوحدة وندعي
انهما عبارتان عن معنى واحد لان لكل موجود هوية وتلك الهوية من حيث وحدته حتى ان الكثرة
من حيث هي هي تعرض لها وحدة فيقال هذه كثرة واحدة والكثرة باطل لان الكثير من حيث هو كثير
موجود ولا شيء من الكثير من حيث هو كثير بواحد فليس كل موجود بواحد فالوحدة مغايرة للوجود
وحجة ثانية ان الوحدة تعرض لتلك الكثرة لا انها تعرض لما عرضت له الكثرة بل ان الوحدة
عارضة للعشرة والعشرية عارضة للجسم او لشيء اخر **بحث** في الفرق بينهما وبين التشخص لقائل
ان يفرق بينهما لان الجسم البسيط يكون واحدا فاذا جزئ زالت وحدته وما زالت هويته
والا لكان التفريق اعداما وهو باطل ولمن ابى ان يقول المنكر اذا اتحد فاما ان يبقى عند
الاتحاد ذانك الهويتان او لا يبقى فان بقيتا فالمها اثنان فهما متماثلان لا متحدان
لا واحد وان لم يكن اليهما اثنان فلم يكن هناك هويتان فذلك المشار اليه والهوية ما بقي بل
حدث شيء ثالث فاذا استحال بقاء الهوية مع زوال الوحدة **بحث** في ان الوحدة غنية عن التعريف
قد مضى البرهان عليه ومع ذلك فالكثرة اظهر عند التخيل والوحدة عند العقل لان الخيال
يدرك الكثرة اولا ثم ينتزع العقل منها امرا واحدا ان العقل يدرك كل جسم يتصوره اولا انه هو الواحد

ثم يأخذ بعد ذلك في التفصيل فاذا حاولنا تعريف الوحدة عند الخيال عرفناها بالكثرة واذا
حاولنا تعريف الكثرة عند العقل عرفناها بالوحدة ثم ان الوحدة امر زائد وانها من
الامور الثبوتية لا شك ان الواحد واحد فالواحدية ان كانت سلبية لم تكن عبارة عن سلب اي شيء
كان بل عن سلب الكثرة فالكثرة لو كانت امرا عدميا كانت الوحدة عدم العدم وعدم العدم
ثبوت فالوحدة ثبوتية هذا خلف وان كانت امرا وجوديا وهي عبارة عن مجموع الوحدات
كان مجموع العدمات امرا ثبوتيا هذا خلف فثبت كون الوحدة امرا ثبوتيا فاذا قلنا الاشياء
المتواصلة فاما الذي يكون كونه واحدا نفس كونه ثابتا او يكون زائدا لازما او خارجا عنه ولا ادل ان
باطلان للوجوه المذكورة في باب الوجود والذي نشير به ههنا ان الواحد يقابله الكثير والشيء
لا يقابل المقابل الكثير فليس احدهما الاخر فاذا الواحدية صفة ثبوتية خارجة عن الماهيات
والمراد به ان يقول الوحدات مشتركة في كونها وحدة ومتمايزة بخصوصيتها كل واحد منها
التي هي وحدة المعينة وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فخصوصية كل واحد منها زائدة
على ماهيته التي هي الوحدة فتكون للوحدة وحدة اخرى فيلزم التسلسل ثم يمكن ان يقال
ليس للوحدة وحدة اخرى بل لها تشخص ونحن لا نثبت التشخص فلا يلزم التسلسل ثم ان الوحدة
ليست جوهرا لان وحدة الجوهر مساوية لوحدة العرض في مفهوم كونها وحدة فذلك المفهوم
ان كان جوهرا استحال حصوله في العرض لان الجوهر لا يوجد في العرض وان كان عرضا امتنع
حصوله في الجوهر لان العرض قد يوجد في الجوهر فيوجب الجزم بكون الوحدة عرضا وفي اقسام
الواحد الواحد ان كان مقولا على كثيرين بالعدد كانت وحدتها من جهة كثرتها وتلك الجهة
اما ان يكون مقومة لتلك الكثرة او لا يكون فان لم تكن فاما ان يكون من عوارضها او لا يكون والثاني
فهو كما يقال حال النفس عند البدن كحال الملك عند المدينة والاول على ثلاثة اوجه لانه اما ان يكون موضوعا

لمحمول عارضي كقولنا للانسان هو الكاتب ثم محمولات عارضة لموضوع واحد كقولنا الكاتب
هو الضاحك او جنس موضوعات لمحمول واحد كقولنا الثلج هو القطن واما ان كانت جهة الاتحاد
مقومة فاما ان يكون مقولا في جواب ما هو فيكون واحدا اما بالجنس على اختلاف درجاته فيكون
لا محالة كثيرة بالنوع او بالنوع على اختلاف درجاته واما ان لا يكون مقولا في جواب ما هو بل في
طريق ما هو فهو الواحد بالفصل ولا يكون مقولا في جواب ما هو فيكون اما جنس الجنس او فصل الجنس
او جنس الفصل او فصل الفصل واما ان لم يكن الواحد مقولا على كثيرين بالعدد فذلك الشيء اما ان
يصح عليه الانقسام او لا يصح فان لم يصح فاما ان يكون وجوده مجردا انه شيء ليس منقسم والذي لم يوجد
ذلك مع مفهوم اخر فهو الوحدة او له مفهوم زائد عليه فان كان له وضع فهو النقطة وان لم
يكن فهو المفارق وان صحت القسمة عليه فاما ان يكون اجزاؤه مساوية لكله او لا يكون والاول
اما ان يكون قبوله لذلك الانقسام لذاته وهو المقدار او لغيره وهو الجسم البسيط اما المقدار
فلما في اثباته نظر يتوقف على ثبوته لكنك تعلم انه وان كان قبيل الصيرورة الماء مستعدة لقبول
القسمة الا انه يمتنع عروض القسمة له فهو واحد بالاتصال واما الاجسام المتشابهة الاجزاء
فان اعتبرناها قبل حصول الانقسام فيها كانت واحدة ايضا بالاتصال وان كان بعد الانقسام
فتلك الاجزاء من شأنها ان تجعل موضوعا تعلقا بالفعل كاشخاص الناس فانه ليس من شأنها الاتحاد
بهذا القسم مع انه واحد بالنوع وواحد بالموضوع واعلم انه يقال واحد بالاتصال على معان اخر
وهو كل مقدارين ملتقيين عند حد مشترك كالخطين المحيطين بالزاوية ويقال ايضا لكل مقدارين
يتلازم طرفاهما لا لانهما توجب حركة احدهما حركة الاخر وقد يكون ذلك التلازم طبيعيا
وقد يكون صناعيا وهذا القسم يشبه الوحدة الاجتماعية لكنا افردناه ههنا لئلا ينقطع
الكلام في الوحدة الاتصالية ولنعد الى موضعنا الذي فارقناه فنقول كل اصلع القسمين

اما ان يكون حاصلة فيه جميع ما يمكن له فيسمى واحدا بالتمام او لا يكون فيكون كثيرا او الى جملة
التمامية اما وضعية كالدرهم التام الواحد او صناعية كالبيت الواحد او طبيعية كالانسان
الواحد فهذه اقسام الواحد ن في ان الواحد مقول على ما تحته بالتشكيك لان الواحد بالشخص اولى
بالواحدية من الواحد بالنوع وهو اولى بها من الواحد بالجنس وهو اولى بها من الواحد بالعرض والواحد
من اقسام الواحد بالذات اولى بالوحدة من غيرها ح في امتناع اتحاد الاثنين انهما ان بقيا
بعد الاتحاد فهما شيئان لا واحد وان لم يبقيا واحدا فهما فليس ذلك ايضا اتحادا الا ان المعدوم لا
يتحد بالموجود ولا بالمعدوم ط في اثبات العدد لا نشك ان اعدادا وليست ماهياتها مجرد
انها اعداد فان ماهياتها الجماد او النبات او غيرهما فكونها اعدادا امر زائد على ماهياتها
والكثرة عبارة عن عدم الوحدة لان العدد مركب عن الوحدات ومجموع الامور الوجودية لا يكون امرا
عدميا لكن الوحدة كما مر عرض فيكون العدد الذي هو متقوم بالوحدة عرضا لان المتقوم بالعرض
اولى ان يكون عرضا فالعدد عرض فان قيل الاثنان اما ان يكون له اعتبار هو به يكون واحدا او لا يكون
فان كان الثاني كانت الاثنينية لو كانت عرضا لكانت اما ان يكون حالة في كل واحد منهما او في
واحد منهما على التقديرين يلزم كون الواحد اثنين وهو محال واما الاول فهو باطل ايضا لان تلك
الوحدة اما ان يكون بعينها موجودة فيهما معا فيكون العرض الواحد في محلين او يتقوم بكل واحد منهما
وحدة اخرى فلا يكون لذلك المجموع وحدة واحدة حتى يكون باعتبارها محلا للاثنينية وقد فرض
كذلك هذا خلف ولقوة هذا الشك زعم بعضهم ان العدد ليس عرضا موجودا في
الخارج بل هو من جملة الامور الاعتبارية ي في تحقيق ماهية العدد لكل مرتبة من مراتب العدد
اعتباران عام وهو كونه كثرة وخاص وهو خصوصية تلك الكثرة وهي الصورة النوعية التي
هي بها هي لان الاعداد مختلفة في الخواص مثل الصمم والمنطقية وامثالها وهذه الخواص ممتنعة

الزوال عنه لو كانت فصولا لانها المطلوب والا لا اختلاف في اللوازم يدل على اختلاف في
الفصول وهو حصول المطلوب يا في اجزاء العدد لا يمكن حمل ماهيات العشرة تسعة
وواحدة لانه ان كان المراد من الواو العطف كان المعنى ان العشرة تسعة مع كونها واحدة
هذا خلف والتثنية فكان المعنى ان العشرة تسعة اي التسعة التي هي واحدة هذا خلف وان
المراد ان العشرة تسعة بشرط ان يكون مع التسعة واحد وذلك ايضا خلف فاذا ليس شيء من اجزاء
العشرة محمولا عليها بل الامر الحاصل من اجتماع التسعة والواحد هو العشرة يب في كيفية تقوم
الاعداد بافنائها ان قوام كل نوع من انواع العدد بالوحدات التي يبلغ جملتها ذلك النوع فيكون
كل واحد من تلك الوحدات جزءا من ماهيته فاما الاعداد التي فيه فانها لا تكون مقومة له فان
العشرة ليست متقومة بخمسة وخمسة فانه ليس تقومها بذلك اولى من تقومها بالستة والاربعة والسبعة
والثلاثة وغير ذلك وان كل واحد من هذه الاعتبارات لو كان مقوما لكان كافيا في المقومية فلزم من المحال ان
يكون للشيء ابوين كل واحد منهما يكون كافيا في تقومه فبقي ان تقوم كل عدد ليس الا باحاد ما فيه
وهو معنى قول ارسطو لا تحسبن ان الستة ثلاثة وثلاثة بل ستة مرة واحدة يج في كون الاثنين عددا
منع بعضهم منه لانه الزوج الاول فلا يكون عددا كالفرد الاول والنزاع فيه لفظي لانا لا نعني بالعدد
الا ما زاد على الوحدة الواحدة ولا شك في كونه كذلك يد في تقابل الواحد والكثير انك
تعرف ان اقسام التقابل اربعة وليس التقابل بينهما بالتضاد لان الوحدة مقومة للكثرة ولا
شيء من المقوم بضد ولان موضوع الضدين واحد وموضوع الوحدة والكثرة ليس بواحد ولا بالعدم
والملكة والسلب والايجاب على ما مر ولا بالتضايف لان الوحدة مقومة للكثرة والمتقوم متقدم و
المضاف معه ولان المضافين متلازمان فلو كانت الوحدة والكثرة متضايفين لما انفكت الوحدة عن الكثرة في
الخارج والذهن هذا خلف فثبت انه ليس بين ماهية الوحدة وماهية الكثرة تقابل اصلا

بل التقابل انما عرض لهما من جهة عارض عرض لهما فان الوحدة من حيث هي مكيال للكثرة
من حيث هو مكيل وليس كون الشيء وحدة وكونه مكيالا الا امرا واحدا لكان المكيالية والمكيلية من
باب المضاف فيكون التقابل عارضا لهما من جهة تضايف عارض لهما لا لماهيتهما في الهوهو وما يقال له
الهو هو ان الحمل الكثير من وجه وحدة من وجه فتشابه الهو هو فيأتي الى الواحد فكل ما يقال له
هو هو فاما ان يكون الهو هو بسبب الوحدة في صفة عرضية او في صفة ذاتية فان كان في وصف عرضي
فان كان في الكيف سمي مشابهة وان كان في الكم سمي مساواة وان كان في الاضافة سمي مناسبة
وان كان في الخاصة سمي مشاكلة وان كان في اتحاد الاطراف سمي مطابقة وان كان في اتحاد وضع
الاجزاء سمي موازاة واما في سائر الاعراض فليست لها اسماء خاصة واما ان كان في وصف ذاتي
فان كان في الجنس سمي مجانسة وان كان في النوع سمي مماثلة ومقابل الهو هو الغير ويتنوع كالجنس
المتقابلات هذه للاقسام بوجوه المتقابلين واشهرها انهما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في
زمان واحد من جهة واحدة وانما انقسمت اربعة لان كل امرين كذلك فاما ان يكونا وجوديين او لا
يكونا كذلك فعلى الاول اما ان يكون ماهية كل واحد منهما معقولة بالقياس الى الاخر وهما المتضايفان
او لا يكونا كذلك وهما الضدان وان كان احدهما وجوديا والاخر عدميا فلا يخلو اما ان يعتبر في
العدم والوجود بشرط وجود موضوع مستعد لقبول ذلك الايجاب بحسب نوعه او شخصه او
جنسه وهو العدم والملكة الحقيقيان او بشرط وجود الموضوع في الوقت الذي يمكن حصول
ذلك الوصف فيه وهو العدم والملكة المشهوران واما ان لا يعتبر ذلك في العدم والوجود وهو
السلب والايجاب واعلم ان الفرق بين تقابل السلب والايجاب وبين غيره لوجهين اما اولا فلان
ذلك في التصميم لا يوجد الا ثانيا فلان السلب والايجاب يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا
لا محالة وسائر المتقابلات يجوز ان يكذبا اما في المضاف فلانك اذا قلت زيد ابن خالد او ابو خالد

جاز ان يكذبا معا واما الضدان فلانهما يكذبان عند عدم المحل وعند وجوده ايضا اذا كان لهما
الاتصاف بالوسط كالفاتر او بالخلو عنهما كالشفاف واما العدم والملكة فلانهما يكذبان
عند عدم المحل واما الفرق بين المتضايفين وسائر الاقسام فانهما متلازمان في الوجود
والعدم والثلاثة الباقية ليست كذلك فان قيل السواد من حيث انه ضد للبياض معقول
بالقياس اليه فيكون مضايفا له وكونه ضدا له اما ان يكون نفس اضافته معه او يكون ذا
تلك الاضافة فكيف يجعل مع التضاد قسيما للاضافة قلنا الحرارة من حيث انها حرارة يصدق
عليها انها مضادة للبرودة لانها من حيث هي هي منافية للبرودة في الحرارة من حيث هي حرارة لا يكذب
عليها كونها معقولة بالقياس الى البرودة فالتضاد اذا اعتبر التضايف نعم الحرارة من حيث هي مضادة
للبرودة معقولة بالقياس اليها فيكون التضاد عارضا للحرارة والبرودة والتضايف يكون عارضا للتضاد
او لهما بشرط التضاد واما الفرق بين الضدين وبين العدم والملكة فلان الضدين وجوديان
والعدم والملكة ليس كذلك فان قيل التقابل من حيث هو تقابل من المضاف وانتم جعلتم المضاف
من التقابل قلنا لا نسلم ان التقابل داخل تحت المضاف لان الضدين والسلب والايجاب داخلان تحت
التقابل وعند دخولهما تحت المضاف نعم المتقابلان من حيث هما كذلك يعرض لهما التضايف
ولا شك ان التقابل اعم من التقابل من حيث انه متقابل لان التقابل يصدق على ما يقال انه متقابل سواء
كان يفهم منه ذلك فقط او له مفهوم وراء ذلك ولا استحالة في ان يكون الخاص عارضا للكل ماله
طبيعة العام عند اعتبار شرط بعينه العام اخص كما ان الجنس نوع للكلي مع ان الكلي يحمل عليه
بحث في ان التقابل ليس جنسا للاربعة لانا قد نعقل ماهية المتضايفين وان لم نخطر بالبال امتناع
اجتماعهما اذ ذلك يعرفنا عدم تقوم المتضايفين بهذا الاعتبار المسمى بالتقابل بحث في احكام
الاضداد وهي ستة فالاول ان الضدين اما ان يكون احدهما بعينه لازما للموضوع مثل البياض للثلج

وعلة كل منهما غير علة الاخر واما العدم فليس لزوال الملكة ولا علة له لزوال علة الملكة لا بطل العدم على العلم كان السمم اذا اطلق كان على الاشتراك والحمد اذا غاب كان على الاطلاق وذلك في البحر المشرق

وأما أن لا يكون شيء منهما إما أن يمتنع خلو المحل عنهما وهو مثل الصحة والمرض فان البدن لا يخلو عنهما بالطبع
مما سيأتي وإما أن يجوز ذلك وحينئذ إما أن يكون موصوفا بالمتوسط سواء عبر عنه باسم محصل
كالفاتر والأغبر أو بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر لكن ليس كل ما يعبر عنه بسلب الطرفين
متوسطا فانا نقول للفلك لا ثقيل ولا خفيف ولا شيء له الى الحصول حالة متوسطة بينهما وإما أن لا
يكون موصوفا بالمتوسط ايضا وهو كالشفاف ... الاجسام لا تتضاد دليله الاشفاف او الذي
يتبين ان الخير والشر مع كونهما جنسين لانواع كثيرة ضدان باطل لان الشر ليست له طبيعة
ويتعين بكونه كذلك وكذا هو ولا الخير جزءان من ماهية ما تحتهما لان الخيرية عبارة عن كون الشيء
ملائما والشر عبارة عن كون الشيء منافرا وقد نعقل الاشيا التي يقال عليها الخير والشر ولا نعقل
كونها خيرات وشرورا فليسا جنسين لما تحتهما جنسان عرض التضاد للانواع الاخر دخولها
تحت الجنس الواحد الاخير للاستقراء ونوقض ذلك بالشجاعة فانها مضادة للتهور مع انها داخلة
تحت جنس الفضيلة والتهور داخل تحت جنس الرذيلة جوابه ان الشجاعة ماهيتها حقيقية والوهم
فضيلة صفة عارضة لها وهي في ذاتها لا تضاد التهور لانها كيفية في غاية البعد عنه وانما
اتت من كون الشجاعة فضيلة وكون التهور رذيلة تضادا ولا شك انه ما حاصل ان التضاد ...
العارضين لا بين المعروضين ... الواحد واحدا لانه لو وصل شيئان في غاية البعد عن السواد فلما
ان كانت مخالفتهما للبياض بوجه واحد مشترك بينهما او يكون كل واحد منهما مخالفا بوجه آخر فان
كان الاول كان مضاد البياض ذلك الوجه الواحد المشترك وان كان الثاني كانت هناك جهة ...
التضاد لا وجه واحد **ولقائل** ان يقول لم لا يجوز ان يكون البياض باعتبار الواحد مخالفا لامور
كثيرة وان لم يكن لتلك الامور اشتراك في امر واحد به يقع المخالفة فانه لا يلزم من اشتراك تلك الامور
في مضادة البياض اشتراكها في وجه باعتباره تقع المضادة فان المختلفات يجوز اشتراكها في لازم

في أحدها الا ترى ان المختلفات على اختلافها مشتركة في كون كل واحد منها مخالفا للاخر ومن
الاضداد منها ما يصح عليها التعاقب ومنها ما لا يصح مثل الحركة عن الوسط واليه فانه
لا بد ان يتوسطهما سكون في المشهور وعند الاكثر لان الانتقال الى الضد لا يكون الا بعد
الانتقال الى الوسايط مثل ان الاسود يغبر ثم يحمر او يخضر ثم يسود ومنها ما ضاد شيئا
ضاد ما ضاده ... ومنها ما عبر عنه ان المختلفين الغير المتضادين لا يضاد ... شيء واحد بعينه
بالاستقراء اعترض المصنف عليه بنقضه بما انه يضاد الحياة والعلم وهما مختلفان غير
ضدين **بطل** ان النقل ... بالسلب والايجاب اقوى من النقل بل بالتضاد ...
ان ما ليس بخير ... عقد انه ليس بخير ... عقد انه شر وعقد انه ليس بخير لا بانه
عقد انه شر لانهما قد يصدقان ولا عقد انه ليس بشر لانهما قد يصدقان فالمنافي لعقد
انه خير واذا ... لان المنافي لعقد انه ليس بخير ليس الا عقد انه خير وجب ان لا يكون
المنافي لعقد انه خير الا ... انه ليس بخير تحقيقا للمنافاة من الجانبين ... الخير لان انه خير وهو
امر ذاتي له وانه ليس بشر ... امر عرضي له فاعتقاد انه ليس بخير يرفع اعتقاد كونه
خيرا وهو الامر الذاتي واعتقاد انه شر يرفع اعتقاد انه ليس بشر وهو الامر العرضي
والرافع للامر الذاتي اقوى معاندة من الرافع للامر العرضي فاعتقاد انه ليس بخير اقوى
معاندة لاعتقاد انه خير من اعتقاد انه شر ... الشر لولا انه ليس بخير لما كان اعتقاده
رافعا اعتقاد كونه خيرا ولو كان في الشر شيء آخر بما ليس بخير لكان مع ذلك ... اعتقاد
انه خير وانه ليس بخير وذلك يدل على ان التنافي بالذات ليس الا بين السلب والايجاب
في الذهن ... من جعل الوحدة والعدد مبادئ للاشيا لو ثبت القول بهما لكانا لا محالة ...
عما هو العرض ... الجوهر الذي يتقدم بالذات **كما في المثل** المنقولة عن افلاطون

انه لا بد في كل طبيعة نوعية من شخص او فرد لا بد من تحقيق هذا القول في باب الوحدة
كما عرفته ثم حكوا انما احتج على ذلك بانه لا شك في وجود هذا الانسان في الانسان الذي هو
جزء من هذا الانسان من حيث هو الانسان مشترك بين الاشخاص المحسوسة المختلفة بالعوارض من مقدار
عن كليهما والالم بل مشترك فيه بين الاشخاص فوات العوارض المختلفة ولا شك ان الانسان المجرد لا
يفسد عند فساد هذه الاشخاص المحسوسة فلا بد من اثبات انسان مجرد عن كل العوارض وجوابه
انا بينا الفرق بين الانسان لا بشرط شيء وبين الانسان بشرط لا شيء فالاعتبار الاول موجود في الخارج
ولكن لا يجب ان يكون مجردا لان التجريد قيد لاحق بالانسان والمشترك ليس الا الانسان العاري
عن كل الشروط ثم احتج ارسطو في ابطال هذه المثل بان ذلك المجرد اما ان يكون بعينه مشتركا
بين هذه الاشخاص او لا يكون والاول يقتضي ان يكون ذلك المجرد موصوفا بجميع الصفات الحاصلة
لهذه الاشخاص حتى يكون عالما بما يعلمه زيد جاهلا بما يعلمه عمرو وبالعكس وذلك محال والثاني محال لان
لانه الطبيعة الواحدة ان كانت مستغنية عن المادة او محتاجة اليها يجب ان يكون مطردا في
جميع اشخاص النوع ولانا قد دللنا على ان ما لا يكون نوعه في شخصه لا بد ان يكون تشخصه
بالمادة الجواب لا نختار القسم الثاني قوله اذا كانت الطبيعة الواحدة مشتركة لكل الاستغناء
عن القابل او الحاجة اليه منقوض بالجنس بل بالاجناس مع الفصول قوله ثانيا ما لا يكون
نوعه في شخصه لا يكون تشخصه الا بالمادة مبني على الاول فبطلانه يكشف عن فساد ذلك

الباب الرابع في الوجوب والامكان والامتناع وهو مبني فاولا في تعريفها

قد نبهنا على ان تصورها غنية عن الاكتساب ولكنا لا نشك في ان تصور الوجود اقدم من
تصور العدم فلما كان من هذه الثلاثة اقرب الى طبيعة الوجود كان اعرف فكان الوجوب اعرف
وتفصيل القول في الوجوب والامكان الممكن له انه لا اقتضاء له في ذاته للوجود ولا للعدم ولانه

محتاج في وجوده وعدمه الى غيره والاعتبار الثاني مغاير للاول ولذلك فانا اذا حكمنا على شيء
بالحاجة طلب العقل لذلك علة فاذا استندنا الى كونه في ذاته غير مقتض للوجود ولا للعدم
قنع به العقل لولا تغايرهما والا لما صح ذلك واذا ظهر ذلك في الممكن ظهر ايضا في الواجب
له كونه مستحقا للوجود من ذاته وله عدم توقف وجوده على الغير وهذا الاعتبار الثاني
معلول الاول ولاحاطتك بهذا التفصيل تخلص عن كثير من الشبهات حجة في ان الوجوب ليس بثبوتي
ان اريد بالوجوب عدم توقفه في وجوده على غيره فلا شك في كون ذلك عدميا وان اريد به استحقاقه
الوجود من ذاته فهو ايضا لا يمكن ان يكون امرا ثبوتيا اما اولا فلانه لو كان امرا ثبوتيا لكان مساويا
في ثبوته لسائر الموجودات ومخالفا لها في ماهيته وما به الاشتراك مغاير لما به الامتياز
فوجوده مغاير لماهيته ثم ماهيته ان لم تكن مستحقة لذلك الوجود لماهيته كانت ممكنة العدم لماهيته
فيكون الوجوب لذاته ايضا ممكن العدم لما هو هذا خلف وان كانت مستحقة لذلك الوجود كان
استحقاق ماهيته لوجوده ان كان زائدا لزم التسلسل وان لم يكن زائدا لم يكن ثبوتيا وهو المطلوب
واما ثانيا فلان استحقاق الوجود متقدم عليه فلو كان الاستحقاق وصفا ثبوتيا لزم ثبوت الصفة للموصوف
قبل ثبوت الموصوف هذا خلف ولو كان وصفا ثبوتيا لكان لا محالة خارجا عن الذات لان
استحقاق الماهية للوجود نسبة خاصة لها اليه والنسبة متاخرة عن كلا المنتسبين والمتاخر
عن الشيء خارج عنه وكل ما كان خارجا عن الشيء وكان محتاجا اليه كان ممكنا لذاته فلا يجب الا عن
سبب فيكون للماهية وجوب قبل هذا الوجوب هذا خلف ولقائل ان يقول فالاستحقاق
الوجود مثل اللا استحقاقية الصادق على الممتنع وعلى الممكن الذي يجوز عليه فالصادق على
المعدوم معدوم فاللا استحقاقية عدمية فالاستحقاق يجب ان يكون ثبوتيا والوجوب يكون احد
النقيضين فيجب ان يكون وجود الشيء ثبوتا او انهما العدمية لان العدميات ليس لها في انفسها

مخصصات والا لكانت امورا ثبوتية فالمخصص لها هي المخصص الموجود لها التي وصفها العقل
بتلك السلوب لكن وجود الشي متاخر عن حصول استحقاق تلك الوجود فاذا الاستحقاق الوجود
متقدم على جميع الصفات السلبية بل حتى يمتنع ان يكون وصفا سلبيا **الجواب** عن الاول انه لم
لا الاستحقاق محمولا على الممتنع وهو معدوم ومفعل الحقيقة لان الممتنع ان كان له ثبت بحصر امكن
ان يكون موصوفا بالصفة الثبوتية وان لم يكن له في نفسه تخصص استحال الحكم عليه لان الامر ثبت الذهن
بتحصيلها هيئة ثم يحكم عليها بالامتناع عن الوجود الخارجي فالمحكوم عليه بهذا الحكم هو تلك
الماهية الحاصلة في الذهن وعلى هذا الاكون المحمول عليه عدميا وعن الثاني ان استحقاق الوجود العام
سابق عليه وانما يتوقف على وجود الشي ممتنع ان يكون صفة ثبوتية على ما قررناه **د** في ان الامكان
ليس امرا ثبوتيا فانه لانه لو كان ثبوتيا كان موجودا ولكان ثبوت وجوده للماهية لا امكان العام
فيلزم التسلسل لان صحة وجود الماهية سابقة على حصوله لها فتلك الصحة لو كانت صفة
ثبوتية لها لزم ان يكون ثبوت الصفة الثابتة للشي سابقا على ثبوت الشي في نفسه ومن اثبته **احتج**
بانه نقيض الامتناع العدمي فيكون وجوديا وقد تقدم جوابه **ه** في انه لو كان ثبوتيا لكان جنسا
للماهية لان الواجب داخل تحته ولو كان جنسا للماهية لكان الواجب مركبا هذا خلف **و** في
ان الامكان الخاص ليس امرا ثبوتيا للوجوب لانه لو كان امرا ثبوتيا لكان مساويا في ثبوته لغيره
ومتمايزا في ماهيته عن غيره وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فوجوده مغاير لماهيته فاتصاف
ماهيته بالوجود ان كان لذاتها كان واجبا لذاته فتكون الصفة المحتاجة الى الممكن لذاته واجبة
لذاتها هذا خلف لان شرط ثبوت الصفة الثبوتية للموصوف كون الموصوف ثابتا فلو كان الامكان
صفة ثبوتية واجبة لذاتها وهي حاصلة للممكن كان ثبوت الممكن شرطا لوجود ما هو واجب لذاته
وما كان كذلك كان واجبا بذاته فالممكن لذاته واجب لذاته هذا خلف وان لم يكن كذلك كان ممكنا

فيكون امكانه كعين الامكان موجودا زائدا عليه لانه نسبة لا تنتسب وجوده الا امكان الا ما هيتها
فيلزم التسلسل وان امكان وجود الشي سابق على وجوده فلو كان امرا ثبوتيا فان كان قائما بالممكن
كان ثبوت الصفة للشي قبل ثبوت الشي هذا خلف وان كان لغيره كان وصف الماهية والا مهما
حاصلا لا فيها بل في غيرها وهذا محال وجوابه ان الامكان نسبة خاصة بين الماهية والوجود فلو
كان امرا ثبوتيا وثبوت النسبة متاخر عن ثبوت كلا المنتسبين لم يتاخر امكان الشي عن وجوده
هذا خلف واحتج **الشيخ** على اثباته بانه لا فرق بين قول القائل لا امكان له وبين قوله امكانه لا
فلو لم يكن الامكان ثبوتيا لم يكن الشي في ذاته ممكنا واحتج **الخصم** بان الامكان لكونه منافيا للامتناع
العدمي يجب ان يكون ثبوتيا هذا خلف **الجواب** عن الاول انه منقوض بالامتناع فانه ان جاز ان
يكون الشي في نفسه ممتنعا مع ان الامتناع ليس حكما ثبوتيا جاز مثله في الامكان وايضا يلزمه منه
ان يكون العدم نفسه وجوديا لان العدم ان لم يكن وصفا ثبوتيا لزم ان لا يبقى فرق بين قولنا
لا عدم وبين قولنا العدم لا وحينئذ يلزم ان يكون العدم نفسه ثبوتيا هذا خلف فظهر ان هذه
الحجة يقتضي كون الشي نقيض نفسه وعن الثاني ان نقول بل هو لكونه منافيا للوجوب الوجودي
عدمي فان جعلوا الوجوب عدميا فقد ناقضوا لانه علة الامتناع العدمي من في ان الوجوب
بالذات عندنا خارج عنها اما الوجوب بالذات فيتعذر كونه ثبوتيا يمتنع ان يكون خارجا عن
الذات لان كل وصف خارجي فهو محتاج فيكون ممكنا لذاته فهو واجب بغيره ويلزم المحال
الذي مر **ح** في كيفية عروض الامكان للماهيات فنقول ان الماهية لو اخذت مع الوجود
او العدم او مع علة الوجود او علة العدم امتنع عروض الامكان لها بل الامكان انما يعرض
لها اذا اخذناها مع قطع النظر عن هذه القيود كلها ثم هنا **شك** وهو ان الامكان اما ان
يكون عارضا للبسيط او للمركب والاول محال لان الامكان حالة اضافية والاضافة يمتنع عروضها

للشيء الواحد الثاني ايضا محال لان كل واحد منها اذا امتنع عن عروض الوجود له كان
فكل واحد منها يكون واجبا ولم يثبت من وجود مراد به المركب واذا كان المركب واجبا لم يكن
جوابها المعارضة بنفس الوجوب وان سائر انواع الاضافات يمتنع عروضها للمفرد الواحد
مع انه يعرض للمجموع المفردات وكذلك ههنا وتقدم جواب اخر عما يقرب من حيث مبنا كون البسائط
مجعولة ط في اقسام الممكن الممكن قد يكون ممكن الوجود لذاته وقد يكون ممكن الوجود لشيء وكل ما
كان ممكن الوجود لشيء كان ممكن الوجود لذاته ولا ينعكس فانه قد يكون ممكن الوجود في ذاته ولا يكون
ممكن الوجود لشيء بل اما واجب الوجود لشيء كالاعراض او ممتنع الوجود لشيء كالمفارقات ي في
كيفية فيضان الممكنات عن عللها اعلم انك ستعرف انتهاء الممكنات الى واجب الوجود من جميع
جهاته وكل ما كان كذلك كان عام الفيض فيكون اختلاف الفيض لاختلاف الاستعداد في
القوابل ثم ان كان الامكان اللازم للماهيات كافيا في فيضانها عن واجب الوجود وجب ان يدوم
ذلك الفيض وان لم يكف ذلك فلا بد من حصول شرط اخر كان لمثل هذا الشيء امكانان احدهما
الامكان العايد الى ماهيته والاخر الاستعداد التام الذي يتحقق عند اجتماع الشرايط
وارتفاع الموانع ويكون مسبوقا على الحدوث مستبقا زمانيا فاذا لا بد لكل حادث من ان يكون
مسبوقا بحادث اخر لكن كل سابق مقربا للعلة الموجدة الى المعلول بعد ما بعد عنه
ولا بد لتلك الحوادث من محل التخصص الاستعداد بوقت دون وقت وحادث دون حادث وذلك
المحل هو المادة فكل حادث فله مادة سابقة عليه وحركة سابقة عليها واعلم ان الناس في [illegible]
[illegible] ان واجب الوجود من جميع جهاته يكون عام الفيض كما سيأتي في باب العلل انشاء الله تعالى
يا ان الامكان محوج الى السبب العلم الاولي حاصل بان الوجود والعدم لما تساويا بالنسبة
الى الماهية لم يترجح احدهما على الاخر الا لمرجح ولمرا [illegible] ان نقول انا اذا عرضنا على العقول

هذه القضية وان الواحد نصف الاثنين لم نجد فرقا بينهما فكيف تكون اولية العلوم الاولية
لا تقبل الاشتداد لان احتمال النقيض ان حصل لم يكن جزما وان لم يحصل امتنع التفاوت
ثم الذي يقدح في المطلوب ان الحاجة لو كانت امرا ثبوتيا لوجوه اربعة فلو كانت ثبوتية
لكانت مساوية في الثبوت لغيرها او مخالفة لغيرها في ماهيتها فتشارك غيرها في ماهيتها فاتصاف
ماهيتها بوجودها ان كان واجبا كانت الحاجة واجبة الوجود لذاتها فتكون الصفة المحتاجة
الى الممكن الوجود لذاته واجبة لذاتها هذا محال وان لم تكن واجبة كانت ممكنة فان كانت محتاجة
كانت حاجتها زايدة عليها ولزم التسلسل والا كان الممكن غنيا عن السبب فلا تكون به حاجة وهو
يقدح في مطلوبكم ب ان حاجة الاثر الى المؤثر سابقة على وجوده فلو كانت صفة ثبوتية لزم
ان يكون اتصاف الشيء بالصفة الوجودية سابقا على وجوده ج ان الحاجة اضافة مخصوصة بين
الماهية الموجودة متاخرة عن المضافين فتكون حاجة الماهية في وجودها الى المؤثر متاخرة
عن وجودها هذا خلف د ان الامكان امر عدمي فلو علل الحاجة لزم تعليل الوجود
بالعدم وهو محال ه لو كان امكان الوجود هو بعينه امكان العدم فلو احوج في جانب الوجود
الى السبب لاحوج في جانب العدم وهو محال والذي يقال ان علة العدم عدم العلة باطل لان
العلية صفة ثبوتية فلا تتصف بها العدم ولان العدم لو كان له من الخصوصية ما يكفي في انتساب
امر اليه فليكف ذلك القدر في جانب الوجود حتى يعلل الوجود بالعدم واعلم ان بديهة العقل
شاهدة بان الطرفين المتساويين لا يترجح احدهما على الاخر الا لمرجح وليست زيادة قضية اجلى
عليها في الجلاء قادحة في جلائها لاحتمال التفاوت في العلوم واحتجاجهم على ان الحاجة
ليست امرا ثبوتيا صحيح ولكن لا يلزم منه ان لا يكون الشيء محتاجا كما انه لا يلزم من القول بان القدم
ليس امرا ثبوتيا ان لا يكون الشيء متقدما واما عدم الممكن فهو لعدم علة وجوده والعلية صفة

ثبوتية على ما سيأتي في البديهة حاكمة بصحة اسناد عدم الممكن الى عدم علته ومانعة عن
اسناد طرف الوجود الى العدم ٥ وجزم البديهة في الفرق كاف يب في انه هل يحتمل ان يكون
احد طرفي الممكن اولى لذاته وان لم ينته الى حد التعيين هذا المحال لان كل اولوية ان عقل
زوالها عند وجود شيء آخر اعتبرنا حقيقتها على ذلك الشيء ماهية الممكن اذا اعتبرت مع
قطع النظر عن ذلك العدم لم تكن مقتضية لتلك الاولوية وان امتنع زوالها بقي اصلا كانت
حاصلة ابدا او ممتنعة ابدا فتكون منتهية الى حد التعيين جح في ان الممكن ما لم يصر واجبا لم يوجد
ان كان الممكن مع السبب كهو لا مع السبب فلم يكن السبب سببا وان حصل الترجيح فقد علمت ان الترجيح
لا ينفك عن التعيين كان حصوله عن السبب واجبا وهو المطلوب وايضا مع حصول ذلك الترجيح ان
امتنع حصوله لم يكن مرجحا اصلا وان لا حصوله وهو المطلوب او لا يمتنع والحال هما فيكون
تارة يقع وتارة لا يقع فوقوعه تارة ولا وقوعه اخرى مع حصول ذلك المرجح في الاوقات
كلها لكونه فعالا لاحد طرفي الممكن المتساويين على الآخر لا لمرجح وانه محال وايضا فالتساوي لما امتنع
وقوعه كان امتناع وقوع المرجوح اولى واذا امتنع وقوع المرجوح تعين وقوع الراجح لامتناع
الخروج عن النقيضين يد في ان كل ما يستفيد الوجوب عن غيره وجوبين اخص منهما سابق على عدمه
وهو وجوب فيضانه عن علته والآخر متأخر عن وجوده هو الضرورة المشروطة بشرط المحمول
الذي هو الوجود يه في ان الامكان للممكنات واجب لانه لو لم يكن واجبا امكن زواله وحينئذ ينقلب
الممكن واجبا او ممتنعا هذا خلف ولكن الامكان لو كان ممكنا لكان امكان الامكان زائدا على
نفس الامكان فيلزم التسلسل ولاحتاج في حصوله الى المؤثر الذي تاثيره فيه مسبوق بالامكان
فيكون هو مسبوقا بنفسه هذا خلف واما الامكان الثاني للحوادث المسمى بالاستعداد فالاظهر
فهو غير لازم على ما لا يخفى **الباب الخامس** في القدم والحدوث وفيه ه مباحث ا

عند ما يراد بالحدوث حصول الشيء بعد عدمه في زمان مضى وبهذا التفسير لا يكون الزمان حادثا
لاستحالة ان يكون عدم الشيء مقارنا للوجود وقد يراد به احتياج الشيء في وجوده الى الغير دامت
تلك الحاجة ابدا او لم تدم وللقدم معنيان مقابلان لهذين من الحدوث هذا هو المقول والتحقيق فيه
سياتي في مثل الحادث ب في اثبات الحدوث الذاتي الممكن يستحق من ذاته لا استحقاقية
الوجود والعدم لذاته ويستحق من غيره استحقاق احدهما وما بالذات اقدم مما بالغير فاللااستحقاقية
اقدم من ذلك الاستحقاق وهو الحدوث الذاتي ج في ان الحدوث لا يجوز ان يكون علة للحاجة الى المؤثر
لانه عبارة عن مسبوقية وجود الشيء بالعدم التي هي متأخرة عن وجود الشيء المتأخر عن تأثير الفاعل
المتأخر عن حاجة الاثر الى المؤثر المتأخرة عن علتها فالحدوث متأخر بمراتب عن علة حاجة الحادث
الى المؤثر فهو لا يكون علة لتلك الحاجة ولا جزءا منها ولا شرطا لعليتها د في ان الحدوث كيفية زائدة
على وجود الحادث ليس حدوث الحادث هو وجوده لان الشيء حاصل في الحال والا لكان الشيء حال بقائه
حادثا ولا العدم السابق لهذا بل هو مسبوقية الشيء بالعدم فهو امر مغاير للوجود الحاصل والعدم
السابق وحدوثه نفسه حتى لا يلزم التسلسل ه في ان الحدوث الزماني مشروط بتقدم المادة والزمان
عليه قد بينا قولنا فيه واما الذي اعتمد الشيخ عليه فهو ان كل حادث فهو قبل حدوثه ممكن الحدوث
وهذا الامكان ليس هو الامكان العائد الى الفاعل لان صحة اقتدار الفاعل عليه معللة بهذا الامكان
والعلة غير المعلول ثم انه امر ثبوتي والا لا فرق بين نفي امكانه وامكان نفيه فيستدعي محلا
ومحله ان كان حادثا عاد الكلام فيه فلابد ان ينتهي الى محل قديم فنقول لا نسلم ان الامكان صفة ثبوتية
على ما مر ولئن سلمناه ولكن المعدوم انما يتصف بالامكان اذا احضره العقل وحينئذ يكون موجودا في العقل
والعقل لا يقتضي وجود امكانه في الخارج بل امكان حصوله في الذهن ولا يستدعي الا محلا في الخارج
و في اثبات ان كل محدث فهو مسبوق بالزمان فقد مرت الاشارة اليه في اول هذا الباب وسيأتي تمام

الحث لانم فيه في باب البرهان فهذا ما نقوله في هذا الباب وهو اخر الكتاب الاول والله الموفق

الكتاب الثاني في احكام الجواهر والاعراض

والكلام فيه مرتب على مقدمة وجملتين اما المقدمة ففي بيان حقيقة الجوهر والعرض واحكامها
الكلية وفيه بحثان فالاول في تحقيق ماهية الجوهر والعرض اعلم ان كل موجود فاما ان يكون في شيء
اي يكون مختصا بشيء اخر وساريا فيه بحيث يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر تقديرا او
تحقيقا مع ذلك لكونه نعتا له او لا يكون فان كان الاول يسمى الساري حالا والمنعوت محلا ولا بد فيهما
من ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه والا لم يتوقف وجود واحد منهما على الاخر ولم يمتنع حصول
ذلك الحلول فاما ان يكون المحل سببا لوجود الحال فيسمى المحل موضوعا والحال عرضا او بالعكس
فيسمى المحل هيولى والحال صورة فالموضوع والهيولى يشتركان اشتراك الاخص تحت الاعم وهو المحل
والعرض والصورة يشتركان اشتراك الاخص تحت الاعم وهو الحال وينبغي لك ان تعلم ان الشيء اذا كان اعم
من غيره فسلب ذلك الخاص اعم من سلب ذلك العام فكما ان اللون اعم من السواد فعدم السواد اعم
من عدم اللون فان كل ما صدق عليه انه غير لون صدق عليه انه غير سواد ولا ينعكس واذا ثبت ذلك
فنقول شرط الجوهر ان لا يكون في موضوع واللاكون في الموضوع اعم من اللاكون في المحل لان الموضوع
اخص من المحل فيكون سلبه اعم من سلب المحل فالجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت
لا في موضوع وحينئذ تخرج الباري سبحانه عنه لانه ليس وراء الآنية ماهية وتدخل فيه الصور
الكلية التي تحصل في الذهن من الجواهر لانها وان كانت في الحال حالة في الموضوع لكن مع ذلك يصدق
عليها انها متى وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع هذا كله على قول الشيخ اما على من [illegible]
فانت بعد الاحاطة بما سلف خبير بما ذهب اليه واما العرض فهو الموجود في موضوع واذا عرفت
ذلك فنقول الجوهر اما ان يكون في محل او لا يكون والذي يكون في المحل الصورة والذي ليس في

المحل فان كان جزءا للشيء فهو الهيولى وان لم يكن جزءا فان كان مركبا من الهيولى والصورة فهو الجسم وان لم يكن
مركبا فان كان متعلقا بالجسم بالتدبير فهو النفس والا فهو العقل ولقائل ان يقول انه لا دليل
على ان الجوهر المركب من الحال والمحل هو الجسم فانه لا استبعاد في العقل في وجود جوهر غير جسماني
ويكون مركبا من جزءين هذا هو الواجب على اصولكم فان الجوهر جنس والمفارقات مسلم جوهريتها
فيكون لكل واحد منها فصل فيكون ذات كل واحد منهما مركبة من جنس وفصل والجنس بوجه ما كالمادة
عندهم والفصل كالصورة فالمفارقات جواهر مركبة من حال ومحل ويمكن ان يقال ايضا الموجود اما
ان يكون حالا في شيء او لا يكون والاول اما ان يكون سببا لوجود محله وهو الصورة او لا يكون وهو
العرض والثاني اما ان يكون متحيزا وهو الجسم او جزءا منه وهو الهيولى او لا متحيزا ولا جزءا منه وهذا
اما ان يكون متعلقا بالجسم وجزءا منه وهو النفس وهو ما بيان اجزائه تمام النفس على مذهبهم او لا
متعلقا ولا جزءا منه وهو العقل بحث في ان الجوهر غير مقول على ما تحته قول الجنس لثلاثة اوجه
الاول انا اذا تعقلنا الجسم انه جوهر فهنا امور ثلاثة فاما الاستغناء عن الموضوع ويكون ماهيته علة لذلك
الاستغناء والماهية التي عرضت لها هذه العلية فان فسرنا الجوهر بالاول لم يكن جنسا لكونه
سلبيا وان فسرناها بالثاني لم يكن جنسا لان العلية ليست صفة ثبوتية على ما سيأتي وبتقدير
ذلك كانت خارجة عن الماهيات وان فسرناها بالثالث لم يكن جنسا لاحتمال ان يكون المشتركات
في هذه العلية مختلفة في الماهية مع ان الجنس يجب ان يكون مشتركا فيه للماهيات التي يقال عليها
الجوهر ان كانت بسيطة لم يكن الجوهر جنسا لان كل ما اندرج تحت الجنس فهو مركب والبسيط
ليس بمركب وان كانت مركبة فبسائطها ان كانت اعراضا كان الجوهر متقوما بالاعراض هذا خلف
وان كانت جواهر وهي بسائطها غير مندرجة تحت الجنس فالجوهر ليس بجنس للجواهر لو كان جنسا
لكان الفصل المقوم لنوعه جوهرا ضرورة ان مقوم الجوهر جوهر فيكون الجنس داخلا في طبيعته

الفصل هذا اخلف جـ في ان كليات الجواهر جواهر وان الجزئيات اولى بالجوهرية من الكليات هذا
من تقابل مع الصور الذهنية ومع ذلك فنقول اما الاول فلان الشي ليس بجوهر الا انه في الحال موجود
لا في موضوع والاركان الشك وجود الاجزاء في الحال يقتضي الشك في جوهريته بل لانه ماهية
اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع والصور الكلية الذهنية الماخوذة من الجواهر كذلك
جواهر واما الثاني فلان اثار الجوهرية للجزئيات الذهنية للكليات لان الاثر المعروف للجوهر هو
الا بتقاء عن الموضوع وهو بالفعل للجزئيات ومنتظر للكليات ولان الجواهر الكلية محتاجة
الجزئية من غير عكس ولان الفصل في التكوين متوجها اصيره النوع شخصا وانت تعرف من هذا ان
الانواع اولى بالجوهرية من الاجناس والفصول د في ان الجوهر لا ضد له ان اعتبر في التضاد التوارد
على الموضوع لم يكن له ضد لانه لا موضوع له وان اكتفينا بالمحل كان للجواهر الصورية ضد ه في ان
الجوهر مقصود اليه بالاشارة الاشارة دالة حسية او عقلية الى الشي لا يشركه فيها غيره وهي
تتوقف على تشخص المشار اليه وتشخص الاعراض تابع لتشخص محالها اذ الاشارة لا تتناول بالذات
الا الجواهر وظاهر ان الاشارة الى الجواهر الكلية او صح القول بها غير ممكنة و في ان الجوهر
هو القابل للاضداد على سبيل الاستقلال واحترزنا بقولنا على سبيل الاستقلال عن العرض
والعقد فانه قد يتغير حالهما من كالمطابقة الى اللامطابقة لكن تبعا للتغير في المقول والمعقول
فان قيل اللون مع كونه عرضا يقبل السوادية والبياضية قلنا نلتزم ان جنس الالوان
لا يتميز عن فصولها في الوجود الخارجي فضلا عن ان يكون مغايرا لها قابلا لها ن ان العرض ليس
بجنس لما تحته لان اثبات عرضية الالوان المائية وغيرهما تحتاج الى البرهان ولا شي مما
هو جنس كذلك ولان العرضية ان كانت عبارة عن العروض للموضوع لم تكن جنسا لان عروض الشي
لغيره نسبة له اليه وهي اعتبارية والنسب الخارجية لا تصلح للجنسية وان كانت عبارة عن اقتضاء الماهية

لذلك العروض فكذلك وان كانت عبارة عن الماهية المقتضية لكل الاقتضا فالماهيات
المتشاركة في ذلك الاقتضا تحتمل ان تكون مختلفة والجنس لا يحتمل ذلك ح في امتناع
الانتقال على الاعراض تشخص العرض المعين ليس معلول ماهيته ولا للوازمها والا كان
نوعه شخصه فلا بد من علة منفصلة وهي ان كانت محله امتنع مفارقته عنه وهو المطلوب
او حالة فيه فيكون هو مكتفيا في وجوده من جهة في تشخصه الحال فيه فيكون عرضا في المحل لا يكون
حالا فيه هذا خلف او لا محلا ولا حالا فيه فتكون نسبته اليه كنسبته الى غيره ولا يكون علة
لتشخصه بعينه واما الجسم فلما لم يكن تشخصه بالحيز الذي حدث فيه لا جرم صح مفارقته وان قيل
تشخص المحل ان كان لتشخص محل اخر لزم التسلسل وان كان لتشخص الحال لزم الدور قلنا
الحق هو الثاني والدور مندفع لانا لا نعلل تشخص كل واحد بتشخص الاخر حتى يلزم الدور
بل بذات الاخر فهذا ما يحضرني الان ط في صحة قيام العرض بالعرض لما اقام من اعتبر
تلك الاعراض لا بد لها من محل جوهري فيكون كل واحد منها حاصلا في ذلك المحل تبعا لحصول
ذلك الجوهر فيه وهذا هو المعني بقيام العرض بالجوهر هنا واذا جعلنا تلك الاعراض قائمة بذلك
الجوهر وجوابنا انكم اخللتم بتفسير القيام لانه عبارة عن الاختصاص الناعت وان لم يكن
كما سيتحد لك الاختصاص معلومة فان للباري سبحانه نعوتا سواء كانت حقيقية او اضافية
مع انه ما كان هو هنا كذلك محال ولان حصول الجوهر في الحيز صفة له فان جعلنا حقيقة كون
الشي صفة لغيره عبارة عن حصول الصفة في الحيز تبعا لحصول محلها فيه وجب ان يكون
حصول الجوهر في الحيز حاصلا في الحيز تبعا لحصول المحل فيه وذلك محال بالضرورة ولان الحصول
في الحيز اضافة والاضافات لا يعقل حصولها في الحيز ي انه يلزم ان يكون حصول الجوهر
مسبوقا بحصوله في الحيز وهو محال ثم انه يلزم التسلسل اذا ثبت ذلك فنقول هنا اعراض

يمتنع نعت الجسم بها و لا يمتنع وصف العرض بها مثل البطو فانه يستحيل نعت الجسم به و يصح
نعت الحركة به فهو اذا قام بالحركة لا بالجسم في امتناع قيام العرض الواحد بمحلين لانا
لو قدرنا ان يكون القائم بمحلين عرضين لكن حال العرض في الاثنينية الا كحال هذا
العرض الواحد القائم بالمحلين فيلزم انه لا ينفصل الاثنان عن الواحد وانه محال ولانه لو عقلنا
حصول عرض واحد في محلين فلم لا يجوز ان يعقل حصول جسم واحد في مكانين والاضافة القائمة
باحد المضافين غير القائمة بالاخر نظير ذلك في الاضافات المختلفة فيما في ان الحال ينقسم
بانقسام المحل لان كل واحد من الاجزاء المفترضة في المحل ان لم يوجد فيه شي من الحال لم يكن الحال
حالا في ذلك المحل وان وجد فيه شي فاما ان يكون الحال بتمامه حاصلا في كل واحد من اجزاء المحل
وهو موقوف على امرين او يحصل كل بعض منه في بعض من محله وهو يوجب الانقسام فان قيل ما
البرهان على ان الحال التام يوجد شي منه في شي من اجزاء المحل لاستحالة حلوله في مجموع المحل
فان النقطة لا يوجد شي منها في اجزاء محلها مع انها موجودة في ذلك المحل وكذلك النقطة
والاضافات فانه لا يمكن ان يقال في كل جزء من الاب جزء من الابوة قلنا هذه اعراض غير سارية
في محالها وكلامنا في الاعراض السارية فلنا الكل الموضوع من العرض الساري العرض الذي ينقسم
في اجزاء محله اجزاء فاذا اختصصتم حكمكم فلا يستدل للنهم على ان العرض الذي ينقسم في
اجزاء محله اجزاء ينقسم بانقسام محله ومعلوم ان ذلك مما لا فائدة فيه ثم انه لا عرض يلزمه
انقسامه بانقسام محله ينزه والسائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون حلوله في المحل لا على نعت السريان
وحينئذ يقع الكلام في الخط واعلم ان الجزم بان كل هذا الشكل دعاء البديهة بان
الحال الذي لا يوجد شي منه في شي من اجزاء محله استحال حلوله في ذلك المحل والمنع من وجود
النقطة والوحدة والاضافة فالتعيب بل في ان الحال يكون بسبب القول محله انفع المناحب بعلة

ويحتمل ان يكون هذا الحال صورة و مثل هذا المحل هيولى وعندنا يمتنع هذا لان الحال محتاج في وجوده
الى المحل فلو احتاج المحل في وجوده الى الحال لزم الدور لا يقال كون هذا الحال لا يحتاج الى المحل بل
يتبع وجوده وجود محله ثم ان محله علة لتشخصه ونحن لا نقول انه موثر فيه بشرط وجوده لكن المحل يقتضي
الحلول في ذلك المحل ان يمتنع احتياجه الحال الى المحل لكن المحل يحتاج الى الحال بعد حدوثه والحال
يحتاج الى المحل قبل حدوثه والمحل قبل حدوثه لا يمتنع الحال الحادثة فلا يلزم الدور ثم انه يعلم
ان الصورة محتاجة الى المادة بعد حدوثها لكنها محتاجة الى المادة بعينها ثم تلك المادة
غير محتاجة الى تلك الصورة بعينها بل الى مطلق الصورة ولما اختلفت الجهة انقطع الدور لانا
نجيب عن الاول ان الامر لو كان كما قلتم لزم ان لا يكون حدوث الحال عن العلة المفارقة موقوفا
على استعداد المادة وعن الثاني ان الصورة لو لم تحتج الى المادة الا في حال بعد حدوثها لما انطبعت
حال حدوثها فيها كما في النفوس الناطقة وعن الثالث ان تلك الصورة غير محتاجة الى غير تلك المادة ولهذا
لا يمتنع حلول مثلها في غير تلك المادة فاذا احتاج كل واحد منهما الى الاخر من حيث الماهية لا
من حيث الشخصية والمعتبر ان الصورة تفنى مع بقاء المادة ولا شي من العلل كذلك فرع في ان
الشي الواحد هل يكون جوهرا وعرضا اباه الشيخ لان الجوهر هو الذي لا يكون في موضوع اصلا
فالشي ان لم يكن في موضوع اصلا لم يكن عرضا واذا كان في موضوع ما لم يصدق عليه اسم الجوهر
البتة نعم لان كل حال ينفي عنه متقوم للمحل وكل ما كان كذلك فهو جوهر فكل حال عرض لا يتنافى ان
يكون شي من الاشياء الحالة في غيره جوهرا فيكون هذا مخالفة للاجماع المنعقد بين الحكماء على اثبات
الصورة الجوهرية واما ان يكون يكون ذلك الحال عرضا وجوهرا وهو المطلوب والحقيقة انه يكون
عرضا بالنسبة الى المحل وجوهرا بالنسبة الى المركب كما انه عرضي بالنسبة الى المحل وذاتي بالنسبة
الى المجموع فهذا ما اردنا ايراده في هذه المقدمة واما المحلان فاحدهما في الجواهر والاخرى

في الاعراض ولما قدم الحكم على العرض طبعا اشير الى ما تقدم عليه وضعا ولكن الابحاث المتعلقة
بالجواهر لما احتاجت الى الابحاث المتعلقة بالاعراض قدمنا احكام الاعراض **الجملة الاولى**
في الاعراض وفيها مقدمة وحجة لنين اما المقدمة ففي المباحث المشتركة للمقولات التسع التي
هي الكم والكيف والمضاف والاين والمتى والوضع والملك وان يفعل وان ينفعل وهي اربعة فالاول
البحث عن كون كل واحد منها جنسا وذلك بان يبين في كل واحد منها كونه مفهوما مشتركا بين ما يحمل اولا
له ثبوتيا ومقولا على ما تحته بالتواطؤ وذاتيا له كالذاتي المشترك على ما ثبت هذه الحجة في كل واحد
من التسعة كالمتعلق ب ثم يبين ان شيئا من هذه التسعة لا يوجد اثنان منها داخلين تحت جنس حتى يمكن ان
ندعي بعد ذلك كونها اجناسا عالية وهو مختلف فيه فان من الناس من جعل المقولات اربعا الجوهر والكم
والكيف والنسبة وجعلها جنسا للسبعة الباقية ويمكن افساده بان النسبة لو كانت جنسا لما تحتها لكان
كل نسبة مركبة في ماهيتها لان كل ما اندرج تحت جنس فهو مركب لكن الثاني محال لان كل مركب فلكل واحد
من اجزائه الى الاخر نسبة فتلك النسبة ان كانت مركبة كانت بين اجزائها نسبة اخرى فاما ان لا ينتهي ابدا
الى نسبة بسيطة فيكون المركب مركبا عن البسائط مع انه خلف فلا بد من نسبة بسيطة فهي داخلة
تحت مطلق النسبة وغير داخلة تحت الجنس لبساطتها فالنسبة ليست جنسا لما تحتها ومن جعل بعضهم
الاضافة جنسا للمقولات الست وهو باطل لان التعقل لهن معتبر في الاضافة وغير معتبر في تلك المقولات
ج لا مقولة غير هذه العشر وليست فيه حجة قاطعة نعم لما لم نجد غيرها اقتصرنا عليها ومنا **شك**
وهو ان النقطة والوحدة والوجود والشيئية غير داخلة تحت هذه المقولات وحله **د** انا لو سلمنا
ذلك لم يقدح في عشرية الاجناس لم لا يجوز كونها اجناسا **د** اذا قسمنا كل واحد من التسعة الى
انواعها فلا بد من ان نقسمها اباها الى انواعها بالفصول او بالعوارض فان كان بالعوارض فيلزم
التقسيم بها مطابقا للتقسيم بالفصول وتعذر ان يعرف الفصول فبل هو بالفصول القريبة او البعيدة

وهذه الاشياء لا سبيل الى تحقيقها **الفن الاول** في الكم وهو **لب** حجة **فا** في الفرق بين المقدار
الجسمي وبين الجسمية المعينة لان الجسم قد يتوارد عليه المقادير المختلفة مع بقاء جسميته المعينة فالمقادير
المتبدلة غير الجسمية الباقية وهذه الحجة مبنية على نفي الخلاء الذي لا يجري الا كان التغير بسبب اختلاف
الاوضاع اجزاء الباقية ثم لشاك ان يقول احد شيئين ههنا الاول انا لا نسلم ان المقادير اختلفت بل الاشكال
التي اختلفت واما المقدار فهو واحد في الاحوال كلها لانه لما ازداد الطول انتقص العرض او العمق
وبالعكس فالمقدار باق في الاحوال والمتغير هو الشكل الثاني ان ما ادعيتم الجسمية ونحن لا نسلم علمه في كون الشكل
زائدا على الجسمية انما النزاع في المقدار وما ذكرتم لا يفيد ذلك ومن لم يستحق المقدار ان يقول المقدار لو
كان عرضا لكان امتداد يكون لمحله في حد ذاته امتداد في الجهات او لا يكون فان كان الاول كان محل المقدار
مقدارا غنيا عنه فلم يحصل المقدار فيه اجتماع المثلين ولانه ليس حلول احدهما في الاخر اولى من العكس وان كان
يلزم احتياج مقدارية محل المقدار الى مقدار اخر والى غير النهاية وان لم يكن له حصول المقدار في الحيز يلزم
حصول محله فيه لم يكن حصول ذلك المحل فيه تبعا لحصول المقدار فيه فيكون المقدار محلا له والذي يجب
محلا ليس حالا فيه هذا خلف **ب** في الخواص التي يمكن الوقوف منها على ماهية الكمية وهي عندهم ثلث **فا**
قبول المساواة واللامساواة وذلك لاجل الكمية لا الجسمية لان الجسم الصغير لا يخالف الكبير في جسميته بل
بالمقدار ولقائل ان يقول لا ان الجسم الكبير لا يخالف الصغير في جسميته فلم لا يكون المقدار الكبير لا يخالف المقدار
الصغير لكونه مقدارا فان فسر الاول بالاثبات مقدار زائد على الجسمية افتقر الثاني الى اثبات مقدار زائد
على المقدار الاول ولزم جره الى لا نهاية له **ب** قبول الانقسام وهو ثاني الخاصة الاولى وهذا القبول
قد يراد به كونه بحيث يمكن ان يفرض فيه شيء غير شيء وبهذا المعنى يلحق المقدار لذاته وقد يراد به الافتراق
بحيث يحدث للجسم هويتان وبهذا المعنى لا يلحق المقدار لان الملحق به يجب بقاؤه عند اللاحق والمقدار الواحد
اذا انفصل فقد حصل مقداران ثم ما قبل الانفصال لما كانا موجودين بالفعل والا لكان في المتصل الواحد

منفصلات غير متناهية بينها المقدار ان لم اخر تانقد بطل المقدار الاول فاذا المقدار لا يبقى عند ورود
الانفصال وما لا يبقى عند ورود الشيء لا يكون ملحوظا لذلك الوارد فاذا قبول الانقسام غير عارض للمقدار
بل للمقدار بسبب المادة يعرض انها ان العدد صفة لما تقبل الانقسام كالحركة التي هي الجسم لا تتكون و ههنا
ابحاث ستعرفها ان بالمادة جسم انك ستعلم ان المقدار قابل للتنصيف لما غير نهاية والتنصيف في المقدار
تضعيف في العدد فالعدد غير متناه في طرف الزيادة وينتهي في النقصان الى الواحد والمقدار بالعكس ولما
كان المقدار لذاته قابلا للتجزية يجب ان يكون قابلا للتعدد العدد كما عرفت مبدأه الواحد فاذا
المقدار لذاته قابل لان يعرض واحدية اوفى غيره وبحسبه هو معدود ذاته واما كون العدد بهذه الصفة
فلا شك فيه واذا عرفت هذه الخواص للكمية فنقول لا يمكن تعريفها بالمساواة التي لا يمكن تعريفها الا
بانها اتحاد في الكم ولا بقبول القسمة فانه مختص بالمتصل فيجب تعريفها بالثالثة هكذا انه الذي يمكن ان يوجد
فيه شيء واحد عاد سواء كان موجودا بالفعل كما في المنفصل او بالقوة كما في المتصل ج في تقسيم الكم الكم اما
ان يكون بحيث يمكن ان يعرض فيه اجزاء تلاقي على حد مشترك او لا يكون كذلك فالاول هو المتصل والثاني هو المنفصل والمتصل
اما ان يكون في تلك الاجزاء هو المقدار او لا يكون فهو الزمان والمقدار اما ان يكون امتدادا واحدا فقط
وهو الخط او يمكن ان يعرض فيه امتدادان متقاطعان على قائمة وهو السطح او يمكن ان يعرض فيه ثلاثة
امتدادات متقاطعة على قوائم وهو الجسم التعليمي ويسمى ثخنا لانه حشو ما بين السطوح وعمقا اذا اعتبر
النزول وسمكا اذا اعتبر الصعود وانما قلنا الزمان انه متصل لان الآن الذي هو نهاية للماضي بداية
للآتي ولانه مطابق للحركة المطابقة للجسم المتصل ومطابق المتصل متصل هكذا قيل في هذا الموضع والذي
عندي فيه سيأتي في باب الزمان واما الكم المنفصل فهو العدد اما كميته فلانه معدود بالذات
بواحد فيه اذ ليس فيه واما انه منفصل فلانه ليس بين اجزائه حد مشترك واعلم ان الكم المنفصل ليس الا
العدد لان قوام المنفصل من المفردات التي هي الآحاد فان اخذ الواحد من حيث هو واحد فقط

لم يكن الحاصل من اجتماع امثاله الا العدد وان اخذ من حيث هو انسان او حجر مثلا لم يكن باعتبار كونها
كميات منفصلة الا اعتبار كونها معدودة بالآحاد التي فيها فهي انما تكون كميات منفصلة بالحقيقة
لكونها معدودة بالوحدات التي فيها فاذا الكم المنفصل ليس الا العدد د في تقسيم آخر للكم الكم
اما ان يكون ذا اجزاء قارة يتصل بعضها ببعض من تهيئتها بين الاشارة الى كل واحد منها انه اين هو
من صاحبه او لا يكون فالاول هو الكم ذو الوضع وهو الخط والسطح والجسم التعليمي والثاني هو الزمان
والعدد اما الزمان فلانه وان كان متصلا لكنه غير قار واما العدد فلانه وان كان قارا لكنه غير متصل ه
في الطول والعرض والعمق قد يراد بالطول الامتداد كيف كان او الامتداد الذي يفرض اولا او اطول
الامتدادين او الامتداد الآخذ من رأس الآدمي الى قدمه والامتداد الآخذ من مركز العالم الى محيطه
والعرض قد يراد به المقدار الذي فيه بعدان او البعد المتقاطع للبعد المفروض اولا او اقصر
البعدين المحيطين بالسطح والآخذ من يمين الحيوان الى شماله والعمق قد يراد به الثخن والبعد
المتقاطع للبعدين المفروضين اولا والثخن النازل والبعد الذي يحوز بنيته الانسان قدامه وخلفه
وفي سائر الحيوانات ما يحاذي فوقه واسفله ثم نقول ان اريد بالطول والعرض والعمق نفس الامتدادات
فهي كميات بالذات وحينئذ يكون كل خط طويلا وكل سطح عريضا وكل جسم عميقا وان اريد بها سائر المعاني
فهي كميات ماخوذة مع اضافات وحينئذ لا يكون الامر كما ذكرناه ثم ان الكميات الماخوذة مع الاضافة
قد توجد بحيث لا يكون شرط اضافتها الا الى شيء كالخط الذي يقال انه طويل بالقياس
الى خط قصير وقد يكون كذلك كالاطول فانه اطول بالقياس الى طول ذلك الطول طويل بالقياس الى قصير
و في الكم بالعرض وهو الذي يكون موجودا في الكم كما عددناه او الكم موجودا فيه كالعدد الموجود في
المعدودات سواء كانت منفصلة بالذات كالمفارقات او ليست كذلك كالمفارقات والزمان متصل بذاته
عرضت وبالعرض ايضا لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة بالذات ولذلك يقدر بالمسافة

فيقال زمان فسيح ومنفصل بالعرض عند انقسامه الى الساعات والايام او حالا في محل الكم كما
يقال للبياض انه طويل وعريض او متعلقا بما يعرض له الكم كما يقال للقوى انها متناهية او غير
متناهية بسبب كثرة المعمول عليه متناهيا او غير متناه في العدد او المدة ز في ان الثقل والخفة
ليسا من الكم بالذات لان الثقل هو الميل الى اسفل او مبداه والخفة هو الميل الى فوق او مبداه
وليس ذلك بالمساواة والتفاوت بالذات ح في ان الكم لا ضد له اما المنفصل فلان كل عدد
اما متقوم للعدد الآخر او متقوم به والشيء لا يكون ضد المقوم او المتقوم به ولانه ليس شيء من
الاعداد في موضوع قريب مشترك وكل ضدين كذلك واما المتصل فالمقادير ليس منها واحد منها
قابلا للآخر او مقبوله فلا يتحقق التضاد واما الاستقامة والانحناء والمتصل والمنفصل والتربيع
والزوجية فلا يعرضها التقابل ليس الا العدم والملكة والذي يكون متعلقا بالتضاد فهي ليست كميات
بل عوارض لها ط في ان الكم لا يقبل الاشتداد والتنقص من الظاهر انه لا يعقل ان ثلاثة اقوى
في الثلاثية من ثلاثة اخرى ولا خط اشد خطية من خط آخر بل يمكن ان يكون اطول منه ولكن ذلك
لا يكون اشتدادا بل تزايدا ى في اللانهاية قد يقال ذلك بالحقيقة اما على السلب وهو ان
يسلب عن الشيء الامر الذي لا يصح ان يقال انه متناه كما يقال الله سبحانه لا نهاية له او على العدول
وهو ان يكون ذلك الامر حاصلا للشيء لكن النهاية لا تكون حاصلة له اما لكونه بحيث كلما اخذت منه
اي تعقلت منه شيئا وجدت شيئا خارجا عنه عن حاجة الى العود كما يقال الاجسام غير متناهية
في العظم او لانه لا طرف له في الفعل حتى المحيط به كما يقال انه لا نهاية للدائرة وقد يقال بالمجاز وهو
البعد الذي يكون سلوكه متعذرا او متعسرا يا في تناهي الابعاد المتقدمة انا اذا فرضنا
كرة خرج من مركزها خط متناه موازيا لخط آخر غير متناه مفروض في الابعاد الغير المتناهية
فاذا تحركت الكرة حتى زال الخط من الموازاة الى المسامتة فلا بد ان يفرض في الخط الغير المتناهي نقطة هي

اول نقطة المسامتة لكن ذلك محال في الخط الغير المتناهي لانه لا نقطة الا والمسامتة فوقها
لعروض الخط المتناهي قبل مسامتتها لان المسامتة مع النقطة التي تحصل زاوية اصغر مما
تحصل بها المسامتة مع النقطة التي وكل زاوية يحيط بها الخطين فهي منقسمة لا الى النهاية فاذا
ليس في الخط نقطة هي اول نقطة المسامتة وقد كان ذلك واجبا هذا خلف فالابعاد متناهية
ولا حاجة بهذه الحجة مبنية على نفي الجزء فان قيل الواقف على طرف العالم ان لم يمكنه مد اليد
الى الخارج فهناك جسم مانع وان امكنه ذلك كان الذي يتسع خارج العالم بطرف اصبعه غير ممتنع
لكل يده فخارج العالم اما قابل للزيادة والنقصان فيكون ذلك موجودا ممتدا تاما وايضا الجسم
ماهية لا يمنع نفس تصورها عن وقوع الشركة لا الى نهاية لان كل ممتد يحصل من الجسم فالجسم
لكونه جسما لا يمنع من ان يكون محمولا على ما هو اكثر منه فلو امتنع شيء من الاجسام لم يكن ذلك
الامتناع لكونه جسما ولا لشيء من لوازمه لان ذلك اللازم ايضا ماهية لا يمنع نفس تصورها عن
الشركة لا الى نهاية فاذن لو امتنع كان ذلك الامتناع لشيء من العوارض التي تجوز زوالها وما كان
كذلك كان ممكن الدخول في الوجود فاذن الاجسام الغير المتناهية ممكنة الوجود والجواب عن الاول
ان تعذر مد اليد لا لوجود مانع بل لعدم الشرط وهو عدم الحيز والمكان وعن الثاني ان الامتناع
حكم عدمي فلا يعلل يب انه كيف يكون ان الجسم لا الى نهاية انه يمكنك ان تاخذ جسما فتنصفه ثم
تنصف احد نصفيه نصفين آخرين ثم تضم الى المبلغ الاول احد نصفي النصف الثاني ثم تضم اليه نصف
الربع الباقي ولا تزال تاخذ مما بقي نصفه وتضم الى المبلغ الاول اذا كان الجسم قابلا لانقسامات لا
نهاية لها كان ذلك التزايد ممكنا الى غير النهاية يج في كون الماضي والمستقبل غير متناه اما ان الازمنة الماضية
فاذا قلنا انها غير متناهية لم نعن به كل واحد منها بل مجموعها ثانيها بحسب الوجود اما
على السلب وهو ان جملة الاشخاص الماضية لم تنته الى عدد متناه هو حق او العدول وهو

ان جملة الاشخاص الماضية التي لا عدد غير متناه وهو باطل لان موضوع الحكم الشرعي يجب
ان يكون شيئا واحدا ومجموع الاشخاص الماضية غير موجود في شيء من الاحوال قطعا ولان الذهن ايضا لا يمكنه
لا يقوى على استحضار عدد لا نهاية لها بالفعل نعم يقوى على استحضار اللانهاية لانها معنى واحد
وتارة يجب الحكم على معنى انه لا يستحضر الوهم مما مضى عددا الا ويمكنه استحضار غيره من غير
حاجة الى الكون واما في الامور المستقبلة فالنظر اما في وجودها او في ماهيتها اما في وجودها
فلا شك انها ليست بالفعل بل بالقوة فاما ان يقال ان كل واحد منها بالقوة اي في وقت معين وهو حق
او في كل الاوقات وهو باطل او يقال الكل من حيث هو كل موصوف دائما بان بعضا منه موجود والبعض
معدوم وهذا باطل من حيث انه لا وجود لتلك الكلية حتى توصف بوصف ثبوتي وصحيح من حيث ان
تلك الماهية لا ينقطع تعاقب جزئياتها او ان ذلك الكل المعدوم كل واحد منه بالقوة الا انه بحسب وقت
معين وان لم يكن كل شيء منه بالفعل واما في ماهيتها فان ماهيتها بالفعل بالقياس الى النهاية
الحاصلة وبالقوة بالقياس الى التي لم تحصل وستحصل ولا بالقوة ولا بالفعل بالقياس الى النهاية التي
لا نهاية بعدها بحث في ان اللانهاية ليست من المبادئ ان محصل مفهوم اللانهاية يمتنع ان يكون
مبدا لانه اعتبار ذهني لا وجود له بالاستقلال فضلا عن ان يكون مبدا لغيره بحث في ان
اللانهاية طبيعة عدمية لان طبيعة القوة لا تزول عنها بحث في ان الجسم الذي لا نهاية له يمتنع ان
يتحرك فالمتحرك يمتنع ان يكون غير متناه ومن الجانب المتحرك اليه لانه ليس هناك فراغ حتى ينتقل اليه
ولان الجانب المتحرك عنه ليس الا خلاء له طرف من ذلك الجانب بحث في انه ليس كل ما يقبل الزيادة
والنقصان يجب ان يكون متناهيا فان الحكم كل ما له ترتيب في الوضع كالابعاد او في الطبع
كالعلل فدخول ما لا نهاية له فيه محال وكل ما ليس كذلك اما لان اجزاءه غير مجتمعة كالحوادث
الماضية او لانها وان اجتمعت لكن ليس لها ترتيب في الطبع ولا في الوضع كالنفوس البشرية فدخول

ما لا نهاية له فيه جائز والذي يقال ان كل عدد فهو محتمل للزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فهو
متناه ضعيف لان المتناهي الذي هو احد الاعداد امر ان يرادف اللاانتهاء الى طرف لا يبقى منه شيء
وذلك انما يتحقق فيما له ترتيب في الطبع او في الوضع لانه اذا انطبق على جزء الزائد شيء في درجة استحال
ان ينطبق على ذلك الجزء جزء اخر بل الجزء الاخر ينطبق على غيره فلا جرم يظهر في الزائد نقص حاصل
عن العوض واما الذي لا يكون فيه ترتيب في الطبع ولا في الوضع لم يتحقق فيه ذلك لان الانطباق لا يجب
انتهاؤه في الزائد الى حيث يبقى بعد ذلك جزء او خالية عن العوض فلا يتحقق النهاية بهذا المعنى
بل ان حصل في الزائد ما لم يحصل في الناقص فحينئذ لا يبقى من موضوع الكثرة ومحمولها فرق الا
امر بالشدة لا بد من بيانه لنتكلم عليه ولما فرغنا وظهرنا عن احكام الكم من حيث هو كم وجب ان
نذكر احكام اقسامه اما المنفصل فالكلام في اثباته واحكامه واقسامه قد تقدم واما المتصل
فالكلام في انه اخرناه الى الحكمة فلنذكر هنا الاحكام المشتركة للثلاثة الباقية وهي ان يعم
ما يخص كلا منها بحث في ان المقدار لا يوجد في الخارج مفارقا عن المادة لان كونه كذلك ليس لذاته
ولا للوازمها والا لكان كل مقدار كذلك ولا لعارض والا لكان غنيا بذاته عن المحل ويصير محتاجا
اليه لعارض وما بالعكس لا يقال احتياج الحيوان الذي في الانسان الى الناطق ان كان لذاته
او للوازمه لزم احتياج كل حيوان اليه هذا خلف وان كان لعارض كان الغني بذاته عن الشيء
يصير محتاجا اليه لعارض لانا نقول الجنس محتاج الى الفصل لا من جهة كانت هذه الحاجة حاصلة
معه دائما فاما هذا الفصل بعينه فلم يتعين لما يرجع الى الجنس بل الاستعداد في المادة وهذا
انما يتم بقولهم في الجنس والفصل وان لم نقل به لم يتم ذلك بحث في المقادير التعليمية
المقدار وان كان لا يفارق المادة في الخارج لكنه يفارقها في الذهن فانه يمكننا ان نجرد المقدار مع
الذهول عن كل المواد فاذا تخيلنا التجرد ولم نلتفت الى ما عداه كان ذلك جسما تعليميا ثم انه

لا يمكننا ان نتخيل الثخن الا متناهيا وهو سطحه فاذا تخيلنا السطح من غير ان نلتفت الى شيء مما يقارنه من
الاجسام الطبيعية من اللون والضوء كان ذلك سطحا تعليميا وكذا القول في الخط والنقطة كى الفرق
بين كون الجسم تعليميا وبين كون السطح والخط تعليميين الفرق بين اخذ الشيء لا بشرط ان يكون معه شيء ومن اخذه
بشرط ان لا يكون معه شيء معلوم ان الجسم التعليمي يمكن لنا اخذه بالوجهين واما السطح والخط التعليميان
فلا يمكن اخذهما بالاعتبار الثاني لانك اذا تخيلت السطح فلا تتخيل الا بحيث تعرض له جهتان فيكون ذلك
جسما لا سطحا فان السطح لا يمكن ان يؤخذ بشرط ان لا يؤخذ معه الجسم كا في عرضية هذه الامور اما عرضية
الجسم فعلى قولنا في اثباته ظاهر وهم يستدلون بثبوته تارة حال في المادة وكل حال في المادة فهو عرض واما على
قولهم فلانه يزيد وينقص بالتخلخل والتكاثف والجوهر باق على طبيعته نوعه وللفاسد ان يمنع ذلك
ولان نصف الجسم البسيط مساو للكل في الماهية ومخالف له في المقدار فالمقدار حال غير مقوم و
ان يعارض ذلك بالمقدار واما بيان عرضية الثلاثة الباقية فذلك مبني على وجودها ومن الناس
من انكرها لحجج ا فان السطح نهاية الجسم ونهاية الشيء هي ان يفنى الشيء ولا يبقى منه شيء فذلك امر عدمي
ب لو كان وجوديا لكان اما ان يكون فيها بقية فيكون منقسما في الجهات الثلاث فيكون جسما فيكون نهاية
الجسم جسما هذا خلف او يكون حالا في الجسم المنقسم في الجهات الثلاث والحال فيما هذا شانه منقسم في
الجهات الثلاث فيكون السطح والخط والنقطة كذلك هذا خلف ج اذا التقى جسم جسما فلا بد ان يلتقي سطح
احدهما سطح الاخر فان كان تلاقي السطحين بالكلية كان السطحان متداخلين فيلزم اجتماع المثلين وهو
محال او لا بالكلية فيكون لكل واحد من السطحين جهتان فيكون السطح جسما هذا خلف ولكن ابطالها وجهان
فا انا نجد الاجسام متناهية وليست متناهية بتمام ذواتها فان ذلك هو المداخلة بل بسطوحها
ومن المعلوم بالضرورة ان ما به التناهي لا بد ان يكون وجوديا ب الجسم المتصل اذا قطع حدث له سطح بعد
ان لم يكن فلا بد ان يكون امرا وجوديا واذا ثبت وجود هذه الامور ثبت كونها اعراضا [illegible] لانها

صفات الجسم التعليمي الذي ثبت كونه عرضا فهو بالعرضية اولى كد اذا اصبت ماء على ماء آخر فقد بطل ما
لكل واحد منهما من السطح المعين وحدث للكل سطح آخر فاذا فرقته مرة اخرى بطل ذلك السطح وحدث
سطحان آخران غير اللذين عدما اولا لاستحالة اعادة المعدوم مع ان حقيقة الجسم باقية كما هي كب
في السطح له اعتباران فا كونه قابلا للفرض بعدين متقاطعين على قوائم وذلك لكونه نهاية الجسم
فان تعقل السطح نهاية لقابل الابعاد الثلاثة من حيث هو كذلك يقتضي كونه قابلا للبعدين وهو بهذا
الاعتبار مضاف وهو ذو بت كونه بحيث يمكن ان يحاذي غيره من السطوح في القدر وهو بهذا الاعتبار كم
كج في النقطة والبحث عنها من وجوه فا نهاية الخط غير منقسمة والا لانقسم الى جزئين ويكون
الجزء الاخير منهما هو النهاية لا هي هذا خلف وبهذا ثبت ان الخط لا يتجزى في العرض والسطح في العمق ب
الذي يقال من ان النقطة تفعل الخط بحركتها كلام غير محقق لان النقطة نهاية الخط فيكون محتاجة اليه فلا يكون
علة له لامتناع الدور ج النقط اذا اجتمعت فان تلاقت لا بالكلية انقسمت هذا خلف او بالكلية فلا
يزداد الحجم وحينئذ لا يحصل الخط من تالف النقط اصلا ولا السطح من تالف الخطوط ولا الجسم من تالف
السطوح ولذلك نقل انه لا مناسبة بين الاجسام والسطوح والخطوط والنقط ولا لبعضها مع بعض د
الذي ذكره اوقليدس في رسم النقطة انه شيء لا جزء له انما ذكره لان غرضه تمييز النقطة بهذا الوصف
عن غيرها مما ينظر فيه المهندس وذلك حاصل واذا اردنا الرسم التام قلنا انه شيء ذو وضع لا جزء له ولما
كان المذهب المتفق في المشهور ان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي لا جرم ذكرنا المكان هنا كد
في اثبات المكان من الناس من انكره لانه لو كان موجودا لكان اما ان يكون جوهرا او عرضا فان كان جوهرا
فاما ان يكون متحيزا او لا يكون والاول باطل لوجهين فا لان المتمكن حال في المكان فلو كان متحيزا مع ان المتمكن ايضا
كذلك لزم تداخل المتحيزين فيلزم اجتماع المثلين وهو محال ولانه لو جاز ذلك لجاز ان يجتمع العالم في مقدار
الخردلة وهو محال ب لان كل متحيز فانه يصح عليه الحركة من حيث هو متحيز والحركة عبارة عن الانتقال من مكان

الى مكان على قول من يثبت المكان فاذا كل متحيز فانه يصح عليه الانتقال من مكان الى مكان فاذا الكل متحيز
مكان فلو كان المكان متحيزا لكان للمكان مكان وهو محال وايضا هو الذي حصل متمكنا فيه لم يكن كل واحد
منهما مكانا الا للآخر متمكنا فيه لكن المتمكن محتاج الى المكان على قول من يثبت المكان فيلزم حاجة كل واحد منهما
الى الآخر وهو محال وان كان غير متحيز لم يتصل به واما ان لم يكن متحيزا فهو محال لوجهين فلان الجسم مشار اليه
مكانه جهته عند من يثبت المكان وذلك يقتضي ان لا يكون مكانه مشارا غير مشار اليه وهو باطل ثانيهما ان المكان ينتقل عنه واليه
بالحركة ولا شيء من المتحرك كذلك واما ان كان عرضا فهو محال لانه اما ان يكون حالا في المتمكن او في غيره
والاول باطل اما اولا فلان الحال ينتقل بانتقال المحل والمكان لا ينتقل بانتقال المتمكن واما ثانيا فلان الحال محتاج
الى المحل والمحل الذي هو الجسم محتاج الى الحيز المكان عندهم فلو كان المكان حالا في المتمكن لزم الدور والثاني
باطل لوجهين اما اولا فلان العرض القائم بغير المتمكن اما ان يكون قائما بمتحيز او غير متحيز فان كان الاول افتقر ذلك المتحيز
الى مكان اخر لان المتحيز عند مثبتي المكان لا يعقل الا مختصا بحيز وجهة وحينئذ يعود الكلام فيه ويلزم التسلسل وان
لم يكن متحيزا لم يكن العرض القائم به مشارا اليه ابدا وعادت المحالات واما ثانيا فلان العرض القائم بجسم يستحيل ان يكون
جسم اخر حاصلا فيه وكل مكان فان المتمكن فيه يلازمه فالعرض القائم بالجسم يستحيل ان يكون مكانا لجسم اخر
فهذه عمدة نفاة المكان **الجواب** عنها ان وجود المكان معلوم بالضرورة لانا نعلم بالضرورة ان المتحرك
ينتقل من جهة الى جهة ومن حيز الى حيز ولولا الجهة لا الاحياز والاماكن ذلك اذا كان ذلك معلوما بالضرورة
كان الاستدلال على نفيه استدلالا على نفي ما علم وجوده بالضرورة فلا يستحق الجواب الا في تفصيل
القول في ماهية المكان اعلم ان مكان الجسم ليس هو الجسم ولا جزءا من ماهيته لان جزء الشيء ينتقل مع انتقاله
والمكان لا ينتقل مع المتمكن والمحكي عن افلاطون ان مكان الجسم هو هيولاه يجب ان يكون محمولا على غير الهيولى
التي يعتقد كونها جزءا من ماهية الجسم اذ ذلك مما لا يشتبه على عاقل فضلا عمن كان في درجة افلاطون
بل العلة سمى المكان بالهيولى لكونه قابلا له في تواردها المتمكنات عليه بالوجه الذي يكون وقوع الاشتباه فيه

امران فكان المكان هو البعد الذي ينفذ فيه بعد الجسم ثم السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس
للسطح الظاهر من الجسم المحوي والاول مذهب افلاطون والثاني مذهب ارسطو ثم ان القائلين بالبعد منهم
من جوز خلوه عن الاجسام ومنهم من منع منه وفي الكلام على القائلين بالبعد الذي يدل على نفيه وجوه
وجوه فلان البعد الذي يفرض مكانا للجسم اما ان يصح الحركة عليه او لا يصح فان كان الاول فمن المعلوم ان الحركة
انتقال من جهة الى جهة فاذا كان المكان قابلا للحركة كان للبعد الذي هو المكان مكان اخر فان كان في ذلك
المكان الاخر بعدا افتقر الى بعد اخر فيلزم ان يكون ثمة ابعاد متداخلة الى غير النهاية وذلك محال
ومع تسليمه فالمقصود حاصل لانها باسرها قابلة للحركة فاذا تحركت باسرها فلا بد ان تنتقل من جهة الى جهة فتلك
الجهة التي انتقل اليها كل الابعاد لا محالة ليس ببعد فالمكان ليس ببعد وان كان الثاني فامتناع الحركة
على ذلك البعد اما ان يكون لماهيته او للوازم ماهيته او لما يكون محلا لها او لما لا يكون حالا فيها ولا محلا لها
والاول يقتضي امتناع الحركة على الاجسام لانها من الابعاد والثاني ايضا كذلك لان ابعاد هذا المكان فيه
وان لم يكن لها محل على القسم الاول والثالث باطل اما انه لم يكن للابعاد مادة واصحاب هذه المقالة
لا يقولون به ولان طبيعة البعد [illegible] من حيث هي هي هذا البعد المخصوص ليس امتناع الانتقال
عليه على معنى ان الطبيعة التي لاجلها صح على [illegible] المتحركة مسلوبة عنه بل على معنى انه يجب استمرار ذاته في تلك
الجهة وكان في ذلك يقتضي ان يكون لذلك البعد اختصاص بالجهة والحيز وحينئذ يعود المحال والرابع باطل لانه
لو لم يختص هذا البعد بما لاجله استعد لقبول هذا الاثر خاص عن المفارق الاول لم يكن هو باستحقاقه البراءة
اولى من غيره وحينئذ يعود الاقسام المذكورة فيه ثم ان كان المكان بعدا لزم اجتماع البعدين وذلك محال
فالقول بكون المكان بعدا محال بيان الشرطية ان المتمكن اذا حصل في المكان فلو لم يكن بعدا لما كان اما
ان يعدما معا فيكون العدم متمكنا في العدم وهو محال او احدهما فيكون المعدوم متمكنا في الموجود او بالعكس
او يبقيا متحدين وهو محال على ما عرف في باب الوصل او متميزين وهو المطلوب بيان امتناع الثاني الخلاء وجوه

فالا معنى للبعد التخيلى الا البعد الذى من طرفى هذا الاناء فلو امكن ان يشكك العقل في ان هذا البعد الموجود من
طرفي هذا الاناء بعد ام لا مع ان الاشارة اليه بالحس ليس الا الواحد فليتشكك في ان الشخص الذى هو في الاشارة
الحسية واحد هل هو نفسه واحد ام لا وحينئذ لم يجوز ان لا يكون الانسان الواحد الحسى واحدا
في الحقيقة بل اشخاصا غير متناهية لا يقال انا انما حكمنا بان الموجود بين طرفي هذا الاناء بعد ان لا
لا فائدة بخروج الماء عن ذلك الاناء وعدم دخول جسم اخر فيه فقضى العقل هناك بوجود بعد بين طرفي الاناء
فلما دخل فيه الماء علمنا انه اجتمع ذلك البعد مع بعد الماء فحكمنا باجتماع البعدين ولم يوجد مثل هذا
الطريق في الانسان الواحد فلم يلزمنا ان نقول فيه هذا المثال انهما شيئان لانا نقول انه بالطريق الذى
ذكرتم في البعد عرفنا ان الشيء وان كان في احد الى الحس فقد لا يكون واحدا بالحقيقة فلم لا يجوز في الانسان الواحد
نعم انه لم يوجد فيه ذلك الطريق لكن لا يلزم من عدم الدليل المعين عدم المدلول فحينئذ يبقى الاحتمال المذكور
بان البعدان المتساويان في الماهية وجميع لوازمها لو تداخلا لا يتميز بالاثنينية وذلك محال وجوابه قد ثبت
ان البعد لا يوجب الا الحالة في الجسم فالبعد الذى جعل مكانا لا بد ان يكون حالا في الجسم فلو حل فيه جسم اخر لزم
تداخل الجسمين ولو جاز ذلك لجاز تداخل العالم في حيز خردلة وهو محال واحتج القائلون بالبعد
بانا لو قدرنا خروج الهواء من الاناء وعدم دخول جسم اخر فيه لفرض من اطراف الاناء ابعاد داخلة وان
المكان اما البعد او السطح والثاني باطل على ما سيأتي فتعين الاول الجواب عن الاول انا لا نسلم ان
الفرض الذى ذكرتم ممكن واذا كان كذلك لم يكن القطع بصحة ما بنيتم عليه وعن الثاني ان اصحاب السطح
يقولون لكن البعد باطل للوجوه التى ذكرت فتعين السطح ثم في الكلام على القائلين بان المكان سطح الحق
احتجاج اريسطو عليه وانه مشكل لوجوه فالو كان المكان سطحا محيطا بالسطح الجسم لكانت الحركة عبارة عن
مفارقة سطح متوجها الى سطح اخر ولو كان كذلك لكان الطائر الواقف في الهواء والحجر الواقف في الماء عند جريان
الهواء والماء عليهما يجب ان يكونا متحركين لان الذى منه مكانا لهما قد تبدل عليهما ولما كانا ساكنين وكل ساكن

فيكون في مكان علمنا ان مكانهما غير السطوح المحيطة بهما لا يقال ان عنيت بكون الطير
ساكنا ان مسامتته مع الاجسام الساكنة باقية فالامر كذلك لكن هذا السكون لا ينفي قولنا
السكون في المكان وان عنيت انه يبقى ملاقيا لسطح واحد فليس كذلك وان عنيت معنى اخر
فبينه لنتكلم عليه سلمنا لكن ذلك الاعتبار اما لا نا نقول نحن نعلم بالبديهة ان نعلم ان النسب معلول
كون الجسم الذى لا اصل بهما الى الاخر نسبة ساكنين فكيف يمكن تفسير السكون بعدم النسبة واذا
كان كذلك فكون الحجر ساكنا في الماء مغاير لبقاء نسبته الى الاجسام الساكنة واذا ثبت انه ساكن
وكل ساكن فهو ساكن في المكان الواقف اذ مكانه واحد في البحر لم يطلع والماء محيط به فاذن مكانه
غير السطح المحيط بالجسم الموصوف بالسطح الذى جعل مكانا له ايضا حين وذلك معلوم بالبديهة ونحن
لا نعني بالمكان الا ذلك الحيز ولا يمكن ان يجعل لذلك الجسم سطحا اخر محيطا به لامتناع التسلسل فاذا
الحيز مغاير لغير السطح لا يقال الفلك الاعلى له وضع ولا مكان له لانا نقول الوضع هو الهيئة
الحاصلة للجسم بسبب النسب الحاصلة من اجزائه بعضها الى بعض بالقياس الى الجهات الخارجة
فان قيل ما لم يتقرر لكل واحد من تلك الاجزاء اختصاص بجهة لم يحصل لبعضها نسبة وما لم يحصل
تلك النسبة لم يحصل لكل الجسم لكل والبحث انما وقع هاهنا عن ماهية اختصاص الجسم بالجهة
والحيز وذلك حاصل للفلك الاعلى بكليته وباجزائه يحصل لها بالقياس الى الاجسام جميع العقلاء يعلمون
بالبديهة ان الجهة والحيز ليس لها جهة اخرى وحيز اخر وان السطح له جهة وحيز فلا ينتقل
من حيز الى حيز وايضا فان الناس يصفون المكان بكونه فارغا تارة ومملوا اخرى ولا يصفون
السطوح بذلك ولولا انه تقرر في بداية عقولهم الفرق بين المكان والسطح والا لما كان كذلك وقد
احتج ابن الهيثم على فساد القول بان المكان هو السطح فقال لو كان المكان سطحا لكان المكان
يتبدل دائما مع بقاء المتمكن بحاله في موضعين فلان الجسم المتوازي السطوح اذا اتصل بسطوح متوازية

للسطحين الاولين فلا شك ان السطح المحيط بذلك الجسم قبل تفريقه اقل من التي تحيط به بعد تفريقه
الى اجزاء كثيرة مع ان المتمكن باق كما كان بل شمعة اذا جعلت كرة فان السطح المحيط بها اصغر
من السطح المحيط بها عند ما كعبتها لان الكرة اوسع الاشكال فالمتمكن باق مع ان المكان ازداد
عند التكعيب وقد يبقى المكان بحاله مع انتقاص المتمكن فان اناء الذهب [illegible] كان له سطح داخل الاناء
فاذا عصرنا الذهب حتى صار الاناء [illegible] ابقى سطح الذهب محيطا بما بقى من الماء فالمتمكن قد انتقص والمكان
على ما كان وقد ينتقص المتمكن ويزداد المكان مثل المكعب اذا ثقب [illegible] احد جوانبه ثقبة عميقة فان
السطح المقعر اعظم لا محالة [illegible] بعد الحفر اصغر حجما مما كان اولا
فهنا انتقص المتمكن وازداد المكان ولما كانت السؤال ظاهرة [illegible] المتقدم فلها احتج القائلون
بالسطح بان المكان لا بد وان يكون شيئا يحصل المتمكن فيه وذلك اما بان يكون مداخلا فيه وهو محال على ما
رددنا على اصحاب البعد او بان يكون مماسا له وما ذاك الا بالسطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح
الظاهر من الجسم المحوي والجواب انه من المعلوم بالضرورة ان كل متحيز فله حيث وحيز وذلك الحيز ان
جعلناه امرا ذهنيا فلا شك ان هذا محال لانه كيف يمكن ان يكون الجسم حاصلا في شيء يفرضه الفارض
ويعتبره المعتبر بحيث لو لم يوجد ذلك الفرض لم يتحقق ذلك الفرض مع ان الجسم يكون حاصلا في الحيز
وان جعلناه امرا ثبوتيا فاما ان يكون مشارا اليه او لا يكون والثاني مشكل ايضا لانا نشير الى هذا
الحيز فكيف يمكن جعله شيئا غير مشار اليه والاول لا يخلو اما ان يكون بعدا او سطحا او غيرهما وقد
ابطلنا كل ما يمكن ان يقال سوى غير الاولين والكل لا اختيار فبعد ذلك بحث في الخلاء
الخلاء هو ان يوجد جسمان لا يتلاقيان ولا يكون بينهما ما يلاقيهما واختلف الناس في صحته ولنذكر
الاقوى من الجانبين نفيا واثباتا اما المثبتون فاقوى ما لهم طريقان فالاول ان سطحا اذا لقي سطحا
اخر ثم ارتفع عنه دفعة واحدة وجب وقوع الخلاء بينهما حال الارتفاع فلنبين امكان هذه الامور

اما انه يصح ان يلقى سطح سطحا فلانه لو امتنع لكان القول بالخلاء ظاهرا وايضا فالبديهة حاكمة
بصحته لانا اذا وضعنا باطن اصبعنا على جسم اخر علمنا بالبديهة انه لا يمكن ان يقال انه لم يحصل
الملاقاة الا بين نقط متفرقة فيها اشبه شيء بنقط متفرقة في ذلك الجسم واما انه يصح ان يرتفع
احد السطحين عن الاخر دفعة فلان الجزء الاول من السطح الاعلى اذا ارتفع عن السطح الاسفل فان بقي
الجزء الثاني من السطح الاعلى مماسا للسطح الاسفل لزم وقوع التفكك في السطح الاعلى لان الجزء الاول
اذا ارتفع فقد تحرك الى الفوق فلو بقي الجزء الثاني مماسا لما كان في مكانه قبل ذلك لكان هو حينئذ لم يتحرك اصلا
والجسم اذا تحرك الى جهة لا اخرا مكانه لزم ان ينفك كل واحد من هاذين
الجزئين عن الاخر وهذا هو ما احتج به الحكماء في ابطال الجزء الذي لا يتجزى حيث قالوا ان تحرك بعض
اجزاء الرحى عند سكون البعض لزم التفكك لكن التفكك باطل فالقول بان السطح الاعلى لا يرتفع عن
الاسفل دفعة واحدة باطل وايضا فلنفرض وقوع التفكك فنقول لا يخلو اما ان يتعين الامور التي
تحصل في الان من السطحين المفروضين لا شك انهما كانا متماسين فاذا صارا لا متماسين بعد الذي
صارا لا متماسين دفعة اما ان يكون سطحا او نقطة فان كان الاول فقد حصل المطلوب وان كان الثاني
لزم تشافع النقط وتتالي الانات وهما محالان واما انه لما ارتفع احدهما عن الاخر دفعة لزم خلو
الوسط لانه لو حصل بينهما جسم فاما ان يقال انه كان بينهما او انتقل اليه من غير الاعلى والاسفل
والاول باطل لانه من الممكن ان ينطبق سطح على سطح كما بيناه واذا كان ذلك ممكنا فلنفرض وقوعه لان
المبني على ما ثبت امكانه ممكن والثاني باطل لان الانتقال اليه اما ان يكون من مسام الاعلى والاسفل او
من الجوانب والاول باطل لان الاجسام وان كانت فيها مسام الا ان بين كل ثقبتين سطحا متصلا والا
لم يكن في السطح ذي المسام سطح متصل وحينئذ يكون الجسم عبارة عن نقط متفرقة وذلك محال واذا
كان في السطح ذي المسام سطح متصل وجد السطح ذا المسام فاذا ارتفع عما تحته دفعة علمنا ان كل واحد

من تلك السطوح المتصلة فلا يقع الجسم في نفسه فاذا لم يكن في ذلك السطح شيء من الخلاء فاذا استحال
ان ينتقل الجسم يدخل في حيز ما فيه هو الثاني باطل لان انتقال الاجسام من الجوانب الى الوسط امكان
لا يحتاج الى الخروج بالطرف وهو ظاهر البطلان او يحتاج وحينئذ الخلو ان يقال انه حين ما يكون في الطرف
يكون في الوسط ايضا وهو ظاهر الاستحالة او لا يكون فيحتاج الى … حين ما يكون في ذلك الجسم المتشكل
… الى … خاليا وهو المطلوب ب لو كان العالم ملاء لكان الجسم اذا انتقل فاما ان ينتقل
الى مكان كان مملوا او كان فارغا والثاني هو المطلوب في الاول الخلو لما ان يبقى ذلك الجسم فيه او ينتقل
والاول يوجب تداخل الاجسام والثاني الخلو لما ان ينتقل الى مكان الجسم الذي انتقل الى مكانه او الى
مكان اخر والاول باطل لان حركة الجسم عن مكانه موقوف على فراغ المكان المنتقل اليه فلو انتقل كل واحد منهما
الى مكان صاحبه لزم احتياج حركة كل واحد منهما الى حركة الاخر فيكون دورا والثاني باطل لان الكلام
في كيفية انتقال ذلك الجسم كالكلام في انتقال الجسم الاول فيلزم تدافع الاجسام باسرها حتى يلزم من حركة
البقة حركة السموات وذلك معلوم الفساد لا يقال لم لا يجوز ان ينتقل كل واحد منهما الى مكان الاخر
والتزام الدور فهو منقوض بحركة السمكة في الماء فانا نعلم انه ليس في خلل الماء خلاء لانه لو كان كذلك
لما انحدر الماء لا محالة الى مكان السمكة فانه لما وجد فيما يلي مكان السمكة اماكن كثيرة غير الذي كان
السمكة فيه فاي حاجة به الى دخول ذلك المكان لان الماء لطيف سيال فلما لم يدخل تلك الفرج
الخالية … ولا يمكن ان يقال اجزاء الماء تندفع الى الاحياز الخالية التي في الهواء فوق سطح الماء لانه يلزم ان
يقال مهما تحرك الحيوانات الصغيرة في البحر المحيط تحرك ذلك البحر بالكلية حتى تتادى امواجه الى الساحل
ولو جاز التزام ذلك فلم لا يجوز حركة السموات عند حركة البقة ثم ان سلمنا فساد هذا القسم لكن لم لا يجوز
ان يقال الماء … ان المقدار زائد على ذات الجسم فلا استحالة في ان يزول عن الجسم مقداره ويحصل عقيبه
فيه مقدار اخر ازيد او انقص واذا ثبت جوازه فنقول الشيء اذا تحرك الى جهة اندفع الهواء

الذي قدامه بمعنى انه يزول عنه ذلك المقدار العظيم الذي كان يحصل فيه مقدار صغير فيحصل
للمتحرك مكان واما الهواء الذي وراءه فانه يتخلخل بمعنى انه يزول عنه المقدار الذي كان فيه ويحصل
مقدار اعظم منه فيمتد فلا يحصل الخلاء لانا نقول اما الاول فهو مبني على القول الذي …
باطل والمختلف … في المغالطة واما الثاني فهو مبني على ان المقدار زائد على ذات الجسم وقد بطل القول فيه
ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان الجسم الواحد يمكن ان يتوارد عليه مقادير … على ما سيأتي واما نفاة الخلاء
فقد تمسكوا بامور بعضها يدل على استحالة الخلاء بالكلية وبعضها على استحالة وجود ابعاد
خالية وبعضها مشترك بين الامرين اما الاول فقالوا لو وجد بين جسمين شيء ما بحيث لا يماسان جسم بينهما
فانه قد يكون ما بينهما تارة بحيث يمتلئ بالذراع الواحد وتارة بحيث لا يمتلئ به وتارة بحيث يتسع
والذي بين جسمين اخرين فقد يكون مخالفا لما بين الاولين في احتمال الاجسام العظيمة والصغيرة
وليست هذه الاوهام احكاما كاذبة بل محققة موجودة فاذا ليس ما بينهما عدما صرفا بل
هو امر موجود ثم انه قابل للمساواة والمفاوتة لان الخلاء الذي بين السماء والارض مثلا اضعاف
ما بين مدينتين وذلك من خواص الكم فالخلاء كم فاما ان يكون منفصلا او متصلا والاول باطل لانه
لو كان الكم المنفصل حصوله من اجتماع وحدات غير قابلة للانقسام فكان يجب ان يستحيل ان يتحرك فيه
الجسم القابل للانقسام ب لان الكم المنفصل غير ذي وضع والمكان ذو وضع فالخلاء اذا كم متصل
فاما ان يكون متصلا بالذات او بالعرض فان كان الاول فهو اما ان يكون ذو وضع فالخلاء مقدار وكل مقدار
ففي مادة فالخلاء مقدار في مادة فكان الخلاء جسما فكان الخلاء ملاء هذا خلف وان كان الثاني فاما ان يكون
الخلاء حالا في المقدار او بالعكس او في محل المقدار فان كان الاول والمقدار حال في الجسم فالخلاء حال في
الحال في الجسم فيكون حالا فيه فيكون الخلاء … وان كان الثاني كان جسما لانه لا معنى للجسم الا الذي فيه
قابلية للابعاد الثلاثة والثالث فيه تدافع الاول فثبت ان الذي فرضوه خلاء هو جسم وملاء

وأما الثاني فهذه الأبعاد إما أن تكون غير متناهية وهو باطل على ما مرّ أو متناهية فهي متشكلة وذلك
الشكل إن كان له لذاته لزم أن تكون جميع ما له الشكل كذلك لاشتراك الكل والجزء في تمام الماهية أو لا لذاته
فحينئذ يكون قابلا للأشكال المختلفة وللفصل والوصل ولا معنى للجسم إلا ذلك ولقائل أن يقول على الأول
لا نسلم أن الخلاء شيء له وجود وأما وصفه بالنهاية والنقصان فذلك لا يقتضي كونه أمرا موجودا فإنه يمكننا
أن نتوهم العالم على وجه يكون نصف قطره أزيد من نصف قطر هذا العالم الموجود بمقدار ذراع تارة
ومثلا بذراعين أخرى مع أنه لا يلزم من ذلك إثبات أبعاد موجودة خارج العالم فليس ذلك إلا لأن الفرق بين
الأمرين بتوهم ذلك مجرد وهم كاذب فإن عندنا يستحيل أن يوجد خارج العالم جسم وأما الأبعاد
المفروضة بين جسمين خارج العالم فهي موصوفة بإمكان أن تحصل فيها أجسام مختلفة وذلك الإمكان
أمر محقق فنقول حينئذ جميع حاصل الأمر إلى أن هذا الإمكان حاصل هنا وغير حاصل هناك والإمكان
يستدعي محلا ثابتا وذلك باطل لما بينا أن الإمكان لا ثبوت له في نفسه ولا حاجة به إلى محل ثابت فبطل
هذا الفرق ولئن سلمنا أنه أمر ثبوتي قابل للتقدير فلم لا يجوز كونه خلاء وقوله كلما كان كذلك كان جسما قلنا
إن عنيت بالجسم الموجود الممتد في الأبعاد الثلاثة فهو كل ما ثبت الخلاء وسمّيتموه بالبعد فإن يكون جسما بهذا التفسير
فقولكم لو كان كذلك لكان جسما لزم الشيء على نفسه وإن عنيتم بالجسم أمرا آخر وراء ذلك وجب أن تفيدونا تصويره
ثم التصديق به هذا ملخص اعتراض صاحب المعتبر وأما الوجه الثاني فلا اعتراض عليه لأنه مبني على وجود الأبعاد
وفيه النزاع وأما الذي تمسكوا به في إبطال القول بوجود الخلاء فالوجوه العقلية منها ثلاثة الأول
أن الخلاء يقتضي أن لا يتحرك الجسم وأن لا يسكن وذلك محال فالقول بالخلاء محال بيان الشرطية أن الخلاء إما أن
يكون بعدا متشابها أو عدما صرفا وعلى التقديرين فإنه لا اختلاف فيه أصلا وإذا كان كذلك فكل جسم فرض
حصوله في الخلاء صح حصوله في كل حيّز من الخلاء ووقوع الاختلاف في الخلاء وإذا كان كذلك استحال أن يستقر
الجسم في شيء منها لأنه ليس حصوله فيه أولى من حصوله في غيره وستعرف ذلك إلا في الجسم أو إلى الفاعل المختار

وإلا لم يترجح أحد طرفي الممكن المساوي على الآخر لا لمرجح وهو محال وإذا استحال اختصاص حيز به لا لمرجح بل إلى الحركة
تارك حيز وطالب آخر وذلك لا يتم إلا بالشيئين المذكورين على الخطر لا يقال هذا إنما يلزم لو لم يكن في الوجود إلا
جسم واحد فحينئذ يقال إنه ليس حصوله في خلاء أولى من حصوله في خلاء آخر أما إذا وجدت أجسام كثيرة
كالسماوات والأرضين فحينئذ يكون حصول بعض الأجسام في بعض الأحياز أولى من حصوله في غيره لما يحصل في ذلك
من الاختلاف بسبب القرب والبعد من تلك الأجسام لأنا نقول الكلام في اختصاص هذه الأجسام الكبيرة
ببعض جوانب الخلاء كالكلام في الأجسام الصغيرة ولقائل أن يجيب عن هذا الجواب فيقول لم لا يجوز أن
يكون الخلاء عبارة عن هذه الأبعاد الفارغة غير متناهية فحصلت فيها هذه السماوات والأرضون ولم توجد
أبعاد فارغة سوى هذه الفرجة فلا جرم لم يلزم المحال الذي ذكرتم وأيضا لم لا يجوز أن يكون ذلك لأجل
اختصاص كلية الأجسام بأحيازها كاختصاص كل واحد من أجزاء العنصريات والسماويات بأحيازها على وجه لكن
الثاني الحركة في الخلاء إما أن تقع في زمان أو لا في زمان والقسمان باطلان فالقول بالخلاء باطل وإنما قلنا إنه
يستحيل أن تقع في زمان لأن الجسم إذا تحرك في مسافة فكلما كان الجسم الذي في المسافة أرق كانت
الحركة فيها أسرع وبالعكس للتجربة والقياس من حيث إن انخراق الأرق أسهل من انخراق الكثيف وإذا ثبت
ذلك فلنفرض أن المتحرك قطع عشرة أذرع من الخلاء في ساعة واحدة وقطع مثل هذه المسافة المملوءة من الماء
في عشر ساعات ثم لنفرض ملاء آخر أرق من الماء بحيث تكون رقته أزيد من رقة الماء عشر مرات فإذا
كان نقصان زمان الحركة بحسب زيادة رقة المتحرك فيه يجب أن يكون زمان الحركة في هذا الملاء الأرق
عشر زمان الحركة في الماء وهو ساعة واحدة فيكون زمان الحركة في هذا الملاء الأرق مثل زمان الحركة
في الخلاء فتكون الحركة مع العائق كهي لا معه وأنه محال وأيضا فلما كان زمان الحركة فيه أقل
من زمان الحركة في الخلاء فتكون الحركة مع العائق أسرع منها من غير العائق هذا خلف وإنما قلنا إنه يستحيل
وقوع الحركة لا في زمان لأن كل حركة تقع في مسافة منقسمة ويكون قطع نصفها قبل وقوع النصف الآخر منها

وبذلك لا نعتبر الامتداد الزماني للفاعل ان يعدل الحركة الماضية اما ان يكون مع ترك الا الزمان او لا تكون كذلك
بل يكون انتقال نصفها اليه لما وجد في المسافة من العائق والراى باطل الوجهين فلان الحركة من حيث هي لا تتقدر
الا على المسافة بقسمتها فيكون وجود نصفها قبل وجود كلها وذلك لا يتقدر بالامتداد الزماني لان حركة الافلاك
لا عائق لها فوجب ان توجد لا في زمان ثبت ثانيا اذا ثبت ذلك فنقول الحركة في مسافة عشر اذرع مثلا في
قدر من الزمان لماهيتها وقدر اخر من الزمان بسبب ما في المسافة من العائق والزمان المستحق بسبب ما في المسافة
من العائق هو الذي يتقدر بسبب لطافته ما فيها من الجسم ويعظم بسبب كثافته فاذا كان كذلك فنقول
الحركة الخلائية واقعة في ساعة واحدة وهي الزمان الذي يستحقها هذا القدر من الحركة لماهيتها وهو الاصل
الملائي الذي فيه ان يدخل رقة الماء بعشر مرات فان الحركة تقع فيه في ساعة وعشر ساعة اما الساعة فبسبب
اصل الحركة واما عشر الساعة فبسبب ما في المسافة من العائق وبالجملة فالمحال الذي الزموه انما لزم لو جعلنا
الزمان كله في مقابلة العائق اما اذا جعلنا بعضه في مقابلة الحركة وبعضه في مقابلة العائق كان [illegible]
الخلائية واقعة في الزمان الذي يستحقه الحركة لماهيتها وهي الحركة الملائية كيف [illegible]
مع مقدار اخر من الزمان يستحقه بسبب ما في المسافة من المعاوقة فاندفع المحال [illegible]
ان الحجر اذا رمي به الى فوق فهو انما يتحرك لان المحرك افاده قوة تحركه الى فوق وتلك القوة انما تبطل [illegible]
الهواء الذي في المسافة فلو كانت المسافة خالية لما حصلت المصادمات فكان يجب ان لا تضعف تلك القوة فكان
يجب ان لا يرجع الحجر الا بعد وصوله الى سطح الفلك ولقائل ان يقول هذا انما يلزم لو قلنا انه ليس بين السماء
والارض الا الخلاء فاما اذا لم نقل بذلك بل قلنا الغالب هو الهواء الكائن في خلله خلاء لم يلزم ذلك وايضا
فالشيخ ذكر في الشفاء في الموضع الذي بين فيه ان بين الحركة الصاعدة والهابطة سكونا ان المحرك القاسر
كما يفيد الحجر قوة تحركه الى فوق فانه يفيد قوة مسكنة في ذلك الموضع واذا كان هذا قوله فكيف يمنع ذلك
ان يقول لولا مصادمات الهواء لما رجع الحجر ب العلامات قالوا لولا الخلاء لما كان [illegible] اذا كانت في اسفله

ثقبة من ضيقة اذا ملئت ماء فانه اذا فتح راسه نزل الماء وان ضم لم ينزل وليس ذلك الا لامتناع الخلاء
وكذلك الانبوبة اذا غمس احد طرفيها في الماء ومص الطرف الاخر صعد الماء مع انه ليس من شان
الماء الصعود وما ذاك الا لان سطح الهواء ملازم لسطح الماء فاذا انفصل الهواء انجذب بتبعيته الماء
ج وكذلك اللحم يرتفع عند مص المحجمة د وكذلك اذا ادخلنا راس انبوبة او ميلا داخل قارورة وجعلنا
الخلل الذي بين عنق القارورة وعنق الانبوبة بشئ يسد الخلل فجذبنا الانبوبة والحالة هذه [illegible]
لا يدخل الهواء فيه انكسرت القارورة الى الداخل وذلك لاستحالة الخلاء وان ادخلنا الانبوبة الى
باطن القارورة انكسرت الى الخارج وذلك لان الانبوبة كانت مملوة فاذا ادخلنا الانبوبة فيها لم يحتملها
فانشقت الى الخارج ه ولانه لو امكن الخلاء لجاز ان تعض القوارير ان تكون خالية فاذا كببناها
وغمسناها في الماء واعتمدنا عليها وجب ان يصعد الماء فيها وعندي ان تخرج منها شئ من الهواء حتى
لا تظهر [illegible] النفاخات ولقائل ان يقول هذه الصور ان كانت توهم عدم الخلاء الا
[illegible] ان القاطع انها لا تمتنع عنها فهو ذلك لان [illegible] عليها في المطالب [illegible]
[illegible] ان هذه المسئلة والشبهة في مقابلة بعد والميل الى الاثبات بسبب [illegible]
كط في تحرير لفظ المكان العلماء انما يطلقون لفظ المكان اما على البعد او السطح او الفراغ الموهوم
واما في المشهور فانهم انما يطلقونه على ما يمنع الشئ من النزول فيجعلون الارض مكانا للحيوان
ولا يجعلون الهواء المحيط به مكانا له حتى لو وضعت الارض على راس قبة [illegible] لم
يطلقوا لفظ المكان الا على القدر الذي يمنعه من النزول كر في تعقيب ما يقال في الجهات الست
لما ثبت امتناع ذهاب الابعاد الى غير النهاية وجب ان يكون لكل بعد منتهيان [illegible]
له فيما بينهما جهتان اي طرفان في المشهور ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وهو وهم
في الخط صحيح اما السطح فان كان مربعا واعتبرت نهاياته التي هي الخطوط كانت اربعة وان اعتبر

جمعها حتى تنقطع صارت الجهات انها ان كان مسدسا او مسبعا او غير ذلك من المضلعات فلها بحسب كل جهة
لانه لا معنى للجهة الا الطرف والدائرة لا جهة لها بالفعل واما بالقوة فجهاتها غير متناهية او لا نقطة اولى
منها من غيرها والحاصل في الجسم كالحاصل في السطح وسبب اشتهار هذه المقدمة راى **عامي** وهو ان الانسان
يحيط به جنبتان عليهما اليدان وظهر وبطن وراس وقدم فالجهة الفوقية التي منها ابتداء الحركة تسمى هنا
باليمين واليسار ما يقابلها والفوق في الانسان ما يلي راسه والاسفل ما يلي رجله وفي الحس ان الفوق
ما يلي ظهره ... ما يلي بطونها والقدام ما اليه حركاتها بالطبع وهنا اي حاسة الابصار او والخلف
ما يقابله ولما لم يكن عند هم جهة تبين به هل لا جرم وقفت ارهامهم على هذا القدر **وخاصي** وهو ان الجسم
ان تعرض فيه ابعاد ثلاثة لكل بعد طرفان فللاطراف ستة ولكن ذلك لا يكون لان امتداد واحد
ذلك اصلا من غير ان يكون ذلك بالطبع حتى نفرض عليه الخطان الاخران في القوائم لو فرض له امتدادا في
غير موازية لا فرضت ستة اخرى غير الاولى **لا** في **شك** في تناهي الجهات الست بحسب الراي العامي
الذي يقال ان الجانب الايمن في العرف هو الجانب الاقوى فبحث ومن الناس من يمنيه غير
يساره مع ان من الاركان التي بها يطلع عليها الا الاخراق من الناس نكث في نفس العلم الذي به
لا يعلم الا بالنظر الدقيق ولان الانسان قد يكون يساره اقوى من يمينه مع ان اليسار لا تتقلب يمينا **جوابه**
من غير ان يكون المعتبر في الوضع الاول من ذلك المعنى الدقيق ثم اشتهر الاسم في كل ما يساوي الجانب الذي
عليه وضع الاسم او الجنب ذلك المفهوم الدقيق **ب** في ان الجهات الحقيقية ليست الا الفوق والسفل
هاتان الجهتان ان اعتبرتا من حيث ان اصلهما ما يلي راس الانسان والاخرى ما يلي قدمه فهما غير حقيقيتين لان
الارض كرة فالجانب الذي يلي راسي في الافق على الجانب للعرض الاخر مقابلين بالعكس وان
اعتبرتا من حيث ان الفوق غاية القرب من الفلك والسفل غاية البعد عنه فهما حقيقيتان ولا تغيران باختلاف **جـ**
الامكنة والازمنة واما اليمين واليسار والقدام والخلف فظاهر انها مختلفة بحسب اختلاف الاوضاع

في ان الجهات متناهية الجهة موجودة لانها متعلق الاشارة ومقصد المتحرك الا بالتحصيل بل بالحصول فيه
وكل ما كان كذلك فهو موجود مشار اليه في جانب الاشارة فهي غير منقسمة لانها لو انقسمت فاذا وصل
المتحرك الى منتصفها فان تحرك بعد ذلك فان كانت تلك الحركة عن الجهة فالجهة هي ذلك الحد وما وراءه
خارج عنها وان كانت اليها فالجهة هي الحد وراءه وهو ليس منها **لك** في ان محدد الجهات لا يكون الا بالمحيط
والمحدد هذه الجهات المتناهية لا بد لها من محدد وهو اما ان يكون جسما واحدا او اكثر فان كان واحدا فاما
ان يكون مستديرا او مستقيما لان المحدد لا بد وان يكون مستقلا على ما يتعين فيكون شكله الطبيعي الكرة
وان لم يكن مستديرا لم يكن على شكله الطبيعي وكل ما كان كذلك امكن عوده الى شكله الطبيعي عند زوال
القاسر وذلك انما يكون بتغير الشكل الذي لا يخلو عن حركة مكانية وكل حركة مكانية تفرض جهة الى جهة فالجهات
متحققة قبل المحدد هذا خلف او مستديرا وهو اما ان يحدد محيطا او لا محيطا والثاني باطل لانه
حصل بمحيطه تحدد به غاية القرب الى غاية البعد منه وهو المحيط اذا كان ذلك كافيا في التحديد لم تكن بنا
حاجة الى اسناد هذا التحديد الى غيره وان كان اكثر من واحد فاما ان لا يكون واحد منهما محيطا بالاخر
وحينئذ يتحدد غاية القرب من كل واحد لكن لا يتحدد غاية البعد عنه او يكون الواحد منهما محيطا بالاخر حينئذ
يكون المحيط كافيا في التحديد على ما بيناه فيقع المحاط به حشوا في ذلك الحكم فثبت ان محدد الجهات لا يحصل
الا بالمحيط فيجب على طالب الحق ان يستقصي تحصيل المحدد اللغة التي هي هذه الجملة **الفن الثاني**
في الكيف وفيه مقدمة و**د** اقسام اما **المقدمة** ففيها فصلان **فا** في تعريفه وهو العرض الذي
لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا فبالعرض يمتاز عن الجوهر
وبالذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره عن المقولات النسبية فان تصورها متوقف على تصور امر اخر
وان كان ربما وجب تصورها بتصور غيرها وبقولنا لا يقتضي القسمة واللاقسمة يمتاز عن الكم والوحدة والنقطة
وبقولنا اقتضاء اوليا يمتاز عن العلم بالمعلومات التي لا تنقسم لانه ليس لذاته لا يقبل القسمة لكن مع اسطته

رتبة العلوم واعلم ان الاجناس العالية لا حدود لها اصلا ولا رسوم تامة بل لا يمكن تعريفها الا
بالرسوم الناقصة ثم المذكور في ذلك الرسم الناقص تارة امور سلبية وتارة ثبوتية ويجب ان يكون تلك
الامور اعرف من المعرف ثم من المعلوم ان طبائع الاجناس العالية امور خفية فاذا قيل الكيف ما لا يكون
جوهرا ولا كما ولا ابدا ولا متى كان المذكور سلب امور ليست هي اعرف من المعرف فلم يكن التعريف صحيحا فاما
اذا اعتبرنا العرضية وعدم توقف تصوره على تصور الغير وان لا يكون علة للانقسام واللا انقسام فيما
هذه القيود امور اجلية في التصور فلا جرم صح جعلها رسما ناقصا ب في تقسيم الكيف الى انواعه الاربعة
اتفقوا على ان الكيف منحصر في اربعة انواع فا الكيفيات المحسوسة فان كانت راسخة سميت انفعاليات
والا انفعالات ب المختصة بذوات الانفس فان كانت راسخة سميت ملكات والا حالات ج الاستعداد الشديد
نحو الانفعال ويسمى لا قوة طبيعية ونحو اللا انفعال ويسمى قوة د الكيفيات المختصة بالكميات
اما المتصلة كالتربيع والتثليث والاستقامة والانحناء او المنفصلة كالزوجية والفردية واجود ما يذكر
في الحصر ان الكيفية اما ان تكون مختصة بالكمية كالتربيع والزوجية او لا تكون وهو اما ان يكون محسوسا وهو
الانفعاليات والانفعالات او لا يكون وهو اما ان يكون استعدادا نحو الكمال وهو القوة واللاقوة او لا
وهو الحال والملكة واعلم انا ما فسرنا الحال والملكة بالكيفيات النفسانية مع ان حاصل هذا التقسيم
ان كل كيفية غير مختصة بكمية ولا محسوسة اذا لم تكن استعداد القبول او دفع فهي كيفية نفسانية اذ ذلك
مما لا دليل عليه لان من المحتمل حصول كيفية جسمانية لا تكون مختصة بالكميات ولا تكون محسوسة ولا مختصة بذوات
الانفس ولا تكون من متممات الاستعداد واذا كان كذلك فالجزم بان كل كيفية غير مختصة بالكمية ولا
محسوسة ولا استعداد كانت حالا او ملكة دعوى لا دليل عليها القسم الاول في الكيفيات المحسوسة
وفيه ه ابواب الباب الاول في امور كلية لهذا القسم وفيه ج مباحث فا انما لاجل لم سمي هذا النوع
بالانفعاليات والانفعالات لعلتين فا انفعال الحواس عنها اولا ولو لم يعتبر الاولية دخلت الاشكال

والحركات والعدد وغيرها فيه لكن الثقل والخفة منه مع انه ليس من المحسوسات الاولى كلاما ب حد وشمل
اما بالشخص او بالنوع تابع للمزاج اما بالشخص فكحدوث العسل وصفرة من يسوء المزاج في الكبد واما بالنوع
فكحلاوة العسل [illegible] عن ان يحدث بالمزاج واما الآن الحلاوة والبيوسة [illegible] ذلك كالحر والكف
الشكل ليس كذلك بالاتفاق واما الكيفيات المحسوسة الغير المستقرة فهي وان كانت انفعالية لها تبعد العلة
لكنها لقصر مدتها وسرعة زوالها منعت اسم جنسها فاقتصر في تسميتها على الانفعالات وان لم تكن في انفسها
انفعالات ب في الرد على من زعم ان هذه الكيفيات نفس الاشكال فمنهم من زعم انه ليس في النار حرارة ولا في الماء
برودة ولا في الثلج بياض ولا في الغراب سواد بل الحس منها انفعالات تعرض للحواس واما القدماء الحكماء زعموا
ان الاجسام تنتهي بتحليل تركيبها الى اجزاء اصلية قابلة للانقسام الوهمي لا للانقسام الفعلي وزعموا انها مختلفة
في الاشكال فالتي تحيط بها اربع مثلثات تكون نارية لا تصال العضو تحس منه بالحرارة والتي تحيط بها ست مربعات
تكون غليظة غير نافذة تحس منه بالبرودة وكذلك الطعوم فان الذي يقطع العضو الى اجزاء صغار وكبير شديد النفوذ
هو المحرق الحريف والمتكافئ لذلك التقطيع هو الحلو وكذا القول في الالوان فان الذي ينفصل منه شعاع مفرق
للبصر هو الابيض والذي ينفصل منه شعاع جامع له هو السواد ويحصل من اختلاط نوعي الشعاع الالوان
المتوسطة واما المتاخرون من المتكلمين فزعموا انه ليس في النار حرارة لكنه سبحانه اجرى عادته بخلق الحرارة
في العضو عقيب ملاقاة النار وكذا القول في الطعوم والروائح والالوان ج كونها لا يلزم من تسخن النار
كونها حارة كما انا نتسخن من الشمس وان لم تكن حارة عند الحكماء واعلم ان العلم بثبوت هذه الكيفيات من
اجل العلوم بالامور المحسوسة وقد عرفت ان الاستدلال على الضروريات عبث والمشاؤون ابطلوا قول
القدماء بان الاشكال ملموسة وغير متضادة والالوان بالعكس والحرارة والبرودة متضادتان والاشكال لا تضاد
فيها فهذه الكيفيات غير تلك الاشكال والمتاخرون قالوا لهم انه لا خبر عندنا من حال النار الا ما يحصل في اعضائنا
عند القرب منها من السخونة وهذا القدر لا يقتضي كونها متسخنة في نفسها كالشمس والحركة ج في الرد على من جعل

هذه الكيفيات نفس الامزجة لا اعني المزاج الا الكيفية الحاصلة من تفاعل الحار والبارد مثلا والرطب
واليابس فالحار الباهر بالعكس وهي بالحقيقة بعض الحرارة والبرودة فيكون من الكيفيات الملموسة
فاللون والطعم وغيرهما مما ليس بملموس لا يكون نفس هذا المزاج بل تابعا له او تابعا له والتابع الشيء
لغير نفسه وانه **الباب الثاني** في الكيفيات الملموسة وهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة
والكثافة واللزوجة والهشاشة والجفاف والبلة والثقل والخفة وقد يدخلون فيه الخشونة والملاسة
والصلابة واللين وفيه بحثا **فا** في الحرارة والبرودة ان ماهية الكيفيتين من اظهر المحسوسات وكل ما كان
كذلك كان غنيا عن التعريف لكنا نذكر من خواصهما ما يعرفها من شان الحرارة افادة الميل المصعد وهو الطبيعي
التحريك ثم ان المركبات العنصرية مركبة من اجسام مختلفة في اللطافة والكثافة وكل ما كان الطف كان اقبل
للخفة والحرارة فان الهواء اسرع قبوله لذلك من الماء الذي هو اسرع قبوله من الارض لا جرم اذا عملت الحرارة في المركب
بادر الاقبل منها للتصعد قبل مبادرة للابطا والابطا دون العاصي فيعرض من ذلك تفرق الاجسام
المختلفة الطبائع التي منها تركب المركب ثم تحصل عند تفرق تلك المختلفات بهذا السبب اجتماع المتشاكلات
لمقتضى طباعها لكون الجنسية علة الضم فلهذا السبب يقال الحرارة من شانها تفريق المختلفات وجمع
المتشاكلات وهذا الجمع والتفريق انما يعرضان في المركب الذي لا يكون بسائطه شديدة الالتحام فان كان
الذي يكون التحامها شديدا فلا يخلو اما ان يكون اللطيف والكثيف فيه قريبين من الاعتدال او لا يكونا فان
الاول فاذا قوي عمل الحرارة فيه حدثت منه حركة دورية كما في الذهب لان النار لما اقتضت تفريق
بسائطه شديدة جدا فكلما مال اللطيف الى التصعد جذبه الكثيف الملازم له الى الانحدار فحدثت حركة دورية
وان كان الثاني فان كان الغالب هو اللطيف تصعد بالكلية واستصحب الكثيف كالنحاس الممتزج [illegible]
بالنوشادر فانه ربما يصعد بالكلية بالنار القوية او الكثيف فان لم يكن غالبا جدا اثرت النار في تلبينه لا في
تسييله كالحديد والا لم يقو ايضا على تلبينه كالطلق والنورة لا بالحيل تسود الرطب وتبيض

اليابس وقد ظن ان بياض الجص منها من مداخلة الهواء اذ لا يبلغ التسخين والتصويل الحجر الجص الى
ذلك البياض والبرودة في الغلظ منها احادة القوام كما في بياض البيض فانما تحدث بالحرارة والبلة
النضجية انكره صاحب المعتبر وقال ان العناصر الثلاثة في وسط الاثير والافلاك كالقطرة في البحر المحيط
فلو كانت الحركة مسخنة لاثرت الحركات السريعة التي للافلاك مع الاثير في تسخين هذه العناصر الثلاثة
حتى كان يصير الكل نارا وهذا ضعيف لان الاجرام الفلكية وان كانت متحركة لكنها غير قابلة
للسخونة والشيء كما يعتبر في حصوله الفاعل فيعتبر فيه ايضا القابل فلا يلزم من حصول الحركة في الاجرام
العلوية كونها متسخنة وايضا فان مقعر الفلك محدب النار سطحان املسان فلا يلزم من حركة احدهما تحريك
حركة الاخر فاذا اجرام الافلاك غير متسخنة حتى يلزم من سخونتها سخونة العناصر ولا يلزم ايضا من حركتها
حركات هذه العناصر حتى يلزم من حركاتها سخونتها فاذا لا يلزم من حركات الافلاك مع عظمها وسرعتها
سخونة هذه العناصر على صغرها **ب** في اثبات البرودة نفى القدماء جعل البرودة عدم الحرارة وهو باطل
لانه لو كان كذلك لكان الذي يدركه من الجسم البارد اما ان يكون الجسم او عدم الحرارة والاول باطل والا لكنا اذا
ادركنا الجسم الحار وجب ان يدركه على حالة البرودة لان برودته هي نفس جسميته المدركة حال
حرارته لكن ذلك محال والثاني باطل لان العدم لا يحس **ج** في ان الحرارة هل لها بسبب البرودة ضد
القول فيه مشكوك **د** في تحديد ما يقال له انه حار او بارد انما يقال على ما يحس بسخونته كالنار
وعلى ما يكون ظهور تلك الكيفية منه موقوفا على ملاقاة بدن الحيوان كالغذاء والدواء الحار
ثم الحرارة والبرودة على هذا الوجه اما ان تعرف بالتجربة وبالقياس من وجوه اضعفها اللون ثم الطعم
والرائحة وسرعة الانفعال وعسره والقانون فيه ان المتخلخل اسرع انفعالا لا لانه بالاقتضية المتكاثف
لصغر حجمه وقوة جرمية المتكاثف اذا كان كذلك فالمنفعلات ان كانت متساوية في القوام ثم
تفاوتت في قبول الحرارة من علة احدى على نسبة واحدة فالاقبل احر لانه لما استوى الفاعل

والقابل والنسبة فلولا اختصاص الأجزاء بقوة مسخنة الا لما ازدادت سخونته وان اختلفت الأولى
قوله اما ان ينفعل اسرع دل على انه ما يعرض عندما حدث تلك الكيفية واما الاضعف والاندك فرع انفعاله
على شيء احتمال ان يكون ذلك الضعف قوامه ومما تستدل به حال الاشتعال والجمود فكانه نوع من
الانفعال فيكون حاله كالحال في الانفعال ش في ماهية الحرارة الغريزية فيها وجهان فان كان يكون المرجع
بها الى الحار ومن ان الجزء الناري الذي في المركب الذي ينفره الطبخ اذا لم يبلغ في الكثرة الى حد
الاجزاء وهو في العلة لا حيث في المركب يحصل الاعتدال بسبب ذلك الجزء الناري ومنها الحرارة الغريزية
وانها كما تدفع البرودة بالمضادة فهي تدفع الحار الغريب ايضا لان الحار الغريب اذا حاول التفريق فانه
الناري يدفع اثره مما يعيده من الاتصال الحاصل بالطبخ ح هذا الحال الغريزية بما تخالف الغريبة
لكنها اجزاء الهيكل لو فرضنا كون الغريبة جزء من المركب كيف الغريزية خارجة لكانت الغريبة غريزية
وبالعكس ب لن تجعل الحرارة التي هي الكيفية جنسا للانواع لمن انواعها الحرارة التي النارية وفي
غيرها ملائمة للحياة ومنها التي في بدن الحيوان ومنها التي انفصل عن الاجرام السماوية المضيئة مثل الذي
من الاشعة وما يدل على ان الحرارة النارية تخالفها بالنوع الحرارة الشمسية ان حر الشمس اعني
العشي ج من حر النار ق في الرطوبة لما اكد صفات الكيفية التي بها يكون سهل الالتصاق والعسير
ينفعل الانفصال عنه ب الكيفية التي بها يكون سهل التشكل بشكل الحاوي الغريب سهل الترك له بان
جعلت الرطوبة اسما للاول لم يكن الهواء رطبا وان جعلتها اسما للثاني كان رطبا وكانت النار رطبة
لكنها ارق والنزاع في ذلك لفظي لكن الشيخ ابطل الاول بان الالتصاق بالغير لو كان لاجل الرطوبة لكان
الارطب اشد التصاقا لكن التالي باطل لان الماء ارطب من الدهن والعسل وليس اشد التصاقا بالاصبع
منهما فليس الالتصاق بالغير لاجل الرطوبة وهذا ضعيف لان تفسير الرطوبة بسهولة الالتصاق والانفصال
سلم ان الارطب اسهل التصاقا وانفصالا والماء لما كان ارطب كان اسهل التصاقا وانفصالا من الدهن والعسل

فلان غمس الاصبع في الماء اسهل من غمسه في العسل وبعد الاخراج كان انفصاله اسهل من انفصال العسل
لا يقال لو كان الالتصاق معتبرا في الرطوبة لزم ان يكون الادوم التصاقا ارطب فالعسل ادوم التصاقا
فيكون ارطب لانا نقول انا لا نقول ان الرطوبة هي نفس الالتصاق بل هي الكيفية التي باعتبارها يستعد
الجسم لسهولة الالتصاق ولا يلزم من ذلك ان يكون الادوم التصاقا ارطب كما انا لما جعلنا الرطوبة
هي الكيفية التي باعتبارها يستعد الجسم لسهولة قبول الاشكال لا يلزم ان يكون الاثبت شكلا هو
اليابس ارطب فكذلك ههنا ومما يدل على ان تفسير الرطوبة بما ذكرناه اولى اتفاق الكل على ان الرطب
واليابس اذا امتزجا افاد الرطب اليابس استمساكا عن التشتت ومعلوم ان الهواء متى اختلط
بالتراب لا يفيده الاستمساك الا بعد ان يلزم كون النار ارطب العناصر لكونها الطفها وذلك ما
لم يقل به احد من ش في اليبوسة فسرها الشيخ بالكيفية التي بها يعسر قبول الاشكال الغريبة وتركها
وحدها بالصلابة اولى لان الاولى لا تقابل بهي من الاجسام المتصلة ما ينفرك بسهولة ومنها ما لا
يكون كذلك والثاني هو الصلب والاول على قسمين منها ما يكون مركبا من اجزاء صغار لا يقوى الحس على
ادراك كل واحد منها مفردا ويكون كل واحد منها صلبا عسير الانفكاك ولكنها متصلة بالحاجات سهلة
الانفكاك ومنها ما يكون كل الجسم طبيعة تلك الالتحامات فالاول هو الهش والثاني هو اليابس في اليبوسة
هي الكيفية التي بها يكون الجسم سهل التفرق عسر الاجتماع ح في اثبات الرطوبة واليبوسة على
تفسير الشيخ قال اذا قلنا الرطوبة ما لاجله يسهل قبول الجسم للاشكال سهل مجاز لان السهل والصعب
من باب المضاف والرطوبة واليبوسة ليستا منه بل التحقيق ان الرطب هو الذي لا مانع فيه من الالتصاق
والانفصال على ما قلناه او لا مانع فيه من قبول الاشكال على ما قاله الشيخ واليابس هو الذي فيه مانع
منه اما على تفسير الشيخ فيشبه ان يكون التقابل بينهما بالعدم والملكة لان الرطوبة اما ان تفسر بتلك
القابلية او بعلتها فان كان الاول لم يكن امرا وجوديا لان قابلية الجسم لعرض لو كانت عرضا لكانت قابلية

لذلك العرض عرضا اخر ولزم التسلسل والثاني باطل لان الجسم لذاته قابل للاشكال فان القبول حاصل للذات
واذا امتنعت هذه القابلية لذات الجسم استحال تعليلها بعرض زائد لان الحكم الواحد لا يكون بالذات وبالغير معا
فثبت ان الرطوبة على تفسير الشيخ يجب ان لا تكون امرا وجوديا وايضا فنستدل بكونها وجودية على غير محسوسة
اصلا ولا الكيفية بيان ان الهواء الخالي عن الحر والبرد والحركة لو كان كذلك لعلمنا بالضرورة ان شكل هذا الهواء او
انه سائل وغير سائل ولما لم نعلم ذلك بقي بالدليل علمنا ان هذه الكيفية غير محسوسة واما على تفسيرنا فلا شبهة في كونها
امرا وجوديا محسوسا ط في ان الرطوبة جنس او نوع منهم من زعم ان رطوبة الماء مخالفة لرطوبة الدهن وهي
مخالفة لرطوبة الزيبق فتكون الرطوبة جنسا تحتها انواع ومنهم من جعلها نوعا واحدا وزعم ان الاختلاف
بسبب اختلاط اليابس بالرطب وكلا القولين محتمل يى في تضاد الرطوبة واليبوسة اما امتناع اجتماعهما فمعلوم
بالضرورة واما انهما هل في الامكان ثالث بينهما كالحمرة مع السواد والبياض فمشكل لانه مجهول الوجود وذلك
نعم معلوم ولا يقال لم لا يجعل الخشونة ضد الرطوبة والملاسة ضد اليبوسة لانا نقول سنبين بعد ذلك
ان شاء الله سبحانه ان الخشونة والملاسة ليسا من الكيفيات الملموسة يا في السيكة انه عبارة عن حركات توجد
في اجسام متفاصلة في الحقيقة متواصلة في الحس لا يدفع بعضها بعضا حتى لو قدرنا ذلك في التراب او
الرمل القليل انه سيال فثبت ان السيكة غير الرطوبة وغير مشروطة بها يب فيما يقال الحرارة والبرودة انهما
فاعلتان واللاخريين انهما منفعلتان لانه ثبت بالبرهان ان الحار والبارد يوجب كل واحد منهما في محل احدهما
في الرطب واليابس ولم يثبت بالبرهان ان الرطب يجعل اليابس رطبا الا على سبيل البل واليابس يجعل الرطب
يابسا الا على سبيل التنشيف ولا تأثير لهما في الحرارة والبرودة والذي يقال من ان ذلك لان الحرارة والبرودة
تغيران بالاثار الفعلية اعني الجمع والتفريق والرطوبة واليبوسة بالاثار الانفعالية تنزع عنه ضعفه يج
في اللطافة والكثافة اللطافة تقال بالاشتراك على امعنى القوام وهي سهولة قبول الاشكال الغريبة
يعني كما نقول الانقسام الى اجزاء صغيرة وسرعة التأثر من الملاقي والشفافية ويقال الكثافة على

مقابلا لهذه الاربعة بالاشتراك يد في اللزج والهشاشة اللزج هو الذي يسهل تشكيله باي
شكل اريد لكن يعسر تفريقه بل يمتد متصلا والهش هو الذي يصعب تشكيله ويسهل تفريقه يه في
البلة والجفاف الجسم اما ان تقتضي طبيعته نوع كيفية الرطوبة وهو الرطب او لا تقتضيه اولا لكن النفوذ
بما يجعل الرطب فاما ان يكون مع ذلك غائصا فيه فهو المنتقع او لا يكون فهو المبتل يو مباحث الثقل
والخفة يز في اثبات ان مدافعة وهي مغايرة للحركة لان الزق المنفوخ المسكن تحت الماء قسرا
فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه والثقيل المسكن في الجو قسرا فيه مدافعة هابطة ولا حركة المطلب
لان المدافعة قد توجد دون الطبيعة وهي المدافعة القاسرية والطبيعة قد توجد دون المدافعة حال
كون الجسم في مكانه الطبيعي يه في ان العلة القريبة لهذه المدافعة ليست الطبيعة ولا القوة النفسانية المحركة
لان الحلقة التي تجذبها جاذبان متساويان في القوة حتى تقف في الوسط لا شك ان كل واحد منهما يفعل فعلا معوقا
لحركة الحلقة الى جانب الاخر وليس ذلك هو نفس المدافعة لانها غير موجودة اصلا ولا في الجانب الاخر
اليه لانه ان لم يفعل في الجذب فعلا لم يصر مجذوبه فيه عائقا عن ان يفعل فيه غيره فعلا فاذا كل
واحد منهما فيه فعلا غير الحث لو خلا عن العارض لاقتضى انجذاب الحلقة الى جانبه فثبت وجود شيء
لو خلا عن العائق لاقتضى المدافعة بلا جهة مخصوصة وليس ذلك نفس الطبيعة لان طبيعة الحلقة تقتضي
الحركة الهابطة الذي تعلمه المنجذب بان ليس كذلك فثبت ان لهذه المدافعة علة قريبة غير الطبيعة
والقوة النفسانية يح في الثقل والخفة الثقل قوة طبيعية يتحرك بها الجسم الى حيث ينطبق مركزه على
مركز العالم لو لم يعقه عائق ويترك على الطبيعة المقتضية له ولعل المدافعة الحاصلة منه بالاشتراك
وكذا الخفة يط في اصناف الثقال والخفاف الثقيل منه مطلق وهو الذي يتحت الاجسام باسرها وهو
الارض والخفيف منه مطلق وهو الذي يطفو على سائر العناصر وهو النار ومضاف وهو الهواء والماء
والثقل والخفة انما يعتبران في الحيزين اذا اعتبرنا فيهما حركة الجسم لا حقيقة المركز والمحيط فاما اذا اعتبرنا

كثر الماء شانه الى الارض يمنع للهوى وكون الهواء فوق الماء وتحت النار فانه لا يصير الثقل والخفة بهذا

الاعتبار اضافيتين ج في اقسام الميل قد يكون بالطبع اما طبيعيا كمدافعة الزق المنفوخ المسكن تحت الماء

والثقيل المسكن في الهواء واما نفسانيا كما يفعله الحيوان على شهوته وقد يكون بالقسر كالحجر المرمي الى فوق قسرا

د الميل الطبيعي نحو جهة طبيعي نحو جهة والجهات الحقيقية اثنتان فالميل الطبيعي اثنان السافل وهو الثقل و

الصاعد وهو الخفة والميل النفساني قد يكون مستديرا ومستقيما ويختلف ذلك بحسب اختلاف الحركات ه

في ان الميل الطبيعي لا يوجد في الجسم عند كونه في حيزه الطبيعي وذلك انما يكون اذا كان الثقيل مثلا تحت مطلوبه كما

على مركز العالم وهناك يستحيل ان يوجد فيه مدافعة بالطبع والا لكان الميل الطبيعي مطلوبا له تركه بالطبع هذا

خلف واما في الخفيف فبعد ما ينتهي سطحه بسطح الفلك والامر فيه ايضا كما في الثقيل ز في امتناع اجتماع

الميل الطبيعي والقسري ح اما ان يريد بالميل نفس المدافعة فذلك ممتنع لان المدافعة الى شيء مع المدافعة عنه

لا يجتمعان واما ان يريد به علتها فلم يمتنع لانا نجد حال الحجرين المرميين من يد واحدة في مسافة واحدة بقوة واحدة

مختلفة في السرعة والبطؤ اذا اختلفا في العظم والصغر وما ذاك الا لان الميل المعاوق في الكبير اكثر ان

كان مغلوبا وللقائل ان يقول المعاوق هو الطبيعة ح في انه هل يحصل اجتماع ميلين في جسم واحد الى جهة واحدة

احدهما طبيعي والاخر غريب اما اذا كانت الحركة الطبيعية معارضة بالعائق فهو جائز بالاتفاق كما في حركة

الحجر الهاوي في الهواء فان الهواء يعاوقه بقدر لطافته ثم يحصل القسر ولا يبعد ان يحصل مع الميل الطبيعي ميل

غريب فتكون الحركة عند ذلك اسرع مما اذا لم يوجد ذلك الغريب كما اذا دفعنا الحجر الى السفل بقوة شديدة

فان الحركة حينئذ تكون اسرع مما اذا تحرك بطبعه وحده واما اذا لم يكن كذلك فالمشهور انه غير جائز لان

الطبيعة اذا لم تكن ممنوعة بالعائق بلغت الغاية في اسراع الحركة وذلك باطل لانه سيثبت ان اسباب الحركة اشياء

اسبابا ان التفاوت بالسرعة والبطؤ لحقيقة تتفاوت في الماهية اذا كان كذلك فلا يبعد ان يقوى قوة على

افادة نوع منها اعني نوعا واذا انضم اليه ميل قسري يقوى المجموع على افادة نوع آخر ط في بقاء الميل عند الوصول

الى المطلوب الميل انما هو مدافعة الى الجهة التي يتوجه الجسم اليه فهو علة الايصال وعلة الايصال يمتنع حصوله

حال الوصول فالميل يعدم حال الوصول ي في انهما يحدث دفعة او لا فنقول هو ذات الوصول

كالآنات يمكن حدوثه وقتا وقتا دفعة يا في قوله الاشد والاضعف والاختصار ذكر في ظهر اما

الاول فلعلمنا بالضرورة لاختلاف بالضرورة واما الثاني فلان كل تغير من شيء الى شيء بينهما تعاند فان كان

التعاند بين الغاية بينهما التضاد والا فهما متوسطان حتى وجد المتوسط وجد الطرفان يب في سبب اشتداد

الميل الطبيعي عند القرب من المطلوب وضعف القسري عند الوصول الى المطلوب واشتداده في الوسط

اما الاول فلان الطبيعة اذا لم تكن ممنوعة بالضد وحدث الميل بعد الميل في ان لا يزال يشتد فلا جرم لا

بل الحركة تقوى وتشتد واما الثاني فلتزايد ضعف الميل القسري عند الانتهاء الى الغاية واما الثالث

امر ان تثبت فلان تأثير السهم المرمي في الجسم القريب يكون ضعيفا وكذا في الجسم البعيد فاما المتوسط بين القريب

والبعيد فان تأثيره فيه يكون قويا جدا فعلمنا ان الميل القسري يقوى في الوسط واما المتمسك فقد قيل ان

الحكم كذلك على المرمي الى فوق يتحرك الى الكثير فلا يزال يزداد السخونة ويضعف القوة لان اللطيف المستفاد

بالتسخين يكون معينا على ما يفوت بالضعف فلا جرم يزداد اذا اشتد فاذا ازداد وصل على الثقوة

وانتهت جدا ضعفت ولم يبلغ الحكم مبلغا يبقى بعد ذلك الضعف يج في انه ليس بين الثقل والخفة

انفعال لانهما موجبان للتباعد والانفعال انما يحصل بالملاقاة يد في ظن انه من الكيفيات الملموسة

وليس كذلك وهو امران فالخشونة والملاسة فالخشونة عبارة عن اختلاف الاجزاء التي في ظاهر الجسم بان

يكون بعضها ناتئا وبعضها غائرا وهو من باب الوضع والملاسة هي استواء السطح وايضا فلا يحس بهما

الا بواسطة المقادير والحركات والاشكال ويشترط ان يكون لكل جزء منها صلابة او حرارة او برودة

او يكون مختلفة في ذلك كالصلابة واللين ليسا من هذا الباب لان اللين هو الذي ينغمز وذلك انما هو

بالحركة الحاصلة في سطحه وشكل التقعير المفارق لحد فتبدل الحركة وكونه مستعدا

لقبول ذلك للامتزاج في الاركان لعسر الالتئام لانهما محسوسان بالبصر واللمس كما ذكرناه واما الثالث فهو
من باب القوة واللاقوة كذلك الصلب فيه امور فلعدم الانفعال بالشكل الباقي موضوع من الكيفيات
المختصة بالكميات جميع المقادير المحسوسة وليست هي الصلابة لان الهواء الذي في الزق المنفوخ فيه
مقاومة ولا صلابة فيه وكذا الرياح القوية فيها مقاومة ولا صلابة فيها ولا يستبعد ان الشديد نحو
الانفعال وذلك من باب القوة واللاقوة فظهر خروجهما عن هذا النوع **الباب الثالث** في المبصرات
بالذات وهي اللون والضوء القسم الاول في **اللون** وفيه مباحث فاما هذا الجنس بانواعه متصور لنا
تصورا اوليا فلا يمكن تعريفه بحد ولا رسم والذي يقال من ان السواد هيئة قابضة للبصر والبياض هيئة
مفرقة ركيك لان العقلاء يدركونهما بدون كون التفرقة في السواد والبياض مما كون احدهما قابضا
للبصر وكون الاخر مفرقا للبصر فلو حصل مفهومه لم يثبت ذلك الا بدقيق النظر بعد معرفة السواد والبياض
واستقرار احوالهما وعلى التقدير الاول يكون تعريفا للشيء بما هو اخفى منه وعلى الثاني تعريفا دوريا بحث
في اثبات الالوان من القدماء من زعم انه لا حقيقة للالوان اصلا والبياض هو الذي يتخيل عند مخالطة
الهواء للاجسام الشفافة المتصغرة جدا واحتج عليه بان زبد الماء ابيض ولا سبب لبياضه الا ذلك
وكذا الثلج ابيض لا سبب لذلك الا ان فيه اجزاء صغارا جمدية شفافة خالطها الهواء ونفذ فيها
الضوء وكذا البلور المسحوق والزجاج الصافي المسحوق يرى ابيض لذلك فانا نعلم ان اجزاءها الصلبة
عند الاجتماع لم ينفعل بعضها عن بعض والبلور الكبير اذا اشتد رأى في ذلك الموضع منه ابيض واما السواد
فانما يتخيل لعدم غور الجسم الضوء ومنهم من سلم كون السواد لونا حقيقيا ومنع منه في البياض وفرق بينهما بان
السواد لا ينسلخ واما الابيض فهو قابل لكل الالوان والقابل لكل الالوان يجب ان يكون عاريا عن كلها واعلم
ان وجود هذه الالوان معلوم بالضرورة والقريبات لا تناظر فيها وعليها بل سهل والشيخ سلم في الشفاء
ان البياض المحسوس قد يكون على الوجه الذي قالوه لكنه في موضع اخر لم يتبين له انه هل حدث البياض

بغير ذلك الوجه ام لا وفي موضع آخر انه وان كان قد يكون على ذلك الوجه الا انه قد يكون ايضا كيفية حقيقية
قائمة بالجسم واحتج عليه بامور ثلاثة فان البيض المسلوق يصير اشد بياضا وليس ذلك لان
النار احدثت فيه هوائية لانه يصير بعد الطبخ اثقل بسبب انتفاض لان بياض العذراء البيض من اجزاء هوائية
خالطت الاجزاء المائية لانه بعد الانتفاض يجف وقبله لا يجف وذلك يدل على ان الارضية تغلبت بعد الانتفاض
الثاني ما ابلغه الاجساد من البياض الى السواد فلكونه بان يأخذ الى الغبرة ثم الى العودية ثم الى السواد
وقد يكون بان يأخذ الى الحمرة ثم القتمة ثم السواد وقد يكون بان يأخذ الى الخضرة ثم النيلية ثم السواد
وهذه الطرق انما تحصل لاختلاف ما يتركب عنها الالوان فاذا لم تكن الا السواد والبياض ولا
حقيقة للبياض الا بمخالطة الضوء للاجزاء الشفافة فاذا لم يكن في تركيب السواد والبياض الا الاخذ في طريق
واحد ولم يقع الاختلاف فيه الا بالشدة والضعف الثالث ان الضوء اذا انعكس من جسم اسود الى غيره لم يجب
المنعكس اليه ابيض فلو كانت الالوان المختلفة لاجل اختلاط الشفاف بالمظلم والانعكاس انما يكون من
الشفاف فقط لا من الاسود وجب ان لا ينعكس من الاحمر والاخضر الا ما فيه من الاجزاء الشفافة فيجب ان
لا ينعكس الا البياض واعلم ان هذه الطرق غير وافية بهذا المطلوب اما الاول فلانا نقول لم لا يجوز
اختلاط الهواء بالشفاف بان يكون سببا لان يحس منه بالبياض وان لم يكن البياض كيفية قائمة بالجسم فلم لا يجوز
في البيض المسلوق ان يحس منه بالبياض وان لم يكن البياض كيفية قائمة به قوله انه لم يوجد فيه اختلاط
الهواء بالشفاف لعسر ذلك لان هذا الاختلاط سبب لان يحس البصر من الجسم بكيفية البياض وان لم يكن
لتلك الكيفية من وجود حقيقة فلا يلزم من عدم ذلك السبب عدم ذلك الحكم لاحتمال ان يثبت بسبب آخر
لا نعرفه وبالجملة لما جوزنا ان يبصر شيئا لا وجود له لم يمكننا ان نستدل بالابصار على وجوده ولا يمكننا
ان نستدل بعدم السبب الواحد على عدم هذا الابصار الكاذب فان الحكم لا يجب ان يزول بزوال العلة
الواحدة وهكذا الكلام على الحجة الثانية والثالثة فان من المحتمل ان توجد امور مختلفة لاجلها يحس الكيفيات

المختلفة ان لم يكن لها وجود في الحقيقة كما احتمل ذلك في اللون الواحد اكون القوة في الرابعة …
هذه الوجوه فهذا الحق ان … للالوان من اشق العلوم ولا يجوز جعلها من المباحث النظرية ج
الالوان المتوسطة من الناس من زعم ان اللون الحقيقي ليس الا السواد والبياض وما عداهما انما يحصل من
تركيبهما ومنهم من زعم ان الالوان الحقيقية خمسة السواد والبياض والحمرة والصفرة والخضرة وجعل
البواقي مركبة منها واعلم انه لا شك ان الاجسام الملونة بهذه الالوان الخمسة اذا تخلخلت اجزاؤها واختلطت
فانه يظهر منها بحسب اختلاف مقادير المختلطات الوان مختلفة فمن المحتمل ان يكون سائر الالوان حاصلة على
هذا الوجه لكن البصر يعجز عن التمييز فيظنها الوانا مفردة ويحتمل ان يكون كل واحد منها او بعضها الوانا
مفردة حقيقية واما ان طبايع الالوان هل هي متناهية او غير متناهية فلكن شكوك د في ان
الغبرة هل هي لون ام لا وبتقدير كونها لونا فهي خالصة ام لا اما الاول فلانه لو لم يكن لونا لكان المرجع
بها اما الى ذات الجسم او الى عدم اللون والاول يقتضي ان يكون كل اغبر وان كان اسود او ابيض لان ذاته فيه
في هذه الاحوال والثاني يقتضي ان لا يدركه البصر لان العدم لا يبصر والغبرة مبصرة
متميزة عن ساير الالوان المدركة واما الثاني فلانه اذا اختلط الجص في المداد حصلت الغبرة من خلطهما
وذلك يغلب على الظن انها ليست لونا بسيطا ه في ان السواد والبياض هل هما ضدان ام لا من الناس من
جوز ذلك وزعم انه حينئذ يدل على منه الغبرة وهو باطل لان السواد والبياض بعد اجتماعهما اما ان
يبقى كل واحد منهما على صرافته فحينئذ يدرك الجسم في غاية البياض وغاية السواد وهذا خلف او لا يبقى واحد
منهما على صرافته فحينئذ لا يكون واحد منهما موجودا وانما الموجود لون متوسط وذلك غير اجتماع السواد
والبياض و في سبب اشتداد هذه الالوان وضعفها فيه وجوه ثلاثة اتفقوا على احتمال احدها منها وهو ان تختلط
الاجزاء السود بالاجزاء البيض اختلاطا لا تتميز في الحس بعضها عن بعض فيحصل من الابيض اقل ابيضاضا من
الابيض الذي لا يكون كذلك الا ان الكائنة في هذا الاختلاط كثيرة لا جرم كانت مراتب قوة البياض وضعفه كثيرة

هو وجهان احدهما ان يقع الخلاف في كل واحد منهما فانه اذا اجتمع في المحل الواحد بياضات كثيرة وذلك كما اتفقت
الفلاسفة عليه في باب … لاستحالة اجتماع الامثال بل البياض الضعيف نوع اخر مخالف للبياض القوي وان
الالوان المختلفة بالشدة والضعف مختلفة بالنوعية وذلك مما لم يقم الدلالة على ثبوته لقيام الاحتمال الاول
ز لا على فساد ايضا ز في ان وجود اللون هل يتوقف على وجود الضوء نعم … ان الالوان غير موجودة بالفعل
في الاجسام حال كونها مظلمة واحتج عليه بانا لا نراها في الظلمة فاما ان يكون ذلك لعدمها وهو المطلوب
او لان الهواء المظلم عائق عن الابصار وهو باطل لان الجالس في الظلمة يبصر من كثبة عن البعد … الابصار فان
اذا كنت في غار وفيه هواء كله على الصفة التي يظن كونها مظلمة فاذا صار الجسم مستنيرا رايته بانت …
بغير ذلك الضوء لا يراه ولو كان الهواء المظلم … مانعا لما كان لذلك وهو ايضا لا يجوز ان يقال الضوء
ليس شرطا لوجود اللون وان كان شرطا لصحة كونه مبصرا لان صحة كونه مبصرا كمال لا بدع الخ ح في ان
اللون هل يوصف به عمق الجسم المشهور ان ذلك غير معقول لان عمق الجسم ليس شيئا في كل عمق … لما فقد …
في الكبرى وفيها في هذه المسائل ط في تعدد بعض الالوان السواد والبياض هما الطرفان اللذان في غاية
التباعد فاذا اختلطا وحدهما حصلت الغبرة وان خالط السواد ضوء وكان مثل الغمامة التي تشرق عليها
الشمس ومثل الدخان الاسود الذي يخالطه النار فان غلب السواد حصلت الحمرة وان اشتدت الغلبة حصلت
القتمة وان غلب الضوء حصلت الصفرة ثم الصفرة ان خالطها سواد مشرق حصلت الخضرة ثم الخضرة ان
انضم اليها سواد حصلت الكراثية الشديدة وان انضم اليها بياض حصلت الزنجارية ثم الكراثية
ان خلط بها سواد وقليل حمرة حصلت النيلية ثم النيلية ان خلط بها حمرة حصلت الارجوانية وعلى هذا
فقس ى في تقسيم الالوان الى المشرقة والمظلمة الارجوانية والفيروزجية والخضرة الناصعة والحمرة
الصافية الوان مشرقة فرحة من طباع الضوء ولذلك تنعكس الى غيرها كالاضواء والغبرة والكمدة والعودية
والسواد وامثالها الوان مظلمة ولذلك لا تنعكس الى غيرها النفس الثاني في الضوء والظل والظلمة

وفيه كتب بحثنا فاما من اس من جهة الضوء بأنه كمال في أنه للاشفاف من حيث هو مشفاف ومنهم من جعل بابها
الكيفية التي يتفق اجزاؤها على ابصار شيء آخر وقد عرفت فساد امثال هذه التعاريف والذي يحكى عن القدما
انه من جنس الحرارة فذلك يعم بما قيل انه بسبب الحرارة فاما نفس الحرارة فلا لان الشيء قد يكون حارا ولا مضيئا
وباردا مضيئا والحرارة ملموسة غير مبصرة والضوء بالعكس ب في انه هل هو امر زايد على اللون ام لا منهم
من زعم انه عبارة عن اللون فالظهور المطلق هو الضوء والخفاء المطلق هو الظلمة والمتوسط بينهما هو الظل
ويختلف مراتبه بحسب مراتب القرب والبعد من الظاهر فاذا الف الحس مرتبة من الخفاء ثم شاهد بعدها ما هو
اكثر ظهورا منها ظن ان هناك بريقا وشعاعا وليس الامر كذلك بل ذلك بسبب ضعف الحس والدليل عليه ان
ظهور الاشيا اللامعة بالليل اتم من ظهور السراج الذي هو اقل من ظهور القمر الذي هو اقل من ظهور الشمس
فالحس اذا ضعف في الظلمة وكان لتلك الاشيا نوع من الظهور احس بنحو كان ظن ان ذلك الظهور كيفية زايدة
ثم اذا قوي ضوء السراج ونظر الى تلك الاشيا لم يرها لمعانا وكذلك لمعان السراج يذهب عند ضوء
القمر وهو كما يذهب عند النور الذي يكون في البيوت المستنيرة نهارا ومع ذلك فانا نرى من تطلعات القمر لمعانا
ولا نرى النور الذي يكون في البيوت المستنيرة لعل الجواب انا لا ننكر ان يكون لما ذكروه تاثير في اختلاف
احوال الرؤية اذا كان بحسب اختلاف الحس في القوة والضعف لكنا ندعي مع ذلك ان الضوء كيفية وجودية زايدة
على اللون كما ان البياض والسواد قد يشتركان في اللاشياء ويختلفان في ماهيتهما وما به الاشتراك غير ما به الاختلاف
ولذلك وجد كل واحد منهما مع عدم الضوء وبالعكس كالبلور اذا كان في ظلمة ووقع الضوء عليه وحده
فانه يرى ضوءه دون لونه وكل ذلك يدل على المغايرة بين اللون والضوء ج اما النور فمنهم من كون الجسم مضيئا
الذي قد يخالفه فيه جسم آخر غير جسميته التي تخالفه جسم فيها والذي يقال انه اجسام موصوفة
بهذه الكيفية منفصلة عن المضيء متصلة بالمستضيء باطل لوجوه أ لان تلك الاجسام ان لم تكن محسوسة
لم يكن الضوء محسوسا هذا خلف وان كانت محسوسة وكانت ساترة لما تحتها ولزم انها كلما ازدادت عظما

ازدادت سترا لكن الامر بالعكس فان الضوء كلما ازداد قوة ازداد اظهارا ب انه لو كان جسما
لكانت حركته بالطبع الى جهة واحدة لكن النور مما يقع على كل جسم في كل جهة ج ان النور اذا دخل في
الكوة ثم سددناها دفعة فتلك الاجزاء النورانية ان خرجت عن الكوة الى ان سددناها يبقى البيت مظلما وان
عدمت فكان مرور اصبعنا بالبيت [illegible] وبينهما بعد [illegible] فاذا رأينا البيت لا شك
في زوال الاستنارة منها وذلك هو الذي ذهب اليه من ان النور كيفية تحدث في المقابل من المضيء د ان الشمس
اذا طلعت من الافق استنار بها وجه الارض دفعة ومن البعيد ان ينتقل تلك الاجزاء من الفلك الرابع الى
وجه الارض في تلك اللحظة اللطيفة فلا يحرق الاشياء والخرق على الافلاك محال على المشهور هـ شبهة
المخالف ان الشعاع متحرك وكل متحرك جسم بيان الصغرى بوجوه أ ان الشعاع منحدر من عند الشمس
تحرك بحركة المضيء ب انه ينعكس عما يلقاه والانعكاس حركة الجواب ان الصغرى كاذبة اما الضوء لما
كان غالبا يسبق الى الوهم ان الضوء ينحدر وكذا القول في الانتقال والانعكاس د في الفرق بين الضوء
والنور والشعاع والبريق الضوء كيفية منبسطة على الاجسام من غير ان يقال انها سواد او بياض
او حمرة او صفرة واللمعان هو الذي يتراءى على الاجسام ويستر لونها وكانه شيء يفيض عنها وكل اصل
من الشمس اما ان يكون لها من ذاتها او من غيرها فالضوء الذاتي هو المسمى بالضوء والعرضي هو النور والبريق
الذاتي كالشمس هو الشعاع والعرضي كالمرآة هو البريق ه في ان المضيء لا يضيء الا المقابل لها اذا كان
المتوسط مشفا بما لتشفيف اما المضيء لا بالانعكاس فانه لا يضيء الا المقابل ولانه اذا دخل ضوء الشمس
من ثقب الى بيت مظلم وكان في هواء البيت ذرات غبار او دخان فان الضوء يظهر فيهما وان كان هواء
البيت صافيا امكن ان يعتبر ذلك بان نجعل بعده تلك الذرات جسما كثيفا ونطعنه به المسافة المتخللة
التي بين الثقب وبين الموضع المضيء من البيت وجدنا الضوء ظاهرا على ذلك الكثيف منقطعا عن موضع من البيت
ولو اعتبر ذلك في المسافات المنفرجة التي بين الثقب وبين الموضع المضيء من البيت لا يظهر في كل الضوء فيه

لو مددنا خيطين مستقيمين من الثقب إلى موضع الضوء صار كله مضيئاً ج إذا أخذنا جسماً كثيفاً
وثقبنا فيه ثقباً دقيقاً وقابلنا به جرم الشمس وجدنا الضوء ينفذ منه على سمت مستقيم ولو وجدنا
الأبعاد التي بين المواضع المضيئة من البيت مساوية للأبعاد التي بين تلك الثقب أو مناسبة لها وإذا
اعتبرنا سائر الكواكب النيرة كالمشتري وغيرها وجدنا ضوءه ممتداً بحسب انتقاله على الاستقامة د
استقامة الأظلال تقتضي استقامة الأضواء و في الضوء الأول والثاني أنا نجد الأرض في أول
النهار وآخره قبل طلوع الشمس وبعد غروبها مضيئة والمواضع المستترة عن الشمس كحيطان السقوف
مضيئة مع أن الشمس غير مقابلة لها ولا علة لذلك الضوء سوى الشمس فهي إذ إلى الظلام كلما انتقض لما أن
المضيء لا يضيء إلا المقابل له لكن الجواب أن الهواء المقابل للشمس يصير مضيئاً ثم هو مقابل لوجه الأرض فيصير ذلك
الهواء مضيئاً لوجه الأرض فالضوء الحاصل من المضيء لذاته هو الضوء الأول والحاصل على وجه الأرض الذي هو مضيء
لغيره وهو الهواء هو الضوء الثاني وما دام الضوء الذي في الجو ضعيفاً كان الذي يظهر منه على وجه الأرض
خفياً بل كلما ازداد الجو إضاءة ازداد وجه الأرض إضاءة وكذا القول فيما بعد الغروب وفيما يكون في
الأفنية والجدران فيحتاج في تقرير هذه القاعدة إلى بيان أمرين أحدهما أن الهواء يتكيف بالضوء ويدل عليه أنا
نشاهد الجو الذي في أفق المشرق وقت الصباح مضيئاً والقياس أيضاً وهو أنا نرى الكواكب في الليل
لا في النهار ولو كان الهواء في النهار غير متكيف بالضوء لبقي على ما كان عليه في الليل فيلزم أن الإنسان إذا
نظر إلى الجانب الذي لا يلي الشمس من الفلك أن يرى ما فيه من الكواكب لما لم يكن كذلك علمنا أن الهواء
تكيف بالضوء في النهار ب المضيء لا لذاته يضيء غيره بيانه أنا نجد ضوء الشمس إذا أشرق على بعض الجدران وكان
مقابل ذلك الجدار وبالقرب منه مكان مظلم فإن ذلك المكان يستضيء بعد أن كان مظلماً وإذا كان لذلك المكان
المظلم باب وكان مقابل الباب داخل ذلك البيت جدار فإن ذلك الجدار أشد إضاءة من بقية البيت ثم إذا
زالت الشمس وزال ضوء المشرق عن ذلك الجدار عاد الموضع مظلماً فثبت أن حصول الضوء الثاني من الهواء

١-٢

المضيء ليس على سبيل الانعكاس لأنه لو كان ذلك على سبيل الانعكاس لما كان جميع أجزاء ذلك الجو مضيئاً
كما أن المرآة لما أضاءت بالانعكاس لم يكن جميع سطحها مضيئاً لكن الاعتبار دل على أن جميع الجو المضيء مضيء
في نفسه ومضيء لكل ما يقابله ثم إن هاهنا شكاً وهو أن جرم الهواء إما أن يتكيف بكيفية الضوء فيجب
أن يحس الهواء مضيئاً كما يحس الجدار حال تكيفه بالضوء مضيئاً وإن لم يتكيف بكيفية الضوء لم يكن إذاً مضيئاً
فامتنع أن يضيء غيره لا يقال لم لا يجوز أن يكون للهواء لون ضعيف أضعف مما للماء والأحجار المشفة
فيما له من اللون الضعيف يقبل الضوء ولضعف ذلك اللون يضعف ما فيه من الضوء فلا يحس به كما يحس
بالضوء الموجود في الكثيف ثم إن سلمنا أن الهواء لا لون له لكن الهواء المحيط بالأرض ليس ببسيط بل
خالطته أجزاء كثيفة أرضية ومائية وهي تقبل الضوء من الشمس ثم تضيء وجه الأرض لا ما يجيب عن الأول
بأن الضوء الذي في الهواء إن كان في الضعف بحيث لا يرى كان الضوء الحاصل منه في وجه الأرض أولى بأن لا يرى
وعن الثاني أنه لو صح ما ذكر لكان الهواء كلما كان أصفى وجب أن يكون الضوء قبل الطلوع
وبعد الغروب في أفنية الجدران أضعف وكلما كان البخار والغبار فيه أكثر وجب أن يكون الضوء في
هذه الأوقات أصفى لكن الأمر بالعكس فالمقدم كاذب والجواب هو أن الهواء له لون ضعيف فلأجله
يتكيف بضوء ضعيف لا يحس به والذي قاله من أن الضوء الحاصل في الكثيف أولى بأن لا يرى ممنوع
لأنا إذا نظرنا إلى الجدار الذي لا تقابله الشمس فكأنا لا نرى فيه إلا اللون ولا نرى البتة فيه شيئاً من
الكيفية الحاصلة فيه عند كونه في مقابلة الشمس ح في نفوذ الضوء في الجسم الشفاف ظاهر
قول الرياضيين أن الضوء يسري في الهواء الشفاف واختيار الشيخ أن لفظة النفوذ مجاز والمراد منه
حدوث كيفية الضوء في القابل المقابل دفعة من غير أن يمر بالهواء ط في الظلمة أنه عبارة عن الضوء الثاني
وأنه قابل للأشد والأضعف وطرفاه اللذان في غاية التباعد هما الضوء والظلمة ي في الظلمة أنها
عبارة عن عدم الضوء عما من شأنه أن يضيء لوجهين فلأنا إذا غمضنا العين كان حالنا كما إذا فتحناها في الظلمة فكما

انا عند التغميض لا نرى كل شيء فكذلك عند الظلمة بسبب انا اذا جلس في غار في الليل مظلم وجلس خارج الغار
شمع او نار او ثلاثة نار فان الذي في الغار يرى الجالسين عند النار ويرى الهوا مستنيرا والجالسون عند النار
لا يرون الذي في الغار بدون الهوا المظلم ولو كانت الظلمة كيفية وجودية لما اختلف حالها باختلاف
الاشخاص بحث في ان الظلمة ليست شرطا في ابصار بعض الاشيا بل ظن بعضهم ذلك وهو باطل بل السبب
ان الضوء الضعيف يظهر في الظلمة لضعف البصر ولا يظهر في النهار لان الحس اذا انفعل عن المحسوس القوي
لا ينفعل حينئذ عن الضعيف بحث في ان النور جسم والظلمة شي هذا مطلوب مطابق للاول لانه تطويلات
ولا تعلق للاجل العلمي بها **الباب الرابع** في الصوت والجهة وهو على ثمنه فصل في الصوت
وهو مباحث فالاول في الكلام في ماهيته غني عن التعريف ويقال من الناس من جعله جسما وهو باطل لان
الاجسام مشتركة في الجسمية ملموسة ومبصرة اولا اذا نايا والصوت ليس كذلك ويقال انه اصطكاك
الاجسام الصلبة او القرع او القلع او تموج الهوا وكل ذلك باطل لان الاصطكاك والقرع مماسة
والقلع تفريق والتموج حركة وكل ذلك مبصر والصوت غير مبصر بل سببه القريب تموج
الهواء ولا نعني بالتموج حركة انتقالية من هوا واحد بعينه بل حالة شبيهة بتموج الما فانه امر يحدث
بالتداول بصدم بعد صدم مع سكون بعد سكون وسبب التموج امساس عنيف وهو القرع
او تفريق عنيف وهو القلع وانما اعتبرنا العنيف لانك لو قرعت جسما كالصوف بقرع لين لم تحدث صوتا
وكذا في القلع وانما جعلنا كل واحد منهما موجبا للتموج اما في القرع فلان القارع يحوج الهوا
الى ان ينفلت من المسافة التي سلكها القارع الى جنبتيها بعنف شديد وكذا القالع في القلع الى الامرين
جميعا بل يلزم المتباعد من الهوا انقياد للتشكل والتموج الواقع هناك ان كان في القرع اشد
انبساطا في القلع وانما جعلنا الصوت معلول التموج لانا متى اثبتناه حاصلا حصل الصوت فان طنين
الطشت ينقطع عند تسكينه ان في الصوت فيما انتهى اليه تموج الهوا الخارج من الحلق والالات الصناعية

لكنك خبير بان الدوران لا يفيد الا الظن فكيف هذا الدوران باطل فقد يوجد التموج ولا يكون صوت
كالتموج بالبدن واما كم جعل القرع سببا قريبا لذلك لانه مماسة فتكون انية والصوت زماني والاني
لا يكون سببا للزماني حجة في انه هل يتوقف ادراكنا على وصول الهوا الحامل له الى الصماخ المشهور ذلك
لان صوت المؤذن على المنارة يميل من جانب الى جانب عند هبوب الرياح ثم اذا اتخذ انبوبة طويلة ووضع
احد طرفيها على فمه وطرفها الثاني على صماخ انسان وتكلم فيه بصوت عال يسمعه ذلك الانسان دون من بقرب
الحاضرين واذا رأينا البعيد انسانا يضرب الفاس على الخشبة رأينا الضربة قبل سماع الصوت واعلم
ان الدوران لا يفيد الا الظن كيف وانه غير ثابت لحمة اوجه الحروف والصلبة لا وجود لها الا الان
ونحن نسمعها فاذا سمعنا قبل وصول الهوا الحامل له الى الصماخ فيجب ان يكون احد الحروف
المسموعة اما كل واحد من اجزا الهوا فكان يجب فيمن تكلم بكلمة واحدة ان يسمعها السامع مرارا كثيرة بان
تتادى الى صماخه اجزا كثيرة من الهوا كل واحد منها حامل لتلك الكلمة او مجموعه فكان يجب ان لا يسمع
الكلام الواحد صحيحة واحدة الا السامع الواحد لان ذلك المجموع لا يصل دفعة الا الى سامع واحد ولانه
يلزم ان لا يسمع ذلك الواحد الا نادرا لانه من النادر ان يبقى ذلك الهوا بالكلية على ذلك الشكل الى ان يصل
بكليته الى صماخ واحد حتى يسمع السامع كلاما غير ولان حائل منها الجدار لا يمكن انتقال الهوا الحامل
لتلك الكيفية بنفوذه في مسام الجدار لان الهوا الحامل الكلمة المخصوصة لم يتشكل بشكل مخصوص
الخارج فاذا تادى الى الجدار وصادمه بكثافته لم يبق ذلك الشكل الذي لاجله صار حاملا للصوت
المخصوص فبعد خروجه عن المنافذ وجب ان لا يبقى كيفية تلك الحروف د في بقا الصوت منهم من انكره لان
حروف زيد لو بقيت حتى اجتمعت لم يكن بان يسمع زيد اولى من ان يسمع يا ز لتقاليبها الخمسة ولانا
نعلم بالبديهة ان الحروف الصلبة الانية غير باقية الجواب عن الاول لم لا يجوز ان تكون الحروف باقية
لكنها متفاوتة فان حصل الاول ملحوظا بالثاني فيه والا فلا وعن الثاني لم قلتم انه يلزم من امتناع بقا

يكون في الانية امتناع ذلك كله ومنه امتناع بقاء الصوت لانا علمنا الحرف غير الصوت لا في اثبات الصوتية
الخارج قال الشيخ للمعتقدين بعقل ان الصوت لا وجود له في الخارج بل انما يوجد في الحس من ملاقاة
الهواء المتموج ثم احتج على ابطاله بانا اذا سمعنا الصوت عرفنا جهته ولو انا انما ادركناه حال وصوله
صماخنا لما ادركنا الجهة التي منها وصل الينا كما انا لما لم نحس الملموس الا حال وصوله الينا لم ندرك
باللمس ان الملموس من اي جانب جاءنا ولقائل ان يقول ههنا ندرك الصوت الحاصل في تلك الجهة
لكنك لا تدرك منه كونه في تلك الجهة لان كونه في تلك الجهة معناه انه موجود في جسم حاصل في تلك الجهة
والسمع لا تعلق له بذلك واذا كان كذلك لم يكن لاثبات الصوت قبل وصوله الى الصماخ منفعة في ادراك
جهته بل المعتمد في ابطال هذا الوهم ما ذكرنا حيث بينا انا ندركه قبل وصول الهواء الى الصماخ
فصل في حقيقة القرع لا بد فيه من حركتين احداهما قبله وهي تارة تكون من احد الجسمين وهو القابل الثاني
وتارة منهما ولا بد من قيام كل واحد منهما او احدهما في وجه الاخر قياما مخصوصا فانه ان لم يوجد تلك
الممانعة الا انا ان رميناه قليلا قليلا لم يكن صوت ثم انه ليس من شرط ذلك القيام ان يكون القايم صلبا
فقد يكون في غاية الرطوبة ومع ذلك فاذا اريد ان يخرق خرقا كثيرا في زمان قصير فيهما كقيام في وجه
الخارق وقاومه كما ان تغرق الماء بالقوة بسهولة واما بالعجلة جرا الى الكثرة تصعب والهواء ايضا كذلك
بل قد يجوز ان تصير الهواء اجزاء الاشياء قارع ومقارع منضغط كالرياح فظهر ان العلة الاولية
هي المقاومة لا الصلابة وثانيهما بعده وهو انقلاب الهواء من المسافة التي يسلكها القارع ثم
يلزمه المتباعد من الهواء ان يتأدى للتشكل والتموج الواقع هناك فصل في سبب اختلاف الاصوات بالجهارة
والخفافة فيه الوجوه الثلاثة المذكورة في اشتداد الالوان وضعفها فصل في سبب الثقل والحدة سبب الحدة
صلابة المقروع وملاسته في بعض الاجسام وقصر المنفذ وضيقه وهيئة التواتر في بعضها فيحدث عن
هذه الاسباب لزم قوة وملاسة سطح في الهواء المتموج وتراص اجزائه فتتأدى على تلك الهيئة الى

السمع وسبب الثقل مقابلاتها لهذه الاسباب علمته للزيادة والنقصان لاجلها تختلف الاصوات
في الجهارة والثقل فصل ط في الصدى الهواء اذا تموج وقاوم ذلك التموج جسم كجبل او جدار املس
عسى ان يرد ذلك التموج ويصرفه الى خلف ويكون شكله كشكل الاول وعلى هيئته كما في الكرة التي رميت
الى الحايط المقاوم لها حين ينبو حركتها فيحدث من ذلك صوت هو الصدى والاشبه ان الفاعل لهذا الصدى
ليس هو الهواء الذاهب اولا ثم الراجع ثانيا لانه اذا اصدمه ذلك الجسم الكثيف لم يبق على ذلك الشكل
المخصوص بعد رجوعه فلا يكون حاملا لذلك الصوت فيحدث من تموج هواء اخر في مكان الهواء الاول حين
دفعه الهواء الاول الا ان ذلك لكل الحيل سبب في ان لكل صوت صدى والاشبه ذلك لانه متى تموج عنه هواء لا بد
وان يتموج اليه حينئذ هواء اخر فيكون فاعلا للصدى لكنه قد لا يسمع اما لانتشاره كما في الفضاء واما لغاية
قرب الزمانين فيحس بهما كالصوت الواحد لذلك يعظم صوت المغني تحت السقف اي يقع منه في الصحاب فصل ب
في الحرف والنظر في ماهيته واحكامه اما الاول فقد حده الشيخ بانه هيئة عارضة للصوت تتميز بها
عن صوت اخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع وفيه اشكال هو ان الصوامت الانية لا توجد
الا في الان الذي هو بداية زمان الصوت فلا تكون عارضة له حقيقة ويمكن ان يقال انها عارضة له عند
الان الذي هو بداية زمانه والحروف اما مصوتة وهي التي تسمى في العربية حروف المد واللين ولا يمكن الابتداء بها
واما صامتة وهي ما عداها ويمكن الابتداء بها اما المصوتة فلا اشكال انها والهيئات العارضة للصوت
واما الصوامت فمنها ما لا يمكن تمديده كالباء والتاء والدال والطاء وهي لا توجد الا في الان الذي هو اخر
زمان حبس النفس او اول زمان ارساله وهي بالنسبة الى الصوت كالنقطة بالنسبة الى الخط والان مع
الزمان وهي ليست من الاصوات ولا من عوارضها الا على لونها اطرافها لها وتسميتها بالحروف اذن
من تسمية غير مطابقة لان الحرف هو الطرف فهي بالحقيقة هي الاطراف ومنها ما يمكن تمديده مثل الفاء
الغالب انها انية وان كانت زمانية في الحس مثل الحاء والخاء الظن انه من جاءت متوالية كل واحد

منها ان [illegible] لكن الحس لا يشعر بامتياز زمنيهما فيظنهما حرفا واحدا [illegible] زمانا ومنها اما الطق العالية كونها [illegible]
حقيقية كما في السين والشين فانها مبنيات عارضة للصوت مستبقية باستمراره بعد انحصار الكلام في
البحوث وكانه لا حاجة لماهيته الى التعبير لما عرفت اما النظر في احكامها فاما في المفردات او
المركبات اما المفردات فاما على الصامتات والمصوتات اما الصوامت ففيه اوجه فمنها الحروف المستعملة
في لغة العرب مشهورة ومنها حروف اخرى في لغات اخر فحصر الحروف في عدد معين متعذر واما انها جنس
بالماهية [illegible] النوعية متناهية او غير متناهية فكالقول في الالوان [illegible] الصوامت اما ان تكون مختلفة
او متماثلة والمختلفة اما ان يكون اختلافها بالعرض او بالذات اما بالعرض فذلك بان يوصف حرفان متساويان
في الماهية بكون احدهما ساكنا والآخر متحركا او يكون حركته اخص من مخالفة لحركة الاخر [illegible] احدهما
الآخر في الجهارة والخفاء وان كنت تعلم ان منهم من جعل ذلك اختلافا بالذات واما اختلاف [illegible]
وكالباء والتاء [illegible] سلم انا نعلم بالضرورة انه لا يتاتى منا ان ننطق بحرفين [illegible] دفعة واحدة
من مخرج واحد هل ذلك الا امتناع تلاقيهما او [illegible] الاول [illegible]
وان يكون الحرف ساكنا او متحركا ولا نعني بذلك حلول السكون والحركة فيه لانهما من صفات الاجسام بل المراد
انه يوجد عقيب الصامت مصوت مخصوص من المصوتات فانا [illegible] الشيء [illegible] الا [illegible]
عند الحركة فانه يمتزج بشيء مما بعده ودليله التجربة [illegible] وانه عند الاسكان يمتزج بشيء ايضا
مما قبله لان [illegible] الحرف بعده لا قبله فلا يمتزج بذلك [illegible] الحرف الذي قبله [illegible] الذي بعده [illegible] الابتدا
بالصامت الساكن محال للاستقراء [illegible] وان لم [illegible] الصامت المتقدم على المصوت المتاخر
المحتاج الى ذلك المتقدم [illegible] اما المصوتات فمنها [illegible] ثلث [illegible] الله [illegible]
الواو وهو [illegible] لتلك الضمة لانها انما تتم [illegible] العضلتين [illegible]
الى طرفي الشفة ثم الكسرة التي [illegible] العضلة [illegible] العضلة

١٠٩

[illegible] تختلف في ذلك ايضا بحسب اختلاف [illegible] جهة حرفها [illegible] ممدود المصوتات الى الهمزة بالاستقراء او المتقدمات
الصوت لا يتولد [illegible] عند اخراج الهواء الدخاني ولذلك لا [illegible] حرف معتبر ان
كل [illegible] من الهواء الى الخارج ولا [illegible] الروح [illegible] اخراج الهواء [illegible] ولا زياد
[illegible] الطبيعة [illegible] انقطع النفس [illegible] المخرج الهمزة [illegible] الحركات ابعاض المصوتات [illegible] فلان
هذه المصوتات قابلة للزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله طرفان [illegible] النقصان [illegible] الحركات [illegible]
[illegible] لم يكن الحركة ابعاض المصوتات لما حصلت المصوتات بتمديدها لان الحركة اذا كانت [illegible] فاذا
ذكرت الحركة لم يمكن [illegible] ذكر المصوت [illegible] لكن الثاني كاذب بشهادة الحس
[illegible] الصامت سابق على الحركة [illegible] البسيط [illegible] والحركة [illegible]
[illegible] الذي هو اول زمان وجود الشيء [illegible] على ما حدث فيه [illegible] لو كانت الحركة سابقة
على الحرف [illegible] متكلم بالحركة [illegible] التكلم بالحرف لان [illegible] السبق لكن الثاني محال [illegible] مثله
اما في المركبات فالنظر اما في كميتها او كيفيتها اما الكمية فالثلاثيات اعدلها لان الحرف الذي به
لا يكون الا متحركا والموقوف عليه لا يكون الا ساكنا وبينهما منافرة فلا بد من معدل فلا اعتدال الا بتمام الابنية
الثلاثية [illegible] بذلك المتوسط اما ان يكون متحركا [illegible] على التقدير [illegible] الاشكال عائد لان [illegible]
الحركة للابتداء [illegible] المتوسط [illegible] بين الحركة المتوسطة [illegible] السكون [illegible] الابتدا [illegible]
السكون [illegible] فاذا حصل النطق بحرف متحرك [illegible] السكون [illegible]
النطق بالحركة الواحدة اما الكيفية فالنظر اما ان يكون [illegible] الحروف او الحركات او السكنات او الحد
مع الحركات او مع السكنات او الحركات مع السكنات اما الاول [illegible] كقول الشاعر شعر
وليس قرب قبر حرب قبر [illegible] الحروف المختلفة اما ان يكون [illegible] ضعيفة [illegible]
[illegible] المخرج [illegible] اشد الاقسام [illegible] لان الحروف اذا

فلما لم يتميز مخارجها كان الفاعل لها عضلة واحدة فاذا تركبت الكلمة منها اشتد الثقل التكلم بها لتوارد الحركات على
الشاقة على العضلة الواحدة فحصل منها ضرب من الكلال والانفعال فكان ينبغي ان يكون التكلم بالحرف الواحد مرارا
كثيرة في المشقة كالتكلم بهذه الكلمات المتنافرة لانا نقول الفرق هو ان التكلم بالحرف الواحد مرارا كثيرة وان
كان سببا للكلال لانه سبب لحصول الملكة لان كثرة الافعال سبب لحصول الملكات فيقدر ما يحصل من الكلال العضو
معارضة بعلة البين واما التكلم بالكلمات المتنافرة فقد يحصل منها بسبب الكلال لتوارد الافعال الى ان [illegible]
على العضلة الواحدة [illegible] بسبب حصول الملكة لاجرم ثبت المشقة ههنا الكلمة الاثر الثاني ومن المقابل
للاول الحشوة المتباعدة وذلك يقتضي السهولة من الوجه الذي ما حصل الملكة الثالث السهلة المتقاربة
والرابع الصلبة المتباعدة ويشبه ان يكون هذا اصعب من الاول واعلم ان الذي اعتبرناه من التلاؤم والتنافر
انما هو بحسب النظر الى حال الحروف من حيث هي هي وقد يتغير عما قلناه بحسب الاحوال واما تركيب الحركات فهي كلما
كانت اثقل كان تركيبها اثقل وبالعكس واما تركيب السكنات فالمشهور انه غير جائز لا [illegible] الابتدا بالساكن
واحتج مجوزوه بان الحروف المدة مع المدغم يجتمع فيها ساكنان وجوابه ان الامر وان كان كذلك لكن
الاول ليس [illegible] والثاني [illegible] لا نزاع فيه لان الخط يبتدئ من نقطة ولا محالة ينتهي اليها انما الممتنع [illegible]
[illegible] لا [illegible] فيما يعبر عنه من الثلاثي حينئذ يجتمع [illegible] لانا نقول [illegible]
الصامت الاخير يشوبه حركة مختلسة ثم اذا جوزنا اجتماع الساكنين فلا شك ان اجتماعها مع الحروف
الممدة اقرب من غيرها واما حال الحروف مع الحركة فانها بالنسبة الى الكل على السوية وكذا حال الحروف مع
السكون واما حال الحركة بالنسبة الى السكون فلا شك ان الحركة متى كانت اخف كانت اقرب الى السكون

الباب الخامس في الكيفيات المذوقة والمشمومة وبيان عرضية هذه الانواع وفيه مباحث

ا في الطعوم الجسم اما ان يكون عديما للطعم وهو التفه المسيخ اما حقيقة او في الحس وهو الذي له
طعم لكنه لشدة تكاثفه لا يتحلل منه شيء يخالط اللسان حتى يحس به ثم اذا احتيل في تلطيف اجزائه احس

١١

منه بطعم كما في النحاس والحديد واما ان يكون ذا طعم وبسائط الطعوم تسعة لان الجسم الحامل للطعم اما ان
يكون لطيفا او كثيفا او معتدلا لان الفاعل في الثلاثة اما الحرارة او البرودة او القوة المعتدلة بينهما
فالحار ان فعل في الكثيف حدثت المرارة او في اللطيف حدثت الحرافة او في المعتدل حدثت الملوحة
والبارد ان فعل في الكثيف حدثت العفوصة او في اللطيف حدثت الحموضة او في المعتدل حدثت القبض
والمعتدل ان فعل في اللطيف حدثت الدسومة او في الكثيف حدثت الحلاوة او في المعتدل حدثت التفاهة
غير البسيط [illegible] واحرها الحرافة ثم المرارة ثم الملوحة واما [illegible] الملوحة عن المرارة لما ان
[illegible] الملح المر البورقي اكثر تحقيقا من الملح الماكول واما باللحمية فلان الملوحة انما تتولد من مخالطة اجزاء
ارضية محترقة باجزاء مائية [illegible] والعفوصة ابرد ثم القبض
[illegible] الحموضة ولذلك يبتدئ الفواكه بالعفوصة فاذا اعتدلت قليلا [illegible] الى الحموضة
لكن الحامض [illegible] الشدة [illegible] بلطافته والعفص والقابض يشبهان بان
لكن القابض يقبض الظاهر فقط والعفص يقبض الظاهر والباطن ب في اجتماع الطعوم فقد يجتمع طعمان
في الجسم الواحد مثل المرارة والقبض في الحضض ويسمى البشاعة واجتماع المرارة والملوحة في السبخة ويسمى
الزعوقة واجتماع الحلاوة والحرافة في العسل المطبوخ واجتماع المرارة والحرافة مع القبض في الباذنجان ج
في ان هذه الطعوم كيفيات حقيقية او تخيلية يشبه ان يكون هذه الطعوم انما تكثرت لانا متى
[illegible] بعضها المتباينة [illegible] من الكيفية الطعمية والتاثير اللمسي امر واحد لا يتميز في الحس فاذا
حصل مع طعم تفرق واسخان سمي [illegible] ذلك حرافة واذا صحبه تفرق من غير اسخان هو الحموضة واذا
صحبه تكثيف [illegible] العفوصة وعليه نقس د في الروائح انه ليس عندنا لها اسم الا [illegible]
والمخالفة ان يقال رائحة طيبة ومنتنة والمكان يشتق لها من الطعوم المقارنة لها اسم فيقال رائحة
حلوة وحامضة ه في عرضية هذه الانواع كون الجسم اسود اما ان يكون نفس كونه جسما او جزءا منه او امرا [illegible]

واما الكلام كالحجر ... عنا رجاجة وهو اما ان يكون كاحد اجزاء الحصى في المحل فتنحصر في صنفه او
بالبلور فحينئذ ... جوهره لان يحلو ذلك محال لانه حينئذ اما ان يكون له اشارة او اللون ان كان لا
... جهة ... استعداد انفعال ومفهوم ... استعداد ... موضوع الامر ... اذا الحجة ... حقيقي
مقابلة للعدم ... قد يفسر ... هذا ... ان كان الشائع ... الايجابي ... فلم يكن ماهية باقية
لانا لا نعني بالسواد الا هذه الهيئة المحسوسة هذا النوع اعني ... في نظر القسم الثاني
في القوة ... الاولى ... فلان ... الا ... هو الاستعداد الشديد على الانفعال كا
الممراضية ... اللين وهو المسمى باللاقوة الاستعداد الشديد على ان لا ينفعل كالمصحاحية ... ج
الاستعداد الشديد على ان ينفعل ... القسم ... خارج عن هذا النوع لان القوة على المصارعة تتعلق
بامور ثلاثة العلم بتلك الصناعة والقوة ... عليها وهي من باب الحال والملكة وكون الاعضاء بحيث يعسر
عطفها ونقلها وهو اللين ... عبارة عن القوة الى المقاومة واللاانفعال فاذا ... عرفت القدر
المشترك بين القسمين ... الذي ... القابل ... ب في التقابل
الصلابة واللين يشبه ان يكون ذلك تقابل العدم والملكة لان قبول الانغماز ليس الا قبول ... وشكل
وتلك القابلية حاصلة للجسم لكونه جسما فلا يجوز تعليلها بصفة اخرى لان الحكم الذي للذات لكون بالغير
ايضا واما الامتناع من قبول الانغماز فليس لذات الجسم ولا العدم ... الا لكان ... هو قبول الانغماز
معللا ... وجودي فلا بد ان يكون معللة بعلة وجودية فظهر ان التقابل بين الصلابة واللين تقابل العدم
والملكة ... القسم الثالث في الحال والملكة الكيفية النفسانية ان كانت ... سريعة الزوال
كانت راسخة سميت ملكة ... العوارض المفارقة ... الكيفية النفسانية اول حدوثها
تكون حالا ثم هي بعينها تصير ملكة ونحن نذكر بعض انواع هذا الجنس في ابواب وهو ... الباب
علم النفس **الباب الاول** في العلم النظر في ثلاثة اطراف العلم والعالم والمعلوم في العلم

وفيه **كونه عنا فا** في ان العلم هل يعتبر فيه حصول صورة المعلوم في العالم المشهور عند الحكماء ان
الادراك لا يتم الا بحصول صورة المدرك في المدرك ... استقصاء القول فيه ما تقدم في باب الوجود
في انه لو ثبت القول بالانطباع فالادراك ليس نفس هذه الصورة بدليل على ... فانه شامل الكل
الادراكات انه لو كان الادراك نفس حصول ماهية المدرك في المدرك لكان الجماد الموصوف بالسواد مدركا
له وانه ظاهر الفساد فالمقدم مثله **لا يقال** الادراك عندنا عبارة عن حصول الماهية المدركة للذات
المدركة والجماد ليس بمدرك ايضا ماهية النفس ... الماهية الجسمية ... حصول السواد في
النفس ادراكا للسواد ان يكون حصوله للجسم ادراكا له واما ... حصول السواد للشيء انما يكون ادراكا له اذا
وقع ذلك الحصول على وجه مخصوص وهو التجرد عن المادة لا كذلك الحصول في الجسم واجزاء الصور المعقولة
اذا حلت في الجوهر العاقل المجرد به ولا كذلك الحالة في الجماد **لانا نجيب** عن الاول بان الادراك
لو كان نفس الحصول لكان المدرك من لوازم الحصول لكن لما صدق على الجماد ان السواد حاصل له وكذب عليه
انه مدرك له علمنا ان الادراك ليس هو الحصول وعن الثاني بان النفس محل للادراكات والحال ... الجماد
فلو كانت حقيقة الادراك هي الحصول فانما يختلف الحصول كان ادراكا الا ان يجعل ... الوجود ... الامر
بالاشتراك وهو باطل لانا ان جعلنا وجود الشيء نفس ماهيته استحال ان يختلف وجود الماهية الواحدة
بحسب اختلاف القوابل وان جعلناه زائدا استحال ان يكون ... بالاشتراك اللفظي بالاتفاق ... البالغة
وعن الثالث ان التجرد عن المادة ان كان هو الحقيقة المرجوة عاد المحال وان كان زائدا عليها كان الحاصل
حصول المطلوب وعن الرابع بان الاتحاد محال ... وهو خاص بالتعقل ان علمنا بذاتنا اما ان يكون
نفس ذاتنا او لا يكون والاول باطل **لما** اوجبنا ... لزمه ان كل من علم ذاته ان يعلم كونه عالما بذاته
والثاني ظاهر الفساد ... انه يلزم ان يكون علمنا بذاتنا وانه ظاهر الفساد لانا اذا تجردنا
للالتفات الى ذاتنا نجد تفرقة بين هذه الحالة وبين ما قبلها حاصل علمنا بذاتنا نسبة مخصوصة

لذاتنا الى ذاتنا او النسبة مغايرة للذات التي هي عارضة لها فان علمنا بعلمنا بذاتنا ان كان نفس
علمنا بذاتنا الذي هو نفس ذاتنا وكذا القول في المرتبة التي بعدها الى غير النهاية لزم ان يكون علمنا حاضرة
بالفعل ابدا لكن التالي كاذب فانا ندرك التفرقة بين ما اذا استحضرنا هذه المراتب بالفعل وبين ما اذا
لم نستحضرها وان كان غيره فانا نبطله بما يدل ابطاله على امتناع ان يكون علمنا بذاتنا صورة مغايرة
لذاتنا وهو ان تلك الصورة ان كانت مساوية لذاتنا لزم اجتماع المثلين وان لا يكون احدهما بالحالية
والاخر بالمحلية اولى من العكس وان كانت مخالفة لم يكن تعقل الشيء عبارة عن حصول ماهية المعقول
للعاقل وان هذه القسمة لم يذهب الى احد منهما احد من الحكماء واما الوجوه التي تخص الادراكات
الخيالية والحسية فستاتي في علم النفس ج في تحقيق القول في ماهية العلم انا نعلم بالضرورة علمنا
بالسماء والارض ووجودنا ووجود لذاتنا والامنا ونميز بينه وبين سائر احوالنا النفسانية وذلك
متوقف على تصور ماهية العلم والذي يتوقف عليه البديهي اولى ان يكون بديهيا فتصور العلم بديهي
ان هذه الحالة الوجدانية المسماة بالعلم اما ان يكون عدمية او وجودية والاول باطل لانا
نجد بالضرورة امتيازها عن غيرها من العدم ولا يكون كذلك لانها لو كانت عدما لكانت اما
عدم ما ينافيها وهو الجهل اما البسيط الذي هو عدم العلم فيكون العلم عدما للعدم فيكون ثبوتيا
او المركب الذي هو الاعتقاد الغير المطابق وهو باطل لخلو المحل عن الامرين كما في الجماد ولا يتعلق الا بجزء
ان يكون عبارة عن التجرد عن المادة ان لا يكون جسما ولا حالا فيه ولا في محل فليس ذلك هو التعقل لانا
نعقل الشيء كذلك مع انا نشك بعد ذلك في كونه عالما وان عنيتم به امرا اخر فاذكروه لنتكلم عليه فان
الكلام بالرد والقبول بعد التصور وايضا فانه يصح ان يقال في الشيء انه عالم بهذا الادراك ولا يصح ان يقال
انه مجرد عن المادة بالنسبة الى هذا الشيء فان العالمية ليست نفس هذا التجرد واما الثاني فاما ان
يكون حقيقية او اضافية او ما تركب عن الثلاثة اما الحقيقية فاما ان يكون نفس الصورة المساوية

للماهية المعقولة فقد ابطلناه واما ان لا يكون كذلك وذلك مما لم تقم الدلالة على ثبوته وان كان قد ذهب
اليه قوم وبالجملة فنحن نعلم بالضرورة ان الشعور لا يتحقق الا عند اضافة مخصوصة بين الشاعر والمشعور به
وان الاضافة لا تتحقق الا مع المضافين ثم ان الشيء اما ان يعلم نفسه او غيره فان علم نفسه استحال ان
يتحقق هذا العلم مع عدم المعلوم في الاعيان فلا جرم لم يفتقر في تحقق هذا العلم واما ان علم غيره فلا يصح
ان يعلم ذلك الغير حال عدمه في الخارج فلا بد ان يكون له ثبوت ما في الشعور فالصور الذهنية اثبتوها
منطبعة في الذهن ونحن اثبتناها مثلا قائمة بانفسها على ما كان يرى به الامام افلاطون وقد عرفت ما
في كل واحد من القولين واما انه هل يعتبر في تحقق هذه الاضافة المسماة بالشعور امر اخر حقيقي او اضافي
او عدمي فذلك مما لا حاجة اليه في البحث عن ماهية العلم هذا ما عندي في هذا المقام بعد البحث التام مع
الانصاف د في الرد على من قال النفس لا تعقل المعقول الا عند اتحادها بالعقل الفعال او المعقولات
قد ذهب الى كل واحد من القولين ذاهب وهما باطلان لوجه مشترك وهو فساد القول بالاتحاد والذي
يخص الاول هو ان النفس اذا عقلت معقولا ما اتحدت بالعقل الفعال فاما ان يكون الذي
اتحدت به احدى النفسين هو الذي اتحدت به الاخرى فيلزم اتحاد النفسين فيلزم اني اذا عقلت ما عقله زيد
ان تصير نفسي نفس زيد حتى اعقل كل ما عقله زيد وهذا ظاهر البطلان او غيره فيكون له بحسب انواع التعقلات
الغير المتناهية اجزاء غير متناهية مختلفة في الماهية ويكون له بحسب كل واحد من الافراد الغير المتناهية
التي للنوع اجزاء غير متناهية متساوية في الماهية فيكون للعقل الفعال اجزاء غير متناهية لا مرة واحدة
بل مرارا غير متناهية وذلك محال والعجب فان لذاته ب كان الامتياز في الامور التي لا تخالف بعضها بعضا
بالماهية واللوازم والعوارض محال واذا لم يثبت الامتياز لم يثبت التعدد والذي يخص الثاني ان
النفس اذا اتحدت بمعقول فاما ان يكون المتحد به كله فيلزم ان لا تعقل بعد ذلك شيئا اخر او لا فيلزم ان تحد
فيكون الشيء الواحد له حقيقتان وهو محال او بعضه فيعود المحالات المذكورة ه في الفرق بين حلول الصور العقلية

في النفس وبين حلول سائر الصور الجسمية فيها على ان الصور العقلية والصور الجسمانية متمانعة العظم
هذه الاحل ان المادة الصغيرة والضعيفة تزول عند حدوث القوية وما يكون بخصوصه بالجواهر والصور العقلية
بالخلاف فالكل فيه في كون الصور العقلية كلية ان افراد النوع الواحد مشتركة في طبيعة ذلك النوع ومتباينة
بتشخصاتها وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فتلك الطبيعة محفوظة فاعتبرها مع جميع القيود العدمية والوجودية
التي معها ان تكون مشتركة كانت تلك الافراد فالعلم المتعلق بها علم كلي على انه في نفسه كلي علم جزئي
بالنسبة جزئية بل اما لان المعلوم به كل شيء كلا بحالة او لانه لا تختلف نسبتها الى اي واحد فرض من افراد
ذلك النوع اي انها يسبق الى النفس كان الاثر الحاصل منه فيها ذلك بعد حذف المشخصات وهذا الوجه
وان كان هو المشهور لكنه عند التحقيق لا يخلص عن شوائب الشبهة لا على الوجه الاول ثم ان التعيين
كما يمكنها ان تاخذ صورة كلية من الافراد المتشخصة على الوجه المذكور يمكنها ان تاخذ صورة كلية ثانية من الصور
الاولى وهي اي الصور وان كانت جزئية في نفسها الا انها كلية الصورة الثانية بالنسبة الى افراد نوع الصور الاولى
التي كليتها بالنسبة الى الافراد نوع المعلوم ثم الكلام في الصور الثانية كالكلام في الصور الاولى الى غير نهاية
لكن بالقوة في النفوس البشرية اما في المفارقات فبالفعل اذ لكن يوجد [illegible] وجود علل ومعلولات لا نهاية
لها وهي غير ممتنعة انما الممتنع ان لا تكون لها بداية وليس الامر هنا كذلك [illegible] في مراتب التعقل التعقل
قد يكون بالقوة وهو على ثم التعقل عما من شانه ذلك وقد يكون بالفعل التام وابتث التسخ [illegible] الشيء الذي
كمن علم مسئلة ثم غفل عنها ثم سئل عنها فانه يحضر الجواب عنها في ذهنه وليس ذلك بالقوة الوجيزة فلانه
عالم في ذلك الوقت باقتدار على الجواب وذلك نفهم حالة بذلك الجواب لانه يدرك التفرقة البديهية
من حالة قبل سماع ذلك السؤال وبين حالة بعده وقد كانت القوة حاصلة قبل فقد حدث في ذلك الوقت علم
بالفعل وهذه المرتبة عندنا باطلة لان تلك النفوس اصل ان كانت معلومة تعبر عن كل واحد منها
عنده عبرة فيكون العلم التفصيلي حاصلا والا لم يكن العلم بها حاصلا اصلا بل ربما كان المعلوم حالة

احوالها الان لكن الحالة معلومة له على التفصيل فانه معلوم له مفصلا عنده والذي ليس مفصلا عنده
فهو غير معلوم له والجواب عن الاول انه عالم بالاقتدار على ما يدفع ذلك الاشكال فاما ذلك الشيء
بعينه معلوم فماهية الجواب غير معلومة لا الاقتدار على تلك الماهية المفصلة معلوم واما كون تلك
الماهية جوابا فهو عارض من عوارضها وهو معلوم على التفصيل وهذا كما انا قد نعلم من النفس انها شيء
محرك للبدن وان كنا لا نعلم ماهيتها فانه حينئذ يكون العارض معلوما والمعروض غير معلوم وعن الثاني
ان التفرقة انما حصلت بحصول العلم التفصيلي بهذا العارض في احدى الحالتين دون الاخرى ح في ان
التعلم عرض اما على قولنا فلانه حالة اضافية فيكون موجودا في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه دون ما هو
فيه واما على اصولهم فالصورة الذهنية ليست من الاضافات حتى نعلم بالضرورة امتناع بقائها
مفارقا عن الموضوع وعرفت ضعف ما يقال من انها الغني عن المحل لا يحله الا لاشكال عليهم وارد لان
الجوهر جنس لما تحته فالمعقول الذي يكون جوهرا جوهرية صفة ذاتية له والعقل يجب ان يكون
صورة مساوية للمعقول في تمام الماهية والمساواة في تمام الماهية لا تتحقق الا مع الاشتراك في كل
الذاتيات فالصورة العقلية جوهر ما يكون عقلية جوهرا ولا شيء من الجوهر بعرض فالصورة العقلية ليست بعرض
اجابوا عنه بان الجوهرية والذي اذا وجد في الاعيان كان لا في موضوع فكونه لا في موضوع مع هذا
الشرط لا ينافي كونه في موضوع بدون هذا الشرط فالصورة العقلية عرض في العقل لانها موجود في
الحال في الموضوع وجوهر لانها لو وجدت في الاعيان لكانت لا في موضوع فلا منافاة بين كونها جوهرا
وعرضها معا ثم سالوا انفسهم على هذا الجواب بان النفس من الموجودات العينية فوجب في هذه الصورة
ان تكون جوهرا عند كونها عقلية واجابوا بانا نعني بكون هذه الماهية موجودة في الاعيان ان تكون قائمة
بذاتها وبكونها ذهنية ان تكون حالة في النفس مع احتمال ان تختلف احوال الماهية الواحدة بسبب
اختلاف المواد ومنها انها بتحتم عن هذا الموضوع وهو ضعيف لان النفس اذا عقلت الجسم والحركة

مشكلا وان كان التعقل عبارة عن حصول صورة مساوية للمعقول في العاقل اذ يعتبر فيه ذلك وجب ان
يكون الحاصل في الذهن حينما يتصور جسما حاصلا في المكان موصوفا بالاعراض كذلك جسما ممتدا في الجهات لكن
كذلك بل الحاصل في العقل ماهية مساوية لتمام ماهية الجسم بل نقول ليست ماهية الجسم هذه
الاشياء بل ما اذا وجدت في الخارج كانت تلزمها هذه الامور وعادت الاشكالات في كيفية تعقل هذه اللوازم
وبالجملة فالعلم الضروري حاصل بان الكيفية الحاصلة في النفس التي لا تحيز ولا تحيز ليست مساوية
للانسان الموجود في الخارج في تمام الماهية ولئن جاز ان يكون في ذلك الكيفية كون السواد مثلا للبياض
اولى لان المناسبة بين الكيفية النفسانية وبين الموجود القائم بنفسه في الخارج اشد من المناسبة بين العرضين
وذلك دخول في الجهالات ط في ان الشيء كيف يعقل ذاته هذا مشكل لما على قولنا حيث جعلنا العلم
حالة اضافية فالاشكال ظاهر لان اضافة الشيء الى نفسه من الوجه الواحد محال والذي يقال من ان
الذات من حيث انها عاقلة مغايرة لها من حيث انها معقولة فصحت الاضافة ضعيف لان الاضافة المسماة
بالتعقل لما توقفت على تغاير الحيثيتين العاقلية والمعقولية كانتا سابقتين عليها لكن كون
الشيء عاقلا ومعقولا متوقف على تحقق التعقل فيلزم الدور واما على مذهب من جعله عبارة عن حصول
ماهية المعلوم للعالم فلان الذي حصل للعاقل ان كان غير ذاته فهو باطل لوجهين اما اولا فلان ذلك الغير
لا بد ان يكون مساويا للمعلوم في تمام ماهيته فيلزم اجتماع المثلين ولانه لا يكون احدهما بان يكون
عقلا والاخر بان يكون عاقلا اولى من العكس واما ثانيا فلانه انما يعلم العالم بكون تلك الصورة مساوية لذاته لو يكون
علمه بذاته حاصلا قبل حصول هذه الصورة واذا لم يعلم ذلك فلا يكون عالما بذاته وان كان عين ذاته لزم
اضافة الشيء الى نفسه واختار الشيخ هذا القسم واجاب عن هذا الاشكال بان العاقل هو الذي حصل له
ماهية مجردة وهذا اعم من الذي تحصل عنده ماهية مجردة مغايرة له ولا يلزم من كذب الخاص كذب العام
وقد علمنا انه لا بد من المغايرة لكن كل تخصيص فانه زائد على الماهية النوعية التي لا تمنع نفس تصورها عن الشركة

فيلزم ان يكون هناك قيدان ومجتمع منهما فاذا جعلنا العاقل هو المجموع والمعقول كل واحد من القيدين
حصلت المغايرة بهذا الاعتبار صح منا ان نقول ذاتي وذاتك الجواب عن الاول انه لا يلزم من كون
احد القيدين اعم من الاخر في اللفظ والعقل صحة وجود ذلك العام بدون ذلك الخاص في نفس الامر
كما ان قولنا في شيء انه علة لشيء اعم من قولنا انه علة لشيء اخر غيره ومع ذلك فلا يلزم صحة كون الشيء
علة لنفسه وعن الثاني ان ذلك العذر حينئذ يكون ذلك المجموع عالما بكل واحد من جزئيه لكن حينئذ
لا يكون عالما بنفسه بل بكل واحد من جزئيه فاما في كونه عالما بنفسه او بكل واحد من جزئيه فالاشكال
بعينه قائم ثم هذا انتهى القول في هذا الموضع ولا يصفو الكلام الا بالتزام اضافة الشيء الى نفسه من الوجه
الواحد فيه انه ب في كون الشيء عقلا وعاقلا ومعقولا اما اذا عقل الشيء غيره فالعاقل ليس هو
المعقول بالبديهة فاما اذا عقل ذاته فالمعقول هو العاقل بمعنى ان الذي عرض له ان كان معقولا هو
الذي عرض له ان كان عاقلا فاما نفس كونه عاقلا فهو مغاير لنفس كونه معقولا لانه قد نفهم من الشيء كونه
معقولا مع الشك في كونه عاقلا وبالعكس وذلك يقتضي تغاير المفهومين وهل هما وصفان ثبوتيان في
الخارج ام لا فيه نظر فاما كون الشيء عقلا فيستحيل ان يكون هو نفس ذات العاقل لان المعقول
من العقل اضافة حاصلة بين ذات العاقل والمعقول والاضافات عوارض فيكون مغايرة لذات المعروض
بل متاخرة عنها وعلى هذا التحقيق ظهر ان كون الشيء عقلا وعاقلا ومعقولا يستحيل ان يكون امرا واحدا
ب في اقسام التصديقات حكم الذهن بمفهوم على مفهوم اما ان يكون جازما او لا يكون والاول اما ان يكون
مطابقا للمحكوم عليه او لا يكون والاول اما ان يكون لموجب او لا يكون والاول فاما ان يكون الموجب حسيا
وهو العلوم الحاصلة بواسطة الحواس او عقليا وهو اما ان يكفي في ذلك الحكم مجرد تصور الموضوع والمحمول
وهو الاوليات او لا يكفي وهو الفطريات او مركبا من الحس والعقل فاما ان يكون من السمع والعقل وهو
المتواترات او من البصر والعقل وهو المجربات والحدسيات والذي لا لموجب هو اعتقاد المقلد و

والجازم الغير المطابق هو الجهل المركب وغير الجازم ان كان على السوية فهو الشك والا فالراجح
ظن والمرجوح وهم يب في كيفية حصول العلوم الاولية ان مبدا خروج كل ما بالقوة الى الفعل
متى حصلت الشرايط وارتفعت الموانع باثرها على ما بسطه اهل الشرع اثابهم الله ولا شك ان النفس الانسانية
في مبدا الخلقة قابلة للصور العقلية والادراكات فهي قابلة لا بالذات لا بالفعل ولو كانت
الشرايط حاصلة باثرها والموانع مرتفعة باثرها في تعقلات النفس لكانت حاصلة في مبدا الخلقة
وفساد التالي يقتضي فساد المقدم فالشرط الذي يمكن ان يشار اليه هو حصول التصورات
في النفس مشروط بكثرة الاحساسات الجزئية فاذا حصل هذا الشرط حصلت التصورات ثم انها
قد تكون بحيث تقتضي تصورها ايقاع نسبة حكم الذهن بنسبة احدهما الى الآخر نفيا او اثباتا والا
لكان ثبوت كل شيء لكل شيء بواسطة شيء فيلزم التسلسل ومع التزامه فالمقصود حاصل لان تلك
الاشيا المتلاصقة الغير المتناهية لا بد وان يكون ثبوت كل واحد منها لما يلاصقه لذاته لا بواسطة
وبالجملة فاعتبار الواسطة في كل الامر يوقع العقول بالكلية في والواسطة واذا ثبت الترتيب من غير
واسطة في نفس الامر وجب ان يكون في الذهن كذلك والا لم يكن الحكم الذهني مطابقا فكان جهلا ومثاله
اما في النفي فكما اذا تعقلنا ماهيتين مجردتين تقتضيا ما يقتضي حكم الذهن بان احدهما ليس الاخر واما
في الاثبات فكما اذا تعقلنا الكل والجزء والاعظم مجردة تصورات هذه الاشياء تقتضي حكم الذهن بان
الكل اعظم من الجزء وهذه القضايا انما تسمى اولية لان ثبوت محمولاتها لموضوعاتها لم تكن الا واما
الذي يكون بالواسطة فانه يكون ثانيا لانه يثبت اولا للواسطة للموضوع وثانيا للمحمول واما
الصور التي لا تحقق فيها الحكم على هذا الوجه فلا بد ان يستفاد من الخارج اما من الحس كعلمنا بان
الشمس مضيئة او من الحس كعلمنا بان النار حارة او من التجربة كالمتواترات او النظر كالنظريات وذلك
بان تمزج تلك الاوليات والحسيات مزجا يعلم صحته بالبديهة وعنده علم اخر يدعي لزاله لانه من

البديهي فيعلم ان الحاصل من عين ذلك المزج ايضا علم بديهي وهذا الطريق ينتهي تحليل النظريات الى
الضروريات من غير دور ولا تسلسل يج في ان القوة العاقلة كيف تقوى على تجريد الكثير وتكثير
الواحد لنا الاول فلقوتنا على ان نحذف عن الشخص ما به امتياز بعضها عن البعض حتى تبقى
الطبيعة النوعية واحدة وعلى ان نضم الفصل الى الجنس حتى يحصل النوع وتضم العوارض الى
النوع حتى يحصل الشخص الواحد واما الثاني فلانا ناخذ الشخص فنميز الموصوف عن الصفات وكل
واحدة من الصفات عن الاخرى الى غير النهايات الممكنة بحسب المركبات الخارجية والذهنية ولا يكر
كان العقل اتم من الاحساس وان كان ربما اطلق اسم الاحساس اتم منه لتناوله الشخص من حيث هو هو
وفيه كلام سياتي يد في اول الاوايل التصديقات هو العلم بان الشي لا يخلو عن النفي والاثبات
ولا يتصف بهما وهذه القضية لا يمكن اقامة الحجة عليها لان الذي جعل دليلا عليها فهو الذي يستدل
بثبوته او انتفائه على ثبوت شي اخر او انتفائه فلو جوزنا الخلو عن الثبوت والانتفاء لم يمتنع في ذلك
الدليل ان يخلو عن الثبوت والانتفاء وهذا التقدير لا يبقى له دلالة على المدلول واعلم ان الذي يدل
على انهما لا يجتمعان لا بد ان يعرف منه اولا انه لا يجتمع فيه كونه دليلا ولا دليلا اذ لو احتمل ذلك
لم يكن اقامة الدلالة على استحالة الاجتماع مانعة من الاجتماع ومع هذا الاحتمال لا يحصل
المقصود فاذا ما يدل على ان هذه القضية لا يمكن ان يدل عليها الا بعد صحتها فلو استدللنا صحتها
من ذلك الدليل لزم الدور يه في انه سائر القضايا الاولية متفرعة عليها العلم بان الموجود لا يخلو عن
القدم والحدوث علم بان الاولية واللااولية لا تجتمعان والعلم بانه لا يخلو عن الوجوب والامكان علم بامتناع
صحة العدم ولا صحته لا تجتمعان والعلم بان الكل اعظم من الجزء انما حصل لانه لو لم يكن كذلك لم يكن
وجود ما زاد الكل على الجزء به ابين عدمه فرق فيلزم ان يجتمع فيه الوجود والعدم والعلم بان
الاشيا المساوية لشي واحد متساوية انما حصل لانها لما كانت مساوية لشي واحد كانت طبايعها

واحدة ولو لم تكن متساوية لما كانت طبايعهما واحدة فيلزم أن يصدق على طبايعهما أنها واحدة
ولا واحدة معا وأيضا العلم بأن الجسم لا يكون في مكانين إنما حصل لأنه لو جاز ذلك لم يتميز
الحاصلان في المكانين دفعة عن الجسم الواحد الحاصل في مكانين دفعة إذ كان كل الكل يتميز
وجودها به زاد الاثنان على الواحد من عدمه فيصدق عليه الوجود والعدم وليس لطاعن
أن يطعن فيما قلناه بأن هذه الوجوه خفية وهذه العلوم جلية والجلي لا يستفاد من الخفي لأن
هذه الوجوه وإن خفيت عند التشريح لكنها مقررة في العقول ولذلك لو نازعنا أحد في
هذه القضايا لم يذكر إلا هذه الوجوه بو في لذا النفس مع بساطتها كيف تقوى على التعقلات
أما من جوز أن يصدر عن البسيط أكثر من الواحد فلا يشكل ذلك عليه وأما من منع منه فإنما
يجوز ذلك عند اختلاف الآلات والاستعدادات المختلفة الآلات التي في اكتساب العلوم الضرورية
وهي الحواس في اكتساب العلوم النظرية بين لي البارات التي القدسية ونعني بها النفس التي
تمتاز عن سائر النفوس بكثرة الضروريات وسرعة انتقالها منها إلى النظريات مع السلامة
عن الغلط لا شك أن الإنسان يمكنه أن يتعلم من نفسه فإن كل من زاول علما مدة مديدة لا بد
وأن يستخرج بفكره ما لم يسمعه من غيره وإن قل والتجربة تصدق ذلك وإذا ثبت ذلك فنقول
نرى الناس مختلفين في هذه الحالة فكما جاز الانتهاء في النقصان إلى حيث لا يتيسر له شيء جاز
الانتهاء في الزيادة إلى الحد الذي ذكرناه ومرجوا من هذه النفس لذا المتعلمات تحصيلها دفعة
ترتيبا صحيحا ثم ينساق إلى النتيجة من غير شوق منه إلى ذلك الشوق وغيرها يعني المطلوب
ثم يبطل المقدمات اللازمة ثم يرتبها ترتيبا ملائما وإذا كان كذلك كان النوع الأول من
الانتقال كالطبيعي فلا يعرض له الغلط والثاني كالتكلفي فلا جرم يعرض له الغلط فيه كثيرا
يح في أن تشوق النفس للصور لا يتوقف على الفكر لو توقف عليه لدار مع وجود الامتناع وجود

المشروط عند علم الشرط لكنه يستحيل أن يحصل معه لأن الفكر طلب وذلك لا يتأتى مع وجود المطلوب
ولأن العلم يحصل حال تذكر النظر من غير تجشم النظر بعلمنا أنه لا حاجة به إليه والتحقيق أن الفكر
بالفعل العلوم المترتبة الضرورية الموجبة للعلم النظري فالعلم النظري يستحيل حصوله بدونه لأن المحمول
إذا كان ثبوته للموضوع بواسطة فإن اقتضاه الأعم له لا بواسطة كان في ذلك الحكم غير مطابق للموجود فيكون
جهلا وإن زيد به الحركات التخيلية فهي غير معتبرة لما بينا أن النظريات لا بد أن تنتهي إلى علوم ضرورية
متى حصلت أوجبت العلم النظري وإذا كانت تلك العلوم الضرورية موجبة لذواتها العلم النظري
وكانت غنية في ذواتها عن الفكر لم يكن العلم النظري موقوفا على الفكر وبذلك يظهر تحقيق هذه القاعدة
فساد قول من زعم أن النفس بعد المفارقة لا تعقل شيئا بط في إمكان اجتماع التعقلات الكثيرة دفعة
واحدة أما التصورات فلأنه لو لم يصح ذلك لما صح التصديق أصلا لأنه يستدعي أمرين لا يتأتى إلا
مع تعقلهما وفساد ذلك يدل على فساد المقدم وأيضا فقد يتصور المركب بحده وذلك لا يتأتى إلا
بتصور جميع أجزائه دفعة وأما في التصديقات فلأنه لو امتنع اجتماعها لما حصل في الذهن الأقل منه
واحد أبدا ولو كان كذلك لما حصلت النتيجة أصلا لأنا نعلم بالضرورة أن المقدمة الواحدة غير منتجة وفساد
التالي يدل على فساد المقدم والذي يقال إنا متى وجهنا ذهننا إلى معلوم امتنع منا توجيهه إلى معلوم آخر
وجب أن يكون المرجع به إلى الحال لا الفعل الذي صححنا ذلك فيه ك في أن العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول
ولا ينعكس أما الأول فلأنا أوجبنا متى عقلنا العلة فقد حصلت في الذهن ماهية من حيث ماهية العلة
ومتى كان كذلك كان العلم بالمعلول حاصلا والمقدمتان ظاهرتان بناء على أن التعقل يستدعي حصول ماهية
مساوية للمعقول في العاقل بيان إذا كانت العلة لذاتها موجبة للمعلول فمن عرف ذات العلة لا بد وأن يعرف
منها أنها لذاتها توجب المعلول وذلك يتضمن العلم بالمعلول لا يقال ماهية العلة غير وكونها علة أمر
مقتضية لذات المعلول غير فإن [illegible] بالعلة الأول فلم لا يلزم منه العلم بالمعلول فإن ماهية العلة مغاير

الماهية المعلول معنى تعلم صحة تعقل كل واحد من الماهية مع الذهول وان اردتم الثاني فهو باطل
لان العلية اضافة والاضافات لا تعقل الا بعد تعقل المضافات فالعلية لا تعقل الا بعد تعقل المعلول
فلو استفدنا تعقل المعلول من تعقلها لزم الدور وهو محال ثم ان سلمنا عن هذا المقام لكنه منقوض بصور
فانا علمنا بانفسنا ليس نفسنا على قولهم فيلزم ان يكون علمنا بنفسنا دائما لكن لوازم نفسنا معلولات
نفسنا فيجب ان يكون علمنا بجميع لوازم نفسنا من كونها مجردة باقية حادثة مستعدة للكمالات وكذا حاصلا
دائما بيانه لو لزم من تعقل الماهية تعقل لازمها لزم من تعقل ذلك اللازم تعقل لازم ذلك اللازم وهلم جرا
القول في جميع اللوازم القريبة والبعيدة بالغة ما بلغت وهذه شكوك صعبة وربما امكن تكلف الجواب عنها
جـ انا نستدل بالاسباب على مسبباتها كما نستدل بمماسة النار القطنة على احتراقها ولقائل
ان يقول ذلك انا عرفناه بالتجربة والحس لا من طبيعة العلة بل هذه الدلالة بالعكس اي فانا لما شاهدنا
الري من شرب الماء والشبع من تناول الطعام لا نعرف ثبوت هذين الامرين عليهما ولو كفت معرفة ذات العلة
في معرفة وجود المعلول لما احتجنا في هذا الموضع الى التجربة وهذا الاقناعي واما الثاني فلان استناد المعلول
الى العلة لا لذاته بل لامكانه والامكان ليس علة الحاجة الى هذه العلة والا لكان كل ممكن معلول هذه العلة بل الى
مطلق المؤثر واما تعينه فليس من قبل المعلول المعين بل من قبل العلة فلا جرم لزم من العلم بالمعلول العلم
بالعلة المطلقة لا العلم بالعلة المعينة كا في ان العلم بذوات المبادي لا يحصل الا من العلم بالمبادي
لان ذوات المبادي ممكن لذاته والممكن لذاته لا يكون واجبا من حيث هو هو ويكون واجبا نظرا الى السبب فاذا نظرنا
اليه من حيث هو هو وجدناه لا محالة غير راجح واذا نظرنا اليه مع سببه وجدناه لا محالة راجحا وهو المطلوب ولقائل
ان يقول الممكن يصدق عليه انه لا يقتضي الرجحان لا انه يقتضي اللارجحان وفي ذلك لا يلزم من النظر اليه من حيث
هو هو حصول اللارجحان لا انه يلزم من النظر اليه من حيث هو هو لا حصول الرجحان واذا كان كذلك نحن نقول النظر
الى الممكن من حيث هو هو لا يقتضي العلم برجحانه على عدمه ولكنه لا يمنع من حصول العلم بذلك الرجحان بل نقول

اذا كان العلم بتلك الماهية لا يقتضي العلم بذلك الرجحان فمن اين حصل العلم بالرجحان فلما انتم المستدلون
فعليكم الدلالة على النفي كب في ان ما يعلم بسببه يعلم كليا مثل امور المشهورة واحتجوا عليه بان من علم بان
الالف مثلا موجب للباء فانا الباء كلي لان نفس تصوره معناه لا يمنع من الشركة وكونه صادرا عن الالف لا يمنع منها
والكلي المقيد بالكلي كلي ثم انتفاء المعلول المعلوم بعلته كلي ولقائل ان يقول هذا انما يصح لو استند كليا
بالالف على الباء اما لم لا يجوز ان يستند ابتداء الالف على هذا الباء ثم ان ذلك هو المطلوب وكلامكم غير متعرض
له بل الصحيح جوازه لان الاشخاص من حيث انها اشخاص معلولة ومنتهية في سلسلة الحاجة الى واجب الوجود
لذاته والعلم بالعلة موجب للعلم بالمعلول عندكم فيلزم من علمه بواجب الوجود لذاته علمه بالاشخاص الزمانية
من حيث هي اشخاص زمانية لا من حيث هي كلية وذلك يقتضي كونه عالما بالجزئيات كج في ان العلم يجب تغيره عند
تغير المعلوم لان العلم مطابق للمعلوم وما يطابق الشي على وجه لا يطابق ما خالفه في ذلك الشي والا لكان مخالفا
لنفسه ثم ان الطبائع الكلية لما امتنع تغيرها امتنع عليه لا جرم استحال تغير العلم بها واما الشخصيات لما صح
تطرق التغير اليها لا جرم وجب تغير العلم عند تغيرها كد في انه ليس العلم بان الشي سيوجد نفس العلم بوجوده عند
وجوده الذي مر كاف فيه والذي نستدل به انه لو كان ذلك لكان من علم انه اذا جاء الغد دخل زيد الدار علم
لا محالة دخوله الدار عند مجي الغد سواء علم مجي الغد او لم يعلم لكن الثاني باطل فالمقدم مثله ولان العلم
بان الشي سيوجد لا يتوقف كونه كذلك على وجود الشي ويتوقف كونه علما بوجوده على وجوده الحاصل بل
حصول الشي غير الموقوف على حصوله فالعلم بان الشي سيوجد مغاير للعلم بوجوده كه في العقل الفعلي
والانفعالي العقل الفعلي هو كما اذا علمت ان لك في الفعل الفلاني مصلحة فصير ذلك العقل سببا لايجاد
ذلك الشي والانفعالي كما اذا شاهدت بناء فتعقلت كيفيته كو في تفسير العقل للانسان عقل عملي هو
مقول بالاشتراك على القوة التي بها يكون التمييز بين الامور الحسنة والقبيحة وعلى المقدمات التي منها
تستنبط الامور الحسنة والقبيحة وفعل الامور الحسنة والقبيحة وعقل نظري وهو مقول بالاشتراك على

الجوهر المستعد لقبول التعقلات و على مراتب احوالها مع هذه التعقلات و اول تلك المراتب ان لا يحصل
منها شى من التعقلات بالفعل حينئذ يسمى عقلا هيولانيا و ثانيها ان تحصل لها الاوليات و حينئذ يسمى عقلا
بالملكة لانه حصل لها بسبب تلك الاوليات ملكة الانتقال الى النظريات ثم ان النفس ان تمرنت غير مكررة
هذه الاوليات و سرعة انتقالها منها الى النظريات بحيث ملكتها و ثالثها ان تحصل لها مع الاوليات
النظريات لا على انها حاصلة بالفعل بل على انها بحيث متى شاء استحضرها بالفعل و حينئذ يسمى
عقلا بالفعل و رابعها ان يكون تلك المعقولات حاضرة بالفعل و حينئذ يسمى عقلا مستفادا
النطق مع ما هذا الاشتراك و قد يطلق لفظ بالاشتراك على الموجود الذى لا يكون جسما و لا
جسمانيا لا بالطول و لا بالتشبيه لكن فى شرح الفاظ مستعملة فى هذا الباب و هى الشعور و الادراك
و الفهم و المعرفة و العلم و الاحاطة و الذكر اما الادراك فهو اللقاء و الوصول فى اللغة فهو قريب من المعنى
المقصود منه فى الحكمة لان المدرك يصل بادراكه الى ماهية المدرك و اما الشعور فهو ادراك بغير
استثبات و هو اول مراتب وصول النفس الى المعنى فاذا حصل الوقوف على تمام المعنى قيل له التصور فاذا
بقى بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه لرجع قيل له الحفظ و لذلك الطلب التذكر و لذلك الوجدان
الذكر فهو اذا ادرك المدرك شيئا و انحفظ اثره فى نفسه ثم ادركه ثانيا و ادرك معه انه هو الذى ادركه اولا
قيل انه عرفه و الفهم و الفقه هو تصور المعنى من لفظ المخاطب و الافهام ايصال المعنى باللفظ الى فهم السامع
و قريب منه البيان و العلم تصور محكوم عليه بغيره نفيا او اثباتا و الصدق هو ان يكون حكمك بتلك النسبة مطابقا
لما فى الوجود و التصديق هو الاعتراف بهذه المطابقة و اما سائر الالفاظ مثل الحدس و الذكاء و الفطنة فسياتى
شرحها فى علم النفس ان شاء الله تعالى ب فى العاقل و فيه و مباحث فان كل عاقل مجرد عن المادة فبيانه فى علم
النفس و اما عكسه فهو ما قيل انه ثلاثة ... الكل فان كل مجرد فانه يعقل غيره و كل من يعقل غيره
فانه يعقل ذاته اما الصغرى فلان كل مجرد صح ان يكون معقولا بالضرورة و كل ما كان

كذلك صح ان يكون معقولا مع كل ما عداه من المعقولات و كل ما كان كذلك صح على ماهيته ان تقارن سائر
الماهيات بناء على ان التعقل يستدعى حصول ماهية المعقول فى العاقل فاذا كل مجرد فانه صح ان تقارن
ماهيته سائر الماهيات فتلك المقارنة ان اعتبر فيها كون تلك الماهية فى العقل مع ان كونها فى العقل عبارة عن
كونها مقارنة للعقل لزم ان تكون صحة وجود الشىء متاخرة عن وجوده و قد كان الوجود متاخرا عنها هذا
خلف و ان لا يعتبر فيها ذلك حينئذ تلك الماهية المعقولة اذا وجدت قائمة بنفسها فى الخارج امكن ان
تقارنها ماهيات الاشياء المعقولة و لا معنى للتعقل الا هذه المقارنة فاذا كل ماهية مجردة فانه
يصح عليها ان تعقل سائر الماهيات المجردة و كل ما صح فى حق المفارقات يجب فاذن كل ماهية مجردة فانها
تعقل جميع الماهيات و كل من عقل شيئا امكنه ان يعقل كونه عاقلا لذاته فاذا المجرد يجب ان يكون عاقلا
ذاته و جميع ما عداه من المجردات و الاعتراض عليه لا نسلم ان كل مجرد فانه صح ان يعقل ماهيته اليس من
قولكم ان حقيقة الله تعالى غير معقولة للبشر لا تقال لا حقيقة لله سبحانه سوى الوجود المتقيد بالقيود السلبية
و ذلك معلوم لانا نقول قد ابطلنا هذه القاعدة فيما تقدم ثم ان سلمنا ذلك فى حق الله سبحانه فلا نسلم ان ماهية
سائر المفارقات غير موجودة بالاتفاق مع انها غير معقولة ثم ان سلمنا ان كل مجرد صح ان يكون معقولا لكن
لا نسلم انه صح ان يكون معقولا مع كل ما عداه و الاستقراء فيه لا يفيد العلم ثم ان سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه
لما صح ان يكون معقولا مع غيره صح ان تقارن ماهيته سائر الماهيات قوله كل معقول فان ماهيته حاصلة
فى العاقل قلنا قد ابطلنا هذه القاعدة بما فيه مقنع ثم ان سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان لكل المقارنة لا بمعنى
حصولها فى العقل قوله لو كان كذلك لزم توقف وجود الشىء على صحته قلنا هذه مغالطة لان المقارنة جنس
تحتها ثلثة انواع مقارنة الحال فى المحل الواحد كاجتماع السواد و الحركة فى المحل الواحد و مقارنة الحال
للمحل الواحد كحلول السواد فى المحل و مقارنة المحل للحال ككون الجسم محلا للسواد و هذه الانواع مختلفة
بالماهية لان كل واحد منها صح عليه ما لا يصح على الآخر و اذا ثبت ذلك فنقول مقارنة الصور المعقولة لجوهر النفس

العقل مقارنة الحال بعين المحل الواحد ومقارنة الصورة العقلية مع النفس مقارنة الحال للمحل فلا يلزم
علم توقف صحة النوع الثاني من المقارنة على الحصول في الخارج على توقف صحة النوع الاول عليه ثم نقول
ذلك لا يلزم ايضا منه لان الماهية المعقولة اذا وجدت في الخارج صح ان يقارنها ما يقارن الماهيات في الخارج
ذلك مقارنة المحل للحال وهو نوع مخالف للنوعين الاولين وما ذكر القول بانه ليس حكم كل واحد من الانواع
حكم الاخر فهو ان الانسان الخارجي قائم بذاته وخارجي وحقيقي وفعال ودراك وكل ذلك بخلاف الانسان
الذهني مخالف بالعكس فهو ان سلمنا ان صحة ان يقارنها شي اخر لا يتوقف على كونها عقلية فلم قلتم ان امثالها
اذا وجدت في الخارج وجب ان يصح ذلك عليها بل تمام تلك الماهية حين كانت ذهنية لا بد وان يمتنع عنها الجبر
تصير خارجية لم لا يجوز ان يكون تمام الماهية حال كونها ذهنية شرطا لتلك الصحة وتمام الماهية حال كونها خارجية
مانع منه ثم ان سلمنا انه يكفي ذلك لكن لا نسلم ان حكم الشي حكم مثله فان حصة كل نوع من جنس مساوية
في الماهية لحصة النوع الاخر منه في تمام الماهية مع ذلك في الفصل المقارن لكل واحدة منها ممتنع
على الاخرى فلم يكن حكم الشي حكم مثله لا يقال ان ذلك الامتناع ما جاء من جانب الجنس بل من جانب الفصل لانا
نقول يجب ان لا يكون كذلك لكنا بينا بذلك انه قد يصح على الحصة الجنسية ما يمتنع على الاخرى وذلك ما يخص مقصودنا
ثم ان سلمنا ان المجرد اذا وجدناه في الخارج صح ان يقارنه سائر الماهيات فلا نسلم انه يلزم من صحة تلك المقارنة
كونه عاقلا قلنا الى الان ما رأينا احدا منهم اشتغل باقامة الدلالة على ان العاقلية نفس ذلك الحصول
وانما اثبت عليه عن اضافة زائدة عليه ثم لئن سلمنا انكم ذكرتم دلالة على ذلك لكنا عارضناه بالوجوه
التي ذكرناها في ابطال ذلك ثم ان سلمنا ذلك لكن هذه الدلالة ان دلت على مطلوبكم وهو ان كل مجرد
يصح ان يكون عاقلا من الوجه الذي ذكرتم لكنه يبطل من وجه اخر وهو ان الصورة حين كانت عقلية استحال
ان يكون عاقلة لجنس ما تصير خارجية وجب بقاء تلك الاستحالة ضرورة ان حكم الشي حكم مثله ثم ان سلمنا ان
كل مجرد يصح ان يعقل كل ما عداه فلم يجب ان يعقل ذاته وتقريره ان كل من عقل شيئا امكنه ان يعقل انه يعقل ذلك
الشي

فلما ذكرتموه في البيهقي ممنوع فانه لا يصح ثم ان سلمنا ذلك فلم قلتم انه يلزم من كونه عالما بذاته ان
لا ان من علم كونه عالما بشي فقد حكم على ذاته بالعالمية والحاكم باي امر لا بد وان يحصل عنده تصوره
الامرين لانا نقول هذه القاعدة منقوضة على مذهبكم لانا نحكم على الجزئي باندراجه تحت الكلي مع انه
ليس على مذهبكم شي واحد هو بعينه يعلم الكلي والجزئي لان العالم بالكلي يجب ان لا يكون جسما والعالم
بالجزئي يجب ان يكون كذلك والشي الواحد لا يكون موصوفا بالوصفين ثم كل مجرد فان ذاته المجردة
حاصلة له لا لغيره وكل مجرد حصل له مجرد فانه لا بد وان يعقل ذلك المجرد فاذا كل مجرد فانه يعقل ذاته
ثم ان كان ذلك المجرد علة لغيره فانه يلزم ان يعقل ذلك الغير لانه متى عقل نفسه علم من نفسه كونه
مبدأ الغير وذلك يتضمن علمه بالغير والاعتراض لا نسلم ان كل مجرد فان ذاته المجردة حاصلة له فان
ذلك في الاضافة لا يعقل الا عند التغاير [illegible] لا يعقل السبب [illegible] ذاته نقل اضيفت
ذاته الى نفسه لانا نقول ذلك ضيق العبارة ثم ان سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان كل ما حصلت له ماهية
فانه يعقلها وما ذكرتم على ان التعقل نفس هذا الحصول لم لا يجوز ان يكون عبارة عن اضافة مخصوصة
وانما تارة تحصل عند حصول ماهية مجردة لماهية مجردة وتارة لا تحصل فان الماهيات المختلفة لا
يبعد ان تختلف في لوازمها واحكامها ثم ان سلمنا ذلك لكن ابطلناه بما ذكرنا وجوه تبطل ذلك ثم ان سلمنا
ان كل مجرد يعقل ذاته فلا نسلم انه لا بد وان يعقل معلوله [illegible] ان العلم بالعلة لا يقتضي العلم
بالمعلول [illegible] الصورة المجردة اذا حلت في الجوهر العاقل بالقوة صيرته عقلا بالفعل واذا كان كذلك
وجب ان تكون الصورة المجردة ايضا عقلا بالفعل اما الصغرى فلان العاقل بالقوة اذا حصلت له
الصورة العقلية بالفعل فاما ان يتحد بتلك الصورة بالعاقل وهو المطلوب او يبقى متميزا عنه حالة
فيه حلول السواد في الجسم وذلك باطل لان العاقل بالفعل اما ان يكون هو المحل او الحال او مجموعهما و
الثلاثة باطلة فالقول بعدم الاتحاد باطل وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون العاقل هو المحل لانه لا يخلو اما

ان لا تكون الصورة الحالة فيه معقولة له فهو حينئذ لم يحتج في تعاقلها الى الفعل لان كل من يعقل شيئا امكنه ان
يعقل كونه عاقلا له وقد صار [illegible] بالفعل بعد انه لم يكن معقولة له فاما ان يعقل الاخر صورة
اخرى منها فيلزم التسلسل او الوجود كاله فاما ان الاطلاق لزم ان يكون كل ما حصلت له تلك الصورة ان يكون
عاقلا بالفعل فيكون الجمادات عاقلة بالفعل [illegible] او لانها [illegible] الشيء من شانه ان يعقل فتبطل اما
ان يكون معنى انه يعقل نفس وجود الصورة له فيكون [illegible] اذا كانت تلك الصورة حاصلة للنفس لان من شانها
ان تكون حاصلة لها او مع [illegible] فقد بينا ان التعقل نفس من الصورة هذا خلف ولما قلنا انه لا يجوز ان يكون
العاقل بالفعل تلك الصورة لا [illegible] هذا التقدير الذي كان عقلا بالقوة لم يخرج قط الى الفعل بل [illegible]
اخر هو العقل بالفعل وكل ما امتنع خروجه الى الفعل لم يكن بالقوة فالعقل بالقوة ليس عقلا بالقوة هذا خلف
واما قلنا انه لا يجوز ان يكون العاقل بالفعل مجموعهما لانه اما ان يعقل غيره او جزءا من اجزائه او نفسه فان كان
الاول لم يكن تعقله لذلك الخارج جزءا من ذلك المجموع بل خارجا عنه وكذا ان الصورة التي هي جزء المجموع نفسه
الثاني فاما ان يعقل كل واحد من جزئيه او بالاخر فان كان الاول كان العاقل والمعقول في كل [illegible]
فلم يكن هناك شيء هو عقل بالقوة ثم يخرج الى الفعل وان كان الثاني فحينئذ يكون كل واحد منهما [illegible] الاشياء
خارجا عنه ولم يخرج [illegible] القسم الذي [illegible] الان [illegible] بعض [illegible] يعود المحالات المذكورة ثبت فساد
الاقسام الثلاثة [illegible] الصورة المجردة اذا حصلت للعقل بالقوة تحدث به واما الكبرى فلان الصور
لما كانت بحيث اذا حلت غيرها صيرته عقولا بالفعل اذا كانت قائمة بذاتها كانت اولى [illegible] فان
الحرارة اذا صيرت الجسم الذي [illegible] فلانها [illegible] بذاتها كانت اولى بالتسخين وكذلك الجسم اذا
كان [illegible] عند حلول السواد فيه فلو كان السواد قائما بذاته كان اولى بذلك والاعتراض
ان نقول لا نسلم ان الاتحاد يكون [illegible] ثم ان سلمنا ذلك فالدليل [illegible] الاقسام الثلاثة
المذكورة الا انه [illegible] العاقل بالقوة يعقل الصورة الحالة فيه وان تعقلها [illegible] على النفس وجود كالة

وانه [illegible] اضافة على ما مر تقريره وبهذا [illegible] كما في القدح في الصغرى [illegible] الاعتراضات
عليها كثيرة ثم ان سلمنا الصغرى لكن الكبرى ممنوعة وما ذكره من الاولوية ففيه كلام اقناعي غير برهاني
لان علم المختلفين لا يجب ان يكون واحدا [illegible] اما عندي في هذا [illegible] فالكلام فيه
[illegible] في غاية الدقة مع انه لا طائل تحته [illegible] انا هل نعقل ذواتنا ابدا [illegible]
لما اعتقد ولان عقل الشيء لذاته نفس حضوره عند ذاته [illegible] القول بان الانسان يعقل ذاته ابدا او [illegible]
التجربة دالة عليه لان النائم اذا [illegible] لم [illegible] المطلق [illegible] وغيره
بل من [illegible] الذي لا يعقله الا بعد علمه بذاته [illegible] الى [illegible] الادراك او التحريك المطلق بل الى ادراك وتحريك [illegible] ذلك [illegible] ولا محالة بعلمه بذاته
[illegible] علم الانسان ذاته غير مكتسب [illegible] الامر [illegible] ظهر ان [illegible] دللنا به عليه [illegible] الان
يستدل [illegible] المطلق على [illegible] وهو [illegible] الاثر المطلق [illegible] مطلقا لا [illegible]
او بالاثر الصادر عنه على نفسه وهو محال لانه لا يعلم كون ذلك الاثر صادرا منه الا بعد علمه بذاته
استفاد علمه بذاته من ذلك لزم الدور [illegible] ان الصور العقلية غير [illegible] النفس [illegible]
التعقل بالفعل نفس هذه الصورة ظهر فساد هذا القول على اصله [illegible] الا ان العقل [illegible] النفس بالفعل
حاضرا عند عدم ظهور في هذا الخلف ومن جعله حالا اضافيا [illegible] الى الاستناد [illegible] فساد ذلك
لاحتمال ان يكون هذه الصورة حاضرة ابدا لكن لعدم تلك الحالة المسماة بالعلم لم [illegible]
في الصورة الخيالية فانها حاضرة [illegible] لكنهم [illegible] بل على [illegible] وفي فساد
القول بان التعقل [illegible] الفلك [illegible] النفوس [illegible] كانت [illegible] الابدان [illegible] الا انها
[illegible] عند التعلق بهذه الابدان [illegible] تلك العلوم [illegible]
عليه بان التفكر طلب محال [illegible] المطلوب [illegible] طلب الحاصل محال وان يكون غير معلوم لانه اذا وجده

فكيف يعلم انه هو الذي كان مطلوبا فاما ان اخذنا هذه العلوم كانت حاصلة بالفعل والنفل يذكر
لا جرم اذا وجدناها عرفنا والجواب اما عن الشبهة الاولى فهو اما هذه الشبهة محلها ان
تصور طرفي القضية حاصل والمجهول هو التصديق فاذا وجد ميزه عن غيره بالعلاقة المعلومة
وهي تصور الطرفين ج في العلوم وفيه ج مباحث ا ان البسيط لكن التركيب معقول لا لو لم يصح
تعقل البسيط لم يصح تعقل شيء اصلا وفساد التالي يدل على فساد المقدم بيان الشرطية ان كل
ما يعقل فان كان بسيطا فهو المطلوب وان كان مركبا فان لم يعقل شيء من بسائطه استحال تعقله وان عقل
فهو المطلوب وكذا القول في التعريفات الرسمية ب في ان المعدوم كيف يعقل المعدوم ان كان بسيطا
مثل العلم بعلم ضد الله سبحانه فانما يعقل بالنسبة كما يقال ليس له تعالى نسبته اليه نسبة السواد
الى البياض وان كان مركبا مثل العلم بعدم اجتماع الضدين فالعلم به انما يتم بسبب العلم باجزاء الوجود
مثل ان يعقل السواد والبياض والاجتماع حيث يعقل ثم يقال لكن الاجتماع غير حاصل بين السواد
والبياض ج في درجات المعلومات فمنها ما هو في غاية القوة اي لها واجب الوجود [illegible] ومنها ما هو
المفارقات ومنها ما هو في غاية الضعف كالمعدوم والزمان والحركة لقربهما من العدم ومنها ما هو
متوسط الامر مثل الاجسام والكيفيات والكميات فالعقول البشرية قاصرة عن الاحاطة بالقسم
الاول لكماله كما تعجز ابصار الخفافيش عن الشمس وعن الثاني لنقصانها كما تعجز البصر عن ادراك الالوان
الضعيفة واما القسم الثالث فهو الذي يسهل الاحاطة به وهذا البحث خطابي لا برهاني والله اعلم

الباب الثاني في الاخلاق القوية

وفيه مباحث ا في القوة انها موضوعة اولا للمعنى الذي به
يتمكن الحيوان من مزاولة الافعال الشاقة ولهذا المعنى مبدأ هو القدرة او كيفية الجهور حيث
اذا شاء ان يفعل فعل واذا شاء ان يترك ترك ولازمه وهو ان لا ينفعل ولا ينضعف فنقلت اليها
ثم ان القدرة جنسا وهو الصفة المؤثرة ولازمها وهو امكان الفعل فنقلت اليهما حتى يقال

١٢١

في الاجزاء الموجودة بالقوة ثم انه سمي الحصول المقابل له بالفعل لكونه مقابل المقول عليه هذا الاسم وسمي
بذلك ثم ان المهندسين سموا الخط الذي مربعه مساوي مربع خط اخر قوته فقوتهما وان لم يكن
المساواة بالفعل حاصلة اي المربع الذي يمكن حصوله منه مساو للمربع الذي يمكن حصوله منها واذا
عرفت القوة عرفت القوى وان غير القوى اما الضعيف او العاجز او التهيؤ للانفعال او الضرورية
او معنى المؤثر او انه لا يكون الخط بالوصف المذكور فاما القوة بمعنى الامكان فقد سلف ومعنى عدم الانفعال
فهو احد نوعي النوع الثاني من الكيف بمعنى الشدة او القدرة فكلها انواع الصفة المؤثرة فلنتكلم في القوة
بهذا المعنى ثم في اقسامها ب في تحديد هذه القوة وتقسيمها هي الصفة المؤثرة وهي اما ان تكون مصدرا
لفعل واحد او افعال كثيرة وعلى التقديرين فاما ان يكون لها شعور او لا يكون فالاقسام اربعة فالقوة
العديمة الشعور التي تصدر عنها فعل اما على مذهب الشيخ خاصة فتنقسم الى ما يكون مقومة لمحلها في
الصعود كالنارية وغيرها او لا يكون كذلك وهي العرض كالحرارة وغيرها واما على قوله وقولنا فالى ما يكون
في جسم بسيط كالنارية والى ما يكون في مركب كطبايع الاغذية والادوية و الاول هو الطبيعة ثم انهم
حدوها بانها المبدا بالذات لحركة ما هو فيه وسكونه بالذات وهذا اعم من الطبيعة على الوجه الذي ذكرناه
بل القول المساوي لها انها قوة عديمة الشعور حالة في جسم بسيط هي لذاتها علة للحركات والسكنات
بالذات ب القوة العديمة الشعور التي تصدر عنها افعال مختلفة وهي النفس النباتية ج القوة الشاعرة التي
تكون مبدا الفعل الواحد وهي النفس الفلكية د القوة الشاعرة التي تكون مبدا الافعال المختلفة كالنفس الحيوانية وهي
المسماة بالقدرة ج في احكام القدرة وهي ثلثة ا انها ليست نفس المزاج لان المزاج كيفية متوسطة
بين الحرارة والبرودة تشبه تارة بالقياس الى الحار باردا وبالعكس فيكون من جنسهما فيكون تاثيره من جنس تاثيرهما والتي
القدرة مضادة لتاثيرهما فالقدرة ليست من جنسهما ب زعم قوم ان القدرة مع الفعل واستبعده الشيخ وحقق
ان كان مراده بالقدرة القوة المؤثرة حال استجماعها جميع الامور المعتبرة في المؤثرية استحال انفكاك الفعل عنها

وان اريد بها مبدأ القوة العضلية التي هي مؤثرة في اقسام الاركان الجارية للبهائم فلا شك انها
قبل الفعل ج زعم قوم ان القدرة ليست على الضدين والتحقيق فيه ان اريد بالقدرة مجموع امور
لابد منها لان عليها [illegible] القدرة قدرة على الضدين لان الاثر لا يصدر عنه ما لم يجب [illegible] ولو كان
بالنسبة الى الضدين كذلك لزم حصولهما وان اريد بها القوة العضلية وحدها فانها حيث لو انضم
اليها القصد الى احد الضدين حصل ذلك الضد وان انضم اليها القصد الى الضد الثاني حصل الضد
الثاني فلا شك ان القدرة قدرة على الضدين د ثبت ان كل جسم يصدر عنه اثر لا بالقسر ولا بالعرض فعن
قوة فيه [illegible] ذلك الاثر [illegible] فلا بد له من مؤثر [illegible] الجسم او محله او حالة فيه او [illegible] لكونه محلا له
ولا حالا فيه والاول باطل [illegible] فان كل الاجسام باسرها متشاركة في الجسمية ومختلفة في الاثار
[illegible] الاثر [illegible] مع بقاء الجسمية وهذا الوجه خاصة يبطل القسم الثاني والثالث هو المطلوب والرابع
باطل لانه ان كان جسما او جسمانيا عاد التقسيم والا كان حصول اثره في بعض الاجسام دون البعض ان كان لامر
اختص به ذلك الجسم لاجله استحق [illegible] ذلك الاثر من ذلك المفارق فهو المطلوب والا [illegible] فقد ترجح احد
طرفي الممكن على الاخر لا لمرجح وانه محال فان قيل لم لا يجوز ان يرجح الفاعل احد مقدوريه على الاخر لا لمرجح على
ما سيأتي تقريره والذي بيناه انما [illegible] ان الجسم مختص بالاثر الخاص فهو ايضا مختص بالقوى المؤثرة فان
انقل الاختصاص الاول [illegible] فليعقل الاختصاص الثاني ايضا الا ان يقال هو محال بان الجسم بان
الاستعداد السابق [illegible] ذلك فلم لا يكفي في الاختصاص بالاثار [illegible] وبان الفرق هو ان الماء اذا تسخن
تغاير بعد زوال القاسر يعود باردا فلولا ان فيه قوة تقتضي البرودة والا لما عادت البرودة الا بسبب جديد
مبرد بخلاف الماء اذا صار هو القاسر فانه عند زوال القاسر لا يصير كذلك الهواء ما بقي على طبيعته الهوائية
فعلمنا ان تلك القوة غير مستندة الى [illegible] اخرى ه [illegible] الخلق [illegible] انه ملكة تصدر بها عن النفس افعال بسهولة
من غير تقدم روية [illegible] وبين اصل القدرة ان نسبة القدرة الى الضدين على السواء بالوجه الذي عرفته

[illegible] وهو ليس كذلك وليس عبارة عن نفس الفعل ايضا لان الفعل قد يكون تكلفيا و في الفضائل الخلقية اصولها
ثلاثة الشجاعة والعفة والحكمة ومجموعها العدالة ولكل واحد من هذه الثلاثة طرفان هما رذيلتان
فالشجاعة محتوشة بالجبن والتهور والعفة بالخمود والفجور والحكمة بالجربزة والغباوة فالا
طراف رذائل لانها اما افراط او تفريط والاوساط فضائل [illegible] في الحكمة الخلقية ظن بعضهم ان الحكمة
العملية المذكورة ههنا هي التي تجعل قسيمة للنظرية حيث يقال الحكمة اما نظرية او عملية وذلك باطل
لان المراد من هذه الحكمة الملكة التي تصدر عنها الافعال المتوسطة بين افعال الجربزة والغباوة والمراد
من تلك الحكمة العملية العلم بالامور التي وجودها من افعالنا والفرق بين العلم والملكة معلوم

الباب الثالث

في الالم واللذة وفيه مباحث ا ان كل عاقل بل كل حيوان يجد من نفسه الفرق بين كل واحد منهما
عن صاحبه ويميز بينهما عما عداهما بالضرورة وما هذا شأنه امتنع تعريفه فيظهر فساد قول من قال اللذة
ادراك الملائم والالم ادراك المنافي لان تصور اللذة والالم اجلى من تصور الملائم والمنافي والتصديق
المرجع بهما [illegible] اكثر مما يثبت لا برهان دقيق ب ان اللذة هل هي ادراك الملائم والالم
هل هو نفس ادراك المنافي ام لا انا نجد من انفسنا عند الاكل والشرب والوقاع حالة مخصوصة ونعلم ايضا
انا ندرك هذه الاشياء الملائمة فنريد ان نعلم ان تلك الحالة هل هي نفس هذا الادراك او لازمة له او ملزومة
او لا لازمة ولا ملزومة ولا يمكن في بيان انها نفس هذا الادراك ان يقال انا نجد به فيكون هو هو لان هذه الحجة
لفظية فان للسائل ان يقول ان كنت جعلت اسم اللذة اسما لهذا الادراك فلا منازعة فيه لكن لم قلت ان الحالة
المخصوصة التي نجدها من النفس هي نفس هذا الادراك ومعلوم ان هذا المقصود لا يحصل بهذا الطريق فيثبت
اما لا نستبعد [illegible] ان هذه الحالة لا تحصل لنا الا اذا ادركنا الملائم [illegible] وان كان النزاع فيه مجال
لانا لا نلتذ [illegible] وان لم يكن الرابعة من حيث هي هي ملائمة لمزاجنا واما انه هل يمكن حصول تلك الحالة من غير
هذا الادراك وان كان ذلك [illegible] فالاولى فيه التوقف ثم نتعدى لما عدا على ان الحالة المسماة باللذة لا تحصل

نعم عند ادراك الملائم فلم يكن حصول ادراك الملائم من غير تحصيل منافاته هذا ايضا مما لم يظهر احد
طرفيه بالرجحان فلا فيه شك مع تناول الطلوبة يحس بسوء المزاج الرطب يحس بس هو غير مؤلم ثم
يتقلب الماء عن ذلك فانه ايلم مع ملايمة كل واحد منهما صاحبه لكن يكون المرجع بهما الى امر واحد
فلنحب حد طالب الخروج في طلب البرء كان على هذه المطالب حينئذ ترى الاشيا من عم ان اللذة عودة الى الحالة
الطبيعية بعد الخروج عنها بسبب هذا الظن اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات لان اللذة لا تتم الا
بالادراك والادراك الحسي وخصوصا اللمسي انما يحصل بالانفعال عن الضد فاذا استقرت الكيفية لم يحصل
الانفعال فلم يحصل الشعور فلم تحصل اللذة فلما لم تحصل اللذة اللمسية الا عند تبدل الحال الغير
الطبيعي ظن ان اللذة نفسها هي ذلك الانفعال وهذا باطل لان الانسان قد يلتذ بالنظر الى الوجه
الحسن وبالوقوف على مسألة علمية من غير ان يكون قد خطرت بباله تلك الاشياء قبل
وصوله اليها حتى لا يقال انه بالوجدان رفع ضرر الشوق قوله حتى ان تفرق الاتصال ليس مولما بالذات
بل يتخالف الكل لانه لا يرفعه او صفا فالتفرق عدمي لانه عدم للاتصال عما من شانه ان يتصل والالم وجودي
بالضرورة والعدم لا يكون علة بالذات للوجودي بل سببه لما يحدث منه ما يعقبه الاصبع ولا احس بالالم
الاعد زمان ولو كان التفرق علة بالذات للالم لما تخلف عنه قوله الكيفيات الحادثة بالاجسام التي تحت
كرة القمر انما تحدث عن مبدا ايضا ام الفيض انما تختلف للاعراض والصور في اجسام هذا العالم
لاختلافها في الاستعداد وهذه المبدية متفق عليها بين الفلاسفة وان كانوا اختلفوا فيها اقول
الجسم المركب انما اختص بكيفية مخصوصة لان ذلك المزاج افاده استعدادا لقبول تلك الكيفية عن واهب
الصور حتى ان الكيفيات فما كان ذلك المزاج بين استحالة ان تلك الكيفية بقبل السبب العرض
للذة والالم ثبوتا وانتفاءا مع المزاج لا التفرق قال الرازي والشيخ مطابقه رعاه ان الغذاء انما يصير
جزءا من المغتذي بالفعل بان يفرق اتصال جوهر المغتذي ويتوسط فيما بينهما ويشتبه به او اذا

١٢٧

كان الاغتذاء الاتم الاشد التفرق والاشد اتصالا حاصل بجميع الاعضاء فالتفرق حاصل في الكل الزائد
لا تالم للاعضاء مع انا لا نجد الالم فالتفرق ليس بمولم ولم ايد الدالة الى في ان الاثر بتلك التفرقات صغير
جدا فلذلك لا نحس بالالم المتولد منها او نقول انها كانت حاصلة في اكثر الاوقات الغشيان
الطبيعية فلا تشعر بهما لانا نجيب عن الاول بان كل واحد منها وان كان صغيرا جدا الا انها
حاصلة في كل الاعضاء صغيرة كانت او كبيرة وهي كثيرة جدا لان الاغتذاء غير مختص بموضع دون
موضع وعن الثاني ان الالم كيفية محسوسة فاذا لم تحس بها مع الملائمة وحصول الشرائط دل ذلك
على عدمها واذا كان الالم معدوما والتفرق حاصلا علمنا ان التفرق ليس سببا بالذات فان قيل انا
نعلم بالضرورة ان تفرق الاتصال مولم فيكون ما ذكرتم من الشبه ابطالا لما علمت صحته
بالضرورة فيكون مردودا قلنا المعلوم بالضرورة حصول الالم عند التفرق في بعض الاوقات لا بسببه
ونحن لا ننازع في الاول بل في الثاني فلا يكون ذلك منافيا للضروريات وغاية ما للمتكلم في الاستدلال
على كونه علة الدوران وقد بينا انه غير حاصل ثم يبطل بحصوله فانه لا يفيد الا الظن ثم التفصيل
ان الحيوان مركب من العناصر التي تقتضي طبيعة كل واحد منها كيفية مخالفة لما تقتضيه طبيعة العنصر
الاخر الا انها ما دامت متصلة انكسر البعض بالبعض وحصل الاعتدال فاذا انفرقت تغلبت طبيعة كل
واحد منها خالية عما يعوقها عن افاضة الكيفية الخارجة عن الاعتدال فحينئذ تنفعل عنها تلك الاجزاء
الغير المعتدلة لتفرق الاجزاء بالتنافي فيحصل الالم قوله في تعيين سبب الالم ذهب جالينوس الى ان السبب الذاتي
للتفرق وعند الشيخ انه التفرق سوء المزاج والمتاخرين عندنا ان التفرق ليس سببا بالذات دل على
على انه لا سبب الا سوء المزاج على الوجه الذي قررناه قوله ان المؤلم سوء المزاج المختلف لا المتفق
الثابت فيما بين فكر انه الدق اشد كثيرا من حرارة الغب مع ان الدق لا يجد المريض الالتهاب ما يجده المغبوب
بالغافص بالاستحمام شتاء اذا استحم بالماء الحار نادي منه لان كيفية بدنه معتدلة عنده ثم بعد

الكيف يستلزم ثم بعد ساعة ربما استبريا او احساً التذية ولان المنافاة لا يعقل الا بين شيئين فاذا
كانت للعضو كيفية غريبة ورد عليه ما يضادها في الكيفية فاما ان يبطل الوارد كيفية العضو فحينئذ لا يبقى هناك
كيفيتان متنافيتان فلم يكن التنافي حاصلة فلم يكن الاحساس بالمنافاة حاصلا فلم يكن الالم حاصلا
او لا يبطلها فحينئذ يتحقق المنافاة والالم ولاجل ذلك كان سوء المزاج المختلف مولما دون سوء المزاج المتفق
ولا يكون مولما الا في كيفية الابتداء اذا عرفت هذا فنقول لان الالم احد نوعي الحس الا انه لما كان
الحس الكثيف كانت مقاومة متسع مع المحسوس الوارد اقوى فكانت اللذة اتم واللطيف البصر لانه يحس
بالنور الذي يشبه النار التي هي الطف العناصر فكانت اللذة الحاصلة فيهما اضعف ويليه السمع لان
آلته الهواء ثم الشم لان آلته البخار ثم الذوق لان آلته الماء الذي هو الرطوبة العذبة ثم اللمس اغلظها
لانه يباشر الارض فلا جرم صارت اللذة والاذى فيه اقوى من الكل وللشارح فيه فصل آخر وليس شيء
منها الا اقناعيات **الباب الرابع** في الصحة والمرض والبحث عنهما من وجوه فا في حد الصحة هي
الكيفية التي بها يكون بدن الحي بحيث يصدر عنه الافعال سليمة ب في حد المرض جعله الشيخ
من باب الحال والملكة ولقائل ان يمنع ذلك لوجهين فا ان المرض ليس من الكيفيات النفسانية فيما الصحة لا يكون
منهما ابتداء بيان الاول ان الاطباء يقولون انه جنس لثلاثة انواع سوء المزاج وسوء التركيب وتفرق الاتصال
اما سوء المزاج فنوع داخل تحت الكيفيات النفسانية لانه انما يحصل عند صيرورة هذه الكيفيات الاربع
ازيد او انقص مما ينبغي بحيث لا يبقى الافعال مع تلك الزيادة والنقصان سليمة ومثل كل امثال هذه ذات
تلك الكيفية وكونها غير ملائمة للبدن واتصاف البدن بها فان جعلنا المرض هو الاول مثل ان نقول الحمى
تلك الحرارة التي هي غريبة لم يكن ح لكونه من الكيفيات النفسانية بل من الكيفيات المحسوسة وان جعلناه الثاني
لم يكن من الكيفيات النفسانية لان كونها غريبة او ملائمة او منافرة من باب المضاف وان جعلناه الثالث
كان في ذلك مقولة ان ينفعل فثبت ان سوء المزاج ليس من الكيفيات النفسانية واما سوء التركيب فهو عبارة

عن مقدار او عدد او شكل او وضع او انسداد مجرى يخل بالافعال وليس شيء منها من الكيفيات
النفسانية واما الوهن فذلك مضاف واما انقطاع البعض فمن مقولة ان ينفعل واما تفرق
الاتصال فهو امر عدمي فلا يمكن جعله من الكيفيات النفسانية واذا ثبت ذلك فنقول لما كان المرض عبارة
عن هذه الامور كانت الصحة عبارة اما عن امور وجودية مقابلة لهذه الامور التي عددناها بالمرض
وهي مزاج ملائم وهيئة ملائمة واتصال ملائم واما عن امور عدمية وهي عدم تلك الاشياء
المسماة بالمرض وعلى التقديرين لم تكن الصحة كيفية نفسانية اللهم الا اذا اثبتنا كيفيات اخر وراء
المزاج والهيئة والاتصال الملائم ووراء عدم هذه الاشياء المنافية وجعل الصحة عبارة عنها لكن
ذلك مما لم يدل عليه شبهة فضلا عن حجة فثبت ان الصحة ليست من الكيفيات النفسانية ج في التقابل
بين الصحة والمرض ان جعلنا المرض اسما للمزاج والهيئة المنافيين والصحة اسما للمزاج والهيئة الملائمين
كان التقابل بينهما تقابل الضدين وان جعلنا احدهما اسما لعدم الجانب الاخر كان التقابل بينهما
بالعدم والملكة وحينئذ يصير هذا البحث لفظيا د في انه هل بينهما واسطة ان عنينا بالمرض كون الحي
بحيث يختل جميع افعاله وبالصحة كونه بحيث يسلم جميع افعاله فبينهما وسط وهو الذي يسلم بعض
افعاله دون البعض او في بعض الاوقات دون البعض وان عنينا به كون العضو الواحد بالنسبة الى
الفعل الواحد في الوقت الواحد بحيث يكون سليما او لا يكون فلا واسطة بينهما وحينئذ يصير هذا البحث
لفظيا **الباب الخامس** في بقية الكيفيات النفسانية التي ذكرها هنا د مباحث فا في الفرح
واسبابه اما ماهيته فغنية عن التعريف كما مر واما اسبابه فاما ان يبحث عن سبب اصل الفرح
او عن سبب اشتداده اما الاول فله سبب جسماني وهو السبب البعيد وهو كون حامله الذي هو
الروح على افضل احواله في الكم والكيف اما في الكم فلان زيادة الجوهر في الكم يوجب زيادة القوة
واسبابي لانه اذا كان كثيرا بقي منبسطا وافيا في المبدا وتنبسط وافيا للانبساط الذي يكون عند

الفرح لان القليل يتحلل بالطبيعة ويتشبث عند المبدأ ولا يمكنه من الانبساط واما في الكيفية لكن
معتدلا في اللطافة والغلظ وان يكون شديد الصفا والاشراق وبذلك ظهر ان المعد للغم اما قلة الروح
كالناقهين والمنهوكين بالامراض والمشايخ واما غلظه كالسوداويين واما رقته كالنساء واصحاب
تقسيمه ومن الاسباب الفاعلة للامر الاصلي فيه تخيل الكمال والكمال راجع الى العلم والقدرة ايضا
الى الاحساس بالمحسوسات الملائمة والتمكن من تحصيل الملائمات الحسية الاسباب الغريبة ولولي اظهار ذلك
والخروج عن المألوف وتذكر اللذات ومعظم ذلك اسباب الغم واما الثاني فالسبب فيه تعود الاستعداد
للاسباب المذكورة تكرر الفرح والغم لان الجسم اذا اتصف بكيفية مرة كثيرة حصل فيه استعداد
تام لقبولها ويدل عليه ان [illegible] فان الجسم اذا سخن مرارا متوالية استعد لسرعة التسخن
ومن ذلك تعاقب حدوث الملكات في الفرح [illegible] ولم تقوى الطبيعة ويتبعه [illegible]
مزاج الروح وحفظه عن التحلل وتوليد بدل المتحلل واما الثاني فلتحلل الروح ويتبعه الاستعداد
الانبساط اللطيف القوام بسبب انجذاب [illegible] الحركة بالانبساط الى خارج فهو حركة الى الخارج
ومن شأن كل حركة [illegible] ما ورائها اما لقوة [illegible] الخلاف المناسب
وكل ذلك [illegible] روح القلب لشدة الفرح واما الغم فلانه يتبعه [illegible] للوصول الى
الفرح [illegible] ضعف القوى الطبيعية [illegible] الروح [illegible] عند انطفاء الحرارة الغريزية لشدة الاحتقان
من الروح ويتبع ذلك اضداد ما ذكرناه [illegible] ضعف القلب والتوحش لانه يضعف القلب انفعال
بالتأذي انفعالا بالشوق [illegible] في ضيق الصدر انفعال [illegible]
الهرب [illegible] المفارقة [illegible] ضعف القلب [illegible] حصول المولى الذي
جمود الحرارة الغريزية التوحش [illegible] اسباب العوارض
النفسانية تصحبها حركات الروح اما الى الخارج او الى داخل اما دفعة او قليلا قليلا فالحركة الى الخارج ان كانت

دفعة حدث كما في الغضب وان كانت يسيرا يسيرا فكما في اللذة والحركة الى الداخل ان كانت دفعة
فهي كما في الفزع او قليلا قليلا كما في الحزن وقد يتفق ان يتحرك الروح حركتين في وقت واحد اذا كان العارض له
عارضين كالهم فانه قد يوجد معه غضب وحزن فيختلف الحركتان وكالخجل فانه ينقبض الروح اولا الى الباطن
ثم يخطر بباله انه ليس فيه كثير مضرة فينبسط ثانيا ثم لعل الناس جعل هذه الكيفيات ينسب بعضها الى بعض الانفعالات
ويشاهد ذلك ظاهرا في الحقد فانه يعتبر في تحققه غضب ثابت والالم [illegible] صورة المؤذي في الخيال فلا
تشتاق النفس الى الانتقام وان لا يكون الانتقام في غاية السهولة والا كان كالحاصل فلا يشتغل النفس
الى تحصيله ولذلك لا يبقى الحقد مع الضعفاء وان لا يكون في غاية الصعوبة والا كان كالمتعذر والمتعذر لا
يشتاق اليه ولذلك لا يبقى الحقد مع الملوك ولنقتصر على هذا القدر من الكلام في الكيفيات النفسانية القسم
الرابع في الكيفيات المختصة بالكميات وفيه مقدمة وخمسة ابواب اما المقدمة ففيها بحثان الاول في ماهية هذا النوع
وهي الكيفيات التي لا تعرض للجسم الا بواسطة الكمية ويدخل فيها ما يكون للكمية كذلك كالاستقامة والانحناء او
لبعض اجزائه كالخلقة فانها مركبة من الشكل واللون وكونه كذلك لما فيه من الشكل واعلم ان هذا التعريف مشكل
بالصوت فانه لا يعرض للجسم الا بواسطة السطح [illegible] عن اقسامه وهو اما ان يكون مختصا بالكم المنفصل كالزوجية
والفردية وعنهما او بالمتصل وهو اما الشكل او ما ليس بشكل كالاستقامة والانحناء وما تركب منهما كالخلقة
الباب الاول في الاستقامة والاستدارة وفيه مباحث فالاول في ماهيتهما الخط المستقيم له رسوم فمنها
ما ذكره ارشميدس انه اقصر خط يصل بين نقطتين وفيه شك وهو ان الخط [illegible] يمتنع ان يصير مستقيما
وبالعكس على ما سنبطله ان شاء الله تعالى واذا كان كذلك استحال انطباق احدهما على الآخر فامتنع ان يوصف
احدهما بانه ازيد منه او انقص اما اذا ظهر على هذا التقدير ان الذي يقال ان كل قوس فهي اعظم من
وترها كلام مجازي على سبيل التخييل الكائن بما ذكره اقليدس انه الموضوع على مقابلة اي نقطة كانت
عليه بعضها لبعض معناه ان النقطة المفروضة عليه تكون على سمت واحد ولا يكون بعضها ارفع وبعضها اخفض

هو الذي ينطبق اجزاؤه بعضها على بعض على جميع الاوضاع مثلا المنحنى تاما ربما انطبق قوس الى آخرها اذا جعل
مقعر احديهما الى محدب الاخرى اما على غير هذا الوضع فلا انطباق د هو الذي اذا اثبت نهايتاه وفتل
لا يتغير وضعه ه انه الذي ينتهي سطحه بخطين ب خاصة اثبت ان الشكل الطبيعي للجسم البسيط الكرة يتم على
ما يتيقنه ويحصل من قطعها الاستدارة و لانا اذا اثبتنا احد طرفي الخط المستقيم وادرناه حتى عاد الى
ذلك بكليته الى ان يعود الى وضعه الاول ارتسمت الدائرة من طرفه المتحرك فانه الدال الا ... وكان نقاط
ثبات احد طرفيه مع حركة طرفه الاخر ج في ان المستقيم لا يصير مستديرا بالعكس لانه لا معنى للخط المستقيم الا
تلك النهاية المخصوصة فاذا ابطل المستدير فلم يبق النهاية الاولى فلم يبق الخط الذي كان مستقيما بعينه حتى
ذلك ان الخط المستقيم مخالف للخط المستدير في النوع ولو كان المستدير انما المختلفة بالعظم والصغر د ان
ان المستقيم لا يصير مستديرا لان المستقيم اولى على ان يكون عند النبي عن هيئة مختلفة بالصغر والكبر
والواحد لا يصير اكثر من الواحد لان من شرط الصفة امكان تواردهما على موضوع واحد والاستقامة
والاستدارة ليستا كذلك فهما متنافيتان هذا ايضا ان الاشكال لا متناهية فيها ه في اثبات الكرة
والاسطوانة والمخروط اذا ادرنا نصف دائرة واثبتنا قطرها وحركناها الى ان عادت الى الوضع الاول
حصلت الكرة وان اخذنا اقل من نصف الدائرة وعملنا به العمل المذكور حدث الشكل البيضي وان كان اكثر حدث
العدسي اذا اثبتنا سطحا متوازي الاضلاع على احد اضلاعه عند حركتاه الى ان عاد الى وضعه الاول
حدثت الاسطوانة واذا اثبتنا مثلثا قائم الزاوية على احد الضلعين المحيطين بها وحركناه الى ان عاد الى وضعه
الاول حدث المخروط الباب الثاني في الشكل والزاوية اجا انه ثق فا قال اقليدس الشكل ما يحيط به
حد او حدود والتحقيق ان المربع حقيقة ملتئمة من سطح وحدود اربعة وهيئة احاطتها به وتلك الهيئة مغايرة
للسطح والاضلاع فعلها السطح والاضلاع فلا شك انهما ليسا من الكيف فبقيت هذه الهيئة المسماة اما ان
الكيف وجعلها ثابت من الوضع قال لان الوضع هي الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض

و ان المربع كذلك لانها هيئة حاصلة بسبب نسبة تلك الاطراف بعضها الى بعض والسطح الذي اشكله كل الحد ان
الوضع يعتبر فيه مع القيود المذكورة قيدا اخر هو نسبة اجزاء الجسم الى الامور الخارجة عنه فان القائم على
حاليه اذا انقلب حتى صار راسه على الارض ورجلاه في الهواء لم يختلف نسبة بعض اجزائه الى بعض البتة مع
ذلك فقد اختلف وضعه لانه اختلفت نسبة اجزائه الى الامور الخارجة عنه والشكل لا يعتبر فيه تحققه
القيد لان المربع لا يختلف مربعيته عند اختلاف نسبة اطرافه الى الامور الخارجة عنه وللقائل
ان يقول السلم فالمراد الكيف هو الذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره وهذه الهيئة يتوقف تصورها على تصور السطح
والاضلاع فكيف يمكن جعلها كيفا وما ذكره الشيخ ضعيف لانا لا نعتبر في ماهية الوضع القيد الذي اعتبره
الشيخ بل نقول الوضع هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه الى البعض ثم ذلك ينقسم الى ما يعتبر فيه
ايضا النسبة الى الامور الخارجة كما هو من المثال والى ما لا يعتبر فيه ذلك كما في الاشكال ب في الزاوية
قيل انها من الكم وهو باطل لانه لا شيء من الكم يبطل بالتنصيف وكل زاوية فانها قد تبطل بالتنصيف لان القائمة
تبطل بالتنصيف ولا تبقى الزاوية حينئذ اصلا و لانا نعلم ان قبولها المساواة والمفاوتة لكونها كما لاحتمال
ان يكون ذلك بالعرض لكون محلها كما ومنهم من جعلها كيفا لقبولها المشابهة واللامشابهة وليس ذلك بسبب
لان محلها كم من غير بال بالذات للمشابهة فكذلك القبول ليس بالعرض بل بالذات كيف ومع ضعف
احتمال ليس ذلك بالعرض لان محلها مما يختلف فيها ومنهم من جعلها مضافا لاشتراك لا يقول اوقليدس
انها تماس خطين واعلم ان هذا الحد باطل لان كل زاوية فانها توصف بكونها كبرى وصغرى ولا شيء من
التماس كذلك ويوصف كل واحد من الخطين بانه مماس لصاحبه ولا يوصف بكونه زاوية لصاحبه والتحقيق
لا يمكن تصور الزاوية الا بالكل الا اذا اعتبر اقلا من متحدا ابن حين الفنان اما المسطحة فهي
السطح المتحدد بخطين ملتقيين في نقطة والمجسمة هي الجسم المتحدد بسطحين ملتقيين في خط والمشكل الان في
المسطحة فنقول السطح الذي احاط به الخطان الملتقيان اما ان يكون ذا احاطته بجهتها غيرهما او لم يكن

كذلك مع الباقي لا يخلو اما ان يكون ذلك الخطان مستقيمين او منحنيين او احدهما مستقيما والاخر منحنيا فان كانا مستقيمين
فاما ان يكونا بحيث اذا امتد كل واحد منهما التقيا او لا يلتقيان بل يتباعدان لا الى نهاية فان التقيا
كان الحال الخطين المحيطين بقطعة دائرة او بشكل هلالي او اشياء ثم ان هذا القسم سواء كان وجد له الحد
الثالث او لم يوجد لكنه لم ينتف انه لم يعتبر تحديده بحد ثالث فاعتباره من حيث هو كذلك هو اعتبار
الزاوية واما المتحدد بالحد الثالث فاعتباره من حيث هو كذلك هو الشكل كما ان الشكل حقيقته ملتئمة
من السطح والحد وهو مثلا احاطتها بالحدود فكذلك الزاوية المسطحة حقيقتها ملتئمة من السطح والخطين
الملاقيين على حد واحد وهو مثلا احاطة ذينك الخطين فاما السطح والخطان فمن الكم واما تلك الهيئة فمن الكيف
فيها كما في الشكل ج في تقسيم الزوايا انها تنقسم بالقسمة الاولى الى المسطحة والمجسمة والمسطحة اما ان
تحدث من خطين مستقيمين او منحنيين او احدهما مستقيما والاخر منحنيا والاول لا يخلو اما ان يقوم
الخط المتصل بالثاني على الجانبين على السوية فتكون الزاويتان قائمتين والا فالاصغر من القائمة حادة
والاكبر منفرجة والثاني فاما ان يكون المحيط بها حدبتي القوسين او تقعيرهما او حدبة احديهما وتقعير
الاخرى والثالث فاما ان يكون المحيط بها مع الخط المستقيم حدبة الدائرة او تقعيرها واما المجسمة فاما
ان يكون المحيط بها بسيطا واحدا كما في رأس المخروط او بسيطا وسطحا كما في الزاوية التي تقع على رأس نصف
المخروط او سطوحا كما في زاوية المكعب الباب الثالث في بقية انواع هذا الجنس وفيه فنان الفن الاول في خواص الكم
المنفصل والعلم المشتمل على شرح ذلك بالاستقصاء هو الارثماطيقي والذي نورده هنا ان الفردية
والزوجية ليستا من الامور الزائدة على نفس العدد الذي هو زوج او فرد مع ذهولنا عن كونه زوجا
او فردا او الفردية عبارة عن عدم الزوجية لانا متى تصورنا عددا عدم قبوله الانقسام بمتساويين سميناه
فردا من غير اعتبار امر اخر [illegible] في الخلقة انما حالة تحصل من اجتماع اللون والشكل وباعتبار كل واحد
التخمة والحسن والقبح واعلم ان الخلق الظاهر دليل على الخلق الباطن لانا متى وصلوا اليه من حيث انهم وجدوا

افعال الانسانية تارة طبيعية واخرى تكلفية فهاهنا ليس كل ما يميل اليه طبع الانسان يفعله لانا
نحن كذلك تعذر علينا الاستدلال بفعل الانسان على خلقه واما سائر الحيوانات فان افعالها لا تكون الا
طبيعية فانه ليس لها فعل دافع لا يجبأ وان وقع الا في النادر واذا كان كذلك امكن الاستدلال بافعالها
على اخلاقها فلما عرفت اخلاقها تتبع ذلك الاشكال المقارنة لتلك الاخلاق لان المقتضي للخلق والاخلاق
هو القوة المزاجية فغلب على ظنونهم ان الخلقة الفلانية يقارنها الخلق الفلاني فمتى راوا في انسان
تلك الخلقة استدلوا بها على خلقه وهذا مبدأ علم الفراسة الفن الثالث في بقية المقولات وبيان
ما في المضاف من مباحث فالمضاف يقال بالاشتراك على الاضافة نفسها وهو الحقيقي وعلى معروضها
وحده وعلى المجموع الحاصل منهما من معروضها وهو المشهوري واعلم ان كل واحد من المضافين المشهورين
اما ان يكون ذا اسم دال عليه مثاله من جهة الاضافة بالنفس كالاب والابن او اسم اعم منهما كذلك فقط اما المضاف
فكالجناح او المضاف اليه كالمعلوم ثم للمضاف خاصيتان الاولى التكافؤ في الوجود بالقوة وبالفعل
ونقض ذلك بان المتقدم الزماني لا وجود له بالاعتبار الذي هو كان متقدما مع المتأخر الزماني وبان
العلم بان القيامة ستكون حاصل مع انها غير حاصلة واجيب عن الاول بان اضافتي التقدم والتأخر
لا وجود لهما الا في الاذهان وهما حاصلان حين يعتبر العقل كلا منهما وعن الثاني بان كون القيامة ستكون
معنى حاصل في الذهن فلا جرم تحققت الاضافة معه الثانية وجوب الانعكاس وهو ان يحكم باضافة كل واحد منهما
الى صاحبه من حيث كان مضافا اليه فكما يقال للاب اب للابن يقال للابن ابن للاب فاما اذا لم يراع ذلك
بل قيل للاب ابو الانسان فلم يتحقق الانعكاس والمعتبر هنا في تلك الحيثية طريقة الدليل العقل
ثم هذا الانعكاس منه ما لا يحتاج الى حرف النسبة وذلك اذا كان المضاف بما هو مضاف اسم له كالعظيم
والصغير ومنه ما يحتاج اليه وهو اما ان يتساوى فيهما كقولنا العبد عبد المولى والمولى مولى العبد
او لا يتساوى كقولنا العالم عالم بالمعلوم والمعلوم معلوم للعالم الثالث ان الاضافة قد يوجد في

للاعيان الاسكر ورثه لك الحجوية كما هو على كانت الاضافة صفة موجودة لكان حصولها في المحل
اضافة لها الى المحل فحصولها في المحل غير نفسها فيكون للاضافة اضافة اخرى ثم تلك الاضافة اضافة
حاصلة في المحل ويكون حصولها في المحل مغايرا للذات ثم الكلام فيها كما في الاولى فيلزم التسلسل لا يقال
المفهوم من الابوة مثلا لما كان مغايرا لمفهوم حصولها في ذلك المحل اقتضى حصول الابوة صفة
زائدة عليها واما حصول الحصول في ذلك المحل فليس مفهوما زائدا على كونه حاصلا في ذلك المحل لاجرم
كان حصول ذلك الحصول في المحل نفس ذاته فانقطع التسلسل لانا نقول ان حصول الشي في المحل يستحيل
ان يكون هو نفس ذلك الشي لان تحقق الشي في نفسه متقدم على حصوله في غيره وتقدم الشي على نفسه محال ب
لو كانت الاضافة امرا موجودا لكانت مشاركة لسائر الموجودات في الوجود وممتازة عنها بخصوصياتها
وما لم تتصف تلك الخصوصية بالوجود لم تكن الاضافة موجودة لكن اتصافها به نسبة واضافة بينهما لا يوجد
الا وقد وجد قبل ذلك هذا خلف ج لو كانت الاضافة صفة وجودية لكان الباري تعالى محلا للحوادث
لان له مع كل حادث اضافة المعية حين وجوده والقبلية والبعدية قبل وجوده وبعده د لو كانت الابوة
صفة وجودية في ذات الاب لكانت اما ان تنقسم بانقسام ذلك الجسم حتى يكون للابوة نصف وثلث وربع
وهو محال او لا تنقسم فتكون الصفة الحالة بالماهية حالة في المنقسم وذلك محال ه الاضافيان
لا يوجدان الا معا فلو كان التقدم والتاخر امرين موجودين لما وجدا الا معا والمتقدم من حيث هو متقدم
[illegible] في الزمان لا يوجد الا مع المتاخر من حيث هو متاخر هذا خلف والمشهور احتج بان كون السماء فوقنا
ليس بمجرد فرض [illegible] مطابق للخارج [illegible] ولا امرا سلبيا لانه نقيض اللافوقية التي
هي [illegible] الا اضافة [illegible] كونه سماء [illegible] غير معقول بالقياس الى غيرها وكونها فوقا معقول بالقياس
الى غيرها فمفهوم الفوقية [illegible] زائد على الذات وجوابه ان ذلك يقتضي كون [illegible] والعدمية صفة ثبوتية وذلك
محال لان اليوم لا يصير [illegible] الا بعد عدم والمعدوم المحض لا يتصف بالصفة الثبوتية ج في كيفية [illegible] الاضافة

الاضافات مضافة لا معروضاتها في انفسها فلا جرم انها تختلف اختلافا حقيقيا بالذات واقف
تخصيصها بحسب اختلاف المعروضات في هذه المراتب ثم انه لا يمكن الاشارة الى اجناس الاضافة وانواعها
الا بذكر اجناس معروضاتها وانواعها واشخاصها لا على انها داخلة في ماهيات تلك الاضافة
بل لانه لما لم يوضع لتلك الاضافات اسم لا جرم تعذرت الاشارة الى الاضافات الخاصة الا بذكر معروضها
والمعروضات تذكر لتمكن معرفة تخصيصات تلك الاضافات وكذلك اذا قلنا زيد في الدار
فالمحمول الحقيقة معنى الفيئية لكنها لما كانت معنى جنسيا وليس لمعنى النوع منه اسم لا جرم لم يمكن
ذكرها الا بذكر معروضها د في تحصيل الاضافة انها ان كانت في احد الطرفين محصلة او مطلقة
كانت في الجانب الآخر كذلك فالضعف المطلق بازاء النصف المطلق كما ان الضعف المعين بازاء
النصف المعين واما تحصيل موضوعها فانه لا يقتضي تحصيلها فان الراسية اضافة عارضة لعضو
ما بالقياس الى ذي الراس فاذا حصلنا ذلك العضو من حيث هو معين حتى صار هذا الراس لم يلزم
من العلم به العلم بالشخص المعين الذي له ذلك الراس ه في التحصيل النوعي والصنفي والشخصي للاضافة
اما النوعي فكالمساواة فانك اذا ادركت الكمية بغيرها لم تعرف المساواة واما الصنفي فكما اذا [illegible]
بالموضوع عارض [illegible] ولم يكن [illegible] تلك الاضافة كابوة الرجل العادل [illegible] واما الشخصي
فكابوة هذا وذاك و في تقسيم الاضافات وذلك من وجوه الاول منها ما هو متفق الطرفين كالمشابه
والمساوي ومنها ما هو مختلف فيهما اما اختلافا محدودا كالضعف والنصف او غير محدود كالزائد والناقص
ب المضافان اما ان لا يحتاجا في تحقق الاضافة بينهما الى الاتصاف بصفة حقيقية كالمتيامن والمتياسر
فانه ليس في واحد منهما صفة لاجلها صار كذلك او يحتاجا اليه كالعاشق والمعشوق فان في العاشق
هيئة ادراكية هي مبدا الاضافة الى المعشوق وفي المعشوق هيئة مدركة لاجلها صار معشوقا او يحتاج احدهما
اليه دون الآخر كالعالم والمعلوم فان العالم لا بد فيه [illegible] المعلوم لا يحتاج الى صفة حقيقية ولا كذلك

المعلوم حجة الاضافة عارضة للمقولات كلها اما في الجوهر فكالاب والابن وفي الكم المتصل كالعظيم
والصغير وفي المنفصل كالقليل والكثير وفي الكيف كالاحر والابرد وفي المضاف كالاقرب والابعد وفي الاين
كالاعلى والاسفل وفي متى كالاقدم والاحدث وفي الوضع كالاشد انتصابا وانحناء وفي الملك كالاكسى وفي
المتعري وفي الفعل كالاقطع والاصرم وفي الانفعال كالاشد تسخنا وتقطعا وفيه عروض التقارد للاضافة
الاضافة تابعة فان تضاد المعروضات تضادت كذلك كالاحر والابرد والا لم يتضاد كالعظيم والصغير
لعدم كل ارسطاطاليس على المقدمة الاولى بالدلالتين بعضها بالمساواة والمفاوتة فانهما من لواحق الكم
القابل للزيادة والنقصان وهما لا يقبلان ذلك فيبطلانه السبعة من هذه الجهة واذ قد تكلمنا في كلية
احكام الاضافة فلنتكلم في احكام اقسامها ح في تعيين التشاكل والتشابه والتساوي والتماثل
والالتصاق والاتصال التشاكل فهما اللذان ليس من احدهما وثانيهما شيء من جنسهما سواء كانا بينهما
في تمام النوع كبيت وبيت او مختلفة كصف من حجر وحجر فان [illegible] اما الكون لا شركهما [illegible] بعمهما
وهو الجسمية او ما يجري مجراها والتشابه فيه قريب من التشاكل والتماثل فهما اللذان يختلف ذاتاهما
في الوضع ويتحد طرفاهما فان اتحدت ذاتاهما فهما متداخلان لا يقال التماس اذا اتحد
في الوضع فاما ان لا يبقى لكل واحد منهما ذلك الطرف كليته الاخر فحينئذ يتعين الطرف من حيث هو طرف فلا يكون
الطرف طرفا بل ذا طرف هذا خلف او يبقى طرفيته فحينئذ يكون الطرفان متداخلين وذلك محال لانهما
اذا اتحدا فليس يتميز احدهما عن الاخر بالماهية ولا بشيء من لوازمها لاشتراكهما في اطراف المطابقة في تمام
الماهية ولا بشيء من العوارض المفارقة لانهما لما اتحدا في الماهية والوضع فنسبة كل ما يعرض عارضا
لاحدهما اليه كنسبته الى الاخر فحينئذ يكون عارضا لهما معا وذلك لا يفيد الامتياز واذا لم يحصل الامتياز
لم يحصل التعدد فالمتماسان ليس لهما طرفان بل طرف واحد وذلك باطل اما اولا فلانه لا يبقى حينئذ فرق
من التماس والاتصال واما ثانيا فلان المتماسين اذا لم يكن لهما طرفان استحال الركون طرفاهما معا وذلك

يبطل حكمه وشكل آخر وهو ان النقط يصدق عليها انها متماسة ولا يصدق عليها انها [illegible] بانها مجتمعة
لانها نهايات لا ذوات نهايات والتماس غير اجتماع النهايات والجواب عن الاول ان الاطراف
[illegible] في الكلية عند التغاير بالامتياز انما يحصل بعارض هو كون كل واحد منهما طرفا والغير ما الاخر طرف له
وعن الثاني المنع من صدق الصغرى والاتصال كون الشيء مماسا لغيره بحيث يتنقل بانتقاله واحكامه
اما اللبس او ملازمة السطوح لامتناع الخلاء او توسط جسم غير ذي المزاج حط في المتقدم والمتأخر في
تصورات هذه الاشياء اولية لما مر ذكره ثم نقول المتقدم يقال على المتقدم في الزمان اما في الماضي
فكل ما كان ابعد من الان وفي المستقبل فكل ما كان اقرب اليه وعلى ما بالرتبة وهو كل ما كان اقرب من
مبدأ معين بالفرض سواء كان الترتيب بعد ذلك المبدأ طبيعيا كما في الاجناس والانواع او وضعيا كما في الصفوف
وعلى ما بالشرف كتقدم ابي بكر على عمر رضي الله عنهما وعلى ما بالطبع وهو الذي يمتنع وجود المتأخر الا عند وجوده
المتقدم ولا يلزم منه العكس كالواحد والاثنين وعلى ما بالعلية كتقدم ضوء الشمس على ضوئها المستفاد منها
ويقال [illegible] بعض اجزاء الزمان على البعض خارج عن هذه الاقسام ولا يشبهه شيء منها بل التقدم
الزماني وهو ايضا باطل والا لكون الزمان زمانيا الى غير النهاية لانا نقول يكفي فيه التسلسل على
التساوي ولا حاجة الى التساوي وكذا المثبت لهذا الحصر هو الاستقراء [illegible] القياس في كيفية تقدم العلة
على المعلول لمن تقدم حركة اليد على حركة الكم اما ان يعتبر فيه عليتها لها وهو محال لان العلية والمعلولية
اضافتان وهما معا والمع لا يكون قبل ولا بعد او لا يعتبر فيه عليتها فلا يكون ذلك تقدما بالعلية
والحق عندي انه ان اريد بهذا التقدم كونه بحيث يحتاج اليه المعلول ويكون مؤثرا فيه فذلك معقول
ولا يتوجه عليه الاشكال وان عني به معنى اخر وهو الظاهر من كلام الشيخ لتعليله هذا التقدم بالمؤثرية
فلا بد من افادة تصوره اولا ثم من تقرير التصديق بحجته ثم من حل الشكل المذكور [illegible] في التماثل
والاختلاف والتقابل العلم الضروري حاصل بان السواد مثل السواد ومخالف للبياض ولم يكن المماثلة

والمخالفة متضمنتين شمول الأول لما كان ذلك النص في أول الباب في جنسهما المثل نوع ان النزاع في دخولها
تحت الاضافة لان السواد يصدق عليه انه من حيث هو سواد مثل لسواد آخر ومخالف للبياض ولا
يصدق عليه انه من حيث هو سواد مغاير لما السواد الآخر والبياض فالتماثل والاختلاف ليسا متفقين
بالاضافة ولئن سلم انهما ليسا داخلين تحت الاضافة لا يلزم عدم دخولهما تحت شيء من المقولات كما انا
خارجين عن كل العشر ولان الكبرى مسلمة لان من جعل التماثل والاختلاف نوعين للاضافة لم يسلم ان السواد
من حيث هو سواد لا يغاير البياض لان السواد من حيث انه سواد لما كان مخالفا للبياض وعليه ان المخالفة
نوع من انواع الاضافة يكون يسلم مع ذلك ان السواد من حيث هو سواد غير مضاف لما البياض بحث في ان كون
الشيء مخالفا لغيره ومماثلا او مغايرا له بل هي امور ثبوتية زائدة على الذات الكلام فيها اثباتا ونفيا كالكلام
في الوجوبية والمتانة [illegible] سيأتي تحقيق القول فيه بحث ان التماثل والاختلاف هل هما جنسان تحتهما تحت كل
واحد منهما انواع لم يتم دلالة قاطعة على ان مخالفة السواد البياض هل هي بالنوع مساوية لمخالفة
السواد للحمرة او المخالفة الحرارة للحلاوة او غير مساوية لها الا ما قيل ان الاضافات متنوعة لتنوع المضافات
وفيه كلام في الكلي والجزئي يقال الكلي بالاشتراك على الماهية التي لا تمنع نفس تصورها عن الشركة وعلى تلك
الماهية وحدها وعلى ذلك العارض وقد مر وهو احد انواع الاضافة وهو جنس لانواع خمسة هي الجنس والفصل
والنوع والخاصة والعرض العام اعني هذه الخمسة المنطقية لا الطبيعية والعقلية وقد مر تحقيق هذا
النوع من الكلام في المنطق ومنها التام والمكتفي والناقص وفوق التمام التام هو الذي حصل له جميع ما ينبغي
ان يكون حاصلا له وهو الكامل ايضا فان كان تمام غيره حاصلا به فهو فوق التمام وفوق الكمال واعلم انه يلوح
في العدد والجمهور لا يطلقون التام الا على الثلاثة فما فوقها لاستجماعها المبدأ والوسط والنهاية والمقادير
كما يقال فلان تام القامة والقوى كما يقال فلان تام القوى والمكتفي هو الذي اعطي ما يتمكن من تحصيل
كماله كالنفوس السماوية والناقص ما لا يكون كذلك كالعناصر بحث في الفرق بين الكل والكلي فهو من جهة فالكل

موجود في الخارج ولا شيء من الكلي بموجود في الخارج ومنها ان الكل يعد باجزائه والكلي لا يعد بجزئياته ومنها ان الكل
يتقوم باجزائه والكلي قد يتقوم الجزئي ومنها ان الكلي محمول على جزئياته بخلاف الكل لا يحمل على اجزائه ومنها ان
اجزاء الكل متناهية وجزئيات الكلي غير متناهية ومنها ان الكل لا بد من حضور اجزائه معا والكلي لا يجب
حضور جزئياته معا والله اعلم باب في بقية المقولات منها الاين وهو حصول الشيء في مكانه
وهذه الحالة مغايرة للوجود لانا ندرك على ما يصدق عليه الوجود وغيره بلا بدلية ولا [illegible] زائدة
يستحيل ان يكون حصول الجسم في مكانه اقوى من حصول آخر فيه ومنها المتى وهو نسبة الشيء الى
زمانه وقيل فيه نفسه لو كان امرا ثبوتيا لكان موجودا وانتقل ذلك الى [illegible] ومنها الوضع
وهو هيئة تحصل للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض ونسبة مخالفة الاجزاء الى الامور الخارجة
الخارجية في الموازاة والانحراف كالقيام والقعود والاستلقاء والانبطاح وللمنازع ان ينازع
في وجوده من حيث ان تلك الهيئة اما ان تكون واحدة في نفسها فيلزم من قيامها بالجسم قيام الاجزاء الكثيرة
بقيام العرض الواحد بالمحال الكثيرة ولانه يلزم اتصاف كل واحد من اجزاء ذلك الجسم بتمامها [illegible]
او لا تكون كذلك بل تنقسم باقسام تقوم بكل واحد من اجزاء الجسم واحد من اجزائها
فعند اجتماع تلك الاجزاء اذ دوامه لا يمكن اما ان يحصل للمجموع هيئة هي غير الكل واحد من الاجزاء
فحينئذ يعود المحال او لا يحصل ذلك فيلزم نفي كون الوضع امرا وجوديا ومنها الملك وهو نسبة
الجسم الى حاصره او الى بعضه ينتقل بانتقاله كالتسلح والتختم والتقمص ومنها ان يفعل
وهو التأثير وان ينفعل وهو التأثر وفيه بحث فان كونهما امرين وجوديين زائدين
على ذات المؤثر وذات الاثر ان يقول كون الشيء موصوفا بغيره ان كان زائدا على ذات الموصوف
وذات الصفة كان ايضا حاصلا في ذات الموصوف فلزم ان يكون اتصافه بتلك الموصوفية زائدا عليه
ولزم التسلسل وايضا تأثير المؤثر في الاثر لو كان زائدا عليهما وهو ممكن لو احتاج ذات المؤثر لكان مفتقرا اليه

يكون تأثيره في تلك المؤثرية زائداً عليه وراء السلسلة او هو محال ومع تسليمها فالمقصود حاصل اذ
التسلسل لا يعقل الا عند ترتب امور متناهية كل واحد منها مؤثر في الاخر
الثاني لا يعقل الا اذا جعل كل واحد منها مؤثراً في اثره بحيث لا يكون بينهما واسطة وذلك انما يتحقق
لو لم يجعل مؤثرية المؤثر في اثره زائدة عليها فهو المطلوب ولما انتهى ان المفهوم من كون الشيء مؤثراً
وقابلا غير المفهوم من الذات التي يحكم عليها بكونها مؤثرة وكونها قابلة لانا نعقل ذات النار ونعقل ذات
الاحتراق وعينه ثم نعلم ان النار سبب الاحتراق
زائدان على الذات المؤثرة والمنافية ولهذا لانا نعلم بالضرورة ان اللامؤثرية واللاقابلية
عدميان
نفيه مؤثرة او لا اثر لها فاذاً هذه المؤثرية والمنافية امران وجوديان زائدان وهو المطلوب
في العلة قريب من الوجه الثاني **الفن الرابع**
في العلل والمعلولات وفيه مقدمة واربعة اقسام وخاتمة اما المقدمة ففيها فصلان فالاول في تقسيم
العلة قد سمعت ان ههنا علة صورية وهي جزء الشيء الذي يجب عند حصوله الشيء وعلة مادية وهي
الجزء الذي يحصل به امكان الشيء وعلة فاعلية وهي التي تؤثر في وجود الشيء وعلة غائية وهي التي
لاجلها الشيء والقدر المشترك بينها انها الذي يحتاج اليه الشيء والحاجة والغرض من المقصود الاولية
لان العلم الضروري حاصل باحتياج الاثر والتصور السابق على التصديق
الضروري واذا اردنا تعريف العلة الفاعلية قلنا انها المؤثر وليس ذلك على سبيل
التعريف بل على سبيل تفهيم اللفظ لان تصور ماهية التأثير
ذات وجود ذات اخر انما هو بالفعل او وجود هذا بالفعل ليس من ذلك ضعيف
اولا فلانه لا يتناول العلل الاربع واما ثانيا فلانه لا انها ذات وجود ذات اخر انما هو

بالفعل منها ليس بجيد لان لفظة من مشتركة بين التبعيض والابتداء الغاية التي هي جنس تحته انواع كالابتداء
في الزمان والمكان والشرط والقابل والمؤثر ولا شك ان المراد منها هنا ليس الا الابتداء لكن المؤثر
فيكون هذا الكلام بعد حذف الاشتراك تعريفا للشيء بنفسه واما قوله او وجود هذا بالفعل ليس من ذلك
فهو ليس بجيد لان حاصله راجع الى امتناع تعليل كل واحد من الشيئين بالاخر وهذا من الاحكام
الثابتة للعلل وانما يحصل العلم بها بعد معرفة ماهية العلة
ب في الحصر تقسيم ما يحتاج الشيء اليه اما ان يكون جزءا منه او لا يكون والاول اما ان يكون جزءا به يكون
موجودا بالفعل وهو الصورة او بالقوة وهو المادة والثاني اما ان يكون مؤثرا في وجود الشيء وهو العلة
الفاعلية او مؤثرا في مؤثرية المؤثر وهو العلة الغائية **القسم الاول في العلة الفاعلية** ط
مباحث ا في ان البسيط حقا لا يصدر عنه دفعة من جهة واحدة الا الواحد والقوابل الكثيرة والاحوال المشهور
ذلك ج فالمفهوم ان كذا مصدر غير مفهوم انه مصدر فهما ان كانا جزئيه كان مركبا
او كانا خارجين عنه كان مصدرا لهما فيعود الكلام فيهما اما ان يتسلسل وهو محال لاستحالة
علل معلولات لا نهاية لها
كذلك وهو المطلوب واما ان يكون احدهما داخلا والاخر خارجا لكن كل ماله جزء فهو مركب
الواحدة او لم يصدر عنه ا ان ب لما كان غير ا
الماء على اختلاف طبيعتهما فاذا دل اختلاف الاثار على اختلاف المؤثرات فان يدل على تغايرهما
اولى الجواب عن الاول انه قوله مصدرية العلة للمعلول اما ان تكون داخلة في ماهية العلة
او خارجة عنها او احدهما داخلة والاخرى خارجة مقدمة كاذبة لان هذا التقسيم انما يصح لو كان
مصدرية العلة للمعلول صفة ثبوتية وذلك باطل لانها لو كانت صفة ثبوتية لكانت اما ذات المصدر

وهو محال لان المصلحة مضافة الى ذات العلة بالنسبة الى ذات المعلول والعارض متاخر عن الشي
لا يكون بعد نفسه او حيز اخر وهو محال لان الجز متقدم على العارض متاخر عن المتقدم ليس مع المتاخر
او خارج عنه وهو محال لما مر قبل واذا ابطل كونها امرا ثبوتيا فسد التقسيم المذكور ثم ان سلمنا
صحة التقسيم فلم لا يجوز ان يكون المفهوم داخلا فيهما قوله انه يقتضي التركيب قلنا يقتضي التركيب في المجموع
الحاصل من الذات والصفة لا في الذات التي عرضت لها العلية الاول [illegible] لانا اذا علمنا
ان شيئا متصفا بشي كان معلومنا مجموع ذات ذلك الشي مع وصف كونها علة لشي اخر فهذا المعلوم
مركب من ذات المعروض ومن العارض وذلك مما لا نزاع فيه انما النزاع في ان ذات التي هي معروض العلية
وحدها هل يجب ان يكون مركبة فما ذكرتم لا يقتضي ذلك لانه من الجائز ان يوخذ الشي الواحد مع وصف
تارة ومع وصف اخر اخرى فيكون اصل المجموعين كالثاني [illegible] المجموع الاخر مع ان الاصل في احد المجموعين
هو الماخوذ بعينه في الاخر بل ها هنا امور ثلاثة ان يوخذ الواحد قد يوخذ مع وصف بعينها
فيحصل شي بعينه ومع وصف اخرى فيحصل شي اخر بعينه فالمجموع متغاير وان كانت الوحدة
الواحدة ماخوذة فيهما بعينها [illegible] الشي الواحد وصف حقيقية يسلب عنه امور [illegible] ثم مفهوم
انه مسلوب عنه كذا مخالف لمفهوم انه مسلوب عنه شي اخر ثم لم يلزم من اختلاف المفهوم منه الاعتبار
[illegible] التعدد في المسلوب عنه [illegible] لا يلزم من اختلاف المفهوم منه تكثر الواحد
[illegible] الثاني في الاضافة [illegible] الى الذات التي عرضت لها تلك الاضافات [illegible] جـ
مفهوم ان هذا الانسان متكلم غير مفهوم انه ساكت او جالس او ضاحك ولا يلزم ان يكون الموصوف بكل واحد
من هذه الاوصاف شيئا اخر [illegible] مفهوم ان الجسم قابل للسواد مغاير لمفهوم كونه قابلا للحركة
فيلزم ان يقبل الشي الواحد الاشياء [illegible] ذلك باطل لان القابل الواحد قد يقبل شيئا كثيرة
وعن الثاني ان نقيض انه صدر عنه اشياء انه لم يصدر عنه الا [illegible] انه صدر عنه [illegible] دـ

الا الذي والباعث [illegible] في احتياج النفس [illegible] العاقل [illegible] الاشياء [illegible] الطبيعة [illegible]
مخالفة الطبيعة [illegible] واحد منهما الاخر [illegible] لا [illegible] الراجح
ب في ان المعلول الواحد الشخصي لا يجتمع عليه علتان مستقلتان لان الشي من حيث انه واحد [illegible] العلة
المعلول مع العلة المستقلة [illegible] الواحد [illegible] يلزم استغنا ذلك المعلول بكل واحد من العلتين عن كل
واحدة منهما وذلك محال جـ في ان المعلول الواحد النوعي يجوز استناده الى علل مختلفة النوع ان المختلفات
الماهية قد تشترك في لازم واحد [illegible] والمختلفات قد تكون مشتركة في المعلول ولان طبيعة الجنس كما
يجوز ان تتقوم بالفصول المختلفة [illegible] افتقار المعلول الى العلة ان كان لذاته او للوازمها امتنع
[illegible] الى غير تلك العلة وان لم يكن لذلك كان غنيا في ذاته عن العلة والغني عن الشي [illegible] ضعيف
لانه لذاته مفتقر الى علة [illegible] الى تلك العلة [illegible] العلة [illegible] المعلول [illegible] جانب العلة ان تلك
العلة لما وجدت واوجبت المعلول استند ذلك المعلول اليها د في ابطال الدور امتناع احتياج
كل واحد من الشيئين الى الاخر اما بغير واسطة او بواسطة معلوم بالضرورة والذي يقال المحتاج بعد
فلو دارت الحاجة [illegible] كل واحد منهما [illegible] بعد [illegible] ضعيف لانه لم يرد [illegible]
البعدية شي سوى الحاجة فلا بد من بيانه لانه غير معلوم وان اريد بها الحاجة فلا نسلم ان المحتاج
الى المحتاج الى الشي محتاج اليه لانه في غير صورة الدور لو فقدنا وجود العلة القريبة مع عدم العلة
البعيدة حصل المعلول وان كان بالعكس لم يحصل فالمعلول لا حاجة به الى العلة البعيدة فاذا لا
يلزم من احتياجها الى ما يحتاج اليه احتياجها الى نفسه وربما امكن الجواب عن هذا الشك [illegible] الدقة
ه في ابطال التسلسل مجموع تلك العلل محتاج الى كل واحد منها التي هي ممكنة والمحتاج الى الممكن
الممكن لا بد له من علة فلذلك المجموع علة وهي اما كل تلك الاحاد وهو محال لان كلها هو المجموع او كل واحد منها
وهو محال لان كل واحد لا يكون علة لنفسه ولا العلة لنفسها [illegible] او بعده لامتناع الدور [illegible]

منها معينة فهو محال لان تلك الواحدة لا يمكن ان تنفرد ولا ما قبلها فلا يمكن علية المجموع ولا شيء خارج عنها
واما ان يكون بجملته وهو محال لان الخارج من كل الاجزاء لا يكون ممكنا او واجبا وهو المطلوب لا يقال
لا نسلم انه لا يكون للعلل الغير المتناهية علة تامة مع ان المجموع مشعر بالتناهي وما لا يتناهى لا يتصف بالوصف
المشعر بالتناهي فاذا لا يمكن وصف تلك العلل بالكل والمجموع الا بعد ان تثبتوا كونها متناهية ولو ثبتتم
ذلك لاستغنيتم عن هذه الدلالة لانا نقول ابتداء انه مقتض لما ذكرتم من الحكم بان الماضي والقوى المفارقة غير
متناهية ايضا فالحوادث المحسوسة انها تتسلسل اشياء اما ان الممكن الحادث يفتقر الى السبب وهو قادح
في الاصل وان استدعت اسبابا لا تتناهى اما ان يكون حادثة او قديمة فان كانت حادثة فاما ان يجب السبب ان يكون
مع المسبب فيكون الكلام في ذلك السبب كالكلام في الاول فيفضي الى تسلسل الاسباب والمسببات الى غير
النهاية دفعة وذلك غير ما ابطلناه واما ان يتقدم فحينئذ يكون استناد كل شيء الى ما كان موجودا قبله ولم يبق معه
واذا جوزنا ذلك جوزنا ان يكون كل فرد يكون مستندا الى السبب كان موجودا قبله لا الى اول وهو قول الفلاسفة
لا يمتنعون منه فلنشتغل بما في اثبات واجب الوجود وان كان السبب قديما فاما ان لا يتوقف تاثيره على شرط او
اما قدم الحادث واما ان يكون المؤثر المستجمع لتمام مؤثريته قد يتخلف عنه اثره تارة ولا يتخلف عنه اخرى فيكون
اختصاص ذلك الثاني بذلك الاثر دون ما قبله او بعده ترجيحا للممكن من غير سبب وهو قادح في الاصل وان
يتوقف عليه فذلك الشرط ان كان قديما عاد الكلام وان كان حادثا فاما ان يكون مقارنا للحادث فيكون الكلام
في حدوثه كالكلام في الاول فيلزم التسلسل في الحوادث دفعة او سابقا عليه فالعلة حال وجود ذلك
الشرط ما كانت مؤثرة في ذلك المعلول وحال عدمه صارت مؤثرة فيه فتلك المؤثرية امر لم يكن حاصلا فيلزم
الكلام لا عن سبب فكان لها سبب فالسبب اما الذي مر فيكون الحادث مستندا الى ما كان ويؤدي ذلك الى اثبات
واجب الوجود المتقدم هو اما امر عدمي فيلزم اتصاف الشيء بالعدم او وجودي وهو اما
ذلك المعلول فيلزم الدور او غيره فيكون الكلام في حدوثه كالكلام في حدوث المعلول الاول فيلزم التسلسل

فان قيل فهذا الاشكال لازم عليكم في حدوث الحوادث الا بالزام آخر ثلاثة اقسام وهي اما ان يتفق
الكل من المؤثر واما ان يستند الحاصل الى ما كان موجودا قبله او القول باسباب ومسببات لا نهاية لها دفعة
وكل ذلك يشنع على الفلاسفة باثبات واجب الوجود لانا نجيب عن الاول بانا نعني بالمجموع تلك الامور
بحيث لا يبقى واحد من العلل خارجة عنها وهذا الاعتبار معقول سواء فرض متناهيا او غير متناه ومما يقرر
ذلك انه اذا قيل الاسباب غير متناهية لم يعن به ان كل واحد منها غير متناه بل ان مجموعها كذلك
وذلك يدل على ان لفظ المجموع غير مشعر بالتناهي وعن الثاني انا لا ندعي ان الحكم يجب ان يتساوى كل واحد
من آحادها في كل الاحكام فان ذلك باطل بالضرورة بل قد يكون وقد لا يكون الا ان ثمة تعويلا على الدليل
وذلك لانا نحتج على انه لما كان كل واحد من الاسباب ممكنا محتاجا لزم ان يكون الكل كذلك فان حكم على انه
لما كان لكل حادث ونفس اول كان للكل اول الحوادث والنفوس اول ثمت المعارضة لكن لا بد من بيان
تلك الكلية لانهم عن الثالث بان الحوادث مستندة الى سبب قديم ولكن كل حادث متقدم شرط الحدوث
المثل وعلى هذا العلة لا يكون مؤثرة في الحادث عند وجود الشرط وتصير مؤثرة بعد تنقضيه
والمؤثرية انتفا فتلك المؤثرية الى سبب لما بينا ان المؤثرية ليست من الامور الثبوتية وللسائل ان يعود
فيقول ذات السبب القديم ان كفت في حدوث هذا المعلول لزم تقدم هذا الحادث هو اختلاف ان لم
يكف فلا بد معها من شيء ثابت لا بد وهو ان كان عدميا كان العدم جزء العلة الحقيقية للموجود هذا
خلف وان كان وجوديا عاد الكلام المذكور في اول السؤال واعلم انه لا خلاص من هذا السؤال
اذا جعلنا المؤثر موجبا على ما يقوله الفلاسفة فاما اذا اعتقدنا كونه فاعلا مختارا او هو الحق الصحيح
زال الاشكال لان الفاعل يمكنه ان يرجح احد مقدوريه على الآخر لا لمرجح فهذا منتهى البحث وفي وجوب
وجود العلة عند وجود المعلول ترجح الممكن مستحيلا ان يكون لشيء سابق عليه زمانا والا فعند حصول
المرجح لا يترجح فلا يكون المرجح مرجحا هذا خلف واعند حصول الترجيح لا مرجح فلا يكون للمترجح مرجح

فدل ذلك على ان وجوب وجود المعلول عند وجود العلة التامة كلما العلة كان الكائن
عالم موثر اى وجوب المكافاة اما ان يقال انه كان ايجاده كما في الازل ام لم يكن فان كان الاول فما ان يكون سند هو
الاثر الموثر محال لاستجماع جميع جهات الموثرية فيه بالاستناد عنه محال وان لم يكن ترجيح
صدور الاثر ذلك الموثر فيها لا صدوره عنه ترجيحا لاحد طرفي الممكن المتساوي على الاخر الى او يكون
ترجيحا عليه وذلك الرجحان ان لم ينته الى حد الوجوب لانه على هذا التقدير ان لم
وقوعه تارة ولا وقوعه اخرى محال فلنفرض كلا واحد من الامرين فنفرض ان جميع جهات الموثرية
بالنسبة الى الوقتين على السواء فيمكن اختصاص احد الوقتين بذلك الترجيح دون الاخر فانه يسع
نسبة جميع جهات موثرية الموثر الى الوقتين على السواء ترجيحا لاحد طرفي الممكن المتساوي على الاخر بلا مرجح
وهو محال وان انتهى الى حد الوجوب وجب حصول الاثر عند ذلك الموثر وان كان ذلك لا بالكلام في حدوث
ذلك الامر المعتبر في موثرية الله تعالى في العالم كالكلام في حدوث العالم فان افتقر الى حادث اخر لزم
التسلسل وان استند بالاخرة الى القديم عاد حصول المطلوب قال المتكلمون هذا الاشكال انما يتوجه
في المؤثر الموجب اما في المؤثر الفاعل بالاختيار فلا لان الفاعل يمكنه ترجيح بعض مقدوراته على البعض بلا مرجح
منفصل ثم ان سلمنا انه لا بد من مرجح لكن لم لا يجوز ان يكون المرجح هو ان ارادة الله تعالى واجبة التعلق
بايقاع العالم في الوقت المعين الذي اوقعه فيه وممتنعة التعلق بايقاع العالم في الوقت المعين الذي
لم يوقعه فيه وان سلمنا ان هذه الارادة غير واجبة لكن لم لا يجوز ان يكون المرجح هو انه تعالى علم ان العالم
في اي وقت يقع وفي اي وقت لا يقع وما علم الله تعالى استحال وقوع خلافه وما كان محالا كان غير مراد فلا جرم
اراد الله تعالى ايقاع العالم في الوقت الذي اوقعه فيه واراد ان لا يوقعه في الوقت الذي لم يوقعه فيه
وان سلمنا ان هذا العلم غير صالح للترجيح لكن لم لا يجوز ان يكون المرجح هو انه تعالى علم انه لو خلق العالم في
الوقت الذي خلقه فيه حصل فيه للمكلفين نوع مصلحة ولو خلقه في وقت اخر لم يحصل تلك المصلحة فلهذا خصص

خلقه بذلك الوقت وان سلمنا ان ذلك غير صالح للمرجحية لكن متى يلزم من حصول الموثر مع تمام جهات
موثريته حصول الاثر اذا كان الاثر ممكنا اما اذا لم يكن ممكنا لكن الفعل في الازل غير ممكن
لان الفعل ما له اول والازلي ما لا اول له والجمع بين الاولية وعدم الاولية محال ولما كان كذلك
لم يلزم من تقدم الله سبحانه تقدم الفعل وان سلمنا ان دليلكم يفيد مطلوبكم لكنه منقوض على اصولكم
بامور احدها تعين نقطتين معينتين من بين سائر النقط مع تماثلها في تمام الماهية للقطبية وتعين
ذاتي منطقة لان تكون منطقة وخط معين لان يكون محورا من بين سائر الدوائر والخطوط
اختصاص كل واحد من الافلاك بحركة الى جهة معينة بسرعة معينة دون ما يخالفها وثانيها اختصاص
كل فلك بقدر معين من الثخن دون غيره واختصاص كل العالم بقدر معين دون غيره
اختصاص كل واحد من الكواكب بل كل واحد من التداوير بل كل واحد من الاوجات والحضيضات
بجانب معين من الفلك مع تساوي سائر الجوانب فيه الا لم يكن الفلك بسيطا وثالثها اختصاص
كل جانب من جوانب المتممات بمقدار معين من الثخن دون غيره مع كونها على طبيعة واحدة وخامسها
اتصاف كل عضو بصورته اما ان يكون لاستحقاق تلك المادة لتلك الصورة او لا يكون كذلك فان
كان الاول لم يكن ذلك الاستحقاق للحصة المشتركة بينها بل لامور اخر فيكون كل جزء من اجزاء المادة
ذلك الاستحقاق موصوفا بالقوى القائمة بها وما ذلك الاستحقاق كذلك فاما ان يكون تاثير تلك
القوى في ذلك الجسم بايثار امثالها والجسم الذي كان متشابه الشكل هو الكرة فينبغي ان تكون
اعضاء الحيوانات على شكل كرات منضم بعضها الى البعض وهذا خلف واما ان لا يكون تاثيرها متشابها
مع ان نسبتها الى جميع اجزاء المادة على السوية فقد جوزتم في الموجب ان يرجح بعض اثاره على
البعض مع استواء نسبته الى الكل واذا جوزتم في الموجب فبان تجوزوه في القادر كان اولى وان
كان الثاني كان تخصيص الصورة قد خص كل واحد من مواد الاعضاء بصورة مخصوصة مع ان نسبة

جميع تلك المواد لما جميع تلك الصفة على التسلسل لكن يتوجه في اصل كلامكم ان العالم محدث بتقدم الذات
لكنه محدث الصفات وبل نكتة الصفات المختلفة ما الرسموية لكنها في حدوث اصل العالم على ما مر تقريره
مسلك التسلسل اجابة عن الوجه الاول منه ان عدم الازلية الذي يكون بنسبة الواحد
انه كنسبة العلم من غير ترجيح اصلا لاحد الجانبين على الاخر فما يستحيل تحول الترجيح الا الاخر
الا لامر منفصل اذا كانت القضية ترجيح على كليتها انه ترجيح بنوع الفاعل بغير ولا وجه ان يكون سابقا بعض
جزئياتها جاز ذلك ايضا ان الكل حينئذ يسند باب اثبات الصانع وعن الثاني ان جهة تعلق ارادة الله
بايقاع العالم في الوقت المعين لما ان يعتبر فيه ذلك الوقت المعين فيكون المرجح هو الاول هو الوقت ويأتي
ابطاله او لا يعتبر فيه ذلك وحينئذ يكون ارادة الله تعالى متعلقة بايقاع العالم من غير ان يكون لخصوصية ذلك الوقت
اي فيه مدخل في وقوع العالم فيه اخصيته لذلك الوقت او لم يحصل وحينئذ يعود الدوام وعن الثالث بان العلم
بالوقوع وقت كذا تابع للمتوقع في ذلك الوقت الذي هو تبع الايقاع فيه فلو جعلنا الايقاع تبع العلم
بالوقوع به لزم الدور وعن الرابع ان مصلحته تعالى ان اعتبر بها رعاية المصلحة في ترتيب الكون
مصلحة ان لا يوجد لكن خلق الكافر وتكليفه مع العلم بانه لا يستوجب الا العقاب ليس مصلحة بل حب
لذا لا يوصف بذلك وان لم تعتبر فبطل ذلك فقد بطل اصل الجواب ولئن سلمنا تعليل افعاله تعالى بغايات
المصالح لكن كون الوقت المعين منشأ للمصلحة مع كونه مساويا لسائر الاوقات في جميع كونه وقتا يستلزم
خصوصه وحينئذ يعود الاشكال ولانا نعلم بالضرورة انه تعالى لو قدم خلق العالم على الوقت الذي خلقه فيه
بجزء من الف جزء من لمحة واحدة او زاد فيه جزء الاخر لا تغير ما هو الان عليه من الاخلال
بذلك في مصالح المكلفين وعن الخامس بان تأثير الشيء في الشيء لا يستدعي كون الاثر مسبوقا بالعدم على ما
سيأتي تقريره فلا يلزم من حدوث العالم كون الباري تعالى في الازل كونه مسبوقا بالعدم حتى يلزم المحال الذي
ذكرتموه [illegible] وليس لكم ان تقولوا ذلك لكن لو وقع العالم قبل الوقت الذي وقع فيه مقدار سنة فقط لم يصح بعده ذلك [illegible]

حينئذ يعود الاشكال [illegible] بطلانه لا بد على ان تقديرها لانا نقول بل هو سوال الحق لانه
ما يدل على كل تقدير وعن النقوض بالقطب والمنطقة والمحور فكل ذلك تابع لتعين الحركة المخصوصة
وسبب تعينها الى الحكمة والشريعة اما الاول فلان مادة كل فلك لا تقبل غير ذلك النوع من الحركة او لانها ان كانت
قابلة لسائر الانواع لكن العناية بالسافلات لا تحصل الا من هذه الحركة ولان تشبه كل فلك بالجوهر المفارق
الذي هو معشوقه لا يحصل الا بهذه الحركة واما اختصاص كل فلك بحد معين من المقدار فلان مادته غير
قابلة لما سواه كما او انقص منه لما كان الزائد والناقص عنه لا يوجد انتفى ذلك الامتناع الذاتي واما
حدوث العالم فلان حدوثه فلو كان ممتنعا لا يتم ذلك الامتناع ولما حدث اصلا فلما حدث ثبت علمنا
انه كان ممكنا كل وقت واما اختصاص الكواكب في الابتداء في المناطق والاوجات بمواضع معينة من الفلك
فالعذر عنه ان الانتقال في الفلك حصل اولا ثم حصل الكوكب احدث فيه ثقبة حتى يقال بانه لم احدث الثقبة
من ذلك الجانب دون سائر الجوانب بل نقول حدث الفلك والكوكب معا او لزم من حدوث الكوكب حصول تلك الثقبة
ثم استحال تعدد تلك الثقبة لاستحالة الخرق على الفلك فقريب منه العذر عن الثاني واما
اختصاص مادة كل عنصر بصورته والكلام في حدوث الاعراض والصور فذلك لان كل مادة كانت مشتغلة بتلك
الصورة بسبب امور حادثة سابقة عليها والسبب في حصول تلك الامور السابقة حال حصولها امور اخرى سابقة
عليها الى ما لا اول له قال المثبتون اما انكم حكمتم في جوابنا الاول بانه قد تقرر في البداية ان الممكن كيف كان
لا بد له من مرجح سواء كان نادرا او لم يكن فضعيف بل لو ادعينا الضرورة في نقيضه كان اولى لان الجائع
اذا اشتد به الجوع ثم وضع عنده قرصان [illegible] متساويان من جميع الجوانب لا لامر اقتضى ترجيح
ذلك الجانب على غيره وان خطر بباله الاخر [illegible] وكذا اصل الجواب [illegible]
او احسن [illegible] الاشكال [illegible] وحينئذ اما ان لا يبتدئ بجانب منه الى ان
يموت جوعا وذلك [illegible] واما ان يبتدئ ببعض جوانبه [illegible]

مرجح وذلك يدل على المقصود وأما ثانيا فلأن جوابنا الثاني بأنه إما أن يعتبر في تعلق الإرادة بإيقاع
العالم في وقت معين في ذلك الوقت أو لا يعتبر فيضعف لأنه يلزم [illegible] ذلك الوقت معين [illegible] أيضا
في كون الإرادة متعلقة بإيقاع العالم في ذلك الوقت [illegible] مما لا نعول عليه وأما ثالثا فلأن إرادة الله تعالى
اقتضت لذاتها أمرا من شيء هي إيقاع العالم في ذلك الوقت بل أن يكون الوقت ظرفا للمؤثر لا مقتضيا
للإيقاع [illegible] انتهى ما ذكره [illegible] لإبطال [illegible] الاحتمال شيئا ولا يلزم منه دوام العالم وأما النقض فهي وإن
كانت [illegible] ولكن أقواها [illegible] فاختصاص الكواكب [illegible] والأوجات بمواضع معينة من الفلك
كل جانب واختصاص المتممات بمقدار خاص وغير ذلك مما [illegible] حصول الكرة على وجه يكون حاصلا في
ذلك الجانب لحصوله على وجه يكون حاصلا في جانب آخر [illegible] الآخر [illegible] الممكن لا عن سبب [illegible]
مواد الأعضاء بصورها وغير ذلك [illegible] أن تلك الاستعدادات الحاصلة بسبب الأمور السابقة عليها لأن تلك
الأمور [illegible] كانت حاصلة في كل تلك [illegible] الحاصلة [illegible] فيلزم تشكل حامل كل [illegible] بشكل الكرة
[illegible] وأما [illegible] عن الحوادث المحسوسة [illegible] إبطال التسلسل ثم إن [illegible] صحة
ذلك العذر لكنه لا يمكنهم مع القول بذلك العذر إثبات [illegible] الأجسام لاحتمال أن [illegible] الأجسام
بإرادة [illegible] أزل لها [illegible] سابق [illegible] الذي في [illegible] الحركات ثم إن [illegible]
أثبت الإرادة [illegible] متعلقة بإيجاد الأجسام فيلزم هذا [illegible] إن لم [illegible] الأجسام
مع ذلك تكون حادثة [illegible] لو صح [illegible] الباري تعالى عالما بالجزئيات فاستدلاله بالإيجاد [illegible] ذلك كمال
[illegible] تعالى عن [illegible] بالجزئيات وأما ثانيا فلأنه تعالى [illegible] قاصدا إلى الإيجاد وهذه [illegible] لا
[illegible] الإسلام [illegible] ثم إن [illegible] ذلك [illegible] لا يجوز أن يقال إن ذلك
واجب الوجود علة لذاته لوجود موجود غير جسماني كعقل أو نفس في ذلك الموجود له إدراكات جزئية [illegible]
جزئية لا بد [illegible] إنه اقتضت تلك الإرادات [illegible] متعلقة بحلول الأجسام [illegible] هذا الغرض [illegible] الأجسام .

محدثه قلنا قالوا النفوس الجزئية لا تحصل لها الإدراكات الجزئية [illegible] الآلات الجسمانية بل لم
من آلة أو ليس لها تلك الإدراكات [illegible] الجسم [illegible] الإدراكات الجزئية لا [illegible] الآلات الجسمانية
على ما سيأتي تحقيقه في علم النفس [illegible] الأجسام الذي ذكرناه قائم [illegible] قيامه لا [illegible]
بتقدم الأجسام واعلم أن هذه الأبحاث [illegible] الحكماء القائلين بحدوث السماء وكان [illegible]
من [illegible] أصحاب أرسطو لم يشتغل أحد منهم بإبطاله فتح في أنه لا [illegible] تأثير الشيء في
نفسه والعدم بالزمان على الأمر الذي يجري في الكتب أن في تلك المسألة خلافا بين المليين والفلاسفة وليس الأمر
كذلك لأن المليين يسلمون أنه لا يمكن تأثير الشيء في غيره [illegible] إذا كان المؤثر موجبا بل الأثر [illegible]
ذلك والفلاسفة يسلمون أن المختار إذا قصد إلى إيجاد شيء وتكوينه فإنه لا بد وأن يكون ذلك الشيء مسبوقا بالعدم
[illegible] فظهر أنه لا خلاف في المعنى بل [illegible] خلاف لفظي [illegible] كون العالم صادرا عن الباري
تعالى [illegible] يسمى فعلا ومحدثا ومخلوقا [illegible] يسمى ذلك الأثر إيجادا أو فعلا وخلقا وأمثال هذه المباحث مما ليست
فيها فائدة عقلية [illegible] أهل اللغة فيها ثم [illegible] ذلك [illegible] في هذه المباينة [illegible] الأثر المستمر
حال استمراره يكون الممكن محتاجا إلى السبب [illegible] حال استمراره محتاج إلى السبب وإنما يحتاج إلى السبب لأجل
أن يكون حادثا [illegible] الممكن يحتاج في وجوده إلى السبب [illegible] لا يكون الوجود به أولى من العدم وهو حال
الحدوث وأما حال البقاء فالوجود به أولى من العدم فلا جرم يستغني عن المؤثر لأنا نقول هذه الأولوية إما
أن يقال إنما كانت حاصلة قبل زمان البقاء أو ما كانت حاصلة فإن كان الأول [illegible] كانت مغنية عن المؤثر
لزم أن يستغني الشيء حال حدوثه عن السبب هذا خلف وإن لم تكن مغنية لزم أن لا يستغني الأثر حال بقائه
عن السبب وإن كان الثاني فتلك الأولوية حادثة فلا بد لها من سبب [illegible] المعلول [illegible] تلك الأولوية حال البقاء
فيكون الأثر حال بقائه مفتقرا إلى الأولوية المفتقرة إلى السبب الجديد [illegible] حال بقائه مفتقرا إلى السبب
العالم في صدوره عن الله تعالى وتأثيره تعالى فيه وجميع ما يتوقف عليه هذه الأمور إن لم يكن كمال الذات في كل

وقت لم يكن ممكنا في وقت الا ان انقلاب الممكن لذاته ممتنعا لذاته محال هذا خلف وان كان ممكنا في كل وقت فيلزم صحة
صدور الاثر الازلي ليس الا ان يقال يصح لكن الحادث الذي لم يحدث هو كذلك فان صحة حدوثه حاصلة في
وقت بعينه حصولها في كل وقت ثم لم يلزم منه صحة حصولها في الازل لما بينه وبين الازلية من التنافي فكذلك ما نحن فيه
الحاجة الى الشيء امر اضافي والاضافات لا تتحقق الا عند تحقق المضافين فلو كان وجود النفس الاثار التي هي الغاية فيه
متوقفا على العدم المتقدم لزم ان يكون العدم المتقدم علة وهذا خلف ط ان الوجود وحده لا يصلح للعلية
ولا للمعلولية فيهما من حيث انه لا يتميز العلة الا بالوجود الذي للمعلول الا ان ما نحيا به الا انه لا يتميز من جعل
وجود الشيء الذي يسمونه بالعقل الاول علة لما بعده من العقول وذلك باطل لان وجود كل علة وكل معلول
يساوي وجود غيره والمتساويات في الحقيقة متساوية في الاحكام فوجب ان يكون كل علة لنفسه ما تفيده
كل علة لو كان المعلول وحده هو الوجود او كان وحده علة يح ل انه لا يجوز ان يكون الامكان علة لهم
جعل امكان عقلهم الاول علة لوجود الفلك الاقصى وهذا باطل ايضا لانه لم يجز ان يكون كل امكان كذلك لتساوي
الامكانات للوجوب المذكورة في الموجودات ... ان يكون امكان الفلك نفسه علة لوجود نفسه وحينئذ
يكون وجوده لعدم ذاته بل يكون الممكن لذاته واجب الذات وانما قلنا ذلك لان الامكان حالة عدمية والاحوال العدمية
لا يكون علة للوجود لا اجزاءها يا ي ان القوى الجسمانية لا يكون موثرة اصلا لان تاثيرها ان كان بمشاركة
قابلها لكان القابل مع ماله من القابلية يكون جزء المؤثر وهو محال على ما سيأتي او لا بالمشاركة فيكون
غنية في موجديتها عنه والغني في الموجدية عن الغير غني في الموجودية عنه لان الموجودية جزء من الموجدية
ومتى كان المركب غنيا عن شيء كانت بسائطه غنية عنه لاستحالة ولقائل ان يقول الكذب قولكم الموجودية
جزء من الموجدية لان الموجدية حالة اضافية بين العلة والمعلول والاضافات لواحق خارجية عن معروضاتها
ثم ان هذه الحجة معارضة بحلول العرض في المحل فانه يقال حلوله في المحل اما ان يكون بمشاركة من ذلك المحل وهو محال جزء
لا لكان المحل اضا حالا او لا بمشاركته فيكون غنيا عن المحلول فيكون ذاته غنية عنه ايضا لان الوجود

من الموجود الحال فيكون الحال غنيا عن محله وكان هذا الكلام زيد لكذلك ذكره في ان القوى الجسمانية
لا توثر الا بمشاركة الوضع معنى هذا الكلام ان القوى الجسمانية لا تظهر منها الاثار الا في محلها او فيما
يجاور محلها او فيما يحاذيه فلذلك المحاذاة فيما كان اقرب الى محلها اسبق فيما فيما كان ابعد
واذا حصل المطلوب لا اعتماد في اثباته على التجربة والذي يعرف اثباته الى الوجوب محلها لو كان حالا
في العبد عنه لم يكن كونها حالة في ذلك المحل اولى من كونها حالة في غيره ضعيف لما تقرر في المنطق ح ان
القوى الجسمانية لا تقوى على ما لا نهاية له بحسب الشدة لو صح ذلك لوقعت الحركة اما في زمان وهو محال لان
كل حركة فعلى مسافة منقسمة يقع نصفها في نصف ذلك ووقوع كلها في كلها او في زمان وهو ايضا محال لان كل
زمان منقسم فيمكن قطع تلك المسافة في نصف ذلك الزمان اسرع من قطعها في كله فلا يكون قطعها في كله
اسرع الحركات ولقائل ان يقول لم قلتم ان الاختلاف الذي ذكرتم ممكن في نفس الامر ي ان القوة
الجسمانية لا تقوى على ما لا نهاية له بحسب العدة والمدة ولنقدم مقدمة وهي ان تلك القوة
اما ان يكون طبيعية او قسرية اما القوة الطبيعية فانه يجب ان يكون قبول الجسم الاعظم للتحريك
عنها مثل قبول الاصغر الا لكان المانع اما الجسمية او لوازمها وهو ظاهر البطلان دا
ذلك اما ان يكون طبيعيا وهو محال والا لكان العائق عن الحركة الطبيعية طبيعيا او قسريا
وقد فرضناه عديما فتبين ان الجسم العظيم والصغير لا يمكن ان يختلفا في قبول الحركة عن تلك القوى باختلافهما
لو اختلفا في ذلك القبول لم يكن ذلك الاختلاف بسبب المتحرك بل بسبب المحرك فان القوة في الجسم الاكبر
اعظم مما في الاصغر لان الموجود في الاصغر موجود في الاكبر مع زيادة واما القوى القسرية فانه يختلف تحريكها
للجسم العظيم والصغير لان اختلاف الحركة لان القابل كلما كان اعظم كان العائق فيه اكثر واذا عرفت هذه
المقدمة فنقول اما القوى الطبيعية فانه يمتنع منها التحريكات الغير متناهية لان كل قوة جسمانية فهي
منقسمة بانقسام محلها فنقول الكل اقوى من قوة البعض لو انه فاذا حركنا جسمها من مبدأ مفروض فان

حركة القوى الصغرى حركات غير متناهية في الكبر ان لم يرد عليها كان حال الشيء مع غيره كحاله لا مع غيره
وان زادت عليها وتعيّن الزائد على غير المتناهي من الجهة التي هو بها غير متناه وان حركت الصغرى كما حركت الكبرى
وتبيّن ان نسبة الاثرين كنسبة المؤثرين ونسبة بعض القوى الى كلها نسبة متناه الى متناه كانت نسبة الحركتين
ايضا نسبة متناه الى متناه فيفعل كل قوة متناه وهو المطلوب واما القوى القسرية فلانه يستحيل ان يكون
فعلها غير متناه لان تحريكها للكل الجسم من مبدأ بعينه اقل من تحريكها جزئه فيقع زيادة حركة الجزء من جهة
الكل من الجانب الذي فرض الكل غير متناه فيه وذلك احاله وللسائل ان يقول هذا ينتقض على اصلكم فان
دورات الفلك اكثر من دورات زحل مع ان ذلك لم ينتقض على قولكم اولا لها فان اجيب بان المحكوم عليه
بالزيادة والنقصان يجب ان يكون امرا ثبوتيا ومجموع الدورات الماضية غير ثابتة كان ذلك بعينه جوابا عما
ذكرتم بهذه الحجة واحتج المخالف على نقيضه بوجهين الاول ان ذات القوى وتاثير العلة الموجبة لها وتاثيرها
في اثرها اما ان ينتهي الى حيث ينقلب من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي وهو ظاهر الفساد او لا يكون كذلك
فيكون وجود القوى الجسمانية من حيث ان اثرها ممكنا ابدا وهذا ينقض القول بان القوى الجسمانية لا تقوى على الفعل
دائما ب ان الارض لو بقيت على ما في حيزها خالية عن العوارض الغريبة لوجب عن قوتها الطبيعية سكون دائم
والذي يقال ان السكون عدمي ليس بشيء لان حصوله في حيزه الطبيعي امر ثابت لا انفكاك وهو المسمى
بالاين من الجانبين كلمات اخر مستقصاة في المباحث المشرقية في ان الصورة لا تكون مبادي لحدوث
الحوادث اما اولا فلان القوة الجرمية صالحة للصدور بالترجيح لا لحصول جانب الفعل الا عند اعتقاد كونه نافعا
او لذيذا دون جانب الترك الا عند اعتقاد كونه ضارا او مؤذيا واما ثانيا فلانا نجد الانسان متمكنا من العدو
على جذع ملقى في فلاة من الطريق ثم ان جعل جسرا على هاوية عميقة لم يجسر ان يمشي عليه وما ذاك الا لانه تخيل
السقوط تخيلا قويا فتجيب قوته المحركة اليه وفي ان التصور الكلي لا يكون سببا للفعل الجزئي بحكم لان نسبة
كل كلي الى جميع ما يندرج تحته من الجزئيات واحدة فاما ان يقع كلها وهو محال او لا يقع شيء منها وهو المطلوب

وللسائل ان يقول لم لا يكفي فيه تعين القابل ولئن اجيب بان ذلك القابل ايضا ماهية يندرج تحتها جزئيات
غير متناهية فترجيح بعضها على البعض ان كان لقابل اخر لزم التسلسل والا بطل السؤال واحتج المتكلم
بان المؤثر في الفعل الجزئي لو كان هو التصور الجزئي لزم الدور لان تصور ذلك المعين من حيث هو مانع نفس
تصوره عن وقوع الشركة فيه يتوقف على تحقق ذلك المعين لانا قبل حدوث ذلك السواد المعين لا نتصور الا سوادا
واقعا في هذا المحل في هذا الوقت على هذا الشرط والسواد المقيد بامثال هذه القيود لو كان الفا
كلي فاما تصور هذا السواد من حيث هو هو لا يحصل الا بعد حصوله فلو توقف حصوله على مثل هذا التصور
لزم الدور بيانه ان مانع البعد ومانع المنع بعلة بالذات كلام الشيخ يشعر بالمنع من الاول والاعتراف
بالثاني والاقرب التسوية في الحكم بالعلية وان كان لمنازع ان ينازع فيه من حيث انه ليس كل شيئين لا ينفك
احدهما عن الاخر وجب ان يكون احدهما محتاجا الى الاخر كما الحال في معلولي العلة الواحدة في حال العلة
مع المعلول في المعلول ان احتاج الى العلة لماهيته وجب ان يكون ماهيته مخالفة لماهيتها او لازم احتياجه
للانية وان احتاج اليها لتشخصه فقط مثل كون هذه النار علة لتلك النار فههنا يستحيل ان يكون
المعلول اقوى من العلة والا لم يكن لذلك الزائد سبب ويستحيل ان يكون اضعف عند حصول الشرائط وارتفاع
الموانع في جانب المعلول ويستحيل المساواة عند تخلف شرط او حصول مانع لا ينتقض ذلك بان سخونة الفلزات
الذائبة اشد من سخونة النار لانا نجيب عنه بان الامر كذلك لا في الحقيقة بل في الحس لان المبتول جرم له حجم
غلظ لم يخالطه جسم غريب فلكونه جسما يبقى اتصاله بالبدن زمانا ولغلظه يكون حركته في البدن ابطأ ولانه
لم يخالطه جسم غريب يكون تاثير سطحه الملاقي لسطح البدن تاثيرا واصلا وهذه الامور غير حاصلة في النار
فلا جرم السخونة المحسوسة منها اقل من السخونة المحسوسة من الذائبات بط في ان البسيط هل يمكن ان يكون
قابلا وفاعلا معا المشهور امتناعه لوجهين الاول ان ذلك الصادر عن البسيط اثر القبول والتاثير وكل
وجوابه ما بينا ان القابلية والمؤثرية ليستا امرين ثبوتيين في الخارج لو سلمنا ذلك فلا نسلم ان صدور

الا ان عن البسيط محال رب نسبة ما القابل الى المقبول بالامكان ونسبة الفاعل الى الاثر بالوجوب فلم لا يجب
شي اي شي من هذين الوجهين لكانت تلك النسبة الواحدة بالوجوب والامكان معا وهو محال وجوابه لا نجوز
ان يقع بينهما نسبتان احديهما تكون موصوفة بالامكان والاخرى بالوجوب ولئن سلمنا وحدة النسبة لكن لا
نسلم ان نسبة القابل الى المقبول في هذه الصورة بالامكان الخاص بل الامكان العام وانه لا ينافي الوجوب
ويدل على جوازه ان علم الله تعالى بالاشياء زائد على ذاته عند كثير من القائلين له والموثر فيه هو ذاته الاحدية
من كل الوجوه والماهية البسيطة لكن منها والا فيها الى وانها فيكون الموثر فيها والقابل لها الا [illegible]
وتعين واجب الوجود معلول حقيقته وصفتها وذلك هو المطلوب **القسم الثاني** في العلة المادية
ابحاث **فالاول** في ماهية المادة كل شي يمكن ان يحل فيه شي فانه يكون قابلا لذلك الحال ومحلا له وما ان لذلك
المجموع وقد عرفت فيما تقدم ما يقال لم اسم المادة مخصوص بالقابل الذي هو علة المقبول ثم ان حامل
الصورة اما ان يكون جسما واحدا كحامل الصورة الثانية او اجساما كثيرة وهي لا بد ان تكون مجتمعة فاما
ان يحصل مع ذلك الاجتماع ضرب من الاستحالة او لا يحصل فان كان الاول فاما ان يحصل الوصول الى الغاية
باستحالة واحدة كاستحالة الخبز بكيلوس او باستحالات كثيرة كاستحالة الجماد دما وان كان الثاني
فكتحصل [illegible] من اجتماع المقدمات والهيئة العددية من اجتماع الوحدات ثم ان [illegible] احادها تكون منحصرة
كما في هذه الصورة وقد لا تكون كما في العسكر والجمع واما البرهان على ثبوت العلة المادية فهو المذكور في
العلل الفاعلية **ب** في المادة الاولى انها الجسم لان الاجسام تتوارد عليها الصفات مع بقاء جسميتها
يعلم ان الجسم مادة لها وانه ليس لجسم مادة اخرى فسيأتي في باب الجسم **ج** في ان الاجسام متماثلة
الجسمية كما انا نعلم بالضرورة استواء السوادات في مفهوم السواد وكذلك نعلم بالضرورة استواء الاجسام
في مفهوم المتحيزية والذي يقال فيه ان الاجسام مشتركة في الحيز وفي كونها حاصلة في الحيز وكونها مانعة
مثلها عن ان يكون بحيث هي وكونها قابلة للاعراض ولا معنى للجسمية الا ذلك فليس يتنوع لانه ان كان

المراد منه هو ان كونه جسما نفس الحصول في الحيز فهو باطل لان الحصول في الحيز اضافة عارضة له بالنسبة الى
الحيز والاضافات متاخرة عن معروضاتها فضلا عن ان تكون مغايرة لها وان كان المراد هو ان تم نفس
اشتراكها في هذه الحالة اشتراكها في تمام الحقيقة فهو باطل لما بينا ان الاشتراك في اللوازم لا يقتضي
الاشتراك في الملزومات **القسم الثالث** في العلة الصورية مباحث **فالاول** في انها كل حال فاما ان يعتبر
بالنسبة الى المحل وقد عرفت انه من هذا الاعتبار لا يكون مقوما وبتقدير ذلك على ما هو المشهور لكن
يكون علة فاعلية لا صورية في هذا الاعتبار واما ان يعتبر بالنسبة الى المجموع وهي بهذا الاعتبار علة
صورية واما بيان ان الصورة ما الامر عنه كما مر في غير هذا **ب** في امتناع تقوم المادة الواحدة بصورتين او اكثر
اما على المذهب المشهور في الصورة فلان الواحدة منهما ان كانت مستقلة بالتقويم كانت الاخرى غنية بها عن
غيرها وان لم تستقل واحدة منهما بذلك بل المجموع كان المجموع هو الصورة فيكون الصورة واحدة لا ان
كل واحدة منها اذا لم يكن مستقلة بالتقويم وكانت حالة في المحل كانت مقومة بالمحل والمجموع متقوم باجزائه
فلو كان المجموع مقوما للمحل لزم الدور واما على قولنا فلان الامر فيه ظاهر **القسم الرابع** في العلة
الغائية وفيه ابحاث **فالاول** في تعريف الغاية الذاتية والاتفاقية ما يتادى السبب اليه المسبب اما ان يكون دائما
او اكثريا او مساويا او اقليا فالمسبب الذي يتادى السبب اليه على الوجه الاول او الثاني هو الغاية الذاتية
والذي يكون على احد الوجهين الاخيرين هو الغاية الاتفاقية واما ما لا يتادى اليه الشيء اصلا كالكسوف
عند قعود الانسان فانه لا يقال انه وقع لان صار قعوده علة للكسوف بل لان كان قعوده سببا للكسوف مع الكسوف
مع ان يقال تعلق اتفاق ان كان قعوده مع الكسوف **ب** في اثبات الاسباب الاتفاقية احتج المنكرون بان
السبب اما ان يكون مستجمعا لجميع الجهات المعتبرة في المؤثرية فيتادى الى الاثر لا محالة فلا يكون اتفاقيا وان
لم يكن كذلك فهو بدون ذلك الشرط الفائت يستحيل تاديه الى المسبب فلا يكون اتفاقيا فاذا القول بالاتفاق باطل
على التقديرين جوابه انه ليس كل ما كان جزءا لاتفاق العلية بالفعل كان جزءا لحصول الموثرية ان انتفاء الموانع واستعداد [illegible]

ان يقال كما

الاقوال معتبر في ذلك مع ان شيئا منه ليس جزءا من المؤثر على ان الذي يمكن ان ينفك عن بعض ما لا بعد

مثلا وما او امثالها من الشيء الى سمت الاتفاق والكائن لا تعتبر بازاء ذلك السبب مع جميع الشرائط ما دام سببا

ذاتيا وهذا الكلام حقيقة في صعاد على الكائن فان نادي الحفر من حيث هو حفر ليس للكنز او الكنز فكذا

حين كان ذلك سببا اتفاقيا واما اذا اعتبر بانضمام الشروط وهو ان يتفق الحفر في موضع فيه كنز وانتهى الحفر الى

ذلك الموضع وكانت الحالة طبيعية كان الحفر مع هذه الشرائط سببا ذاتيا لوجدان الكنز هذا الجواب

يصلح للاستدلال لانه ابدا جواب في اثبات الغاية للحركات الطبيعية الطبيعية بل كان الحبة من البر

اذا وقعت في الارض الحرة وصادفها السقي والشمس وسائر الشرائط فانها تنبت سنبلة وكذا القول في

سائر المتولدات النباتية والحيوانية واذا كان هذه القوى لها اسباب تامة دائما او اكثريا كانت تلك

المسببات غايات ذاتية واحتج ابن زكريا على ذلك بامور منها ان الطبيعة لا روية لها فلا غاية لها

ولا غرض بل لو كان النافي على الدوام او الاكثر يقتضي نفي … في افعال الطبيعة لكان الذي على المرض

والهرم والفساد يقتضي كون هذه الامور غايات طبيعية وذلك باطل لاستحالة كون الامراض والافات مقصودة

عند الطبيعة والجواب عن الاول ان الروية لا تعين تحصيل القوى المحركة غاية بل تعين لها … غاية

فان القوة الحيوانية لما كانت تقوى على الضدين لم يكن احدهما بالوقوع اولى من الاخر الا عند الروية فتلك الروية

سبب لصيرورة احد ذينك الضدين غاية للقوى المحركة على التعيين لا انها كما هو وعن الثاني انا لم نقل ان كل

ما يحصل مع الشيء اما دائما او اكثريا كان غاية ذاتية له فان لوازم الغايات الذاتية ليست غايات ذاتية

مع انها كذلك بل نقول انه لا بد ان يوجد فيها غايات ذاتية ولا استحالة ان يكون الفساد غاية ذاتية وجهة

فعل التركيب غاية ذاتية ثم ان سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان الجور كحصول الموت غاية ذاتية من جهة … الملك

لو بقيت مشغولة بتصوير … لتعطلت سائر الجهات ولان تخليص النفس السعيدة عن علائق البدن غاية ذاتية

في اثبات الغاية للحركات الحيوانية ان من مبادئها البعيد القوة المحركة ثم القوة الشوقية ثم الخيال

واما الفلكية فاما غاية القوة المحركة فهي التي تنتهي اليها الحركة … لا محالة واما غاية

القوة الشوقية فقد يكون هي بعينها غاية القوة المحركة مثل ما اذا ضجر انسان عن المقام في موضع فتحرك منه الى موضع

اخر واشتاق الى المقام فيه وقد تكون غايرا ان كما اذا تحرك الى موضع لملاقاة الحبيب فهناك اذا لم تحصل غاية القوة

الشوقية سميت تلك الحركة باطلة بالقياس الى القوة الشوقية فاما اذا حصلت الغايتان وكان المبدأ التخيل

لا الفكر فاما ان يكون المبدأ التخيل وحده وهو الجزاف والعبث او مع طبيعة كالتنفس او مع القصد

الى … اما مع خلق وملكة نفسانية وهو العادة ثم ذلك التخيل قد لا يكون مشعورا به فيظن انه …

التخيل عنه فحل التخيل عن الشعور بالتخيل وسبب حدوثه اما الملال عن الحاصل او الشوق الى المعطل

واما اذا كان المبدأ الفكر فالغاية هي الخير المظنون او المعلوم فصل في اثبات العلة للحركات الفلكية علما

… انها ليست بغايات اتفاقية وذلك لانه كان … الخلاء وجعل الجسم مركبا من اجزاء كرية قابلة للانقسام

لا وقوع … ولما كان الخلاء متشابها لم يكن استقرار كل … في جانب منه اولى من جانب اخر فهي

اذا كانت متحركة ابدا في ذلك الخلاء الغير المتناهي ثم اتفقت بينها ان تصادمت على شكل خاص فلزم من تصادمها

حصول هذا الفلك وربما نرى اجله على هذا الشكل وان اخذ هذه الجملة بانيابها اصولها وفي ان فاعلية

الله سبحانه ليست لغرض … لان كل من فعل فعلا لغرض وجب ان يكون حصول ذلك الغرض اولى به من لا حصوله

ولو كان كذلك لكان الله تعالى مستكملا بغيره … والمستكمل بغيره ناقص … الكامل

ان تلك الاولوية لا تحصل له تعالى الا عند ذلك الفعل فهذا مذهبي … ونحو النزاع مع

… الرتبة منه ان عنيت به انه لم يترتب على ذلك … وجوده الى شوق … انه عارض لها

الانتفاع الى … منه وهو ان من فعل فعلا لا لغرض … فانه لا يستحق المدح والحمد عليه

فلو كان الباري … فاعلا لا لغرض لاجل … ان كان ناقصا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا … العلل الغائية

… انها … واجبة للدلالة المذكورة في العلة الفاعلية … عن …

في الحركات التي لا اخر لها والانفسية التي تصير نتيجة كل واحد منها مقدمة قياس اخر لا الى نهاية اما الحاجة
فهي في الامور المشتركة بحثان فان علة عدم الشيء المسبوق انما هو عدم علة الوجود هكان عدم الشيء يفتقر الى
لدى ان الشيء الالم يوجد اصلا بل الابد له من سبب منفصل هو اما ان يكون وجوديا او عدميا ولا اول
لا ان ذلك الشيء الوجودي اذا وجد فاما ان يختل لاجل امر من الامور المعتبرة في علية علة وجود المعلول او
لا يختل فان كان الاول كان عدم المعلول لعدم العلة بالحقيقة وان كان الثاني لزم بقاء العلة من الوجه الذي
باعتباره صدر عنه المعلول مع ان المعلول لا يحصل منه وذلك محال اذ بعد صحته فالمقصود حاصل لانه اذا
جاز حصول العلة المستجمعة لجميع الجهات المعتبرة في كونها علة منفكة عن المعلول جاز ايضا حصول
الشيء المؤثر في عدم المعلول مستجمعا لجميع جهات المؤثرية مع انه لا يحصل منه ذلك العدم واذا كان كذلك
لم يكن الامر الوجودي الذي جعل علة للعدم علة له هذا خلف واما ان كان عدم المعلول لعدم شيء فاما ان يكون
لعدم ما عدا العلة وهو محال لان الاحتياج الى الشيء في وجوده لا يلزم من عدمه عدم الشيء او لعدم العلة وهو
المطلوب وللمنازع ان يمنع ذلك اولا فلان ذلك يستدعي امتياز احد العدمين عن الاخر في نفسه العلية
والمعلولية وصفان ثبوتيان فيستحيل اتصاف العدم بهما وعدم علة اما ان يكون لذاته فيصير الممكن الذي
ممتنعا لذاته في ثبات احدهما محال وعند صحته فان جاز ذلك فليجز مثله في المعلول حتى يكون عدمه لذاته لا لغيره
او لا لذاته فيطلب السبب فيه اما عدم علة وهو محال لان الكلام فيه كالكلام في الاول ولا يلزم التسلسل لان
استناد الممكنات لا الى حد الى واجب الوجود الذي يستحيل عليه العدم فينتهي لا محالة الى معلول يكون عدمه
لا العدم علة فيكون السبب فيه اول العدم المعلول لا عدم علته بل شيء اخر ثم سلمنا ان عدم المعلول
قد يحصل لعدم علته لكنه قد يحصل ايضا لحصول ضده كالبياض المانع عن حلول السواد على
والذي يقال من ان انتفاء ذلك الضد كان جزءا من العلة الذي لا يحصل هو الا مع حصوله فكان انتفاء
الضد لكن ما لحقيقة انتفاء العلة المعلول لا انتفاء العلة ضعيف لان العلة العدمي لا يكون جزءا من المؤثر في الوجود

بل الثالث كان الشيء يعنيه ان حدوث الضد الطاري مشروط بزوال الباقي فلو علل به بطل الحادث لزم الدور
وهو محال بيانه انه لا بد في كل ما لا بد منه في تحقق المعلول كان جزءا من العلة وفيه اشكال لان العدم قد يكون معتبرا
باذ لك مع انه يستحيل جعله جزءا من المؤثر في الوجود بيانه ان وقوع التركيب في العلة المؤثرة وهو محال لان كل
واحد من تلك الاجزاء اذا اجتمعت فاما ان يحصل لها عند الاجتماع امر ما لم يكن حاصلا قبل ذلك او لا يحصل
فان كان الاول كان المقتضي لذلك الزائد ان كان كل واحد منها والواحد منها لزم استقلال المستقل بالعلية
وان كان مجموعها كان الكلام في كيفية حصول ذلك الزائد كالكلام في حصول المعلول الاول فيكون زائدا اخر
لزم التسلسل وان كان الثاني وجب ان لا يحصل المعلول من تلك الامور حال الاجتماع كما لم يحصل منها حال الانفراد
ويمكن القدح في هذا الاخير بالهيئات العددية والاجتماعية **الفن الخامس** في الحركة والزمان وهو على
اقسام **القسم الاول** في الامور الكلية للحركة وهو في البحث عن ماهيتها ووجودها وما لا يتم حقيقتها
بدونه وفيه مباحث فالاول في تعريفها الموجود يستحيل ان يكون بالقوة من كل جهة والا كان وجوده وكونه بالقوة بالقوة
فيكون القوة حاصلة وغير حاصلة هذا خلف بل لا بد وان يكون اما بالفعل من كل وجه او من بعض الوجوه دون بعض وكل
ما بالقوة فاما ان يكون خروجه الى الفعل دفعة وهو المسمى بالكون او لا دفعة وهو الحركة فالحركة هي الحصول
او الحدوث شيئا فشيئا او الخروج الى الفعل يسيرا يسيرا او على التدريج او لا دفعة وقد طعن ارسطو في هذا التعريف
فقال لا يمكن تعريفها بقولنا يسيرا يسيرا وعلى التدريج الا بالزمان المعرف بالحركة فيلزم الدور وبقولنا لا دفعة
لا يمكن تعريفه الا بالدفعة المعرفة بالآن المعرف بالزمان المعرف بالحركة فيلزم الدور والجواب ان تصور
ماهية الدفعة والتدريج اولي ولذلك فانه حاصل لمن لم يخطر بباله شيء من مباحث الحكماء عن الان والزمان
فاندفع الدور نعم الاشكال الواقع ان يقال الحدوث على سبيل التدريج غير معقول لان الشيء اذا تغير
فذلك التغير لا بد وان يكون لحصول شيء ما كان او لزوال شيء كان فانه لو لم يكن كذلك كان حاله عند التغير كحاله قبله
فلا يكون حال التغير متغيرا هذا خلف بل نقول انه حدث فيه شيء فذلك الشيء حادث قد كان معدوما ثم صار موجودا

وكل ما كان كذلك فلحصوله ابتداء وذلك الابتداء غير منقسم والا لكان لحصوله مبدأ قبل الا انه لو اذا كان
كذلك فذلك الذي حدث عند ذلك الابتداء اما ان يكون موجوداً بتمامه او لا يكون فان لم يكن تم بعد فما علمنا انه ابتدأ
وجوده وان حصل له وجود فلا يخلو اما ان يكون قد بقي منه شيء بالقوة او لم يبق فان لم يبق فالشيء قد حصل بتمامه
في اول حدوثه فهو حاصل دفعة لا يسيراً يسيراً وان بقي منه شيء بالقوة فذلك الذي بقي اما ان يكون هو غير ما وجد
وهو محال لاستحالة كون الشيء الواحد ... دفعة او غيره فيكون الذي قد حصل اولاً حاصلاً بتمامه
والذي لم يحصل فهو معدوم بتمامه فليس هناك على هذا التقدير شيء واحد له حصول على التدريج بل اشياء الا
امور متتالية كل واحد منها في الحقيقة حصل دفعة واما ارسطو فانه قال ان الحركة امر ممكن الحصول للجسم فلا يكون
حصولها كمالاً للجسم لكنها تفارق سائر الكمالات من حيث انه لا حقيقة لها الا التأدي الى الغير وما كان كذلك
فلها خاصية فكان هناك مطلوب ممكن الحصول ... التأدي اليه ... التوجه ما دام كذلك
فقد بقي شيء منه بالقوة فاذا هوية الحركة متعلقة بان يبقى منها شيء بالقوة ... الا يكون المتأدى اليه حاصلاً
بالفعل وليس سائر الكمالات كذلك ... بين الخاصيتين فان الشيء اذا كان مربعاً بالقوة ثم صار
مربعاً بالفعل فحصول المربعية من حيث هو هو لا يوجب ... ماهيته ان يستعقب شيئاً آخر ... فقد حصولها لا
يبقى منها شيء بالقوة واذا عرفت ذلك فنقول الجسم اذا كان في مكان وهو ممكن الحصول في مكان آخر ففيه امكانان
امكان الحصول في ذلك المكان وامكان التوجه اليه وهما كمالان والتوجه متقدم على الوصول والا لم يكن
الوصول على التدريج بل دفعة ... فاذا التوجه كمال اول للشيء الذي بالقوة لكن لا من كل وجه فان
الحركة لا تكون كمالاً للجسم في جسميته وانما هي كمال له من الجهة التي هو باعتبارها كان بالقوة فالحركة كمال اول لما
بالقوة من جهة ما هو بالقوة وللطاعن ان يطعن في هذا التعريف من وجهين فان تعريف الشيء بما هو اخفى منه غير جائز
وتصور الحركة اسهل من تصور ما ذكروه فان كل عاقل يدرك التفرقة الضرورية بين كون الجسم متحركاً وبين كونه ساكناً
والامور التي ذكروها مما لا يتصورها الا الاذكياء ... الكمال الاول ... لا يفهمها ... الا بعد ...

وقد بينا فساد ذلك ثم هب ان الحدوث يسيراً يسيراً غير ممتنع لكن الحمل الاول باطل لا يمكن تصور ثبوته الا بعد الشيء
الذي يفرض حدوثه على سبيل التدريج فان كان تصور الحدوث على سبيل التدريج متوقفاً على تصور الحركة على
ما تعتقده اصحاب ارسطوطاليس فسد هذا التعريف وان لم يكن متوقفاً عليه كان تعريف الحركة ... بتمام الحدوث
على التدريج اولى مما ذكره ارسطوطاليس واجود ما قيل في تعريفها ما ذكره افلاطون وهو انها عبارة عن كون
الجسم بحيث لا يفرض آن من الآنات الا ويكون حاله فيه بخلاف حاله في الآن الذي يكون قبله او بعده والذي يقال
من ان تصور الآن والقبلية والبعدية يتوقف على تصور الزمان المتوقف على تصور الحركة ليس بشيء لانا بينا ان تصور
هذه الامور اولية جلية غنية عن حاجة الى شيء من التعريفات ب في وجودها المنقول عن زينون وبرمانيدس وغيرهما
انه لا حركة لانه لو كانت الحركة موجودة لكانت اما ان تكون قابلة للقسمة ابداً او لا يكون كذلك والاول باطل
لان الحركة اما ان يكون لها وجود في الحال او لا يكون والثاني باطل لان ما لا وجود له في الحال لا وجود له اصلاً في الماضي
والمستقبل لان الماضي هو الذي كان موجوداً في وقت كان حاضراً فيه والمستقبل هو الذي يحضر في وقت
فاذا استحال ان يكون له وجود في الحال استحال ان يكون ماضياً ومستقبلاً وذلك نفي للحركة اصلاً وهو المطلوب وان
كان لها وجود في الحال فذلك القدر الحاضر منه في الحال اما ان يكون منقسماً او لا يكون والاول محال لان احد نصفيه
لا محالة يكون سابقاً على النصف الآخر لان الاجزاء المفروضة في الحركة منقضية ... فحينئذ لا يكون الحاضر
حاضراً هذا خلف وايضاً فما من الا ويحضر منه شيء اصلاً وهو القسم الاول ... منه بعضه فيعود الكلام في ذلك
البعض انه غير منقسم فثبت ان الحاضر من الحركة غير منقسم والذي يحصل عقيبه ايضاً غير منقسم فتكون الحركة مركبة من
امور متتالية غير قابلة للقسمة وذلك ايضاً محال لوجهين فالاول ان ذلك الجزء من الحركة يقع على مسافة منقسمة على
ما سيظهر ذلك في مسألة الجزء ان شاء الله تعالى فتكون الحركة الى نصفها نصف ... الجزء ... الحركة
منقسماً ب انا لو قدرنا ان كل المسافة من الاجزاء التي لا تتجزى فاذا تحرك جزء من جزء الى آخر فالحركة
لا تحصل حال كونه ملاقياً للتمام الجزء المتحرك عنه فهو محال لانه حينئذ لم يتحرك او عند كونه ملاقياً للتمام

ابن المتحرك اليه وهو محال لانه حينئذ في [illegible] الحركة او فيما بينهما فتكون المسافة منقسمة والحركة عليها
منقسمة لا يقال الحركة عبارة عن كون الشيء بحيث [illegible] بعد كونه نهاية الشيء الآخر على عبارة المتكلمين انها الحصول
في الحيز الثاني عقيب الحصول في الحيز الاول لانا نقول [illegible] الى الاول وكل ذلك مشتهر بعد اثبات الجزء وهو باطل ومع
القول بتسليمه فالقول بالحركة القطعية [illegible] لان الحركة اسم للمماسة الاولى او الثانية او مجموعهما او الانتقال
الجسم من احديهما الى الاخرى والاول [illegible] باطل لانه [illegible] حصلت كل المماسة فقد حصلت الحركة والثالث ايضا
باطل [illegible] لانهما لا يوجدان معا [illegible] اذا كانت الحركة عبارة عنهما معا يجب ان لا يكون للحركة وجود اصلا
لان المماسة الاولى هي التي عنها الحركة والمماسة الثانية هي التي اليها الحركة فالعلم الضروري حاصل بان الحركة
ليست هي نفس ما عنه الحركة او اليها ولانه لو كان كذلك [illegible] الى الآنات [illegible] النقطة الرابع ايضا
باطل لان انتقال الجسم من احدى المماستين الى الاخرى معناه اتصافه باحدى المماستين بعد اتصافه بالاخرى
وقد بينا ان اتصاف الجسم بما حل فيه ليس امرا ثبوتيا بل هو امر فرضي اعتباري [illegible] امرا ثبوتيا الا
انه لا يكون ذلك الامر الثبوتي الذي حصل حركة لانه نهاية الحركة [illegible] الحركة ليست نفس [illegible] فالحركة
ثبوتي [illegible] فالجسم لم يكن متحركا [illegible] حصل
حالة مخصوصة [illegible] الجسم وذلك لا بد ان يكون امرا وجوديا والاول ضعيف لان الحادث يشترط كونه مسبوقا
بالعدم [illegible] ان يكون صحة حصوله على هذا الشرط ازلية [illegible] اجتمع النفي والاثبات [illegible] ممتنعا
[illegible] قد ثبت بالدلالة ان الامتناع والامكان يستحيل كون كل واحد منهما امرا ثبوتيا ولان الشيء [illegible]
حادث [illegible] ثم يصير بعد ذلك باقيا [illegible] عنه كونه حادثا مع ان الحدوث يستحيل ان يكون صفة
ثبوتية [illegible] التسلسل والبقاء ايضا ليس صفة ثبوتية [illegible] وكذا القول في جميع الاحوال
الاعتبارية التي لا ثبوت لها في الخارج والثاني ايضا ضعيف لانا نستعمل [illegible] والحس
على ان الحركة يستحيل ان تكون [illegible] بالبديهة فهذه جملة ما ذكر [illegible] قال ارسطو الحركة [illegible]

الامر المتصل المعقول للمتحرك من المبدأ الى المنتهى وهو الحركة بمعنى القطع وذلك مما لا وجود له في الاعيان لان
المتحرك ما دام لم يصل الى المنتهى فالحركة لم توجد بتمامها واذا وصل فقد انقطع فاذا لا وجود لهذا المعنى
في الاعيان بل في الذهن لان للمتحرك نسبة الى المكان الذي تركه والى المكان الذي ادركه فاذا ارتسم الصورة
في الخيال [illegible] الشيء [illegible] المسافة الاخرى [illegible] هو الامر الوجودي في الخارج وهو
الجسم [illegible] بين المبدأ والمنتهى [illegible] للمسافة وذلك انا [illegible] اذا لم يكن للجسم حصول في حد من حدود المسافة
آنا [illegible] واحدا [illegible] منتهى حركة [illegible] كان حاصلا في
المنتهى [illegible] الوسط بين المبدأ والمنتهى [illegible] قد عرفت ان الماهية انما تتشخص بامور خارجية وتلك الامور ههنا
وحدة الموضوع والزمان وما فيه الحركة [illegible] هذه الثلاثة علة التشخص ماهية الحصول في الوسط الذي هو
الحركة فتكون الحركة الواحدة بالعدد هي التوسط بين مبدأ بالشخص ومنتهى بالشخص لموضوع واحد بالشخص في
زمان واحد [illegible] وبهذا المعنى امر واحد موجود في الآن مستمر باستمرار الزمان كسائر الاعراض ثم انا
اذا فرضنا للمسافة حدودا معينة [illegible] المتحرك [illegible] الحصول في الوسط انه حاصل
في ذلك [illegible] حصولا في ذلك الوسط [illegible] الشخصية فاذا خرج الجسم عن ذلك
الحد [illegible] كونه حاصلا في ذلك الوسط وما زال كونه حاصلا في الوسط بين ذلك المبدأ وذلك المنتهى فلا جرم
تلك الحركة باقية بالشخص لكن زال عنها عارض من عوارضها [illegible] لا يمكن تعاقب آحاد هذه العوارض الا انها
انما تكون [illegible] النقط المتباينة والآنات في الزمان [illegible] امتنع ذلك امتنع [illegible] هذه العوارض
[illegible] اما الحركة بمعنى القطع فقد سلم انه لا وجود لها في الخارج [illegible] فالكلام [illegible]
على الوجود الذهني واما الحركة بمعنى الحصول في الوسط [illegible] من الموجودات [illegible] المنقضية
[illegible] محتاجا الى حصول [illegible] ان حصول [illegible] الماهيات [illegible] لا يحتاج الى
[illegible] التغيرات [illegible] فنقول ذلك [illegible] قابلا للقسمة الى غير النهاية [illegible] التقسيم

فلا استبعد البحث في هذا الموضع والاولى عندي ان يقال ما ذكرتموه تشكيك في الضروريات فلا يستحق الجواب
ج ذا الامور التي لا بد للحركة منها هي ستة ما منه الحركة وما اليه وما فيه وما له وما به والزمان ح ان الكل
متحرك مجري كالعنصر وفيه تاحيه فلكون المتحرك لذاته لا يمتنع سكونه كان ما بالذات بعيني … نسبة اولا
يدل على ان ذلك مذهب الدائم كل جزء من الاجزاء المفروضة في الحركة ولو دام لما حصل الجزء الاخر فلا يكون حركة دائمة
فاذا الجسم لو اوجب لذاته الحركة لما اوجب الحركة ح لو تحرك لذاته لكان اما ان يكون له مكان مطلوب يقصد حصوله
اليه بحيث لم يكن فلا يكون متحركا بالذات او لا يكون فحينئذ ليس بان يتحرك الى جانب اولى من ان يتحرك الى غيره فاما
ان يتحرك الى الكل وهو محال او لا الى شيء منها وهو المطلوب د لو تحرك لانه جسم لوجب في كل جسم ذلك ولانه
جسم تام فالمحرك ليس لخصوصية الجسم بل الحركة فلا يكون فاعلها لاستحالة كون الشيء الواحد قابلا وفاعلا
بما هو … والمتحرك اذا حرك فاما ان يحرك بان يتحرك ويكون الحركة سابقة على الشيء او لا بان يتحرك … حيث
هو متحرك غير متحرك ز حركة الجسم يتوقف على حركة جزئه وجزؤه غيره فحركة الجسم تتوقف على حركة غيره وما يتوقف
على الغير لا يكون بالذات والتامل ان يعترض على الثلاثة الاولى بالطبيعة فانها محركة لذاتها مع انها لم
تزل دائما كدوام الحركة ودوام اجزائها ويمكن بها عند الوصول الى المطلوب فان قلتم انتفاء الطبيعة
الحركة شرط بقاء حالة ملائمة فتجدد الحركة لاجل تجدد القرب والبعد من تلك الحالة والسكون انما يحصل
عند الوصول الى الملائم فنقول لم لا اذا عقلتم هذا العذر في الطبيعة لم لا تعقلون امثاله في الجسم وحينئذ لا يمكن
دفع هذه الاشكال الا بان الجسمية لو اقتضت ذلك لكان كل جسم كذلك وهو الحجة الرابعة التي لو صحت لاستقلت
في دفع الثلاثة الاول حتى لم الاعتراض عليها ان الثلاثة … تساوي الاجسام في الجسمية لا تماثلها على مذهب
الحكماء على ان ابا علي بن سينا … ثم ان سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه يلزم من الاستواء في الجسمية الاستواء
في جميع الصفات اللازمة فان الافلاك متساوية ومساوية للعناصر في الجسمية مع انه يستحيل على كل واحد منها
الا ما وجب للاخر لاستحالة … عليها عندكم فكل ما جعلتموه عذرا هناك فلنجعله عذرا هاهنا

انه لاكل اختلاف المواد فلم لا يجوز في مثلنا مثله وما المراد بما تكلمتم لان يزول المحرك هو المتحرك لا يعني به
انه من حيث هو متحرك علة لحركة نفسه بل يعني به ان الشيء الذي عرضت له الحركة هو الذي عرضت له المحركية بعينه
واما السابعة فضعيفة لان حركة الجسم انما يتوقف على حركة جزئه لو كان له جزء والجسم البسيط لا جزء له فبطل
هذا التوقف ولئن سلمنا ان له جزءا لكن لا نسلم ان حركة الجسم تتوقف على حركة جزئه بل لو قيل انه يتوقف على سكونه
لكان اولى لان الجزء لو تحرك بالذات لكان هو متحركا بالاستقلال فلا يكون الكل متحركا بالذات بل حركة الجزء
عند حركة الكل حركة بالعرض لا بالذات ولئن سلمنا انه لا بد من حركة الجزء لكن لا يقتضي الا انه لا بد
في حركة الجسم من امر اخر فاما انه لا بد فيها من امر اخر وراء حركة الاجزاء فذلك غير ثابت فلا يكون مطلوبكم
حاصلا واعلم انا انما نبهنا على هذه الطرق … منه تنبيها على انها لا … وان كنا نبها ضعفها واذا
كان كذلك كانت صحيحة على اصولنا وان كانت واهية على اصولهم في تامة الحركة وما اليه واحكامهما فيه
ج مباحث فلذلك قد يكونان متضادين بالذات اما في الكيف فكالتحرك من السواد الى البياض واما في الكم
فكالانتقال من غاية الذبول الى غاية النمو وقد يكونان غير متضادين بالذات كالانتقال من الصفرة
الى النيلية ومن الذبول الذي ليس في الغاية الى النمو الذي ليس في الغاية وقد يكونان متضادين بالعرض اما
لاجل عرضين لازمين كما في المركز والمحيط فانهما متضادان لا بالذات لانهما نقطتان وكل واحد منهما نقطة بل
لعارضين عرضا لهما وهو كون احدهما غاية القرب من الفلك والاخر غاية البعد عنه او غير لازمين كما اذا
انقسمت من جانب من المسافة الى جانب اخر فان احد طرفيها مبدأ والاخر منتهى وكونهما كذلك ليس بالطبع
بل بالاتفاق ب كل نقطة تفرض في المبتدى فانها للحركة منها حركة اليها فيكون كل نقطة منها مبدأ او منتهى
لكن لا في آن واحد بل في آنين فتلك النقطة وان كانت واحدة بالعدد لكنها اثنتان بالاعتبار وذلك يكفي
في كونها بداية للحركة ونهاية لها وهذه النقطة لا يجب ايضا ان تكون موجودة بالفعل والا امتنع تحرك الفلك
الا عند قائم في الافق بل يكفي ان تكون موجودة بالقوة ج مبدا الحركة ومنتهاها قد يكون بالذات وقد لا يكون مبدأ او منتهى

وهذان العارضان اما ان يكونا معتبرين في القياس الى الحركتين او يعتبر كل واحد منهما بالقياس الى الآخر والاول
فيلزم انحصار بين لان المبدأ مبدأ لذي المبدأ وبالعكس والثاني اعني سلسلة التضايف لانه ليس من حيث هو
مبدأ يعقل منتهى ولا بالعكس وظاهر انه ليس تقابل السلب والايجاب والعدم والملكة فلم يبق الا ان
يكون تقابل التضاد وفي تشبيهاته المقولات التي هي ان الجسم يتغير من صنف من تلك المقولة الى صنف
آخر منها وقد يعقل انها عبارة عن تغير حال الجوهر الواحد المعين مع بقائه بعينه وذلك باطل بل امران
في المقولات التي تقع فيها الحركة المشهور وقوعها في اربع الكم والكيف والاين والوضع اما الكم
فالمشهور ان من نوع الحركة فيه على جهتين فلا بالتخلخل والتكاثف بالنمو والذبول واحتجوا على الاول
بان ابتنين والمتنين اما الابتنان فلان القارورة تمص ثم تكب على الماء فيدخلها الماء فاما ان يكون لحصول
الخلاء فيها وهو محال او لان الجسم الكائن فيها ازداد مقداره عند المص بالقسر ثم تكاثف بطبعه عند
صعود الماء وهو المطلوب ب تصدع الاواني عند غليان ما فيها اما ان يكون لشيء خارج عنها او
داخل فيها والاول كما ان يقال النار تنفذ في الماء تعظم حجمه وذلك باطل لانها اما ان تنفذ في شيء كانت
خالية وهو محال لاستحالة الخلاء او لانها اذا امتلأت يجب ان لا يزداد الحجم او في شيء متخلخل وهو ايضا
باطل لان ازدياد الحجم اما ان يكون قبل النفوذ وهو محال لان المماس قبل نفوذه في الممسوس لا يزيد في
حجمه او معه وذلك محال لان النفوذ حركة وليس في الحركات شيء غير منقسم حتى يقال انه اول الحركة او بعده
وهو محال لان النفوذ موجب لزيادة الحجم الموجبة للانصداع فيلزم وقوع الانصداع قبل او نقوه بعد الخلف
واما ان كان لشيء داخل الانية فذلك اما حركة مكانية وهو محال لان الحركة لو كانت الى جهة واحدة
وجب ان ينقل الآنية اليها لا ان تنقلها بسهل من صدعها او الى جهات مختلفة فيلزم الطبيعة المتشابهة تفعل
افعالا مختلفة واما ازدياد مقدار ما في داخلها وهو المطلوب واما الكيفيتان فلان الجسم مركب من جزئين
الهيولى والصورة والهيولى ليس لها في ذاتها مقدار ولا مقدار لها في ذاتها كانت نسبتها الى جميع المقادير

فاذا الجسم الكبير قابلة للمقدار الصغير وبالعكس ان الجسم سواء كان مركبا من الهيولى والصورة او لم يكن كذلك لكن
مقداره زائد على ذاته ونصف الجسم البسيط مساو في تمام الطبيعة لكله والمتساويان في الماهية
متساويان في جميع الاحكام فاذا كان الجسم قد امكن اتصافه بحجم نصفه وبالعكس وهو المطلوب واعلم ان التقسيم
في الوجه الاول غير محيط لجواز ان يتخلخل بعضها والثالث الرابع مبني على جواز التخلخل والتكاثف في
الاول كونهم لا يقولون به وان يصير الجسم مقدار القطرة وبالعكس او ان لا يكون لشيء من المواد استحقاق
لقدر معين من المقدار فيجب ان لا يكون اشتمال الاشياء على مقاديرها المعينة دائما ولا اكثريا هذا بعد
المساعدة على ان ما هو الاصل لهذا الباب وهو كون المقدار عرضا ح في النمو والذبول اذا ازداد الجسم
بسبب انضمام جسم آخر به وكان ذلك على سبيل المداخلة في الاصل دافعة اجزاؤه الى جميع الاقطار متشبهة
بطبيعته فذاك هو النمو وضده الذبول والمشهور ان ذلك نوع ثالث للحركة في الكم وهو بعيد عندي
فان الاجزاء الاصلية والزائدة باقية كل واحد على مقداره الذي كان في نعم تتغير كل واحد منها
في اينه او وضعه او كيفه لا ان ذلك في الحقيقة ليس حركة في الكم ط في الحركة في الكيف ولنتكلم في
انواعه الاربعة اما الانفعاليات والانفعالات فوقوع الحركة فيها يستدعي جواز مقدمتين فالاولى ان الجسم لما
قد تغير في طبائع تقاطبا بعضها النوعية ب ذلك التغير لا يقع دفعة بل على التدريج اما المقام الاول ففيه
من انكر الاستحالة فزعم ان الماء لا يصير باردا او بالعكس حتى تنحصر النار اما بنفوذ اجزاء نارية
خارجية او بروز اجزاء كامنة فيه او بانقلاب بعض اجزاء الماء نارا او اختلاطها بالاخر فالجواب ان تسخن جرم
الماء بغليانه ثم لا يتأتى فلنبطل هذه الوجوه الثلاثة اما الكمون فباطل لوجهين فاعلم ان اجزاء النارية الكامنة في
الماء اما ان يقال ان سطح البشرة ما كان يصل اليها لكونها كامنة او كان يصل اليها والاول باطل لان الماء
لطيف تشتعل تسخنه [illegible] الكثيف ما يمكن اتصاله به غير طبيعي والثاني يقتضي ان نحس به ابدا كالحجر حال تسخنه
بسبب بيعة لا بد له من سبب خارجي والا كان حاصلا ابدا وهو ان ثم النار الخارجية لو انفصلت عن النيران

الكامنة لا تقتضي كل واحدة من النيران الكامنة فيه ان تتحرك نحو الآخر وانجذابه اليه وذلك يقتضي انجذاب
كل واحدة من تلك النيران الى موضع واحد وانفصالها عن الخليط واما ثالثا فلانه لو كان الحطب او جسم فيه
ان كان كثير بقيت نار صغيرة قدر شعلة مصباح ثم تبعد عنه بمهلة تشتعل كله نارا فان كان
النور دخل من الخارج وجب ان لا يكون اكثر من الشعلة ثم الجمد اذا وضع على شيء يبرد فان كان
ذلك بتحلل اجزاء نارية نافذة فيه فذلك باطل لان البارد نافذ بالطبع عن الحار فلا تحرك اليه بالطبع اللهم الا
ان يقال ان تجاورهما سبب لحصول الاشتعال ولذلك العفونة وذلك قول بالاستحالة [illegible] تسخن
بالحركة وقد يغضب الانسان فتسخن بشرته من غير ورود نارية عليه واما انه كان بعض اجزاء النار او الذي
ايضا باطل لان الاجزاء الارضية متشابهة فلا يكون بعضها بالانقلاب نارا اولى من الباقي الا ان يقال ان العفونة
اولى بقبول الاثر من البعيد فكان يجب اذا ظهرت السخونة ان يبطل كل السخونة في بعض النواحي مع بعضه كان ذلك ووصل
الباقي على كمال برودته لكن ليس الامر كذلك بل يظهر بعض السخونة فيها كل الجسم على سبيل التشابه ولما بطلت
الوجوه الثلاثة ثبت القول بالاستحالة واعلم ان الجمهور ينفون اثبات الاستحالة في هذا النوع من الكيف
فطلبنا بما ذكرناه وانه غير كاف لان ذلك انما يدل على وقوع الاستحالة في حرارة بعض الاجسام وفي برودتها فاما
الكل حتى يقال النار مع بقائها تبرد واما ان الارض مع بقاء ارضيتها تصير رطبة لا على سبيل
البلل والماء مع بقاء مائيته يصير يابسا كاليبوسة للارض لا على سبيل التشنف وان الاسود يصير ابيض وان الحلو
يصير مرا الى غير ذلك من الكيفيات المحسوسة فذلك مما لم يشتغلوا به اصلا فيعسر تحاول ولو ان الارض
و[illegible] ولكن ليس لك مما ذكرناه في شيء لانه فرق بين اثبات ان الارض هل يمكن زوال الصورة الارضية عنها
وتتصف الصورة المائية وبين ان يقال الارض مع بقاء صورتها الارضية هل يمكن اتصافها بالرطوبة فثبت ان اهل
المطالب لا بد من تصحيحها بامور اما كون المقام الاول فان تبدل هذه الكيفيات لا بوجه دفعة بل يسيرا
يسيرا فما ان احدا منهم اشتغل بالبرهان عليه لكنهم يعولون فيما يحس من انتقال الماء الى البرودة الى السخونة

وانتقال الجسم من الحموضة الى الحلاوة ومن الخضرة الى الحمرة على سبيل التدريج واعلم انه ليس
كل ما يحدث في الحس دفعة كان حادثا في الحقيقة كذلك بل العكس اما الاول فلان الشيخ حكى
حجة في انبساط الشعاع البصري الخارج وهي انه كان يجب ان يكون نسبة زمان حركة الشعاع
الى شيء على بعد ذراع من العين الى زمان حركته الى الثوابت نسبة المسافتين فيجب ان يطول التفاوت
عظيم فكان يجب اذا فتحنا العين ان لا نرى الثوابت الا بعد زمان ثم انه نقضها وقال من الممكن ان
يفرض زمان غير محسوس قصيرا ويحصل فيه حركة الشعاع الى الثوابت ثم انه يمكن ان ينقسم ذلك
الزمان الى غير النهاية وحينئذ يحصل فيه جزء نسبته اليه نسبة المسافة القصيرة الى المسافة
البعيدة فهذه النسبة تكون حاصلة مع ان الزمان العظيم لا يكون محسوسا فاقول هذا تصريح بانه ليس
كل ما كان في الحس دفعة كان في الحقيقة دفعة واما العكس فلان عنده الصوت الحيواني انه يحدث
دفعة مع انا نرى الحي يكون حيوانا بعد ان كان [illegible] او ما ذلك الا لانه وان كان تدريجيا في الحس
لكنه حاصل في الحقيقة دفعة واذا ثبت ذلك ظهر انه لا يمكن التعويل في ثبوت الحركة في هذه
الكيفيات على التدريج المحسوس ثم الذي يدل على فساد ان الكيفية اذا تغيرت فاما ان
لا تبقى مع التغير او تبقى فان لم تبق فاما ان يكون عدمها على التدريج وهو محال على ما مر او دفعة
فيكون الآن اي حينئذ [illegible] بعد ذلك لم يكن الحركة في الكيف مستمرة لان استمرار الكيف ضد استمداد
الحركة في الكيف ولا شيء يحدث لا محالة كيفية اخرى عن انا [illegible] فاما ان لا يكون بين الانين زمان
فيلزم تتالي الانات وهو محال او يكون فلا يكون التغير متصلا في الحقيقة واما ان بقيت تلك الكيفية
فاما ان يكون قد حدث حال تغيرها شيء او زال شيء او ما حدث شيء وما زال شيء والاول والثاني يعود
التقسيم المذكور فيهما بعينه والثالث يمنع من وقوع التغير اصلا واعلم ان المحققين اشتغلوا في حل
هذه الدلالة على استحالة بقاء الكيفية الواحدة بالشخص مع الاشتداد والانتقاص من غير

ان المعنى منهما انواع متباينة بالماهية كل واحد منهما آني الوجود واذا كان كذلك فلا بد من تخلل الازمنة بين تلك الآنات لئلا يلزم تتالي الآنات وذلك يفسد ما قلناه من ان مثل الحركات وان كان متصلة في الحس الا انها في الحقيقة ليس كذلك واجاب الشارح عنه بان هذه الانواع محصورة بالقوة فيمكن تلك الآنات المتتالية بالقوة لا بالفعل وهذا ليس بشيء لا انا ما قلنا ان لا معنى للتغير الا لكون الانواع المتتالية بالقوة لكون ذلك التغير بالفعل كون تلك الانواع بالفعل فان قيل لما امتنع الا القسمة امتناع الحدوث الدفعي حقيقة فما قولكم في هذه التدرجات المحسوسة فلنحقق قولنا فيه بمثال واحد حتى يقاس عليه الباقي فانا نفرض بين السواد والبياض عشر مراتب فاذا جعلنا المرتبة الاولى السواد فهي تلك الالوان المتوسطة ما يكون في الحقيقة مخالفا للسواد الذي هو الطرف لكن الحس لا يفرق بينهما ثم يلي ذلك النوع نوع آخر لا يظهر التفاوت بينه وبين ما قبله وكذا الثاني الثالث الرابع الى آخر المراتب فكل نوعين متجاورين من تلك الانواع المختلفة في الماهية مما لا يقوى الحس على ادراك ما بينهما من المخالفة الا ان المرتبة الاخيرة اذا قيست الى المرتبة الاولى ظهر التفاوت العظيم المحسوس فاذا وجد كل واحد من هذه المراتب في آن ثم بقي كل واحد منها زمانا كان التدرج الحسي حاصلا وان لم يكن التدرج الحقيقي حاصلا واذا تحقق ذلك فاعلم ان الماهيات التي يمكن غيرها من الاعراض مما يقع فيه الحركة عندنا به هذا الشارح لا غير فاني في الحركة في الكم فالحال الملحقة اما وقوعها في الكم فلما بيناه من ان ما يقع فيه من حيث ان الذي يتوصل علما ان يحصل معه احتمال النقيضة ولو على البعد الحصول لم يكن علما وان لم يحصل ذلك لا احتمال الصلاة استحال ان يحصل ما هو اقوى منه واما الظنون والارادات والكراهات والآلام واللذات والشهوة والفرح والصحة والمرض والاحساسات فتكل ذلك كلما يقع فيه الحركة على التعيين الذي لخصناه من العلم به ضروري واما الحركة في النوع من الاخرى الى توع الحركة في القوة واللاقوة وامتناع وقوعها في الكيفيات المختصة بالكميات فظاهر بنفسه ويمكن الاستبعاد ثم ما يقرب من وقوع الحركة في الاين والوضع اما الحركة في الاين فمعلومة بالضرورة

واما الوضع فكلام الشيخ يوهم انه هو الذي قف عليها دون من قبله والذي الا ان كذلك فان الفارابي ذكره في مختصر له يسمى بعيون المسائل من قبل بيان الدلالة على ان الجسم الذي لا مكان له كالفلك الاعظم ماله مكان لكنه لا يخرج عن مكانه كسائر الافلاك اذا تحرك عن مكانه بل فيه لم تكن حركته في مكانه بل انما تتغير نسبة اجزائه الى الموضع جزء منه اما كان و ما محوية واذا تغيرت تلك النسب تغيرت الهيئة الحاصلة بسببها وهي الوضع فان تبدل كل واحد من اجزاء الفلك متحركة في مكانه فلك الكل التي بها نعني من ذلك وتنقلب شؤونه ما المقصود حاصل لان الاجزاء وان تحركت عن امكنتها والبعد لكن المجموع ليس كذلك ولا شك ان الهيئة الحاصلة له بسبب ما يعرض لاجزائه من النسب متغيرة عند تغيرها وهو المقصود فجرى بيان انها لا تقع في سائر المقولات اما الجوهر فواما امتنع عليه لو كان ظاهرا لان الجوهر هو القائم بالنفس والحركة لا تأتي الا الى الصفة على ما لخصناه واما على قول ابي على حيث اثبت الصورة الجوهرية فانه لا بد له من الدلالة على ذلك لا بد من ملك من قبل ان الصورة الجوهرية ممكنة الزوال عند حدها في العناصر والحال انها مع الكون الفاسد والحكماء جوزوا ذلك في العناصر لا في الافلاك والكواكب على ان العناصر لما كانت وجوه الكون التي عشر الا انا متى اثبتنا ثلاثة اوجه منها وهي صيرورة الارض ماء والماء هواء والهواء نارا حصل المقصود في الكل لانه يتبين بهذا القدر ان المادة مشتركة بين الكل واحتجوا على انقلاب الارض ماء بان اهل الحيل يتخذون مياها حادة تحلون فيها اجساما صلبة حجرية حتى يصير مياها جارية كما يعقد من المياه الجارية احجارا صلبة وعلى انقلاب [illegible] تحت المأ عند التسخين وعلى عكسه بان القدح اذا وضع في الجمد بحيث يبقى طرفه خارجا [illegible] فانه يجتمع فيه ما يكثر وعلى انقلاب الهواء نارا بانه عند الالحاح بالنفخ [illegible] يحصل عند الانطفاء وعلم ان هذه امور جزئية تعبر بعيدة عن جهات الاحتمالات فلا يفيد هذا المطلب العلمي وقد ذكرنا تلك الجهات في المباحث المشرقية وتقبل العنصرية لان الاجسام مثلا في الجسمية ومختلفة بهذه الصفات

فلو وجب انقسام شيء منها لم يبق منها الكثير في الكل الجسمية وهو محال فامتناع الاختلاف في المعلول عند
الاتحاد في العلة او لامر ما في الجسمية وهو محال ولانه لا يمتنع انقسام شيء منها اذا المجاز وان لم يكن فيها العالم
لكن بل الكيفيات الحاصلة بسببها ... او ان الكون محلا للالم وهو محال لما ذكرنا في باب المقدار من
انه يستحيل ان يكون للجسمية محل الا الا يكون حالا ولا محلا وهو محال لان لكل ... جسما او جسمانيا ...
التقسيم الا ان كانت نسبته الى كل الاجسام واحدة فامتنع ان يجب افادته للكل كل الصفات وهو محال
او لا يجب شيء منها وهو المطلوب وهذه الطريقة ضعيفة وفيها ابحاث دقيقة ذكرناها في نهاية العقول
ولكنها لا تتمشى على اصول الفلاسفة فانهم يجعلون الكون والفساد على الافلاك بل الى ان حوادث هذه
الصور لا يمكن ان يكون على سبيل التدريج هذه الطريقة من جهة عليهم لا علينا وقد احتجوا عليها بان امور
ان الصورة يحتمل اشتدادا او تنقصا اما ان يبقى نوعها فيكون حينئذ قد حدث شيء ما لم يكن
او زال شيء كان مع كون تلك الصورة كما كانت وان لم يبق فذلك عدم الصورة لا اشتدادا وكلامنا لا بد
وان يحصل عقيبها صورة اخرى ثم تلك الصور المتعاقبة اما ان توجد فيها ما بقي اكثر من آن
واحد فيكون حال الحركة لا حركة او لا توجد الا في آن فهناك صور آنية متتالية وهو محال لامتناع تتالي
الآنات بل الحركة في الصور انما تكون بتعاقب صور لا تقبل واحدة منها الاشتداد زمانا احد وعلى
الصور المتقومة يوجب عدم الذات اذ لا يبقى شيء من تلك الذوات زمانا وكل متحرك فانه موجود
زمان الحركة فلا شيء من ... صورة جوهرية والجوهر لا ضد له ولا ضد له
فلا ... واليه فالصور لا ... والثاني ... الجهة لا ... الا انه جيدة ولكنها لا نعم
الحدوث على التدريج مطلقا سواء كان الحادث جوهرا او عرضا وذلك يقتضي المنع من الحركة في الكيف والكم
والثاني ضعيف لان تواتر عدم الصورة المتقومة يوجب عدم الذات ان عني به انه يوجب عدم المجموع
الحاصل منها ومن حاملها فذلك حق لكنا لا نجعل المتحرك ذلك المجموع وان عني به ان ذلك يوجب عدم

المادة الحاملة فذلك باطل والالزم عدم المادة عند عدم الصورة المعينة كلما كان فسادها عند
التدرج فللمادة ... الى نهاية هذا الخلف والثالث ضعيف لما بينا ان قولهم الصورة لا ضد لها يحتمل
هذا المحصر ما في هذا البحث فان قيل فكيف الحال عندكم فيه قلنا قد بينا ان المعنى بالاشتداد والتنقص
توالي امور مختلفة الماهية متماثلة في الحس والنوع في الوجود مخالف فوق الحيوة الحقيقي وشبيهها
عند التخيل وما لم يكن الامر كذلك لا جرم لم يكن الصور الحيوانية والانسانية ما يقبل التفاوت واما ان
القوي ... عندنا انه لا يعرض لها الحركة بالتفسير الذي ذكرناه واما المقولات الذهنية فانها
تابعة للمعروضات ... كانت متحركة فهي كذلك الا فلا وفيها ايضا كلام قد تقدم ... في السكون الحصول فالمستقر
في المكان الواحد ... انه امر ثبوتي ... الا ان الاتفاق ... متحركات
وسواء ... الاتفاق ... السكون ... ثبت فقط الخلاف المشهور في
ان السكون عدمي او وجودي لفظي لكن المشهور عند الحكماء انه عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك وهذا
القيد للاحتراز عن المفارقات ... في ان المقابل للحركة اي حركة زعم بعضهم ان مقابلها السكون
فيما عنه الحركة واخرى انه السكون فيما اليه والحق ان السكون في المكان مقابل الحركة منه والى
السكون ليس عدم حركة خاصة والا لكان كل متحرك ساكنا لان كل متحرك فقد عدم عنه اعداد الحركة
من الحركات بل عدم كل حركة نعم ان جعل المقابل للسكون الحركة التي يطرا عليها فهي الحركة عن المكان ولو
جعل المقابل الحركة التي يطرا عليها السكون فهي الحركة الى المكان وان جعل المقابل الحركة التي يمكن طريانها
على السكون وطريان السكون عليها على البدل فذلك غير محدود وفي لزاينهم كيف يخلوان الحركة والسكون
انه لا ان يخلو عنهما واما كليات العناصر والافلاك مستقرة في احيازها فهي غير متحركة عنها ولا
ساكنة اذا جعلنا السكون عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك بنوعه فقط فاما ان جعلناه عبارة عن
عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك اما بنوعه او بجنسه القريب او البعيد كانت هذه الاشياء ساكنة ٥

القسم الثاني في الاحكام العامة للحركة وهو د مباحث فا في انقسام

لانا وجدنا انقساما لا لانقسام الزمان وذلك حاصل في جميع الحركات لان كل حركة ففي زمان وكل
زمان منقسم واما فكل حركة ففي منقسمة دائما ب انقسامها لانقسام المسافة وذلك في الحركة في الاين
لان كل حركة فعلى مسافة وكل مسافة منقسمة فتكون الحركة الى نصفها نصف كلها وكل حركة اينية منقسمة
ج انقسامها لانقسام المتحرك لان كل حركة عرض حال في الجسم المنقسم ابدا والحال في المنقسم منقسم فكل
حركة منقسمة والاشبه ان ذلك مختص بالحركة التي لا تكون مكانية لان المتحرك المكاني ان لم يكن له جزء بالفعل
استحال ان يكون جزؤه متحركا بالفعل وان كان جزء حاصلا بالفعل لم يكن متحركا على الاستقلال لا لاجل ان
تكون اجزاؤه متصلة او متماسة فلا يكون متحركة بالذات بل بالعرض ب في كون الحركة اولا هذا الاول ج
او جهة في معنى الطرف وهو الذي يطابق طرف المسافة وطرف الزمان واول الحركة بهذا المعنى ليس بحركة
لان كل حركة فهي على مسافة منقسمة في زمان منقسم فيستحيل حصولها في الآن ب اذا عينت قسمة للحركة
بالفعل وبالفرض كان الجزء المتقدم اول الاجزاء لها ومن الاوائل ضعيفة جدا مجيز ان الحركة الذي لا يمكن
ان يدخل الحركة في الوجود اصغر منه سواء الحركة سواء كان ذلك الجزء متعينا بما عداه بالفرض او بالفعل
والعقل يكون بالفعل ابدا لان اختصاص ذلك القدر بهذه الخاصية تقتضي امتيازه بالفعل ج في ان ما لا
ينقسم لا يتحرك لانه لا ينقسم لا يكون له اطراف فلا يكون جانب منه يلي المقصد وجانب منه يلي المهرب واذا لم
يكن كذلك لم يصح عليه الحركة د في مناسبات بين المتحرك والزمان والمسافة ان كان المتحرك احدا فان تعددت
المسافة تعدد الزمان لامتناع حصول الجسم الواحد دفعة واحدة في مكانين وان تعدد الزمان فان
كانت الحركة في الآن لم يجب تعدد المسافة لان المتحرك الواحد قد يسلك مسافة واحدة في زمانين وان
كانت في الكم والكيف وجب التعدد لان الكيفيات التي يقع التبدل فيها في الزمان الاول غير التي في
الزمان الثاني حتى يقع التبدل في اعيانها واما ان تعدد المتحرك فان كانت الحركة في الكم والكيف فالمتحرك

فيه لا محالة متعدد لان الكيفية التي لاحدهما غير التي للآخر وكذا المقدار ب ان كانت في الاين فان اتحدت
المسافة تعدد الزمان وان اتحد الزمان تعددت المسافة والعلة فيهما امتناع حصول جسمين في زمان واحد
في مكان واحد القسم الثالث فيما تتعين به وحدتها وهي ستة فا الحركة اما ان يكون واحدا بالشخص او
بالنوع او بالجنس اما وحدتها الشخصية فانما تتحقق عند وحدة موضوعها وزمانها وما هي فيه اما
وحدة الموضوع والزمان فلانه لا بد منه في وحدة كل عرض لاستحالة قيام الواحد بمحلين واعادة المعدوم
واما انه لا بد مع وحدتهما من وحدة ما فيه الحركة فلانه يمكن ان يكون متحرك يقطع مسافة ثم مع ذلك يستحيل
ويسود بحيث يكون ابتداء هذه الحركات وانتهاؤها واحدا فيكون هناك الزمان والموضوع واحدا والحركة
لا تكون واحدة واما وحدة المتحرك فغير معتبرة لانا لو قدرنا متحركا حرك جسما وقبل انقطاع تحريكه ان
معه جسم متحرك آخر كانت الحركة واحدة اللهم الا من جهة انه تحدث فيها بسبب نسبتها الى المحركات
انقسام لكن مثل هذا الانقسام لا يبطل الوحدة الاتصالية للحركة كما ان الحركة الفلكية مع اتصالها عرض
لها انقسامات بسبب المسامتات ولقائل ان يقول المحرك الثاني اما ان يكون له اثر او لا يكون فان لم يكن
محركا وان كان فاما الحركة التي وجدت وهو محال او حركة اخرى فيقتضي تغاير المحل تغاير الحركة واما
وحدة المبدأ فغير كافية لان الجسمين قد يتحركان من البياض احدهما الى السواد والثاني الى الاشقر وكذا
وحدة المنتهى لان الوصول اليه قد يكون دفعة وقد يكون على التدريج والمتدرج يمكن وقوعه على انحاء
ووحدتهما معا غير كافية لاحتمال السلوك من احدهما الى الآخر طرق كثيرة نعم وحدتها لازمة لوحدة
الامور الثلاثة المذكورة والاشكال الصعب في هذا الموضع ان الماضي فني والمستقبل لم يوجد
فالمعدوم الذي فني كيف يكون متصلا بالمعدوم الذي سيوجد واما الحاضر فهو الآن والآن غير متحرك
ولا الحركة مركبة منها لا لزم تتالي الآنات والذي يقال الحركة هي الحصول في الوسط فهو امر ثابت
باق في جميع الزمان ضعيف لانه يقتضي كون الحركة امرا ثابتا مستقرا وذلك محال واما وحدتها النوعية

واعلم ان اختلاف الموضوع لا يقتضي اختلاف ماهية الحركة لان اضافة الحركة الى الموضوع امر خارج عن
ماهيتها واختلاف العوارض لا يوجب اختلاف المعروضات في الماهية وانما الامتناع نوع محله بالماهية
ولو كانت مختلفة لكن لا يكون لكل علة للاختلاف النوعي في الحركات لان الزمان من عوارض الحركة واختلاف
العارض لا يوجب اختلاف المعروض واما المحرك فغير معتبر ايضا لان المحرك الواحد قد يفعل حركات مختلفة
وبالعكس ولان النسبة اليه ثالث ليس الاختلافات بحسبها واذا خرجت هذه الامور عن الاعتبار لم يبق سبب
لاختلاف الحركات بالنوع الا الاختلاف فيما عنه وما اليه وما فيه فان اتحدت هذه الثلاثة بالنوع
كانت الحركة واحدة بالنوع واذا اختلف واحد منها اختلفت فاذا اتحد ما منه وما اليه واختلف ما فيه اختلفت
الماهية اما في الكيف فكما اذا اخذ الابيض من التصعد الى التحرك الى السواد وتارة الى الفستقية الى
الخضرة الى النيلية الى السواد واما في الاين فان يكون حركة من مبدأ الى منتهى احداهما بالاستقامة
والاخرى بالاستدارة واما ان اتحد ما فيه واختلف ما منه وما اليه اختلفت اما في الكيف فالانتقال
من البياض الى السواد مخالف للانتقال على العكس وان كان الطريق واحدا واما في الاين فكالصاعد والهابط
واعلم ان الحركات تختلف تارة في انواعها وتارة في اجناسها بحسب اختلاف ما هي فيه والحركة قد
تكون بطيئة وقد تكون سريعة والسريعة هي التي تقطع مسافة اطول في زمان مساوي او المثل في الاقل
او مسافة اطول في الاقل والبطيء بالعكس ثم فيه مباحث فالاول ان البطوء ليس لتخلل السكنات خلافا لجماعة
لو كان كذلك لكانت نسبة السكنات المتخللة بين حركات الفرس الذي يعدو من اول اليوم الى الظهر
جميعها في تخالل الحركة كنسبة فضل حركة الفلك الاعظم على حركات الفلك الاعظم قطع فرسخا
زيع مقداره ومعلوم انه ازيد من الف الف مرة فيجب ان يكون سكنات هذا الفرس ازيد
من حركاته الف الف مرة ولو كان كذلك لما ظهرت الحركات الفرسية لتخلل تلك السكنات لكن الامر على عكس
فانا لا نشاهد في حركاته سكنات اصلا فوجب ان لا يكون البطوء لتخلل السكنات واذا غرزنا خشبة في

الارض فاذا ارتفعت الشمس من افق المشرق يقع لها ظل في الجانب الغربي ثم لا يزال ينقص الى ان تبلغ
الشمس الى غاية الارتفاع فاما ان يكون حركة الظل في الانتقاص مساوية في السرعة لحركة الشمس في الارتفاع
وهو محال وان الاستوى للدوائر في المقدار او يقال حركة الظل مشوبة بالسكنات وحركة الشمس
خالصة عنها وهو ايضا محال اذ لو جاز ان ترتفع الشمس جزءا ولا ينتقص من الظل شيء جاز ذلك في الثاني والثالث
حتى تبلغ الشمس غاية الارتفاع ولم ينتقص من الظل شيء واما ان يقال بان حركة الظل ابطأ من حركة
الشمس من غير تخلل السكنات وهو المطلوب وهذا القول في الرحى الزجاجي ذي الشعب الثلاث وحركة
الذي كرم اسفل البئر الى اعلاه حالة وصول الكلاب من منتصفه الى اعلاه على ما بيناه في تفصيله ان مثله الحجر
الشيء كلما كان اثقل كانت حركته اسرع فاذا بلغ في الثقل الى حيث يخلص حركاته عن شوب السكنات فاذا
ازداد الثقل وجب ازدياد السرعة فهذا التفاوت ليس لتخلل السكنات والثاني ان يقول الشيء لا يكفي
في حصوله حصول العلة الفاعلية بل لا بد من امكانية نفسه فلم لا يجوز ان يكون على كمال السرعة ممكنة بسبب
اسباب البطء اما في الحركات الطبيعية فممانعة المخروق وفي القسرية ممانعة الطبيعة وفي الارادية
فهما معا الثالث التقابل بين السرعة والبطء ليس بتقابل التضايف والا لما وجدا في الخارج
في الزمن الا معا ولا التقابل بالوجود والعدم لان لاحدهما نقصان الخفافة وللآخر نقصان الحركات فليس
جعل احدهما عدما للآخر اولى من العكس ولان الامر العدمي لا يقبل التفاوت وهما قابلان له فلم يبق
الا ان يكون ذلك التقابل بالتضاد الرابع ان الاختلاف بالسرعة والبطء لا يقتضي الاختلاف بالماهية
لان السرعة والبطء يقبلان الاشتداد والتنقص ولا شيء من الفصول كذلك الخامس الحركات قد تكون متطابقة
وقد لا تكون ونعني بالحركات المتطابقة التي تكون مسافاتها متطابقة وذلك التطابق اما في الحركات
المكانية فقد يكون بالفعل كخط وارتفاع لا ارتفاع وقد يكون بالقوة كالمثلث والمربع فانهما لا ينطبقان
الا بان يقطع احدهما قطعا ثم يرد الى انتظام يحصل منه الاخر او يكون في التوهم وان كان ذلك لا ينطبق

بين المستقيم والمستدير وأما في الكيف فقد تكون هذه المقايسة فيه وهي أن تشتد بعد أنهما ونمثل لها
مثل أن يأخذ كل واحد منهما من السواد إلى أن يأخذ ذلك البياض البين وأما البعيدة فكما إذا أخذ أحد منهما
من السواد إلى الكمد متوجهاً إلى البياض البين والآخر بالعكس أو أن أخذ الأول من شيء قريب من السواد
أخذ الثاني من شيء نسبته من البياض كالنسبة الأولى ثم أن تباعدا في جميع الأجزاء كانا متطابقين والأولى
وأما في الكم فستعرف أن لكل أحد من أنواع النامية حداً محدوداً بالطبع في الصغر والكبر لا يتعداهما
والأمر فيه كما ذكرناه في الكيف د الحركات قد تكون متضادة وقد لا تكون ثم مثل كل من مباحث فاتني
متضادة أما المختلفة الأجناس كالنقلة والاستحالة والنمو فقد تجتمع معاً فإن تعاكست في بعض
الأوقات فليس ذلك لماهياتها بل لأمر خارجي وأما الداخلة تحت جنس واحد فهي متضادة أن كالتسود
والتبيض سوى علية تضادها ليست من تضاد المحرك لأن حركة الحجر سفلاً وحركة النار علواً إلى فوق غير
متضادتين مع تضادها باعتبار القوتين ولا الأزمنة لأنها غير متضادة ويشترك في ذلك لكونها عارضة للحركة
وتضاد العارض لا يوجب تضاد المعروض ولا ما فيه الحركة لأن الصاعدة ضد الهابطة مع وحدة الطريق
فبقي أن يكون العلة في تضادها أعني ما إليه لا ما منه أي مبدأ الحركة ومنتهاها فإنهما غير مختلفين بالماهية
فيكون متضادين تضاد الحركة لا بل نقول تعلق الحركة بهما لا من حيث كونهما نقطتين بل من حيث أن أحدهما
مبدأ والآخر منتهى وهما من هذا الاعتبار متضادان حتى أن تضادها ليس لحصول في نفس الأطراف
بل للتوجه إليها لو كان التضاد للحصول في نفس الأطراف لما كان بين الحركات المجهولة تضاد لكن التالي
كاذب فالمقدم مثله بل ذاك للتوجه إلى الأطراف فثبت أن الحركتين الطبيعيتين المختلفتين بالأخذ هل تختلفان
أم لا مثل التنزل اللازم حين الهوا وصعود من حين الأرض لا شك في اختلافهما وامتناع اجتماعهما
لذاتيهما في المحل الواحد لا بأس بأن تفعل الشيء الواحد بعلتين متضادتين عند شرطين مشتملين فثبت
أن الحركة المستقيمة لا تضاد المستديرة فالخط المستقيم يمكن أن يكون وتراً لقسي غير متناهية فلو

كانت الحركة المستقيمة ضداً للمستديرة لكان للشيء الواحد أضداد غير متناهية وهو محال لأن ضد
الواحد واحد وأيضاً فكل قوس تفرض ضداً لذلك الخط فيمكن قوس أخرى أعظم تحدباً منها أولى
بالضدية فإذن لا قوس إلا ويمكن قوس أخرى بعدها عن الخط المستقيم أشد من بعد القوس الأولى
فإذن لا تنتهي القسي أضداداً لذلك الخط المستقيم ولم لا يجوز أن لا يكون ذلك الخط المستقيم ضد الشيء من تلك القسي
لأن التضاد لا يتحقق إلا من الجانبين وحينئذ أن الحركات المستديرة لا تتضاد الذي يظن أن الحركة على التوالي
يضادها ما لا يكون كذلك خطأ لأن كل واحد منهما يفعل مثل فعل الآخر في التنصف لا في الذي عند
أن الفيضان هذه المباحث لفظية لأنه إن أريد بالضد كل معنيين يمتنع اجتماعهما في المحل الواحد دفعة
واحدة فالحركة المستقيمة تضاد المستديرة والمستديرات أيضاً متضادة لامتناع اجتماعهما
وإن أريد بالضد مع ذلك أن يكون ما منه وما إليه أمراً موجوداً بالفعل متضادين في الحقيقة بالمستقيم
على هذا التفسير لا يضاد المستديرة وكذا المستديرات واستكمال هذه المباحث لا يجدي طائلاً فيها
في تضاد السكنات إنما الانتضاد لتضاد الساكن والمسكن والزمان على ما مر في الحركة وليس له
تعلق بما منه وما إليه فتعين أن يكون لتضاد ما فيه ثم أن السكون في المكان الأعلى ضد السكون في المكان
الأسفل ح الحركة قد تكون مستقيمة ومستديرة ومركبة منهما كحركة العجلة والكرة المدحرجة
وهي اللولبية وفيه مباحث قيل إنه لا يجب انتهاء كل حركة مستقيمة إلى سكون هذا مذهب أفلاطون
خلافاً لأرسطو لنا الحجر لو وقف في حركته بين حركتيه لما كان رجوعه دائماً ولا التالي فساد التالي
على فساد المقدم بيان الشرطية أن القوة المحركة للحجر إلى السفل باقية ثم فلا يقف في الهواء إلا لوجود
ما يعوق الطبيعة عن التحريك إلى أسفل وذلك المعوق يستحيل أن ينعدم لذاته وإلا لما وجد ولا
للقوة الطبيعية أو للجسم الحامل لها أو لشيء منهما وجدتيه الإلمام وحل مع شيء منها بل إنما ينعدم لسبب خارجي
ثم لا يخلو إما أن يكون وصول السبب الخارجي المعدم لذلك العائق للحجر واجباً أو لا يكون فإن كان واجباً

لزم امتناع حصول هذا العائق ولزم من امتناع حصوله امتناع حصول السكون وان لم يجب لم يكن حصوله
معه دائما ولا اكثريا فلا يكون زوال ذلك العائق دائما ولا اكثريا فلا يكون عود الحجر دائما ولا اكثريا
لا يقال لم لا يجوز ان يقال السكون المتخلل واجب فيستغني عن السبب لانا سلمنا انه لا بد من سبب لكن لم لا يجوز
ان يقال القوة القسرية كانت في اول الامر غالبة على القوة الطبيعية فلاجرم كان حصول مقتضى القوة القسرية ارجح
من حصول مقتضى القوة الطبيعية ثم ان القوة القسرية لا تزال تضعف بسبب مصاكات الهواء المخروق الى ان تصير
معادلة للقوة الطبيعية فهناك يحصل الوقوف ثم ان القوة القسرية تضعف بعد ذلك فتستولي القوة
الطبيعية حينئذ على الحجر او نقول لم لا يجوز ان يقال القاسر كما افاد قوة محركة للحجر الى فوق فقد افاد
ذلك قوة مسكنة في ذلك الموضع المخصوص فلاجلها سكن هناك لانا نجيب عن الاول بان ذلك السكون
ان كان واجبا لذاته لزم كونه دائما وان كان ممكنا لذاته فلا بد له من سبب وايضا فكل سكون يتوقف زمانا
وكل زمان منقسم والذي يقع في نصف ذلك الزمان ايضا سكون وهو كاف في كونه فاصلا بين الحركتين فاذا
كل سكون يفرض فيتوقف اقل منه بلا نزاع فلا يكون وقوع ذلك القدر واجبا وعن الثاني ان القدر الذي يبقى من القوة
القسرية حال الاعتدال لا ينعدم لذاته بل لا بد له من سبب والسبب هناك [illegible] حسب عدمه مثل ان
يكون هناك دافع او جاذب الى السفل والقوة القسرية انما تضعف بمصاكات الهواء وهي انما تحصل حال
الحركة فاما حال السكون فلا فاذا لم يوجد سبب مبطل لتلك القوة القسرية المعادلة للقوة الطبيعية وجب
ان يكون بقاؤها دائما او اكثريا فيكون وقوف الحجر في الجو اكثريا لكن رجوعه هو الدائم او الاكثري هذا خلف
وعن الثالث ان القوة المسكنة التي افادها القاسر محال لو جبت فيه لان تلك الافادة اختيارية فلا بد
وان تكون معلومة للمفيد فمن رمى حجرا الى فوق فانه لا يخطر بباله السكون والقوة المسكنة ولا يقصد
الا تحريك الحجر الى العلو ثم ان تلك القوة حين ما تصير مسكنة بالفعل وجب استمرارها الا اذا وجد ما يعدم
وذلك المعدم ليس الطبيعة ولا الجسم ولا شيئا مما كان ثم والا لما وجدت هذه القوة فلا بد وان يكون امرا

خارجا اتفاقيا وحينئذ يعود الالزام المذكور دليل اخر اذا فرضنا ان وقع جبل عظيم من الهواء الى
تلك الحالة [illegible] خردلة الى فوق فعند ما وصل الجبل اليها لا بد وان يرجع تلك الخردلة فلو وجب وقوفها
بين حركتيها لزم حينئذ وقوف الجبل في الهواء وذلك مستبعد جدا واحتج الشيخ على وجوب هذا السكون بان
الميل هو العلة القريبة لحركة الجسم من حد الى حد في المسافة ثم الشيء اذا حرك جسما الى حد فلا بد وان يكون
هو الموصل له اليه وعلة الوصول حاصلة معه والوصول الى الحد في الآن فذلك الميل موجود في ذلك الآن
ثم اذا رجع الجسم عن ذلك الحد فلا بد وان يكون الميل الذي هو ابتداؤه حاصلا ثم يمتنع ان يكون في آن الاول موجودا
محال لاستحالة ان يجتمع الميل الى الشيء مع الميل عنه او في آن ثان لم يكن بينهما زمان لزم تتالي الآنات وان
كان فقد حصل السكون والجواب عنه من وجهين فاهمل الحجة لا تمشي في الحركة في الكم والكيف لانه لا حاجة
فيها الى الميل [illegible] لا نسلم امتناع اجتماع الميلين دفعة واحدة [illegible] ذلك في مباحث الثقل والخفة
[illegible] في ان الحركة المستديرة بالذات لا تكون الا ارادية لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب
لحالة ملائمة وذلك لا يتاتى في المستديرة اما انها لا يمكن ان تكون هربا لان كل نقطة يتحرك عنها الجسم بحركة
مستديرة فحركته عنها عين حركته اليها والمهروب لا يكون مقصودا فتلك الحركة ليست هربا بالطبع
[illegible] لا يقال اليس ان الجرم المستقيم الحركة يطلب بحركته نقطة ثم عند وصوله اليها يفارقها بالطبع
مع انها كانت مطلوبة بالطبع لانا نقول هو انما يفارقها [illegible] متوجها اليها بخلاف المستديرة وايضا فانها
ليست طلبا لحالة ملائمة لو حصلت فان الطبيعة اذا اوصلت الجسم الى المطلوب سكنته والمستديرة ليست
كذلك [illegible] الطلب الطبيعي لكمال ما يتأتى لا بد وان يكون على اقرب الطرق والا لكانت الطبيعة صارفة عنه فيكون
الطبيعة محركة اليه وصارفة عنه وذلك محال واقرب الطرق هو المستقيم فكل حركة طبيعية مستقيمة وتنعكس
انعكاس النقيض الى ما لا يكون مستقيما لا يكون طبيعيا فالحركة المستديرة غير طبيعية ولا قسرية لان القسر
خلاف الطبع وما لم يكن هناك طبيعة تقتضي امرا استحال ان يوجد ما يعارضها فامتنع كونها قسرية فهي اذا

ارادية فان قيل الحركة الارادية لا تبتني على نهج واحد لكن هذا باطل لان الاختيار الواحد يمكن ان يبقى زمانا
ومتى بقي الاختيار بقي الفاعل على ذلك المختار لا محالة على امره واذا امكن استمرار الفعل الحيواني زمانا
قصيرا امكن ذلك دائما وعند ذلك يبطل ما ذكره المختار اذا طلب الافضل لم يكن منه وهن الطبعي وفرح
ان الحركة المستديرة هي العلة لحدوث الحوادث العنصرية مبادئها اما ان يكون عنصرية او لا
يكون فان كانت عنصرية فاما ان يكون نفس اجسامها او قوى محركة فيها والاول باطل لما مر والثاني
فاما ان يكون تلك القوى لها شعور بما يصدر عنها او لا يكون والاول هو القوى الاختيارية والثاني الطلوب اما
ان يكون تلك القوى ملائمة لذلك الجسم او لا يكون فالاول هو القوى الطبيعية والثاني هو القوى القسرية فالقوى الطبيعية
اما ان يكون حاصلة للبسائط كالنارية والمائية او لا يكون وهي كقوة المغناطيس على جذب الحديد وقطعه ان
القوى العنصرية هي هذه الاربعة الارادية القسرية الطبيعة البسيطة الطبيعية المركبة وان شيئا
منها ليس مبدأ اول لحدوث هذه الحوادث اما الاختيارية فلانها تتوقف على الطرفين فلا بد لها من مرجح
فان كان ايضا اختياريا لزم اما التسلسل او الانتهاء الى غيره فلا يكون هو مبدأ اولا واما الطبيعية
التي للبسائط فهي ايضا ليست مبادي اولى لوجهين لان كل عنصر يصح عليه الكون والفساد فاختصاص
حاملها بتلك القوى بعد ان كان بالجسمية ولوازمها على المحال فانها لا تكون مخالفة الطبيعة اذا لم يكن مخالفة
لم يكن لها علة فلا يكون القوة الطبيعية مبدأ فضلا عن ان يكون مبدأ اول وان كان لامر مفارق لم يكن
القوة الطبيعية مبدأ اول وبطلان الاختيار دل على ان شيئا من القوى الطبيعية لا تنفعل الا ما عليها الا
عند ملاقاة حواملها والاجسام المتفاعلة متخالفة بالطبع لان الشيء لا ينفعل عن مثله والاجسام المتخالفة
بالطبع متنازعة بالطبع الى التباعد وما كان كذلك لا يكون متلاقية بالطبع فاذا التلاقي لامر اخر وذلك
الامر ان كان جسما عنصريا عاد البحث الاخير فيتوقف حدوث الحوادث عن القوى الطبيعية على تفاعلها
المتوقف على التلاقي المتوقف على الجامع القاسر لها على التلاقي ان ذلك الجامع ليس من العناصر والقوى
الطبيعية ليست مبادي اولى والقوى المحركة اولى بان لا يكون كذلك واما القسرية فظاهر انه لا يستند كل قسر الى

قسر اخر بغير نهاية بل لا بد من الانتهاء بالاخرة اما الى طبيعة او ارادة فاذا لم تصلح لذلك كانت القسرية
بان لا تصلح لها اولى فاذا الحوادث العنصرية لا بد من استنادها الى مبدأ غير عنصرية وهي اما ان
تكون حادثة او قديمة فان كانت حادثة احتاج كل احد منها الى اخر لا الى نهاية فتلك الامور ان كانت معا
لزمت علل ومعلولات لا نهاية لها [illegible] وهو محال وان كان بعضها قبل البعض لم يكن السابق علة موجدة
للاحق وان كان قديما فاما ان يكون صدور الحوادث عنه موقوفا على غيره او لا يكون فان كان الثاني لزم من
قدمه قدم الحوادث هذا خلف وان كان الاول فتلك الامور المتغيرة اما ان يكون آنية وهو محال لاستحالة
تتالي الآنات وتعاقبها مع صحته فكل واحد منها لا يكون متعلقا بما بعده فلا يكون واجب الانتهاء اليه فلا يكون
علة لما بعده بالعرض ام زمانية وهي الحركة وهي اما مستقيمة وهو محال لان كل حركة مستقيمة منتهية الى
السكون او مستديرة وهو المطلوب ومثال ذلك ان الثقيل اذا هوى به لا ينتهي الى حد من حدود المسافة
الا ويصير لكل الانتهاء سببا لان تحركه منه الى الحد الذي يليه والموثر في تلك الحركة بالحقيقة هو الثقل لكن
لولا اشتغال الجسم بالحركة السابقة الى ذلك الحد لاستحال وجود تلك الحركة لان قبل الانتهاء الى ذلك الحد استحال
ان يوجب الثقل تحريكه من هناك وكما تحرك الى ذلك الحد صار الثقل بحيث يمكنه تحريكه منه فالحركة السابقة
ترتب الثقل من تلك الحركة بعد بعده عنها وكذا الحركات الارادية فان ارادة الذهاب الى الحج ارادة كلية وهي
سبب لحصول ارادات جزئية مترتبة تكون كل واحدة منها مقربة للارادة الكلية الى ما بعدها لانه لا
ينتهي الى حد من حدود المسافة الا وذلك القصد الكلي عند ذلك يقتضي حصول قصد جزئي الى الاشتغال
من ذلك الحد الى حد اخر واعلم ان الكلام في هذا الفصل واقع في مقامين الاول ان كان سبب هذه الحوادث قديما
وكان صدورها عنه غير متوقف على غيره لزم قدم هذه الحوادث وثانيا قد عرفنا كذب هذه المقدمة بيانه لم
كان لا بد من تغير امر فليس ذلك الا الحركات الجسمانية وهذا ايضا كاذب لاحتمال ان يكون ذلك هو التصورات
المتجددة والتعقلات المتعاقبة اما لنفس سماوية او للعقل او شرع [illegible] تحقيقناه في مسألة الحدوث في حال الحركة

المبتدين اقدم من غيرها بالذات والشرف لان الحركة في الكم ان كانت بالنمو الاول فلا تخلو عن حركة
مكانية وان كانت بالتخلخل والتكاثف فلا تخلو عن الاستحالة التي لا تحصل الا بعد الحركة المكانية التي لا تحصل الا
بعد تحدد الجهات التي لا تحصل الا بالجرم المستدير المتحرك بالاستدارة وذلك يقتضي التقدم وكيف ان الجسم
الواحد لا يوجد فيه مبدا حركة مستقيمة ومبدا حركة مستديرة معا وقيل لانه يلزم اما حصول الاثر معا
في الجسم حتى يكون متحركا بالاستقامة والاستدارة معا وذلك محال لان بالحركة المستقيمة يكون متوجها الى الجهة
وبالحركة المستديرة يكون منصرفا عنها والجسم الواحد يستحيل ان يكون متوجها الى الجهة ومنصرفا عنها
دفعة واما ان تحصل حالة متوسطة بين الحركة المستقيمة والمستديرة وذلك ايضا محال لان الاستقامة والاستدارة
لا يقبلان الاشد والانقص فيستحيل ان تحصل عند امتزاجهما حالة متوسطة او لا تحصل واحد منهما اصلا وحينئذ
لا يكون في الجسم مبدا حركة مستقيمة ومستديرة معا مع انا فرضنا حصولهما فيه او يلزم حصول المبدا مع
تعذر حصول الاثر مطلقا وذلك محال وللقائل ان يقول لم لا يجوز ان يقال ان مبدا الحركة المستقيمة
بشرط كون الجسم خارجا عن مكانه والحركة المستديرة بشرط كونه في مكانه كما ان الطبيعة الواحدة تقتضي السكون
عند كونه حاصلا في مكانه والحركة عند كونه خارجا عن مكانه وفي الحركة اللولبية انها ليست حركة بسيطة
لان الاستقامة والاستدارة لا يقبلان الاشد والانقص حتى تحصل منها حركة واحدة بسيطة
متوسطة بينهما بل لا بد ان تكون مركبة من حركات مستقيمة ومستديرة لا يتميز في الحس انفصال بعضها
عن بعض وفي الحركة اما ان تكون بالذات وهي اما ان تكون طبيعية او قسرية او ارادية واما ان تكون بالعرض
ومنها مباحث فلنشير بان المحل الذي اذا وصف بالحركة فاما ان تكون الحركة غير حاصلة فيه بل فيما يقارنه
او تكون حاصلة فيه والاول يسمى حركة بالعرض كحركة الرجل الجالس في السفينة بحركة السفينة والثاني
لا يخلو اما ان يكون لتلك الحركة قوة موجودة فيه او ليس كذلك والثاني قد بطل في باب القوى والاول لا يخلو
اما ان تكون تلك القوة مستفادة من سبب خارجي لولاه لما وجدت وهي القسرية او لا تكون كذلك وهي اما ان تكون

لها شعور بما يصدر عنها وهي الارادية او لا تكون وهي الطبيعية وفي هذه الحركة لا تكون طبيعية على
الاطلاق لو كانت الطبيعة موجبة لها من غير اعتبار شرط اخر لبقيت الحركة ببقائها بل الحق انها
انما توجبها لحصول حالة غير ملائمة في الجسم فحينئذ تحاول الطبيعة رده اليها اما الى الاين كالحجر المرمي
الى فوق او في الكيف كالماء المسخن قسرا او في الكم كالذابل بسبب المرض مثلا ما دامت الحالة الغير الطبيعية
باقية بقيت الحركة وتختلف اجزاء الحركة بحسب اختلاف القرب والبعد من الحالة المطلوبة فاذا حصل الوصول
اليها بطل الطلب حتى ان المطلوب بالحركة الطبيعية اذا كان حالة طبيعية يمكن ان يتصل بالسكون فعند
زوال القاسر يعود الجسم بطبعه اليها وهذا ظاهر لكن في الحركات المكانية اشكالا وهو ان مطلوب
الطبيعة في اعادة الحجر الى حصوله في المكان المطلق والا لوقف في الهواء بل اما ان يطلب مركز ثقله على
مركز العالم بحيث لو لم يمنعه عائق في نفوذه لكان اما ان يتصل بكلية الجرم الذي كان له في الطبيعة الحق
الحق انه ادق القولين سياتي ذكره ان الحركة بسبب الخروج عن غير الطبيعي او بسبب الطلب الطبيعي الحق هو
الثاني الا ان يكون حركته الى جانب اولى منها الى سائر الجوانب وقد في الحركة القسرية اما في الابتداء فقد
تكون خارجة عن الطبع فقط كحركة الحجر على وجه الارض وقد يكون مضادا للطبيعة كحركة الحجر الى فوق
وقد يكون بالجذب والدفع واما الحمل فهو بالعرضية اشبه والتدوير القسري مركب من جذب ودفع
وقد يكون بسبب تعاضد الحركتين كما في السبيكة الذائبة فان الجزء المستقر يصعده الجزء الذي اعلاه برد
فمال الى السفل وقد عرض لبعض ما كان في الاسفل ما عرض للاول فتلك الاجزاء مثلا تصير في كرة مبتدة
لا على الاستقامة فيما بين العلو والقرار واما العرضية فربما كانت عن سببين خارجيين وربما كانت عن ميل
طبيعي مع دفع او جذب كالكرة المرمية الى العلو واما في الكم فالزيادة ان الحق كالعظم الكائن بالاورام ودمن
المحتبس وفي التخلخل فكانبساط الهواء الذي في القارورة والنقصان فكالذبول الذي بسبب الامراض
واما التشنجية فبالقياس الى طبيعة العالم طبيعية وبالقياس الى ذلك الشخص خارجة عن الطبيعي وامر

في الكيف فالاستحالة الطبيعية في الحال والملكة كالصحة البحرانية وفي الانفعالات والانفعاليات
مكتسبة من الماء بتسخيره او امالي الوضع فكما يحني الخشب المستقيم بالقسر فانه اذا خلي سبيله عن عنف كسر او رجع
عادا الى وضعه الاول واما الكون فقد يكون طبيعيا كتكون الجنين والنبات من المني والبذر وقد يكون
قسريا كاحداث النار بالقدح والفساد فقد يكون طبيعيا كالموت الطبيعي وقسريا كالموت بالقتل او السم
وفي سبب الحركة القسرية حركة الحجر الى فوق اما ان يكون بسبب غير موجود فيه مثل ان جسما فدامه
جاذبا او خلفه دافعا وذلك باطل لان الحركة الجاذبة والدافعة ان لم تبق بعد مفارقة المحرك القاسر
فالحركة القسرية علة غيرهما وان بقيتا فالكلام في احتياجهما الى العلة كالكلام في نفس الحركة القسرية واما
ان يكون بسبب موجود فيه وهو اما ان لا يكون باقيا مثل ان يفعل المحرك فيه حركة وهي تولد في الوقت الثاني
حركة اخرى وهلم جرا وهو باطل لاستحالة كون المعدوم علة الموجود او يكون باقيا وهو ان يفعل المحرك
في المتحرك قوة محركة الى جهة مخصوصة وتلك القوة باقية الى اخر الحركة لكنها لا تزال تضعف بمصادمات
الهواء المخروق الى ان تصير في الضعف بحيث تغلبها الطبيعة فحينئذ يتحرك الجسم الى السفل وهذا هو اختيار
اكثر الحكماء وفيه اشكال وهو ان تلك القوة اما ان تضعف بمصادمات الهواء المخروق او لا تضعف والاول
باطل لما بينا ان الشي الواحد يستحيل ان يتطرق اليه الاشتداد والضعف ولانه لا معنى لذلك الا تبدل الانواع
مختلفة الماهية وحينئذ يكون الكلام في علة تلك القوة الحادثة كالكلام في علة الحركة الحادثة فان استندنا
حدوثها الى القوة السابقة عليها فليجز مثله في الحركة حتى تكون السابقة منها علة اللاحقة وحينئذ يستغني عن
اثبات هذه القوة وان استندناها الى قوة اخرى فهي ان كانت بحيث يتطرق اليها الاشتداد والضعف عاد
الاشكال وان لم يتطرق اليه فذلك هو القسم الثاني من القسمين المذكورين اولا والثاني ايضا باطل لانها اذا
كانت باقية بحالها من غير تطرق ضعف ولا شدة اليها استحال عدمها ولو كان كذلك لوجب ان يصعد الحجر الى
سطح الفلك واخر وهو ان القوة ما دامت غالبة اقتضت الصعود ومتى لم تصر مغلوبة لا يترك الحجر

وبين الغالبية والمغلوبية لا بد من حالة متوسطة هي المعادلة ووقت ذلك يقتضي وقوف الحجر حال الوقوف
لا يكون مصادما لاجزاء الهواء المخروق حتى تصادمه فلا يكون سبب الضعف حاصلا فيجب ان لا تضعف تلك القوة
تلك اللحظة فيجب بقاء تلك المعادلة فيجب ان لا يرجع الحجر ولكن لمن يجيب عن الاول بان ذات القوة وان
بقيت كما كانت لكن الهواء على الفتح ربما انفتق وصار بحيث لا ينخرق بالسهولة كالماء اذا جاد لا ينخرق
اتصاله مع بقاؤه ربما عسر ذلك وحينئذ يرجع الحجر وعن الثاني انا لا نسلم وجوب حصول المعادلة
التي اذا لم توجد فيه الحركة بل فيما بقاربه قبل له انه ينخرق العرض وهو قد يكون في بلاد الحركة وتنو الحركة
التي في الحقيقة عدم حركة وقد لا يكون كالضوء والاعراض الحالة في الاجسام المستقلة واما الاول
لا يكون جسما والاحالا لانه كالنفس مع البدن فانه يقال لها انها متحركة بالعرض بحركة البدن وفي ان
الجسم الواحد هل يجتمع فيه حركتان الحكماء لا يجوزونه مثل الاولى الملكية فان لها حركة عرضية
الى المغرب وحركة ذاتية عندهم اذا تحرك الى جهة تحركت النملة الى خلاف حركته وفيه اشكال
وهو ان التوجه الى الجهة يقتضي الحصول فيها فلو توجه الجسم الواحد الى جهتين سواء كان التوجهان طبيعيين
او قسريين او احدهما طبيعيا والاخر قسريا لزم حصول الجسم الواحد دفعة في جهتين وانه محال ولعل هذا
الكلام اثبت بعضهم الحركة اليومية لكرة الارض لا للسماء وان كان ذلك باطلا على ما سياتي ان شاء الله تعالى

القسم الرابع في الزمان وفيه مباحث فالاول في وجود الزمان انا نعلم بالضرورة ان وقتنا وما مضى
وان كنا لا نعرف ذات الامر موجود كما نعرف امكانه ووجوبا ولكنا لا نعرف كونه امورا وجودية ثم من
الناس من انكر وجوده في الاعيان لانه لو كان موجودا لكان اما ان يكون مستقرا او منقضيا والاول محال والا
لكان هذا اليوم بعينه موجودا معه يوم الطوفان فيكون الحادث في هذا اليوم حادثا في يوم الطوفان بل قبله بل ابدا
هذا الخلف والثاني محال لانه حينئذ لا يعني ان يكون للاجزاء المفترضة فيه متعاقبة حينئذ يصح ان يقال ان كل
واحد منهما انه حدث للان كان قبل وكان بعد لكل الان والقبل والبعد بسبب الزمان فيلزم ان يكون للزمان زمان

الى ما لا نهاية له وذلك محال لا نسلم ان معية المتغير مع الزمان ومعية المتغير مع الثابت هي الزمان
ومعية الثابت مع الثابت هي الدهر سلمنا لكن لا نزاع في هذه الاسامي انما النزاع في المعية
حال معقوليتها فانه لم يتحقق هذه الحالة الا لاجل وجود امر اخر سميتموه بالزمان او الدهر او السرمد لزم
التسلسل وان لم يكن بطل القول بوجود الزمان [illegible] ان تلك الاجزاء ان كان لها حضور او لا يكون فان
كان الاول فكل واحد من تلك الاجزاء حال حضوره [illegible] الاجزاء المنقرضة فيه بعضها قبل بعض
ولا يكون الحاضر حاضرا بهذا الطرف واذا كان كذلك كان الزمان مركبا من تلك الامور المتتالية [illegible]
وان لم يكن لها حضور اصلا لم يكن القول في الزمان اصلا لان الماضي هو الذي كان موجودا في وقت كان حاضرا فيه
والمستقبل هو الذي يتوقع حضوره في وقت فلما استحال ان يكون لشيء من اجزائه حضور استحال ان يصير شيء
منه ماضيا او مستقبلا وما كان كذلك لزم الجزم بعدمه لان بديهة العقل حاكمة بان الذي لا يوجد
لا في الماضي ولا في المستقبل ولا في الحاضر فانه لا يكون موجودا اصلا واقوى ما على هذا الوجه المعارضة بالحركة
على ما قررناه عن [illegible] مع ان انكار الحركة باطل بالضرورة واحتج المثبتون بان [illegible] فاذا كان حركة [illegible]
في مسافة على مقدار من السرعة [illegible] اخرى معها على مقدار من السرعة وابتداء معا فانهما يقطعان المسافة معا
وان ابتدا احدهما ولم يبتد الاخر لكن اشتركا معا فان احدهما يقطع من المسافة اقل مما يقطعه الاخر
وان ابتدا معهما بطيء وانفقا في الاخذ والترك وجد البطيء قد قطع اقل من السريع [illegible] واذا كان كذلك كان
بين اخذ السريع الاول وتركه امكان قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها ببطوء معين وبين اخذ
السريع الثاني وتركه امكان اقل من ذلك بتلك السرعة المعينة بحيث يكون هذا الامكان جزءا من الامكان
الاول واذا كان كذلك كان هذا الامكان قابلا للزيادة والنقصان فيكون امرا موجودا ذا مقدار والاعتراض
المفصل من هذه الحجة [illegible] وجود الزمان واثبات [illegible] الاول باطل لانكم [illegible] هذه الجهة
على ما [illegible] حركة سريعة وبطيئة [illegible] يقطعان معا [illegible]

احديهما بعد الاخرى وكل ذلك مما لا يتوقف [illegible] وجود الابعاد [illegible] وجود الزمان فان السريع لو ابتدى
يقطع مثل ما قطعه البطيء في اقل من زمانه او اعظم منه في مثل زمانه او اقل [illegible] والبطيء بالعكس من ذلك فان
الحركتين انما تبتدئان معا وتنتهيان معا [illegible] ابتدا وجودهما وانتهاؤهما الان واحد والان لا يعقل
الا بعد تعقل الزمان وكذا القول في القبلية والبعدية فاذا ادعى ثبوت هذه الامور [illegible] الابعد ثبوت الزمان
فلو اثبتنا وجود الزمان بها [illegible] الدور اما [illegible] فهو باطل لان من المعلوم [illegible] لا يقبل
الا ان الزمان موجود فاما انه اي شيء هو وكيف وجوده فغير حاصل منه لان [illegible] العلم الضروري
باصل وجوده وتثبت بهذه الحجة كونه مقدارا منقضيا لانا نقول دعوى الضرورة باطلة [illegible] الدلالة
القاطعة [illegible] من [illegible] على [illegible] ان [illegible] عن هذا المقام ولكن [illegible] ان الحكم عليه بالزيادة
والنقصان لا بد وان يكون موجودا [illegible] على ان [illegible] الحوادث [illegible] يقبلها الزيادة
والنقصان ثم من المعلوم ان الزمان ليس من الامور [illegible] بل من الامور المنقضية واذا كان كذلك لم يصح
الحكم عليه بالزيادة والنقصان فاذا ما تريدون [illegible] الزمان في الاعيان لا يمكن ان يكون محكوما عليه بالزيادة
والنقصان وما كان محكوما عليه بذلك [illegible] الزمان في الاعيان ثم ان سلمنا انه محكوم
عليه بالزيادة والنقصان لكن لم لا يجوز ان يكون ذلك من الامور الفرضية [illegible] على ما قررناه في مسئلة
الخلاء ثم ان سلمنا ذلك لكنه معارض بنفس الزمان فان من ابتدا كل زمان الى انتهائه امكانا يتسع لمثل ذلك
المقدار ولا يتسع لما هو اعظم منه ولا يمتلي بما هو اصغر منه وامكان اخر اقل منه لا يتسع لذلك فان
ولا لما هو اعظم منه ويمتلي ببعضه واذا كان كذلك لزم ان يكون للزمان زمان ولكن جعلتم ذلك من الامور
الاعتبارية فنقول لو مثله في الحركة [illegible] فالوكنه لا ان قبل الابن معلوم بالضرورة فتلك القبلية اما ان
تكون نفس وجود الاب وعدم الابن وهو محال لان الوجود والعدم قبل كما بعد والقبل ليس بعد
او زائد عليهما وهو اما ان يكون عدما محضا وهو محال لانه نقيض اللاقبلية التي هي عدم محض [illegible]

العدم بثبوت أمر ثبوتي أصلا إذ الذهن فقط لكن حصول الحجة به جاز نقوله بالضرورة أو في الخارج وهو
إما أن يكون قائما بنفسه وهو محال لأن القبلية من النسب والإضافات التي لا يعقل وجودها مستقلا أو موجودا
بمحل وهو من العلوم أن كل شيء فإنه لا يقبل هذه النسبة فإن الأب من حيث أنه جوهر جسماني ليس قبل الابن من
حيث هو كذلك فإذا لا بد ههنا من شيء يلحقه القبلية والبعدية لذاته وهو إن كان غير الحركة كان مقصدا
هو المطلوب أو الحركة وذلك باطل لأن الحركة المفروضة قبل تعقل عدمها بعدها وبالعكس فلا بد من موجود آخر وهو
الزمان. الاعتراض لا نسلم أن القبلية والبعدية أمر ثبوتي وما ذكرتموه من المناقضة فقد مر الاعتراض عليه
في مواضع كثيرة من هذا الكتاب والذي يدل عليه أن حكمنا على القبلية والبعدية إضافيان فلو كانا موجودين
لوجدتا معا ولو وجدتا معا لوجد معروضاهما معا فيلزم أن يكون القبل والبعد موجودين معا من حيث هما
قبل وبعد فالشيء من حيث هو قبل مع بعده هذا خلف ثم القبلية لو كانت أمرا وجوديا لكانت إما أن تكون
قبلا أو بعدا أو معا بالنسبة إلى كل ما عداه فيلزم التسلسل ولئن سلمنا أن ما ذكرتموه يقتضي إثبات الزمان
لكنه يقتضي إثبات زمان غير الزمان من حيث أن بعض أجزاء الزمان سابق على البعض وذلك السبق ليس لذاته
وإلا لزم في كل جزء بعينه مسابقا على جزء آخر أن يكون على الغير الذي لكل الآخر ماهية والأمور المختلفة بالماهية
متباينة بالفعل لكن الانقسامات التي يمكن فرضها في الزمان غير متناهية فيلزم تركب الزمان من أجزاء متتالية
غير متناهية بالفعل وذلك محال وأيضا فليس تقدم بعضها على البعض مجرد التقدم الزماني الذي بين
العلة والمعلول لأن هناك المتقدم حاصل مع المتأخر وليس الأمر ههنا كذلك بل التقدم الذي هنا كتقدم
الحركة السابقة على اللاحقة فإن كان هذا النوع من التقدم لا يتقرر إلا مع الزمان وجب أن يكون للزمان
زمان وإلا فجوزوا في سائر الأشياء ب في ماهية الزمان فيه أقوال أربعة لأنه إن كان جوهرا فإما
أن يكون مجردا أو جسمانيا وإن كان عرضا فهو غير قار وهو لوازم الحركة أو مقدارها وهي الأقوال التي قيلت في
الزمان في هذه فا أنه موجود قائم بنفسه ليس بجسم ولا جسماني وأنه واجب الوجود لذاته واحتجوا عليه

بوجهين فالأول أن الزمان يمتنع عدمه لأنه متى فرض معدوما كان المحال الغير قبل ذلك الفرض وكل ما كان كذلك كان
واجبا لذاته أما الصغرى فلأن وجود الزمان معلوم بالضرورة فإن العلم بأني ما كنت موجودا من
الطوفان وأني موجود الآن أجلى العلوم الضرورية والعلم بوجود الآن والماضي جزء العلم بأن الأمس موجود
وأني كنت معدوما قبل العلم بأنه سابق على العلم بالكل السابق على الأول إلى الذي ذكرتموه أولا فالعلم
بوجود الآن والقبل والبعد علم ضروري وأما أنه يلزم من فرض عدمه لذاته محال فلأنه كل ما كان موجودا
متى فرض عدمه كان عدمه لا محالة بعد وجوده بعدية زمانية فإذن الزمان موجود حين فرض معدوما
فإذا لا يمكن عدمه إلا مع وجوده وذلك محال لذاته وأما الكبرى فلأن كل ما لزم المحال من مجرد فرض
عدمه كان فرض عدمه محالا لذاته وما كان كذلك كان واجبا لذاته وكل جسم وجسماني فإنه غير واجب لذاته
فإذن الزمان موجود واجب لذاته ليس بجسم ولا جسماني ب لو كان الزمان أمرا منقضيا لكان معناه هو أنه
يعدم منه شيء ويوجد منه شيء والذي فني غير الذي سيوجد لا محالة فنقول الذي فني إما أن يكون قد فني مع
وجوب أن يفنى أو مع جواز أن يفنى والأول باطل وإلا لزم أن ينقلب الشيء من الإمكان الذاتي إلى الامتناع
الذاتي وهو محال والثاني يقتضي صحة استمراره نظرا إلى ذاته اللهم إلا السبب منفصل إما عدم سببه أو حصول
ضده وعند ذلك هو حاصل في جميع الممكنات فيكون الزمان ممكن البقاء فبطل ما يقال إنه لذاته منقض إلى غير
ثابت الذات واعلم أن هذه المقالة باطلة لأن الزمان إن لم يكن منقضيا كان اليوم هو بعينه شأن الأيام وكل
ما حدث في سائر الأيام فهو حادث اليوم وبالعكس وذلك أدى إلى الفساد وإن كان منقضيا استحال أن يكون واجب
الوجود وهذا الذي ذكرناه معارضة لا حل ج أنه فلك معدل النهار لأن الزمان محيط بجميع الحوادث
وفلك معدل النهار محيط بجميع الحوادث لكنك تعلم أن الموجبتين في الشكل الثاني لا تنتجان وإن عكست الكبرى صارت
جزئية لا تصلح أن تكون كبرى في الأول د أنه حركة معدل النهار وذلك باطل لأنا جوزنا بأن الحركة توصف بأنها
أسرع وأبطأ والزمان لا يوصف بذلك فإنه لا يقال هذا الزمان أسرع من ذلك الزمان أو أبطأ منه بل نوجد في كثير

معه ولا يوجد زمان ان يقع فيه اجزاء ... ان يقال الحركة السريعة هي التي تقطع مثل ما تقطع البطيئة في زمان اقل ولا
يجوز ان يقال في حركة اقل ... الحركة في اول الشيء الى اخر مسافة لقطعها في المسافة ولو ارتفع السرعة
والبطوء عن تفاوت الحركات في المقدار فالمقدار غير الحركة وهذا الوجه يصح لنا نعارض بنفس الزمان الحاصل
ان الحركة والزمان يحمل على كل واحد منهما ما لا يحمل على الاخر فوجب ان لا يكون احدهما الاخر ولا اثر
عرض هو مثل الحركة وهو مذهب ارسطو واختيار المتاخرين واحتج عليه بامرين فالحجة الاولى في
الاثنين على وجود الزمان لا تعلل كونه قابلا للمساواة والمفاوتة وكل ما كان كذلك فهو كم وهو اما
منفصل او متصل والاول باطل والا لما كان منقسما ابدا لان الوحدة غير قابلة للقسمة لكنه كذلك لان كل
زمان يقع فيه حركة واقعة على مسافة منقسمة فيمكن الحركة الى نصف تلك المسافة واقعة في نصف ذلك
الزمان وكل زمان منقسم فاذا الزمان كم متصل وسواء ان يكون قار الذات او لا يكون والاول باطل
والا لكان الان هو كل ما مضى وكل ما يستقبل فهو اذا غير قار الذات فيكون مقدارا على الفضي وكل
ما كان كذلك فهو مقدار الزمان ما فهو الزمان اما ان يكون مقدارا للمادة او الهيئة فيها والاول باطل
لانه اما ان يكون مقدارا لمادة المسافة فهو محال لان المختلفين في هذا المقدار قد يستويان في المسافة
والعكس اي للمتحرك وهو باطل لذلك ايضا ولانه يلزم ان يكون الابطأ اعظم حجما لكون هذا المقدار فيه اعظم
هذا خلف والثاني لا يخلو اما ان يكون مقدار الهيئة قارة او غير قارة والاول باطل لان مقدار الهيئة القارة
لا بد ان يكون قارا اذا هذا خلف فاذن الزمان مقدار لهيئة غير قارة وهي الحركة فالزمان مقدار الحركة وهو
اما ان يكون نفس كمالها من السرعة او البطوء وهو محال لان الحركة تساوي جزءها في سرعتها وبطوئها وتخالفه
في هذا المقدار فهو اذن امر اخر غير انه مقدار الحركة مغاير لسرعتها وبطوئها فهو المطلوب وكلما
كان الشعور بالحركة اتم كان الشعور بالزمان اتم ولذلك كان المهتم يرى الزمان قد استطال وان كان المستغرق
بالطرب يستقصره لكون الاول شاعرا بالحركات وكون الثاني غافلا عنها وكذا النائم وكان حق اصحاب الكهف

لما لم يكن لهم شعور بالحركة لم يكن لهم شعور بالزمان فعلمنا ان الزمان مقدار الحركة فهذا ما قيل في تقرير مذهب
ارسطو وللسائل ان يعترض على الاول فيقول لا نسلم ان كل ما قبل المساواة والمفاوتة كان كما بعم ما قبلها
لذاته كان كما لكن لم لا يجوز ان يكون ذلك لا لذاته بل لانه من جهة هي ... لانه جوهر ثم انه ثبت وله نسبة مختلفة
الى الحوادث في قابلية المساواة والمفاوتة فما لم يبطل هذا الاحتمال لا يحصل مطلوبكم ثم ان سلمنا انه كم
فلم قلتم انه متصل قوله لو كان منفصلا لما وقعت الحركة فيه قلنا اما ان تعني به الحركة بمعنى القطع وهو الامر
الممتد في الوهم من اول المسافة الى اخرها او كونه متوسطا بين مبدا المسافة ومنتهاها بحيث لا يكون قبله
ولا بعده فيه او شيئا اخر فان كان الاول فلا وجود له في الاعيان فكيف يثبتون انه في الخارج لا يطلع
وان كان الثاني فهو واقع في الان كالحركة في الزمان وبهذا الجملة مما صرح الشيخ به في الفصل الاول من النمط
الطبيعيات للشيخ وان عنيتم به شيئا اخر فبينوه ولئن سلمنا انه مقدار الحركة فلم قلتم انه لا بد ان يكون
عرضا فيها قوله لان كل ما كان كذلك فهو موضوع قلنا منقوض بالنفوس الناطقة فانها حادثة وغير حالة في المادة
وعلى الثاني انا لا نسلم ان النائم انما لم يشعر بالزمان لانه لم يشعر بالحركة بل النوم مانع من الشعور بهما معا
بل هذا بالعكس اولى فان من جلس في بيت مظلم لا شعور له بشيء من الحركة فانه مع ذلك يكون شاعرا بالزمان
ثم ان سلمنا ان ما ذكرتم يقتضي كون الزمان مقدارا للحركة حالا فيها لكن هاهنا ما يمنع منه وذلك من وجوه فالاول
لو كان الزمان مقدارا للحركة لكنا متى فرضنا عدم الحركة وجب ان يعدم علينا مع ذلك فرض وجود
الزمان وان الباطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان فرض وجود مقدار الحركة مع انه لا حركة
محال كما ان فرض وجود مقدار الجسم مع انه لا جسم محال وبيان الثاني انا بعد فرض عدم جميع الحركات
نعلم بالضرورة ان ذلك العدم لا بد ان يكون بعد الوجود وتلك البعدية بالزمان فالذي امتنع
عليه لم ينفك عن تصور الزمان مع انه فرض عدم الحركة وهذا الامتناع يوجب ان لا يكون الزمان مقدار
الحركة من حيث هي حركة مفتقرة الى الزمان او من حيث انها حركة مخصوصة والثاني باطل والا لكان اذا

فرضنا وجود حركة سوى تلك الحركة المخصوصة وجب ان يتحقق وجودها بدون الزمان لكن ذلك محال
لان كل حركة تقطع مسافة منقسمة ويكون نصفها قبل كلها فلا تكون الحركة المنفكة عن الزمان منفكة عنه
هذا خلف والاول يقتضي ان يكون لكل حركة من حيث هي حركة مستدعية زمانا لم ليس ان يكون الزمان حاصلا لبعضها
اشد اولى بالتبعية او على العكس لانه لما كانت حركة الافلاك حاصلة في الكل يستحيل ان يخص بعض
الحركات دون البعض فاما ان يحصل لكل حركة زمان على حدة او يحصل للكل زمان واحد والاول يقتضي حصول الزمان
لكل منها والثاني باطل بالضرورة اذ انا نعلم بالضرورة انه ليست هذه الساعة الواحدة ساعات كثيرة بعدد
الحركات بل ليست الا ساعة واحدة ولان تلك الازمنة توجد معا فيستحيل لابد وان يكون لزمان اخر
محيط بها وذلك محال لانه يلزم التسلسل وبتقدير صحته فالمحال ايضا لازم لان الامر الذي لاجله حصل
اجتماع جميع الازمنة لابد وان يكون محيطا بجميعها والمحيط بجميعها لا يكون منها لانا جمعنا الازمنة
باسرها في ذلك المجموع فالمحيط بها الخارج عنها لابد وان لا يكون زمانا لكن الذي لذاته تقتضي المعية
والقبلية والبعدية هو الزمان فاذا ذلك الخارج زمان ليس بزمان هذا خلف واما الثاني
فذلك الزمان الواحد اما ان يكون حالا في كل الحركات فيكون الواحد حالا في محال كثيرة ولانه اذا عدمت
حركة فقد عدم مقدارها اجماعا مع بقاء مقدار الحركة الاخرى فلو كان ذلك المقدار واحدا لزم وجوده
وعدمه معا وهو محال واما الثالث فهو المطلوب ج ولكن اما ان يكون مقدارا للامر المتوهم الممتد
من اول المبدا الى اخرها وهو محال لان ذلك الممتد لا وجود له في الخارج كما قررناه وما لا وجود له في
الخارج استحال ان يكون محلا للزمان الموجود في الخارج او للحصول في الوسط وهو ايضا باطل لانه امر
ذاتي من الاثبات زماني د ولكان محتاجا الى الحركة احتياج الحال الى المحل لكن الحركة محتاجة الى الزمان
لانه ما لم يتقرر في العقل زمان معين اما الماضي او الحاضر او المستقبل استحال ان يعقل حصول الحركة حينئذ
يلزم الدور ه ما علم بالضرورة ان الحركة اليومية انما حصلت بذاتها وجميع صفاتها في هذا اليوم

فلو كان هذا اليوم من جملة صفاتها الكتب فيحكم بان هذه الصفة حصلت في هذا اليوم فكنت
قد اضفت الشيء الى نفسه وهو محال وعدم الزمان بعد وجوده ممتنع لذاته فلو كان الزمان صفة الحركة
لكانت الحركة شرطا في وجود ما يستحيل عدمه لذاته فكانت الحركة ممتنعة العدم لذاتها فكانت واجبة
لذاتها وكانت غنية عن المحل هذا خلف ز انا نعلم بالضرورة ان الله سبحانه كان موجودا قبل الان وسيكون
موجودا بعده وهو الان موجود وكذا الاجسام والاعراض الباقية فاذا كانت اضافة هذه الاشياء الى
الزمان كاضافة الحركة بالنسبة اليه لم يكن جعل الزمان من عوارض الحركة اولى من جعله من عوارض غيرها ح
مقدار الشيء موجود معه بالزمان فلو كان الزمان مقدار الحركة لكان للزمان زمان ثم ان كان الزمان
مقدار الحركة فلابد وان نعقل اولا معنى نسبة الحركة الى الزمان فانه ان كان المراد منها المعية فهي حاصلة
بين الجوهر والعرض بل بين الزمان وما فيه فليس كون الحركة في الزمان اولى من كونها في سائر الاعراض بل من
كون الزمان فيها وان كان المراد منها الحالية والمحلية لزم ان يكون كل محل حالة كون الحركة في زمانها وان لا يكون
حركة في زمان الا حركة الفلك الاقصى لانها هي المحل للزمان عندهم وان كان المراد تقدير الحركة به لزم من
حصول التقدير انما كان حصول هذه النسبة قبله ثم ان يكون الجسم حاصلا في المقدار حصول الحركة في زمانها
وان كان المراد امرا اخر فلابد من بيانه فهذا ملخص ما عندي مما قيل في الزمان ولعل الاقرب ان يقال انه
لا معنى للزمان الا حصول بعض الحوادث مع البعض او قبله او بعده وان تلك القبلية والبعدية والمعية والكثرة
مفهومات مغايرة لما حكم عليها لكنها من الامور الاعتبارية كما قررنا مثله في الوجوب والامكان والاضافات
وان تفعل وان تنفعل حجة بان للزمان بداية اتفق المشاء على انكاره لنا وجهان الاول كل محدث حدوثا زمانيا
فان عدمه قبل وجوده وهذه القبلية ليست نفس العدم لان العدم قبل كالعدم بعد وليس القبل بعد فهي اذا
امر زائد وليست سلبا محضا ولا اعتبارا محضا لما تقرر انه امر ثبوتي وليست من الجواهر القائمة بانفسها
فلابد لها من موضوع فاذا كان موضوعها حادثا عاد الكلام فيه حتى يكون قبل كل حادث حادث وتلك الحوادث تستحيل

ان يكون اثنينية والا لم يتناه الاثار في الازل ... فوهم الزمان به لا ... ان مفهوم كونه تعالى
باقيا مع العالم لا يتم الا مع الزمان فكذلك السابقية حاصلة من الازل الى الابد لزم وجود الزمان من
الازل الى الابد لا يقال لكن ذلك ايضا بقية الزمان المقدر لانا نقول صدق السبق على ما لا مع
الزمان فلما كان السبق حاصلا حقيقة وجب كون الزمان حاصلا حقيقة ولو كان الزمان حادثا لكان
فرض جسم كبير احدهما ينتهي الى مبدا العالم بعشرة دورات والاخرى بعشرين دورة ... الا
انتقال العالم من الامتناع الذاتي الى الامكان او الخالق من العجز الى القدرة وهما ... لا بد من ان معا
وان كان الزائد مثل الناقص فهذا يدل ان الفرض قبل حدوث العالم امتداد لا يمكن ان يحصل فيه الا عشر دورات
واخر يمكن ان يحصل فيه عشرين دورة والاول جزء الثاني وذلك الامتداد هو الزمان فقبل الزمان زمان
لا يقال ... الذي ذكرتم لا يدل الا على صحة وجود الزمان قبل حدوث العالم فاما على حصوله فلا لانا
نقول انا بهذا الفرض عرفنا وجود امكان ... متعلق المقدار وذلك الامكان هو الزمان بهذا الفرض
اذا دل على وجود الزمان ولو كان الزمان حادثا لوجب ان يتغير حين وجوده عن حين عدمه وذلك التغير يجب ان
لا يتوقف على الحدوث المتوقف على ذلك التغير والحينان متميزان في نفسيهما ولا شك ان ذلك الاحيان ما به
للازل ... فالزمان كان موجودا قبل حدوث كل حادث واما ان يكون المفهوم من لم يكن في قول العالم
لم يكن ثم كان هو انه لم يكن حاصلا في زمان ... لم يكن في العدم والثاني باطل ... لم يكن في العدم
لو انتفى الحدوث لكان الباري سبحانه وتعالى ... لم يكن في العدم الصرف فتعين الاول ... الزمان
اجاب المليون عن الاول بانا لا نسلم ان القبلية صفة ثبوتية ... الكلام عليها ... اخر
وهو ان نقول لم لا يجوز ان يكون تقدم عدم العالم على وجوده كتقدم بعض اجزاء الزمان على البعض ... ذلك
بالزمان والا لزم التسلسل لا يقال ... والتسلسل ... رفع ... هذا ...
عن ذلك الجزء ... انه ما كان موجودا ... فلا حصول لذلك الجزء الا الاستحالة ... التكلم على هذا ...

لانا نقول المعنى بقولنا ان الجزء المتاخر انه لم يكن موجودا مع الجزء المتقدم ليس المعية بالعلية ولا بالطبع
ولا بالشرف ولا بالمكان ولا بالزمان ... معناه ان ... احدهما انا ... ان الجزء ... لا ...
وذلك يوجب التسلسل واذا كان كذلك ... اخر في المعية والتقدم والتاخر وراء
هذه الاقسام زائدا عليها وكذلك فلم لا يجوز ان يكون تقدم عدم الحوادث على وجودها واقعا على هذا
الوجه وحينئذ لا يلزم من تقدم عدم الحوادث على وجودها وجود زمان قديم وهو الجواب عن الثاني
وعن الثالث ان حاصل ما ذكرتم ... قبل حدوث العالم امكانات ... والمفارقة ...
ان ذلك هو الزمان ونحن بينا ان ذلك لا يقتضي وجود الزمان وعن الرابع ان ما الزمتم علينا ... حدوث
كل الزمان لازم عليكم في حدوث كل واحد من اجزائه بل يلزم التسلسل في الازمنة وهو محال ... الصحة
فالنقض حاصل لانه اذا وقع كل زمان في زمان اخر لا الى نهاية كانت تلك الازمنة ... التي لا تقع
في الزمان الذي هو ... تلك الازمنة الغير المتناهية التي وقع بعضها في بعض ... لا بد ...
فالذي هو ... للجميع ... لم يكن زمانا اخر والا لكان جزءا ... المجموع ...
... ذلك ... فليعقل مثله في كل حادث وعن الخامس من المعارضة ... الزمان ...
هذا الزمان في الازل ... بكون الثاني في زمان اخر وكذلك ... ثم احتج المليون على ... حدوث
الحوادث بوجهين فالمؤثر في العالم فاعل مختار وكل فاعل مختار فانه لا بد وان يكون متقدما على جميع
افعاله وكل ما تقدم على غيره فله اول فلكل الحوادث اول ... كل واحد من الحوادث مسبوق بعدم
لا اول له والمجموع ... فلو وجدت ... تلك الحوادث في الازل ... ذلك الواحد ...
وجود ... معا وهو محال ... تمام ... هذه الوجوه مذكورة في كتابنا المسمى ... العقول
في ان الزمان ... ابدا لان كل زمان ... منقسمة ... الحركة نصف
زمان كلها ... في الاصول ... الان ... فالذي ... حصوله في ...

حصول الزمان وهو الذي اذا وجد الزمان وفرض فيه فصل فانه يكون ذلك الفصل طرفا للزمانين والنقل
اما ان يكون في وجوده او في عدمه اما وجوده فلانا قد قلنا ان كل زمان منقسم الى غير النهاية والآن
يحصل الآتي انه بالفعل اما بالقطع او اختلاف العرضين او التوهم والاول محال لما ثبت انه لا يدل الى الزمان
ولانه بالفعل فبقي ان يكون حصول الآن على الوجه الاخير لما باختلاف الاعراض النسبية
كاختلاف محاذات او موازاة اثنين واما التوهم ولقائل ان يقول هذا يدل الحجة على اثبات الآن
وانه متصل وانه لا بداية له ولا نهاية ان الشيء قد يكون منقسما بالقوة وكل ذلك بحيث بعضه بعضا في سيالي
الى ما شاء الله سبحانه واما عدمه ففيه اشكال وهو انه ان كان دفعة كان الآن الذي هو اول زمان عدمه ملاصقا
له فيلزم تتالي الآنات وان كان يسيرا يسيرا فهو محال ايضا لما ثبت من فساد تخلل الفاعلين
لانا نعلم بالضرورة ان الآن لا يبقى شيء منه بعد زوال الآن وكان كل ما يعدم يسيرا يسيرا كان بين
وجود ذلك الشيء وعدمه الصرف واسطة فيكون منقسما فيكون الآن منقسما هذا خلف واجيب عنه
بان بين القسمين المذكورين ثالثا وهو انه يعدم في جميع الزمان الذي بعده وابتداء ذلك الزمان ليس آنا
آخر حتى يلزم المحال المذكور بل هو موهوب وهو الذي يتوقع وجود الزمان فقد قبل الزمان والحركة
والآن فيه امور منتظمة وقد عرفت ان الموجود في الخارج من الحركة هو الحصول في الوسط وان ذلك
يفعل بسيلانه الحركة بمعنى القطع كما ان النقطة تفعل بسيلانها الخط فكذلك الموجود من الزمان في
الخارج امر لا ينقسم وانه يفعل بسيلانه الزمان وهذا الكلام مع ما فيه من البحث الكثير فيه اعتراف بان
الموجود في الخارج ليس الا امرا غير منقسم وهو الحصول في الوسط وهو الآن واما الحركة والزمان فلا وجود
لهما في الخارج وذلك يبطل جميع ما ذكروه ولنكتف بهذا القدر من الكلام في الزمان والحركة فان ما وراءه
فروع دقيقة او لفظية قليلة الفائدة وانتقض هنا الكلام فيهما في [illegible] كتبنا وبالله التوفيق والثقة
وبتمامه تم الفن الاول

الجملة الثانية في الجواهر

في الاجسام وفيه ابواب الباب الاول في تجوهر الاجسام وفيه مباحث فالاول في تعريف الجسم
الذي ارتضاه المتأخرون فيه انه الذي يمكن ان نفرض فيه الابعاد الثلاثة المتقاطعة على الزوايا القائمة
وليس هذا الامكان بالامكان العام ليندرج فيه ما لم تكن الابعاد حاصلة فيه بالفعل اما وجوبا كما في
الافلاك او جوازا كما في العناصر واما لا يكون شيء منها حاصلا فيه بالفعل كالكرة المصمتة وهذا حد يشكل
فانه تعريف للشيء بما هو اخفى منه لان كل عاقل يعلم ان كل واحد من الاجسام المشاهدة كونه جمادا ومتحيزا
لا عن بيان العبارات وان كان لا يخطر بالبال انه فضلا عن صحة الزوايا القوائم على الوجه الذي ذكروه
فان قيل لكن من التصورات الغامضة التي لا تحصل الا للافراد [illegible] المقصود
ان المراد من لفظ الجسم كذا لم نعرف حينئذ ان الجسم مثل هو كذا لكن حاصله يرجع الى تفسير اللفظ وان
كان المراد ان الحقيقة المشار اليها بالجسم موصوفة بهذه الصفة كان ذلك دعوى ولا بد في اثباتها
اما من الضرورة او النظر لان الدعوى لا تمكن الا بعد تحقق المحكوم عليه فقولنا الجسم ما يمكن فرض الابعاد
الثلاثة فيه متوقفة على تصور الجسم فلو استفدنا تصور الجسم منه لزم الدور لا يقال الجسم متصور لذاته ابتداء
وهذا التعريف يفيد كمال تصوره لانا نقول هذا التعريف [illegible] وانه لا يفيد كمال التصور لان الجسم عندكم
مركب من الهيولى والصورة ولا يجوز ان يكون للصورة مدخل في قابلية الابعاد لان الصورة هي الجزء الذي
به يكون الشيء بالفعل ولو كان مع ذلك جزءا من القابل لكان الشيء الواحد مبدأ للقبول والفعل وذلك محال
واذا لم تكن الصورة جزءا مما هو قابل للابعاد من حيث هو قابل لها لم يكن القابل لها الا الهيولى فيكون الحد
الذي ذكرتموه غير متناول للجسم بل للهيولى على ما يأتي في الباب ان الهيولى لا تقبل الابعاد
الا بعد قبول الصورة اولا لكن فرق بين الهيولى بشرط الجسمية وبين مجموع الهيولى مع الجسمية فالقابل
للابعاد هو الهيولى بشرط حصول الجسمية فيها لا مجموع الهيولى والجسمية لكن الهيولى بشرط حصول
الجسمية فيها ليست الا الهيولى فظهر ان التعريف الذي ذكروه لا ينطبق على مذهبهم الا على الهيولى لا [illegible]

تكلف الاجوبة عن هذه الشكوك لكن الاولى ان يقال ان ماهية الجسم متصورة تصورا اوليا لان كل احد
يعلم بالضرورة من الجسم الكثيف المشاهد كونه متحيزا حجما وممتدا بالجهات وبين الحس كونه كذلك وقد عرفت انه
ما كان كذلك لا يشتغل بتعريفه نعم من اثبت كون الجسم مركبا من الاجزاء التي لا تتجزى لا يفسر الجسم بالمتحيز لان
الجزء الواحد متحيز وليس بجسم بل الجسم عنده اسم لعدد مخصوص من تلك الاجزاء اما اثنين او ثلثة او اربعة مخصوصا
وذلك بحث لغوي ب في الجزء الذي لا يتجزى ان جسما او كل جسم فاما ان يكون مركبا من اجسام
اجسام مختلفة الطبايع كبدن الانسان ولا شك ان اجزاءه حاصلة بالفعل ومتناهية واما ان لا يكون
كذلك كالماء الواحد ولا شك انه قابل للانقسامات والانقسامات الممكنة اما ان تكون حاصلة بالفعل او غير
حاصلة وكلا القسمين اما ان تكون متناهية او غير متناهية فحصلت من هذا التقسيم اقسام اربعة فالاول
كون الجسم مركبا من اجزاء متناهية بالفعل كل واحد منها لا يقبل القسمة بوجه اصلا وهو مذهب المتكلمين ب
كونه مركبا من اجزاء غير متناهية بالفعل ج ان لا تكون الاجزاء بالفعل بل بالقوة وهي متناهية د ان تكون
الاجزاء بالقوة وهي غير متناهية وهو مذهب ارسطو ومتبعيه وتقرير مذهبهم ان الجسم البسيط في نفسه
شيء واحد كما انه في الحس كذلك وليس فيه شيء من المفاصل اصلا لكنه قابل للتقطيع وكل ما بالقوة لا يخرج الى
الفعل الا لسبب والاسباب المخرجة لخروج المفاصل من القوة الى الفعل ثلثة فاما التقطيع او اختلاف
الاعراض اما مضافة كاختلاف المماستين او غير مضافة كما في البلقة ج التوهم فاذا لم يوجد احد هذه الاسباب
كان الجسم في نفسه واحدا ويجب ان تفهم من قولهم الجسم قابل لانقسامات غير متناهية مع قولهم بتحيل وجودها
بالفعل ما نفهمه من قولنا الله سبحانه قادر على مقدورات غير متناهية مع قولنا ان حدوث ما لا نهاية له محال
فكما ان المراد هنا ان قادرية الله سبحانه لا تنتهي الى حد الا ويصح منها الايجاد بعد ذلك كذلك الجسم
لا ينتهي الى حد الا ويمكن فيه فرض طرف عن طرف واعلم ان على فساد القول بالجزء ادلة مختلفة للاخذ في
اربعة فمنها ما يتعلق بالمماسة وهو من وجوه ا لو فرضنا جزءا بين جزئين فالمتوسط اما ان يلاقي

كل واحد منهما بالوجه الذي به يلاقي الاخر بيساره حتى يكون الوجه الذي منه الى احدهما غير الوجه الذي ليس
منه اليه وهو سفسطة او بغيره وهو قول بالتجزي ب اذا ركبنا خطا من ثلثة اجزاء ووضعنا جزءين على
طرفيه فاما ان لا تصح الحركة على منتهى الجزئين مع كون كل واحد منهما قابلا للحركة وفراغ الجزء المتوسط وذلك
محال من وجهين اما اولا فبالضرورة واما ثانيا فلانه لزم ان لا يحصل الحركة في شيء من الاجسام لانه لا جزء الا ويمكن
وقوعه على متصل حينئذ في الفلك ج او يصح فحينئذ يكون النصف من كل واحد منهما بازاء النصف من الوسط والنصف
من الجزء ان الطرفين من الخط الاسفل فينقسم الاجزاء الثلثة د اذا ركبنا خطا من اربعة اجزاء ووضعنا فوق طرفه
الايمن جزءا وتحت طرفه الايسر جزءا ثم ابتدا بالحركة وانتهيا الى آخر الخط دفعة واحدة فلا شك انهما لا يمر كل
واحد منهما بصاحبه الا بعد تحاذيهما وذلك لا يتفق الا على منتصف الثاني والثالث وهو يوجب التجزية ومنها
ما يتعلق بالحركة وهو من وجوه ا الجزء اذا انتقل من جزء الى اخر ملاصقه فاما ان يوصف بالحركة عند
ما يكون ملاقيا للتمام الاول وهو محال لانه حينئذ بعد لم يتحرك او عند ما يصير ملاقيا للتمام الثاني وهو ايضا
محال لانه حينئذ قد انتهت الحركة او فيما بينهما وهو يوجب الانقسام ب لو لم يكن البطوء في الحركات لتخلل السكنات
لكان القول بالجزء باطلا لانا اذا قطعنا مسافة بحركة سريعة فقد قطعنا ما فيها من الاجزاء على التوالي بلا
ولا بد ان يقع قطع كل واحد منها في زمان معين وفي مثل ذلك الزمان لا بد ان يقطع البطيء اقل منه فينقسم الجزء
لكن المقدم حق على ما مر فالتالي مثله ج اذا دارت الرحى فاما ان يفك بينهما فقطع الطوق العظيم جزءا اقطع
الطوق الصغير اقل من جزء فينقسم الجزء او جزءا فتكون الصغيرة مثلا للعظيمة او يقال انها تتفكك في بعض
الاوقات فيتحرك بعض واما الدائرة العظيمة فانها تتحرك ابدا وذلك يقتضي تفكك اجزاء الرحى وهو باطل
لبداهة وجوده في الحجر ب لانا نفرض هذا الكلام في الفلك مع ان الخرق عليه محال وجملة من الامر العجيب وهو ان عطف
كل جزء من اجزاء الرحى من الفطنة حتى علم ان الابطا انما انهم ينبغي ان يتفرق حتى لا يزول عن سمته الذي كان له لك
الا سرع مع ان الانسان يعلم كمال الفطنة يعجز عنه لان الانسان لو وضع عقبه على الارض ثم ادار رجليه على

دورة تامة لزم ان يعالج في تلك الحالة تفككت اجزاء الفلكية وكل ذلك باطل واعلم ان من الحجج ما يقتضي
انقسام الزمان والمسافة معا لان الكرة اذا انطبقت قوسا فالصغرى قطعت اقل منها فتكون الصغرى
قاسمة للمسافة والكبرى قطعت شيئا قطعته الصغرى في زمان اقل فتكون الكبرى قاسمة للزمان د كالرحا
ذو الشعب الثلاث اذا انطبقت الشعبة الخارجية منها جزءا فلابد ان تقطع الشعبة المتوسطة اقل من جزء
على ما بيناه ومنها ما يتعلق بالمسامتات وهو من وجوه ا الصفحة المركبة من الاجزاء التي لا تتجزى
اذا اشرقت الشمس عليها حتى صار احد وجهيها مضيئا وعن الثاني فانه لابد وان يكون المضيء مغايرا لغير المضيء
ب الخشبة المغروزة في الارض اذا وقع لها ظل فمن المعلوم ان الظل ينقص عند ازدياد ارتفاع الشمس فاما ان
يكون مهما ارتفعت الشمس جزءا انتقص من الظل جزء فيكون طول الظل بمقدار الشمس او قد ترتفع الشمس مع
انه لا ينقص من الظل شيء وهو محال لوجهين ا انه لو جاز ذلك في الجزء الواحد لجاز في الجزئين والثلاثة وهلم جرا
حتى تنتهي الشمس الى غاية ارتفاعها مع بقاء الظل كما كان وب ان الخط الملتمس فما بين الشمس وطرف الظل اذا
تحرك الطرف المتصل منه بالشمس دون الطرف المتصل بالظل حدث لذلك الخط انكسار وهو محال لانه يجب وكيف ان ازاله
مساويا للناقص او مهما ارتفعت الشمس جزءا انتقص من الظل اقل من جزء وهو المطلوب جـ الجسم قد يكون ظله
في وقت من السنة مثليه فيكون مثله من الظل ظل نصفه فالجسم الذي اجزاؤه وتر يكون ظله شفعا فيكون لظله
نصف ونصف ظله ظل نصفه فيكون لذلك الجسم نصف فينتقض الجزء د قد بينا ثلاثة اجزاء هكذا ا ب جـ
ثم وضعنا فوق احد طرفيه جزءا ثم تحرك الخط حتى دخل ا مكانا جديدا و ب دخل مكان ا و جـ مكان ب ثم
عند حركة ا الى المكان الجديد تحرك الجزء الذي فوقه الى سمت حركته فاما ان يقال انه تحرك الى المكان الذي
فوق مكان ا وهو محال لانه حينئذ لم يتحرك عن ا بل بقي فيه او الى المكان الذي هو فوق المكان الجديد
فتكون حركة الجزء الفوقاني اسرع من حركته لانه قطع جزءين في ذلك الزمان فيكون زمان حركته منقسما ان كانت
تلك الحركة منقسمة لان الواقع منها في احد نصفي ذلك الزمان غير الواقع منها في النصف الثاني ولما كانت الحركة

منقسمة كان المتحرك فيه والبتة منقسما لان الذي يقع فيه احد نصفي الحركة غير الذي يقع فيه النصف الآخر
فتكون المسافة منقسمة ابدا ه ولنكن الخط المفروض جـ ا ب لكن عند ما تحرك الخط الى جانب تحرك الجزء الذي
فوق طرفيه الى خلاف ذلك الجانب فاذا انفصل عن ا فان صار ملاقيا لـ ب فهو محال لان ب قد دخل في مكان ا
فلو تلك الجزء الذي كان فوق ا وتحرك عنه انما تحرك الى ب مع ان ب حصل في مكان ا فعند ذلك الجزء الفوقاني لم يتحرك
عن ا مع انا قد فرضناه متحركا عنه هذا خلف فبقي ان يقال انه تحرك عن الجزء الذي كان فوقه الى الجزء الذي هو
الذي فيه جـ بعد حركة الخط على الوجه المفروض فاذا الجزء الفوقاني يقطع ثلثة اجزاء في الزمان الذي قطع ما تحته جزءا
واحدا فينقسم الزمان ويعود المذكور و البئر التي عمقها مائة ذراع اذا كان في منتصفها خشبة وعلق عليها
حبل مقداره خمسون ذراعا وعلق على الطرف الآخر من الحبل دلو فاذا ارسل حبل بطوله خمسين ذراعا وشد على
طرفه كلاب فاذا جعل الكلاب في طرف الحبل الذي علق الدلو على الطرف الآخر منه ثم جر الى اعلى البئر فان الدلو
ينتهي من اسفل البئر الى اعلاها في الزمان الذي ينتهي الكلاب من وسط البئر الى اعلاها وذلك يقتضي انقسام الزمان
والحركة ز السفينة تتحرك الى جانب والرجل الذي فيها الى خلاف تلك الجهة ففي الزمان الذي تتحرك السفينة جزءا
ان تحرك الرجل جزءا ذهب الزائد بالناقص ووقف في مكانه وهذا هو السبب في توقف المتحيرة وان تحرك اكثر
من جزء انقسم الزمان ولزم من انقسامه انقسام الحركة والمسافة وهذه الوجوه لها تعلق بتبدل الحركة وان كان
لها ايضا تعلق بالمسامتات ومنها ما يتعلق بالاشكال وهو من وجوه ا فالجزء منه فهو مشكل يحيط به
حد او حدود فان احاط به حد واحد كان كرة والكرات اذا انضم بعضها الى بعض حصلت الفرج فيما بينها فهي
ان انقسمت الاجزاء امتلأ ما بينها وعلى كل حال تبقى الفرج التي هي اصغر من تلك الاجزاء فينقسم الجزء وان احاطت به حدود
مثل ان يكون مثلثا او مربعا كان جانب الزاوية منه اقل من جانب الضلع فينقسم الجزء ب لو صح الجزء لامتنعت الدائرة
لان الخط المركب من اجزاء لا تتجزى لو امكن جعلها دائرة وجب امتناع جعل الجسم ذي العرض ايضا دائرة
لان الجسم ذا العرض ليس الا خطوطا انضم بعضها الى بعض على مذهبهم فلو امتنع على كل واحد منها ذلك

وجب ان يتسع ايضا على الكل وان لم يتسع فاذا جعل ذلك الخط دائرة فاما ان يتلاقى ظواهرها كما تتلاقى بواطنها
فتكون مساحة ظواهرها كمساحة بواطنها فاذا احاطت بها دائرة اخرى كان حكمها ايضا كذلك فيكون ظاهر
الدائرة المحيطة المساوي لباطنها المساوي لظاهر المحاطة المساوي لباطنها مساويا لباطن المحاطة ثم لا يزال
يجعل الدوائر يحيط بعضها بالبعض الى ان يبلغ الى دائرة طوقها مثل طوق الفلك الاعظم ولا يكون فيها فرجة
اصلا ومع ذلك فلا تزيد اجزاؤها على اجزاء الدائرة الصغيرة المفروضة اولا هذا خلف واما ان لا تتلاقى
ظواهرها مع تلاقي بواطنها فيلزم التجزية بعينها لان الجوانب المتلاقية غير الجوانب الغير المتلاقية ثم لا بد ان
كل واحد من تلك الفرج ان اتسع لتمام جزء فليملأ به فاما ان يتسع بعض الجزء لتلك الفرجة فيلزم الانقسام
او لا يتسع فيكون حجم كل الجزء المالي اصغر من تلك الاجزاء التي وقعت في ظواهرها لتلك الفرج فيلزم القسمة ايضا
لكن الثاني باطل فالمقدم مثله الحجة الثامنة اذا كان كل واحد من الضلعين المحيطين بها عشرة اجزاء كان وترها
لا محالة جذر مائتين بشكل العروس لكن ليس للمائتين جذر صحيح فلا بد من انكسار الاجزاء ولكل خط
مستوي الجانبين فانه يمكننا ان نعمل عليه مثلثا متساوي الاضلاع فالخط المركب من جزئين اذا عملنا عليه مثلثا
متساوي الاضلاع وقع كل واحد من الاجزاء على منتصف الجزئين الاخيرين اخذنا خطا من جزئين ووضعنا
على احد الجانبين جزءا اخر فتحصل هناك زاوية قائمة فوترها ان كان من جزئين كان وتر القائمة مساويا لكل
واحد من الضلعين المحيطين بها وان كان من ثلاثة كان الوتر مساويا لمجموع الضلعين هذا خلف فاذا هو اكثر
من الاثنين واقل من الثلاثة واوقليدس برهن على ان كل خط يصح تنصيفه فالخط المركب من الاجزاء الافراد يصح
تنصيفه فينتصف الجزء وبين ابن الهيثم في شرحه شكوك اوقليدس ان كل خط امكن تقسيمه بثلاثة اقسام
متساوية فالخط المركب من جزئين او اربعة اجزاء اذا انقسم كذلك لزمت التجزية مثلث متساوي الاضلاع
على خط من ثلاثة اجزاء فخرج من احدى زواياه خط الى الثاني من الضلع الذي يوترها وجب ان ينقسم ذلك المثلث
الى مثلثين متساويين لما بين في الشكل الرابع من المقالة الاولى من اوقليدس فيكون الخط المخرج من تلك الزاوية

الى ذلك الضلع فاما فكل واحد من هذين المثلثين فيه قائمة والزاوية الاخرى منه ثلثا قائمة فيجب
احدى زوايا المثلث الاول والباقية ثلث قائمة لكونها نصف احدى زوايا المثلث الاول فيكون
وتر القائمة منهما ثلاثة اجزاء ووتر الزاوية التي هي ثلث القائمة جزءا ونصفا ووتر الزاوية التي هي ثلثا القائمة
اكثر من جزء فان كانت ثلاثة كان ضلع القائمة مثلا للوتر وهذا خلف وان كانت اقل من ثلاثة فقد انقسم الجزء
في هذا المثلث وجوه اخر كثيرة مستنبطة الحجة التاسعة بين اوقليدس في المقالة الاولى ان السطوح المتوازية
الاضلاع التي على قاعدة واحدة وفي جهة واحدة وفيما بين خطوط بعينها متوازية متساوية بعضها
لبعض وذلك يبطل الجزء لانا اذا قدرنا احد السطحين اربعة في اربعة حتى كان جملته ستة عشر والسطح
الاخر طوله من المشرق الى المغرب لزم ان يكون مجموع تلك الاجزاء الكثيرة مساويا للستة عشر جزءا وانه محال
لا يقال وهذا المحال لازم ايضا على اوقليدس لان احد السطحين اذا كان ذراعا في ذراع والاخر طوله من
المشرق الى المغرب فكيف يكون احدهما مساويا للاخر لانا نقول السطحان المتوازيان اذا كان احدهما قائما
على قاعدته والاخر كان مائلا وكانا جميعا على قاعدة واحدة وفيما بين خطين متوازيين فانه بمقدار ما يزيد
في طول السطح المائل ينقص من عرضه والمحال انما يلزم لو كان عرض السطح المائل هو القاعدة المشتركة
وليس الامر كذلك بل كلما ازداد الطول انتقص العرض حجة اخرى بين اوقليدس انه يمكن قسمة كل خط بحيث يكون
ضرب كله في احد قسميه مساويا لمربع القسم الاخر وذلك يوجب التجزية لان الخط المركب من ثلاثة اجزاء
اذا انقسم بقسمين متفاوتين كان احدهما اثنين والاخر واحدا وضرب الكل في الواحد ثلاثة ومربع الاثنين اربعة
وذلك لا يصح ثم وكان هذه الدلالة لا تتم الا ببعض ما تقدم فرضنا اربعة خطوط كل واحد منها
من اربعة اجزاء وضممنا البعض الى البعض على الوجه الذي تقدم فلا شك ان القطر انما يحصل من الجزء الاول
من الخط الاول والثاني من الثاني والثالث من الثالث والرابع من الرابع فهذه اربعة اجزاء في جانب القطر ان كانت متلاقية
كان القطر مساويا للضلع هذا خلف او غير ملاقية فهناك فرج فكل واحد منها ان اتسع لجزء فليفرض

امتلاو به فيصير القطر بهذه ستة اجزاء فيكون القطر مساويا للضلع هذا خلف او لا يتسع فينقسم الجزء باء
اذا او تعينا خطا مستقيما كالوتر علمنا منه حتى حصل الوتر جذر مجموع مربعي الضلعين وفرضنا
كل واحد من الضلعين خمسة كان هذا الوتر جذر خمسين فان فرضنا طرفي هذا الوتر على احد الجانبين جزءا
تحرك الطرف الاخر الى الاخر فاول ما تحرك جزءا صار احد الضلعين ستة والاخر اربعة فيكون الوتر
جذر اثنين وخمسين وقد كان هو بعينه جذر خمسين هذا خلف فاذا تحرك اقل من جزء فينقسم الجزء فنقول من ا ب
من جانب ب جزء من الف جزء ومثله من جانب ج ولنخرج خط ب ج ا من نقطتي ج ا كل واحد منهما من ب
اجزاء متساوية كم كانت وليكن لا متناهيا متميزة ولنخرج من ب الى د خطا والى ه اخر فلا شك ان ب ه
يقطع ج د على نقطة ولتكن ز فنقول مثلثا ب ج ز ب ا ه متشابهان فنسبة ب ج الى ب ا كنسبة ج ز
الى ا ه فيكون ج ز جزء من الف جزء من ثلاثة اجزاء لا تتجزى هذا خلف ولو زدنا في طول ا ب وعملنا العمل المذكور



ازداد انقساما ولما كان كل ذلك محالا كان القول بالجزء باطلا فهذا مجموع ما للنفاة واحتج
مثبتو الجزء بحجج اقواها انه لو كانت الحركة منقسمة في القسمة الى حيث لا تقبل القسمة لكان الجسم
ايضا كذلك لان القدر الذي يقطع بالحركة التي لا تنقسم ان كان منقسما كانت الحركة الى نصفه نصف الحركة الى كله
فتنقسم الحركة التي فرضناها غير منقسمة لكن المقدم واجب للوجوه التي ذكرناها في باب الحركة فهذا الكلام يتوقف
على تطويل الى الاعادة فانا الى ثلث ب لو وضعنا كرة على بسيط فموضع الملاقاة اما ان يكون منقسما او لا يكون
والاول باطل لحجة فلانه لو كان كذلك لكان منطبقا على السطح المستقيم والمنطبق على المستقيم مستقيم
فتصير الكرة سطحا مستقيما هذا خلف [illegible] او قليل من [illegible] علمنا ان كل خط مستقيم وصل بين نقطتين من الدائرة
فانه يقع داخلها فلو كان موضع الملاقاة منقسما لا يتم خط مستقيم على ظاهر الدائرة منطبق على السطح
فيكون ذلك الخط داخل الدائرة وخارجها جميعا لان موضع الملاقاة لو كان منقسما امكن ان نخرج من المركز خطان
منتهيان الى طرفي موضع الملاقاة فيصير ذلك مع الخط الذي يتم منه موضع الملاقاة ثلاثة خطوط محيطة بسطح

فيحصل هناك مثلث قاعدته موضع الملاقاة فاذا اخرجنا من مركز الدائرة الى قاعدة المثلث الواقع
في الدائرة عمودا قائما عليه كانت الزاويتان الحاصلتان عن جنبتي العمود قائمتين فانقسم
ذلك المثلث مثلثين قائمي الزاوية فيكون الخطان الطرفيان وترين للزاويتين القائمتين ويكون العمود وترا
للزاويتين الحادتين ووتر القائمة اعظم من وتر الحادة فالخط العمودي اقصر من الخطين الطرفيين مع
ان الخطوط الثلاثة خرجت من المركز الى المحيط هذا خلف فثبت ان موضع الملاقاة غير منقسم فاذا ادرنا
الكرة على السطح حتى تتم الدائرة فلا شك انه متى زالت الملاقاة الحاصلة بنقطة حصلت الملاقاة بنقطة
اخرى والتماس بين النقطتين بغير [illegible] الكلام في الملاقاة الحاصلة اولا انما حصول الملاقاة بالنقطة
الاولى فاذا [illegible] الخط عن تلك النقط واذا حصل الخط عن تركب النقط حصل السطح من اجتماع تركب
الخطوط والجسم عن السطوح فاذا موضع الملاقاة من الكرة شيء غير منقسم حصل من انضمامه الى امثاله العظم
والمقادير وهو الجزء الذي لا يتجزى لا يقال لا نسلم امكان كرة وسطح على الوجه الذي فرضتم ثم ان سلمنا
ذلك لكن لا نسلم صحة تدحرجها عليه ثم لئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان الكرة حال حركتها تماس السطح بالنقطة
ثم لئن سلمنا ذلك لكن النقطة انما توجد في الكرة بالمماسة فعند زوالها تنعدم تلك النقطة وتحدث اخرى
فلا توجد ابدا الا نقطة واحدة ثم ان سلمنا ان المماسات انما تحصل بالنقط لكن لم لا يجوز ان يتخلل بين كل
نقطتين خط لانا نجيب عن الاول بان المنع من وجود الكرة غير مستقيم لان هذا الشكل هو الذي
يقتضيه عندكم جميع الطبايع البسيطة والتركيب لا يفاوت والسطح المستوي في العالم لا يجب
الخشونة كان او [illegible] لا بد وان يكون من سطوح صغار ملس والا لذهبت الزوايا الى غير النهاية فاذا
جاز سطح صغير مستو جاز في الكبير ذلك نعم ربما لا يمكننا الحكم بوجوده لكن الكلام في ذلك غير متوجه على الوجود
بل على الامكان لان ما يلزم من الممكن ممكن لا محالة واما المنع من امكان التدحرج فغير مضر اذ لا شك في امكان
ان نزيلها عليه وتلزم منه النقط المتتالية في السطح قوله انما مماسته بالخط قلنا هذا باطل لان الخط لا

نماس خطا اخر الا بان ينطبق عليه فلو ماست الكرة السطح حال حركتها بالخط الموجود في الكرة لمنطبق
على السطح المستقيم والمنطبق على المستقيم مستقيم ففي الكرة خط مستقيم هذا خلف قوله الموجود ابدا نقطة
واحدة قلنا لا نسلم لاحتمال ان يكون في الكرة خط موجود بالفعل ثم انها تلقى السطح ثم ان عند زوال الملاقاة
عنها تحصل الملاقاة بنقطة اخرى فتكون النقطة الثانية بالفعل بسبب المماسة الاولى بالفعل لكونها
نهاية حاصلة بالفعل لذلك الخط ولئن سلمنا ذلك لكن المماستين انما تثبتان لو لم يمر بين تلك المماسات في
الآنات وتحصل المقصود فلم قلتم انه ليس بين النقطتين خط قلنا لانه اذا زالت الملاقاة عن النقطة الاولى فقد
حصل هناك امران زوال الملاقاة وحصول الملاقاة فاما زوال الملاقاة فهي حركة وهي لا تقع الا في
الزمان واما الملاقاة فهي من جملة ما يحصل في الآن ويستمر في جميع الزمان الذي بعده وبتقدير الملاقاة
لها بداية هي حاصلة فيها فنقول الآن الذي هو اول زمان الملاقاة اما ان يكون هو الآن الذي حصلت فيه
الملاقاة او غيره لكن الاول باطل لان الآن الكائن كل الكرة في الآن الواحد بالنقطة الواحدة ملاقية للسطح وغير
ملاقية له هذا خلف وان كان غيره فاما ان يكون بين هذين الآنين زمان او لا يكون فان كان كانت الكرة في ذلك
الزمان ملاقية للنقطة الاولى فتكون ساكنة في ذلك الزمان وان لم يتوسط بينهما زمان فقد تتالت الآنات وايضا
فالآن الذي هو اول زمان الملاقاة بتلك النقطة اما ان يكون الكرة فيه ملاقية بنقطة اخرى او لا يكون فان كان
الثاني لم يكن الكرة ملاقية للسطح هذا خلف وان كانت ملاقية فاما ان تكون ملاقية بالنقطة الاولى ويكون
الملاقاة بها حاصلة حال حصول الملاقاة بها هذا خلف او بنقطة اخرى فاما ان تكون بينهما واسطة
فحينئذ تكون ملاقاة الكرة بتلك الواسطة للسطح قبل ملاقاتها للسطح بالنقطة الثانية فلا تكون ملاقاتها للسطح
بالنقطة الثانية في اول آن حصول الملاقاة بالنقطة وقد فرض كذلك هذا خلف او لا يكون بينهما واسطة
فقد تشافعت النقط وهذا غاية الكلام في هذه الحجة وليس فيها عندي شيء جيد الا ان يقال انما سينبه على
اثبات الدائرة والكرة وقد بينا ان القول بهما لا يستقيم مع اثبات الجزء ثم الخط القائم على الخط اذا تحرك عليه

حتى انتهى الى اخره فلا بد ان يكون قد ماس بطرفه كلية الخط المتحرك عليه لان الجزء كل الشيء قد ماسه عنه معقوله
فالخط المتحرك عليه مركب من امور ماستها طرف الخط المتحرك وطرف الخط المتحرك نقطة والذي ماس النقطة
نقطة فالخط المتحرك عليه مركب من النقط وهو المطلوب وهذه الحجة فيها مقدمات التي صحت وجودها من حيث انه
لا حاجة فيها الى اثبات الكرة والسطح لا يقال لا نزاع ان الخط المتحرك انما يلقى المتحرك عليه بنقطة ثم انما يلقاه
بعد ذلك بنقطة اخرى لكن لم لا يجوز ان يقال بين النقطتين خط وبين ذينك الآنين زمان فان قلتم ذلك
فقد صادرتم على المطلوب لانا نقول حصول الملاقاة بين النقطتين كل انه آني لا يحصل له ابتداء آني
لست اقول زوال الملاقاة عنها واذا كان الاجل الحصول الثاني لان الآن الذي هو اول زمان حصول الملاقاة
بتلك النقطة اما ان يكون ملاقيا للشيء او لا يكون وبعد التقرير المذكور في الحجة الثانية لان النقطة شيء ذو وضع
لا ينقسم فهي اما ان تكون مستقلة بذاتها او حالة في محل فان كان الاول فهو الجزء الذي لا يتجزأ وان كان الثاني
كان محلها اما ان يكون منقسما او لا والاول محال لان انقسام محلها يوجب انقسامها والثاني ان كان مستقلا
بذاته فهو المطلوب وان كان حالا في محل آخر عاد التقسيم ولا ينقطع الا عند الانتهاء الى شيء غير منقسم وهو المطلوب لا يقال
النقطة شيء لا وجود لها في الخارج بل في الذهن فقط ولئن سلمنا ذلك لكن ما المعنى بقولكم انها اما ان تكون في المحل
او لا تكون ان عنيتم به الهيئة بكونها سارية في المحل سريان اللون في محله فليس كل حال في محل سار فيه فان عنيتم بها حاجتها
في الوجود الى ما يكون صفة له فهي في المحل بهذا الاعتبار لكن لا نسلم ان هذا القدر يقتضي انقسامها بانقسام
محلها لانا نجيب عن الاول من وجهين الاول ان النقطة طرف الخط ونهايته فاذا كان الخط حاصلا بالفعل كانت
نهايته موجودة بالفعل فكانت النقطة موجودة بالفعل بل الجهات المحسوسة بذاته ونهايته فلا بد ان يقع
منه ابتداؤها وانتهاؤها فلا بد ان يكون موجودا بالفعل وهو اما ان يكون منقسما او لا يكون والاول باطل
لانه لو كان كذلك لكان اما ان يكون كل واحد من نصفيه مبدأ للحركة معا حتى يكون الشيء الواحد ملاقيا دفعة
واحدة لشيئين وهو محال او يكون احد نصفيه هو المبدأ فيكون المبدأ هو ذلك النصف لا الكل وقد فرض الكل هذا

خلف ثم انا ننقل الكلام الى ذلك النصف فان كان منقسما عاد المحال وان لم ينقسم فهو من حيث هو [illegible]
كان مستقلا بنفسه فهو الجوهر الفرد واما على الوجه الثاني فلان كل شيء فهو الغير فصفة لازمة
متصورة بصورته فاذا كان لا حاجة به الى التغير واذا كان كذلك فنقول الموصوف بتلك النقطة ان كان شاغلا منقسم فهو
المطلوب وان كان منقسما لزم انقسامها لانقسام ذلك الموصوف لانا نعلم بالضرورة ان كل ما كان صفة للشيء
لشيء مغاير لما كان صفة لغيره فلو كانت في الجسم اجزاء غير متناهية لزم المحال فرد اجمعكانه يستحيل ان
الشيء يقطع المسافة الابعد قطع نصفها وقطع نصف نصفها الابعد قطع نصف نصفها فاذا كانت فيه اجزاء غير
متناهية وجب امتناع قطعها الا في زمان غير متناه ويلزم ان لا يلحق السريع البطيء ابدا لان السريع اذا ابتدأ
بالحركة بعد البطيء الى ان يصل الى موضع البطيء يكون البطيء قد تحرك عن ذلك الموضع ثم اذا تحرك السريع الى ذلك
الموضع يكون البطيء قد انتقل منها ايضا الى موضع اخر فلو كانت في الجسم اجزاء غير متناهية بالفعل لزم ان لا يلحق
السريع البطيء وهو محال فانه الواصل ثبتها موجودة فالجزء الواحد من تلك الاجزاء الغير المتناهية اذا انضم الى
غيره فان لم يزد المقدار لم يكن التأليف مفيدا للعظم وان ازداد كان التأليف سببا للمقدار فيكون نسبة
المقادير بعضها الى بعض كنسبة الاعداد التي تركبت منها تلك المقادير فاذا كانت نسبة المقادير نسبة
متناه الى متناه وجب ان يكون اعدادها ايضا كذلك ثم حصول التأليف في تلك الاجزاء محتاج الى الهيولى
فيستحيل ان يكون بها حاجة الى التأليف لاستحالة الدور واذا كان كذلك صح وجود تلك الاجزاء منفكة
عن التأليف فيكون كل واحد منها جزءا لا يتجزى لا يقال هذه المحالات انما تلزم اذا قلنا الجسم مركب من اجزاء غير
متناهية بالفعل ونحن لا نقول بذلك بل نقول الجسم في نفسه شيء واحد لكنه قابل للتقسيمات الغير المتناهية لانا نقول
الكلام عليه من وجهين الاول ان نبين امتناع كون الجسم واحدا مع كونه قابلا للانقسام فنقول الجسم
ذا اتصال من لوازمه لزم ان يكون انقسامه اعداما له وان لم يكن من لوازمه كان صفة للموصوف بها
ان كان منقسما لزم انقسامها لانقسام محلها فالوحدة منقسمة هذا خلف وان لم يكن منقسما عاد الاشكال الاول

[illegible] كونه غير منقسم اما ان يكون لذاته او من لوازمه او لا يكون من لوازمه لا يقال الجسم من حيث هو
جسم ليس الا الجسم وكونه منقسما او غير منقسم وصفان قائمان به فاذا اخذنا الجسم من حيث هو جسم
استحال ان يقال فيه انه منقسم او غير منقسم لانا نقول لا نزاع في ان الشيء من حيث هو هو مغاير للجمع لما
يعرض له لكن الماهية من حيث هي هي لا توجد في الاعيان الا مع المشخصات التي متى بطلت بطل ذلك الشخص
فان هذا الانسان اذا بطل فلا نقول بان الانسان من حيث انه انسان [illegible] في الاعيان ثم اوردوا عليه النقض
بان اذا افنى هذا الانسان فقد فني هذا الشخص وحدث شخص اخر بعده فكذلك ههنا الجسم وان كان من حيث انه
جسم مغاير لكونه منقسما او غير منقسم لكن الشخص منه لا يدخل في الاعيان الا مع احد هذين الصفتين ومتى
بطل عنه ذلك الوصف فلابد وان يفنى ذلك الشخص وحينئذ يلزم ما ذكرنا من كون التقسيم اعداما بل اذا اوردنا
القسمة على جسم واحد حتى صار جسمين فلا يخلو اما ان يكون هويتا كل واحد من هذين الجسمين كانت حاصلة
قبل تلك القسمة او ما كانت حاصلة فان كان الاول فالهويتان كانتا حاصلتين فقد كانتا موجودتين
الانفصال وان كان الثاني فقد حدثت هاتان الهويتان عند القسمة وبطل ذلك الجسم الواحد الذي
كان موجودا قبل فيكون التفريق اعداما للمتفرق وايجادا للقسمين فاذا طارت البعوضة ووقعت على البحر
المحيط وشقت بجناحها جزءا من سطح الماء لزم ان يقال انها اعدمت البحر الذي كان واوجدت بحرا
اخر لانه متى تفرق الاتصال في ذلك الموضع فقد فني ذلك المقدار ومتى فني ذلك المقدار فقد فني ما كان متصلا
به منه الى الاجزاء التي لا يبقى كل المقادير والجسميات وان عدمت لكن هناك هيولى مشتركة لانا نقول
تلك الهيولى ان كانت عند وحدة الجسم واحدة فعند القسمة قد انقسمت فيعود المحال وان كانت متعددة
بحسب الانقسامات الممكنة فالمقدار والجسمية الحالة في كل واحد منها غير الحالة في الاخر فيكون الاجزاء
متميزة كل واحد منها عن الاخر بمادته وصورته فيعود المحال حتى اذا نظرت الى الجسم البسيط اعلم بالضرورة
ان [illegible] نصفه مغاير للنصف الاخر وممتاز عنه فكيف يمكن مع ذلك الحكم بكون ذلك الجسم واحدا في الحقيقة لا يقال

لم يجز ان يزول الكثرة بالفعل انما حصلت بسبب [illegible] او اختلاف الاعراض لانا نقول القسمة [illegible]
تتوقف على القسمة في المثال الذي ابطلناه تقريبا الثاني ما ليس بمتمكن اذا انفصل جعلنا القسمة في المقدار
البتة الا بالاستيناف في الاثار من الوهم وكذلك القول في ابطال ووقوع الاثنينية بسبب اختلاف الاعراض
وايضا فانا نعلم بالضرورة ان احد جانبي هذا الجسم يكون متميزا عن جانبه الآخر سواء وجد شيء منهم او لم يوجد شيئا
او لم يوجد القول بان هذا الاثنينية انما حصل في التوهم كلا بل هذا حكم على الجسم البسيط بانه حوله
فالحكم عليه ليس الا اجمالة المتخيلة من تلك الابعاض المفروضة فيه فلو لم نعلم ان تلك الابعاض امور حادثة عند القسمة
وان الموجود قبل القسمة ليس الا تلك الابعاض كان ذلك خروجا عن المعقول لانا لا نعقل من جملة هذا الجسم
الا المجموع الحاصل من اجزائه وجوانبه فثبت بهذا البرهان ان اجزاء الجسم حاصلة بالفعل نعم انه لما كان الاتصال
غير منفصلة بالفعل فليست اجزاء بالفعل اي ليس انفصال العضهاء المعتبر حاصلا بالفعل ومعلوم ان الدلالة
التي ذكرناها لا تختلف حالها بان كانت الاجزاء منفصلة او متواصلة واذا ثبت ان علمنا ان الجسم لا ينقسم الى واحد
بالفعل لكن الحجة المذكورة غير متمنعة على هذا النقض بان اختلاف جهته فلا نعلم اذا تحرك على جسم فان طرفه المتحرك
ابدا يلقى في المتحرك عليه شيئا غير ما يلقيه قبل ذلك وان اختلاف الاعراض المضافة عندكم سبب حدوث القسمة الفعلية
اذا ابدا فانه والمنقسم ابدا فاذا اوجب ان تحدث فيه انقسامات بالفعل غير متناهية لانه متى صار ملاقيا
لحد من حدود المسافة فقد حدث ذلك الحد وقبل ذلك الحد كان ملاقيا لحد آخر بالفعل وقبل ذلك الحد حد آخر
فاذا كان قبول القسمة غير متناه فلا نفرض حدا الا وقد حدث قبله حدود غير متناهية بالفعل
اتصال القسمة حينئذ بعد الحال في اختلاف الاعراض للاضافية عندكم موجب لحدوث الانقسام بالفعل وكل
جسم موجود فانه لا بد ان يلاقي بأحد طرفيه شيئا غير ما يلاقيه بالطرف الآخر فيلزم ان يحدث في ذلك الجسم انقسام
بالفعل ثم ان احد نصفيه يلاقي باحد وجهيه شيئا غير ما يلاقيه بوجهه الآخر فيلزم ان ينقسم ذلك النصف ايضا
فاذا كان قبول القسمة حاصلا ابدا وكان المنقسم بالفعل وهو اختلاف الملاقاة حاصلا بالفعل ابدا لزم حصول

الاجزاء التي كانت بالفعل ابدا لتلك الجسم لو كان قابلا للانقسام الى غير النهاية لكانت تلك الاجزاء باسرها
حاصلة بالفعل لا يقال هذا الوجه الآخر مبني على ان الجسم اذا لقي بأحد طرفيه شيئا غير الذي لقيه بطرفه
الآخر فانه ينقسم في ذلك الجسم وذلك باطل بل غاية ما في الامر ان احد جانبيه عن الجانب الآخر بالفعل وجانب سطحه عرض
لانا نقول لا شك انه اذا التقى باحد جانبيه غير ما التقى بجانبه الآخر فقد ان احد جانبيه عن الآخر بالفعل
فالجانبان اما ان يكون المرجع بهما الى عرض قائم بهما او الى جزء من ذاته فان كان الاول وجب امتياز محلي ذلك
العرضين فان كان ذلك المحل عرضا لزم التسلسل وان انتهى ذلك الى جزء في ذاته وهو القسم الثاني فقد صح الاشكال
فهذا تمام هذه الحجة وهو آخر الكلام في هذه المسئلة ولما قويت الادلة من الجانبين لا جرم توقفنا في المسئلة

في تفاريع نفي الجزء الذي لا يتجزى وهي ثلاثة الاول القائلون بان القسمة الوهمية غير متناهية اختلفوا في القسمة
الانفكاكية فزعم كثير من القدماء ان الاجسام تنتهي في انحلالها الى اجزاء صلبة غير قابلة للتفكيك واتفق
المشاؤون على ان القسمة الانفكاكية حاصلة الى غير النهاية لحجتين الاولى كل منقسم في ذاته فانه يفرض فيه
طرفان يتميز كل واحد منهما عن الآخر في الوهم ثم ان اجسام الصغير اعني الاتصال الذي يمنع زوال التركيب
لنفس الماهية ولوازمها وجب ان يحصل لكل من الجزءين وان يحصل لكل من الجزء الواحد من الانفكاك ما يحصل
بين الجزءين لاتحاد ماهية تلك الاجزاء ووجوب تشاركها في اللوازم وان لم يكن كذلك صح تبدل الاتصال بالانفصال
وبالعكس وهو المطلوب والقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون كل واحد من الاجزاء مخالفا في الماهية للجزء الآخر
وهذا وان كان مستبعدا لكن لا بد من ابطاله من الدلالة وبالجملة فالحال عندنا في اختلاف تلك الاجزاء كالحال
عندهم في اختلاف الاجرام الفلكية التي تشتمل عليها الاتصال والانفصال ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز
ان يكون تشخصه كل واحد منها مانعة عن ذلك الانفكاك وعندهم تحقق الجسم المعين اعدام تلك الجسمية المعينة
في كل واحد من تلك الاجزاء الا بعد ان يكون كرة لان الكرة ابعد الجسمات عن قبول الآفات والتي الطبيعة
الواحدة لا تفعل افعالا مختلفة لا يجاب ان ادنى من المضلع اصغر من جانب المضلع وحينئذ يحصل عند

انضمامها الى وجه الحالية فيما عنه ولو قد سبق الكلام في الحلاف بين القائلين بان القسمة الانفكاكية على ما هو
اختلفوا في ان الجسم مع تقادير ما النوعية هل يقبل الانقسام الى غير النهاية ام لا فمنهم من قال الى غير النهاية ومنهم من قال
للاشك لاحد ان يقسمناه في الصغر بان لا يصل اليه فلو انقسم بعد ان الصغر المانعة عن ان يصل ههنا او الاشياء ذلك
كان الجسم في الاقطار في الصغر ان ينتهي عليه بالخط به بحيث لا يقبله بطبيعته ثم لا عليه الا ان يتعين احدهما على الشيخ
ان الجسم مركب من الهيولى والصورة اي الجسمية حالة في محل ومجموع ذلك الحال والمحل هو الجسم وحجج عليه بان
قد ثبت ان الجسم البسيط في نفسه شيء واحد فاذا انفصل فالقابل للانفصال اما ان يكون هو الاتصال او هو محل
لان القابل يبقى مع المقبول والاتصال لا يبقى مع الانفصال الاشياء اخر غير الاتصال كان قابلا للاتصال
حال وجوده ثم صار قابلا للانفصال بعد ذلك وهو الهيولى الا غير قابل للانفصال وكيف
تثبتون كون تمام كل من الهيولى والجسمية لكن نقول المانع سيما الاجسام القابلة للانفصال حاجة جسميتها الى
الهيولى حينئذ جميع الجسميات ذلك لان الطبيعة الواحدة لا تختلف مقتضاها بكل جسم شيء من حيث انه جسم
موجود بالفعل ومن حيث انه مستعد اي استعداد شئت فهو بالقوة والشيء الواحد من الجهة الواحدة لا يكون بالقوة
وبالفعل لما ثبت ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فان الجسم مركب مما عنه له القوة وهو الهيولى ومما عنه
الفعل وهو الجسمية حينئذ ثبت ان الغير على الفلك المحدد محال فيمتد ان شكله وموضعه فنقول اختصاصه
بذلك الجسم بالجسمية العامة والا لكان كل جسم كذلك ولا لما تحل فيه لان ذلك الحال ان كان لازما فان كان لازما
لنفس الجسمية عاد المحال وان كان لامر آخر عاد السؤال وان لم يكن لازما لم يكن اللازم بسببه لازما هذا الا ان يكون
جائز الانحلال لان ذلك الشيء ان كان جسما او جسمانيا عاد المحال وان لم يكن كذلك كانت نسبته الى كل الاجسام واحدة
فلم يكن بان يقتضي ذلك الوصف لبعض الاجسام اولى من ان يقتضيه للباقي فلم يبق الا القسمة الا ان يكون جعله سببا
لوجود هذه الصفات الا المحل وهو ان يقال تلك الجسمية حالة في محل وذلك المحل ماهيته مخالفة لمحل سائر
الجسميات واما لذاته المخصوصة يقتضي الجسمية ويقتضي تلك الاعراض المخصوصة فلاجل ذلك تبعت لتلك الجسمية

تلك الصفات ثم اذا ثبت افتقار جسمية الفلك الى الهيولى فكذلك في جميع الاجسام لما قررناه في الطريقة
الاولى وهي ان الجسمية قد كان ناها المنفرد الكل ضعيف اما الحجة الاولى فنقول لم لا يجوز ان يقال الزائل هو
الوحدة والطاري هو التعدد وهما عرضان والمورد هو الجسم لا يقال الجسم قبل القسمة كان واحدا
وله هوية مخصوصة باعتبارها امتاز عن سائر الافراد المشاركة له في الماهية فاذا وردت القسمة
عليه امتنع بقاء تلك الهوية فاذا عدمت تلك الهوية فقد عدمت تلك الجسمية لان التشخص المعين ان يكون هو
لا باماهيته لا الكان هو غيره بل ونعتبها نتغامر لان يرد القسمة عليه سبب لزوال تلك الجسمية وحدوث
جسميتين اخريين وكل حادث من لا بد له من مادة على ما مر فهذه الجسمية لها مادة لانا نقول هذا الاشكال
وارد في تلك المادة بانها كانت واحدة عند وحدة الجسم وبعدما انقسمت على انقسام الجسم فلزم افتقارها
الى مادة اخرى الى لا نهاية وذلك محال او يقول بتسليمه المقصود حاصل لانه ان ثبت هناك مادة واحدة
حالتي الوحدة والكثرة للجسم لم يكن توارد هما على الشيء سببا لانعدام التي بطلت الحجة وان لم يبق منه شيء
اصلا لم يكن الكائن الفائد ما في باقيه وهو يبطل اصل الحجة ولانه يلزم تكون القسم اعدام الها هو محال والحجة
الخامسة لا نسلم ان الشيء الواحد لا يكون مبدأ الاثرين لو سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان القابلية اثر
ثم ما ذكره منقوض بالنفس الناطقة فانها موجودة بالفعل ومستعدة للفعل وليست مركبة من الهيولى
والصورة واما الثالثة فهي مبنية على ان الفلك يستحيل عليه التغير في المقدار والشكل مبنية على ان
الاجسام متحدة في الطبيعة الجسمية لكن ذلك مما لم يثبت بعد لا انه قاطعة واعلم ان الاظهر ان المتحيز موجود
قائم بنفسه لا حاجة به الى محل اصلا وان منشأ هذا الخيال ان القدماء كانوا يقولون ان الجسم لما كان موصوفا
بالاعراض من حيث انه متحيز لا بد ان يكون مغايرا للكل لكل الاعراض فالجسم من حيث انه هو لا ملون
ولا مكيف ولا طويل ولا قصير ولا في مكان ولا في زمان يعني ان ماهيته مغايرة لهذه الاحوال ثم ظن بعض
المتأخرين ان المراد منه اثبات موجود آخر فيه الجسم المحسوس ثم انه حسن ظنه بالمتقدمين حتى هذا

الخيال الفاسد بهذه الوجوه الكاسدة الا انه لم يرض المشتغلين بهذا الكلام ليس لانه يشتبه على ...
من ماهية الجسم وعوارضها في تفاريع الهيولى وهي اربعة فالاول امتناع خلو الهيولى عن الصورة احتجوا
عليه بانه لو كانت الهيولى خالية لكانت اما ان يكون مشارا اليها او لا يكون فان كان الاول فاما ان
تكون قابلة للقسمة او لا تكون وان لم تقبل القسمة اصلا كانت نقطة لكن وجود النقطة على الاستقلال
محال لانه لو انتهى اليها خطان من جهتيها فهي اما ان تحجب بين الخطين فيتميز طرفا الخطين فحينئذ
منقسمة على ما مر في مسألة الجزء او لا تحجب فالنقطتان ... عن الخطين فالنقطتان اللتان
هما طرفا الخطين متداخلتان ... اطلاق كونهما خطا او سطحا ومحال كونهما جسما
لما مر ان الجسم لا بد له من هيولى وان لم يكن مشارا اليها فاذا حلت الجسمية فيها فاما ان تحصل في حيز معين
وهو محال لان المقتضي لذلك الحيز ليس الجسمية العامة ولو ان ... وهو محال لانه يجب حصول كل جسم فيه او في
غيره لازم فحينئذ لا يجب عين حصول الجسمية حصولها في ذلك الامر فيفرض ... حصوله وحينئذ يستحيل ان يختص
بحيز معين دون سائر الاحياز واما ان تحصل في كل الاحياز وهو محال او لا في شيء من الاحياز مع انها قد تحيزت
وذلك ايضا محال فثبت ان القول بخلو الهيولى عن الجسمية يفضي الى هذه الاقسام الباطلة ولقائل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون الهيولى الخالية كالنقطة وعند وصول طرفي الخطين اليها وتداخلهما باسرها لا يصير طرفاها
الخطين متباينين عن خطيهما بل تصير تلك الهيولى حالة في الخطين حتى يلزم المحال الذي الزمتموه لا يقال
لما جاز على تلك النقطة ان تتصل بذاتها جاز ايضا على سائر النقط ذلك فجاز على كل واحد طرفي
الخطين ان يصير مباينا عن ذلك الخط لانا نقول هذا انما يلزم لو اتحدت النقط في تمام ماهيتها وذلك
ممنوع ثم ان سلمنا فساد هذا القسم فلم لا يجوز ان يقال انه شيء غير مشار اليه فاذا خلوا عنه حلول الجسمية فيها
خصصها بحيز معين لا يقال هذا ابتناء على اثبات الفاعل المختار وهو باطل لانا نقول نعم ما قلتم انه ابتناء على
ذلك وبيت ما قلتم انه باطل فانا قد بينا فساد ما ذكرتموه من ان كل هو الحق المبين ثم ان سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يقال انه

٨٧

... حدوث الصورة الجسمية صفة اخرى يقتضي حصوله في حيز معين فلذلك الحيز المخصص اما ان يكون
لازما لماهية الجسمية او لا يكون فان كان الاول لزم ان الهيولى ان كانت خالية عن الصورة الجسمية الا انها كانت
موصوفة بصفة لا بداية لها وكان حصول ... بعد المستعد لقبول الصورة اللاحقة كانت قبل حلول
الجسمية موصوفة بصورة اعدتها لقبول الصورة الجسمية واللواحق التي تختصها بحيز معين واذا احتمل ما
ذكرناه سقط ما ذكرتم في الحاصل انا لا نقول كانت الهيولى خالية عن جميع الصور بل كانت خالية عن الصورة الجسمية
الا انها كانت قبل ذلك موصوفة بما لاجله صارت مستعدة لقبول الجسمية والاختصاص بالحيز المعين ثم ان لما
ذلك يكون واردا عليكم في اختصاص كل واحد من جزئيات العناصر باجزاء حيزه وتوهم السبب في ذلك الى ما قبل
الحصول في ذلك الحيز بما لاجله كان اختصاصه بذلك الحيز اولى من غيره ثم كل واحد من هذه الحوادث مسبوق باخر
لا الى بداية ولما قلنا فلم لا يجوز ان يكون الهيولى حال خلوها عن الجسمية موصوفة بما لاجله استعدت لقبول الجسمية والحصول
في الحيز المعين وعند ذلك يجمع الكلام في السؤال المذكور قيل بتجرد الهيولى عن الصورة ان كان لان اتصافها بالصورة
استحال اتصافها بالصورة وان كان لامر اخر فهي ما كانت خالية عن الصور وللقائل ان يقول التجرد عن الصورة
عدمي فيكفي فيه ان لا توجد الصورة ثم ان سلمنا انه لا بد من امر لكن النزاع ما يقع فيه بل في قولكم انه لا يجب
عن الجسمية حال تجرد الهيولى لكانت مجردة بالفعل ولكانت مستعدة للصورة وذلك يقتضي ان يكون لها هيولى
ولقائل ان يقول نعم ... في هذه الطريقة هيولى الجسم هيولى جزء من اجزائه لو قدرناهما مجردين لا بد ان
يختلفا والا كان الشيء مع غيره كهو لا مع غيره وذلك الاختلاف ليس في الماهية ولا باللوازم فيجب ان يكون لكون
احدهما كلا والاخر بعضا وذلك هو المقدار فالهيولى حال خلوها عن المقدار موصوفة بالمقدار هذا خلف
ولقائل ان يقول هذا لازم عليكم ايضا لان الهيولى التي هي محل كل المقدار غير التي هي محل بعض ذلك المقدار وليس
ذلك الاختلاف لما حل فيهما من المقدار لان في هذه الحالة تغير حال المحل مجردا عن الحال فلا يجوز ان يدخل في
هذا الاعتبار المقدار الحال فيه فاما ان يقال اختلافهما في امر اخر فكذا الكلام فيه كالكلام في الاول ويلزم التسلسل

او بعا ان الاختلاف بالكل والجزء لا يقتضي المقدار فبطل اصل كلام المكتب في امتناع خلو الصور عن الشكل
ذكره دليلا آخر وجه فان جزء الصورة تخالف كلها في المقدار لما قررناه في الهيولى ان المقدار من توابع المادة فالصورة
المادية مادية تختلف وقد عرفت هذا بان الصورة المفارقة ان كانت اليها اشارة فهي لا محالة في جهة فتكون
مادية وان لم تكن اليها اشارة فهي غير الصورة التي نشير اليها حال كونها مادية ولقائل ان يقول لا يجوز ان
يقال الصورة المادية غير مشار اليها بالذات كما ان الهيولى غير مشار اليها بالذات فان [illegible] مختصة بالجهات
بل المشار اليه بالذات هو المقدار لا يقال المقدار عندنا علة لصيرورة الهيولى مشارا اليها بالذات لانا نقول
الهيولى لها ذات غير مختصة بالوضع والحيز عندكم فالمقدار [illegible] عنه وكذا الهيولى غير باقية في هذه الحالة
وان لم يبطل عنها ذلك استحالت الاشارة اليها ح كل جسم متناه وكل متناه متشكل فالجسمية يلزمها الشكل
فالمقتضي لذلك الشكل اما الجسمية فيلزم الاشتراك [illegible] فيلزم استقلال الجسمية بقبول الفصل والوصل او
الحامل بما فيه من الصفات المختلفة التي عند استعداد المختلفة هو الحق اذا كان الشكل اللازم للجسمية مستفادا
من المادة كانت الجسمية مادية لا محالة ويمكن ان [illegible] ان الجسم غير مستقل بالقبول [illegible] الجسمية
قابلة للقسمة الوهمية وكل ما قبل القسمة الوهمية قبل القسمة الانفكاكية وكل ما قبل القسمة الانفكاكية فله مادة
على ما مر تقرير هذه المقدمات الثلاث فكل جسمية فله مادة [illegible] الكلام على هذه المقدمات قد مر ح في كيفية
تعلق الهيولى بالصورة ولما ثبت ملازمة الهيولى والصورة ثبت ان كل ما كان كذلك فلابد ان يكون احدهما
علة للاخر فاما ان تكون الهيولى علة للصورة او بالعكس والاول باطل لوجهين الاول ان المادة قابلة للصورة فلا تكون
علة لوجودها لاستحالة ان يكون الشيء قابلا وفاعلا معا [illegible] ان المادة قابلة للصور لا بعينها فلو كانت
الكل واحدة بعينها يستحيل ان يكون سببا التي [illegible] فيبقى كون الصورة علة ولا يخلو اما ان يكون علة مستقلة وذلك
باطل اما اولا فلان الصورة الزائلة [illegible] لان المادة تبقى بعد زوالها والمعلول لا يبقى بعد علته المطلقة واما ثانيا فمطلق الصور
فلوجهين فالصورة محتاجة في ذاتها الى الهيولى وما كان كذلك كان محتاجا في فاعليته الى الهيولى لان الموجودية من

من الموجدية فلو كانت الصورة علة للهيولى لزم ان يكون [illegible] في وجود الهيولى [illegible] من الهيولى كون
الهيولى سابقة على نفسها وذلك محال لان الجسمية والشكل يوجدان معا والمادة متقدمة على الشكل
المتقدم على المع متقدم فالمادة متقدمة على الصورة [illegible] بل كون الصورة علة مطلقة لها فلم يبق الا ان يكون
الصورة شريكة [illegible] ذلك التي ليست جسما او جسمانيا على ما مر [illegible] لامحرد وهو تحقيق
ان ذلك المجرد يكون علة لوجود الهيولى الا انه لما استحال انفكاك الهيولى عن الصورة افتقر المجرد في ابقاء
ذات الهيولى الى استحفاظ الصورة اما بشخصها او بنوعها هذا خلاصة كلامه والاعتراض لا نسلم ان كل
متلازمين فانه لابد ان يكون احدهما علة للآخر وما الذي لا يجوز ان يكونا معلولي علة واحدة [illegible] بالمضايف
والجواهر والاعراض ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز كون الهيولى علة قوله لان الواحد لا يكون قابلا وفاعلا معا قلنا ذلك
[illegible] قوله نسبة المادة الى جميع الصور واحدة قلنا هذا لا يتم على قولكم في مواد الافلاك واما
في العناصر فانما يتم لو ثبت القول بالكون والفساد وتقدم الاعراض على طريقكم فيه ولئن سلمنا ذلك فلم لا يجوز
كون الصورة علة مطلقة قوله هذا لا يجري في الصورة المتزايلة قلنا هذا مسلم لكن لم لا يجوز ان تكون الجسمية هي الصورة
قوله لما افتقرت الهيولى في ذاتها وجب افتقاره اليها في فاعليته قلنا هذا ممنوع ولا نسلم ان الموجدية جزء من
الموجدية فان الموجدية نسبة لاحقة لوجود المؤثر ومن المحتمل ان يكون في اصل الوجود محتاجا لكن في ذلك
الاثر يكون غنيا قوله الجسمية مع الشكل قلنا لا نسلم فان الشكل عبارة عن الهيئة الحاصلة بسبب احاطة الحد
او الحدود بالمقدار وتلك الهيئة متأخرة عن وجود ذلك الحد او الحدود وهي متأخرة عن وجود المقدار الذي
هو المحل وهو متأخر عن الجسم المتأخر عن الجسمية لوجوب تأخر الكل عن الجزء فكيف يعقل كون الشكل مع
الجسمية نعم الذي يستلزم الجسمية ليست علة للشكل فهذا يقتضي ان لا يكون لها علية تقدم العلية
وهذا اخص من مطلق التقدم ولا يلزم من نفي الخاص نفي العام فلعلها متقدمة عليه بالطبع ثم ان سلمنا كون الشكل
مع الجسمية لكن لا نسلم ان المتقدم على المع متقدم على ما مر ثم لئن سلمنا فساد هذه الاقسام الا ان القسم الذي

اخرى هو باطل ايضا وبعبارة اخرى فان الصورة حالة في الهيولى فيستحيل ان يكون حصولها على مقدار [illegible]
مع هذا الهيولى ويستحيل بقاء المعلول مع فساد علته ثم ان سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون ذلك لحركة
الله عز وجل فان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد لانا نمنع ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون بكونه مختارا فاعلا
الحق من كونه تعالى فاعلا مختارا اولا الرابع ان الصور الطبيعية للاجسام بعد اشتراكها في الجسمية بعضها قابل
للاشكال المختلفة بسهولة وهي الرطبة وبعضها قابل لها بعسر وهي اليابسة وبعضها لا يقبل الاشكال والاجزاء
وهو الفلك وذلك للتنافي في القوى على ان اختلاف الاعراض لا بد وان يكون لاختلاف صور من كل منها في تلك
الاجسام والاعتراض انا لا نسلم اشتراك الاجسام باسرها في الجسمية ثم ان سلمنا ذلك لكن الاجسام كما اختلفت في
الصفات التي ذكرتموها فقد اختلفت ايضا في الصور التي جعلتموها مبادئ لتلك الصفات فلو كان اختصاصها بتلك
الصفات يجب ان يكون لصورة نوعية لكان اختصاصها بتلك الصورة يجب ان يكون لصورة اخرى ثم الكلام فيها كالكلام
في الاول فيلزم التسلسل لا يقال اختصاص الجسم العنصري المعين بالصورة المعينة انما كان لان المادة قبل حدوث تلك
الصورة فيها كانت موصوفة بصورة اخرى لاجلها استعدت المادة لقبول الصورة اللاحقة واما اختصاص الاجسام الفلكية
بصورها النوعية فلان لكل فلك مادة مخالفة بالماهية لمادة الفلك الآخر وكل مادة لا تقبل الا الصورة التي حصلت فيها
لانا نقول اذا جوزتم ذلك فجوزوا مثله في الكيفيات حتى يقال الاجسام العنصرية انما اختص كل واحد منها بالكيفية
المعينة لانه كان قبل الاتصاف بتلك الكيفية موصوفا بكيفية اخرى لاجلها استعدت المادة لقبول الكيفية اللاحقة وعلى هذا القدر يسقط
واما الاجسام الفلكية فانما اختص كل واحد منها بكيفيته المعينة لان مادته لا تقبل الا تلك الكيفية وعلى هذا القدر لا
الحاجة الى اثبات هذه الصورة ثم ان سلمنا انه لا بد من امر زائد في الجسم ليكون مبدأ لهذه الكيفيات لكن لم قلتم انه لا بد من
اثبات ذلك في كل جسم فانه لم لا يجوز ان عدم قبول الفلك لكيفيات مختلفة لا يمكن القطع بانه لا بد وان يكون لاجل صورة زائدة
تلك الصورة ان لم تكن لازمة للجسمية فذلك الفلك لم يكن الحكم المعلل به وهو عدم قبول الكيفيات المختلفة لازما وان كان
لازمة فلذلك اللازم ليس لنفس الجسمية ولا لشيء من لوازمها ولا لما يكون حالا فيها ولا محلا لها لان كل ذلك باطل

نفسها فالمقصود حاصل لانه لو جاز ان يكون لزوم تلك الصورة لجوهر هذه الاجسام فليجز مثله في لزوم
الشكل المقدار من غير ان يكون ذلك اللازم للجسمانية ولا لما كان مقارنا له فلم لا يكون
لزوم هذه الاعراض من غير حاجة الى هذه الصور اما العناصر فهي على قسمين لان منها ما يقبل
الاشكال بسهولة وهو الرطب ومنها ما يقبلها بعسر وهو اليابس واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يقال ان
سهولة قبول الاشكال معللة بعلة وجودية واما صعوبة قبولها فانها معللة بعلة عدمية هي عدم
تلك العلة او العكس وعلى هذا التقدير لا يظهر امتناع خلو الاجسام عن الصور النوعية ثم ان سلمنا انه
لا بد في الصفات الثلاث من استنادها الى علل وجودية فلم قلتم ان تلك العلل صور وبيانه ان الصورة
عبارة عن الحال المقوم لمحله اي الحال الذي يكون سببا لوجود محله واذا عرفت ذلك فنقول ان الحجة التي
ذكرتموها دالة على تعليل هذه الاعراض بامور موجودة في الاجسام لكن لا يدل الا على ان تلك الامور
اسباب لوجود تلك الاجسام حتى يثبت كون تلك الامور صورا فلا جرم يكون اعراضا وانا الى الآن
ما رأيت احدا منهم حاول اثبات هذا المطلوب ثم ان سلمنا ان الحجة التي ذكرتموها تدل على اثبات الصور
النوعية لكن هنا ما يدل على نفيها وهو ان هذه الصورة اما ان يكون حالة في الجسم الهيولى لكن
شرط حلول الجسمية فيتوقف على التقدير الثاني وجودها محتاجة الى الجسمية فلو كانت الجسمية معللة
بها لزم الدور والاول باطل لانهم اما ان يثبتوا في الجسم صورة واحدة تكون هي مبدأ لما فيه من الآثار كالثقل والبرد والشكل
فحينئذ قد حكموا بانه قد صدر عن الصورة الواحدة آثار كثيرة وهذا ممتنع عندهم وان اثبتوا في الجسم
بحسب كل غرض مخصوص صورة مخصوصة فحينئذ قد حكموا باثبات الصور الكثيرة للمادة الواحدة وذلك
عندهم ممتنع لا يقال هذه الصور مترتبة لانا نقول بل الاعراض غير مترتبة فانه ليس بان يقال حصول
الجسم في الحيز المخصوص لاجل اتصافه بالمقدار المخصوص اولى من العكس وكذا القول في الشكل والحرارة
والبرودة فانه ليس بان يقال المضاف انما اتصف بالجسمية لاجل اتصافه بالحرارة اولى من العكس فانا نجد كل

واحدة منهما منفكة عن الاخرى اذ لم يكن هذه الانات ثبت وجب ان لا يكون على اتصالها ترتيب ولا تكون
تلك الصور مترتبة وحينئذ يعود الاشكال

الباب الثاني في الاحكام العامة للاجسام وفيه

مباحث فالاول ان لكل جسم حيزا طبيعيا هذا هو المشهور عند المشائين وحجته فلان الجسم لو قدرناه
خاليا عن جميع العوارض الغريبة فاما ان يحصل في كل الاحياز او لا في شيء منها وهما محالان او في مكان
معين فيكون ذلك المكان هو المكان الطبيعي وللقائل ان يقول لو استدعى الجسم مكانا طبيعيا لكان
استدعاؤه له اما لكونه جسما او للوازمه فيكون كل جسم فيه وان كان لامر غريب فانصراف الجسم
الى الامر الخارجي ذكر فهو محال وشغل بجوازه فلنجوز ايضا ان لا يكون في شيء من الامكنة متحققا ثم انه
على سبيل البدل في واحد منها او لا … وهو ان كان ممتنعا كان الكلام فيه كالكلام في … ثم
التسلسل لم … عليه عن … الجسم للاتصاف بالوصف الحاصل فاذا جاز ذلك فليجز
ايضا ان حصول الجسم في المكان المعين انما كان لانه قبل حصوله في ذلك المكان كان حاصلا في مكان اخر
او موصوفا بصفة اخرى لاجلها حصل في هذا المكان وان لم يكن له استحقاق الطبيعي حاصلا … اذا رمينا
الحجر الى فوق عاد ولولا انه بطبعه طالب للمركز والا لما كان كذلك وللقائل ان يقول … الحجر انما
عاد لكونه طالبا لكلية الارض على ما هو مذهب … فانه قال الذي … ان الارض طالبة … لكان
الذي هي فيه باطل لانه ليس حيزه في شيء من الامكنة حال … في ذلك المكان ولو توهمت الاماكن خالية ثم
جعلت الارض … فاي جانب منها اتفق وجب ان … ولا ينتقل الى غيره وعود المدر انما كان
لطلبها لكلية عنصرها فانك لو توهمت الاماكن على ما ذكرنا من الخلا ثم جعل بعض اجزاء الارض في موضع
من ذلك الخلا وباقيها في موضع اخر وجب ان يجذب الكبير الصغير ولو صارت الارض نصفين ووقع كل
واحد من النصفين في جانب اخر كان طلب كل واحد من القسمين للاخر سيا والطلب صاحبه لاجتماع …
الوسط بل لو توهم ان الارض … الفلك الشمس ثم اطلق من الموضع الذي هي الان فيه حجر

لكان يرجع ذلك الحجر اليها لطلبه كلية الارض لا … هذا باطل لوجوه فلما الحجر الى … الرحب
ان الملصق بشعير البئر ولا يذهب … فان … كلية الارض حاصل هناك … الحجر
تجذب الحجر لان الشيء لا ينفعل عن مثله … ان يحصل … اجزا الكل … العالم … حتى
كان … منها … مقسمة وهو على خلاف الوجود ولانه … المدرة … كان
لجذب كلية الارض اياها لكن … الكلام … كلية الارض لم … هذا الحيز … في ذلك … مكان
ملا له … الجذب هنا غير معقول فلم يبق الا ان يكون ذلك لطلب الطبيعة وثالثها ان كل
واحد من الاجزاء يطلب الاتصال بجميع الاجزاء لكنه لما تعذر ذلك قنع بالممكن وهو ان يكون قربه من
الكل … ولهذا فان ذلك انما يحصل عند حصوله في الوسط فلو بقي الحجر ملتصقا بالشعير لما كان طالبا
للقرب من الكل بل للقرب من ذلك … وهو محال … المعن خاصية ليست لسائر الاجزاء بل الطلب
القرب من جميع الاجزاء لا يحصل الا بالتوسط وعن الثاني ان الحس يشهد بتلازم صفات الاجسام ووقوع
الاسم التجربة بسبب ذلك … التلازم ليس لاختلاف طبايعها فان التلازم لا يليق بالمنافرة بل بالمشاكلة
واذا عقل ذلك في موضع فليعقل مثله في سائر المواضع وعن الثالث ان الطبيعة كما تفعل ذلك لولا
وجود مانع منع منه … ذلك النوع من الاجسام المختلفة متساوية في الجسمية … طلب بعضها بعضا
لاجل ذلك التناسب … اجزا العنصر الواحد في طلب بعض اجزائه بعضا … هنا بسبب ان
… جز من العنصر الواحد … الاجزاء … ذلك العنصر … كل عنصر … جسمية
ولهذا … وقوع الخلا وان … الجذب الحاصل بسبب الاشتراك في مطلق الجسمية ملغى فلا جرم عدلت الطبيعة
الى ما يكون اقرب الى الجمع من مقتضيات هذه الاشياء فجعلت اجزاء كل عنصر على حدة لما بينهما من المشابهة ثم
جعل البعض محيطا بالبعض لما بينها من المشابهة في الجسمية ثم عرض للاكثف ان … وللالطف ان … طفا
فلهذا المعنى ترتيب الاجسام على هذا الترتيب وبالجملة فهذا الاحتمال قائم فبطل المدعى بكون كل جسم ذا حيز طبيعي

ابطاله وعن الشك الرابع انا لا نقول النار تطلب البعد عن تهما نارا تطلب القرب من الفلك والارض بعد لكونها اذا
تطلب البعد عنه بل نقول الجسم الملاصق للفلك صار نارا بسبب تلك الملاصقة والجسم البعيد عنه صار ارضا
بسبب ذلك البعد حتى لو توهمنا انتقال النار الى المركز والارض الى المحيط واستمرار كل منها في ذلك الموضع
انعكست طبايعهما على ما بين الا انها بامثال هذه الامور ولكن لم يحصل بعض الاجسام في المركز حتى صار ارضا
وبعضها في المحيط حتى صار نارا لانا نقول هذا عود الى الطريقة الاولى وهي ان اختصاص الجسم المعين بالحيز
المعين يستند الى سبب فهو معارض باختصاصه بسبب ذلك الاختصاص وتقدير ان ذلك يوجب التسلسل
التسلسل واما السقوط الحاجة الى العلة التي ذكرها واعلم ان الوقوع في ظلمات هذه الشبهات للعقول
عما هو الحق المبين البين المتين وهو ان هذه الاجسام انما اختصت بما لها من الصفات بتخصيص الفاعل
المختار الذي له الخلق والامر البحث الرابع على ان لكل جسم مكانا طبيعيا الجسم الواحد ليس له مكانان طبيعيان
لانا وجدنا اذا حصل في احدهما فاما ان يطلب الثاني فحينئذ لا يكون الذي حصل فيه طبيعيا له او لا يطلبه
فلا يكون ذلك الثاني طبيعيا له واذا كان خارجا عنهما لم يكن توجهه الى احدهما اولى من توجهه الى الاخر فاما ان
يتوجه اليهما معا وهو محال او لا يتوجه الى واحد منهما فلا يكون الى واحد منهما طبيعيا وللجسم البسيط له طبيعة واحدة
لا يقتضي امرين متنافيين والحصول في احد الحيزين ينافي الحصول في الحيز الاخر وهذا الوجه الثالث منقوض بكل
واحد من اجزاء البسيط في المكان الطبيعي للمركب اما ان يعتبر تركيبه من بسيطين او اكثر فان كان الاول
فاما ان يكونا متساويين او احدهما اغلب فان تساويا فاما ان يكون كل واحد منهما مانعا للاخر عن حركته او لا يكون
فان لم يمانعا افترقا الا لقاسر ان يمانعا فهو مثل ان يكون النار الى اسفل والارض فوق فان النار تقصد الصعود
والارض تقصد النزول وحينئذ اما ان يكون يقف كل واحد منهما عن حيزه تقدا او احدا او لا يكون فان كان الاول
فلا بد من المفارقة وحينئذ يحصل المركب في الحيز الذي بينهما اذا كان في الحد المشترك بين الحيزين جميعا وان كان الثاني اخذ
الى حيز الاقرب لان الحركات الطبيعية تشتد عند القرب من حيزها ولكن بالعكس واما ان كان احدهما غالبا

القوة المتداول وهذا لا يقتضي تحفظ ذلك الا امتزاج فلا تتم انجذاب المركب الى مكانه واما ان تركب
من ثلاثة فان غلب احدها بالكيفية والكمية حصل المركب في مكانه وان تساوت فان كانت من ثلاثة متجاورة حصل
المركب في حيز الوسط كما اذا كانت متساوية مثل الارض والماء والنار لتساوي الجذب من الجانبين واشر الى
الارض والماء الى الميل الى اسفل واما ان تركب من اربعة فان كانت متساوية حصل المركب في الوسط اذ الارجح
حيز الغالب والاشبه ان لا يتم المركب المعتدل الا اذا كان لمشيته حصول الغلبة او العليل ان الجسم
كيف يقف بالطبع في المكان الغريب او فيما النار في المركب بحيث لا يكون الجسم منها مثل الماء فيستحيل ان يتحرك
لا الى جهة من جهة لعدم المخصص ويستحيل ان يتوجه عن جهة من جهة وسطها الى ان اللغي كل جزء من ذلك البسيط ما هو
اقرب اليه من المكان الطبيعي لان الهواء حينئذ لا يمكنه من ان يداخلها المعكوس فيلاقي تلك النفوذ لا يمكن الا بخرق
وهو انما يكون في جهة مخصوصة مع انه لا تخصيص لانه يلزم وقوع الخلاء في الوسط وهو عندهم محال فاذا النار
تبقى ساكنة في الوسط ه في ان لكل جسم بسيط شكلا طبيعيا هو الكرة البسيط له طبيعة واحدة في
ما تفعل في المادة الواحدة الا فعلا واحدا وكل شكل غير الكرة ففيه انعطافات مختلفة فانه يكون جانب منه خطا
واحدا او نقطة فاذن شكل البسيط الكرة ولقائل ان يعترض ذلك بالمثلثات فانها مع بساطتها
مختلفة الشكل وبالافلاك المكوكبة فانها على بساطتها مستقرة في موضع دون موضع ولان الكل المحيط بها
سطحان محدب ومقعر مما بعد اختلافهما بالتحدب والتقعر مختلفان فلا حاجة فيهما الى ان صلة امر ذلك
الطبيعة واحدا ما يستفيد بالقوة المصورة التي هي مبدا خلقة اعضاء الحيوانات على ما تقرر في باب العلة
ثم فرعوا على هذا الاصل ان الماء الذي يملا الكوز عند كونه على الجبل اقل ما يملؤه الكوز حين كونه
في اسفل الجبل لان الدائرة التي تمر حول الارض على طرفي الكوز عند كونه في اسفل الجبل اصغر من التي تمر بطرفيه
عند كونه في اعلاه والقوس الواصلة بين طرفي الكوز من الدائرة الصغرى اكثر تحدبا من التي تحصل بينهما من
الدائرة العظمى يعني بان التحدب اكثر كان احتماله للماء اكثر لان السطح الظاهر من الماء الذي في الكوز محدب ه

الباب الثالث في الاجسام البسيطة وهو على مقدمة وقسمين وخاتمة اما المقدمة ففي تحقيق معنى
البسيط والمركب الجسم البسيط قد يفسر مع نفي الهيولى بانه الذي يكون جزؤه مساويا في الكلية للاسم والحد
وبانه الذي لم يتركب حقيقته من اجسام مختلفة الطبائع واذا اعتبرنا الاول بحسب الحقيقة كان العظم واللحم
ومما اشبههما بسيطا لانها مركبة من العناصر الاربعة واذا اعتبرناه بحسب الحس كانا بسيطين لا كن الافلاك الكلية
بسيطا لان الجزء المحسوس منه ليس بفلك واما الثاني فباعتباره بحسب الحقيقة يمنع من بساطة العظم واللحم ولا يمنع
من بساطة الفلك وبحسب الحس يدخل فيه اللحم والعظم والفلك وهو اعم الاعتبارات ومتى عرفت البسيط عرفت
المركب الذي يقابله ومرادنا بالبسيط هنا الجسم الذي لا يكون منقسما مركبا من اجسام مختلفة الطبائع ولا كرة
فلكية او عنصرية البتة الا في الفلكيات وهي كرة مسئلة فان تحدد الجهات لا تتم الا بالجهة
المستقيمة لا جسم فكل جسم فله حيز طبيعي فللمحدد حيز طبيعي فلو خرج عنه يجب ان يعود اليه بالطبع فيكون
الحيز متحددا قبله هذا خلف بسيط اما انه بسيط فلو كان مركبا لصح عليه الانحلال والثاني محال فالمقدم مثله بيان
الشرطية ان كل مركب فانه بسيط وكل ما يلاقيه البسيط باحد طرفيه فانه يصح ان يلاقيه بطرفه الاخر لاستواء
طرفيه في تمام الطبيعة ووجوب اشتراك ما هذا شانه في كل الاحكام ومتى لقي باحد طرفيه الشيء الذي كان يلاقيه
بطرفه الاخر فقد وقع فيه الانحلال وبيان امتناع الثاني ان الانحلال لا يتحقق الا بالحركة المستقيمة وهي محال
وللقائل ان يقول لا نسلم صحة الشرطية وانما تصح لو كان كل عنصر بسيط بعضه لا يجذب ذلك المشترك وذلك
يقتضي وقوع الخرق في الافلاك ثم ان سلمنا ان هذه الدلالة تقتضي البساطة لكن في الفلك المحدد خاصة لا في
الافلاك وانتم تدعون بساطتها باسرها فاما الدلالة على ذلك ففي امتناع الخرق على الافلاك الحجة على ذلك اوجه
الافلاك لو انخرقت لتحركت الاجزاء المنخرقة عند نفوذ الخارق عن مواضعها وعند خروجه الى مواضعها لاستقامة
لكن الحركة المستقيمة ممتنعة فالخرق محال وبينت لا بالبناء على امتناع الخرق على الفلك ان حركة الكواكب ليست
بنفسها بل بحركة الفلك لكن الفلك متحركا على الاستدارة فيه ميل مستدير فلو انخرق لخرج ذلك الجزء عن موضعه الطبيعي

١٧٠

فاذا زال العارض فاما ان لا يعود فحينئذ يكون المكان الغريب مطلوبا بالطبع والطبيعي مهروبا بالطبع هذا
خلف او يعود فيكون في تحركه حركة مستقيمة فيكون فيه ميل مستقيم فيلزم ان يكون الجسم الواحد مبدا ميل مستقيم
ومستدير وقد بينا ان ذلك محال وثانيها ان انخراق الفلك اما ان يكون لذاته وهو محال والا لزم ان يخرج الاتصال
التي لا نهاية لها الى الفعل او لسبب منفصل وهو اما ان يكون جسمانيا او جسمانيا او لا جسمانيا والجسماني اما فلكي
باطل لانه اما ان يكون بسيطا او مركبا والبسيط ليس الا الافلاك والكواكب والعناصر اما الافلاك فلو
اقتضى جانب من فلك انخراق جانب من فلك اخر لاقتضى كل جوانبه ذلك لبساطة الفلك الفاعل والقابل
واما الكواكب فاما ان تخرق الفلك بحركتها فيه وهو باطل بالادلة الدالة على ان حركة الكواكب ليست لذاته
بل بحركة الفلك او بوجه اخر وهو غير معقول واما العناصر فلان الاجسام لا تؤثر الا بالمماسة والمماس للفلك
هو النار مع جميع الجوانب فلو اقتضت انخراق بعض جوانب الفلك لاقتضت انخراق كل جوانبهما واما
المركبات فانها لا تصل الى الفلك لان النار تحرقها قبل وصولها الى الفلك واما القوى الجسمانية فهي ان كانت في
الجسم المنخرق فان كانت طبيعية لزم الانخراق في كل الجوانب لبساطة الفلك وان كانت قسرية عاد الطلب
في سبب حصولها وان كانت في جسم اخر عاد الكلام في ان ذلك الجسم اما ان يكون فلكا او عنصريا واما ان لم يكن جسمانيا
ولا جسمانيا استحال ان يختص بعض جوانب الفلك بالانخراق دون البعض الا لامر اختص به ذلك الجانب فيعود
الكلام الى القسم الثاني وقد ابطلناه وهذا الوجه ذكره الشيخ ونسبه الى ابي الريحان وقد استضعفه
جدا اخرى صاحبه هكذا اذا لا الاثار الرصدية شاهدة ببقاء الاجرام السماوية على مقاديرها واشكالها
وحركاتها وانه لم يتطرق التغير اليها في تلك الاعصار ولو كان التغير ممكنا لوقع وللقائل ان يعترض
على الاول بانه بعد تسليم صحة مقدماته مختصة بالفلك المحدد لا غير وعلى الثاني لا نسلم ان الفلك
متحرك على الاستدارة والعقول المذكورة في ان حركات الكواكب ليست لانفسها بل بحركة الفلك سبق الاعتراض عليها ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه لا يجتمع في الجسم الواحد مبدا ميل مستقيم وميل مستدير

على ما مر تقريره في باب الحركة وعلى الثالث ان تقسيمكم غير منحصر وان سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان الكوكب لا يخرق
الفلك بحركته على ما سيأتي ان شاء الله تعالى ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان الله تعالى لكونه فاعلا مختارا
قد يختار ان تقتضيه حقيقة ذاته اخرى ولئن سلمناه لكن لم لا يجوز ان يختلف حاله في الاستعداد
للخرق والفتق بواسطة الحركة الاولى وحركتين وبالجملة يجوز واختلاف حال البسائط العنصرية
بواسطة الحركات السماوية فليجوز اختلاف احوال الكرات السماويات بواسطة حركة الفلك
المحدد ولئن سلمنا ذلك لكن الافلاك والكواكب عندهم احياء ناطقة فلم لا يجوز ان يختار بعض
الافلاك او بعض الكواكب خرق فلك اخر ولئن سلمنا ذلك لكنه انما يدل على انها لا تنخرق لعدم الخارق
ولا يدل على انها غير قابلة للانخراق وعلى الرابع ان عدم الاحساس بعدم التغير لا يدل على عدمه
حقيقة فان الذي يتحلل من الياقوت في مدة عمر الواحد منا شيء قليل لا يحس به مع صغر حجم الياقوت وقربه
منا فكيف لو قدرنا تحلل شيء قليل من هذه الاجرام العظيمة البعيدة عنا ثم ان سلمنا عدم التغير لكن عدم
الوقوع لا يدل على امتناع الوقوع واعلم ان المتقدمين لما لم يحسوا بوقوع التغير في شيء من هذه الاجرام
ولم ينقل اليهم وقوع ذلك في شيء من التواريخ غلب على ظنهم بسبب هذا الاستقراء انها غير قابلة للتغير
لانه من المستبعد ان يكون الشيء قابلا للتغير ثم لا يتغير اصلا في هذه المدد المتطاولة فحكموا بهذا
الحكم الظني لهذا السبب ثم حاول المتأخرون اثبات ذلك بطرق برهانية فوقعوا في هذه الوجوه
المتكلفة وعن الخامس من انا نثبت كونها قابلة للخرق بوجه اخر وهو ان الاجسام باسرها متساوية في الجسمية
فلو وجب اتصاف جسم الفلك بصفة لكان ذلك الوجوب اما لكونه جسما فيلزم عموم تلك الاحكام
او لما يكون حالا فيه وهو ان كان لازما عاد طلب لمية ذلك الوجوب ويلزم اما الاشتراك المذكور
واما التسلسل ومع ذلك فيلزم الاشتراك او غير لازم فلا يكون الصفات الحاصلة بسببه لازمة او
لما يكون محلا له وهو محال لما بينا في ابطال الهيولى ان الجسم يستحيل ان يكون حالا في محل او لما لا يكون حالا فيه

ولا محلا له وهو قول من كان جسما او جسمانيا عاد السؤال وان لم يكن كذلك فاما ان يكون الاجسام باسرها
متساوية في قبول ذلك الاثر عنه فيجب ان يصح على كل واحد منها ما يصح على الباقي او لا يكون متساوية
فيعود السؤال عن لمية ذلك التفاوت وفي هذه الطريقة ابحاث عميقة اصولها مذكورة في هذا الكتاب
وتفاصيلها مذكورة في كتاب النهاية ثم بيان ان الحرارة لازمة للطافة والصلابة للكثافة بالاستقراء
والاجسام الفلكية لطيفة فهي اذن رقيقة ولقائل ان يقول الرقيق بلطافتها فتنتقل فيها لا نسلم ان
كل لطيف رقيق بدليل البلور والزجاج وان عنيتم به غير ذلك فبينوه ولئن سلمنا كونها لطيفة على الاطلاق لكن
لم لا يجوز كونها رقيقة بيانه كونها للاشتراك في اللوازم لا يقتضي الاشتراك في الملزومات د ان الافلاك لا ثقيلة ولا
خفيفة لان الفلك جسم وكل جسم فله حيز طبيعي فالفلك له حيز طبيعي فحيزه الطبيعي اما ان يكون هو الذي هو فيه
او ما هو داخل فيه او ما هو خارج عنه والاول هو المطلوب والثاني يقتضي تداخل الاجسام والثالث يقتضي الخلا
خارج العالم واذا كان كذلك استحال خروج الفلك بكليته عن موضعه فاذا استحال عليه الحركة الى الوسط
وعنه وكل ما استحال عليه ذلك لم يكن ثقيلا ولا خفيفا فالفلك لا ثقيل ولا خفيف واما ان كل واحد من اجزائه
كذلك فلما ثبت ان الخرق عليه محال فيستحيل على شيء من اجزائه ان يتحرك الى الوسط او عنه والكلام فيه ما ثبت في الكلام
على اصوله ه في ان الفلك ليس بحار احتجوا بامور ثلاثة ا الفلك لا ثقيل ولا خفيف وكل ما كان كذلك لم يكن حارا
ولا باردا لان الحرارة توجب الخفة والبرودة توجب الثقل بالاستقراء والقياس ب ان فعول الحركة توجب السخونة
وهي حاصلة في الفلك فانه لزم من وجود الشيء الذي علمت مؤثريته في بعض المواضع حصول الاثر لا محالة في
كل المواضع لزم من وجود الحركة في الفلك وجود السخونة وهو باطل فيه قولكم وان لم يجب ذلك لان الاثر كما يعتبر في تحققه
الفاعل يعتبر القابل ايضا فعدم السخونة لا يكون لجهة الفلك قابلا لذلك فلم لا يجوز مثله في الحرارة مع الخفة ج لو
كانت الافلاك حارة لكانت في غاية الحرارة والثاني باطل فالمتقدم مثله بيان الشرطية ان طبعها لو اقتضت السخونة
مع انها في اجرام بسيطة خالية عن العائق يجب ان يحصل كمال السخونة لان الفاعل اذا لقي القابل خاليا عن

العائق وجب حصول كمال الاثر ثم لان السخونة الناشئة من الشمس مع مقاومة الطبيعة في افادة زيادة السخونة فوجب ازدياد حرها بازدياد التأثير الا انه يلزم ان يكون اعلى الهواء اسخن من الهواء الملاصق للارض لكان من الواجب ان يحسّ قبل هذا العناصر لا سيما في وسط الافلاك لعظمة في الحرّ وكان يلزم ان لا يظهر تاثير الشمس للاشخاص عند الطلوع لان المؤثر الضعيف لا يظهر اثره عند المؤثر القوي لما امكن ان يقتضي دليل التسخين يسخن الهواء او سوية النار على ما سنذهب به فان كل واحد منهما بسيط مع ان طبيعة الهواء لم تقتض السخونة الكاملة وطبيعة النار لم تقتض اليبوسة الكاملة اعتدل وعن الهواء بان طبيعته مقتضية للحرارة والرطوبة لكن الرطوبة عائقة عن كمال الحرارة والجواب عنه ما هو الحجة فاذا جوزتم ذلك فلم لا يجوز ان تكون الطبيعة البسيطة الفلكية مع اقتضائها الحرارة تقتضي كيفية اخرى مانعة عن كمال الحرارة ولا نا عرفنا بما ذكرنا ان بساطة الجسم لا تمنع ذلك بل الشيئان اذا عاق احدهما الآخر كان الاخر عائقا عنه فالرطوبة لو عاقت عن الحرارة عاقت الحرارة عنها ايضا فلم لا يكون رطوبة الهواء الى الغاية ودلك باطل عندهم لان الهواء رطب لا جسام عندهم جعل الرطوبة التي في الهواء عبارة عن الرقة واللطافة ونحن نقول لم لا يجوز ان يجعل الرقة واللطافة مانعة من كمال الحرارة ثم الرطوبة المانعة للحرارة التي بمعنى البلة وهي غير موجودة في الهواء جعلتم الرطوبة مانعة من الحرارة البالغة لم لا تجعلون مانعة عن اصل الحرارة فالحرارة البالغة وجب ان تكون مخالفة بالماهية لاصل الحرارة واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان تكون الطبيعة الفلكية مقتضية لاحد النوعين وهو الاصل دون الثاني وهو الكمال الثاني اذا كانت الرطوبة والحرارة متساوية كانت الطبيعة الواحدة قد تعلقت بعلتين متضادتين وهو محال فان قيل لا نسلم ان الرطوبة مضادة لكمال الحرارة بل تقول الرطوبة تجعل المادة محرومة عن الاستعداد لتلك الطبيعة المسخنة الى الغاية لا انها تكون قوتها في اقتضاء السخونة البالغة او اليبس فلو كان الاول كان امتناعها للرطوبة وتحقق الالزام وان كان الثاني لم يلزم من وجود الطبيعة المسخنة حصول السخونة البالغة وهو المطلوب وايضا عند بطلان النار بان غاية حرارتها ممتنعة من كمال اليبس وهو ضعيف للوجوه التي قد مرت والذي يزيد هنا انهم جعلوا علة رطوبة الهواء

مانعة من كمال حرارتها واذا كان كذلك وجب ان تكون غاية الحرارة منافرة للرطوبة لان المعاني تحصل من الجانبين وذلك يقتضي ان تكون غاية الحرارة ملائمة لغاية اليبوسة اللهم الا ان يقال ان غاية الحرارة منافرة لغاية الرطوبة واليبوسة وملائمة للاعتدال لكن اذا جاز ذلك فلم لا يجوز ان تكون الطبيعة الفلكية منافرة لغاية الحرارة والبرودة وملائمة للحرارة المعتدلة ومقتضية لها وهو المطلوب ثم ان سلمنا السلامة عن النقوض لكن ما الدليل على الشرطية فانا قد بينا ان الحرارة الشديدة مخالفة بالماهية للحرارة الضعيفة ولا يلزم من كون الشيء بحيث يكون في ذاته اقتضاء ماهية ان يكون فيه اقتضاء ماهية اخرى مخالفة لها بالنوع فلا يلزم من كون الطبيعة مفيدة للسخونة المعتدلة ان تكون مفيدة للسخونة التي في الغاية لا يقال ان الطبيعة الفلكية ليس في قوتها الا افادة السخونة المعتدلة لكن الحركة ايضا مسخنة ولكل الشمسية ايضا مسخنة لكل ما تحتها فاذا وجب تسخين المادة الخارجة عنها فالمادة الملاقية لها اولى واذا كان كذلك وجب ان تحدث عن الحركة وعن تلك السخونة سخونة زائدة لا من حيث هي سخونة فان تلك الزيادة سخونة لا شيء اخر كما ان سخنا اخر لو انضاف اليه يقبل سخونة اخرى لانا نقول المعلول لا بد فيه من تحقق حصول العلة الفاعلة بعينها مع حصول العلة القابلة فلم لا يجوز ان يقال المادة الفلكية لم تكن في قوتها الاقبول ذلك النوع من السخونة كما انه ليس في قوتها على ما يحكم الاقبول القدر الخاص من المقدار واذا كان ذلك محتملا لا يسقط قولكم لا يقال القول بانه ليس في طباع تلك المادة الاقبول ذلك النوع المعين من الحرارة مفض الى المحال لان الطبيعة الفلكية مستقلة باقتضاء ذلك القدر من السخونة والحركة السريعة التي للفلك مستقلة ايضا باقتضائه فقد اجتمع على الاثر الواحد علتان مستقلتان وليست احدهما بالاقتضاء اولى من الاخرى فاما ان يكونا مؤثرتين فيه معا وهو محال والا يستحيل الاستناد المعلول الشخصي الى علتين مستقلتين او لا الى واحدة منهما اما انه يحصل من غير سبب وهو محال او لا يحصل اصلا وهو ايضا محال لانه يلزم ان يتعذر المعلول عند تحقق علته ولانه يحصل مطلوبنا من كون الفلك عريا عن الحرارة فثبت ان كل واحد من هذه الاقسام الباطلة فيكون باطلا وثبت ان المادة الفلكية قابلة لجميع انواع السخونة لانا نقول لم لا يجوز

ان يقال ان الحركة الفلكية غير موجبة في السخونة مع الاشتعال لذلك لما نشاهد من ان كثير الحركة مسخنة لا ان الحركة
الفلكية مخالفة بالنوع للحركات التي نراها ولا يلزم من كون نوع من جنس موجبا لشي ان يكون جميع انواع
ذلك الجنس كذلك ثم ان سلمنا كون الحركة مسخنة وانها مساوية للطبيعة الفلكية في الاستقلال بالافادة ذلك
القدر من السخونة لكن لم لا يجوز ان يكون الطبيعة اولى بالافادة من الحركة لكون الطبع متقدما على الحركة تقدما
بالطبع والعلية ثم ان سلمنا ان الحركة اولى لكن لم لا يجوز ان يقال ان الطبيعة الفلكية لا تقتضي السخونة اصلا لكن
الحركة السريعة التي لو تقتضي تلك السخونة متوقفة على هذا الابد من اجتماع العلتين على المعلول الواحد فتلك السخونة الحاصلة
عن تلك القوة يجب ان تبطل بسخونة اخرى وهلم جرا الى ما لا نهاية والجواب ان يصدر عن كل سخونة سخونة اخرى لا الى غاية
فتكون في المحل سخونات غير متناهية فتلك السخونة اذا سخنت المحل عند عدم الاتصال بالسخونة الاولى تتبعه
لا حال ان يكون بشرط ان لا يكون له في المحل اخرى فما يوجب هذا الاحتمال انما لو افادت سخونة اخرى
في محلها لزم اجتماع السخونتين ثم ان سلمنا الشرطية لكن مقصودكم انما يتحقق لو كانت سخونة الفلك من طبيعته
اذا حصلت من الفاعل المختار فلا يكون لازما ثم ان سلمنا ان ما ذكرتموه مع سخونة الفلك لكنه لا يمنع من كون
الشمس في ذاتها حارة والكواكب لغاية بعدها عنا لا يصل الينا الاثر العظيم من حرارتها وكذا القول في سائر
الكواكب ح ان شفافية الكواكب ليست شفافة فالكواكب ليست من الافلاك والقائل ان يقول الاشتراك في
اللوازم لا يقتضي الاشتراك في تمام الماهية فلم لا يجوز ان تكون الكواكب والنار مشتركتين في غاية السخونة لكنهما
متخالفتين في ماهيتهما الماهية النارية ولاجل ذلك كانت النار التي عندنا شفافة وتلك الكواكب غير شفافة و
في ان الفلك ليس ببارد لو كان باردا لكان في غاية البرودة فكان يستولي البرد على الجو وعلى العناصر فما كان يتكون
الحيوانات والنبات لم لا يجوز ان ينكسر برده بمجاورة النار ولانا نقول لو كان كذلك لكانت المادة الفلكية قابلة
للحرارة لو كان كذلك لوجب ان يصير في غاية السخونة بسبب الحركة السريعة الدائمة والكلام هنا كالكلام في حاميه
ي في ان الفلك ليس برطب ولا يابس الرطب هو الذي يقبل الاشكال بسهولة والذي يلتصق بغيره بسهولة

١٧٨

مما يشبه والذي يكون كذلك يعسر ولا يتم شي من ذلك الا بالحركة المستقيمة وهي على الفلك محال والقائل
ان يقول هذه الدلالة مختصة بالمحدد لا غير ح في ان الافلاك غير ملونة احتجوا عليه بانها لو كانت ملونة
لحجبت الابصار عن رؤية ما وراءها فكان يجب ان لا نرى الكواكب والقائل ان يقول لا نسلم ان كل ملون حاجب فان
الماء لون مع انه لا يحجب عن رؤية ما وراءه وكذلك الزجاج والبلور ثم انهما لا يحجبان فان قلتم ان هذه الاشياء تحجب عن الابصار الكامل
لهذه الاشياء فلكم وكيف عرفتم انكم ادركتم هذه الكواكب ادراكا تاما حتى تعلموا ان هذه الاشياء لا تحجب عن الادراك
ان اللون مطلقا يحجب ولكن ذلك انما يدل على ان الافلاك التي تحت كرة الثوابت غير ملونة حتى لا يمنع عن ادراك
الثوابت لكن لا يقتضي في الفلك الاعظم ان لا يكون ملونا لانا لا نرى شيئا فوقه هذا الجهة حتى نستدل بذلك على
كونه غير ملون وعلى هذا التقدير لا يمكن القطع بكون الفلك الاعظم غير ملون لانه لو كان الفلك الاعظم ملونا
لوجب ان نرى ذلك اللون في الثوابت في سائر الافلاك التي تحته غير حاجبة لانا نقول لم لا يجوز ان يكون لونه
ضعيفا كلون الزجاج والبلور فلا جرم لا نرى عن البعد ثم ان سلمنا انه لا بد من رؤية لونه لكن لم لا يجوز ان يكون
هذه الزرقة لونه متخيل في الجو الواقف بين السماء والارض وذلك لان الهواء شفافية والشفاف اذا لم يكن
وراءه ملون يرى كالمظلم وفي الجو اجزاء غبارية وبخارية مضيئة محسوسة فاختلط المضي المحسوس بالمظلم
الغير المحسوس فتخيلنا من مجموعهما هذه الزرقة لانا نقول الكلام ما ذكرتم دلالة يقينية على ان هذه الزرقة ليست الا
على هذا الوجه لكنكم لما اعتقدتم ان السماء غير ملونة طلبتم لهذه الزرقة المحسوسة مخرجا فذكرتم هذا الوجه
واذا كان كذلك كان القول بصحة هذا الوجه متفرعا على القول بان السماء غير ملونة فلو فرعنا ذلك على هذا
الوجه لزم الدور فثبت انه لا بد لكم من دلالة اخرى على ان هذه الزرقة المحسوسة ليست لونا للفلك الاعظم
ي الافلاك بسيطة والبسيط لا لون له والقائل ان يمنع كلية الصغرى على ما مر وينقض الكبرى بالنار
ط في ان الفلك الاعظم غير مكوكب احتج بطلميوس عليه بانه لو كان مكوكبا لانت تلك الكواكب لان السموات
شفافة لا تحجب الابصار عن ادراك ما وراءها لكنا لا نراها فهو غير مكوكب والقائل ان يمنع الشرطية من

الزرقة هل هي فلكية ام لا فالجو ... لا يكون هذا هو ... ح

وجهين فلم يثبت الدليل ان الفلك الاعظم غير ملون بل لو ثبت ذلك لكن من المحتمل ان يكون الكواكب التي في هذه
الفلك الاعظم صغيرة فلصغرها او غاية بعدها عنا لا نراها خفيت لنا عطارد ما هو غير الارض كثيرا في
مرة واصغر كل كوكب من الثوابت مع الذي يمتحن في الصرفي اعظم من الارض كذا مرة فلو قدرنا كواكب مثل هذا
الكوكب الصغير من الثوابت على الفلك الاعظم وجب ان لا نراه فضلا عما يكون في قدر عطارد واصغر لين علمنا
الشرطية لكن لا نسلم فساد التالي بيانه انا انما عرفنا ان هذه الكواكب التي نراها ليست في الفلك الاعظم الذي
اصحاب الارصاد وجدوا لها حركة بطيئة في كل سنة ستين سنة درجة واحدة على اعتقادهم لان حركات الكواكب
ليست لانفسها بل بسبب حركة الفلك الذي هي مركوزة فيه وعلموا ان الجسم الواحد لا يتحرك الى التوالي على نفسه ولا
جهة الا وهذه الثوابت مركوزة في جرم اخر غير الجرم الاعظم وهذا الطريق انما تاتي في الكواكب المرصودة لكنهم
اتفقوا على ان الكواكب اسرها غير مرصودة فلا يكون الطريق الذي توصلوا به الى كون الكواكب في الكرة الثامنة جاريا
في كل الكواكب فانه لا يمكن القطع بان شيئا من هذه الكواكب غير مركوزة في الفلك الاعظم لا يقال لو كان الامر كما قلتم
لوجب ان لا يبقى النظام من المرصود وغير المرصود على حالة واحدة لانا نقول ومن الذي يمكنه القطع بان
ذلك التفاوت القليل لم يوجد واما التفاوت الكثير فانما يحصل في مدة لا تفي اعمارنا بضبطها والجواب ان
نقول لا نسلم ان هناك كواكب غير مرصود الحركة يه في ان نور القمر مستفاد من الشمس ذلك في خطابهم ولو لم يكن
كذلك لما تفاوتت الانوار بحسب ما يوجبه وضعه من الشمس قربا وبعدا والقائل ان يقول القمر كرة فلم لا يجوز
ان يكون احد وجهيه مضيئا لذاته والاخر يكون مظلما او احاط به سطح مظلم ثم انه يكون متحركا على مركز نفسه
حركة مساوية لحركة فلكه الذي يحركه حول الارض فيكون عند الاجتماع جزؤه المضيء الى الجانب الاعلى فاذا تحرك
بحركة فلكه وبعد عن الشمس تحرك هو ايضا على نفسه مثل تلك الحركة فيظهر جانبه المضيء قليلا فاذا صار في مقابلة
الشمس يكون هو ايضا قد دار نصف دائرة ويكون جزؤه المضيء الينا وحينئذ يظهر مستديرا ومع هذا الاحتمال لا
الجزم بان نوره مستفاد من الشمس بسبب زوال القمر عنه عند توسط الارض وهو مبني على التقريح الحقار وقد عرفت

فساد هذا القدح ثم اذا ثبت ان نوره مستفاد من الشمس فهل هو على سبيل الانعكاس من جرمه كما يكون عن جسم
صقيل مستنير كما في المرآة او جسم هو في جوهره مستنير والاشبه الاخير لان الذي على الوجه الاول لا
يكون جميع اجزائه منيرة والقمر كل واحد من اجزائه مستنير لكن الاعتبار حاله عند الطلوع والغروب في الكسوفات
ومقدار ذلك من اول الهلال الى ان يصير بدرا ابا ان انوار سائر الكواكب ذاتية الا الشمس ذلك والاظهر
فيها علم القمر والهلالية والتزيد والتنقص لاجل البعد من الشمس كما توهم ذلك في القمر ثم بين هذا
الوجه بأن القمر لكونه تحت الشمس يكون له وجه الينا ووجه اليها فعند الاجتماع كان الوجه المضيء
غير الوجه الذي يلينا فلم يكن نير وعند الاستقبال وجهه الذي يلينا هو الذي يليها فلم يكن الوجه المستنير منه
الا الذي يلينا وفيما بين الحالين تختلف حالته في الزيادة والنقصان بحسب القرب والبعد واما سائر الكواكب فلكونها
فوق الشمس يكون الوجه الذي يلينا هو الذي يلي الشمس فلا يعرض لها المحاق والامتلاء والزيادة والنقصان
لانا نجيب عن الاول بان كل ما نوره مستفاد من الشمس وجب ان يختلف حاله عند الاختلاف في القرب والبعد من
الشمس والموجبة الكلية لا تنعكس نقيضه وعن الثاني ان هذا الشك لا يتوجه في الزهرة وعطارد لكونهما تحت
الشمس اما العلوية فهي اذا كانت على سمت الارض ولم يكن الشمس مقابلة لها مقابلة تامة لم يكن الوجه المقابل لها
للشمس هو الوجه المقابل لنا بل بعضه فكان يجب ان يختلف حالها في الزيادة والنقصان لانه لم يكن
انكساف في المقابلة اذا كانت على نقطتي المنطقة يب فانه هل للكواكب الثابتة الاظهر ذلك لما في القمر
نظائره من الخسوف ولقائل ان يقول السهو شيء فكان يجب ان يكون التمهيد الاجتماع على انه الخاصرة
واما بان الكواكب اشبه ذلك مثل كمودة زحل ودرية المشتري وحمرة المريخ وصفرة عطارد
وان الشمس يج في الطريق الى معرفة مواضع الكواكب وفيه بحثان اختلاف المنظر والكشف وبهما غير
عاصين اما الاول فلانه لا يجري في العلويات واما الثاني فلانه لا يجري في الكواكب القريبة من القطبين فانه لا يرى
تحتها شيء من السيارات ولا ينكسف شيء منها بها لانا لا نعرف انها مركوزة في الفلك الذي فوق فلك السيارات او لا

على جنبي النطق بعد كل الثوابت في فلك واحد لا يبعد أن لو كانت مركوزة في أكثر السيارات لاختلفت أوضاعها
الثوابت التي على [illegible] كونها مركوزة في الفلك ثم من [illegible] فلم لا يجوز وجود كرة أخرى تحت كرة [illegible]
تساوي حركتها حركة الكرة الثامنة وهي متحركة بكواكب القطبين أو لم لا يجوز وجود مثل هذه الكرة فيما بين أجرام
السيارات ولا يمكن إبطاله بأن نعد بعد كل كوكب إلى مساو لأقرب قرب الكوكب الذي فوقه [illegible]
يمنع وجود كرة أخرى في خلال أكر السيارات لأن تلك المقدمة كاذبة لأن أبعد بعد القمر وأقرب قرب عطارد
بحيث فلك جوزهر القمر لما يشاهد الكواكب فالمحققون من أصحاب الهيئة ذكروا أن [illegible] والنقاط في العلو
البلاد لا يتقيد بالأبعاد [illegible] فلك التدوير الذي لكل واحد منها ثلاث أكر محيط بعضها بالبعض ويكون جسم الكوكب
مركوزا في الكرة الداخلة وإذا كان كذلك كان مقدار ثخن أربع كرات من تلك الثلاث من كل واحد منها [illegible]
حائلا بين أقرب قرب السافل وأبعد بعد العالي وأما في السفلية عند إثبات [illegible] أقرب
قرب الزهرة وأبعد بعد عطارد ثخن ثماني كرات [illegible] هذه المقدمة على قولهم أن [illegible]
عن النقص لكنهم إنما اعتقدوا أن أقرب قرب العالي ولا أبعد بعد السافل لاعتقادهم أن لا [illegible]
الأفلاك ما يتخللها ولا يمكن [illegible] ذلك عليه [illegible] لا بد فيه من دلالة زايدة بل في حركات الكواكب المشهور
أنها إنما تتحرك بحركة الفلك [illegible] عامة وأخرى خاصة أما العامتان فلو تحركت بأنفسها لاختلفت الأفلاك
ثم لكل واحد من الكواكب حركة بطيئة شرقية وحركة سريعة يومية غربية فهاتان الحركتان ليستا بالذات
بل إنما بالعرض وذلك لا يتأتى إلا إذا كانت حركتها لحركة الفلك الذي هي فيه وأما الخاصتان فالذي يخص
الثوابت أنه لو لم تكن حركتها بحركة الفلك لتقدم أو تأخر بعضها عن بعض لأن من البعيد أن تكون متقدرة في السرعة
والبطوء مع اختلاف دوائرها فلم تحفظ الأوضاع التي لبعضها إلى البعض حتى تشبه حركة جملتها حركة فلك
واحد يدور على قطبين ومنطقة ويقوى ذلك [illegible] أن حركاتها الطولية على أن لكل واحد منها في مقدار من السنين
قدرا خاصا من الحركة بالنسبة إلى نقطة الاعتدال والذي يخص السيارة أن الجسم الواحد لا يتحرك عن ذاته

[illegible] الهواء [illegible] بالتسخين فإذا استحكم التسخين [illegible] صار هواء بالهواء رطب [illegible] ساعة فهو بارد
[illegible] كان [illegible] حيز الماء ولكن الثاني [illegible] لأنه لا يستقر في حيز الماء بل يلزم الرقاق المنفوخة فإنها
لا تسكن تحت الماء [illegible] وإن كان حارا انتهى المطلوب ولقائل أن يعترض على الأول بأنا لا نسلم أن الماء ينقلب هواء
ما هو في باب الحركة ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم أنه تسخن ثم الماء كان سببا لانقلابه هواء وجاز أن يكون الهواء الحار في
نفسه فإن الشيء قد يتأدى إلى انفعاله كالحركة المستقيمة فإنها لا محالة منتهية إلى السكون وعلى الثاني إنما لا يدل
إلا أن الهواء رطب لئن سلمناه ولكن ما الدلالة على أن كل رطب إما حار وإما بارد ولئن سلمناه لكن لا نسلم أنه ليس ببارد
قوله لو كان باردا لكان [illegible] قلنا لا نسلم لأن البرودة والرطوبة وصفان عرضيان والاشتراك في الصفات لا
يقتضي الاشتراك في الماهيات واحتج من منع كون الهواء حارا بالحس فإذا بعدت الشمس عن مسامتة
الرأس برد ذلك الموضع من الأرض ببرد الهواء الملاصق له ولولا أن حرارة الهواء عرضية لما كان كذلك و
كلما كان الهواء أبعد من الأرض كان أبرد فإن الهواء الذي على قلل الجبال أبرد مما يقرب من الأرض فعلمنا
أن سخونة الهواء المكتسبة من السخونة الحاصلة للأرض بسبب أنوار الشمس والكواكب ولو كانت طبيعته مقتضية
للسخونة لكانت مقتضية للسخونة الغاية لأن المادة الحاملة لتلك الطبيعة قابلة لغاية السخونة واليبس
فيها ما يعاوق غاية السخونة كما وجد فلا [illegible] الذي يصدر عن الطبيعة الواحدة أثران متنافيان
لأن الكيفية التي للهوائية الرطبة وهي غير مانعة من كمال السخونة بل هي معينة عليها وإذا التقى الفاعل على
القابل [illegible] عن العوائق وجب أن يكمل الأثر [illegible] المجاورة هو الأثر الذي هي الغاية في السخونة فكان يجب
أن يسخن الهواء إلى الغاية ولو كان كذلك لكان [illegible] والثاني محال فالمقدم مثله ولقائل أن يعترض على الأول
فيقول لم لا يجوز أن يكون الهواء مسخن بطبعه لكنه بمجاورته للأرض والماء البارد [illegible] فإنه يصير بارد في المجاورة
[illegible] على الثاني أن ذلك البرد لتصاعد الأجزاء المائية إلى قلل الجبال وعلى الثالث [illegible] أن الفلك ليس بحار
والحق أن الهواء جوهر لطيف لذاته وأنه لا يصير حارا ولا باردا إلا بسبب منفصل [illegible] في أن الهواء رطب لا يابس

انما ليس برطب بمعنى البلة وانه رطب بمعنى سهولة قبول الاشكال وقد مر كلام في حقيقة الرطوبة واليبوسة في
ان النار حارة اما كون النار التي عندنا محرقة فلا شك فيه واما ان كرة النار هل هي كذلك فقد اختلفوا فيه والامام قد
على انها محرقة لما انا وجدنا الطبيعة المسخنة اذا وجدت في الجسم البسيط وكانت خالية عن العوائق وجب ان يقوى
اثرها في الغاية بخلاف النار التي عندنا فانها مخلوطة بالهواء والارض ولولا انها لما كانت شفافة والبسيط اقوى من
المركب فاذا كانت النار التي عندنا محرقة فالتي عند الفلك مع بساطتها اولى ان تكون كذلك ثم الحركة الشديدة الفلكية
اذا انا وجدنا [illegible] لا بد ان تفعل السخونة علة والمادة قابلة للسخونة ولا مانع فوجب
ان توجد السخونة الى ان يحصل اقصى الغاية وكذا لا ان النار محرقة والا لما حصلت الشهب والجواب ان يعترض على
الاول بانه على التساوي لا يجوز ان تكون الطبيعة النارية التي عندنا مخالفة في الماهية للتي هناك فمعنى ان
تلك الطبيعة لا تقتضي الا سخونة معتدلة والتي عندنا ماهية لا تقتضي الا سخونة قوية فان قيل فلم شهد ذلك بان الطبيعة
لا يمكن ان تكون مقتضية للسخونة المعتدلة لان الفاعل اذا لاقى القابل من غير عائق لا بد ان يقوى الاثر كان ذلك عودا
الى الوجه الاول وعلى الثالث بانا بينا ان الحركة الشديدة التي للفلك لا توجب السخونة اصلا فضلا عن كمالها وعلى الرابع
بانا لا نسلم ان علة الشهب ما ذكرتموه على ما سيأتي ان شاء الله سبحانه احتج من منع ذلك بانها لو كانت محرقة لصارت
ما يجاورها من الهواء مجاورة لا يتخللها بارد وكذلك فكان يجب ان يغلب الهواء كله نارا او الكلام عليه معلوم مما تقدم
فان النار يابسة لانها تزيل بالايبس كما يزيل الملتصق بغيره فلا شك ان النار كذلك لكن الرطب لكونه يقبل بالاشكال
وجب ان يكون منفعلا عما يسهل التصاقه بغيره فلا يكون الهواء حينئذ رطبا اصلا وان فسر اليابس بما يعسر تشكله بالاشكال
الغريبة فالنار غير يابسة بهذا المعنى ودل عليه الاستقراء فوجدنا الهواء كلما كان اشد سخونة كان ارق والطف
الشيء كلما كان ابرد كان اكثف وكلما كان اسخن كان الطف حتى ان المحبس يشهد ان كل نار صرفة لكن الغالب عليها انها
ثم انا لا نجد فيها شيئا من الكثافة والصلابة بل كل ما يغلب على الظن ان النار الصرفة لا يكون صلبة ما يكون في غاية الرقة
واللطافة واحتج القائلون بكونها يابسة بانه لا شك في كونها حارة فلو كانت مع ذلك رطبة لما كانت يابسة فان كانت رطبة

بكانت هواء وكان يجب ان لا تتحرك بالطبع عن حيز الهواء وان كانت يابسة فهو المطلوب والقائلون بان الهواء
رطب في حد العقول لا يقتضي الاشتراك في الماهية فلا يلزم من اشتراك الهواء والنار في الحرارة والرطوبة اشتراكهما في تمام
الماهية السادس في ان النار غير ملونة لحجة لانا لو قلنا النار البسيطة ملونة لكانت النار التي تحت الفلك ملونة
ولو كانت كذلك لحجبت ابصارنا الكواكب وشاهدنا لونها كما نشاهد لون النار وكلما كانت اقوى كان لونها
اكثف فاذا كبرت احدها اذا قويت النار فيها ذهب لونها حتى ان النار المشتعلة باصل الفتيلة لا ترى مع انها اقوى
من الصنوبرية المرئية حتى لا يمكن الغافل عن النار المتعلقة باصل الفتيلة لانتشارها وانما اليها من بعد عنها
لا يستحصها فانها في الاصل اولى بالقوة والكثرة والقابل ان يعترض على الاول بانا لا نسلم ان النار التي تحت الفلك لو
كانت ملونة لحجبت الابصار بدليل البلور والزجاج وعلى الثاني انا لا نسلم ان الجو الذي يذكر الحداد نارا وكيف
والنار صاعدة بالطبع عن حيز الهواء اذا لم يمنع عائق فكيف يثبت في ذلك الجو الواقف بالطبع بل هو
هواء حار جدا وعلى الثالث ان الصنوبرية المرئية لو انها انما كانت مرئية لما فيها من الاجزاء الدخانية الارضية
فمعلوم ان تلك الاجزاء انما صعدت من اصل الفتيلة فكان يجب ان يكون اصل الفتيلة مثل الصنوبرية في اللون
لان اصل الفتيلة كما انه اصل للاجزاء النارية كذلك هو اصل لتلك الاجزاء الدخانية السابع في ان كرة النار متحركة دورا
بحركة الفلك فمنهم من احتج بانه قد ثبت ان كل جزء من النار فلا يتعين له جزء من الفلك كالمكان الطبيعي الذي تحرك اليه
مكانا طبيعيا لاجرائه وحينئذ حركة كرة النار بحركة الفلك واحتج من لا يجوز ذلك الا بالشهب المتحركة ويعترض
على الاول بان النار جسم متشابه الاجزاء والفلك ايضا كذلك فنسبة كل واحد من اجزاء النار الى كل واحد من اجزاء
الفلك على التسوية فيستحيل ان يلتصق شيء من الاجزاء النارية بشيء من الاجزاء الفلكية التصاقا بالطبع ولا يلزم من حركة
الفلك حركة النار وايضا بل يلزم من حركة كرة النار حركة كرة الهواء او من حركتهما حركة كرة الماء وحركة كرة الارض
وعلى الثاني ان حركة الشهب قد تكون الى الشمال والى الجنوب فعلمنا ان حركتها ليست بسبب حركة كرة النار الثامن
في سبب اشتعال النار وانطفائها النار المشتعلة بسبب نار اخرى اما بالمجاورة او بالعدوى فان كل نار تشتعل فانها تطلب

ثم تجد دائرة على الاتصال لان كل نار تشتعل ان تغير لطبعها الى فوق فيلحقها من البرد ما يبطلها انها تطفى
فعلى وجهين وكما يكون لشقوق النار عن احالة المادة الى النارية احالة تامة فاذا صارت نارا خالصة صارت شفافة
لما عرفت ان النار البسيطة لا ضوء لها بل انما يكون لضعف النارية وذلك عندما يعرض لها شيء يرد بطفيها او ذوا
عنه ذلك فيعود الى طفو النار الى الحيز العالي من الحيز الاول الذي عند تمام الجسم الثاني بطبعه وهو ذا انطفاء
الكواكب المنقضة من القسم الاول لا ايجاله ه الباحث المشترك بين هذه الاربعة وهي اربعة ا في طبقات العناصر
يشبه ان تكون للارض ثلث طبقات طبقة هي ارضية محضة وهي القريبة من المركز وطبقة طينية وهو طبقة بعضها منكشف
وبعضها الحائطة بالبحار طبقة البخار طبقة للاول من الهواء وهي الملاصقة للارض ثم الطبقة الباردة بسبب
ما خالطها من الاخرة ان قلنا الحار بالطبع او بسبب بعد عن الارض الموثرة في تسخينها ان قلنا ان حرارتها عرضية
ويليه الطبقة الصرفة من الهوا والرابعة الهوا الذي اختلط به شيء من النار ثم الطبقة النارية ٢ في ان طبايع
الاربعة هي هذه الكيفيات المحسوسة او غيرها المشهور ان نارية النار [illegible] عن حرارتها ويبوستها الصورة
مقومة هي لها هذه الكيفيات لوجه كما بهذه الاعراض قابلة للاشتداد والنقص والطبيعة النارية غير قابلة
لهما ولا يبوست الحرارة بان تكون صورة وهو اليبوسة او حمل العكس فاما ان تكونا صورتين معا تتشفع المادة بالاكثر
من الصورة الواحدة هذا خلف او لا تكون واحدة منهما صورة فلا بد من شيء اخر تكون صورة وهذه الاربعة اذا اختلطت
انكسرت كيفية كل واحد منها بالاخر فتلك الانكسارات اما ان تكون بعضها سابقا على البعض وهو محال لان الكاسر ان
يعود المكسور بعد انكساره كان [illegible] او معا فيكون انكسار كل واحد منها مع الانكسار [illegible] الكاسر العلة
حاصلة مع المعلول [illegible] غير حاصلة عند انكسار شيء منها فلا بد من طبيعة اخرى هي الكاسرة وراء هذه
الكيفيات وهو المطلوب وعلى هذه الوجوه الثلاثة كلمات يمكنك تعرف الحال فيها من تحصيل بعد وفوق على ما سلف ٣
في بحث الكون والفساد والاستحالة على اجزاء كل واحد من هذه الاربعة قد مر بيان ان البحث في باب الحركة والانقلابات
٤ في انه هل يصح الكون والفساد والاستحالة عليها باسرها اما الفساد على جميعها فمحال لانه لو فسدت صورة كل

واحد من الاربعة لكان قد حدثت لها صورة اخرى سوى هذه الاربعة فتكون الاركان شيئا سوى هذه الاربعة وهو مستبعد
جدا واما فساد كلية عنصر واحد مثلا ان يستولي الطبيعة النارية على كرة الهوا حتى تقلب الهوا كله نارا
فلم تقم الدلالة على استحالة ذلك ولكنه مستبعد جدا لان الاظهر ان كليات هذه العناصر محفوظة في الحجم والنفوس
وذلك يمنع من الغرض المذكور في الفصول في استحالة كلية عنصر واحد على هذا الوجه وكذا القول في خروج كلية
عنصر واحد عن كليته حيزه

الفصل الثاني في الاسطقسات

تسمى الاركان بالذات لانها البسيطة الاربعة
المذكورة وغيرها بالاعتبار لانها من حيث هي اجزاء العالم اركان ومن حيث انه تتركب منها المركبات من المعادن
والنبات والحيوانات اسطقسات وفيه مباحث ا في ان طبايع المركبات حادثة ذهب انكساغورس
الى القول بالخليط ومعناه ان ههنا اجزاء هي لحوم واجزاء هي عظام واجزاء على طبيعة التفاح واجزاء على
طبيعة الحنطة لكنها في غاية الصغر وهي مختلطة جدا فاذا اجتمعت منها اجزاء كثيرة لانجذاب المشابهات بعضها
الى بعضها احس بها على تلك الطبيعة فظن انه قد حدثت تلك الطبيعة وليس الامر كذلك فان تلك الطباع كانت
موجودة انما الحادث هو التركيب وهذا باطل لانا نشاهد ان الغذا يستحيل الى الكثرة خلطا ولو كانت تلك
الاخلاط موجودة بكيفياتها فيه لشاهدناها ولذلك نرى الالوان والطعوم والروائح يتبدل كل نوع منها بالاخر
وذلك يقتضي وجود الاستحالة والقول بالكمون والبروز باطل على ما مر في باب الحركة ٢ في ان المركبات ممتزجة من هذه
الاربعة وجهان احدهما الاستقراء وبيانه في التركيب والتحليل لانا نعلم ان المركبات ارضية ومائية اما التركيب فلان البدن
مركب من الاعضاء المتشابهة وهي متكونة اما اولا فمن المني واما ثانيا فمن الدم والمني متكون من الدم فالحيوان
متكون من الدم والدم من الغذا والغذا اما حيوان واما نبات والحيوان حاله كالاول فانه ينتهي في الغذا الى آخره
الى النبات ونظامه وقوامه بالارض والماء واما التحليل فانا اذا اخذنا عضوا من الاعضاء المتشابهة وقطرناه في
القرع والانبيق حصل ارض وماء وذلك يدل على انهما كانا موجودين فيه واما حصول الهوا فيه فظاهر واما النار فلان
الارض والماء اذا اختلطا فلا بد من حرارة طابخة لذلك المركب ولذلك اذا القينا البذر في الماء والتراب بحيث

لا يصل اليه الهوا وحر الشمس فيبس فلا تعلو امران كعدم في المركب جسم طافح بالطبع او لا نكر وان كان لنحو الماء
وان لم يكن كذلك لكل المركب منسحقا بالطبع بل كان يسخنه عرضيا فاذا زال ذلك التسخين العرضي لم يبق حارا
طبيعة ولا في كيفية وكان باردا مطلقا لكن من الادوية والاغذية ما يكون حارا بالطبع مع انها باردة الملمس
ان حرارتها انما كانت لان فيها جوهرا حارا بالطبع بل الاسطقس اما ان يكون احد الاولى والنزو لا وكذا باطل لان المركب
انما يحصل عند انفعال بعض اجزائه عن بعض والفعل والانفعال لا يكون الا بقوى متضادة ولا بد من اجسام حاملة
لهذه الاسطقسات ليس يمع احدهما لما كان المطلوب اسطقسات هذه الاجسام المحسوسة وجب ان يكون كيفيتها محسوسة
ثم الاستقرا دل على ان ما عدا الكيفيات الملموسة لا يصلح للتفاعل واما الملموسة فهي اما ان يكون محسوسة اولا او ثانيا
والثاني ليس الا الشكل والثقل والخفة اما الشكل الطبيعي للبسائط الكرة فهو مشترك وما به التفاعل غير مشترك
ولانه غير قابل للاشد والانقص فلا يصلح للتفاعل واما الثقل والخفة فهما لو جاز الابتداء عليه وما به التفاعل لا يكون
كذلك واما الملموسة اولا فهي الاربع المذكورة واللطافة والغلظ والجفاف والبلة واللزوجة والهشاشة والصلابة
واللين والخشونة والملاسة فاما اللطافة والغلظ والجفاف والبلة فلرجوع بها الى الرطوبة واليبوسة على بعض الاعتبارات
واما اللزوجة والهشاشة فهما كيفيتان مزاجيتان على ما مر وكذا الصلابة واللين واما الخشونة والملاسة فهما من الوضع
فلم يبق بعد الاستقرا كيفية صالحة للامر المطلوب الا الاربع المذكورة وتركب منها اربع مزاوجات ذكر الحس
وجودها حار يابس وهو النار وحار رطب وهو الهوا وبارد رطب وهو الماء وبارد يابس وهو الارض ولقائل
ان يقول لا نسلم ان الماء والحار التي خرجت من تقسيمكم مطابقة لما في الوجود لان اليابس عندكم هو الذي يعسر قبوله
للاشكال الغريبة وهو الصلب فيجب منه انا لم نشاهد شيئا يكون طبيعته مقتضية لليبس بهذا المعنى والحرارة
لان النار التي عندنا هي الحارة بالطبع ليست بيابسة بالمعنى الذي ذكرتم والاجسام الصلبة كالاحجار وغيرها
فهي يابسة بهذا المعنى لكنها غير حارة بالطبع واعلم انا نحتاج في اثبات المطلوب الذي حاولناه الى اثبات جواهر
فعالة وان هذه الاربع غير نافع في تولد المركبات والاعتماد فيه على الاستقرا ليس الا ان هذه الكيفيات لا بد فيها

ثم قال القائل في اللطافة واليبوسة لم نحصر الرطب باليابس فيحصل لذلك المركب من اليابس حفظ الشكل
ومن الرطب قبوله والفائدة من الحرارة حصول النضج ومن البرودة ان يحفظ المركب على ما هو عليه من التركيب والشكل
قلت ان لقائل ان يقول الفائدة المذكورة من الرطوبة واليبوسة لا تحصل للارض الرطوبة بمعنى سهولة الالتصاق
فاما بمعنى سهولة قبول الاشكال فلا لان التراب اذا اختلط به الهوا لا يفيده اجتماعا بل تشتتا والفائدة
المذكورة من البرودة انما تحصل لو كانت قوية صرفة فاما البرودة المكسورة التي في الحيوان فانها لا تفيد الجمود
جا لا يكون الاربعة هل يحتاج البها في تولد المركبات ولقائل ان يقول الحاجة الى الهوا اما لجهة الحرارة او الرطوبة
او لكيفية اخرى والاول باطل لان في النار غنية والثاني باطل لان الرطوبة بمعنى سهولة قبول الاشكال لا حاجة
للرطوبة بمعنى سهولة الالتصاق وهذا المعنى موجود في الماء فيكون الاول حاصلا فيكون بالماء غنية عن الهوا
ولانا بينا ان الرطوبة التي في الهوا لا يفيد اليابس اجتماعا بل التفرق والثالث يقتضي ان يكون للمركب حاجة الى
كيفية اخرى وراء هذه الاربع واما عنصر النار فلا حاجة بالمركب الحيواني والنباتي اليه لما بينا ان الحرارة
الغريزية مخالفة بالنوع للحرارة النارية ثم ان سلمنا ان الحرارة الغريزية من جنس الحرارة النارية لكنا نعلم
بالضرورة انه لا فائدة للمركبات من كرة النار لانه من المستحيل ان ينزل النار من هناك الى عمق الارض بالطبع وبتقدير
وكيف يصل الى ما هنالك فيجب ان على التقدير ولو ان الشعل النارية على قوتها وعظمها اذا انفصلت انطفات
وصارت هوا فاذا كان كذلك كان من المستحيل ان تبقى الاجزاء النارية الصغيرة جدا على طبيعتها النارية
مع اختلاطها باضدادها من الماء والارض مدة مديدة وعمرا طويلا واجيب عنه بانه ان كان مستبعدا لكنه
موجود فان الاجزاء النارية موجودة بالفعل في النورة والغبار المطفأة بدليل ان الماء اذا صب عليها شتت الماء
عليها انفصلت الاجزاء النارية مع انها لو تحققت جدا فان الاجزاء النارية لا تنفصل عنها ولقائل ان
يقول لم لا يجوز ان تكون الاجزاء النارية غير موجودة فيها لكن لها طبيعة يقتضي تولد النار بشرط وصول الماء اليها
فان الاجزاء النارية لو كانت موجودة فيها فلم لا تخرج صاعدة عند عدم العائق واعلم ان الحق ان هذا

الثاني ان الاستقراء العرفي لا يعلى التشاء المتولدات التامة لا يكون الا [illegible] الاربع [illegible]
هل هي باسرها اجزاء الملك المركبات او بعضها كذلك فهو متصور انه هل يمكن عقلا ان يتولد المركبات من غيرها
فلذلك ما لم يثبت بشيء من الادلة. اما الخامسة ففي بيان ان العالم واحد اعتمد العلامة على [illegible] عاتبه
ثانيا خاص لما العالمان فلو وجد عالم اخر لكان شكله الطبيعي الكرة والكرتان اذا لم يحيط احدهما بالاخرى
حصل الخلاء بينهما وهو محال ولقائل ان يقول لا نسلم ان الشكل الطبيعي للعالم الكرة ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان
الخلاء محال ولئن سلمنا ذلك لم لا يجوز ان يكون الفلك الاقصى بما فيه من الافلاك والعناصر مركوزا في ثخن فلك اخر ويمكن
ان يكون في ثخن ذلك الفلك الف الف كرة مثل الفلك الاقصى بما فيه من الافلاك والكواكب الشموس والاقمار بل لم لا يجوز
ان يكون ذلك الفلك الكبير مركوزا في ثخن كرة اخرى الى ما شاء الله جل شانه سبحانه وان كانت الاجسام متناهية
متناهية. ثم لو كان في الوجود عالم اخر لا يستند الى الباري تعالى فيكون قد صدر عنه اكثر من الواحد ولقائل ان يقول
لا نسلم ان صدور المعلول الكثير عن العلة الواحدة محال ولئن سلمنا ذلك لكن معناه اما على الترتيب فلم لا يجوز ان يستند
العالم الثاني اليه تعالى بواسطة كما يستند الافلاك الكثيرة اليه بواسطة ولئن سلمنا ذلك لكن ذلك انما يمنع في العلة
اما الى الفاعل المختار فلا لانه تعالى فاعل مختار. ثم اما الخامسة فهو انا لو قدرنا عالمين في كل واحد منهما ارض وما
وهوا ونار لزم ان يكون للاجسام المتفقة بالطبع امكنة مختلفة بالطبع وذلك محال او يكون هناك قسر دايم
وهو ايضا محال ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون نار احد العالمين وان شاركت نار العالم الاخرى الحرارة
واليبوسة والبعد عن المركز والقرب من المحيط لكنهما تختلفان في الصورة النوعية فان الاشتراك في اللوازم
لا يقتضي الاشتراك في الملزومات ثم ان سلمنا وجوب اشتراكهما في الصورة النوعية لكن لم لا يجب اختلاف
الهيولى كما يقولون في الافلاك مع اشتراكها في الاستدارة والشفافية والحركة المستديرة وغيرها من الصفات لكن تخالف
هيولى كل واحد منها هيولى الاخرى فاختص كل واحد منها بموضع خاص اختصاصا يستحيل عليه الانتقال
ولم يكن ذلك قسرا دائما فلم لا يجوز مثله هاهنا وقد عرفت من مباحث هذا الباب ان العقول عشرة [illegible]

العقلاء من عجائب المخلوقات ما ان فرحا ولنقتصر على ذلك انه عز شانه وملكوته [illegible] جل علمه فقد ضل [illegible] لا يشابه

الباب الرابع في الافعال والانفعالات وهو يتضمن مباحثا

في حقيقة المزاج ان العناصر المتضادة
الكيفيات اذا اجتمعت انكسرت صرافة كيفية كل واحد منها بالاخرى فهو المسمى بالتفاعل حصلت كيفية متشابهة
في الكل متوسطة بين الاضداد وهي المزاج واما ان هذا التفاعل لا يتحقق الا مع الملاقاة التي هي [illegible]
لا نهاية [illegible] والذي [illegible] في غاية الضعف فهو منقوض بان الشمس تسخن [illegible] بالملاقاة ولا تسخين
المتوسط فان الافلاك عندهم لا تسخن [illegible] الشيخ في [illegible] لطيف المتوسط [illegible]
الشيخ واما كيفية ذلك الانكسار فهي ان كل واحد من العناصر يفعل بصورته وينفعل بمادته فقد ذكر انه لو
كان الكاسر نفس الكيفية لحصلت صرافة كل واحد منها عند انكسار كل واحد منها وهو محال لا يقال انما [illegible]
بالماء الحار والبارد فانهما اذا امتزجا [illegible] مع انه ليس في الماء الحار قوة تكسر [illegible] الماء البارد
نقول القول [illegible] في الماء الحار لم يبطل [illegible] قاطعة وما ذكرناه من الدليل لا يوجب القول [illegible]
للاعتراف [illegible] وهاهنا مباحث اخر وهو ان تلك العناصر هل تبقى على طبايعها حال كونها اجزاء المركب
مذهب المشائين انها تبقى على تلك الطبايع والتفاعل انما حصل في الكيفيات ومن الفلاسفة من زعم ان تلك الطبايع
تبطل وتحصل للمركب طبيعة واحدة وهذا البحث متفرع على ان طبايع هذه العناصر ليست نفس هذه الكيفيات
والحق مذهب المشائين لوجوه [illegible] اذا وضعنا المركب في القرع والانبيق حصل لنا جسم مائي وجوهر
هوائي وكلسي ولولا اختلاف اجزاء المركب في الماهية لما كان كذلك لان الاجزاء المتشابهة في الطبيعة لا يفعل الفاعل
الواحد فيها الا فعلا واحدا واحتج ابن سينا ان الكاسر لا بد ان يبقى حال حصول الانكسار فتلك الطبايع باقية حال
انكسار تلك الكيفيات واحتج الخصم بان اجزاء النارية مع بقاء طبيعتها النارية لو اتصفت بالصورة اللحمية
امتنع ان يعرض للنار الصرفة عارضة حتى تنتهي حرارتها الى ذلك الحد الذي حصل لها عند كونها اجزاء المركب
وحينئذ تصير النار البسيطة لحما ثم النار لا تبقى على طبيعتها النارية عند اختلاطها بالاضداد كما في الشعلة

والجواب عن الاول انا لا نسلم عليكم ايضا لان عند حكم ذلك الجزء الناري جزءا خليطا بغيره من العناصر عرض
له ما ازال عنه الصورة النارية وكساه الصورة اللحمية فبطل قولكم لن يجوز وعرض ذلك العارض للبسائط
البسيطة فلم اجتمعتم عنه بان الحمل لكن لا يعرض ذلك العارض للبسائط الا عند التركيب ونحن جوابنا في
هنا يظهر لهم كما يعتبر في تكون المركبات التي تبيتها التي من بسائطها فلذلك يعتبر ايضا في الكل واحد منها فتامله
خاص وعن الثاني ما مر ب في تقسيم المزاج وهو وجهان أ المزاج اما ان يكون اولا وهو الذي يحصل عن
تفاعل هذه الاربعة ابتداء او لا يكون اولا وهو الذي يحصل عن تفاعل الكيفيات المزاجية اولية كانت او ثانية
كالذهب المتولد عن الزيبق والكبريت والكبريت وغيرهما م المزاج اما ان يكون معتدلا بمعنى ان ما فيه من اجزاء
العناصر متشابهة وقد تبيان في ذلك انه كان ممكن العقل لا كنه اقل الوقوع والاستمرار جميعا واما ان لا يكون
وحينئذ يخرج عن الاعتدال اما ان يكون في كيفية واحدة او في كيفيتين اما الاول فهو ان العدل في الحرارة او البرودة
اما ان يكون الى الرطوبة او في اليبوسة او بالعكس وهو اربعة واما الثاني فهو ان يزيد في الحرارة او اما الى
ج الى الرطوبة او اليبوسة وكذا الى البرودة هو اربعة اخرى فالجميع تسعة مع المعتدل التسعة
اقسام انفعالات الحارة والباردة والرطبة واليابسة اما التي للفاعلتين فالمنسوب الى الحرارة كالنضج والطبخ
والشي والتبخير والتدخين والاشتعال والاذابة والحل والعقد ومقابلاتها منسوبة الى البرودة والمشترك
بينهما كالتعفين وتجميد بعض الاجسام كالحديد والقرون والتحجير والمنسوبة الى المنفعلتين منها
قبول الاثار الصادرة عن الفاعلتين ومنها غيرها منه ما تعاون احدهما الى الاخرى اما اليابس فكالانبلال
والنشف والانتقاع والمبتلا والرطب كالجفوف والاجابة الى الشيء منه اليبس كالكثيف مما هو للرطب
وحده كالانجمار ونوعه الاتصال والانخراق ومنه ما هو لليابس وحده كالانكسار والارضاض
والتفتت والانشقاق ومنه ما للمختلط كالانشداخ والانطراق والانعجان والانعصار والتلبد والتكرج
والامتداد ولنتكلم في هذه الامور د النضج وحده انه احالة من الحرارة للجسم ذي الرطوبة الى موافقة الغاية

المقصودة وهو الطبيعي او صناعي فالطبيعي على قسمين نضج من حيث الشيء وهو اما نضج ما يحتاج الى جذبه
كنضج الغذاء او ما يحتاج الى دفعه وهو نضج الفضل ونضج نوعيه وهو نضج الثمرة وهو ان يصير بحيث يولد
المثل ان كان من شأنه ذلك والمقابل للنضج امران أ الفجاجة وهو ان تبقى الرطوبة غير مبلوغ بها الغاية
المقصودة مع انها لا تكون قد استحالت الى ضد منافي للغاية المقصودة مثل بقاء الثمرة نية وبقاء الغذاء غير
مستحيل عن حاله ب ان يحصل في تلك الرطوبة حرارة غريبة وهي لم تستول على تحليل الرطوبات كما في ذلك الاحراق
او ان لم تستول على ذلك القدر بل على احالتها الى ما هو ابعد عن الغاية المقصودة كان تعفنا او منتهى العفونة انما
اليبس او صيرورة الحرارة التي كانت عفونتها بالنسبة الى الاولى غريبة بالنسبة الى ما هي فيه واعلم ان سبب
النضج الثاني والثالث حرارة غريبة عن النضج غريزية لما هي النضج فان اسباب النضج اما المادية فالجسم الرطب
والفاعلية فالحرارة واما الصورية فتكيف الرطوبة بكيفية موافقة لغرض الطبيعة والغائية فتتمة نشو الانحاض
والتهيؤ لمادة تتم الجسم الرطب ز فاعلم عدم الحرارة او البرودة وصورته بقاء الرطوبة غير مبلولة بها
الى الغاية الطبيعية وهو اما عرضي وغايته الباقية ح التكرج انه يبتدئ من حرارة عفنة تفعل في الشيء
تبخيرا انه لا يبلغ الى حيث يفصل عنه بالتمام بل تحبسه البرودة على وجه الشيء وتحدث منه لعلها شيء من اختلاط
الهوائية بتلك الرطوبة كما يعرض للزبد ويبقى على جثته فان لم يكن هناك حرارة لم يكن تكرج وان وجدت الا
انها ضعيفة فهي متحركة وان قويت كانت معفنة وان كانت في النهاية كانت محرقة و في الطبخ فاعله النضج
جسم فيه حرارة ورطوبة يسخن المطبوخ بحرارته ويرطبه برطوبته واذا اطلق على ما ذكرناه وعلى الذهب
فبالاشتراك ز الشي حرارة الملاقي للجسم الرطب اذا اخذ من رطوبته ظاهره فوق ما يأخذ من رطوبته باطنه
ان كان هوائيا انه الشيء ان كان اصليا فاما ان يكون بين الفاعل والمنفعل واسطة فهو القلي ح او لا فهو التكبيج
في كيفية تامة الحرارة في المركبات الرطب مطيع للتقعد واليابس عاص فالمركب من الرطب واليابس اما ان يكون
رطوبته متجمدة او لا تكون فان كان الاول فاما ان لا تقوى النار على تخليص الرطب من اليابس او تقوى فان كان

الاولى فاما ان يقوى على ازالة تلك الجمود او لا يقوى فان لم يقو فذلك الجسم شيء منطرق [illegible]
لرطوبته ولا دهنيته وهو اما ان يكون الغالب عليه الماء كالياقوت او الارض كالطلق واما اذا قويت الحرارة
على ازالة الجمود فهو كالحديد والزجاج او على التشبيك كما في نبات [illegible] الاجسام [illegible] الثلاثة اعني
ما يذوب ويلين ولا يذوب ولا يلين فالذي لا [illegible] ان لم تقو على افادها لا لكنها تفيدها رزانة وثقلا واما اذا قويت
الحرارة على تخليص الرطب من اليابس فاما ان يكون ما يحصل من الرطب واليابس متعادل وهو كالشمع او ما يحصل
وهو كالطلق المعجون بالماء والذي لا يكون رطوبته منجمدة فهو كالادهان واعلم ان اليابس لا ينعقد الا عند
التخلخل المفرط واحكام المزاج بينه وبين الرطب الغالب في الكمية والكيفية فحينئذ ينعقد انعقاد الملاصق
الملازم ط في المشتعل والمنجمد المشتعل هو الذي من شأنه ان ينفصل عنه دخان حامل للضوء الناري والمنجمد هو الذي
يتكيف اجزاؤه بالضوء والحرارة ولكن لا ينفصل عنه شيء اما لشدة يبوسته او لشدة رطوبته ي في الحل والعقد
اصل هذا الباب ان نعرف ان الحل والعقد طرفان والتشوق واسطة فلنبين طرفا قابليتها وفاعليتها اما القابل
فالهواء والنار لا يقبلان الجمود لغاية لطافتهما واما الارض والماء فيقبلان الاحوال الثلاثة اما الفاعل
فنقول الانحلال في الارضية يحصل اما بالبرد او بالرطوبة واما في المائية فبالحرارة واما الانعقاد في الارضية
فبالحر او اليبس واما التشوق فلن يكون المخالطة الارضية للماء والمخالطة الهوائية للمائية كما في الزبد لان الهواء
اذا اختلط بسطح مائي واحتقن فيه عرض لذلك الهواء في ذلك السطح ما يعرض للهواء في الزق المنفوخ اذا دفع باليد
من خارج فذلك هو التشوق التي لا معنى لها الا عدم القبول للمداخلة والانفكاك [illegible] ومتى وقفت على هذه
القاعدة امكنك تخريج التركيبات للاحوال الطبيعية في الامزجة يا في سبب عاقبة الحر والبرد اذا
استولى البرد على الظاهر قبل موضع تاثير المسخن تقوى فعله لان فعل الفاعل الواحد في المحل الصغير اقوى
من فعله في المحل العظيم يب التشقق الجسم الارضي ذو المسام اذا احتبس الهواء فيه لضرورة الخلاء فاذا
حصل فيها من الاجزاء المائية ما يقوم مقام تلك الاجزاء الهوائية فتعذرت الاجزاء الهوائية على [illegible] تلك المنافذ

وايضا فكثيرا ما يتشقق [illegible] لها الجفاف في الحال لان الرطوبة اذا كانت قليلة انجذبت بالقوة الى الباطن ثم ان
المسام الظاهرة تجذب هواء اخر الى نفسها لا يقال لو بقيت الاجزاء المائية في المسام الظاهرة بقيت الاجزاء
الهوائية في المسام الباطنة وهو تشبيه ولو انجذبت الاجزاء المائية الى المسام الباطنة احتاجت المسام الظاهرة
الى جذب هواء اخر وهو ايضا تشبيه [illegible] كان اجزاء الجسم اولى من الاخر لانا نقول الجسم اذا كان في موضعه الطبيعي
كان عديم الميل الى الفعل واذا كان خارجا عنه كان ذا ميل بالفعل فيحصل التشقق وهذا السبب [illegible]
الحلاوة على النبات بسببه مجهول يج ان الجسم كلما كان اعظم كان اقوى لان الحديدة اذا جعلت في النار الصغيرة
فالسطح الذي يحيط بها منها يسير والذي يحيط بها من النار العظيمة مع انها لم تمتنع في النار العظيمة ولا تلبث في
الصغيرة والسبب فيه ان الفاعل الجسماني [illegible] اذا كان صغيرا ظهر الضعف لعدم المثل [illegible]
كان عظيما ظهر [illegible] ما نجد من البرد عند الشروع في الماء القليل الى ما نجد
منه عند الشروع في ماء البحر كنسبة الماءين لانا نقول هذا المثال لو ثبت لان النسبة الحاصلة في الاصل تحقق
ان [illegible] وذلك ممنوع

الباب الخامس في الكائنات التي تحدث بغير تركيب

اما ان تحدث فوق
الارض او على وجهها او تحتها القسم الاول فيما يكون فوقها وهو [illegible] في السحاب والمطر والثلج
والطل والبرد والصقيع السبب الاكثري لها تكاثف البخار الصاعد ثم ان كان قليلا وكان في الهواء ما يحلله
لم يحدث منه السحاب وان كان كثيرا او ان قل لكن لم يوجد المحلل فاما ان يبلغ في الصعود الى الطبقة الباردة من
الهواء او لا يبلغ فان بلغ فاما ان يكون البرد قويا او لا يكون فان لم يكن البرد قويا تكاثف ذلك البخار بذلك القدر من
البرد واجتمع وتقاطر فالبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر واما ان كان البرد شديدا فاما ان يصل البرد
الى اجزاء البخار قبل اجتماعها وانحلالها قطرات او بعد صيرورتها كذلك فان كان الاول نزل ثلجا وان كان الثاني
نزل بردا واما اذا لم يبلغ الى الطبقة الباردة فهي اما ان يكون كثيرة او قليلة فان كانت كثيرة فهي قد تنعقد
سحابا ماطرا وقد لا تنعقد اما الاول فلاحد امور ثلاثة احدها اذا منع هبوب الرياح من تصاعد [illegible] ان يكون الريح ضاغطة

[illegible]

اناها الى الاجتماع بسبب وقوف الجبال قدام الريح فان كانت بسائل رياح شعلها النبع صعوده الى
د ان يعرض للجزء المتعلق من وقوف لثقله لينصق بسائر الاجزاء حتى يرد الهواء الذي من الارض و
الذي لا ينعقد سحابا ماطرا وهو الضباب واما اذا كانت الابخرة القليلة الارتفاع قليلة اللطافة فاذا
ضربها برد الليل كثفها وعقدها ماء محسوسا فنراه في اجزاء صغار لا يحس بها ولهذا لا ينعقد الشتاء في
بعضه فان لم يجمد كان طلا وان انجمد كان صقيعا ونسبة الصقيع الى الطل نسبة الثلج الى المطر في
المقدمات التي يحتاج اليها في معرفة الآثار الظاهرة على السحاب وهي سبع ا اذا وقع ضوء مضيء على صقيل
انعكس منه الى جسم اخر وضعه من ذلك الصقيل كوضع المضيء من ذلك الصقيل بشرط ان تكون جهته مخالفة لجهة
المضيء ويكون زاوية الانعكاس مساوية لزاوية الشعاع ب الحال في انعكاس البصر كالحال في انعكاس
الضوء فاذا خرج خط شعاعي من وسط الحدقة الى المرآة فان كان قائما عليها انعكس الى الرائي وان لم
يكن قائما انعكس الى كل ما وضعه من المرآة وضع الحدقة منها ورأى كل ما بين الخطين ج المرآة ان صغرت لم
تظهر فيها اشكال المرئيات لان الجسم لا يرى مشكلا الا وهو بحيث ينقسم في الحس فكيف يرى مشكلا ما لا ينقسم
في الحس والمركبات منه ربما لا يرى ما يتأدى به من اللون ايضا فاما اذا كثرت وتلاقت ادى كل واحد منها
لونا ولم يؤد واحد منها الشكل واتصل من جملتها من تأدية اللون ما لو كانت متصلة متحدة لادت الشكل
مع ذلك د المرآة الملونة لا تؤدي لون المرئيات كما هو بل لونا متوسطا بين اللونين مثل ان الكافور يرى
في الزجاج الاخضر الى الخضرة ما ه صور المرئيات غير منطبعة في المرآة و الصقيل ان كان مشفا بالفعل لم
يكن ان يرى عليه هذا الخيال واذا ادى عليه ذلك لم يكن مشفا وان كان وراء المشف جسم اخر ذو لون ادى
اللون والاشكال ز اذا كانت النسبة التي بين الرائي واجزاء المرآة وبين المرئي واحدة كانت الزوايا التي تحدث
من خطوط شعاع خارجة من البصر الى المرآة ومنعكسة الى ذي الشبح زوايا متساوية تكون مثل الشكل
المتشبه من زوايا الشبح مستديرا فهذه جملة ما يحتاج اليه من المقدمات وبراهينها في علم المناظر

ح اعني الهالة اذا توسط بين الرائي والقمر غيم رطب رقيق لا يستره فالذي يقابل القمر من الاجزاء
ولا يرى ايضا خيال القمر فان الشيء انما يرى على الاستقامة فيه شبحه واما الاجزاء التي لا تقابل
القمر وكانت لطيفة صقيلة ادى كل واحد منها خيال القمر ولما كان كل واحد منها صغير الاجرام ما ادى شكله
بل ضوءه فلا جرم ظهر الضوء في كل واحد منها ثم ان القمر اما ان يكون على سمت الرأس او لا يكون فان كان
فنسبة الحدقة الى المرايا والمرئي واحدة فوجب ان ترى الهالة مستديرة وان كان الثاني وجب ان يكون السحاب
ثخينا لانه حينئذ يكون الجانب الذي على سمت الرأس من ذلك السحاب اقرب الى البصر من الجانب الاخر فلو لم يكن السحاب ثخينا
ووقعت الخطوط على ظاهر السحاب كان الخط المتصل بالجانب الاقرب اقصر من المتصل بالجانب الابعد وذلك يخل
باستدارة هذا الخيال اما اذا كان السحاب ثخينا نفذ الخط المتصل بالجانب الاقرب من السحاب في عمقه حتى
يصير طوله مساويا لطول الخط المتصل بالجانب الاخر ثم لهم احكام ا اذا وجدت سحابتان على الصفة المذكورة
احديهما تحت الاخرى امكن ان تقع هالة تحت هالة والتحتانية تكون اعظم وذكر بعضهم انه رأى سبع هالات
ب هالة الشمس نادرة جدا لان الشمس في الاكثر تحلل السحب الرقيقة ومع ذلك فنقل عن [illegible] انه رأى
حول الشمس هالة تامة ذات الوان قوس قزح واما [illegible] قزح الهالة الشمسية لكثافة ذلك السحاب وظلمته
ايضا انه رأى حول القمر هالة قوسية اللون وكان ذلك لغلظ السحاب ج الهالة قلما ترى مكسورة في
الافق والشمسية منها في الاكثر انما ترى قريبة من وسط السماء د في قوس قزح اذا وجد في خلاف جهة
الشمس اجزاء مائية شفافة صافية وكان وراءها جسم كثيف اما جبل او سحاب مظلم وكانت الشمس في
الافق او قريبة منه فاذا ادبر الانسان على الشمس ونظر الى ذلك الهواء الرشي فاجزاء الماء كل واحد منها
صقيل وضعيف بحيث ينعكس شعاع البصر عنها الى الشمس وكل واحد من تلك الاجزاء صغير لا يؤدي الشكل
بل يؤدي الضوء ويكون ذلك اللون مركبا من لون المرآة وضوء الشمس والسبب في استدارة هذه القوس ان الاجزاء
التي ينعكس عنها شعاع البصر وقعت بحيث لو انا جعلنا الشمس مركز دائرة كان الخط الذي يقع من اكل الدائرة فوق

الافق مرئي على تلك الاجزاء او ان كانت الشمس على الافق كان الخط المار من الناظر والشمس على سطح الافق ويكون المحور
فيكون حينئذ سطح الافق يقسم المنطقة بنصفين ويرى القوس نصف دائرة وكلما كان الارتفاع اكثر كانت القوس
اصغر ومن الشهبيات هالة الاسباب الفاعلية ثلاثة لان يحصل بقرب الشمس غيم كثيف صقيل فيقبل في ذاته ضوء
الشمس كالقمر ولكن لا يقبل الضوء في ذاته لكن يؤدي خيال الشمس الى المراة الكبيرة كما يؤدي الالة تؤدي الشكل
البخار الزجاجي اذا اجتمع عدد وتشكل بشكل الاستدارة على ما هو طبيعة للاجسام الرطبة في الهواء وبلغ ان
صعد الى كرة النار اشتعلت النار فيه وهو مستدير فكل مكان شكله شكل الشمس وربما كانت المائية فبقيت
اياما ولياليا وشهورا وربما وصل الى الموضع الذي يتحرك بتبعية الفلك نحو تحركها حركة الاستدارة وهذا الجسم
لابد ان يكون فيه العنصران الخفيفان غالبين على الثقيلين والا لم يبق في الهوا مدة مديدة ولابد ان يكون مزاج الاجزاء
بين اجزائها محكما جيدا والا لم يستوحش مدة ومن الاسباب الفاعلية [illegible] لانه اما اتصالات فلكية او [illegible] قوة في جانبه
او ان الله سبحانه خلقها ابتداء وهو لا يصح لكونه تعالى مختارا او في النيازك فهي خيالات شبيهة بالشمس في [illegible]
لونها الا انها تكون في جنبة الشمس بمقدار مسافة معتبرة فقط فاسباب ليست [illegible] منها انها اما ان [illegible] قطعا صغارا من
دوائر كبار في [illegible] مستقيمة واما لان مقام الناظر بحيث يرى المحدب مستقيما وهو قلما يوجد عند كون الشمس
في نصف النهار بل عند الطلوع والغروب لان الشمس في ذلك الوقت تحلل السحاب الرقيق في الاكثر [illegible] في الرعد
والبرق والاكثر انه اذا ارتفع بخار ودخان حار يابس بل معا فاذا ارتفع ذلك المختلط ووصل الى الطبقة الباردة
من الهوا وانعقد سحابا احتبس الدخان في جوف السحاب المنعقد فان بقي حارا او [illegible] فقصد العلو مزق
السحاب تمزيقا عنيفا يحصل من ذلك التمزيق الرعد وان صار باردا ثقل وقصد السفل ومزق السحاب
فحصل منه الرعد وانما يسمى عند الارتعاد اجزاء السحاب عند تمزيقه ولان هذا الدخان جسم لطيف وفيه
ارضية ومائية عملت فيهما الحرارة والحركة المازجة عملا قويا فقرب ذلك من مزاج الدهنية [illegible] مشتعل
بادنى سبب مشتعل بتلك الحركة الشديدة واذا اشتعلت تلك المواد من شدة المحاكة عند تمزيق السحاب كان ذلك برقا

تعالى والى نقل الفاضلة انما يتم بامور ثلثة احدها تحصيل الخلط الذي هو بالقوة القريبة شبيه العضو وقد يختل به
كما في عدم الغذاء وثانيها تصييره جزءا للعضو وقد يختل به كما في الاستسقاء اللحمي وثالثها تشبيهه به في قوامه
وفي لونه وقد يختل به كما في البرص والبهق ويجب علينا تحقيق القول ههنا في كيفية التحلل وفي المحتاج الى البدل وفي
كيفية التصرف والبدل [illegible] اما الاول فلاشكال عليه بان المحلل هو الحرارة وهي اما الحرارة الخارجية او الداخلية
والاول باطل والا لكان الهوا كلما كان ابرد كانت الحاجة الى الغذاء اقل لكن الامر بالعكس والثاني لزم ان يكون
حاجة ظاهر البدن الى الغذاء اكثر من حاجة باطنه لكن التالي كاذب والثاني باطل لحاجة المولود [illegible] كذلك
لكان التحلل في المرض الحار جدا اكثر منه في حال الصحة لكن التالي كاذب فانه قد يبقى منقطع الغذاء اياما
كثيرة من غير نحول ولا ذبول لا يقال لم لا يجوز ان يكون المحلل هو النفس بواسطة الحرارة وفي وقت المرض تكون
النفس مشغولة بهضم الاخلاط الفاسدة فلا تتوزع لهضم الاخلاط الجيدة لانا نقول لو كانت النفس هي المباشرة
للتحليل والايراد لكانت عالمة بكيفية مراتب كل واحد منهما وكميته لفساد التالي بل الاعلى فساد المقدم
والذي سلمنا ذلك لكن النفس اما ان تكون في فعل التحليل والايراد مختارة او لا تكون كذلك بل لا بد لهم منهما فان كان
الاول لزم ان يكون جوع الانسان بسبب اختياره وهو باطل وان كان الثاني على ان يتوالى سبب وجودهما
فان كان الحرارة عاد الاشكالات والا بطل القول بان المحلل هو الحرارة ثم الحرارة اما باطنية سارية في جوهر
العضو سريانا متشابها فليست بان تحلل بعض تلك الاجزاء اولى من ان تحلل الباقي واما ان يحلل الكل وهو باطل
او لا يحلل شيئا منها وهو المطلوب لا يقال هذا الملتقى انما اذا عملت الحرارة في الرطوبة فانه يرتفع عنها بخار
فقد صار ارتفاع بعض اجزاء تلك الرطوبة اولى من ارتفاع الباقي مع ان عمل الحرارة في الكل على السواء
لانا نقول لا نسلم ان عمل الحرارة في الكل على السواء لان المسخن ههنا خارج عن المسخن فيكون بعض جوانبه
اقرب اليه من الاخر فيكون بعض جوانبه اولى بالسخونة من الاخر بخلاف مسئلتنا فان المسخن سار في المسخن ومن جهة
داخله فيكون نسبته الى الكل على السواء ثم الجزء الذي انفصل اما ان يقال انه كان ملتصقا بالعضو قبل ذلك

او ما كان ملتصقا به والاول باطل لان سبب ذلك التحلل لما كان الحرارة وقد كانت الحرارة
لزم حصول الانفصال قبل حصوله والثاني باطل لانه يستغني لم يكن شيء من الاجزاء البدنية ملتصقا بالاجزاء الاصلية
يسيرة واما الثاني وهو المحتاج الى البدل فليس المجموع من الباقي والزائل لانه غير موجود بعد زوال الزائل
ولا الجزء الزائل ولا المجموع من الآتي والباقي ولا الآتي لان الشيء لا يحتاج الى نفسه بل ان كان ولا بد فالجزء الباقي
لكن احتياجه الى الجزء الآتي مشكل لوجهين فان الغذاء شبيه بالمغتذي بالقوة لا بالفعل والآتي شبيه بالباقي مطلقا
والشيء لا يحتاج الى مثله والا لاحتاج الآتي ايضا في احتياج الباقي الى الآتي لو كان لذاته او لشيء من صفاته لاستحال
بقاؤه قبل حصول الآتي فيلزم عدم المغتذي في اول زمان نفوذ الغذاء ان لم يكن لذاته ولا لشيء من صفاته استحال
احتياجه اليه واما الثالث فهو كيفية تمام الغذاء بدل المتحلل فنقول لا نزاع في ان القوة الغاذية
العقل يحكم بان الغذاء حاصل لظاهر الجسم والعمق فان الاجزاء الغذائية تأتي الى عمق المغتذي فان تلك
المواضع كانت موجودة في عمق المغتذي قبل نفوذ الغذاء فيها او ما كانت فان كان الاول لزم ان يكون المغتذي مجموع
اجزاء صغيرة بالغ كل واحد منها الى الصغر الى حيث لا يحس به مع ان شيئا منها لا يلاقي صاحبه بل يكون هناك
عضو واحد متصل بل اجزاء متشتتة ثم تلك المواضع كانت خالية او لا بل انما كانت مشغولة باجسام اخر
مخالفة الماهية لماهية المغتذي وان كان الثاني لزم ان يكون الاجزاء الغذائية متفرقة لاتصال العضو لكن ذلك
النفوذ يجاوز جملة الاعضاء لان الاغذية اسا ولا شك ان تفرق الاتصال مؤلم فيجب ان يكون الالم ساريا
في كل الاعضاء في كل الاوقات والجواب انا لا يجب علينا الاعتذار عن هذه الاشكالات لو لم نقل بالفاعل المختار
تاما اذا قلنا به وهو الحق المبين لم يصعب علينا شيء منها ولكنا حينئذ لا يمكننا القطع باثبات القوى المذكورة
ب في سبب وقوف الغاذية وضرورة الموت المشهور في السبب الفاعلي انها قوة جسمانية وكل قوة جسمانية فهي متناهية
ثم ان النفوس الفلكية عندهم جسمانية باقية ابدا اذا اعتذروا بانها ان كانت جسمانية لكن لما يفيض عليها من
العقل المفارق فيبقى ابدا فليلزمهم لما جاز ذلك فلم لا يجوز بقاء القوى التي في الابدان لما يفيض عليها من العقل

... ذلك بان السبب في ضرورة الموت كون البدن مركبا من الطبايع المتضادة وفي هذا اشارة
الى السبب المادي والصوري لسقوط الاول وتقرير السبب المادي هو ان الرطوبة الغريزية بعد سن الوقوف تاخذ
في الانتقاص المؤدي الى الاضمحلال ومتى اضمحلت الرطوبة انطفأت الحرارة الغريزية بسبب الاول الحرارة الخارجة والداخلة
والحركات النفسانية والبدنية لانه ان لم تتمكن القوى الغاذية من ايراد بدل ما يتحلل من الرطوبات لانا نقول هنا
تقوى على ذلك لان المتحلل وقت الكهولة اكثر منه وقت الشباب فلا يكون ما تورده الغاذية وقت الكهولة مساويا
للمتحلل فلا جرم ينتهي الى الفناء فان التساوي للمتحلل في زمان الشباب كان مساويا للوارد فلو ازداد
في زمان الكهولة لكان ذلك اما لازدياد المحلل وهو باطل لان المحلل ليس الا الحرارة الداخلة والخارجة والحركات
النفسانية والبدنية وقد يكون وجود هذه للاشباب في زمان الكهولة اقل منه في زمان الشباب فضلا عن الازدياد
لكن الغاذية صارت اضعف فصار الغذاء الوارد اقل وهو ايضا باطل لان الغاذية لا تضعف الا لنقصان الحرارة
لنقص الحرارة الا لنقصان الرطوبة فلو عللنا نقصان الرطوبة بنقصان الغاذية لزم الدور ثم نقول لم لا يجوز
الاول وسواء ازدياد التحلل لازدياد المحلل فقوله الاسباب المحللة في زمان الكهولة اقل منها في زمان الشباب فنقول
نعم لكن مدة تاثيرها في زمان الكهولة اطول من مدة تاثيرها في زمان الشباب وقد عرفت فيما مر ان الضعيف قد يكون
اقوى فعلا من القوي اذا كان اطول مدة منه فثبت ان الرطوبات الغريزية تاخذ في الانتقاص
من زمان الكهولة وهي غذاء الحرارة الغريزية فيكون نقصانها سببا لنقصان الحرارة الغريزية وذلك سبب لكثرة
الرطوبات الغريبة لضعف الحرارة الغريزية الضعيفة عن اصلاحها وهضمها وكثرة الرطوبات الغريبة سبب لنقصان
الحرارة الغريزية ولا يزال يتأكد هذه الاسباب بعضها ببعض الى ان ينتهي الامر الى فناء الرطوبة الغريزية التي هي
للحرارة الغريزية كالدهن للسراج وكثرة الرطوبات التي هي لها كالماء للسراج فحينئذ تنطفي الحرارة الغريزية
اما الاول فلعدم الشرط واما الثاني فلحصول المانع وهو الموت واما السبب الغائي فهو ان تخلص النفوس
السعيدة من الابدان الى السعادة العظمى وان لم يكن فلسوء الاختيار الذي هو ايضا بقدر الله ان يوجد القوم

لان المال لا يتصل اليهم الا بموتنا الحاضر في المبسوط دام العدم اولى ... الوجه العقلي

حفظ من هذا الوجود التقسيم الثاني في القوى النامية ٣ مباحث ا في حقيقة النمو الجسم اذا اريد ادخال
جسم اخر فيه من جنسه فاما ان يكون الزايد مداخلة في اجزاء المزيد عليه او لا تكون فالاول النمو وضده الذبول والفرق
بينهما وبين السمن ان السمن ان يزداد في النمو ... ب ان النامي هل يتزايد في الجملة ام انه اذا احدث المنافذ
في الاصل ودخلت فيه واشتبهت بطبيعته لا بد ان يعمه اجزاء الاصل في جميع الاقطار على نسبة واحدة في نوعه فذلك
هو النمو واما الشيخ اذا اسمن سمنا فان اجزاء الاصلية قد جفت وصلبت فلا يقوى الغذاء على تفريقها والنفوذ فيها
فلا جرم لا يتحقق النمو ثم هنا ابحاث الاول في انه ان يكون فيه شي ثابت او لا يكون فان كان فالثابت اما الصورة وهو محال
لاستحالة بقاء الصورة بعينها عند تبدل المادة او المادة وهو محال لانه اما ان يكون كل المادة باقيا على حالة واحدة
او الشي الذي كان لا اصل يبقى واما الزايد عليه فيكون في التبدل والاول باطل لما ثبت ان البدن دائما في التحلل والاستخلاف
والثاني ايضا باطل لان البدن ينتهي تحليل تركيبه الى الاعضاء البسيطة وكل اجزاء الاجزاء المفروضة في كل واحد منها
على طبيعة واحدة فلم يكن البعض بالبقاء الدائم والبعض بالتحلل اولى من العكس واما ان لم يثبت في المادة ولا الصورة
لم يكن ذلك نموا بل الحادث في كل وقت شخص اخر وعلى انه ايضا باطل لانا نعلم بالضرورة ان الشخص الذي كان انسانا
هو الذي ابناه صحوه والجواب عنه ايضا بالنسبة على الفاعل المختار ٢ في وقوف النامية الابدان مخلوقة من الدم
والمني فلا محالة تكون في اول الامر رطبة ثم لا تزال تجف يسيرا يسيرا او عرفت ان النمو لا يحصل الا عند تمدد
الاعضاء وذلك لا يمكن الا بنفوذ الغذاء في المسام المستحدثة ولا يمكن استحداثها الا اذا كانت الاعضاء لينة فلا جرم
يتم النمو من اول الكون الى ان تصلب الاعضاء فحينئذ تقف النامية ٣ في الفرق بين الغاذية والنامية لقائل
ان يقول الغاذية فعلها تحصيل الغذاء والالصاق والتشبيه والنامية ايضا فعلها هذه الثلاث فان هذه
الافعال ان كانت على قدر ما يتحلل فهو الغاذية وان كانت ازيد منه فهو النمو والجزء الزايد لا بد وان يكون مساويا
للمزيد عليه والا لم يكن نموا او القوة القوية على الشي قوية على مثله فالقوة القوية على التغذية هي القوية على التنمية لا

... في القوى ... جاز ان ... طبيعية ... بابراز المثل الازيد بعد ذلك تضعف والقوى
... المثل حقيقة الغاذية في سن الانحطاط والذبول تورد اقل مما تحلل وقد كانت في سن الوقوف تورد
المثل فيكون ايرادها في سن الوقوف اكثر من ايرادها في سن الذبول فاذن القوة الواحدة يجوز ان يختلف ايرادها
بالزيادة والنقصان واذا جاز ذلك فلم لا يجوز ان يكون القوة الواحدة تجعلها في اول الامر تورد ازيد من المثل ثم المثل ثم انقص
بقدر المساوي القسم الثالث في المصورة وفيه مباحث ا الذي اقطع به انه لا يجوز ان يقال المبقي لحدوث خلقة
الاعضاء وصورها قوة مركوزة في المني لانه جسم متشابه الجنس فاما ان يكون متشابه الاجزاء في الحقيقة او لا يكون فان
كان الاول وجب ان يكون الشكل الحادث من تلك القوة في تلك المادة الكرة لان القوة التي تفعل لا بشعور اذا كانت سارية في
المادة وكانت المادة متشابهة لم يكن الاثر الا واحدا متشابها وان كان الثاني كان المني مركبا من اجسام كل واحد منها بسيط
فيلزم ان يكون شكل كل واحد منها الكرة فالقوة المذكورة يكون المتولد من المني مجموع كرات مضموم بعضها الى بعض
واعلم ان بداية العقول شاهدة بان التركيب العجيب الذي في ابدان الحيوانات وخاصة الانسان لا يجوز صدوره الا
من مدبر حكيم وهذا هو الذي اختاره جالينوس في المنافع ونقله عن افلاطون بعد ما ذكر فيما صنف من الاغراط
وافلاطون ... اسند ذلك الى قوة حالة في جرم المني عديمة الادراك والشعور فقد كان لا يعلم انسان بالضرورة ٢
في ماهية المني انه فضل الهضم الاخير وذلك انما يكون عند نضج الدم في العروق فصيرورته منيا لا يستعد الا
نادرا لان يصير جوهرا للاعضاء الاصلية ولذلك كان الضعف الذي يحصل من استفراغ المني اقوى مما يحصل من
استفراغ امثاله من الدم لان ذلك عله الضعف في جواهر الاعضاء الاصلية ٣ في انه هل للمراة مني ام لا
ظاهر كلام ارسطو مشعر بانكاره واثبته جالينوس فنقول ان مني الذكر يمتاز عن سائر الرطوبات بصفات
لانه ابيض لزج وسيلانه على العضو المخصوص بسبب اللذة المخصوصة ٣ خروجه مثل فقط عن ... فلينظر
ان المراة هل لها رطوبة موصوفة بهذه الصفات الاربع اما الصفة الاولى فحاصلة لان جالينوس حكى انه وجد في
المني الاناث ... رطوبة بيضاء لزجة والثانية ايضا حاصلة لان جالينوس حكى ان كان بعضهن شبيه باختناق الرحم

لطول عمره بتمامه استفرغت منه اكثر او وجدت لان كلال الجماع ولانه لم يستفرغ منه ...
الحارة الزجة على عضو بفعل فيه كاللذع اللطيف ويتبعه تقرية ... كان لا بد لذلك من اللذة ...
الى المجرى الطبيعي عند عوده حالة الخارجة عن المجرى الطبيعي عن مرطبة وهي كلذة الحكة او الدغدغة واللذة الحاصلة
من سيلان دم ناره على سطح قرحة قريبة العهد بالاندمال الا ان التي في الجماع اشد لشدة الاسباب الفاعلة والمنفعلة
والمعينة عليهما واما الثالثة فهي للاندفاق وهي حاصلة بالاتفاق واما الرابعة وهي القوة العاقدة فغرض ...
الرطوبة التي للمراة والظاهر فعلها اذ الانثيات القوة الانفعالية لانه لا يعني بالقوة الفعلية الا القوة التي متى لاقت المادة القابلة
من غير مانع ظهر الفعل المخصوص لكن ان بطلان المراة اذا افضت شهوتها ... منيهما الى جهة قبل انزال الرجل ...
حصل مني المراة في رحمها ... فلكل الرطوبة قوة عاقدة لكانت ثلاثة للقوة المنعقدة فكان يجب ان يحصل الولد فلما
لم يكن كذلك علمنا عدم القوة العاقدة لايقال لم لا يجوز ان يكون القوة العاقدة التي في مني المراة غير مستقلة بذلك الفعل
وانما يحصل الاستقلال عند انضمام مني الرجل اليه لانا نقول القوة العاقدة هي التي تقوى على العقد فاذا كانت القوة التي
في رطوبة المراة غير قوية عليه لم يكن فيها قوة عاقدة واما الرطوبة التي للرجل ففيها هذه القوة لانه اذا حصلت في رحم المراة
منفكة عن الرطوبة التي لها لا تستقل بالعقد وظهر ما ذهبنا اليه ثبت ان الوصفين الاولين حاصلان لمني الرجل والمراة
والاخيران غير حاصلين لمني المراة فان وضع اسم المني للرطوبة الموصوفة بالوصفين الاولين كان للمراة مني وان وضع للرطوبة
الموصوفة بالصفات الاربع لم يكن لها مني واقوى ما احتج به جالينوس ان الاولاد قد يشبهون الامهات ولهم اصل هو
المشبه لهم بهما وليس ذلك دم الطمث لانه غير حاصل للاب وليس هناك شيء اخر كذلك المني فوجب حصول المني للمراة وان يكون فيه
قوة عاقدة حتى يحصل التشبيه والجواب المشابهة لو كانت ... لكانت المشابهة بالابوين حاصلة ابدا لكن التالي
كاذب ولما كانت المشابهة بالاجداد وسائر الاقارب البعيدة حاصلة فساد التوالي يدل على فساد المقدم ثم ان التقسيم
الذي ذكره غير منحصر لقد اهملوا القسمة الصحيحة وهي الفاعل الخارجي ... في ان مني الذكر هل فيه قوة منعقدة حتى يصير
جزءا من الجنين او ليس كذلك حتى لا يصير جزءا منه كلام ارسطو مشعر بالمنع منه واما جالينوس فالاصح للتعقيبات

... النبض الذي ... اذا ... الذي ... ان زرع الرجل
... واحتج جالينوس ... اسباب الرحم ... ضعيف كلا الكلامين ظاهر ... الشيخ الى ان ...
الذكر ... ان الجنين ... قوة ... الرجل ... الاول ... تقول ... الذكر ... الروح العاقل
للقوى ... بعيد ... العضو لكون الانثى ... الجنين ... الاول في هذا المباحث ان كل ...
الخالق الكل ... اي ان اول عضو ... هو القلب ... علة ... الناس ... التجربة ... التشريح ...
ان التشريح ... ذلك قول ... الاعضاء الدماغ ... قول محمد بن زكريا ان اولها الكبد ... فاما
انهما ذهبا الى قولهما القياس فاما ... اما ... شاهد ذلك في بعض الطيور ... الانسان
عليه واما ان ... ثلاثة فان حاجة الجنين ... الغاذية ... المنمية ... الى القوى الحيوانية والنفسانية
فالعضو ... لذلك ... الكبد ... هذا ... لان ... العضو ... الذي ... الا القوة الحيوانية
والحرارة ... منها القلب واما القياس ... المني هوائية نارية ... الجنين
... من الهواء ... الذي ... بالتجميد الانفعال الهوائية ...
ذلك ... ان يكون ... الروح لان تكونه من الهوائية والنارية اسهل والحاجة اليه اشد ثم لا بد من
اجتماع تلك الارواح في موضع واحد لان الجنين ... علة ... ذلك المجتمع بعض الجوانب
من العضو ... وان يكون هو الوسط وهو الموضع الذي اذا ... مزاجه كان ... في اول ... تعلق النفس
الناطقة بالبدن ... الشيخ الى ان القلب ... الدماغ ... تعلقت بهما النفس الناطقة ...
منهما القوى الحيوانية اما النطقية ... عاملة ... في السكر ... المصروع ... انما تظهر اثارها عند استكمال
الآلة ... هذا المكان التوالي القوى الحيوانية والمراد منها القوى التي تستعد بها الاعضاء
لقبول قوى الحس والحركة الارادية ... احتجوا عليها بان العضو المفلوج ... نفسانية ... من العناصر
المتنافرة الى الانفكاك ... الاجتماع الا ... قبل الامتزاج والمزاج ... تواضعه ... فذلك

الخامس امر مغاير للمزاج وتوابعه فاما ان يكون قوة الحس والحركة وهو باطل لان العضو المفلوج ...
الثانية او قوة التغذية وهو ايضا باطل لانهما قد تبطل مع بقاء القوى الحيوانية وكان الغاذية ...
قوة الحس والحركة لكان النبات مستعدا لهما او مغايرا لها وهي التي نسميها وهو المطلوب لا يقال لم لا
يجوز ان يكون المرجع به الى قوة الحس والحركة وعدم ظهور اثارهما لا يدل على عدمهما لان عدم الاثر قد يكون لحصول
المانع كما قد يكون لعدم المقتضي وكذا القول على ما ذكرتم اولا في ابطال ان يكون المرجع به الى قوة التغذية لانا
الوجه الثاني ضعيف لان غاذية النبات مخالفة بالنوع لغاذية الحيوانات ولا يلزم من اتصاف نوع ببعض اتصاف
ما خالفه بها الباب الثاني في الادراكات الظاهرة وهو خمسة اقسام القسم الاول اللمس وفيه
مباحث ا الحيوان الارضي مركب من العناصر الاربعة وصلاحه باعتدالها وفساده بغلبها فلا بد
وان يكون له قوة سارية في كليته بها يدرك المنافي ليحترز عنه وهو اللمس ولما كان الذوق لجلب النفع وكان
دفع الضرر اقدم من جلب النفع لا جرم كان اللمس اقدم من الذوق ب لما كان الغرض من القوة اللامسة
ان يكون له شعور بالمفسد ليحترز عنه وجب ان يكون كل من له هذه القوة متمكنا من الحركة فلكل حيوان متحرك
بالارادة والذي يقال ان الاسفنجات حيوانية وغير متحركة بالارادة كذب فان لها حركة انقباض وانبساط
ولولاها كيف تعرف حيوانيتها ج قالوا قوى اللمس اربع الحاكمة بين الحار والبارد والحاكمة بين الرطب
واليابس والحاكمة بين الصلب واللين والحاكمة بين الاملس والخشن وزاد اخرون الحاكمة بين الثقيل والخفيف
وهو بناء على ان الشيء الواحد لا يصدر عنه الا اثر واحد وفيه كلام د من خواص اللمس ان كان ملموسها هو
الواسطة بعد شرط الواسطة الخلو عن الكيفية المؤداة لينفعل عن انفعال الالة به فينقطع الشعور به
فلا جرم الادرك الاعتدال الا ادراكا حسيا ه اللمس كما يشعر بالكيفيات الاربع فكذلك يشعر بتفرق
الاتصال كما يحصل من الضرب وبعود الاتصال كما يحصل من لذة الجماع فان سيلان الرطوبة اللزجة
الحادة على العضو الشبيه باللحم الرخو كما تنشف بينه بعد اتصاله والنوع الاول من الادراك هو

١٩٧

بالملائم والمنافر [illegible] والنوع الثاني الملذة او ملتذ بها والمنافع وان نازع فيقول التفرق عين [illegible] لمسا اذا انما
يحصل [illegible] د قيل كل العناصر الاربعة حساسة لانا انما عرفنا حس البهائم لطلبها ما يلائمها وهربها
عما ينافرها وذلك حاصل في العناصر فان الارض تهرب من العلو الى السفل على طريقة واحدة والنار بالعكس وعند
صعودها الى [illegible] صوب حركتها [illegible] تبعث الى السفل وصعد شيء عن جوانبها وذلك يدل على
شعورها بالملائم والمنافر والجواب ضعيف والمطلوب مستبعد ي قال في اول الادوية القلبية علة تنول
البسائط لقبول الحيوة لصرافة كيفياتها وتضادها فلا جرم كلما كانت اقرب الى الاعتدال كانت اولى بالحيوة
وهو ضعيف لان القلب بالنسبة الى الجلد غير معتدل بل بالغ في الحرارة فوجب ان لا يكون العضو الرئيس القلب
بل الجلد القسم الثاني في الذوق وفيه مباحث ا هو تالي اللمس كما عرفت ومشروط به الا انه لا يكفي فيه الملامسة
بل لا بد من متوسط وهو الرطوبة اللعابية المنبعثة عن اللثة فان عدمت الرطوبة الطعم ادركها بسهولة
وان خالطها طعم كان المتهيئ فلا ب هذه الرطوبة اما ان تتوسط على سبيل انه تخالطها اجزاء ذي الطعم
ثم تغوص في اللسان حتى تخالطه فتحسه او لان تتكيف نفس تلك الرطوبة بتلك الطعوم عند مخالطته فان
كان الاول لم تفد تلك الرطوبة الا تسهيل وصول المحسوس الى الجرم ويكون الاحساس بمجرد الملاقاة من غير
واسطة وان كان الثاني كان المحسوس هو الرطوبة الاجتاز لانها واسطة ومما [illegible] وعلى التقديرين
فالاحساس بالقوة الذائقة بمحسوسه من غير واسطة القسم الثالث في الشم زعم بعضهم ان ادراك
الرائحة انما يكون بان تتحلل اجزاء الجسم ذي الرائحة وتتبخر وتخالط المتوسط وتصل الى الحاسة وقال العلم
كل كذلك لما كانت الحرارة وما يهيج الروائح من الدلك والتبخير مما يذكيها وزعم اخرون ان الهواء المتوسط
يتكيف بتلك الكيفية فقط وقدح في الاول بانه لو كانت الروائح انما هي للتحلل بسبب التحلل لانتقص وزن
الجسم ذي الرائحة ولما انتشرت الا بعد تحلل اكثر اجزائه على كليته فيكون منه رائحة منتشرة انتشارا الى حد يمكن ان
ينتشر مثلها في مواضع كثيرة كل واحد منها كالاول فاذا كان في كل واحد من تلك المواضع يتحرر منه شيء

فيكون مجموع الاجزاء التي تخللت في جميع تلك البقاع مضاعفا لما يحصل عند [illegible]
الفصل الوارد عليه في ذلك الوقت قريبا او مناسبا له لكن ليس الامر كذلك فثبت ان [illegible]
هذا الباب والحق ان كليهما ممكن ومنهم من زعم ان ادراك الشم يتعلق بالمشموم من حيث هو هو وهو ابعد الوجوه
الفصل الرابع في السمع والمشهور انه لا يحصل الا عند تادي الهواء المنضغط بين قارع ومقروع الى الصماخ
وقد مر الكلام فيه في باب الصوت فاذا فرعنا عليه فلا اشكال ان الصوت القائم بالهواء القارع مسموع واما الصوت
القائم بالهواء الخارج فالصحيح ايضا انه محسوس لانا لو لم نسمعه حيث هو لما ادركنا جهته لان الجهة لا تبقى منها اثر
في الصوت ولان شعور اللمس بالملموس اذا لم يكن الا عند التقائه لاجرم لا نشعر اللامس بجهة محل الملموس وكذلك
ههنا والاشكال الذي في هذا الكلام تقدم في باب الصوت الفصل الخامس في الابصار والكلام فيه وفي متعلقاته
في طرفين الاول في الابصار وفيه مباحث الاول كون الواحد منا رائيا امر يجده العاقل من نفسه ويميزه عن سائر الاحوال
الوجدانية بالضرورة انما المحتاج الى الدلالة انه يميزه عن العلم المعتبر انه لولا نعلم بينهما لما فرق الحال بين كوننا
رائين للشيء وبين حالنا عند كوننا عالمين به بعد غيبته وفيما ذكرنا ان ندل على تساوي الملتقيين ايضا لكم لا يجوز
ان يكون التفرقة عائدة الى انا عند فتح العين نعرف من تفاصيل المبصرات ما لا نعرفه عند غيبته ولئن سلمنا انه لابد
زائد لكن لم لا يجوز ان يكون ذلك الزائد عبارة عن تاثر الحاسة عن ضوء المبصرات لانا نجيب عن الاول بانا قد
نشاهد الجسم الصغير مشاهدة بينة ونعرف تفصيله فاذا اطبقنا اعيننا انتهى العلم الاول لم يذهب ما به التاثير
ونقدر ان يخفى علينا شيء من احواله لكنه يقل جدا بحيث لا يقع الشعور به فلو كان الادراك هو العلم كان
التفاوت بين حال الادراك وعدمه معدوما او قليلا لا يقع الشعور به وعن الثاني انا نعلم بالضرورة ان الابصار حالة
اضافية تعرض بين الرائي والمرئي والصورة المرتسمة من المرئي في العين ليست نفس الاضافة بل لابد ان يكون
فذات اضافية وذلك لا يقدح في غرضنا ٢ في كيفية حصول هذا المعنى كثير الجمهور من الفلاسفة والمعتزلة
اتفقوا على انه مهما كانت الحاسة سليمة والشرائط التي سنذكرها حاصلة وجب الادراك وقوم آخرون ابوا ذلك

وانا لا نكون كذلك مما يلزمهم [illegible] فان كل عاقل يعلم بالضرورة انه متى كانت الشمس
في [illegible] النهار وكانت الحاسة سليمة والحجب مرتفعة فانه لابد وان نراها بل يمكن ان يدعى انه مع حصول هذه
الامور عدم الرؤية لما امتنع ان يكون بحضرتنا جبال شاهقة واصوات هائلة ونحن لا نراها واما المجوزون
فلهم طريقان احدهما انا نرى الجسم الكبير من البعد صغيرا فاما ان يقال ارينا جميع اجزائه وهو باطل والا لرايناه كبيرا
او ما ارينا شيئا منها وهو ايضا باطل والا لما رايناه اصلا او رأينا بعض اجزائه دون البعض مع ان جميع الشرائط
المذكورة حاصل لجميع تلك الاجزاء وذلك يقتضي انه لا يجب الابصار عند حصول هذه الشرائط لا يقال لم لا يجوز
ان يقال الجزء الذي هو وسط المرئي اقرب الى الرائي من غيره لان الخط الذي بين الرائي وبين وسط المرئي مع الخط
الذي بين وسطه الى طرفه يحيطان بزاوية قائمة ويوترها الخط الذي بين الناظر الى طرف المرئي وهو وتر القائمة
التي في المثلث اعظم من كل واحد من الضلعين المحيطين بها فاذا الخط الذي بين الناظر ووسط المرئي اقصر من الذي
بينه وبين الطرف فيبطل قولكم جميع الاجزاء متساوية بالنسبة الى الرائي ولئن سلمنا تساوي الاجزاء لكن ههنا
شيئان يقتضي كل واحد منهما رؤية الكبير صغيرا فالاول هو على اصحاب الانطباع ان الرؤية لا تحصل الا لاجل
انطباع صورة المرئي في الرطوبة الجليدية وانه يرتسم فيما بين الناظر وبين المرئي مخروط متوهم زاويته عند
الناظر وقاعدته على المرئي وكلما كان المرئي ابعد كانت الزاوية اصغر فكانت الصورة المنطبعة فيها اصغر
ب وهو على اصحاب الشعاع انا اذا اعتبرنا اتصال الشعاع بالمرئي نفسه فاذا طالت المسافة بينهما تفرقت
الاشعة فلا تقوى على الابصار التام وان لم نعتبر ذلك بل اكتفينا باتصاله بالضياء المتصل بالمرئي فالسبب
كثرة الاجزاء التي تشوب الضياء فتخرجه عن الصفاء حتى تجري مجرى الغبار لانا نجيب عن الاول بان البعد
الواصل بين الناظر وبين وسط المرئي اذا كان الف ذراع والذي بين وسطه وطرفه ذراعا واحدة فالالف
والذراع الواحدة الذي هو مجموع الضلعين اطول لا محالة من الخط الواصل بين الناظر وطرف المرئي لان
مجموع الضلعين من كل مثلث اطول من الضلع الواحد وكان يجب لو وقع المرئي على بعد الف وذراع ان لا نرى شيئا

منه علما لم يكن كذلك بطل عذرهم وعن الثاني من وجهين [illegible] الاعظم بالصغر [illegible] لا استحالة
ان يتوقف ابصارنا الاشيا على شعاع صورها على عظمها في الجليدية على وجه لان كل جسم [illegible] من صغر
الزاوية تصغر الشبح بطل هذا العذر مثلا اذا نظر الناظر الى عمود قائم على الارض طوله عشرون ذراعا على بعد
عشرين ذراعا ونظر في تلك الحال الى شخص انسان على بعد ذراعين وكان الناظر منطبقا ببصره على سطح الارض
الذي العمود والانسان قائمان عليه فانه ليس يرى ارتفاع العمود اصغر من ارتفاع قامة الانسان مع ان الزاوية التي
يرى بها العمود المذكور نصف الزاوية التي يرى بها الانسان المذكور اعظم من نصف قائمة [illegible] ادراك البصر
وهو قريب منه ثم تباعد عنه مقدارا قليلا فانه لا يراه اصغر مما رآه اولا ومثاله اذا ادرك الناظر شخص انسان على
ثلاث اذرع ثم تباعد حتى صار البعد ست اذرع فانه ليس يرى مقداره اصغر من المقدار الاول وان كان لا يكون المقدار
غير مشعور به مع ان التفاوت الواقع في الزاوية كثير جدا النظر عنهم من هذه الوجوه عن الاشكال ان الاجزاء
الحائلة بينها ان كانت مانعة عن الابصار وهي متصلة وجب ان لا نرى المرئي وان كانت غير متصلة وجب ان نرى المرئي
كما نرى الشيء الكبير اذا نظرنا اليه من المنخل وبالجملة نراه كبيرا [illegible] غير متصل ان لم تكن مانعة فقد بطل العذر
اذا نظرنا الى الاشياء ثلاث انه عبارة عن مجموع اجزاء صغيرة جدا متجاورة فاما ان يكون لكل واحد من الاجزاء الواصلة
منها شي [illegible] على حصول الاشياء في الاجسام وهو محال [illegible] لان تلك الاجزاء اجسام [illegible] المقتضي [illegible] صحة كونه
مرئيا لا مقتضي لكل [illegible] لنفسه ذلك الحكم وحينئذ [illegible] اشتغل كل واحد منهما في صحة كونه مرئيا عن الآخر وهو المطلوب
[illegible] صحة كون احد الجزئين مرئيا ان لم يكف اجزاء الآخر فيها بل لا بد من اكثر من ذلك بعض الاعداد او كل العدد
ان تتوقف على ابصار جميع الاجزاء وهو باطل او لا يتوقف على شيء منها وهو المطلوب ان كان مجموع الاجزاء
مركبا من الطبقات بحيث يصح ان يرى مع انا لا نراه في العادة عند حصول الشرائط المذكورة وذلك يدل على عدم وجوب
الادراك عند حصولها وهو المطلوب ثم اجاب بعض [illegible] عن كلام المتكلمين بان الواجب ادعاء الضرورة هناك فكان دعوى
الضرورة ان هذا البحر لا ينقلب الآن دما عبيطا وحصول الانسان على الحال [illegible] وحصول الغرائب في هذا العالم

عن [illegible] الفلكية [illegible] لكل ممكنا في ذاته [illegible] ان كان مستبعدا فكذا هاهنا وهو الجواب
[illegible] الابصار [illegible] لها شرائط حصول الادراك وهي سبعة منها ان لا يكون المرئي في غاية القرب
كما ان الملتصق بسطح البصر غير مرئي وثانيها ان يكون مقابلا او في حكم المقابل كالاعراض وثالثها ان لا يتوسط بينه وبين المبصر حجاب
ورابعها ان يكون المرئي مضيئا اما بذاته او بغيره وخامسها ان لا يكون في غاية الصغر وهذا الشرط يختلف باختلاف قوة البصر
وضعفه فانه قد يكون الشيء في الصغر بحيث لا يقوى على ابصاره العين الضعيفة وان قويت العين القوية عليها وسادسها
باختلاف القرب والبعد وان يكون المبصر كثيفا واعني به ان يكون له لون او ضوء وسابعها ان لا يكون في غاية البعد
يختلف حاله باختلاف قوة البصر وضعفه وعظم المرئي وصغره واشراق لون المرئي وكمودته فان الصغير اذا بعد
لا يرى فما هو اعظم منه قد يرى من ذلك البعد [illegible] رآه وما كان اضوأ لونه الكثير [illegible]
مثاله اذا كانت في موضع نار مشتعلة وكانت حواليها اجسام تساوي كل واحد منها جملة النار في العظم فان
الانسان البعيد منها يرى النار بل [illegible] تلك الاشخاص ثم اذا قرب ذلك الانسان فانه يرى تلك الاجسام ما كانت
اضوأ قبل رؤيته منها ما كان اقل ضوءا وفي النهار يرى الاجسام المشرقة الالوان من البعد الذي لا يرى منه مثلها اذا
كان كمد اللون فانه اذا كانت على وجه الارض اشخاص متساوية المقادير والابعاد وكان بعضها ابيض ساطع
البياض وبعضها ذا الوان مشرقة وبعضها منكسفة الالوان وكان الضوء المشرق عليها واحدا فان الانسان الذي
يكون على بعد واحد منها يرى البياض الساطع اولا ثم اذا ازداد قربا رأى الاشخاص المشرقة الالوان ثم في آخر الامر
يرى الاجسام الكمدة الالوان فظهر ان مراتب البعد تختلف باختلاف الابصار في قوتها وضعفها والمبصرات في
عظمها وصغرها والوانها واضوائها وثبت انه لا يتفق ان البصر لا يدرك شيئا من المبصرات التي تكون معه في هواء
واحد ويكون ادراكه له لا بالانعكاس الا مع هذه الشرائط وانها اذا حصلت باسرها وكانت الحاسة سليمة حصل الابصار
وظهر ايضا ان كل ما يدركه البصر ثم يبعد عنه حتى ينتهي الى حيث يخفى عن البصر فان بين ذلك الحد والعدل بون ما اذا
كان في القرب من البصر بحيث لا تراه ابعاد مختلفة غير منحصرة يدرك البصر في كل واحد منها ادراكا صحيحا

ويدرك جميع اجزائه وجميع ما فيه من المعاني التي يصح ان يدركها البصر اذا ادرك البصر المبصر على بعد من هذه
الابعاد ادراكا صحيحا ثم تباعد عنه على تدريج خفيت اجزاؤه الصغار والمعاني اللطيفة ان كانت فيه كالنقش
والغضون والنقط وكل ما كان من هذا الجنس اللطيف فانه يخفى قبل خفاء ما هو اكبر واذا تمادى البصر في التباعد خفيت
جملته عن البصر قبل خفاء كله ينتهي الامر بالآخرة الى خفائه وظهر ايضا ان المبصر اذا قرب من البصر قربا شديدا او قرب الى
ان يلتصق بسطح البصر تعظم جثته وتشتبه المعاني اللطيفة التي فيه بعضها ببعض بحيث لا يتميز البصر منها وكلما
ازداد القرب من سطح البصر ازداد هذا الالتباس حتى اذا التصق بسطح البصر بطل الابصار ولما ظهر هذا الامر
فنقول البعد الذي منه يدرك البصر المبصر ادراكا صحيحا ليس بعدا واحدا معينا والبعد الذي يخفى منه المبصر عن
البصر ايضا ليس بعدا واحدا لما بيناه انه يختلف باختلاف الابصار وعظم المبصر والبعد الذي منه تشتبه صورة المبصر
وتخفى اجزاؤه الصغرى ومعانيه اللطيفة ليس بعدا واحدا فلنسم جميع الابعاد التي يدرك منها البصر المبصر جميع اجزائه
ومعانيه اللطيفة ادراكا حقا على الاشتباه ابعادا معتدلة وان كانت كثيرة ولنسم ما عداها الابعاد الخارجة عن
الاعتدال انتهى اختلاف الناس في الابصار المذاهب المشهورة بين الحكماء في ذلك ثلاثة فلرأي الطبيعيين وهو ان
الابصار لاجل ان ترد على البصر صورة من المرئي ورأي الرياضيين وهو انه بخروج شعاع من العين على شكل مخروط
زاويته عند مركز البصر وقاعدته عند سطح المبصر ثم اختلفوا على ثلاثة اوجه احدها ان ذلك المخروط مصمت الشعاع
خطوط مستقيمة هي اجسام دقاق اطرافها مجتمعة عند مركز البصر تمتد متفرقة الى المبصر فما انطبقت عليه من المبصر
اطراف هذه الخطوط ادركه البصر وما يحصل بين اطراف تلك الخطوط منه لم يدركه البصر ولذلك قد تخفى على البصر الاجزاء
التي في غايتها الصغر والمسام التي في غاية الدقة التي تكون في سطوح المبصرات وثالثها انه يخرج من العين خط واحد مستقيم ينتهي
الى المبصر ثم يتحرك على سطحه حركة في غاية السرعة في الطول والعرض فيحصل الادراك بسبب ذلك وقيل لا يخرج من العين
شعاع ولكن الشعاع الذي بها يتكيف الهواء بكيفية ويبصر ذلك الآلة في الابصار ح في ابطال الشعاع
يدل عليه وجوه منها ما ذكره فيه لو خرج عند الابصار من العين شعاع لوجب ان يتشوش عند هبوب الرياح واتصاله بالاشياء

الوجه حتى يرى الاشياء في الحال بل لا يرى ما يقابله وهذا ذاك انا لا يدل على فساد المذهب بانه ان كانت هذه
الاشعة ليست طبيعية اذا الالة ليست الى جهة واحدة واذا ليست طبيعية فلا تكون قسرية لان القسر على خلاف الطبيعة
وظاهر انها ليست ارادية اذ ليست لها حركة فليس الابصار بخروج الشعاع ح الشعاع الخارج من العين
اما ان يبقى حال خروجه عن العين متصلا به او لا يكون كذلك فان كان الاول فاما ان يتصل مع ذلك بكل المرئي فيكون قد
خرج من العين على صغرها جسم عظيم على عظمه هذا العظيم ويكون قد ضغط الهواء والافلاك او نفذ في الخلاء لا
بل في الشعاع لكن لما يتخلل من ملاء او اخرا معا لامتناع تداخل الجسمين جزء عن كل واحد منهما واما ان
لا يتصل بكليته فوجب ان لا يحصل الا الاحساس المرئية في المواضع المتفرقة التي وقعت عليها تلك الاشعة واما ان انفصل
الشعاع الخارج عن العين فهو محال ايضا لان الابصار بالشعاع المنفصل كاللمس باليد المنقطع عنه وكان كالاول محال
فكذا الثاني ح اذا نظرنا الى السماء رأينا جميع الارض التي تحتها فان لم يكن قبل ذلك في السماء خلاء نفذت فيه اشعة
الكثرة التي وصلت الى جميع سطح الارض وجب ان يزداد حجم السماء ازديادا كثيرا او ان يبطل انه كان في السماء خلاء فلم
يكن الفرج حالا مع ان طبيعة السماء يستحيل ح الشعاع ان لم يكن متحيزا استحال عليه الانتقال وان كان متحيزا
فالشرط حصول ذلك الجسم في الهواء الذي بين الرائي والمرئي كيف كان فحينئذ يتعذر حصول الشعاع لا خارجا عن
العين يحصل الابصار فان الادراك بالابصار متوقفا عليه او بشرط ان يكون خارجا عن العين وهو ايضا محال لان كونه خارجا
عن العين انما يتحقق في ان فوجب ان لا يحصل المكيفية الا في الاولي اللهم الا ان يقال العين كان خارجا عن العين و
هذا الوصف يتعذر ذلك الا ان كان فقد دللنا على امتناع صورته التي في الحال البصر امر زائد فضلا عن انه
كان موصوفا به ح ولو لم يكن الابصار الا بالشعاع لوجب ان لا يرى المرئي البعيد الا بعد انقضاء زمان يتحرك الشعاع فيه الى
المرئي وذلك باطل لانا كما نفتح العين نبصر الثوابت مع غاية بعدها عنا ح بعض هذه الوجوه اثنا عشر والذي يدل
على فساد القول بتكيف الهواء بشعاع البصر وجهان ح لو توقف الابصار على استحالة الهواء الى حالة تعين البصر على
الادراك لكان كلما كان التأثر اكثر كان الابصار اقوى لا يحصل الابصار اصلا لان تلك الكيفية ان قبلت الاشتداد

فلما كانت العيون الكثيرة تقوى على الادراك القوى وان لم نقبل تعقل اجتماع العيون لو حصلت تلك الحالة لم يكن حصولها
لبعض تلك العيون اولى من الباقى لان كل واحدة منها علة مستقلة فاما ان تحصل تلك الحالة الواحدة بكل تلك الاسباب
وهو محال لاستحالة تعليل الحكم الواحد الشخصى بالعلل الكثيرة او لا تحصل بشى منها وحينئذ يلزم ان لا تحصل الابصار
اصلا لما كان فساد اللازم ظاهرا كان فساد الملزوم مثله ثم نعلم بالضرورة ان النور الذى يخرج من عين العصفور
يستحيل ان يقوى على احالة ما بينه وبين الثوابت بل ذلك العصفور والانسان والفيل لو كان كله نورا لا يقدر الا نادرا لما
قوى على احالة عشر فراسخ فضلا عن هذه المسافة العظيمة واحتج القائلون بالشعاع بان احدنا اذا نظر الى
ورقة راها كلها ولا يتبين له من جملتها ما يمكنه ان يقراه الا الموضع الذى يحدق نحوه ثم كذلك فى كل حال يقلب
حدقته من سطر الى سطر وماذاك الا لان مسقط سهم المخروط من الشعاع اصح ادراكا والجواب ما الدلالة على انه لا سبب
لذلك الا ما ذكرتموه وعليكم الدلالة فانتم المستدلون فى الانطباع من عمم البحث ان الذى هو المنطبع فى
العين يملا بالطول والعرض ان المبصرات العظيمة لا يستحيل انطباع العظيمة فى الصغيرة يقال هذا منقوض بانطباع
صور الاشياء العظيمة فى المراة مع صغرها وبالخيال فان المتخيلات العظيمة تنطبع فى مقدم الدماغ مع صغره ثم لئن
نزلنا عن النقض فنقول الاجسام متشابهة فى قبول القسمة الى غير النهاية فالصغير يقبل من القسمة كل ما يقبله
العظيم ولم لا يجوز ان يقبل من الشكل كل ما يقبله العظيم ولئن سلمنا امتناع ذلك لكن لا نسلم انا لا نرى العظيم
دفعة واحدة وذلك لا يمكن الا ان يقال المبصر لا يدرك من الشى الا جزءا اصغر موقتا بالحادثة لانه
ليس عند انتقال الحدقة من جزء الى جزء يظن انه راى الكل دفعة لا يقال حجب عن المراة انا لا نعلم انطباع
صور المرئيات فيها علما ضروريا بل نحو من اشياء كيفية القول فى العلم بالصور المعلومة فى الخارج وعن
الثالث ان بعد تسليم ان الجسم الصغير يقبل من القسمة ما يقبله العظيم لكنا نعلم ان كل جزء من اجزاء الصغير اصغر من
كل جزء من اجزاء الكبير وعن الرابع ان الامر لو كان كما ذكرتموه لوجب ان لا نحس الا بجزء واحد الا بما يساوى مقدار
نقطة الناظر وانه لا يرى الا ما ينطبع فيه ولا ينطبع فيه الا مقدار الناظر لو كان كذلك لما صح الحكم على العظيم

بالعظم لان الحكم موقوف على ادراك المحكوم عليه بل ولم نبصر الا الصورة المرتسمة فى العين لما ابصرنا بعد
المرئى عنا ولما ابصرناه حيث هو وفيما ذكرناه لاجل فساد القدح ثم اعلم ان الذى ذكرناه فى النهاية والمباحث
فى الانطباع بهذه الحجة والذى نقوله الآن ان ارسطو كان اجل من ان يذهب على هذا الكلام الظاهر
فلا بد من ان يحمل مذهبه على ما يعقل لكن تقريره يستدعى تقديم مقدمة وهو ان من شان الضوء واللون الانعكاس
الى المقابل اما الضوء فمعرفته انه ينقسم الى قسمين اما الاول فلا شك فى نفوذه فى الضوء فى المقابل واما
الثانى فكالضوء المحسوس فى الهوا قبل طلوع الشمس وبعد غروبها فان ذلك الضوء يكون من مقابلة الهوا المقابل
للشمس ينعكس الضوء منه اليه ثم ان ذلك الهوا يضى الهوا الذى فى صحن الدار وهو يضى الهوا الذى فى الصفة وهو
يضى هوا البيت الذى يكون بابه مقابلا للصحن ثم لو كان فى ذلك البيت بيت اخر لا يكون بابه مقابلا لباب البيت الاول
فان البيت الاول مضيئة ولا يمكن ان لا يكون المضى لهوا هذا البيت هو الصفة لانه غير مقابل لهوا هذا البيت المفروض فقد ظهر
من هذا ان من شان الضوء ان ينعكس الى المقابل والا ان العلة لما كانت اقوى من المعلول لا جرم كان الضوء الاول
اقوى الاضواء المولية الثانى ولا يزال الاضوا تضعف درجة درجة الى الانتهاء الى الظلمة الخالصة واما الالوان فهى
تنقسم فى المشهور وان الظلمة على ما عرفت والمشهورة ومن شانها الانعكاس الى ما يقابلها ايضا بدليل ما نشاهد
من اخضرار الجدار واحمراره من الثياب الخضر والحمر واذا عرفت ذلك فنقول لما ان الاجسام المقابلة للاجسام
المضيئة والملونة تتكيف بتلك الاضواء والالوان فالعين من شانها ايضا ذلك اما فى الضوء فلان الانسان اذا نظر
الى قرص الشمس طويلا ثم غمض عينيه فانه يبقى خيال الشمس فيها حتى انه بعد التغميض كانه ينظر اليها واما فى اللون
فلان الانسان اذا نظر الى الروضة المخضرة ساعة طويلة فان عينه تتكيف بتلك الخضرة حتى انه بعد التغميض كانه
ينظر اليها ولو لم يغمض عينيه بل نظر الى لون اخر فانه لا يبصره خالصا بل يبصره ممتزجا باللون الاول وما ذاك الا
لتكيف العين باللون المرئى اولا فقد ثبت ان امثال الاضوا والالوان تحصل فى العين واذا عرفت ذلك فنقول لما كان
المبصر اولا وبالذات ليس الا الضوء واللون وثبت بما ذكرنا انه لا بد من حصولهما فى الجليدية فلا بد ان يكون الاثر

الحاصل مساويا بالتمس في الكل لا جرم اطلق ابن سينا انه لا بد ان العين من انطباع مثال المحسوس
البتة الى ان المرئي كل الصورة المرتسمة في العين لا كما زعم ان الاشباح بادنيه منها فاذا حصلت في العين
الجليدية فهنالك انتهت النفس بما جنيت بالمرئي المحسوس الخارج وعلى عظمه وجهته وبعده وتكون نسبة
حصول هذه الصورة في العين الى الابصار كنسبة تموج الهواء الحامل للصوت الى السماع ثم كان ذلك القرع الى حس
السماع لسبب ادراكه ومنبهة عليه لكنا هذه الصورة المنطبعة ليست نفس الابصار بل سبب له ومنبهة عليه واما
المتاخرون فلما لم يقم مذهبه على العجبة لا جرم حكموا لانه يبقى فيه تارة تقولون بهذه الصورة نفس الابصار وتارة يقولون
في الابصار والمبصر معا واما المرئي الموجود الخارجي فيعرض مرئي الثبات ثم تعصبوا لهذه الخرافات وعن وضوح فرض ذلك
الحكيم العظيم لطعن الطاعنين كما قيل ولقد الشعر الجيد من راية التيه ثم انت متى حصلت هذه الجملة علمت انه لا منافاة
بين ما اخترناه ههنا وبين ما قررناه في سائر كتبنا ان الذي ابطلناه هناك هو الرأي الذي ذهب اليه المحصلين من المتاخرين واما
الذي ذكرناه ههنا فليس كلهم شعر كلامه البتة ح في سبب رؤية الاشياء وجهه في المراة زعم بعض اصحاب الانطباع
ان ذلك لانه تنطبع من الوجه صورة في المراة ثم تنطبع من تلك الصورة صورة اخرى في العين واما اصحاب الشعاع فقد
يقولون شعاع العين ينعكس من المراة لصقالتها الى الوجه فيبصر الوجه من ثمة والقول الحق ابطلان ا
الانطباع فلبوا وجب ذلك لو انطبعت صورة الوجه في المراة لانطبعت في موضع معين ولا امتنع ان يتغير عن موضعها
بزوال في حالته كما ان الحائط اذا اخضر لانعكاس الضوء الخضرة اليه فان ذلك اللون يلازم موضعا واحدا ولا يختلف على
المنتقلين لكنا نرى صورة الشجر في الماء ينتقل مكانها عند انتقالك ب لو انطبعت صورة في المراة لانطبعت اما
في سطحها الظاهر فكان يلزم ان نراها في سطحها كما نرى سائر النقوش المنقوشة في ظاهرها هنالك لا كما نرى الصور
المرئية في المراة غائرة فيها بحيث تقرب ممن يقرب منها وبالعكس واما في عمقها وهو باطل لوجهين الف انه ليس للمراة
ذلك العمق ج ان الصورة المنطبعة في عمقها غير مرئية لكثافة جرم المراة ج لو كانت الصورة المرئية في المراة منطبعة
فيها لكنا اذا رأينا الجبل العظيم انطبعت صورته فيها لكن ذلك محال لاستحالة انطباع العظيم في الصغير والملم مثله

محال ان تكون كذلك في العين وهو باطل لوجهين ا انا نحس مكانين كان اللون والشكل لا يبقى فيهما لا يستقر في الهواء وان
قبل بها لم يعبر انطباع صورتها في نفسها وجب ان تبصرني في المراة بلون الصورة المنطبعة كما ان الجدار عند انعكاس
الخضرة اليه يبصر لونه بتلك الخضرة والجملة فاجتماع اللونين في الجسم دفعة واحدة مع بقاء كل واحد منهما على حد الصرافة
محال لكنا لا نرى الا كذلك فانا نرى لون المراة بانفراده كما نرى عين ما نرى صورة الوجه فيها واما الشعاع فباطل لانه
انعكاسه عن المراة اما لصلابتها او ملاستها لا جائز الاول لان الاول باطل بالماء وكذا الثاني فاني لم يكن السبب الملاسة وحدها
فاما ان يعتبر في ذلك سطح كبير متصل الاجزاء وهو باطل لان الشعاع الخارج عن البصر يكون عند الخروج في غاية صغر الاجزاء
وانما يلاقي طرف كل خط رقيق منه جزء لسمه ولا ينعكس عنه لا يقع فيه لم ينزل عليه الا ان كان في السطح الاملس الذي
يلاقيه اصغر منه لم ينعكس عنه لا كنا نعلم يقينا ان كل واحد من سطوح اجزاء المتلاحمة الى الغلظ الجاسي اعظم من اطراف
كل الشعاعات لان هذا الحد ان تجزي الكثيف الصلب الى اجزاء اصغر ما تجزي اليه الشعاع اللطيف فيثبت انه لا يجب
في هذا الانعكاس في السطح الكبير وحينئذ يلزم ان يوجد هذا العكس عن جميع الاجسام وان كانت خشنة لان
الخشن منها انا وهو لا بد ان يكون اشياء من سطوح ملس ولا ذاهبة الى غير النهاية فاذا كل خشن مؤلف من سطوح
ملس فوجب ان يوجد هذا العكس عن كل الاجسام لا يقال السطوح الخشنة مختلفة الاوضاع فانعكست الاشعة عنها
الى جهات شتى فتشذبت لانا نقول التشذب موجود ايضا عن المرايا المشكلة اشكالا لا تنعكس الاشعة عنها الى
نقطة ذكرها علماء المرايا ولا يبلغ التشذب عن الخشن الى هذا الحد وههنا وجوه اخر مستقصاة في المباحث المشرقية
وفيما اوردناه كفاية فان قيل لما ابطلتم المذهبين فما الحق الصحيح عندكم قلنا انه ليس القول بالانطباع ولا الشعاع مبطلا يتطرق الفيض حتى
يكون فساده ممتنعا ولا يجب ايضا في كل شيء ان يكون حقيقة معلوما على التفصيل وان الاستحالة في ان يكون الحق
الصقيل الحيث يكون نسبته الى المرئي الى آخره كنسبة العين الى المرئي يقتضي حصول الابصار بذلك المرئي ثم ان الله خلق ذلك
على تفصيله ح في سبب الحول قال اصحاب الانطباع صورة المرئي تنطبع اولا في الجليدية لكن ليس الابصار
عندها وانما الرائي المرئي الواحد بالعينين شيئين كما اذا المس باليدين كان شيئا واحدا لكن الصورة الخارجية تنفذ منها

في الوهم مخروط يستدق قليلاً إلى أن تقع زاويته وراء سطح الجليدية فلا ذلك الصورة التي في الجليدية تتأدى في الروح
المصبوب في العصبتين المجوفتين إلى أن تتلاقيا على هيئة مخروط فيتلاقى المخروطان هناك على التقاطع ويتحد منهما
وحينئذ تتحد الصورتان صورة واحدة عند الروح الحامل للقوة الباصرة ثم إن ما تأدى إلى ذلك يكون روحاً مؤدياً
للمرئي لا شبحه ثم إلا لافتراق الأطراف مرة أخرى لافتراق العصبتين فأما الآن فقد تأدت الصورة إلى موضع واحد
انتهى كل صورة إلى جزء آخر من الروح الباصرة فإن مخروطي الصورتين لم يتحدا بعد بل دام [illegible] التقاطع لزم منه أن ينطبع
كل شيء نفذ عن الجليدية خيال على حدة وهو الحول واعترض أصحاب الشعاع عليه من وجهين فإذا كان قد أمثلنا
جسمان أحدهما على بعد [illegible] أذرع منا والثاني على مسافة [illegible] ذراع [illegible] كان الثاني يحجب الأول عن
بصرنا فإذا نظرنا إلى الشيء الأقرب إلينا وجمعنا البصر عليه وقصدناه بالنظر كأنا لا ننظر إلى غيره فإنا نراه واحداً كما
هو ونرى في هذه الحالة الشيء الأبعد شيئين [illegible] على عكسه لو نظرنا إلى الأبعد وجمعنا البصر عليه فإنا نراه واحداً
كما هو ونرى الأقرب في تلك الحالة بعينها اثنين [illegible] فلو كان السبب في رؤية الواحد اثنين
ما ذكرتم من انحراف العصبتين لما تصور أن يرى في حالة واحدة أحد الشيئين واحداً والآخر اثنين فإنه يلزم أن يكون [illegible]
العصبتين باقياً بحاله [illegible] وأنه محال [illegible] الروح الدماغي جسم لطيف [illegible] في ملتقى العصبتين
لا تتقدم عليه [illegible] وإذا كان [illegible] وقوع الحول في أكثر الأمر لأكثر الناس
لأن الروح الباصر إذا جاوز الملتقى لم تتحد الصورتان وقال أصحاب الشعاع السبب أن النور المنبث من كل عين على
شكل مخروط رأسه عند العين وقاعدته عند المرئي [illegible] يسمى المخروط ومنهما يلتقيان عند المبصر [illegible]
وجمع البصر [illegible] يسمى المخروط [illegible] الأحول فإن سهمي مخروطي عينيه لا يلتقيان على شيء واحد بل يرى الأشياء
أبداً بطرفي المخروط لا بوقوع السهمين عليه وإذا كان الطرفان متباينين فلا جرم نرى الواحد اثنين ط في أنه لا بد من [illegible]
[illegible] الحكماء اتفقوا على ذلك [illegible] على امتناع الخلاء والكلام فيه [illegible] لأنه يحتمل أن يكون ذلك اتفاقاً [illegible]
ب في المبصرات ج مباحث أ في الضوء واللون والأطراف والحجم والبعد والوضع والشكل والتفرق

والاتصال والعدد والحركة والسكون والملاسة والخشونة والشفيف والكثافة والظل والظلمة والحسن
والقبح والتشابه والاختلاف وهيئات أخر راجعة إليها كالترتيب الداخل تحت الوضع والكتابة وسائر
النقوش الداخلة تحت الترتيب والشكل وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر التي هي من الشكل وكالكثرة
والقلة الداخلتين تحت العدد وكالتساوي والتفاضل الداخلين تحت التشابه وكالضحك والبكاء الداخلين
تحت الشكل والحركة والبشر والطلاقة والعبوس والقطوب الداخلة تحت الشكل والسكون وكالرطوبة واليبوسة
فإن البصر إنما يدرك الرطوبة والسيلان واليبس [illegible] أما الضوء واللون فلا
شك في كونهما مبصرين ثم ههنا مباحث أ هل [illegible] الواصل منهما [illegible] الآخر فيه نظر ب امتياز بعض المرئيات
الحقيقية سواء كان ذلك في الجنس كالضوء واللون أو بالنوع كالسواد والبياض وضوء القمر وضوء الشمس أو بالشدة
والضعف [illegible] التميز [illegible] ج قبل إدراك اللون [illegible] اللون المخصوص [illegible]
أما الأول فلأن الأعم أعرف لأن الجسم الملون بالألوان المظلمة كالكحلي والأغبر إذا وضع في موضع مظلم فإن
البصر يدرك أن لذلك الجسم لوناً وإن لم يتميز له ماهية ذلك اللون وإذا [illegible] ذلك الموضع [illegible]
اللون المخصوص فعلمنا أن إدراك اللون [illegible] متقدم على إدراك اللون المخصوص وأما الثاني فلأن امتيازه عن غيره حكم
يحكم به العقل بعد إبصار ذلك اللون المخصوص فيكون متأخراً عنه د قبل إدراك خصوصية اللون لا يكون إلا في زمان
لأن الدائرة إذا خرجت من مركزها إلى محيطها خطوط كثيرة بألوان مختلفة ثم أديرت بسرعة شديدة فإن الناظر
إليها في تلك الحالة [illegible] لوناً واحداً مختلطاً من جميع ألوان تلك الخطوط وكأنه لون [illegible] من جميع تلك الألوان
وذلك لأن كل نقطة منها لا تثبت في موضع واحد [illegible] فلا جرم لا يتميز الإحساس بها عن موضعها خاصة
بل تختلط تلك الألوان ولو لم يكن الزمان المقدم معتبراً في الإبصار لما كان الأمر كذلك ه قبل إدراك اللون بما هو لون
والضوء بما هو ضوء لا يكون إلا في زمان لأنا إذا فتحنا الكوة فإنا [illegible] نرى الضوء [illegible] في زمان
[illegible] وهو محال [illegible] النقطة [illegible] الضوء [illegible] لكن الضوء واللون

المختص بها غير محسوسين او انما نراه في زمان شبحها وذلك يوجب ما ذكرناه ٦ المشهور ان القوة الباصرة تتعلق
بالشخص من حيث انه هو لا بالماهية الكلية وفيه اشكال فانا اذا رأينا شخصين او رأينا مطلقا فانا نشتبه احدهما
بالآخر والاشتباه انما يكون لعدم الشعور بما يخالف احدهما الآخر لكن كل واحد منهما يخالف صاحبه من حيث
هويته فلو كانت القوة الباصرة متعلقة به من حيث هويته لما وقع الاشتباه به لوجوب الشعور بالامتياز [illegible]
التالي يدل على فساد المقدم ٧ الاظهر ان [illegible] اطراف وهي النقطة والخط والسطح مرئية لانا ندرك التفاوت بالحس
بين العظيم والصغير وما ذاك الا للاحساس بان سطح احدهما اعظم من سطح الآخر ولكن الاحساس بها مشروط
بالاحساس باللون والضوء ولذلك فانا لا نرى حدود الاشياء في الاجسام الشفافة واما المنكرون لوجودها
فانكارهم لكونها مرئية اولى ٨ جميع المبصرات الغير الحقيقية لما عدا الثلاثة المذكورة اعني الضوء واللون
والاطراف فهي مبصرة بواسطة غيرها وهي اما المقدار فلان المحسوس لنا من الجسم اما السطح الواحد او السطوح المحيطة
واما المقدار الذي هو حشو ما بين تلك السطوح فلا شك انه غير مرئي لان ذلك لا يدرك بالحس على كونه مجوفا وبينهما واما
البعد فلكون ذلك [illegible] بين المتباعدين جسما ملونا نستدل بتوسطه بينهما على تباعدهما لا نعرف
تباعدهما ولذلك لا نعلم [illegible] هذه الطريقة في الكواكب المتباعدة [illegible] بل اذا نظرنا الى
جدار بعيد عنا [illegible] احدهما بعيدا عن الآخر ونحن لا نرى بينهما من الاجسام الملونة فانا لا نحس ببعد احدهما عن
الآخر واما الوضع والاتصال ففيهما نظر والشكل عندنا داخل في الوضع والتفرق عندي والعدد انما يدرك
في الاجسام بواسطة التفرق واما الحركة فلا شعور بها الا [illegible] اختلاف اوضاع الجسم المتحرك الى الاجسام
الملونة فان لم توجد ذلك لم يحصل الشعور بها كما في الحركة [illegible] الشديدة على [illegible] واما السكون فالشعور
به للشعور بعدم الوضع الواحد والملاسة والخشونة [illegible] اختلاف في الاتصال والوضع والشفيف والكثافة
فالشعور بهما [illegible] الى ان الجسم لم يحجب عن ابصارنا ما وراءه علمنا انه شفاف والا انه كثيف والظل [illegible] بالحقيقة
[illegible] ذلك النقصان [illegible] انواع الضوء والظلمة غير مرئية بالحقيقة لان الانسان لا يجد التفرقة

[illegible] بين ان يكون في الظلمة الخالصة واما الحسن والقبح فحاصلان في الكل من تركيب
اللون والشكل فيجعل الحكم فيه تبعا للحكم في الشكل واما التشابه والاختلاف فالمحقق ان الذي يدركه البصر
من المحسوسات هو اللونان المختلفان ذات واحد منهما فاما كون احدهما مخالفا للآخر فهو من قوة التمييز وكذا
القول في الكتابة فان البصر يدرك كل واحد من الحروف واطوالها ووضعها على الجهة التي هي فاما تمييز
بعضها عن البعض وقياس بعضها بالبعض فالى قوة اخرى القسم السادس في احكام الجواهر الظاهرة وتختم
[illegible] انها لا تزيد على هذه الخمس فان الطبيعة لا تنتقل من درجة الى ما فوقها الا وقد استكملت جميع ما تحتها فلو
كان في الامكان حس آخر لكان حاصلا للانسان فلما لم يحصل علمنا انها لا تزيد على هذه الخمس ٢ في النوم واليقظة
انا ستعلم الدلالة على ان المتعلق الاول للنفس جوهر لطيف متكون من بخارية الاخلاط يسمى ذلك الجوهر بالروح
فاذا انصب ذلك الروح الى الحواس الظاهرة حصلت الادراكات الظاهرة وهو اليقظة وان لم ينصب الروح
اليها ورجع عنها بعدما انصب اليها تعطلت الحواس الظاهرة وهو النوم [illegible] ذلك قد يكون طبيعيا وقد لا
يكون اما الطبيعي فتارة يكون للرجوع واخرى لعدم البروز [illegible] اقسام العود الطبيعي [illegible] اقسام
عدم البروز اما العود الطبيعي فاما ان يكون على طريق التبعية لغيره او لا يكون فان كان الاول فذلك الغير يكون
لا محالة من الامور الطبيعية وذلك هو ان يعود الروح الحيواني الى الباطن لانضاج الغذاء فيتبعه الروح النفساني
ايضا كما يقع في حركات الاجسام اللطيفة المتماسة واما الثاني فذلك لتحلل قوى الروح عند اليقظة
فيغوص الى الباطن طلبا لبدل ذلك المتحلل واما عدم البروز فعلى وجهين اما ان يكون الروح قليلا لا يفي بان ينبث
منه في المبدأ [illegible] فينبسط الى الخارج فلهذه العلة يبقى الروح في المعدن ولا ينبسط بل [illegible] الدماغ
من الرطوبات المرافقة [illegible] المجاري فلا تتمكن من البروز وربما ترطب جوهر الدماغ فلا يقوى على البروز كالنوم
السكري او الشبعي واما الذي لا يكون طبيعيا فتشابهه [illegible] اذا اتبعت الطبيعة على نضج العلة فيتبعها الروح
النفساني [illegible] اذا عرض للروح تحلل غير طبيعي كالاستفراغ والتعب وهو يشبه القسم الثاني من النوم الطبيعي [illegible]

نصيب بعض الاعصاب المتحركة آفة فينقبض الدماغ بسببها فتنسد المجاري فلا ينفذ الروح [illegible]
الدماغ نفسه عندما تصيبه ضربة شديدة تعرض النوع كالكزاز سواء كان من اخلاط او خارج [illegible] او ذو ابرد او
منوم لانه يكثف الالات ويغلظ الروح واكل الرطوبة منومة لانها تغلظ الروح وتسد المنافذ [illegible]
الاعصاب فتنطبق المجاري ومن الافكار الكثيرة تنوم لتسخن الدماغ ومن كثرة الحركات البدنية فتجذب الرطوبات
الروح [illegible] العظيم لما يحصل منه من انقباض الروح الى الباطن منوم الباب الثالث في الادراكات الباطنة وفيه ٤
مباحث ا في تفصيل القول فيها كل القوة المدركة اما ان تكون مدركة للجزئيات او الكليات والمدرك للجزئيات اما
الحس الظاهر وقد عرفته واما الباطن وهو اما ان يكون مدركا فقط او مدركا ومتصرفا معا والاول اما ان يكون
مدركا للصور الجزئية او للمعاني الجزئية واعني بالصور الجزئية كالخيال الحاصل عن زيد وعمرو وبالمعاني الجزئية
كادراك ان هذا الشخص صديق وذلك الآخر عدو فالمدرك للصور الجزئية الحس المشترك وهو المجمع للصور المحسوسات
الظاهرة كلها والمدرك للمعاني الجزئية هو الوهم وخزانة الحس المشترك الخيال وخزانة الوهم الحافظة
فهذه اربع قوى ١ الحس المشترك ٢ خزانته وهي الخيال ٣ الوهم ٤ خزانته وهي الحافظة واما القوة المتصرفة فهي التي
من شانها ان تتصرف في المدركات المخزونة في الخزانتين بالتركيب والتحليل فتركب صورة انسان يطير وجبل من ياقوت
وهذه القوة ان استعملتها القوة الوهمية الحيوانية تسمى متخيلة وان استعملتها القوة النطقية تسمى مفكرة
فهذه الخمس كلها [illegible] هذه القوى مع ان لهم خبطا في اثباتها والنقصان عنها [illegible] في
المباحث ٢ في اثبات الحس المشترك احتج عليه بحجتين الاولى انا لو لم [illegible] ندرك الملموس والملون شيئا لما
امكننا ان نحكم عليهما بان هذا ذاك لان القاضي على الشيئين لا بد ان يحضره المقضي عليهما وهذا الكلي ليس للعقل
لما سيعرف لان المحسوسات لا يدركها الا قوة جسمانية ولا لشيء من الحواس التي لا عقل لها عندها هذا الحكم فان صورة
الخشبة يدركها اللمس وصورة العشب يدركها البصر [illegible] للمحسوسات الظاهرة اجتماع في قوة [illegible] العقل
واذ ليس شيء من الحواس الظاهرة كذلك فلا بد من قوة اخرى باطنة وهو المطلوب ولقائل ان يقول كما امكننا الحكم على

هذا الملون بانه هذا المطعوم فلذلك امكننا الحكم على هذا الشخص بانه انسان فان لم يلزم من القاضي على الشيئين
يحضره المقضي عليهما لزم ان يكون هناك شيء واحد يدرك الكلي والجزئي معا لكن المدرك للكلي النفس فالمدرك
للجزئي ايضا النفس وبطل قولكم وان لم يلزم ذلك بطلت المقدمة التي عليها مدار هذه الحجة ٢ نرى القطرة النازلة
خطا مستقيما مع انه في الخارج ليس كذلك وهو اذا [illegible] ليس محلها القوة الباصرة فان البصر
لا يدرك الشيء الا كما هو ولا النفس لانها لا تدرك الجزئيات فلا بد من قوة اخرى ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
المدرك هو القوة الباصرة والذي ذكروه من ان القوة الباصرة لا تدرك الا [illegible] كما هو عليه لم يذكروا عليه برهانا
لكن التعويل فيه على الاستقراء [illegible] ان اثبات الحس المشترك لا يجوز ان يكون ذلك العارض انما عرض للقوة الباصرة فاما
القول بان هذا العارض لم يعرض للقوة الباصرة ينبني على اثبات الحس المشترك فلو اثبتناه به لزم الدور وانما
يتحقق هذا الاحتمال [illegible] ان صور المحسوسات تنطبع في الجليدية وانها لا تثبت [illegible] في الآن الثاني من زمان فاذا
حصلت صورة المحسوس في جهة في الجليدية [illegible] قبل زوالها تحصل صورته في جهة اخرى فيها فتحس [illegible] على شكل
الخط ولو سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه لا يجوز ان يكون المدرك لذلك النفس [illegible] فان النائم والمبرسم قد
يشاهد صورا لا وجود لها في الخارج [illegible] فكان المدرك [illegible] وليس ذلك
النفس لما سيأتي ولا الحس الظاهر لانه معطل في النوم ولان العين ربما كانت مغمضة فبقي ان يكون المدرك لها
قوة باطنة وليس ذلك هو الخيال الذي هو حافظ الصور [illegible] كل ما كان مخزونا فانه يشاهد فلا بد من قوة
اخرى وهو المطلوب ولقائل ان يقول لا نسلم ان كل صورة موجودة في الخارج فانه يجب ان [illegible] كل ما كان سليم
الحس [illegible] ولو سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون المدرك لها النفس لما سيأتي بيانه ٣ انا
[illegible] هذه القوة فقد احتجوا بان النائم [illegible] ويستحيل انطباع العظيم في الصغير فالقول
بهذه القوة باطل [illegible] كما نعلم بالضرورة انا لا نذوق الطعوم ولا نشم الروائح بالايدي والارجل نعلم بالضرورة ايضا انا
لا نذوق الطعوم ولا نسمع الاصوات بمقدم الدماغ واما الخيال وهو خزانة الحس المشترك فقد احتجوا على مغايرته

للحس المشترك بأمرين لانا الحس المشترك له قوة تقبل الصور والخيال له قوة حفظها وقوة القبول غير قوة الحفظ
فان الماء له قوة القبول لا قوة الحفظ ب الحس المشترك حاكم على المحسوسات والخيال غير حاكم فيجب التغاير
صور المحسوسات اذا انطبعت في الحس المشترك كانت مشاهدة واذا كانت في الخيال لم تكن كذلك واعلم
ان هذه الوجوه باسرها مبنية على ان القوة الواحدة لا يصدر عنها اثران وقد عرفت ضعف هذا الاصل ثم
انا نخص كل واحد منها بمزيد بحث فنقول اما الاول فحاصله ان الذي له قوة الحفظ لابد ان تكون له غير
قوة القبول لان الحفظ بعد القبول وهو الجواب عن الثاني وعن الثالث لا نسلم ان تلك الصور تحفظ عند
زوالها عن الحس المشترك بل كما ان الصور العقلية اذا امحت لا تبقى مخزونة في خزانة القوة العاقلة بل تفيض ثم عند
ماهية النفس لتحصيلها مرة اخرى تفيض عن العقل الفعال فكذا القول في هذه الصور الخيالية ثم احتج
هذه القوة بان الروح الحامل لها اذا كان جسما واحدا لم يكن انطباع الصور المخزونة في بعض اجزاء ذلك
الجسم اولى من انطباعها في الباقي فيلزم انطباع تلك الصورة في كلية ذلك المال ثم ان انطبعت صورة اخرى
فقد انطبعت الصورتان في مادة واحدة وذلك سبب لتشوش الصورتين معا فكيف اذا انطبع فيها الف صورة
ثم صور جميع ما شاهدناه من الانسان والحيوان واما ثانيا فلانه لو كان كذلك لكنا اذا رأينا
انسانا ثم غاب ثم رأيناه مرة اخرى لم نعرف ان الذي ابصرناه ثانيا هو الذي ابصرناه اولا ولو لم نعرف ذلك
لاختل نظام العالم واحتاج الانسان في كل ما يراه ويسمعه الى تعرف حاله كما في المرة الاولى ولما ميزنا
بين العدو والصديق والحسن والمسيء ولما اشتغلنا بسماع الكلام واما القوة المسماة بالمتخيلة او المفكرة
اخرى فقد احتجوا على مغايرتها للقوة المذكورة بان لنا ان نركب الصور الخيالية تارة ونحللها اخرى وهذا
التصرف ليس للقوى المدركة فان القوة الواحدة لا تكون مبدأ الاثرين واحد لقائل ان يقول المتصرف
لابد ان يكون عالما بما يتصرف فيه لان التصرف في غير المعلوم محال واذا كان كذلك فهذه القوى التي زعمتم انها
متصرفة لابد ان تكون مدركة وذلك يبطل قولكم القوة الواحدة لا تكون مدركة ومتصرفة معا واما القوة الوهمية

فقد احتجوا على مغايرتها للقوى المذكورة بانها تدرك معاني جزئية غير محسوسة ولا يجوز ان يكون المدرك لها
النفس لانها لا تدرك الجزئيات ولا احدى الحواس الظاهرة والباطنة لان هذه المعاني غير محسوسة والقوة
الواحدة لا يصدر عنها اثران ولقائل ان يقول لا نسلم ان هذه المعاني جزئية وذلك لان المدرك هو العداوة
بين هذين الشخصين في هذا الوقت وهذا المفهوم لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه بل من حيث كل
واحد منهما بدلا عن الاخر فهو اذا كلي ولئن سلمنا انه جزئي لكن المدرك لعداوة هذا الشخص لابد ان يكون
مدركا لهذا الشخص والا لم يكن مدركا لعداوة هذا الشخص بل لمطلق العداوة وحينئذ بطل قولهم المدرك
لهذه العداوة ليس المدرك للصور الجسمانية واما القوة الحافظة وتسمى خزانة الوهم فالكلام فيها كما في غيرها
ثم ... وهي ايضا قد تسمى متذكرة لقوتها على استعادة الغائب ولهم تردد في ان المتذكر هل هي الحافظة
ام قوة اخرى والاول اشبه وفي هذا الكلام المغاير ٣ في تقرير اختلاف الاثار النفسانية ... وجه
ا بالوجود والعدم كالتحريك والتسكين والشك والتقرير ب بالشدة والضعف كالظن واليقين ج بالبطؤ
والسرعة كالحدس والفكر د اختلاف الانواع اما مع اتحاد الجنس القريب كما بين السواد والبياض
وذوق الحلو والمر او مع اختلاف الجنس القريب كادراك الالوان والاصوات او القريب والبعيد كالادراك
والتحريك ٤ في موارد القانون الكلي في تغاير هذه القوى والقسمة ولكن من هذه الاربعة لا يستدل على تغاير
لان عدم العلة علة العدم والثاني يبطل والا لزم ان تكون مراتب القوى بحسب مراتب الزيادة
والنقصان غير متناهية بل السبب فيه اختلاف حال القوة في قوتها وضعفها وحدة الالة وكلالها وكذا
السرعة والبطؤ ولقائل ان يقول انكم بينتم ان التفاوت بالاشد والاضعف تفاوت بالنوع واما
القسم الرابع فقد يستدلون للامور المخالفة بالنوع قريبا كان او بعيدا لا تستقل بها قوة واحدة كالادراك
والتحريك والادراك الظاهر والباطن والابصار والسماع وغيرهما واحتجوا عليه بوجه عام ووجوه خاصة اما
العام فهو ان القوى بسائط والبسيط لا يصدر عنه بالذات الا فعل واحد والاعتراض لا نسلم ان الواحد

لا يصدر عنه اكثر من الواحد واجيب بمنع ذلك لكن عند تعدد الآلات واذا لم يكن كذلك مع [illegible] لم لا يجوز ان تكون القوة الواحدة
يجوز ان يكون مبدأ للافعال المتضادة بحسب الشرائط المختلفة كالطبيعة فانها مبدأ الحركة بشرط الحصول
في الحيز الغريب ومبدأ السكون بشرط الحصول في الحيز الملائم وههنا الكل واحد هذه الافعال النباتية
والحيوانية الا خاصة فيجوز ان تكون القوة الفاعلة لها بأسرها واحدة ولكل الفعل تعدد لا لتعدد الآلات
ولئن سلمنا ذلك لكن الدليل الذي دل على ان الواحد لا يصدر عنه الا اثر واحد دل على ان الواحد بالشخص لا يصدر عنه
الا اثر واحد بالشخص فعلى هذا يلزم ان لا تدرك القوة الباصرة الواحدة الا لون واحد والتم الاعتراض فما هو
مقتضى للاصل الذي تتم هذه الحجة الا تقولون به وما يقال انه لا يحصل من ادراك الاصل ولئن سلمنا ذلك لكن
هذه الحجة منقوضة بوجوه منها ان القوة الباصرة قوية على ادراك السواد والبياض وسائر الالوان بل انها قوية
على ادراك اللون والضوء والشكل وغيرها وهذه امور مختلفة بالجنس فيستند الى قوة واحدة ومنها ان الحس المشترك قوة
واحدة قوية على ادراك صور كل الحواس الظاهرة الخمس فلم جاز استناد هذه الادراكات الى قوة واحدة فحينئذ
بطل ان يسند الحكم باختلاف هذه الادراكات على اختلاف القوى وان لم يجوز ذلك بطل قولكم بالحس المشترك اذ
القوة التي تحفظ مثل المحسوسات ومعانيها الجزئية اعني خزانة الحس المشترك والوهم قوية ايضا على النسور
لان الحافظ هو بعينه لا بد وان يكون قد نال المحفوظ اولا ومنها ان المتخيلة المتصرفة في هذه الصور والمعاني لا بد
وان يكون مدركا لها لان التصرف في الشيء بدون الادراك محال فيكون الادراك والتصرف مستندا الى قوة واحدة وهذا
المتصرف متصرف في جميع المحسوسات المجردات والجسمانيات وغيرها [illegible] لا يقال هذه القوة
وان كانت تصرف في امور كثيرة لكن فعلها التصرف من حيث انه تصرف امر واحد لانا نقول لو تعمم هذا
القدر يجوز استناد جميع الادراكات الى قوة واحدة لان الادراك من حيث هو امر واحد واما الحجة
الخاصة فنقول [illegible] في ابانة الفرق بين القوى النباتية والحيوانية وهو ان [illegible] لو
كانت القوى الحساسة والمحركة بالارادة هي القوى النباتية لكان النبات حيا متحركا بالارادة لان الجسم

[illegible] يجب ان يكون حركته بالارادة فساد التالي يدل
على فساد المقدم ولقائل ان يقول النبي من مذهبكم ان غاذية كل عضو مخالفة بالماهية لغاذية العضو الآخر
واذا كان كذلك فلا كانت غاذية الحيوان ان يكون مخالفة بالماهية لغاذية النبات اولى واذا كان كذلك لا يلزم من
قولنا ان غاذية الشجر غير قوية على الحس والحركة ان لا يكون غاذية الحيوان كذلك لكن قد وجدنا عضوا سليما في الافعال
الطبيعية مختلا في الحس والحركة الارادية وبالعكس فيعلم الاحيا من لم العدم القوى ولان العضو لا يبطل عن
القوة والآلة ليفضل لطلب لان القوى الطبيعية لما وجدت مع عدم القوة الحيوانية وبالعكس حصل التغاير
والثاني باطل لان ذلك للاجسام قابلة للحر والبرد ومتأثرة عن الطعوم والارواح فلو كانت القوى اللامسة حاصلة
لكانت القوة حاضرة مع المدرك فكان يجب حصول الادراك والقاسم لا ان يقول لم لا يجوز ان يكون حصول الملاقي مع
القوة المدركة شرطا لحصول الادراك لا الاحتمال لوجوده شرط او حصول مانع آخر ان العضو اللامس فيه قوة مستعدة كيفية
ملموسة مع ان تلك القوة ما ادركت تلك الكيفية وكذا القوة الباصرة موجودة في الروح الباصر الذي فيه لون ما
مع انها لا تدركه فعلمنا انه لا يلزم من حصول المدرك مع المدرك كيف كان حصول الادراك ولو كان التغذي والنمو
من افعال النفس لكانت النفس شاعرة بها بعد عنها لا الاحالة والهضم بجميع ما بينهما علما تفصيليا وفساد
التالي يدل على فساد المقدم ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يقال النفس لها اثران احدهما على طريق الايجاب من غير
شعور وهو التغذية والتنمية والتوليد وثانيهما على طريق الاختيار وهو الافعال الحيوانية على هذا التقدير
لا يلزم من استناد الافعال النباتية الى النفس شعورها بها ولئن سلمنا الشرطية لكن لا نسلم فساد التالي لاحتمال ان
النفس لها شعور بهذه الافعال النباتية الا انه لا شعور لها بذلك الشعور اذ ذلك الشعور لا يبقى لان كثرة تغيرات
هذه الافعال سبب النسيان النفس لها كما ان الانسان اذا سمع كلمات متوالية سريعة التوالي فانه ينساها
ولا يبقى شيء منها في حفظه ويمكن ههنا ان يجاب عنه بانه لو جاز ذلك لجاز ان يقال فينا انها عالمة بجميع العلوم
اليقينية ولكن لا نشعر بعلمها بها وهذا جهل ولئن سلمنا انه لا يجوز استناد هذه الافعال الى النفس لكن لا يجوز ايضا

اسناده الى القوى التى ذكرتموها [illegible] بان العقل الفاعل [illegible]
فمن زعم ان مبدا الافعال النباتية النفس بان الانسان اذا اشتدت حاجته الى الجذب والهضم [illegible]
كالمكون [illegible] فانه تصير نفسه مقصرة عن الادراك والتحريك وما ذاك الا لاشتغال النفس بتلك الافعال
ولقائل ان يقول ان الدليل على انه لا سبب لذلك الا ما ذكرتموه [illegible] لا يمكن الجزم [illegible]
ثم نقول لم لا يجوز ان يقال ان ضعف النفس من جهة كلال البدن الذى هو كالمعشوق لها يضعفها عن الادراك والتحريك
ولهذا قلنا ان النفس فى الحركة لتلك المواد لم يجز ان يكون ذلك بواسطة القوى النباتية وذلك لا يمنع من
القول باثباتهما ج فى الفرق بين الحواس الظاهرة والباطنة والاعتماد فيه على الفصلين الاولين اللذين ذكرناهما
فى الفرق بين النباتية والحيوانية وقد مر الاعتراض عليهما ج فى الفرق بين القوى الباطنة بعضها عن البعض وقد مر
ذلك ايضا **الباب الرابع** فى ماهية النفس الذى يشير اليه كل احد بقوله انا اما ان يكون جسما
فان جسمانيا او لا جسما ولا جسمانيا او مركبا منهما [illegible] وان كان جسما فهو اما هذا البدن
او ما فيه او خارج عنه وان كان جسمانيا فاما ان يكون صفة لهذا الجسم او لجسم داخله او خارجه [illegible] الحكماء
المعتبرين اتفقوا على انه ليس بجسم ولا جسمانى واحتجوا عليه بستة عشر حجة فا الادراكات الكلية التى لا بد لها
محلها اما الجسم او الجسمانى او ما ليس بجسم ولا جسمانى والاولان باطلان فتعين الثالث بيان فساد الاول ان الادراك
الكلى لو حل فى الجسم لكان منقسما لانه [illegible] والثانى باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الجسم منقسم [illegible] واما الحال فى
المنقسم منقسم بيان فساد الثانى من وجهين فلان العلم المتعلق بالشىء لو انقسم لكان كل واحد من اجزائه اما ان يكون علما
او لا يكون فان كان الاول فاما ان يكون علما بكل ذلك المعلوم فيكون كل واحد من اجزاء الشىء مساويا له لكن العلم
الواحد [illegible] او باجزاء ذلك المعلوم وحينئذ نقول اجزاء العلم المتعلق بكل واحد منها جزء
من اجزاء المعلوم اذا اجتمعت فاما ان يحصل هناك امر زائد او لا يحصل فان كان الاول فذلك الزائد ان كان منقسما
عاد التقسيم فيه والا فهو المطلوب وان كان الثانى لم يكن العلم الا كل واحد من اجزاء الشىء الذى فرضناه معلوما واثبات

[illegible] مع تعلقهما بالكون المعلوم معلوما هذا خلف واما الثانى فهو ان لا يكون كل واحد من اجزائه
العلم علما فعند اجتماعها اما ان يحدث امر زائد او لا يحدث ويعود التقسيم المذكور بعينه ثم نفرض الكلام فى
المعقولات التى يستحيل الانقسام عليها كالبارى تعالى والوحدة والنقطة والبسائط التى يتألف منها المركبات ونقول
العلم المتعلق بها لو انقسم لكان كل واحد من اجزائه اما ان يكون علما او لا يكون ونسوق التقسيم المذكور ج هذا
العلم لكان اما الى اجزاء متشابهة او مختلفة والاول باطل لانه حينئذ لا بد ان يكون كل واحد من الاجزاء مخالفا
للكل لامتناع ان يكون الكل مساويا للجزء من كل وجه فتلك المخالفة ليست بالحقيقة ولا بلوازمها والا لم يكن الكل
لاجزاء متشابهة بل لا بد ان يكون بالعوارض الزائدة كالمقدار والشكل فلا يكون ذلك العلم [illegible] جميع اللواحق
[illegible] ذلك الشكل الذى به تخالف [illegible] واذا لم يكن [illegible] لان الموصوف بصفة
يستحيل [illegible] ما لا يكون موصوفا بها لكن العلوم الكلية [illegible] كل الاشخاص على المعقول
من الاشياء لا شكل [illegible] يشترك فيه جميع الاشخاص [illegible] ان يكون شرطا لكون الصورة معقولة او
لا يكون والاول باطل [illegible] فلانه يلزم كون كل واحد من اجزائه مخالفا بالماهية للكل لوجوب مباينة الشرط للمشروط
[illegible] حصول القسمة وجب ان لا يكون الصورة معقولة [illegible] الشرط [illegible] الذى هذا حاله وجب ان لا يكون
منقسما وليس كل معقول كذلك والثانى يقتضى ان يكون تلك الصورة المعقولة عند انقسامها [illegible] عوارض
غريبة من جمع ونقص [illegible] المكنى [illegible] ان حكم الشىء حكم
مثله واما انه يمتنع انقسامه الى جزئين مختلفى الماهية فلان الصورة العقلية لو كانت منقسمة لكانت اجزاؤها بحسب
الانقسامات الممكنة فى الجسم وتلك الانقسامات غير متناهية فالاجزاء المختلفة التى للصورة العقلية غير متناهية
[illegible] امتناع تركب الجسم الواحد من اجزاء غير متناهية [illegible] كل كثرة فلا بد فيها من واحد فتلك
الاجزاء الغير المتناهية من الصورة العقلية لا بد ان يكون فيها جزء واحد وحينئذ يعود التقسيم واما القسم الثانى
وهو ان يكون محل الادراكات شيئا جسمانيا فهو لو كان منقسما عادت المحالات المذكورة وان لم يكن منقسما فهو النقطة

لكن يمتنع كونها محلاً للصور العقلية لجميع ما ذكرنا لان النقطة لها لا يعقل حصول الشيء فيها حتى على قول من يشغل اذا كان
في القبول عدم القبول بل ان كانت قابلة للصور العقلية يجب حصول ذلك القبول ابدا ان لو كان كذلك لكان
المقبول حاصلاً ابداً لان المبادي الفعالة دائمة الفيض فلا تخصص فيضها الا لاختلاف القوابل في القبول
كان القابل تام الاستعداد لكان المقبول واجب الحصول واذا كان كذلك كانت الاجسام ذوات النقط عاقلة باسرها
ويلزم ان يكون البدن بعد موته عاقلا بالفعل لان النقط لا توجد منفكة عن ذواتها كما ثبت في الطرف المعادن وما
كان كذلك امتنع حصول الصورة العقلية فيها بل كما انها اطراف المقادير وجب ان لا تحل فيها الا اطراف امور حالة
في المقادير التي هي اطرافها ب لو كانت الادراكات الكلية محلها الكائن عليها غير جسم ولا جسماني لكن المقدم حق فالتالي
مثله بيان الشرطية ان الادراكات الكلية لو كانت حالة في جسم او جسماني لكان لها لا محالة مقدار وشكل ووضع بسبب
محلها فلا تكون تلك الادراكات صورا مجردة وبيان حقيقة المقدم ان الادراكات الكلية صور كلية والكلي لا بد وان يكون
مجردا على ما مر بيانه في المسلك الاول ج ان القوة العاقلة تقوى على معقولات غير متناهية ولا شيء من القوى الجسمانية
كذلك فالقوة العاقلة غير جسمانية بيان الاول ان احد ما تقدر القوة العاقلة على ادراكه تضعيف الاعداد وهو لا يتناهى
والثاني لا نهاية لها بيان الثاني بما تقدم في باب العلة د القوة العاقلة لو كانت حالة في جسم كالقلب او الدماغ لوجب ان يكون
مدركة لذلك المحل ابدا او لا تكون مدركة له اصلا والقسمان باطلان لانا ندرك الدماغ والقلب في بعض الاوقات
دون بعض فيلزم ان لا تكون القوة العاقلة جسمانية بيان الشرطية ان الادراك عندنا انه لا بد فيه من حصول ماهية
المعقول للعاقل فنقول ان لم تكن القوة العاقلة حالة في محل يستحيل ان يكون تعقلها لذلك المحل لاجل حصول صورة
اخرى منه فيها لانه يلزم اجتماع المثلين في مادة واحدة لان في ذلك المحل قد كانت صورته الاصلية حاصلة فيه فلو
فحصلت صورة اخرى في القوة العاقلة التي هي حالة في ذلك المحل والحال في الحال في الشيء حال فيه فثبت انه لو كان ادراك
القوة العاقلة لمحلها لاجل حصول صورة اخرى من محلها فيها لزم اجتماع المثلين وهو محال فاذا ان كان يكفي حضور
ذلك المحل عند القوة العاقلة في ادراكها لها لزم ان يدوم ذلك الادراك وان كان لا يكفي لم يحصل البتة علم اذا كانها لمحلها

٢-٤

ه القوة العاقلة تدرك ذاتها فادراكها لذاتها اما ان يكون لحصول شيء من ذاتها لذاتها او لحصول صورة
ما ساوية لذاتها في ذاتها والثاني باطل لانه يلزم اجتماع المثلين احدهما الحالة والاخرى المحل او على العكس فتعين الاول
وذلك انما يتحقق لو كانت القوة العاقلة غنية عن محل تحل فيه اذ لو كانت في محل لما كان وجودها لذاتها بل لذلك
المحل و القوة العاقلة غنية في فعلها عن الجسم وكل ما كان كذلك كان غنيا في ذاته عن الجسم بيان الاول انه ان كانت
ادراكها لذاتها وادراكها لادراكها لذاتها وادراكها لالاتها لو احتاجت الى آلة لزم التسلسل وبيان الثاني
ان وجود الشيء مقدم على موجديته فما يحتاج اليه من الماهية فلان يجب ان يحتاج اليه الماهية فلو احتاجت القوة
العاقلة في وجودها الى المحل لكانت في موجديتها اولى بالافتقار وبيانا دائما في اذا علم بطلان المقدم ز لو كانت
القوة العاقلة جسمانية لضعفت بضعف البدن لان القوى الجسمانية محتاجة في افعالها وجميع كمالاتها الى الجسم ولوجب
ان يكون ضعف الجسم سببا لضعفها لكن التالي باطل لان الشيخ بسبب ضعف الدماغ وكمال النفس ولان القوة العاقلة
تقوى بعد الاربعين مع ان البدن حينئذ ياخذ في الضعف ح القوى الجسمانية تكل بكثرة الافعال والقوة العاقلة
تقوى بكثرة الافعال فان كل من كان اكثر تفكرا ودراية كان اقوى عليها ط القوى الجسمانية لا تدرك الضعيف
بعد القوي فان البصر بعد ابصاره الشمس لا يقوى على ادراك القمر واللمس لا يدرك الحرارة العظيمة لا يشعر
بالحرارة الضعيفة والقوة العاقلة بالعكس ي حجة من زعم ان النفس مدركة للجزئيات انا نحكم حكما جازما بوثوق
وبحكم اذا نبق وتميز بين بعض المتخيلات عن غيره والمميز عن غيره غير موجود في الخارج واذ ليس في الخارج
فهو في الذهن ومحل هذه الصورة اما ان يكون جسما او جسمانيا او لا جسما ولا جسمانيا والاولان باطلان
لاستحالة انطباع الصورة العظيمة في الجسم الصغير ومعلوم ان جملة البدن بالنسبة الى هذه الصورة في غاية الصغر
فتعين القسم الثالث وهو المطلوب يا ان كل احد من الناس يعلم بالضرورة انه هو الذي كان موجودا ابدا ذلك
بعشرين سنة مع ان الاجزاء الموجودة في تلك المدة قد تطرق اليها التغير لان الاجزاء البدنية قد تنحل بالتحلل
والسمن وقد تصغر لمقابلتهما وان الحرارة الغريزية ابدا في التحليل والغاذية في الايراد فثبت انه لا يجوز ان يكون

الأجزاء الداخلية باقية. لا يقال لا نقول ان كان الأعضاء البسيطة غير قابلة للانحلال لم يكن البدن كلية قابلا
له وان كانت قابلة له فالأجزاء التي صدق على كل واحد منها انه مشاركة في تمام الماهية لبعض يطرق الانحلال الى
بعضها أولى منه بالبواقي وإذا ثبت ان الأجزاء بأسرها سواء في التحلل فالصفات القائمة بها أيضا كذلك
لاستحالة انتقال الصور والأعراض لكن كل أحد يعرف بالضرورة ان ذاته هي التي كانت موجودة قبل الف الأمر
فاذا ذات كل انسان ليست جسما ولا جسمانيا. الثانية: لا بد في الانسان من حاكم واحد يكون هو بعينه سامعا
مبصرا لشيء ما متذكرا له لا مبصرا متخيلا لشيء ثم اذا تذكر احدا فيظل مشتغلا عنه لا مشتهيا له فان ادراك امثال هذه
منه كالكار ... وذلك لان تمام الامتناع القول بالنفس. اما الأول فلأنا اذا ابصرنا ... شيء حكمنا بانه
حلو او مر او حار او بارد والحاكم على الأمرين لا بد وان يكون مدركا لهما فانه لا بد وان يكون هو بعينه مدركا
لكل من المحسوسات بكل من الادراكات. واما ثانيا اذا تخيلنا صور المحسوسات ثم ادركناها حكمنا بان ذلك الخيال
كان حاصلا عن هذا المحسوس وذلك يقتضي وجود شيء يكون الحس والخيال حاصلين له ليمكنه ان يحكم على الصورة الخيالية
بانها خيال هذا الشخص المحسوس. واما ثالثا اذا عقلنا ماهية الانسان حكمنا بتحقق تلك الحقيقة في هذا الشخص
وبعدم تحققها في الفرس المعين فلا بد من شيء واحد يكون مدركا للكليات والجزئيات معا. واما رابعا اذا تخيلنا شيئا
اشتهيناه او غضبنا فلو كان صاحب الخيال شيئا وصاحب الشهوة شيئا آخر لم يلزم من التخيل حصول الشهوة كما
انه لا يلزم من تخيل زيد شيئا ان يصير عمرو مشتهيا له. فثبت انه لا بد في الانسان من شيء واحد تحصل عنده كل هذه
الادراكات. واما الثاني فلأنا نعلم بالضرورة انه ليس في البدن جسم او جسماني تحصل عنده جملة اصناف هذه
الادراكات فصاحب هذه الصفات بأسرها لا بد وان لا يكون جسما ولا جسمانيا. الثالثة: محل العلوم لو كان جسما او جسمانيا
لما امتنع ان يحل في جانب منه علم وفي جانب آخر جهل حتى يكون الانسان الواحد عالما بالشيء وجاهلا به من وجه واحد
في زمان واحد وانه محال. الرابعة: العالم بمضادة السواد للبياض لا بد وان يكون هو بعينه عالما بهما ولا معنى للعلم
الا حصول صورة المعلوم في العالم والعالم بمضادتهما لا بد وان تحصل فيه ماهيتهما فلو كان محل هذا العلم

٧٠٥

جسميا او جسمانيا لزم اجتماع الضدين في جسم واحد وانه محال. الخامسة: كل جسم يقبل صورة فانه لا يمكنه قبول
صورة اخرى من جنسها الا بعد زوال الأولى فان الشمع اذا قبل نقشا لا يمكنه ان يقبل نقشا آخر الا بعد
زوال الأول والنفس بخلاف ذلك فانها اذا قبلت صورة عقلية ورسخت تلك الصورة فيها ازدادت بها
قوة على تصور سائر المعقولات من غير نسيان الأولى وكلما كانت الصور العقلية اكثر كانت القوة العاقلة على
قبول غيرها اقوى فالنفس ليست جسما ولا جسمانيا. السادسة: جميع اعضاء الحيوان ظاهرها كان او باطنها آلة مستعملة
لغيره ولذلك يضيف الانسان كل واحد منها الى نفسه فيقول يدي ورجلي ودماغي وقلبي فلا بد من شيء آخر تكون هذه
الأشياء آلات له وهو المطلوب. فصل في جواب الأدلة المذكورة في هذا المطلب. اما الأول فالاعتراض عليه انا
لا نسلم ان العلم لو كان حالا في المتحيز لانقسم قوله لان المتحيز منقسم والحال في المنقسم منقسم قلنا لا نسلم ان المتحيز منقسم
وما انهاه في مسألة الجزء ولئن سلمناه ذلك لكن لا نسلم ان الحال في المنقسم منقسم لم لا يجوز فان النقطة عرض حال في
الخط الحال في السطح الحال في الجسم ولم يلزم من انقسام الجسم في جميع الجهات انقسامها لذلك لا يقال لا نسلم
ان النقطة امر وجودي ولئن سلمنا ذلك لكنها عبارة عن نهاية الجسم وحلول النهاية ... لانا اوجبنا انقسام
الحال لانقسام المحل انما كان لحلول على نعت السريان لانا نجيب عن الأول بانا قد دللنا فيما تقدم على كون
النقطة امرا ثبوتيا وعن الثاني بانكم اذا عقلتم الحلول على وجه لا يجب انقسام الحال لانقسام المحل فلم لا يجوز
ان يكون حلول العلم في الجسم على ذلك الوجه. لا يقال ان عنيتم معنى ثبوتي مع انا نعلم بالضرورة استحالة
انقسامها لانقسام محلها فانا نعلم بالضرورة انه لا يمكن ان يقال ثلث الأبوة قام بثلث الأب وربعها
بربعه ... التوهم في جسمانيته مع استحالة الانقسام عليها والا لكان بعضها متعلقا ببعض متعلقها
... ويمكن للعقل انه نصف وثلث وهذا غير معقول والوحدة عرض جسماني مع استحالة الانقسام
عليها والنقطة اقوى هذه النقوض ولئن سلمناه بانه لزم انقسام العلم فلم لا يجوز ذلك اما الذي احتجوا به
اولا فنقول لم لا يجوز ان ينقسم العلم بالشيء الى اجزاء كل واحد منها يكون علما بذلك الشيء فيكون لزم ان يكون

الجسم بسيطا وبالكل ولنا المرنية ان يكون الجزء اوما بالكلية في الماهية او في جميع العوارض الاولية
لان جزء الجسم البسيط انما بالكلية في تمام الماهية والثاني على الكلية لا ان يتنوع لا
كان متعلقا بكل ما يتعلق به كلية العلم بانه يستحيل ان يكون مع الثالثة في شيء من العوارض لكنهم
ذلك ولئن سلمنا لكن جزء العلم لا يجوز ان يكون متعلقا بكلية ذلك المعلوم لكن لم لا يجوز ان يحصل عند اجتماع تلك الامور
التي كل واحد منها غير متعلق بذلك المعلوم امر واحد متعلق بكلية ذلك المعلوم ثم ان لن العشرة هيئة واحدة حاصلة
لمجموعها ما ليس لشيء من الوحدات فلم لا ان تنقسم تلك العشرة بانقسام عرضها وهو مجموع تلك الوحدات فحينئذ
يبطل توهم احال تشبيه لانقسام المحل او تشبيه فكل واحد من اجزائها ان كان مساويا للكل لزم ان يكون الجزء مساويا
للكل وهو محال او يستند من تسليمه يبطل كلامهم اما ان لا يكون حينئذ تحصل عند اجتماع تلك الامور هيئة العشرة
التي تخالف كل واحد منها واذا انقل ذلك ههنا ولم لا يعقل مثله في العلم وهذا الجواب يعترض عليه ما كان
واما الذي يستدل به ثالثا فنقول لم لا يجوز ان يكون انقسامها الى جهتين منشأ بينهما في الماهية
هذا التعليل لا يكون صورة مجردة قلنا قد بينا في باب العقل ان الذي يقال من ان الصورة العقلية صورة مجردة كلام
مجازي لا حقيقة له اصلا الا ان يكون المراد انها علم متعلق بمعلوم كلي وذلك مما لا نتعقل
محتمل لكن هذا الوجه لا يصح لكلام ... بانا في المطلب فان الصورة العقلية سواء انقسمت او لم تنقسم
كان انقسامها الى جزئين متشابهين في الماهية او مختلفين فيها يصح ان يقال انها لو كانت جسمانية لما كانت
لانها تكون مقارنة للمقدار والشكل والوضع فلا تكون مجردة لانها مجردة والا لم تكن شيء منهما
جسمانية وهذا هو الحجة الثانية وحينئذ يصير جميع ما ذكروه من التقسيم ضايعا ولئن سلمنا ان الصورة العقلية
لا يمكن ان تكون حالة في الجسم فلم لا يجوز ان تكون حالة في النقطة واما الذي استدلوا به اولا من ان نقطة لو قبلت
صورة عقلية لقبلها كل نقطة ولو كان كذلك لكان ... كل النقط قلنا اما الاول فممنوع لاحتمال اختلاف
في ماهيتها لان الذي يقال للنقطة شيء لا جزء له فان الشيئية خارجة عن الماهية ولا جزء له امر عدمي

لا بد ... ان يكون ... مخالفة له بالحقيقة في الماهية ... اشتراكها في لازم واحد واذا
كان كذلك فمن الجائز ان يكون ماهية كل نقطة مخالفة لماهية النقطة الاخرى وان كانت باسرها مشتركة في
الامر العدمي ولئن سلمنا انها متساوية في تمام الماهية لكن لم لا يجوز ان يقال شرط كون النقطة قابلة لصفة كون
الجسم الذي حلت تلك النقطة فيه على صفة ما فيتغير بزوال تلك الصفة عن ذلك الجسم الشرط كون النقطة قابلة
لتلك الصفة فلا جرم لا يبقى مشروطه ولئن سلمنا ان ذوي النقط باسرها في ذلك لكن لم لا يمكن حصول الكل بل حصول
... اذا كان البعد الغير على سوء حال اما اذا كان محكما ... واما الذي استدلوا به ثانيا من ان النقطة
طرف ... الطرف انما حل فيه طرف الحال في ذي الطرف قلنا ما الدليل على هذه المقدمة ... انما متفق عليها
من مسلم بان الجسم الملون المضيء يكون سطحه موصوفا باللون والضوء من غير عمق مع ان السطح طرف فقد استقل الحال
ههنا بالقابلية واذا جاز ذلك فلم لا يجوز مثله في مسئلتنا واما ب فلا نعترض عليها الا بانا لا نسلم ان المعقول
يجب حصول ما يشبهه في العاقل على ما مر ولئن سلمنا ذلك لكنا نعقل الصورة الكلية اذا حصلت في النفس التي
... لا تكون كلية ولا مجردة عن العوارض لانها صورة متخصصة موصوفة بعوارض مخصصة اعني حلولها في تلك
النفس وحدوثها في وقت معين وعدم ثباتها بنفسها الى غير ذلك من التشخصات فبطل قولكم الصورة العقلية
كلية لا يقال المعنى بكونها مجردة ان تلك الصورة نظرا الى ماهيتها مع قطع النظر عن العوارض التي ذكرتموها
مجردة لانا نقول فلم لا يجوز ان يكون تلك الصورة حالة في الجسم انما تكون مجردة بمعنى انها بالنظر الى حقيقتها
مع قطع النظر عن العوارض العارضة لها بسبب حلولها في الجسم مجردة عن جميع العوارض ... التحقيق ما ذكرناه في باب
العقل واما ج فلا نعترض عليها الا بانا لا نسلم ان القوة العاقلة تقوى على الفعل اصلا فضلا عن ان يقال انها
تقوى على افعال غير متناهية لان التعقل عبارة عن قبول النفس الصور العقلية وهذا انفعال لا فعل ولئن ... انفعالات
الغير المتناهية جائزة على الجسمانيات كان النفوس الفلكية وهيولى الاجرام العنصرية ولئن سلمنا انه قوى على
الفعل لكن ما الذي تريدون بقولكم القوة العاقلة تقوى على افعال غير متناهية ان عنيتم انها تقوى على ان تفعل

في الوقت الواحد افعالا غير متناهية لئن سلمنا لكن لم لا يجوز ان يحصل من النفس ما يقتضي تعلقها بتوجه النفس
تعقلات كثيرة دفعة واحدة وان سلمتم انها لا تنتهي الى حد الا ويكون غايته بعده كذلك على الفعل في الانفس
في القوى الجسمانية ايضا كذلك فان القوة الخيالية لا تنتهي في تخيل الاشكال الى حد الا وهي تقوى على تصور
اشكال اخر بعد ذلك وكذا طبيعة الارض لا تنتهي في التسكين الى وقت الا وهي تقوى على التسكين بعده و
جواب لكن عن ذلك لا نسلم لم لا يجوز ان القوى متى كانت باقية كانت قوية على الافعال لكنه يجب انتهاؤها الى العدم
لا محالة واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يقال القوة العاقلة تقوى على تعقل التصورات الى نهاية على معنى انها متى كانت
باقية كانت قوية على الفعل وان كان يجب انتهاؤها الى العدم ولئن سلمنا انها تقوى على افعال غير متناهية فلم لا يجوز
ان تقوى القوة الجسمانية على افعال غير متناهية لا بكون جسمانية وقد مر الكلام فيه في باب العلم ولئن سلمنا ذلك لكن دليلكم
منقوض بالنفوس الفلكية فانها عندكم قوى جسمانية مع انها قوية على تحريكات غير متناهية لا يقال
النفس وان كانت جسمانية الا انها لما يفيض عليها من نائل العقل المجرد صارت قوية على افعال غير متناهية
والحاصل انها لاجل تأثرها دائما عن العقل عنها ان تفعل افعالا دائمية لانا نقول ان جاز ذلك فلم لا يجوز في
النفوس الناطقة ان تكون جسمانية الا انها لدوام فيض المفارقات عليها تقوى على افعال غير متناهية واما
د قال الاعتراض عليها انا لا نسلم ان التعقل نفس حصول المعقول للعاقل على ما مر بل هو عبارة عن حالة
اضافية فتارة تحصل تلك الحالة الاضافية للقلب والدماغ مع نفسيهما فيحصل الشعور لهما بنفسيهما وتارة
لا تحصل فلا يحصل ذلك الشعور ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يقال ادراك القلب والدماغ لنفسيهما لحصول
صورة اخرى فقولكم يلزم اجتماع المثلين قلنا هذا ممكن لان كل احد يعلم بالضرورة ان الصورة الحالة في نفس الانسان
ليست مماثلة له من كل الوجوه وكيف يمكن ان يقال العرض الحال في المحل الذي لا يمكن ان يحس ويشار اليه مثل الانسان
المحسوس القائم بنفسه ولئن سلمنا انا تمثلهما لكن في الماهية فقط وفيما وراء جميع العوارض مع انه ان الصورة
العقلية الاولى حالة في مادة القلب وهي حر من مادية الموجود في الخارج واما الصورة الثانية فحالة في القوة العاقلة

الحالة في القلب والقلب يكون عبارة عن تلك الصورة في ماهيته وحده واذا كان كذلك فقد اختص كل واحد
من هاتين الصورتين بما ليس للاخرى فلا يلزم ارتفاع الامتياز ولئن سلمنا ذلك لكن دليلكم يقتضي ان تكون النفس
المتنابذة بجميع صفاتها مثل كونها حادثة باقية مستعدة للتعقلات والالام واللذات العقليين فان
تعقلها لهذه الامور ليس بحضور صورة اخرى مساوية لها والا لزم اجتماع المثلين بل النفس بحضورها فيلزم حضور
ادراكها عند المعقول دائما واما ه قال الاعتراض عليها انا نعقل القوة العاقلة انما حالة اضافية يلزم من
تجددها اجتماع المثلين ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون تعقلها لذاتها لحضور صورة اخرى ويتم هذا
الكلام قد مر وايضا فهي منقوضة بالبهائم فانها تدرك انفسها مع انكم لا تثبتون لها نفسا ناطقة واما و
قال الاعتراض عليها ان نقول ما المعنى بقولكم القوة العاقلة غنية في فعلها عن الالة ان عنيتم ان الانسان يمكنه
ان يعلم ذاته وعلمه بالمعلومات في قلبه ودماغه فلم قلتم انه لا يتم من علمه بهذه الاشياء ان لا يكون القوة العاقلة
جسمانية ولئن عنيتم به شيئا اخر فلابد من بيانه ولئن سلمنا ذلك فلم قلتم ان ما يكون غنيا في حكم من احكامه عن الجسم
وجب ان يكون غنيا في ذاته عنه لاحتمال ان يكون ذاته واجبة الحلول في الجسم ثم انها وصلت الى ان تكون متعلقة بالمعلوم
واما ز قال الاعتراض عليها انا لا نسلم ان القوة العاقلة تقوى بعد الاربعين نعم انها تحفظ ما حصلته
قبل ذلك وذلك كالسبب الكلي للبعير ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يقال المزاج الحاصل زمان الشيخوخة اوفق
للقوة العاقلة من سائر الامزجة فلا جرم تقوى القوة العاقلة حينئذ ولئن سلمنا ذلك لكن دليلكم منقوض
بتخيلات الشيخ وتفكراته فانها اصح مما للشاب مع انها قوى جسمانية فان معنى هذه الصورة متعين كما هي
في القوة العاقلة واما ح قال الاعتراض عليها ان كلال القوى الجسمانية عند كثرة الافعال لا يدل قطعا
كونها جسمانية وعدم كلال القوة العاقلة لا يدل على كونها غير جسمانية اما الاول فلانه من الجائز ان
تكون قوة الابصار والسمع مجردة الا انها تحتاج في فاعليتها الى الات جسمانية فكثرة الافعال تضعف تلك
الالات فلا جرم ضعف الفعل واما الثاني فلانه لم لا يجوز ان يقال انه كلما كان كلال البدن اتم كانت قوة

القوة العاقلة في ادراك المعقولات لم لكن ذلك مكابرة نعم يحتمل ان يكون القوة العاقلة اقوى من سائر
القوى الجسمانية فلا جرم تبقى قوتها بعد ضعفها واما ط فالاعتراض عليها انا لا نعلم ان القوى الجسمانية
لا تقوى على ادراك الاشياء الحقيرة بعد ادراكها للاشياء العظيمة فانا ما تخيل البحر تخيل الذرة ولم لا يمنع
ذلك لكنه انما يدل على ان القوة العاقلة اقوى من غيرها ولكن يحتمل ان تكون هي وان كانت جسمانية لكنها اقوى من
غيرها واما ي فالاعتراض عليها انه كما يمتنع ان يكون محل هذه الصورة الخيالية جسما او جسمانية فكذلك يستحيل
ان يكون محلها جوهرا غير جسماني لجهته فانه لا معنى للطويل الا ما حل فيه الطول ولو حلت المقادير في النفس لكانت
مقدرة فيكون جسما هذا خلف وتمام تقريره [illegible] الصورة [illegible] مربعا بجنبتها [illegible]
فلو كان محل هذا التخيل جوهرا مجردا لزم اجتماع المثلث والمربع في جوهر [illegible] واما يا فالاعتراض عليها
ان نقول لم لا يجوز ان يكون في بدن كل انسان اجزاء اصلية باقية من اول العمر الى آخره والذي ذكره في ابطال هذا
[illegible] واما يب فهي معارضة بانا لو جعلنا الموضوع
جميع الادراكات النفس لا البدن لكن [illegible] بان البدن ليست له قوى جسمانية وانه لا يدرك الالم واللذة
مكابرة واما يج فالاعتراض عليها انه لم لا يجوز ان يكون قيام العلم باحد جانبي القلب مانعا من قيام الجهل بالجانب
الآخر والمحال اللازم انما لزم من هذا الزم لا من فرض كون هذه الصفات جسمانية ثم انها منقوضة بالشهوة
والنفرة والالم واللذة فانها اعراض جسمانية مع انه لا يصح اتصاف احد نصفي القلب بضد ما اتصف به النصف الآخر
واما يد فالاعتراض عليها انها مبنية على ان العلم لا يحصل الا عند حصول ماهية المعلوم وذلك مما ابطلناه
على انها توجب اجتماع الضدين في الغير فان جوزوه هنا فلم لا يجوز ايضا اجتماعهما في الجسم واما يه ويو
فهما اقناعيتان ضعيفتان جدا فهذا جملة الكلام في هذه الوجوه فظهر ان شيئا منها لا يفيد القطع باثبات
النفس واقوى ما يمكن ان يحتج به المنكرون امران فالاول ان كل احد يعلم ذاته المخصوصة المتميزة عن كل ما عداه علما
ضروريا وان الجوهر الذي ليس بجسم ولا جسماني غير معلوم بالضرورة بل لا يتصوره الا الاذكياء بعد التدقيق والممارسة

الكثيرة والمعلوم بالضرورة غير ما ليس بمعلوم بالضرورة فاذا الهوية التي اليها يشير كل انسان بقوله انا لا يجوز
ان يكون الا انما هو شيء غير جسم ولا جسماني ب انه كل الحجابات عند البدن فيكون المدرك للكليات ايضا البدن
واما الاول فلانا نعلم بالضرورة انا اذا ابصرنا باصبعنا النار كانت الاصبع فوق الاصبع وانه ليس كالحاجب الذي
لا خبر عنده من هذه المدركات ولا الالم واللذات واما الثاني فلانا اذا ابصرنا النار المتشخصة علمنا انها
نار فقد حكمنا بالكلي على الجزئي والحاكم على الشيئين لا بد وان يكون مدركا لهما فالمدرك للكلي والجزئي واحد لكن
المدرك الجزئي البدن فالمدرك للكلي هو البدن ايضا فالبدن اذا هو الحساس مع البصر الناطق المتخيل
العاقل الفاعل وهذا هو المعنى بقولنا الانسان هو هو فلم يثبت بعد جوهر اخر غير جسم ولا جسماني لم يكن ادركنا
[illegible] من هذه المسئلة والاعتراض على الاول انه لا نزاع في ان كل احد يعلم بهويته المخصوصة بالضرورة لكن من حيث
انها متميزة عن سائر المحسوسات فاما ان علم بالضرورة ماهية تلك الهوية المخصوصة فذلك ممنوع وعلى الثاني
ان المانع فيه منع لم يكن في البدن قوة مدركة ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان تكون الالة [illegible] فوق لاحساس شامة
وذائقة باصرة وليست له قوة على ادراك الكليات فلا جرم لا يصح منه الحكم بحمل الكليات على الجزئيات ثم ان
النفس تدرك كلا من الكليات والجزئيات فلا جرم يصح منها الحكم بحمل الكلي على الجزئي فهذا جملة الكلام في هذه المسئلة
بح الرد على من زعم ان النفس مزاج احتج الحكماء على ابطال ذلك خاصة بحجة وهي ان الباعث [illegible]
للعناصر فذلك الاجتماع اما ان يكون طبيعيا او قسريا والقسم الاول باطل لان طبيعة كل واحد منها
يقتضي الحصول في حيز اخر وذلك يقتضي الافتراق لا الاجتماع والثاني ايضا باطل اذ لا شك في انفصال كل واحد
منها عن الآخر ممكن فلو لم يكن هناك شيء يحفظ ذلك الاجتماع وجب ان لا يبقى اجتماعها الا في الزمان الذي ينفصل
فيه كل واحد منها عن الآخر كالحجر المضروب بالماء فان اجتماعهما لا يحصل الا في زمان قليل فثبت انه لا بد من جامع
اخر وهو لا يجوز ان يكون مزاجا او تابعا له لان علة الامتزاج سابقة على المزاج وتابعه لا تكون سابقا
على الامتزاج فلا بد وان يكون شيئا اخر وهو المطلوب [illegible] لا بد وان يشتغل عن التلوين لو كان

اللامس هو المزاج لكان اذا انفعل بلا ملائمه يبطل المزاج الاول [illegible] كيفية مزاجية اخرى فالكيفية
الاولى لا تكون مدركة لان المدرك لا بد وان يكون موجودا مع الادراك والكيفية الاولى غير باقية والكيفية الثانية ايضا
غير مدركة لان المدرك لا بد وان ينفعل عن المدرك والشي لا ينفعل عن نفسه ج مقتضى المزاج قد يمانع
مقتضى النفس كما في الرعشة فان مقتضى النفس الحركة الى جانب ومقتضى المزاج الحركة الى جانب اخر ولو كانت
النفس هي المزاج لكان قد صدر عنها [illegible] متضادان وفي الاعتراض على الدليل الاول لم لا يجوز ان يكون الجامع هو
الله سبحانه والقدح فيه لا يتاتى الا بالقدح في المختار ثم نقول بعد ذلك لا نسلم ان يكون الجامع هو قوة قوله
وجب ان لا يبقى اجتماعها الا الى المدة التي ينفصل كل واحد منها عن الاخر قلنا وكذلك نقول الا ان اجزاء العناصر لما
تصغرت [illegible] امتزجت وتداخلت وتعذر على كل واحد منها الانفصال عن الاخر الى مدة هو مدة بقاء العمر المقدر
لكل حيوان ولا بد من ابطال هذا الاحتمال ولئن سلمنا فساد هذا القسم لكن لم لا يجوز ان يقال اجزاء البدن اجتمعت قسرا
وحصلت بسبب ذلك الاجتماع حالة تابعة لذلك الامتزاج ثم ان تلك الحالة اوجبت حفظ ذلك الامتزاج
ولئن سلمنا فساد هذا الاحتمال لكن اسناد هذا الاجتماع الى النفس باطل من وجهين الاول ان الاجتماع حاصل في بدن
الميت مع عدم النفس فاذا عقلنا حصول ذلك العقد من الاجتماع في مثل ذلك الموضع عند عدم النفس فلم لا يجوز
حصول الاجتماع اكمل وادوم منه من غير النفس ايضا الثاني حدوث النفس في البدن انما يكون بعد حدوث المزاج
الصالح لقبول تلك النفس فكيف يكون النفس علة لذلك الاجتماع اللهم الا ان يقال الجامع مزاج الابوين
لكن الكلام في كون مزاجهما كالكلام في كون مزاج الولد والخلاص عنه الا بالتزام حوادث لا اول لها وهو
باطل على ما هو مقرر ثم بعد تسليمه يسقط هذه الحجة لاحتمال ان يكون الجامع لاجزاء بدن كل ولد القوة المزاجية
التي للوالدين وعلى الثاني انا بينا ان الادراك ليس عبارة عن الانفعال فبطل ما بنيتم عليه وعلى الثالث
ان نقول لم لا يجوز ان يكون الحركة الى جانب مقتضى الكيفية المزاجية والحركة الطبيعية مقتضى العنصرية
البسيطة المحفوظة في الممتزج فلا جرم حصل التجاذب من مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة في الرعشة

ج وفي الرد على من زعم ان النفس هو الجسم الذي تكون البنية منه فيه وجوه الاول ان الانسان يشارك غيره في الجسمية
والحالة انه في الانسانية هو ما به الاشتراك غير ما به الافتراق ب ان الانسان يمتنع غفلته عن ذاته وان جاز ذلك الكنه
في كلم ذاته المخصوصة عند ذهوله عن جميع اعضائه الظاهرة والباطنة فاذا ذاته مغايرة لجميع اعضائه ج اجزاء
بدن كل انسان في التبدل كما سيتبين وذاته باقية مدة عمره فهويته ليست عبارة عن اجزاء بدنه الباب الخامس
في صفات النفس من حيث انها تعلق بالانسان اختلفوا في النفس في ماهية الانسان والجمهور على اعظم من اكابر الحكماء على
ان الانسان هو النفس والبدن آلته ولكن هذا الشي يبطل ما قيل في حد الانسان انه الحيوان الناطق لان
الحيوان هو البدن والناطق النفس الا اذا قيل ان الحيوان والناطق هو النفس على ما اخترناه من نفي القوى البدنية
وذهب بعضهم [illegible] الى ان النفس تتحد بالبدن ويصيران شيئا واحدا وانت قد عرفت فساد القول بالاتحاد
لا سيما في هذا الموضع فان ما ليس بجسم ولا جسماني وكان باقيا بعد موت البدن يستحيل ان يصير هو بعينه كما
لا يجوز كذلك ب في كيفية تعلق النفس بالبدن قد عرفت انه ليس تعلقها به تعلق الحلول ولا ايضا كتعلق
الانسان بداره وثوبه الذي يفارقهما تارة ويفارقه اخرى بل لا بد وان يكون ذلك التعلق كتعلق العاشق بمعشوقه
عشقا لا يمكن العاشق بسبب من مفارقة معشوقه ما دامت مصاحبته محكمة ج في ان صاحب الادراكات
الكلية والجزئية هل هو النفس ام لا المشهور ان صاحب الادراكات الكلية النفس فقط وصاحب الادراكات
الجزئية القوى البدنية فقط وعندنا ان النفس مدركة للامرين لانا اذا اجبنا ان نحكم على زيد بانه انسان
فهذا تصديق وصاحب التصديق لا بد وان يكون هو بعينه متصورا للموضوع والمحمول فيما يدرك
هذا الشخص يعني زيدا والانسان هو كلي حتى يمكنه حمل احدهما على الاخر لكن صاحب الادراكات الكلية النفس
فصاحب الادراكات الجزئية ايضا النفس ب المدرك للجزئيات مدرك للكليات [illegible] مدرك الكليات النفس فمدرك
الجزئيات ايضا النفس بيان الاول ان ادراك الشي لا يمكن الا بادراك اجزائه فاذا ادركنا هذا السواد فقد
ادركنا اجزاءه لكن هذا السواد مركب من السواد ومن ذلك التعين فاذا مدرك هذا السواد مدرك للسواد

والسواد طبيعة كلية فالمدرك الجزئي مدرك للكلي لا بعينه أو إذا أدرك ماهية السواد فالقوة الباصرة لم تتعلق
بماهية السواد إذ إنما تعلقت بمجرد ذلك التعين ... فإن قيل لو كان كذلك لما ميزنا
بالبصر بين السواد والبياض فإن المدرك إذا لم يدرك إلا التعين والتعين في ...
الشعور بالبصر هذه الماهيات وأيضا إن مدرك الكليات النفس ... العلم ...
للإنسان عالما بالماهية والذاتية وكونه ... للأصوات مبصرا للألوان وإذا كان ... عبارة عن النفس
... أن تكون النفس محركة ... تعلق النفس بالبدن تعلق التدبير ...
الواحد منها إذا أراد أن يحرك ... فإنه لا ... ذلك البدن الذي
لغيره إذا أراد تحريكه ... لا يختص ... ذلك البدن ولو لم يكن النفس ...
لكن ... ذلك البدن ... التخيل ...
صورة المتخيل في الخيال ثم إنا نتخيل ... انطباع الصورة العظيمة في المحل الصغير
محال واحتج المتكلمون بأمور عامة وخاصة أما العامة فأربعة الأول أن البديهة حاكمة بأن اللسان
غير مبصر والعين غير ذائقة فهي أيضا حاكمة بأن اللسان ذائق والعين مبصرة ولو جعلنا كل هذه الإدراكات
للنفس لزمنا تعطل هذه الأعضاء عن هذه القوى الثاني أنه إذا اختل عضو من هذه الأعضاء بطلت
الأفعال أو ضعفت أو تشوشت وذلك ظاهر في الحواس الخمس الظاهرة والحواس الباطنة فإن أصحاب
الطب شهدوا بأنه متى حلت البطن الأول اختل التخيل وإن حلت البطن الأوسط اختل التفكير
وإن حلت البطن المؤخر اختل التذكر فعلمنا اختصاص هذه القوى بهذه المواضع ولو كانت هذه الإدراكات
للنفس الناطقة لكانت سائر الحيوانات ... النفس الناطقة لأن لها هذه الإدراكات والتالي مستبعد فالمقدم
مثله الثالث إذا أحسسنا بالجسمانيات فلا بد أن ترتسم فينا صورها ومقاديرها الجسمية ويستحيل أن
تنطبع في ... فالمحل لهذه الصورة لا بد وأن يكون جسمانيا وأما الوجوه الخاصة فقد احتجوا على كون

... إن كانت الظاهرة جسمانية بأنه لو كان المدرك للمحسوسات الظاهرة هو النفس لوجب أن لا يتوقف
الإحساس بها على حضورها ... يمكننا إحساس الغيب والبعيد والمحجوب وغيره واحتجوا على أن النفس ...
جسماني بأنه يمتنع أن يكون ... ونتخيل الأجسام واحتجوا على أن التخيل بقوة جسمانية ... إذا تخيلنا
مربعا مجنحا ... متساويين ... لا شك أنه يتميز كل واحد من المربعين عن الآخر ... في الخيال و
ذلك الامتياز ليس للماهية ولا لشيء من لوازمها لأنا فرضناهما متساويين في الماهية فلا بد وأن يكون
للعوارض المفارقة ... الخارجي لأن المتخيل
قد لا يكون موجودا في الخارج بل في الذهن ... هو بعينه محل الآخر استحال
أن يختص أحدهما بعارض غير حاصل للآخر وإن لم يكن كذلك فلا بد وأن يكون محل تلك التخيلات جسمانيا حتى يكون
الجانب الذي هو محل أحدهما غير الجانب الذي هو محل الآخر الثاني الصورة الخيالية مع تساويها في النوع قد يكون
بعضها أعظم من البعض كما إذا تخيلنا مربعات بعضها أعظم من بعض وذلك التفاوت ليس للمأخوذ عنه فإن
تلك المتخيلات قد لا يكون موجودا أصلا فلا بد وأن يكون للآخذ وهو أن يكون الصورة تارة ترتسم في جزء
عظيم فتكون عظيمة وأخرى في جزء صغير فتكون صغيرة ... لا يمكننا أن نتخيل السواد والبياض في شبح خيالي
واحد ... ولو كان محل ... إذا ...
... واحتجوا على أن الوهم قوة جسمانية بأن المدرك لصداقة هذا الشخص ... لهذا
الشخص ... المدرك لهذا الشخص قوة جسمانية فالمدرك لصداقة هذا الشخص قوة جسمانية وأما القوة
الشوقية أعني الشهوة والغضب فلم يذكروا فيهما شيئا وأما القوة المحركة فلأنها عبارة عن كونها حاصلة
في الأعصاب والعضلات ولا شك في كونها جسمانية والاعتراض على الأول أنا لا نسلم أن العين
... اللسان قوة ذائقة ... إلى الاعتقاد الجمهوري غير معتبر في الحكمة وأيضا فالناس
لا يقولون تكلم اللسان وأبصرت العين بل يقولون تكلمت باللسان وأبصرت بالعين وذلك يدل على اعتقادهم

بنسبة هذه الافعال الى النفس لا الى الجوارح ايضا فلم لا يجوز اثبات جميع القوى البدنية مع اثباتها
للنفس ايضا على ما مر بيانه وعلى ٢ انه لا يلزم من اختلاف الافعال المخصوصة عند اختلاف الاعضاء المخصوصة كون
مبادي تلك الافعال في تلك الاعضاء لاحتمال ان يكون تلك الاعضاء آلات وشرائط وعلى ٣ انه لا يلزم من
النفس الناطقة مدركة للجزئيات ان يكون كل مدرك للجزئيات نفسا ناطقة ولو سلم انه يلزم ذلك لكن لا نسلم
ليست للحيوانات انفس ناطقة وعلى ٤ انه بناء على ان الادراك لا يتحقق الا مع انطباع الصورة وقد ابطلناه
وان سلمناه ولكن كما يستحيل انطباع المقادير في المجرد فكذلك يستحيل انطباع العظيم في الصغير هذا البعد
لانهما عندنا لكن لا يعقول الاستدلال بها في اثباتها مع انها محل المقادير وعلى ٥ انه ليس بمستبعد ان يكون العين
التي للنفس في الابصار فلا جرم كان قرب المبصر من العين شرطا في حصول الادراك وهذا وعلى ٦ انا لا نسلم ان
الصور التي نعقلها ونتخيلها لا بد وان تكون موجودة في الخارج اما وجودا اتاما بالفعل كما في المثل
الافلاطونية او حادثة في الهواء والادراك ثم يتبع النفس التفات اليها انتهى ولهذا اذا كان ذلك محالا
وبطل القول بما عداه تعين المصير اليه وان كان في غاية الاشكال فمن هذا المذهب يعلم بالتوقف فانه
كما بطل ان تكون محل هذه الصور مجردا فقد بطل ايضا ان تكون دماغ الانسان وقلبه مع صغرهما محلا لها
وهو لا اعتراض على ٧ وقد ٨ وعلى ٩ انه لو كانت القوى المتعلقة بهذا الشخص متعلقة ايضا
بهذا الشخص لم يكن اقامة الدلالة على ان القوى المتعلقة بهذا الشخص عين القوى العاقلة المتعلقة
هذا الشخص وان لم يكن كذلك لم يلزم من كون القوى المتعلقة بهذا الشخص جسمانية كون القوى المتعلقة
بما انه هذا الشخص جسمانية وعلى ١٠ ان النفوس البشرية واحدة في النوع ام لا اما ان كانت لا نقطع
باختلافها في النوع لكن الاغلب على الظن ذلك والدليل عليه انا نجد الناس مختلفين في الاخلاق كالحرية
والنذالة والرحمة والقسوة والعفة والفجور فذلك لان كان لاختلاف النفوس في ماهياتها فهو المطلوب
وان كان لاختلاف الالات البدنية مثل ان يقال الذي مزاجه اكثر حرارة كان اكثر غضبا واذكى فهما واولى

من اجزاء ردية فذلك باطل لانا نرى شخصين متقاربين في المزاج غاية التقارب ثم يتباينان غاية
التباين في الرحمة والقسوة والكرم والبخل والعفة والفجور وليس ذلك لتعليم المعلم ومشاكلة الابوين
فيهما لانه قد يتفق اجتماع الاسباب الخارجية كلها للعفة ويكون الانسان مائلا بالجبلة الى الفجور وبالعكس وربما كان
الابوان في غاية الخسة والسقوط والولد في غاية الشرف وكذا القول في سائر الاخلاق وكما نرى الذكاء
بحال المزاج وبارده ورطبه ويابسه الواحد قد يتغير مزاجه جدا ثم يبرد بعد ذلك وهو باق على خلقته
النفسانية وبلادته او ذكائه ولو كان ذلك بالمزاج لاختلف عند اختلاف حال المزاج واجود ما يمكن ان يحتج
به على اثبات اتحادها انها لو كانت مختلفة بعد اشتراكها في كونها نفوسا انسانية لكانت مركبة من الجنس
والفصل لكن ذلك محال لان التركيب من خواص الاجسام والجواب ان المعنى بكونها نفوسا بشرية انها جواهر
ليست اجساما ولا جسمانية وهي قوية على الادراكات الكلية ومدبرة للابدان الانسانية وكل ذلك
من اللوازم الخارجية فلعل النفوس متخالفة بتمام ماهياتها ومشتركة في هذه اللوازم وذلك لا يقتضي
تركيب ماهياتها ولو سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان التركيب لا يعقل الا في الاجسام نعم كل جسم مركب اما كل
مركب جسم فلا الا بالدليل واعلم انا اذا اعترفنا باختلاف النفوس في ماهياتها فلعل الحق ان نفس كل
انسان مخالفة بالماهية لجميع النفوس حتى يكون كل واحد منها نوعا فانه لا يوجد الا في شخص واحد او
قد توجد نفوس متشاركة في تمام الماهية فالامر فيه غير معلوم ٥ في نسبة النفوس الى الابدان
لكل بدن نفس وبالعكس فاما تعلق النفوس الكثيرة بالبدن الواحد فقد احتج على ابطاله بان الانسان
ليس الا النفس وكل انسان يجد ذاته ذاتا واحدة لا ذاتين فاذا البدن فيه ليس الا نفس واحدة ولقائل
ان يقول اذا لم يكن الانسان الا النفس وكل نفس تجد نفسها نفسا واحدة لانها شيء واحد لا خبر عندها
من غيرها فلا جرم كل انسان يدرك انه ذات واحدة لانه لا معنى للانسان الا النفس وكل نفس تجد
نفسها واحدة فذلك لا يمنع من تعلق نفس اخرى ببدنه واما تعلق النفس الواحدة بالبدنين فقد احتجوا

ابطلناه بانه يلزم منه ان يكون معلوم احدهما معلوما للآخر ومجهوله مجهولا للآخر وهو ظاهر الفساد
ولقائل ان يقول هذا انما يلزم لو كان انسان يعلم احدهما ما لا يعلمه الآخر كان نفس احدهما مغايرا لنفس
الآخر فاما لو جاز ان يتعلق نفس واحدة ببدنين ويكون شرط تعلمه احدهما ان يعلمه الآخر
لا بطل ما ذكرتموه وفي حدوث النفس احتج ارسطوطاليس بان النفس لو كانت موجودة قبل البدن لكانت
واحدة او كثيرة والاول باطل لانها بعد التعلق بالبدن ان بقيت واحدة كانت نفس جميع الناس نفسا واحدة
كل ما علمه انسان علمه كل انسان وهو باطل وان انقسمت فهو محال لان الانقسام من خواص الاجسام
باطل لان الكثرة لا تتحقق الا عند امتياز كل واحد منها بما لا يحصل للآخر وذلك الامتياز ليس بالماهية ولا بلوازمها
لان النفوس لما كانت متحدة بالنوع كانت متساوية في جميع الذاتيات واللوازم ولا بالعوارض لان اختصاص الشيء
دون غيره بما له انما يكون بسبب المادة وهو مادة النفس البدن وقبل تعلق النفس بالبدن لا مادة للنفس فيستحيل ان
يعرض لها عارض خاص ولما بطل القول بالاتحاد والتعدد بطل القول بتقدم النفس والاعتراض اما على الاول
ان يقال انها قبل البدن كانت متحدة ثم انقسمت قوله الانقسام من خواص الاجسام قلنا ثبت بالدلالة ان كل
جسم منقسم والموجبة الكلية لا تنعكس كلية الا ان الدلالة منفصلة ولئن سلمنا انها كانت متعددة فلم قلتم ان التعدد
لا يتحقق الا عند اختصاص كل واحد بما لا يكون للآخر قوله تمام الكلام فيه في باب التعين ولئن سلمنا
لا بد من امر فلم لا يجوز ان يكون محل واحد من النفوس مخالفا بتمام الماهية لغيره او ان كانت متساوية في
بعض الذاتيات لكن كل واحد منها ممتاز عن الآخر بفصل مقوم على ما مر بيانه ولئن سلمنا فساد هذا
القسم لكن لم لا يجوز ان يكون الامتياز بالعارض المفارق قوله هذا انما يكون بالمادة قلنا لا نسلم فان مادة
كل جسم للاعراض مستندة لمادة اجزاء الآخر منها فامتيازها ان كان لمادة اخرى لزم التسلسل وان كان لا بسببها
الاعراض الحالة فيها انه الدعوى ولئن سلمنا ذلك لكن لم قلتم انه لا مادة قبل هذا البدن فان النفس قبل تعلقها
بهذا البدن كانت متعلقة ببدن آخر الى ما لا بداية له وهذا الاحتمال لا يبطل الا بابطال التناسخ وسيأتي

الكلام فيه ولئن سلمنا صحة الحكم لكنه يقتضي ان لا تبقى النفس بعد المفارقة لانها لو بقيت لكانت اما
متحدة وهو محال لان استحالة اتحاد الاثنين او متكثرة فلا بد من مميز وليس ذلك بالذاتيات ولا بالعوارض
اللازمة ولا المفارقة لان كل ذلك انما يكون بسبب المادة ولا مادة الا البدن فبعد المفارقة عن البدن لا مادة
قلنا لم لا يجوز ان يكون ذلك الامتياز لشعور كل واحد منها بذاته الخاصة لانا نقول هذا الشعور اما
ان يكون ذات النفس او صفة لازمة لها او صفة مفارقة وقد تكلمنا على ابطال هذه الاقسام بما
تقدم الذي ذكرتم ان لم يرد على هذه الاقسام كان ابطالها ابطاله وان ادعيتها كان في كل واحد منها
اختصاصها وهو يبطل اصل الحكم ولئن سلمنا ان ما ذكرتم يقتضي حدوث النفس لكنه ما ينفي كونها غير
ابدية ولم يمكن ازلية لم يكن ابدية لان كل كائن فاسد لكنها ابدية على ما سيأتي فهي ازلية الجواب
قوله لم لا يجوز ان يكون النفوس واحدة ثم تكثرت قلنا قبل التعدد اما ان يكون هوية كل واحد من النفوس
حاصلة او لا يكون فان كان الاول كانت متعددة قبل البدن لا واحدة لانه لا معنى للتعدد الا امتياز كل واحد
من الاعداد بهويته الخاصة وان كان الثاني كان كل واحد منها حادثا وهو المطلوب قوله
ثم تلك العلة لا تستدعي اختصاص كل واحد من الاعداد بصفة قلنا تمام الكلام فيه في باب التعين قوله لم لا يجوز
ان يكون النفوس متخالفة بالماهية قلنا هذا هو المقام الصعب في هذه الحجة لا يمكن الا على الظن ان النفوس
وان كانت متخالفة لكنه قد يوجد شخصان منها تحت نوع واحد وذلك يكفي في المقصود قوله لم لا
الامتياز بالعرض المفارق للمادة قلنا تمام الكلام فيه قوله هذه الدلالة مبنية على فساد التناسخ قلنا مذهب الامر
كذلك لكنا نبطله فيما لا يكون مبنيا على حدوث النفس قوله هذا يقتضي ان لا تكون النفس ابدية قلنا الفرق ان
كل واحد منها لما تشخصت بسبب البدن لزم تشخصه كل واحد منها شعوره بتشخصه المعين ثم ان ذلك الشعور
يبقى بعد المفارقة فلا جرم يبقى الامتياز اما قبل الابدان فلا بد من مميز آخر حتى يحصل التعين ثم يترتب عليه
التعين والتعدد وذلك المميز ليس هو هذا الشعور المتأخر فلا بد من قسم آخر وقد ابطلناه فظهر الفرق

كل البدن الى ان يليها هذه المقدمة ممنوعة فرق التناسخ القائلون بقدم النفوس منهم من احال تعلقها
عن البدن ومنهم من جوزه وهو الاكثرون من القائلون بالتناسخ ثم منهم من لا يجوز انتقالها الا الى بدن
يجوز انتقال النفس لا ثانية الا الى بدن اخر انساني ومنهم من جوزه لكل الابدان الحيوانية ومنهم
من جوزه ايضا الى الابدان النباتية ومنهم من جوزه الى الجمادات ايضا ويسمى انتقال النفس الانسانية
الى بدن اخر انساني نسخا والى بدن حيواني مسخا والى النبات فسخا والى الجماد رسخا والجمهور على
فساد التناسخ تارة بما لا يبتني على حدوث النفوس واخرى بما يبتني عليه اما الاول فهو ان النفس لو كانت قبل
بدني متعلقة ببدن اخر لكنا نذكر تلك الاحوال التي مضت لان محل العلم والذكر لما كان هو النفس
واتحادها كما كان لا يمتنع زوال هذه العلوم لكنا نذكر شيئا من احوالنا بل كونها في هذا البدن يبطل التناسخ
والعقل لمن يقول لما كان الحق هو الفاعل المختار فيجب ان لا يجوز ان يكون علم الانسان باحواله
الماضية مخلوقة واذا كان ذلك لم يجب حصولها لا محالة ومما يحقق ذلك ان خلو الانسان عن ذكر احواله
الماضية يوما او يومين ممكن فوجب ان يكون ذلك ممكنا دائما لان ما صح ثبوته في بعض الاوقات صح ثبوته في
كل الاوقات وبيان ذلك للفلاسفة القائلين بالموجب هذا وارد عليهم انه لا مانع والجواب انه لم لا
يجوز ان يكون تعلق النفس بالبدن شرطا للعلم اليقيني باحوال ذلك البدن وبعد المفارقة لما لم يوجد الشرط
لا جرم فقد المشروط اما الثاني فعند الفلاسفة الالهيين لما ثبت حدوث النفس والمعلولات الحادثة لا بد من
انتهائها الى علة قديمة ولا بد ان يكون حدوثها عن علتها موقوفا على حدوث استعداد القابل وقابل
النفس البدن فاذا حدوث النفس عن علتها متوقف على حدوث الامزجة الصالحة لقبولها فاذا احدث المزاج
علة لان تفيض عن العلة القديمة نفس متعلقة فاذا احدث البدن فلا بد وان تحدث نفس تتعلق به فلو
تعلقت نفس اخرى به على سبيل التناسخ لزم تعلق نفسين ببدن واحد وهو محال والقائل ان يقول اهل الحق
مبنية على حدوث النفس بالمزاج لكنكم فيه مبني على فساد التناسخ فلو افسدنا التناسخ بالبناء عليه لزم الدور

ولكن لنا عن هذا الجواب لا اعلم ان الموثرة في حدوث النفس يجب ان يكون موجبا فانا قادر مختار ولئن سلمنا ذلك
لكن لم لا يجوز ان يكون تعلق النفس التناسخية بذلك البدن اولى من تعلق النفس الحادثة به لما ان بينهما من
... لا يجوز ان يقال نوع كل انسان منحصر في شخصه وعلى هذا لا يلزم ان يكون البدن الصالح لنفس صالحا لنفس
اخرى فاذا احدث المزاج الصالح للنفس التناسخية لم يصلح لنفس الا لتلك النفس بعينها فيندفع المحال
الذي ذكرتموه ولو سلمنا ان النفوس البشرية متحدة في النوع لكن لا بد وان يختص كل احد منها بما به يمتاز
عن الاخرى وذلك المميز ابدا ان يكون مخالفا لما به امتاز الاخر عنه في ماهيته والا افتقر الى مميز اخر واذا
كان كذلك كان المجموع الحاصل من ماهية النفس ومشخصاتها في احد الشخصين مخالفا للمجموع الاخر فلا يلزم
من كون المزاج صالحا لاحدهما صلاحيته للاخر ولئن سلمناه لكن النفس الحادثة لا تحدث الا بعد تكون
المزاج بتمامه واما النفس التناسخية فهي كانت موجودة قبل تمام تكون المزاج فلم لا يجوز ان يقال ان النفس
التناسخية تعلقت بوجه ما بذلك المزاج قبل تمام حدوثه واعانت في تكوينه فلما تم كان تعلقها به مانعا
من حدوث نفس اخرى عن العقل الفعال ولئن سلمناه لكنه لم لا يجوز الاولوية لا كنه وارد عليكم لان التي امتزاجا
تم من اجمائي ان حاصل حادثت نفسان ليس تعلق احدى النفسين باحد البدنين اولى من العكس فان
معنى امكانه ان المزاجين صورة اخرى في ان بدن زيد المتكون فلم كان الحادثة حينئذ نفس زيد دون نفس عمرو
ولم حدثت احدى النفسين في احد المزاجين دون الاخر مع ان نسبة الفاعل والقابل الى المزاجين معا اليهما
على السوية واما القائلون بالتناسخ فالفلاسفة منهم عولوا على ان الدورات الماضية غير متناهية فالابدان
الماضية غير متناهية والنفوس المفارقة عنها باقية لما سنعرف وكل عدد موجود فاما ان يكون متفقا
او مترتبا اولا فالقدر بين هو متناه فالنفوس التي كانت متعلقة بالابدان الغير المتناهية متناهية بينهما ذلك
لا يعقل الا مع التناسخ والكلام على اصول هذه الشبهة تقدم واما المليون فقد عولوا على ان الابتداء
بالايلام قبيح والله سبحانه حكيم لا يفعل القبيح فلا يجوز عقوبة الحيوانات الا لارتكابها الجناية قبل كونها

في هذه الابدان واعلم ان القول بحدوث النفس بالحدوث سعد بعد فناء الابدان كما يجيئ الجماعة الابدية فقد بحث ايضا
للعوض اللاحق ح قوله ان النفس باقية بعد الموت يتحقق على ان كل حادث فله قبل حدوثه امكان الحدوث والامكان
يستدعي المحل لانه حينئذ يحادث عن مادة متقدمة عليه وهذا الامكان لا بد له من محل والنفس لو صح العدم عليها
لوجب ان يكون هناك ما يوجد فيه ذلك الامكان والشرح لكن هو النفس لا ما يحدث فيه امكان الشيء لا يقع مع وجود ذلك
الشيء ووجود النفس لا يحصل مع عدمها بل لابد من شيء اخر وهو المادة فلو كانت النفس بحيث يصح عدمها لكانت لها مادة
مان فتكون النفس مركبة وهو باطل ويستعد من تسليمه نقل الكلام الى تلك المادة فان صح الفناء عليها احتاجت
اخرى فاما ان يتسلسل وهو محال او لا يكون كذلك فلابد من الانتهاء الى ما لا يصح العدم عليه لكن ذلك في الحقيقة هو
النفس ولقائل ان يقول ان كنت تعني بالامكان المحتاج الى المادة الامكان اللازم للماهية الممكنة فهو لا محل له لانا
بينا انه ليس امرا وجوديا لان المادة في نفسها ممكنة بهذا المعنى وكذا العقول لحصولها ثم افتقارها الى محل اخرى
الى غير نهاية ولان شوقا لي ان يكون هذا الامكان امرا وجوديا لكنه يستحيل ان يكون قائما بغير الممكن لان صفة الشيء
يستحيل ان تكون حاصلة في غيره وان عنيت به الاستعداد التام فقد عرفت ان القول باثباته مبني على نفي
الفاعل المختار وانه باطل والتسليم ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون النفس مركبة فانا قد بينا ان [illegible] كل جسم
لا يقتضي ان يكون كل مركب جسما الا بد الاله وكيف يستبعد ذلك من يعترف بان النفس جوهر وان الجوهر جنس وان
كل ما اندرج تحت جنس فله فصل وهو مركب منهما وان الجنس والفصل جزءا ماهية وصورته واذا كان كذلك ثبت ان
النفس على قولهم مركبة من المادة والصورة وكلا الامرين الاعتراف بتقابل جزء المادة فلما هذا [illegible]
مان الذي هو جوهر النفس كما انه لا يلزم من بقاء مادة الكائنات والفاسدات بقاء اهلها لا انفعال المادة
النفس مجرد وهو المجرد مجرد فمادة النفس مجرد هو كلام مجرد عقل وعاقل ومعقول ولا معنى للنفس الا ذلك لانا
نقول قد بينا انه لا يلزم من الاعتراف بتركب النفس والذي ذكرتموه لان يقتضي ان يكون كل واحد من اجزاء النفس مساويا
لها في تمام الماهية فلزم المطلق من الجزء والكل وذلك محال ثم انا بينا ان الحجة التي ذكرتموها في ان كل

مجرد عقل وعاقل ومعقول بالضرورة ط في علل النفوس الناطقة اما القائلون بقدم النفوس فلا اعرف
لهم دلالة على امكانها الا ما يدل على انها واجب الوجود لذاته ليس الا واحدا واما القائلون بحدوثها
فيتوصلون منه الى امكانها وكل ممكن له سبب والسبب اما الجسم وهو باطل والا لكان كل جسم كذلك واما الجسماني
وهو اما ان يكون جسمانيا في ذاته وهو باطل لاحتياج الى الصورة الهيولانية لو فعلت لفعلت بمشاركة الهيولى
لكن الهيولى لا يكون جزءا من المؤثر والا لكان الشيء الواحد قابلا وفاعلا معا وهو محال وان الصورة الهيولانية
تكون مؤثرة والصورة الجسمانية انما تفعل بمشاركة الوضع والنفس لا وضع لها فجهة الوضع مع اللاوضع له
محال ولان العلة اقوى من المعلول والجسماني اضعف من النفس كذلك ولما فاعليته وهو محال لان الذي يكون كذلك
هو الذي يكون تاثيره فيما يقرب من تلك الآلة اقوى من تاثيره فيما يبعد عنها والقرب والبعد على النفس
محال واما ما ليس بجسماني لا في ذاته ولا في فاعليته وهو العقل المجرد وهو المطلوب ب في وحدة النفس
دللنا على انه لابد من شيء واحد يكون موصوفا بجميع الادراكات الكلية والجزئية ومبدأ لجميع الافعال النفسانية
ودللنا على انه لا يجوز ان يتعلق بالبدن الواحد نفسان وذلك كاف في العلم بوحدة النفس ج في ان المتعلق الاول
للنفس ليس ذلك هو الروح وهو جسم لطيف بخاري يتكون من لطف اجزاء الاغذية والدليل عليه ان شد الاعصاب
يبطل قوى الحس والحركة عما وراء موضع الشد وذلك لامتناع نفوذ الاجسام د في العضو الرئيس لما
كانت النفس واحدة كان تعلقها الاول لا محالة بعضو واحد وعرفت ان اول عضو يتكون القلب ومنه منبع الارواح
فالعضو الرئيس هو القلب لا يقال لو كان كذلك لكانت الارواح النفسانية فائضة منه ولو كان كذلك لكان
منبت الاعصاب القلب لانا نقول بينا في شرح القانون انه لا دليل على ان المنبت الدماغ ولئن سلمناه لكن لا
نسلم ان المنبت يجب ان يكون مبدأ لاحتمال ان يكون العضو المتقبل منبتا لآلة الاستعانة وذلك الآلة
الى العضو المقبل تأدت الارواح الحاملة للقوى فيه ه في الصور التي يراها النائمون قالوا قد عرفت ان
الحس المشترك يجمع المحسوسات الظاهرة وهي تنطبع فيه من جهة الحواس الظاهرة اذا اخذت صور

المحسوسات الخارجية وادّاها الى الحس المشترك صارت تلك الصور مشاهدة جعل المتخيلة التي من شانها ان تركب
الصور اذا ركبت صورة فربما انطبعت تلك الصورة في الحس المشترك فصارت مشاهدة حسب مشاهدة الصور
الخارجية لان الصورة الخارجية ما كانت مشاهدة لكونها خارجية بل لارتسامها في الحس المشترك فلذلك
الصور المنحدرة من افق المتخيلة الى الحس المشترك واذا ثبت ذلك فنقول الصور التي تشاهدها النائمون
والممرورون بل الانبياء والاولياء ليست موجودة في الخارج والا لرآها كل من كان سليم الحس بل هي واردة
على الحس المشترك من جانب المتخيلة الدائمة الفعل في التصوير والتشبيح ولو خليت المتخيلة وطباعها لما فترت
عن هذا الفعل لكن الصارف لها امران فاعلي وقابلي فان لوح الحس المشترك اذا انتقش بالصور الواردة عليه من
الخارج لم يتسع للصور التي تركبها المتخيلة فتعوق المتخيلة عن العمل لعدم القابل او بسبب تسلط الوهم او العقل
عليها بالضبط عند ما يستعملانها بعرضها عن العمل ثم اذا اتفق اشتغالهما او احدهما ظهر سلطان المتخيلة
في التلويح واما في النوم فقد انكسرت سورة احد الشاغلين وهو الحس الظاهر فيتسع للصور الواردة عليه
من المتخيلة وتصير تلك الصورة مشاهدة واما في حال المرض فالنفس مشغولة بتدبير البدن فلا تتفرغ لتثقيف
المتخيلة فحينئذ تقوى سلطانها ومما يرى حال الخوف من الصور الهائلة فمن هذا القبيل لان الخوف مستولي على النفس
يصرفها عن تثقيف المتخيلة فلا جرم تقوى المتخيلة على التشبيح فتشاهد صورة الغول واشباهها وللقائل
ان يقول لم لا يجوز ان تكون هذه الصور موجودة في الخارج نورية كما ذكر ولكن لا يراها كل من كان سليم الحس قلنا
بينا ان ذلك غير واجب لان بيناه ان ذلك يدل على انه لا وجود لتلك الصور في الخارج لكن اما الشبح في الهواء
او ضد فالمحل لتلك الصورة لا يجوز ان يكون جسما كالقلب او الدماغ لاستحالة انطباع العظيم في الصغير و
مجرد الا ان كل ما ادرك اللون والشكل فهو متلون متشكل فيكون المجرد غير مجرد هذا خلف وان صح ما لا وجود
له في الخارج مشاهدا لم يمكنا القطع بوجود المشاهدات لانا نقول انما نجوز مشاهدة ما لا وجود له في الخارج
عند الاسباب المذكورة اما عند عدمها فلا فانا نقول حينئذ لم لن يتوقف العلم بوجود المشاهدات على

العلم بان يشاهد ما لا وجود له في الخارج لا يحصل الا عند هذه الاسباب بل على العلم بان هذه الاسباب لم
توجد بما ان الشك في احد هذه المقامات يقتضي الشك في وجود المشاهدات لكنهم الزموا ما التزموا في
من الادلة هذه المقامات وتقديره ان يقال لكنه يمكن العلم بالثبات المتوقف على اثبات هذه
المقامات من اخفى العلوم النظرية وذلك مكابرة والحاصل ان هذه الصور لو لم تكن انما هو حصولها في الخارج
مع سلامة الحس لرآها كل من يحضر مشاهدتها الا ان ذلك ان كنا نعلم حصولها في الخارج بل انما
ان نقطع بوجود ما نشاهده هذا هو الاول ليس بسفسطة لان غايته انا نقطع بوجود المشاهدات وتجويز
امور اخر لم نشاهدها والثاني سفسطة لانه لا يمكننا ان نقطع بوجود ما نشاهده هذا ما يكون الادلة حجة
لو صح ما ذكره حصل في اليقظة ايضا لان المتخيلة عاملة دائما والحس المشترك قابل وعذره عنه بان لوح الحس المشترك
مشغول بالصور الخارجية فلا يتسع لامثال هذه الصور ضعيف لان الخيال الذي هو عندكم خزانة الحس المشترك
يجتمع فيه الصور التي تشاهدها الان مع كبرها وصغرها وكبر كل واحد منها فانما ان يقال كل واحد من تلك
الصور حال في الخيال في جزء غير الذي حلت فيه الصورة الاخرى او يقال انها باسرها حصلت في كلية الخيال فان
جاز حلول الصور في المحل الواحد لا يقتضي تشوشها وعلى التقديرين فليجوز مثله في الحس المشترك اذا كان لذلك
ما يكون انتقاش الحس المشترك بالصور الخارجية مانعا من انتقاشه بصور اخرى بل في المنامات الصادقة والكاذبة
قالوا الصور التي تركبها المتخيلة قد تكون كاذبة وقد تكون صادقة اما الكاذبة فلعل ما يحس اذا احس
بشيء وبقيت صورة المحسوس في الخيال فعند النوم ترتسم تلك الصورة في الحس المشترك او المفكرة
اذا الفت صورتها والفتها ارتسمت في الخيال وعند النوم تنطبع في الحس المشترك واذا تغير مزاج الروح
الحامل للمتخيلة تغيرت افعالها بحسب تلك التغيرات فمن مال مزاجه الى الحرارة راى النيران وبالعكس واما
الصادقة فان الكلام في سببها مبني على مقدمتين احدهما ان جميع الامور التي كانت او كائنة او ستكون معلومة للباري سبحانه و
العقول والنفوس النفس الناطقة من شانها الاتصال بتلك المبادي وانما يعوقها عن ذلك الاستغراق

النفس في تدبير البدن فاذا حصل لها ادنى فراغ من ذلك اتصلت بطباعها بتلك المبادي فينطبع فيها ما هو من الصور
الحاصلة هناك مما هو اليق بتلك النفس من احوالها واحوال ما يقرب منها من الاهل والولد والبلد ثم ان المتخيلة
التي من طبعها المحاكاة تحكي تلك المعاني الكلية المنطبعة في النفس بصور جزئية ثم تنطبع تلك الصور في الحس المشترك
فتصير مشاهدة ثم ان كانت تلك الصور شديدة المناسبة لتلك المعاني حتى لا تتفاوت الا بالكلية والجزئية كانت الرؤيا
غنية عن التعبير وان لم تكن كذلك لكن المناسبة بوجه ما حاصلة كما اذا صور المعنى بصورة ضده او لازمه او ملزومه احتيج
حينئذ الى التعبير وفائدة التعبير التحليل العكسي اي يرجع من الصورة الخيالية الى المعنى النفسي وان لم تكن المناسبة
بوجه ما حاصلة كانت اضغاث احلام **هي** في الصور التي تشاهدها الانبياء والاولياء النفس الناطقة متى قويت
وكانت وافية بالجوانب المتجاذبة ولم يكن اشتغالها بالبدن مانعا لها عن الاتصال بمبادئها وكانت المتخيلة ايضا قوية
على استخلاص الحس المشترك عن الحواس الظاهرة لم يبعد ان يقع لمثل هذه النفس في اليقظة ما يقع لغيرها في النوم فيحصل
لها عند ذلك ادراك المغيبات ثم ينزل منها الى عالم التخيل كما ذكرناه ثم ينطبع منه في الحس المشترك فربما
سمع كلاما منظوما من هاتف او شاهد منظرا مهيبا يخاطبه بكلام فيما يهمه من احواله واحوال المتصلين به ثم ان
كان لا تفاوت بين تلك المعاني والصور الا بالكلية والجزئية كان وحيا صريحا والا احتاج الى التاويل واما
النفس التي ليست لها هذه القوة فقد تشتغل حال اليقظة بما يدهش الحس ويحير الخيال ولا الا انه يكون
ذلك في ضعفاء العقول **ومنها في النبوات** حاصل مذهب الشيخ فيه ان التصورات النفسانية قد تكون مبادي
لحدوث الحوادث البدنية على ما مر بيانه في باب العلل فلا استبعاد في وجود نفس قوية تكون تصوراتها مبادي
لحدوث الحوادث في هذا العالم العنصري من غير توسط سبب جسماني لكن الذي نقوله ان هذا الاحتمال مما
نهتنا احتمالات آخر ضبط القول فيها ان السبب في حدوث المعجزات اما النبي او غيره اما الاول فالكلام
فيه متفرع على اثبات النفس الناطقة فان اثبتناها قلنا قد بينا انه لا يمتنع ان يكون النفوس البشرية مختلفة في
النوع فاذا كان كذلك فمن المحتمل ان يكون نفس النبي مخالفة بماهيتها لسائر النفوس ومن خواص نفسه القدرة على

ايجاد الاجسام وتبديل صفاتها واجزائها وان نسبتها فاعلم ايضا ان المعجز لو لم يكن آية الخاص
والدلالة فاذا ثبت على استحالة ان توجد شخص قادر ينتهي لصاحب القدرة على المعجزات بناء على اصول
الفلاسفة القائلين بالموجب اما على القول الحق وهو اثبات الفاعل المختار فلم يقم دلالة قاطعة على انه ليس في
مقدور الله سبحانه ان يخلق للعبد قدرة على خلق الجسم فان اقصى ما قيل فيه وجهان الاول ان خلق الجسم متعذر علينا فلا بد
من تعليل ذلك التعذر بامر مشترك بيننا وما ذاك الا كوننا قادرين بالقدرة فوجب في كل قادر بالقدرة ان يتعذر ذلك
عليه وكل من سوى الله سبحانه فانه قادر بالقدرة فخلق الجسم متعذر على من سوى الله سبحانه الثاني لو صح حصول قدرة متعلقة
بخلق الجسم لكانت مخالفة للقدرة الحاصلة لنا الآن وليست المخالفة بينهما اكثر من المخالفة بين العلم والقدرة
فلو صح في بعض ما يخالف هذه القدرة ايجاد الجسم لصح ذلك في كل ما يخالفها ولزم صحة ايجاد الجسم بالعلوم
وسائر الاعراض وهذان الوجهان ضعيفان اما الاول فلانا لا نسلم ان تعذر الفعل بالقدرة التي عندنا حكم
معلل ولئن سلمناه فلا نسلم انه لا بد من علة واحدة فانا بينا ان تعليل الاحكام المتساوية بالعلل المختلفة جائز
ولئن سلمناه لكن لم قلتم انه لا مشترك الا كوننا قادرين بالقدرة فلم لا يجوز ان تشترك القدرة التي لا يصح
فعل الجسم بها في وصف واحد لا يندرج فيه القدرة التي يصح فعل الجسم بها وعدم العلم بالشيء لا يدل على
عدم الشيء ولئن سلمناه فلم قلتم ان ما سوى الله سبحانه قادر بالقدرة ولم لا يجوز اثبات عقول ونفوس قادرة
لذواتها فهذه الاحتمالات لا بد من ابطالها حتى يتم هذا الوجه اما الثاني فنقول انا لا نقول ان
تلك القدرة انما صح خلق الجسم بها لكونها مخالفة للقدرة التي عندنا الآن حتى يلزم منه ان كل ما خالف هذه
القدرة صح خلق الجسم به بل نقول انه انما صح خلق الجسم بها لحقيقتها المخصوصة وحينئذ يندفع ما ذكرتموه
واما ان قلنا ان المحدث لتلك المعجزات غير النبي فهو اما ان يكون جسما او جسمانيا او لا جسما ولا جسمانيا
فان كان الاول لم يكن ذلك بالجسمية العامة بل لخاصية قائمة به وهو القسم الثاني ثم ان ذلك الجسم اما ان يكون
علويا او سفليا اما السفلي فكما يقال يحتمل ان يكون تلك المعجزات لان بعض الاجسام المعدنية او

او النباتية او الحيوانية خاصية تقتضي حدوث تلك المعجزات كما ثبت عندنا بالتواتر ان عند الزنج احجارا
يستسقون بها الامطار والثلوج والرياح ويتغير بها الهواء او الماء او سطحهما من الحال الى الحال باعلين
واما العلوي فكما يقال الافلاك والكواكب احياء ناطقة وهي مدبرة لهذا العالم بالاختيار فلا يستبعد ان يكون
المحدث لهذه المعجزات هي واما ان يكون المحدث لها ليس بجسم ولا جسماني فاما ان يكون غير الله تعالى او هو الله سبحانه
اما الاول فنقول يحتمل ان يكون المحدث لها هو الجن او الملائكة على ما يثبته ... بل هذا الاحتمال ظاهر لان الانبياء
اتفقت كلمتهم على اثبات الملائكة وعلى انهم هم الوسائط بينهم وبين الله سبحانه وعلى ان الملك هو الذي يخبرهم عن الغيوب
ويعينهم على المعجزات وقبل ثبوت النبوة وان لم يثبت الجزم بهذه الاشياء لكن احتمال وجودها قائم وهو كاف في
هذا المقام واما ان يكون فاعل المعجزات هو الله تعالى فههنا مقامان الاول ان الله عز وجل يستحيل ان يفعل فعلا لغرض
وعلى هذا التقدير لا يدل المعجز على الصدق سلمنا انه يجوز الغرض على الله تعالى لكن لم قلتم انه لا غرض له الا التصديق
بل ههنا احتمالات اخر مثل ان يكون ابتداء عادة مستحدثة او ان يكون تكرير عادة منقطعة او اجابة لدعاء ولي او معجزة لنبي اخر
او ارهاصا لنبي اخر ومع قيام هذه الاحتمالات كيف يمكن القطع بانه لا غرض منها الا التصديق والجواب
وحاصل هذا الفصل راجع الى المطالبة ببيان ان فاعل المعجزات هو الله تعالى وعن ابانة ان ذلك لافادة
الدلالة على انه لا مؤثر في الوجود الا الله سبحانه ثم ببيان انه انما فعله للتصديق وبيانه ان ذلك ان الملك العظيم
اذا جلس في المحفل العظيم فقام واحد وقال ايها الناس اني رسول هذا الملك اليكم ثم قال ايها الملك ان
كنت صادقا فخالف عادتك فاذا خالف الملك عادته اضطر الحاضرون الى انه صدق هذا المدعي فعرفنا
ان الفعل الخارق للعادة عقيب الدعوى يفيد التصديق وههنا جواب اخر على المقام الثاني وهو ان ظهور المعجزة
عقيب الدعوى لما افاد التصديق في العرف وجب ان لا يمكن الله سبحانه احدا من فعله وان لا يفعله هو سبحانه
ايضا لغرض سوى التصديق والا كان ذلك تلبيسا وهو على الحكيم غير جائز لانا نقول لا نسلم انه لا مؤثر الا
الله سبحانه لما بينا من احتمال ... القوى والخواص والطبايع والافلاك والكواكب والجن والملائكة

والعقول او النفوس لا بد من نفي هذه الاشياء حتى يدل فعل المعجز على التصديق للمثال المذكور قلنا لا نسلم
اولا ان اقدام الملك على الفعل الخارق لعادته يدل على التصديق لانه لا تعلق بين ذلك الفعل وبين صدقه الا
ان يقال انه حدث مع حدوثه وكان معدوما عند عدمه فلما دار معه وجودا او عدما وجب ان يكون لاجله لكنا
بينا في المنطق ان الدوران لا يفيد الا الظن القوي فضلا عن العلم ثم تحقيق ذلك ان قيام الملك في تلك الساعة
يحتمل امورا اخر سوى التصديق ولا يستبعد ان يقال الملك لم لا يجوز ان يقال ذلك لالتماس المعنى توجيها معها
كما يحكى عن واحد من فقهائنا المختارين ان المؤذن كلما شرع في الاذان خرج عن المسجد فقال له المؤذن يوما ايها
الشيخ ما لي اراك كلما اذنت خرجت عن المسجد فقلب الفقيه ذلك عليه وقال لم لي اراك ايها المؤذن كلما
هممت بالخروج عن المسجد اشتغلت بالاذان بل يحتمل ان يكون الملك حدث له ... في ذلك الوقت فقام
وبالجملة فلا شك ان القول بان قيام ذلك الملك انما كان تصديقا للمدعي غالب على الظن واما القطع بانه
يستحيل عقلا ان يكون ذلك القيام الا لهذا الغرض فهو متعذر بل سلمنا ان قيام الملك يدل على تصديق
المدعي فلم قلتم ان خلق المعجز من الله تعالى يدل عليه ايضا فانا بينا ان التمثيل لا يفيد الا الظن قوله يجب على
الحكيم ان لا يمكن احدا من هذه المعجزات وان لا يفعلها هو الا للتصديق قلنا الكلام عليه من وجهين الاول انه
يجب على الله تعالى شيء سلمنا ذلك لكن عند احتمال ان يكون ظهور المعجز لا للتصديق وان عندكم هذا الاحتمال الاول باطل
لان المعجز لما احتمل ان يكون الغرض منه التصديق واحتمل ان لا يكون كذلك كان الواجب على المكلف ان لا يقطع على
الصدق لكان تكذيبا ... لا ان من وضع الحزم فيكون التقصير منه لا من الله تعالى ثم انا توافقنا على انه تعالى لا يجب عليه
المنع مما يقتضي الظن الباطل والوهم الكاذب لان انزال المتشابهات كذلك مع انه لم يمتنع الله تعالى واما
الثاني فهو كما قدمنا قيام سائر الاحتمالات فمتى يجب على الله تعالى المنع من ظهور المعجز على الكاذب
اذا ثبت كونه دليلا على الصدق واذا لم يثبت ذلك او احتج ولكن لا يمكنكم اثبات ذلك الا بعد ثبوت دلالته على
الصدق الا ان المدعي لو كان كاذبا لوجب على الله سبحانه ان يمنع من ظهوره عليه فلو قدمتم ذلك على دلالته

على الصدق لزم الدور والثاني باطل لان تمكين من لا يكون على الصدق من المعجز في الاثناء على الصدق قبيح على الحكيم
ان منع من ظهوره على الكاذب جه هذا ابتناء على الحسن والقبح والوجوب على الله تعالى وهو باطل واعترض المتكلمون على
هذه الشبهات بانه لا يمكن الا بالقطع بانه لا مؤثر سوى الله سبحانه وانما دلالته على الصدق معلومة بالضرورة والعقل
ثنا على الدوران الذي بينه والذي يبين كونه ضرورية انا اذا شاهدنا جلا لا نطلع عليه او علمنا انه عليه هو
اوتي تعالى برايتنا انا متى صدقته المدعي زالت هذه الاية عنا ومتى كذبناه تكونت عادت الاية مقبلة علينا
اضطررنا في هذه الحالة الى العلم بان الله سبحانه انما فعل ذلك للتصديق ومن قام سائر الاحتمالات لا يقدح في العلم
الضروري كما ان تجويز حدوث شخص يشبه زيدا من جميع الجهات لا يقدح في العلم الضروري بان زيدا الذي ابصرناه الان
هو الذي ابصرناه بالضحوة هذا تمام القول في هذا الباب **بين** في **الفرق** بين السحر والطلسمات على قوانين
الفلاسفة الكلام المستقصى فيه مذكور في كتابنا الذي سميناه بالسر المكتوم والذي يليق بهذا الموضع ان نقول
استحداث الحوادث ان كان لمجرد التاثيرات النفسانية فهو السحر وان كان على سبيل الاستعانة بالفلكيات فقط
فهو دعوة الكواكب وان كان على سبيل تمزيج القوى السماوية بالارضية فهو الطلسمات وان كان على سبيل الاستعانة
بالخواص السفلية فهو علم الخواص وان كان على سبيل اعتبار النسب الرياضية فهو الحيل الهندسية وان كان
على سبيل الاستعانة بالارواح الساذجة فهو العزيمة وطريق الحصر ان المبدا لحدوث هذه الحوادث اما
ان لا يكون غيرها وهو الاول السحر والثاني فذلك الغير ان كان جسمانيا ان كان فلكيا فهو دعوة الكواكب وان كان عنصريا
فالاستعانة اما بخواصها الطبيعية وهو الخواص او الرياضية وهو الحيل او بهما جميعا وهو جر الاثقال
والالات النمارة والرقاصة او مجموع الفلكي والعنصري وهو الطلسمات او لا يكون جسمانيا ولا جسمانيا وهو
العزائم **الباب السادس** في احوال النفس بعد البدن **وفيه** مباحث **فا** اتفق القائلون ببقاء النفس
بعد موت البدن على اثبات سعادة وشقاوة لها اما السعادة فقد احتجوا عليها بان اللذة ادراك الملائم وهو
حاصل للنفوس بعد المفارقة فاللذة حاصلة للنفوس بعد المفارقة انما قلنا ان الادراك حاصل فلان اللذة ليست الا

ادراك الملائم وهيتها كانت اللذة مغايرة لادراك الملائم لصح وجود احدهما مع عدم الاخر لكن ذلك باطل اتفاقا
فثبت ما قلناه من ان الشيء اللذة هي ادراك الملائم للنفس ادراك المعقولات وهذا الادراك حاصل بعد المفارقة
لان جوهر النفس هو العلة القابلة لادراك المعقولات والعقول الفعالة التي هي العلل الفاعلة باقية ومتى
كان الفاعل والقابل حاضرين وجب حصول الاثر فهذا ملخص كلامهم في اثبات اصل اللذة ثم ذكروا بعد ذلك
كلمات لا تصلح ان يستدل بها على اثبات اصل اللذة لكن يستدل بها على ان هذه اللذة بتقدير حصولها لا بد ان
تكون اقوى من اللذات الجسمانية وهي حاضرة لما كانت اللذة عبارة عن ادراك الملائم فكلما كان الادراك اشد والمدرك
اشرف كانت اللذة اتم لكن الادراك العقلي اقوى من الحسي لانه يتعلق بالشيء بحسب الماهية واجزائها وعوارضها
ويميز الجنس عن الفصل ثم بحسب كل ما يعرض لكل الاجزاء هذه الاعتبارات اما الحس فانه لا يشعر الا
بظاهر المحسوس ومدرك العقل اشرف من مدرك الحس لان مدرك العقل هو الله تعالى وصفاته وملائكته وكيفية
وضع العالم ومدرك الحس السطوح وعوارضها واذا كان كذلك وجب ان تكون اللذة العقلية اقوى بل نعلم
بالضرورة ان احوال الملائكة اطيب من احوال البهائم وليس للملائكة شيء من اللذات الحسية فلولا ان اللذات
العقلية اطيب والا لكان حال البهائم اطيب من حال الملائكة ايضا الحيوان قد يؤثر عدم الاكل في المطعوم والمشروب
عند حاجته اليه فلولا ان لذة الايثار اقوى من لذة المطعوم والمشروب والا لما كان كذلك بل الملك الشجاع يقف
في المعركة مع اليقين بانه لا ينجو وما ذاك الا لان لذة الحمد اقوى عنده من لذة الحيوة ثم انهم لما فرغوا من اثبات
اللذة العقلية عن اثبات قوتها اوردوا على انفسهم سؤالا وهو ان سبب هذه اللذة لما كان هو العلم بالله تعالى
والعلم حاصل الان فلم لم تحصل هذه اللذة وحاصل جوابهم لتن المقتضي لهذه اللذة وان كان حاصلا لكنه
تخلف الحكم لوجود المانع فان اشتغال النفس بتدبير البدن مانع عنه هذا ملخص كلامهم في هذا الباب وقد
النهاية والتهذيب والقاصر ان يقول لا نسلم ان اللذة ادراك الملائم قوله نجد هاهنا قلنا انا عند الاكل والشرب
والوقاع نجد من انفسنا حالة مخصوصة وجدانا ضروريا ونميز بينها وبين ما عداها فتلك الحالة اظهر من

ادراك الملائم فيكون تعريفا للواضح بالاخفى الرابع سلمنا ذلك لكنا نقول لم لا يجوز ان يكون الملائم ما يبقى معه ذاتنا
ومصالح ذاتنا ثم نقول للغذاء الذي نشتهيه عند تناوله انه ملائم فنقول انما اذا تناولنا الغذاء علمنا
ان العروق الجائعة التي فينا ادركت تلك الطعوم ونعلم ايضا حصول حالة مخصوصة نسميها باللذة فان ادعيتم ان
تلك الحالة هي عين ذلك الادراك فلا بد فيه من الدلالة لان التغاير في الغاية مما لا يبطل المطلوب في هذا المقام وان
ادعيتم ان الملائم شيئا اخر فاذكروه لنتكلم عليه قوله لو كانت اللذة مغايرة لهذا الادراك لصح انفكاك احدهما عن الاخر
قلنا هذه المقدمة ممنوعة وبيانها تقدم مرارا ولئن سلمناها لكن لا يلزم انه لا يوجد هذا الانفكاك والقول بان
التجارب الطبية تعين ههنا لان الاستقراء ان كان لا يكون كافيا لا يفيد العلم وتمام القول في ان اللذة هل هي نفس ادراك
الملائم ام لا تقدم ولئن سلمناه لكن ادراك الملائم متى يكون لذة اذا كان ادراكا لملائم جسماني او اذا لم يكن مع ذلك
ان الملائم الجسماني مخالف بالماهية للملائم الذي لا يكون جسمانيا فادراك احدهما مخالف لادراك الاخر اما
عندكم فلان الادراك صورة مساوية للمدرك في المدرك والمبادي التي تخالف المبادي مخالفة لها اما عندنا فلانه
حالة نسبية تتكثر تعلقاتها بمعروضاتها الذوات فانها لما خالف معروضاتها يكشف عن اختلافها هب انا لا نقدر
على اقامة الدلالة على اختلاف هذين النوعين من الادراك لكنكم ايضا ما سبقتم على تعليلها ولا انه لا نقدر على
احد النوعين مخالف للاخر لا يلزم من كون احد النوعين لذة كون النوع الاخر كذلك لاحتمال ان يكون كونه لذة
لا لكونه ادراكا بل لكونه هذا الادراك المتعلق بهذا الملائم وحينئذ لا يلزم ان يكون كل ادراك لكل ملائم لذة ولئن سلمنا
ان ادراك الملائم لذة فلم قلتم انه حاصل بعد المفارقة قوله لان النفس التي هي العلة القابلية لتلك الادراكات والعقل
الذي هو العلة الفاعلية باقيان ويلزم من بقاء القابل والفاعل حصول الاثر قلنا لا نسلم بقاء النفس على ما مر بيان
ضعف دليلكم فيه فان الشيخ لما استدل على بقاء النفس في كتب الشفاء ذكر عليها الكاتب مركبة من مادة وصورة ثم انه
ما ابطل ذلك ابطالا كافيا ولو كان الامر كذلك لكان الجزء المادي منها باقيا بعد موت البدن لا محالة فنقول على هذا التقدير
لم لا يجوز ان يكون الجزء المادي منها باقيا بعد موت البدن ولكنه لا يكون قابلا للصور العقلية لان قبولها لها موقوف على

حصول تلك الصور التي هي شرائط حصولها فلما فسدت تلك الصور بعد موت البدن لا جرم لم يبق ذلك الجزء المادي
قابلا لتلك الصور العقلية ولئن سلمنا بقاء ذات النفس لكن لم لا يجوز ان يكون كونها قابلة للصور العقلية مشروطا
بتعلقها بالبدن فاذا زال الشرط زال المشروط ولا يوجد دلالة قاطعة في دفع هذا الاحتمال ولئن سلمنا
بقاء النفس بعد المفارقة قابلة للصور العقلية لكن انما يلزم من بقائها بقاء تلك الصور لو كان المبدأ الفاعل موجبا
بالذات اما اذا كان فاعلا بالاختيار فلا ولئن سلمنا حصول تلك الادراكات بعد المفارقة فلا نسلم انه يلزم
من حصولها حصول ادراك الملائم بيانه ان ادراك الله تعالى عبارة عن العلم به والعلم به انما يكون علما بالملائم
لو قلنا ان ذات الله سبحانه ملائمة لنا وذلك غير معقول لان المعنى بكون الغذاء ملائما لبدننا انه يصير جزءا منا
ويتقوى به بدننا وكون الله تعالى ملائما لنا بهذا الاعتبار محال فانه لو كان الله تعالى ملائما لنفوسنا لكان
ذلك لمعنى اخر ولكان قبول الملائم على الامرين بالاشتراك المحض وحينئذ لا يمكن اجراء الادلة التي
كونه الاخر كذلك لا يعرف كون اللذة لا يحصل من علمنا بالله تعالى لكن من علمنا بكوننا عالمين لا من علمنا بان الله تعالى
ملائم لنفوسنا فان النفوس ما خلقت الا لهذا العلم فاذا حصل لنا هذا العلم فقد حصل الملائم فاذا
علمنا حصوله فقد ادركنا الملائم لانا نقول انتم انما سميتم ادراك الملائم ما يقتضي اللذة بالقياس على
اللذات الحسية ومدارك سبب اللذة ادراك المذوقات والملموسات لا العلم بحصول هذه الادراكات فان
ادعيتم ان ادراك ذات الباري ادراك للملائم فقد بطل قولكم على ما بيناه وان ادعيتم ان ادراكنا لكوننا عالمين
به سبحانه ادراك للملائم فقد نقضتم قولكم لكنكم لا تجدون اصلا تقيسونه عليه لان اللذات الحسية انما حصلت
لادراك المحسوسات لا العلم بكوننا مدركين لها ولئن سلمنا ان ادراك الملائم سبب اللذة ولكن لم لا يجوز ان يقال
انه يتوقف اجابة اللذة على شرط لا يوجد بعد الموت او على فوات مانع لا ينتفي بعد الموت فان اللازم من حضور
السبب حضور المسبب لا يقال انا لا نجعل ادراك الملائم سببا اللذة بل نجعله نفس اللذة وحينئذ يندفع ما ذكرتموه
لانا نقول ادراك الملائم في حق النفس ليس الا علمها بالله سبحانه وذلك حاصل لها حال كونها في البدن

فلو كان ذلك نفس اللذة لاستحال ان يكون اشتغالنا بتدبير البدن مانعا عن حصول اللذة مع حضور الادراك الذي
اللذة فلما كان الادراك حاصلا واللذة غير حاصلة علمنا تغايرهما فثبت انه لا يلزم من … الادراك …
اللذة العقلية واما الوجوه الثلاثة التي ذكرها في انها اقوى من اللذات الجسمانية فضعيفة اما الاول
فلم لا يجوز ان يكون الادراك اقوى مع ان اللذة الحاصلة منه اكمل فنقول الادراك العقلي مخالف بالنوع للادراك
الحسي وكذلك المدركات وليس من البين انه اذا كان نوع من جنس بعضه اكمل من كل انواع ذلك الجنس كان تلك الصفة
الا على سبيل الظن في امثال هذه المقدمات خطابية المقررة بالتشكيك الحسية والقوة والضعف واما …
الملائكة فانهم احسوا ما يجري عليهما اللذات الجسمانية ومن لم يقل بذلك لا يمكنه القطع بكونهما ملتذة … ولا اعتبار
امثال هذه المواضع بالطامات واما حديث ان لذة الايثار والغلبة قد تكون اقوى حتى ان الواحد منهم قد
يتحمل طلبا للمحمدة فنقول لذة الايثار والمحمدة مخالفة بالنوع للذات العقلية التي نثبتها فلا يلزم من رجحانها
على اللذات الحسية ترجيح اللذات العقلية عليها نعم هذا شبه ذلك طريق للقياس لكن المقام ليس مقام الظن
ولئن سلمنا ان ما ذكره يدل على هذه اللذة القوية لكنه معارض بانه لو كان كذلك لكانت تلك اللذة حاضرة موكلة الى
تخلف هذا الحكم لمانع هذا الضعف لا يكون مانعا من ظهور القوى ولا نسبة … للاحوال البدنية
اللذات العقلية التي يمكن جعل العوارض البدنية مع ضعفها مانعة من تلك اللذات العظيمة القاهرة
ب القول المحصل في هذه اللذة انا لا ننكر اللذة العقلية ولا انها اقوى من غيرها لكن ذلك غير ممكن اثباته
بالادلة المنطقية ليس حظ الا ان كان اثباته بهذا الطريق وجب انكاره فان احد الوجوه الدالة على …
الاشياء وهو احد الطرق وذلك عليه مع ان العقل يشهد بثبوتها وهذه اللذات العقلية وهذا الباب
ولا سبيل الى التصديق الجازم بها الا بالوصول اليها وكل من كان انقطاعه عن العلائق الجسدانية اشد …
الى المعارف الالهية اتم كان حظه منها اوفر وقدر ما يشاهد في المنام واليقظة منها مرة بعد اخرى بعد ما فوت
اما انا فما ادركت نفوسنا اليها والظاهر من كلام الحكماء انهم ما ذكروا الوجوه التي حكيناها عنهم الا لكونهم جازمين بها

والمشوقات واما الاخر فبيانها انه لما كان الكمال محبوب لذاته بالاستقراء فكل حركة نفسية كانت او جسمية
فان الغاية فيها راجع الى المحبة التي الاقصى وكان مراتب الكمال كثيرة فلذلك مراتب الحب كثيرة ولما كان
الكمال الاقصى ليس الا لله سبحانه فالحب الشديد ليس الا له ثم ان شدة الحب تقتضي حالة من شدة العناية لغير
المحبوب والالتذاذ بادراك المحبوب ومن اجل الاستغراق في شدة حب الله سبحانه لا بد ان تحدث هذه الحالة ويسمى
اصحاب الذوق ومن العقلاء عما سواه فناء وكما ان الكامل بالنسبة الى الاكمل لا يعد كاملا فكذلك الحب الكامل
بالنسبة الى الحب الاكمل لا يسمى حبا فلذلك لا يستحق الحب الشديد الا الله سبحانه ولا تطمئن القلوب الا بذكره كما قال
… الا بذكر الله تطمئن القلوب … ان العلوم بالامور العقلية كلها اسباب اللذة العقلية
… اللذة لا يحصل الا … الاستغراق في محبته … ان العلم بالله ما لم يحصل المعقولات …
الا بواسطة العلم بافعاله فكلما كان العلم بها اكثر والاطلاع على حكمه اتم كان حبه والالتذاذ بمحبته اتم
ان الحقيقة كلما كان الاطلاع على دقائق علومه اكثر كان حبه اشد فهذا ما عندي في هذا الباب واما كيفية
الحال بعد الموت فالانبياء والرسل عليهم السلام اتفقت كلمتهم على اثبات هذه السعادة ج في تفصيل احوال
النفوس الناطقة اما ان نعتبر احوالها بحسب العقايد او الاخلاق والاول على اقسام لانها اما ان يكون له
اعتقاد او لا يكون فان كان فاما ان يكون مطابقا او لا يكون والاول فاما ان يكون جازما او لا يكون فهذه …
مراتب ا صاحب العقايد المطابقة البرهانية وهو من اهل السعادة الابدية … اللهم الا اذا كان صاحب ملكات
ردية … سعادته بسببها … ثم اختلف … في ان العلم الذي يحصل به هذه
السعادة الذي اختاره انه كلما كان الاستغراق في معرفة الله سبحانه اتم كانت هذه السعادة له اعظم
… ليس الا … الى … الموصوف بصفات الكمال
فاما العلم بما … هذا الوجه … عن هذه السعادة وقد … بالتجربة كذلك ب صاحب العقايد المطابقة
الغير البرهانية … المقلد فلم اجد لهم فيه نصا ولعل الاولى … الحكم بالسلامة ج صاحب العقايد الغير المطابقة

فرع [illegible] انه صاحب [illegible] لاشتياق [illegible] البدن لاشتغاله بغيرها لكن
من كل [illegible] لكنه معذب اما انه مشتاق فلانه عرف [illegible] لما حصل له الكمالات الباقية
لم [illegible] واما انه غير واصل اليه فلان الكلام فيه واما انه غير مشغول بغيرها فلانه بعد المفارقة غير مشغول بشيء من اللذات
الجسمانية واما ان [illegible] لكان معذبا بفقدانه ضرورة لان الشوق الى الشيء مع العلم به وعدم الحصول
وعدم الاشتغال بغيره حتى يذهل عنه توجب الالم واحتج على ان هذا الالم اقوى من الالم الجسماني [illegible]
بنسبة اللذة فلما كانت اللذة العقلية اقوى كان الالم العقلي اقوى ولقائل ان يقول المشتاق الى الشيء الغير الواصل
اليه انما يكون معذبا لو علم انه غير واصل اليه فاما اذا جزم بكونه واصلا اليه لم يكن معذبا [illegible] الذي
انه لا يعرفه [illegible] اذا وصل الى [illegible] يعتقد [illegible] الملتذ بوصوله اليه [illegible] كانت عليه
اعتقادات هي جهالات [illegible] كان يعتقد فيها كونها علوما [illegible] لكن ذلك الاعتقاد ايضا جهلا [illegible]
ان يبقى اعتقاده بكون تلك الاعتقادات علوما او لا يبقى فان [illegible] لم يشعر بفقدان تلك العلوم [illegible] المطلق
انما يجب الالم لو حصل الشعور بفقده وههنا ما حصل الشعور بفقده لان الشعور بفقد العلوم لا يحصل مع اعتقاد
حصول العلوم وان لم يبق ذلك الاعتقاد [illegible] لكل الجهل بعد الموت علما واذا جاز ذلك في البعض جاز [illegible]
في الباقي حتى يتبدل جميع تلك الجهالات بالعلوم ومع هذا التجويز لا يمكن القطع بالالم الذي [illegible] حصول الشوق
الى العلوم لكن الالم الحاصل بفقدان المشتاق اليه انما يكون بقدر قوة الشوق وضعفه والشوق الى تحصيل العلوم [illegible]
يكن قويا لم يكن الالم الحاصل بفقدانه قويا [illegible] نسبة للالم بالنسبة اللذة ولكن هذا ممنوع عن النفوس الخالية
عن جميع الاعتقادات [illegible] لا سعادة لها ولا شقاوة بحسب العقل [illegible] بعضهم انها ان [illegible] البدن
[illegible] الالام واللذات الجسمانية [illegible] تلك العقائد [illegible] بعد المفارقة تتعلق [illegible] الاجرام السماوية
[illegible] بتلك التخيلات واعلم ان الحاجة الى ذلك انما [illegible] لا بواسطة الالات
وقد عرفت [illegible] فاما الاحوال التي بحسب الاخلاق [illegible] صاحب الاخلاق الفاضلة وصحح عند

٢٣٨

٢٢١

ان الاخلاق الفاضلة لا تكون سببا للسعادة [illegible] النفس [illegible] التعلق بالبدن [illegible]
[illegible] النفس [illegible] السعادة [illegible] صاحب الاخلاق الردية وهو الذي يشتاق بحسبها
للعلائق البدنية قالوا انها تعذب بحسبها بعد ما فارقت [illegible] ثم [illegible] تلك الهيئة وينقطع ذلك العذاب والفرق
[illegible] القابل لتلك الهيئات هو النفس والفاعل هو العقل وهما باقيان بعد المفارقة [illegible] ان يكون [illegible] على الهيئات
البدنية مع بقائهما جائز او لا فان كان جائزا [illegible] الهيئات العلمية ايضا [illegible]
لا يمكننا القطع ببقاء العقاب وكذلك لا يمكننا القطع ببقاء اللذات العقلية [illegible] وان لم يكن جائزا استحال
زوال تلك الهيئات [illegible] ذلك العذاب [illegible] العقائد لا يمكن زوالها بعد المفارقة لانه لا تعلق
لها بالبدن حتى [illegible] لما الشوق الى البدن [illegible] بالانقطاع عنه [illegible]
العاشق للشيء اذا فارقه [illegible] فانه يزول عنه ذلك العشق لانا نقول انكم لما جزمتم [illegible]
زوال الهيئات النفسانية لا يمكنكم الاستدلال ببقاء الفاعل والقابل على بقاء الهيئات النظرية [illegible] النفس الخالية عن العقائد
والاخلاق الكلية فهي كالنفوس الهيولانية التي للاطفال [illegible] فانها ان [illegible] السعادة [illegible]
[illegible] الشقاوة كانت معطلة [illegible] الطبيعة وان صارت سعيدة بسبب حصول العلوم لها بعد
[illegible] الجاهلة ذلك وان [illegible] هو مذهب [illegible] بعد بطلان [illegible]
[illegible] امتناع فساد النفوس [illegible] احكام لهذه الاقسام [illegible] النفوس بعد المفارقة هل يعرف بعضها بعضا
باعيانها لا دليل على امتناعه [illegible] النفوس هل تزداد علومها بعد المفارقة لا دليل على امتناعه [illegible]
النفسانية [illegible] الحركات الجسمانية [illegible] وجه [illegible] بالدعوات والصدقات
يجوز ان يكون فيضان السعادات [illegible] موقوفا على شرط [illegible] فتكون الهيئة الحادثة في نفس صاحب الدعاء [illegible]
[illegible] والجملة [illegible] الاحوال التي بعد [illegible] الباب السابع في المعاد الجسماني اختلفت اقوال
اهل العالم في المعاد على [illegible] اقوال [illegible] المعاد [illegible] مذهب الجمهور [illegible] بقول

حتى ان المعاد ليس الا العبارة عن هو قول نفاة النفس الناطقة وهي انه يجمع اجزاؤه ويعاد لا ان يعاد
ذلك بعينه وهو المطلوب من الكتب الثلاثة وحتى تدل على ان نفي المعاد عن ابن سينا هو قول جمهور الفلاسفة
لان الكلام في المعاد البدني والناس فيه قولان احدهما ان الله تعالى يعدم الاجزاء ثم يعيدها مرة اخرى والكلام في اعادة
المعدوم قد تقدم والثاني ان الله تعالى يميت الخلق ويفرق اجزاءهم ثم انه يجمعها مرة ويعيد الحياة اليها والدليل على جواز المعاد
البدني ان الله تعالى قادر على كل الممكنات عالم بجميع المعلومات من الجزئيات والكليات والعلم بصحة هذه الاصول
يوجب القطع بصحة المعاد البدني فاذا كان كذلك امكن الاستدلال بالسمع على صحة المعاد لكن العلم الضروري
حاصل بان الانبياء عليهم السلام من اولهم الى اخرهم اثبتوا المعاد البدني فوجب القطع به ولكن من قبل لا بدليل الاجماع
الا انه يستفاد ذلك واما الظواهر الواردة في القرآن والاخبار على اثبات المعاد البدني فلا يجوز التعويل عليها في
هذه المسألة لوجوه احدها ان التمسك بالنصوص في العقليات غير جائز لانا لو قدمنا قيام دليل عقلي على خلاف ظاهر الدليل
السمعي فاما ان نقدم النقل على العقل وهو باطل لان اصل النقل العقل فلو كذبنا العقل لتصديق النقل لزم
تكذيب النقل ايضا فيكون تصحيحه مؤديا الى ابطاله وانه غير جائز واما ان نقدم العقل على النقل وحينئذ يتوقف دلالة
النقل على عدم المعارض العقلي والعلم بذلك لا يمكن ان يستفاد من الدلالة العقلية على صحة مدلول النقل وحينئذ
يضيع الدليل النقلي لان قيامه على انه لا معارض لذلك الدليل النقلي من الادلة العقلية بل ذلك متعذر الا ان
يقنع بعدم الوجدان لانه لا يفيد العلم بعدمه بل غايته ان يفيد الظن بانتفاء بعض الواردات في القرآن
الدالة على التشبيه ليست اقل ولا اضعف من الايات الدالة على المعاد الجسماني ثم انكم تعدلون عنها وتحملونها على الامور
اخفائها واهل الايمات ولو سلمنا اجماعهم فلم يدل ذلك على المطلوب لانه ان الرسول عليه السلام كان يعلم
الى الخلق كافة فلابد وان يخاطبهم بما يمكنهم الوقوف عليه ولو بين لهم المعاد الروحاني لكان اما ان يبينه لهم
وهو محال لان البشر يتقاصر فهمهم عن ذلك الا بعد جد في العصر منهم الا الواحد بعد الواحد فلم يكن الذي يتعين الا ان
امثالهم يستطيعون به الا ان التمثيل الحسي والتخويف المهلك يمنع لم ينكر الى الرسول حاجة فكيف يليق

اعلم ان بعثة الرسول ان يخبرهم بمثل ما هو المتعارف من الاحوال الجسمانية والبعثة الى غير البشر ابدا وكل قلوبهم والمعنى فيهم
لان الرسول لا بد وان يرغب الخلق فيما يحتاجون اليه ويخوفهم عما يخافون منه والعوام لا يقدرون على استعداد الحقائق
العقلية في الترغيب والترهيب عن غير الصور الحسية فثبت ان الرسول لا يمكنه مخاطبة الخلق بالمعاني
الا ان مخاطبتهم في المعاد لان الخطاب يرجع الى تحويل الاعذار والانذار فلم يبق لهم ما هو الا ان يخاطبهم بالمعاد
البدني ليمكن بذلك شأن المعاد الروحاني فلهذا السبب حسن منه الكلام بالمتشابهات بالتي ظاهرها التشبيه
والقدر والجبر وانما يجوز ذلك لكن هنا ما يمنع من المعاد البدني فان المراد منه ان كان اعادة المعدوم فقد بينا
ان حال المراد منه بعد تفريق اجزائه المستحيل منه او جمع ما يصح المعاد بهذا الوجه لصحة اعادة المعدوم
الثاني يدل على ذلك بما قاله الشهرستاني ان الانسان المعين يشارك غيره في الجسمية ويمتاز عنه بالشخصية
لا يشترك غيره فيه الامتياز فتشخصه صفة في الجسد الا انها لا يجب ان يكون زائدا على ماله من الجسمية وذلك الزائد
لا بد وان يكون صفة قائمة بذلك الجسم وعند تفرق الاجزاء لا بد من عدم تلك الصفة فاذا اراد الله سبحانه اعادة ذلك الشخص
فلا بد من اعادة تلك الصفة لان تلك الصفة من ماهية ذلك الشخص والشيء لا يوجد الا عند حضور جميع اجزائه فثبت ان
اعادة ذلك الشخص لا تتأتى الا مع القول باعادة المعدوم لا يقال لم لا يجوز ان يقال الذي يشير اليه العقل من زيد بانه
زيد هو تلك الاجزاء التي تجتمع تارة وتتفرق اخرى وهي باقية ابدا فلا حاجة الى اعادة المعدوم لانا نقول
نحن نعلم بالضرورة ان من ذبح شاة واحرقها وجمع الرماد الحاصل بعد الاحراق فان ذلك الرماد ليس هو عين تلك
الشاة الا ان تلك الشاة عبارة عن مجموع الاجزاء الارضية والمائية والهوائية والنارية وهو الان لم يبق الا
الاجزاء الارضية فلا جرم لا نقول ان ذلك الرماد هو عين تلك الشاة ولكنا نقول فكان من الواجب ان تلك
الاجزاء النارية والهوائية دخلتها لو تميز بعضها عن بعض وانضم كل جزء الى جنسه حتى حصلت هناك قطعة كبيرة
من الارض واخرى من الماء واخرى من الهواء والنار ان يقال انها عين تلك الشاة من ان تلك الشاة رجعت باعيانها
باقية وذلك معلوم البطلان بالضرورة بل الاقل ان ذلك انما يتأتى بالعود فصارت اجزاؤها الكل فهو اعادة لها

التي يمكن تعلقها بالجزئي على الشخص حتى يتوكد بمعنى الفاظ [illegible] اراده ذلك [illegible] ان النفس الحيوانية لا
بجزئية ولا شبهة فهي معطاة له على [illegible] العقلاء [illegible] الا ان البدن وبال
جالية النفس [illegible] كان سليما الاثار كما اخبر [illegible] عليهم [illegible] كان ذلك حيث الناس اللذة [illegible] والحجاب عن الوجه

الكامل **الكتاب التاسع** في تتمة الكلام في النفس في مباحث **فا**نه في نفس سائر الحيوانات منهم من نفاها
عنهم [illegible] المثبتون منهم من اثبت لها [illegible] في ابراهيم [illegible] المصابيح منهم [illegible] العقل [illegible]
[illegible] المثبتون [illegible] فان الحيوانات مدركة للكليات وكل من كان مدركا للكليات فهو نفس ناطقة اما الصغرى [illegible]
[illegible] انها مدركة للجزئيات وكل من ادرك الجزئي فقد ادرك الكلي لما [illegible] الثاني [illegible] الانسان [illegible]
هذا الانسان [illegible] العلم المركب مسبوق بالعلم بمفرداته والعلم بهذا الانسان مسبوق بالعلم بالانسان [illegible]
مسبوق العلم بالكلي ثم الحيوان اذا قصد فعل الحركة فاما ان لا يقصد متعلقا بايجاد الحركة [illegible]
[illegible] الاول [illegible] المطلوب والثاني باطل لان تعلق القصد بتلك الحركة نسبة للقصد [illegible] والنسبة [illegible]
متاخرة عن الشيء فتعلق القصد بتلك الحركة متاخر عن تحقق تلك الحركة لكن تحقق تلك الحركة انما يكون بعد تعلق ذلك
القصد به فيلزم تأخر كل واحد منهما عن الآخر وانه محال لا يقال القصد متعلق بايجاد شخص من الحركة كيف كان
لا بايجاد تلك الحركة التي [illegible] لانا نقول الحركة الشخصية [illegible] هذا الشخص [illegible] كلي [illegible] العلم [illegible]
النفس [illegible] والقصد لا ينفك عن الشعور فوجب الجزم بكون الحيوانات مدركة للكليات [illegible] نجد كل نوع من الحيوان
طالبا لنوع معين من الغذاء او كارها لما عداه فلولا انها تميز النوع المطلوب عن النوع المكروه [illegible] لما كان كذلك
لا يقال لم لا يجوز ان يقال الحيوان لا شعور له بالماهيات النوعية والبهيمة لا شعور لها بالعشب من حيث
انه عشب بل [illegible] من حيث انه [illegible] حتى يقال انها تريد العشب وتكره العظم [illegible] اذا شاهدت عشبا معينا
ارادته واذا شاهدت عظما معينا كرهته لانا نقول هذا باطل لان البهيمة اذا احست [illegible] العشب فاما
ان يكون [illegible] ذلك [illegible] العشب من حيث انه عشب وهو
المطلوب

بيان الكبرى ان الكلي المعلوم للحيوان اما ان يكون بسيطا او مركبا [illegible] وعلى التقديرين يكون
الحيوان عالما بماهية بسيطة لان العلم بالبسيط لا يحتاج [illegible] لان الجسم والجسماني [illegible] ماهية
في مسئلة النفس [illegible] خصوصية الفرس المعين [illegible] مع ان [illegible] وصفاته في [illegible]
تلك الخصوصية ليست جسما ولا جسمانية ولقائل ان ينازع في الصغرى [illegible] لا يعرف من الفرس الا
[illegible] البنية [illegible] البنية لا يمكن القطع [illegible] من الفرس لا يمكن ادعا بقائه [illegible] الاطلاع
الدليل والذي يمكن ادعا بقائه لا اعلمه فاذا الاولى تقرير الصغرى بطريق اخر وهو ان الحيوان [illegible]
[illegible] وغيره [illegible] الى الشخص الذي يعلفه ويسقيه ويفر عن الشخص الذي يضربه ويؤذيه كل ذلك
على كونه عالما بان هذا الشخص هو الذي نفعه او ضره بالامس وعلمه بان هذا الانسان هو الذي نفعه
بالامس [illegible] بان نفسه هي التي [illegible] بالامس لان العلم بان هذا الانسان نفعه بالامس علم [illegible]
بنسبة مخصوصة بين هذا الانسان وبين الامس والعلم بالاضافة متاخر عن العلم بالمضافين فالحيوان لا بد
وان يعلم الامس [illegible] موجودا بالامس [illegible] بهذا ان الحيوان يعلم [illegible] بقاء هويته [illegible] المطلق
[illegible] الحيوان اذا احس بصورة الملذ اشتهى واذا احس بالمؤذي خاف وعرفت ان ذلك لا يمكن الا اذا كان
هناك شيء واحد [illegible] جميع الادراكات وليس [illegible] الحيوان كذلك فلا بد [illegible] النفس [illegible]
[illegible] افعال عجيبة [illegible] كالنحل في [illegible] واتخاذ البيوت المسدسة والنمل في حفظه [illegible]
[illegible] والفار [illegible] في السرقة وبالجملة فنحن نعلم ان الطفل الرضيع اقل
هداية الى مصالحه من هذه الحيوانات واذا اثبتنا النفس للطفل فلان نثبتها لهذه الحيوانات اولى واعلم
ان الكلام على الحجج الثلاث الاول [illegible] مسئلة النفس والوجه الرابع [illegible] النهضة [illegible]
كلاما [illegible] الاستبعاد [illegible] ولو [illegible] الحيوانات [illegible] لها [illegible] النفس البشرية
لما ثبت [illegible] بتمام الماهية [illegible] الحيوانات [illegible] الادراك [illegible]

لا بد اتحاد النفس في الماهية لم يثبت لكن الفاعل الواحد قد يختلف افعاله باختلاف الآلات ب
الجواب ... ان سواء تشكل بالشكل المختلفة والحكم ... ويحتجون بان بدنها اما ان يكون كثيفا او
رقيقة والاول باطل والا لشاهد كل من كان سليم الحس والثاني باطل لانه يجب ان يتمزق بدنه عند هبوب الرياح
... انه ان لا يكون قويا على الافعال الشاقة وهذا خلاف ما نقل عنهم ان تلك الرسل لا يجوز ان يكون
... ليست اجساما ولا جسمانية بل هي جواهر مجردة مخالفة بالماهية للنفوس البشرية وهي ...
... من هذا العالم لا يتناول الجزئيات ولا يعقلها الا بالآلات جسمانية ...
في تلك الآلات لا نسلم ان الكلام في هذه القاعدة لم سلمنا انه لا بد للرسل ... الاجسام ...
قوله لو كان كذلك لوجب ان يراه كل من كان سليم الحس بل كان الكلام في الرسل ... انه ليس بكثيف فلم لا يجوز ان يكون لطيفا
قوله يجب ان يتمزق بدنه بالرياح الشديدة قلنا اذا كان هناك فاعل مختار يحفظه عن التمزق لم يجب ذلك ولم
عن هذا المقام لكن ليس كل جسم لطيف فانه منفعل عن الاجسام العرضية ... فقد يكون ...
... ثم انه عندكم ينفذ في الجبال ويغوص في البحار ومع ذلك لا ... منها ... لم سلمنا
انه لا يدركه الناظر ولكن اذا كانت لطافتها بمعنى ... بمعنى الشفافية ... ان الذي ...
كثيفة انها لو كانت كثيفة لرأيناها ومعلوم ان ذلك ... لو كانت كثيفة ...
غير ملونة يجب ان نراها ثم ان عدم اللون لا ينافي الصلابة فان البلور مع صلابته شفاف ... الافلاك
اصلب الاجسام مع انها اشفة واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يكون ابدان الجن شفافة فلا جرم لا نراها
عند حضورها ثم انها مع ذلك صلبة قوية لا تتمزق بالرياح العاصفة ... انها ...
لم لا يجوز ان ... قوية على ... بدل الاجزاء المتحللة ... القوى ...
... الارواح ... فانها اجسام لطيفة بخارية تتحلل ... الا ان القوة الغاذية ...
... البدن ... على ... واما ... فاما الجن

... الجزئية ... والجزئي ... ولكن ... الكل
الصور ... الجزئية ... لا سبيل ... الجزئي
... الطبيعة ... لان العقل لا سبيل له الى ... الا باحتياج ... الى
المختار ... تقطع كل الحاجات فلا يمكن اثبات شيء آخر في النفوس السماوية ... الافلاك
لارادته والفاعل بالارادة لا بد ان يكون له شعور بما يفعله ... للافلاك ... الادراك الفعلي ...
ثم اضطرب كلام الشيخ في انها ... جسمانية ... اخرى جسمانية
... انها جسمانية ... الجزئيات ... كل من كان كذلك فهو جسماني ... الفاعل ...
الجزئية وكل من كان كذلك فلا بد ان يكون صاحب ادراكات جزئية ... في باب العلم ان الرأي الكلي لا ...
... الكبرى ... ولقائل ان يقول ... الحركات الجزئية الى نفس ذات ادراكات جزئية
... تلك الادراكات الجزئية التي تنسب الى نفس اخرى ولزم التسلسل ... اسناد تلك الادراكات
الجزئية الحادثة الى العقل المفارق فلم لا يجوز بتلك الطريق اسناد الحركات الجزئية الى العقل المفارق ...
... هذه النفس ... بكلامنا على قولكم الرأي الكلي لا ... الجزئية في باب العلة
... ان النفس انما تحرك الفلك للتشبه بالعقل والتشبه ... المدرك
للجزئي ... النفس المحركة للعقل ... ولقائل ان يقول ... النفس ... الفلك
للتشبه بالعقل فلا بد ... شيء واحد يكون مباشر الافعال الجزئية ... للعقل ... المباشر
للافعال الجزئية ... والمدرك للجزئيات جسماني والمدرك ... العقل ... النفس ان
... جسمانية ... عن هذه الاشكال ... قاعدة ... القواعد الفن الثالث
في العقل ... فالمراد منه موجود ليس بجسم ولا حال في الجسم ... عن الجسم
... ان الله ... واحد ... لم يكن ... ان ...

[illegible] ان [illegible] الكلام [illegible]

[illegible]

[illegible] العلة الغائية [illegible]

[illegible] الاول علة لما بعده [illegible] فيمكن الشيء الواحد [illegible]

[illegible] الصورة [illegible] الهيولى [illegible] الهيولى [illegible]

[illegible] الهيولى [illegible] الصورة [illegible]

[illegible] الصورة [illegible]

[illegible] الممكنات [illegible] علة لجميع الاجسام [illegible] لجميع الاجسام [illegible]

الجسم وكل ما كان غنيا في فعله عن كل الاجسام لا يكون نفسا ولما بطلت الاقسام [illegible] سوى [illegible] ثبت [illegible]

الاول هو العقل على ما قال نبينا سيد البشر محمد صلى الله عليه وسلم اول ما خلق الله العقل [illegible] حركات الفعلية [illegible]

لها ولا نهاية [illegible] وثبت ان القوة [illegible] على هذه الحركة لا تكون جسمانية [illegible] ذلك هو الله تعالى [illegible]

الاثار الكثيرة [illegible] فلا بد وان يكون المبدأ [illegible] عقلا اخر وهو المطلوب [illegible] النفس [illegible]

لوجود الانفس الناطقة [illegible] العقل والمعقول [illegible]

[illegible] بالقوة الى الفعل [illegible] الجسم مركب من الهيولى والصورة [illegible]

كل واحد منهما [illegible] ان لا يكون جسما ولا جسمانيا [illegible] ذلك هو [illegible]

[illegible] الواحد [illegible] علة [illegible] الافلاك [illegible]

والاول محال [illegible] علة المحوي [illegible] والثاني باطل لان [illegible] العقل

اذا صار [illegible] ولو كان الحاوي علة للمحوي لكان الحاوي متقدما على وجود المحوي [illegible]

المحوي وعدمه [illegible]

فيكون [illegible] المحوي [illegible] لا يكون [illegible]

[illegible] الافلاك [illegible]

[illegible] وهو المطلوب [illegible]

وكل حركة ارادية فلا بد لها من مطلوب [illegible] ولان العبث لا يكون [illegible]

وان يكون ذلك المطلوب [illegible] الطالب [illegible] الطلب [illegible] عند الطالب [illegible]

[illegible] الطالب [illegible] المطلوب [illegible]

[illegible] الحركة الفلكية [illegible] مطلوب الفلك كمال حقيقي [illegible]

[illegible] اما ان يكون مطلوب الفلك [illegible] والاول باطل لان [illegible]

[illegible] المقصود [illegible]

[illegible] لا يكون مطلوبه اصلا اما الثاني فلما ان يكون المطلوب استفادة ذلك الكمال [illegible]

[illegible] والاول باطل لان تلك الاجسام اما عنصرية او فلكية والاول محال لان الاجسام العنصرية محتاجة

[illegible] الافلاك [illegible] العناصر [illegible]

[illegible] الفلك [illegible] العنصريات [illegible] باطل [illegible] الكلام في حركة ذلك الفلك كالكلام [illegible]

[illegible] الكمال [illegible] حركة الفلك [illegible]

كذلك [illegible] هذه الامور [illegible] مطلوب الافلاك [illegible]

جوهر [illegible] جسماني [illegible] هذا الطالب [illegible]

الوجود [illegible]

[illegible] لا ينقطع [illegible]

[illegible] الطلب [illegible]

للتحال او لا يمكن حصول الا تفصيلا اجزائه على التعاقب [illegible] وايضا فلا يمكن ذلك فنقول
ان الفلك كامل في جوهره وجميع اعراضه بالفعل الا في وضعه فانه لا يمتنع تحصل الاوضاع [illegible]
لما هي بازيها بالقوة لا يمكن حصول جميعها معا فانه [illegible] الا الخروج اجمعها الى الفعل الا باخراج [illegible] على التعاقب
[illegible] الفلك لما تصور كمال العقل وانه لم يبق شيء منه بالقوة الا وقد خرج الى الفعل اشتاق الى التشبه في ذلك
فيخرج ما فيه بالقوة الى الفعل لما تعذر عليه استخراج جميع الاوضاع الى الفعل لا جرم يستخرجها الى الفعل
واحدا فواحدا لعل انتهى هذا الطريق [illegible] الاعتراض [illegible] الا انا لا نسلم ان الصادر الاول [illegible] ان يكون
واحدا على ما مر ولئن سلمناه لكن ذلك انما يجب اذا كان موجبا اما اذا كان مختارا فلا ولئن سلمناه لكن لا يجوز ان يكون
الصادر الاول جسما قوله لان الجسم مركب من الهيولى والصورة قلنا لا نسلم انه منقوض [illegible] ان الصادر لا يكون
جسم [illegible] الجوهر عندكم جنس وكل ما كان تحت جنس يكون مركبا من جنس وفصل [illegible] الطريق الذي عقلتم
صدور العقل عنه تعالى [illegible] عقل [illegible] الجسم ولئن سلمناه لكن [illegible] هيولى [illegible] من استحالة كون الواحد
[illegible] وما علا فقد مر الكلام فيه ولئن سلمناه لكن لا يجوز ان يكون [illegible] من ان تاثير الصورة اما [illegible] مشاركة
المادة او لا يكون فقد مر الكلام عليه وعلى ب انا لا نسلم ان حركات الافلاك [illegible] ولئن سلمناه فلا نسلم ان فاعل
الافعال الغير المتناهية لا يجوز ان يكون جسمانيا ولئن سلمناه لكن لا نسلم انه غير [illegible] هذا الفلك [illegible]
وعلى ج و د و ه ما مر من الفساد [illegible] وعلى و لم لا يجوز ان يكون الحاوي علة المحوي [illegible]
ان يكون الخلاء ممكنا [illegible] لا نسلم ان الخلاء ممتنع ولئن سلمناه لكن هذا الاشكال وارد عليكم [illegible]
ووجود المحوي [illegible] الحاوي والعقل الذي هو علة المحوي [illegible] الحاوي على وجود
المحوي [illegible] على ما [illegible] عدم الخلاء [illegible] العقل الذي هو علة المحوي عليه [illegible]
الذي [illegible] لا فرق الا [illegible] المتاخر بالذات [illegible] الذات [illegible]
يكون [illegible] الذات لكنه [illegible] هذا الفرق [illegible] وجود المحوي

227

[illegible] المشروط [illegible] لكن [illegible] الشرط [illegible] فيكون المحوي واجبا
لذاته [illegible] اختلف ولئن سلمنا ان [illegible] لا يجوز ان يكون [illegible] الشرف والخسة [illegible]
ولئن سلمناه فلم لا يجوز ان يكون المعشوق هو الله سبحانه [illegible] لا يحصل عنه [illegible] الكلام [illegible] على ان
انا لا نسلم ان الغرض [illegible] من حركة الفلك [illegible] التشبه الذي [illegible] لا يشكر [illegible]
[illegible] الفلك [illegible] بالقوة [illegible] الاوضاع [illegible] ان انحصار الاغراض [illegible] فلم
[illegible] انواع الكيف [illegible] انواع [illegible] ولو كان [illegible] لا يجوز ان يكون المطلوب [illegible]
الاوضاع [illegible] المطلوب [illegible] لا يمكن حصوله بتمامه بل لابد [illegible] النعل التام
[illegible] الا الحركة [illegible] الحركة [illegible] بالذات بل ما يحصل به [illegible] الاوضاع [illegible]
فلم لا يجوز [illegible] المطلوب استخراج التعقلات المتجددة المتعاقبة الى الفعل بل الغالب على [illegible]
[illegible] المقصود من الحركة الدائمة ما ذكر [illegible] ذلك [illegible] لو كان الغرض
ذلك لكانت الحركات [illegible] بحيث [illegible] عليها لان طالب الشيء [illegible] تحصيله [illegible] استكمال
ان [illegible] ذلك [illegible] الا اذا كان الفعل في المادة [illegible] لو كان [illegible] لكن [illegible]
[illegible] مطلقة [illegible] المحرك [illegible] للفلك [illegible] الافعال [illegible] على [illegible]
[illegible] على قولهم والجسماني لا يدرك المجرد والعقل مجرد [illegible] المحرك [illegible] للفلك [illegible] للعقل [illegible]
لا يكون [illegible] للشيء ولا عالما به لا يكون [illegible] اليه ولا متشبها به [illegible] الفلكية [illegible] تشبيه [illegible]
[illegible] الفلك [illegible] استخراج الاوضاع الى الفعل [illegible] ان يكون داعيا
له الى الحركة [illegible] الى الجواهر العقلية [illegible] هذا الفلك [illegible] ما ذكره [illegible]
[illegible] ب [illegible] العقول [illegible] الجواهر [illegible] العقول [illegible] احكام [illegible]
[illegible] العقول [illegible] لكانت حادثة [illegible]

فلا يكون [illegible] مجرد [illegible] والالكات [illegible] كل [illegible] العقول [illegible]

[illegible] النوع الواحد لا يكون [illegible] [illegible] ذاته [illegible]

[illegible] جميع الكليات [illegible] ماهيات [illegible] العقل [illegible]

[illegible] العقل [illegible] الاجسام [illegible] الجسم [illegible] جزءا او [illegible]

[illegible] اسناد [illegible] الى الله سبحانه [illegible] تعالى الكثير الواحد [illegible] هذا العالم [illegible] العقول

[illegible] الجسمانية [illegible] العقول [illegible]

[illegible] العقول [illegible] كل ما كان [illegible] بالقوة [illegible] العقل [illegible] الحوادث [illegible] العقو[ل]

العقل [illegible] برهانات [illegible] بان العقل الاول علة لعقل اخر وللفلك الاقصى على التفصيل [illegible]

[illegible] عدد العقول بحسب عدد الافلاك والصحيح انه لا دليل [illegible] العقل الاول [illegible]

[illegible] عدد [illegible] الثاني [illegible] العقل [illegible] الفلك [illegible]

التوصل [illegible] عدد [illegible] العقول [illegible] اختلفوا [illegible] لكل واحد [illegible] اعني [illegible]

[illegible] عقل [illegible] الفلك [illegible] للكوكب عقل واحد [illegible] الاول [illegible] الحركات

جهة [illegible] العقول [illegible] كل واحدة من هذه الكليات [illegible]

الفلك [illegible] بالعقول واختلفوا [illegible] اختصاص كل كرة بالحركة الى جهة خاصة [illegible]

[illegible] فعند [illegible] جهة الحركات [illegible] بالسافلات [illegible]

[illegible] الافلاك [illegible]

الحركة الى الجهة المخصوصة انفع للسافلات [illegible] الجهة [illegible] انفع للسافلات [illegible]

ابطل [illegible] الحركة الى الجهة [illegible] الفلك [illegible] للسافلات [illegible]

الحركة [illegible] الفلك [illegible] الافلاك [illegible] انفع للسافلات [illegible]

[illegible] السكون [illegible] الحركة كمال [illegible] يستحيل ان يكون عدم الكمال بالنسبة الى الفلك [illegible] بالوجود واما الحركة الى

الجهة [illegible] بالسافلات [illegible] العقول

[illegible] العقل [illegible] لكن العقل سببا [illegible]

[illegible] الواحد [illegible] الوجوب والامكان [illegible]

للعقل والفلك [illegible] بالفلك والعقل [illegible] جعلوا الوجوب والامكان علة [illegible] العقل

والفلك ثم جعلوا [illegible] عدد العقول [illegible]

[illegible] عدد الافلاك [illegible] عدد العقول [illegible] المبدأ [illegible] عقولنا من القوة الى الفعل [illegible]

العقل [illegible] العقل [illegible] لعقل [illegible] العقل [illegible]

الى [illegible] والنفع بهذا القدر [illegible] ونختم الكتاب الثاني [illegible]

ان شاء الله تعالى [illegible] **الكتاب الثالث** في العلم الالهي خاصة وفيه

ابواب الباب الاول في ذاته تعالى فيه [illegible] مباحث ا في اثبات [illegible] العالم [illegible] الطريق الى [illegible]

بالضرورة لا يكون الا [illegible] العلم الضروري [illegible] ما يعلم [illegible] الامكان او الحدوث

[illegible] في الذوات او في الصفات [illegible] العالم [illegible] كل [illegible]

[illegible] الصغرى [illegible] كل جسم منقسم [illegible] كل منقسم [illegible] محتاج الى [illegible]

[illegible] فكل جسم محتاج الى غيره وكل محتاج الى غيره ممكن لذاته فكل جسم ممكن لذاته [illegible] كل جسم [illegible]

[illegible] وكل ما هو كذلك [illegible] ممكن لذاته [illegible] الجسم [illegible] وكل ما كان [illegible]

[illegible] الصغرى [illegible] الكبرى [illegible] الوجود [illegible] كل جسم

[illegible] وكل ما كان [illegible] وكل ما كان [illegible] احتياج كل

[illegible] وكل ما هو [illegible] الجسم [illegible] كل جسم فانه

لا بد ان يوجد جسم آخر يساويه في الماهية [illegible] ذلك [illegible] عنها الخاص او في محدد جسمية حتى
يكون هيهنا جسمانيا نوع فان كان لذلك [illegible] عرفت ان النوع متى وجد تحته اشخاص [illegible] فان تخصص
كل واحد منها معلول لسبب منفصل وان كان الثاني كان كل واحد منها مركبا من الجنس والفصل وكل مركب محتاج
ونحن نقول كل جسم محتاج وممكن [illegible] جهة دائما وكل ما كان كذلك كان حاصلا في الجهة دائما وكل ما كان
كذلك كان مشوبا [illegible] وكل ما كان كذلك كان محدثا فثبت بهذه الوجوه التي [illegible] بعضها او باقي
[illegible] الثاني ان كل جسم ممكن وقد [illegible] كل ممكن فان كلا الطرفين بالنسبة اليه على السواء [illegible] ان كل ما كان كذلك
فله علة فكل جسم له مؤثر وكل ما كان مؤثرا في كل جسم ليس جسما والا لكان مؤثرا في نفسه ولا جسمانيا ولا
انه العلة [illegible] للعالم بل لا غير جسم ولا جسماني [illegible] لا يتسلسل الى الامكان الصفات [illegible] الاجسام [illegible]
في الجسمية ومتباينة في الصفات والجهات فاختصاص كل واحد منها باختصاص اما ان يكون [illegible] الامر [illegible] فيلزم ان
الحكم وانفعال لا عن سبب [illegible] تلك الاجسام [illegible] الا انه لا يستوي الجسمية [illegible] يستوي كل
تلك [illegible] متغايرة لها وهو اما ان يكون [illegible] فيها وهو محال [illegible] الجسمية [illegible]
الاشتراك وان كان [illegible] الكلام فيه كالكلام في الاول [illegible] اما الدور او التسلسل والاشتراك المذكور
وان لم يكن جسما لكن الحاصل بسببه [illegible] وهو محال لما عرفت من استحالة حلول الجسمية في
محل واما ان لا يكون حالا فيها ولا محلا لها وهو ان كان جسما او مختصا به بالحالية او المحلية عاد التقسيم والترديد
[illegible] ذلك فيبطل اما ان يكون بعض الاجسام اولى بقبول ذلك الا [illegible] ذلك المفارق [illegible] التقسيم في ذلك
الاولوية واما ان لا يكون [illegible] ذلك المفارق [illegible] اختصاص بعض تلك الاجسام [illegible] فيبطل ذلك
لا [illegible] ذلك المفارق [illegible] فثبت افتقار الاجسام في صفاتها الى [illegible] الخالق
ج الاستدلال بحدوث الاجسام وهو ان كل جسم محدث وكل محدث فله محدث والصغرى [illegible] والكبرى
تارة تحمل بديهية [illegible] وهو ان كل محدث ممكن وكل ممكن [illegible] الصغرى فلان كل محدث [illegible]

فالمنال الوجود [illegible] والعدم والا لكان [illegible] دعا الظهير [illegible]
والا لزم اثبات الشيء بنفسه ب الاستدلال بحدوث الصفات اظهرها تكون النطفة حيوانا فان ذلك
اما ان يكون لجسمية [illegible] كل جسم [illegible] وهو باطل [illegible]
لا [illegible] ذلك [illegible] ان يكون له شعور [illegible] او لا يكون [illegible] باطل [illegible] الظهير ان الانسان [illegible] حال
كماله في القوة والعلم لا يمكنه [illegible] جزء من اجزاء بدنه في الخلقة والشكل [illegible] حال كونه في غاية الضعف
والثاني يقتضي ان يكون [illegible] الصالحة [illegible] ان فعل القوى المودعة في المادة [illegible] ليس
الكل [illegible] الجسم لكن القوة [illegible] على الحال [illegible]
الى [illegible] الحسية [illegible] وهو باطل [illegible] الجسمية لا [illegible] لان ذلك الحال [illegible]
ان يكون له شعور [illegible] او لا يكون [illegible] لذلك الجسم [illegible]
لا يكون [illegible] ان يكون [illegible] اجزاء [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] النطفة [illegible] احد [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] واجسام الافلاك وهي ان كانت [illegible] على الكلام [illegible] وان كانت مختارة [illegible]
اجسام هذا العالم [illegible] مختار ثم اذا [illegible] ذلك [illegible] جسما [illegible]
[illegible] المطلوب ب [illegible] المدبر واجب لذاته مدبر العالم ان كان واجبا لذاته [illegible] المطلوب والا لكان ممكنا
فيفتقر الى المؤثر [illegible] لما عرفت في باب العلة ان المؤثر [illegible] مع الاثر [illegible] ذلك المؤثر ان كان
ممكنا افتقر الى مؤثر آخر [illegible] يتسلسل [illegible] او ينتهي الى موجود واجب لذاته وهو المطلوب
ج ان المدبر ابدي [illegible] حقيقته [illegible] العدم [illegible]
[illegible] ممكنة مفتقرة الى المؤثر [illegible] كل [illegible] الوجود [illegible] وكل [illegible]
[illegible] بعد [illegible] العدم [illegible] على [illegible]

وكل ما يتوقف على غيره ممكن فكل ما يصح عليه التغير ممكن اذا عرفت هذا فاعلم ان الوجود حقيقته نفس وجوده فلما
الوجود لا يقبل العدم لان المقابل حاصل مع القبول ولا الوجود لانه يصح العدم على الوجود الا بقبول العدم
حقيقته سوى الوجود اولى ان لا يقبل العدم د في ان حقيقته مخالفة لحقائق الممكنات لان الاشتراك
في الحقيقة محسوس ومتى لو ان مهما يثبت حقيقته حقيقة ممكنة لزم استواهما في الوجوب والامكان
كل واحد منهما ممكنا او واجبا معا وهو محال لا ان وجوده وجوده نفسه ان يكون نفس حقيقته او لا يكون فان
كان الاول كان قول الوجود عليه وعلى الممكنات بالاشتراك الا لكانت حقيقته مساوية اما لحقيقة
او لوجود ذاته زائد على ماهيته محال وهذا عرفت فساد مذهب الشيخ من ان الوجود في الواجب
حق انه ليست لواجب الوجود حقيقة سوى ذلك الوجود وان كان الثاني فاما ان يكون معلوما
غير الممكنات اولا ان يكون الاستبعاد في الاول لا دليل منفصل بصحة الاشتراك في الحقائق المخلفة في اللوازم
تحقيق الحق فيه تقدم في باب الوجود ووي كن واجب الوجود واحدا لو تعدد يا ذوات واجبة الوجود
لشاركت في الوجوب متباينة بالتعينات وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فيوجب كل واحد منها
مغاير لهويته لكنه محال من جهتين الاول ان يكون بين اللازم والملزوم او لا يكون فان كان الثاني لم يكن
لذلك التعين بالعكس ثم تمام اصحابه الى الآخر يستند عن سبب خارجي فيكون كل واحد منهما محتاجا في وجود
وتشخصه الى سبب خارجي ممكن الواجب ممكنا هذا خلف وان كان الاول فان كان الملازم الحقيقة
المحال وان كان فاما ان يكون التعين علة للوجوب الثاني هذا خلف على كل تقدير بالعكس فحينئذ انما يحقق الوجوب
تحقق ذلك التعين فكل واجب لذاته تعود ذلك التعين الحيز لزم كونا واجبين كان جزء الواجب غير واجب
الى جزء والمفتقر الى غير الواجب اولى ان الممكن واجبا فالواجب ليس غير واجب هذا خلف وان كانا واجبين فهما
مشتركان في الوجوب فيتمايزان في التعين وكل واحد في بقية الجزء مركب من جزئين آخرين ثم الكلام فيهما كالكلام
لا اول فيفضي الى تركب كل واحد من اشياء الواجب لا الى نهاية

وربما كان البرق سببا للرعد فان الدخان المشتعل يطفى في السحاب فيسمع لانطفائه صوت هو الرعد ح في
الصاعقة الدخان الذي يخرج من السحاب الى اسفل اما لثقله او لمانع يمنع من صعوده اذا نزل الى الارض ربما
كان في غاية السخونة وكان لطيفا جدا ينفذ في المتخلخل ولا يحرقه ولا يبقى منها اثر سواد ويذيب ما يصادفه
من الاجسام الصلبة كما يذيب الضبات المضببة على الترسة من الفضة والنحاس ولا يحرق الترسة وكثيرا
ما يقع على الجبل فيدكه دكا وعلى البحر فيغوص فيه ويحرق ما فيه من الحيوانات وربما كان جرم الصاعقة
دقيقا جدا مثل السيف واذا وصل الى شيء يقطعه بنصفين ولا يكون هذا الانزعاج الا قليلا والا كان في ذلك
ايضا راجعا الى الاتصالات الفلكية او القوى الروحانية او الفاعل المختار وهو الله سبحانه لان المادة اللطيفة
تكون للاشتعال اولى منها بالفعل ثم تمتنع في هذه المواد اللطيفة هل لها انفعال الفتيلة ط في الانوار المشاهدة
الليالي في المواضع التي فيها طبيعة كبريتية يرتفع منها في الليل الى الجو على تلك الطبيعة ويخالط هواها
الذي صار رطبا بسبب برد الليل فيصير ذلك الهواء طبيعة الادهان السريعة الاشتعال ويشتعل من
انوار الكواكب يب في الكواكب المنقضة المادة الدخانية اللزجة الدهنية اذا وصلت الى كرة النار وانقطع
اتصالها عن الارض اشتعلت وربما بقي فيها الاشتعال فيرى كانه كوكب انقذف وربما لم يشتعل بل احترق
وثبت فيها الاحتراق فيرى على صورة ذوابة او ذنب او حية او حيوان له قرون وربما بقي ذلك اشهرا وقد
تكون تلك الدخنة الصاعدة غليظة فيرى العلامات الهائلة الحمر والسود وقد يقف تحت كوكب ويدور بدوران
النار وكان ذنبا لذلك الكوكب وربما كان عريضا فيرى كانه لحية كوكب وربما كانت المادة غليظة فاذا اشتعلت
النار فيها ظهرت الحمرة فيرى كالجمرة وربما كانت المادة اغلظ فيرى سوداء على شكل الغيم ربما حصل الدخنة
في برد الهواء للتعاقب المذكور او لشدة المحاكة فاشتعلت وهذا هو السبب على ما يذكر كرة الاثير يج
الحريق اذا ارتفع عن الارض بخار ودخان لزج دهني وتصاعد حتى لم ينقطع اتصاله عن الارض فاذا وصل
الى حيز النار اشتعلت النار فيه ثم لا تزال تنزل الى ان يصل فيرى في هذه الحالة كانه تنين مشتعل

من السما الى الأرض فاذا وصلت النار الى الارض احترق بتلك المادة الكثيفة كل ما تمر بها وسبب ذلك
كالسراج المطفأ اذا وضع تحت السراج المشتعل فاذا اتصل الدخان من المنطفي بالمشتعل نزل اللهب
فيه الى المنطفي واشعلها بسرعة وسبب في الرعد السبب الاكثري ان الادخنة اذا تصاعدت فعند وصولها
الى الطبقة الباردة اما ان ينكسر حرها ببرد ذلك الهوا فيحتقن ثقلا فينزل فيحصل من نزولها تموج الهوا فتحدث
الريح واما ان يبقى حرارتها فلا بد ان تصعد الى ان تصل الى كرة النار المتحركة بحركة الفلك وحينئذ لا يمكن من
الصعود لان الحركة الدورية القوية التي للنار تعوقها عن ذلك فترجع تلك [illegible] حينئذ وتحدث الريح وهذا
السبب جلي غير مستقل بافادة هذا الحكم لان الحركة الطبيعية تشتد في الاخر والقسرية تفتر وحركة الادخنة
الى فوق بالحقيقة اجزا ارضية لمية وبعيدة حركة قسرية فبعد نزول الاعتراض حركة طبيعية ثم ان الريح الشديدة
[illegible] كثيرا ما [illegible] ربما قلعت الاشجار وخربت الجدران بل قلعت تلك الجبال فكان لمن لم يعلم ان الغبار
النازل من السما السقف ولما لم يكن كذلك يعلم ما او النقل الاولى ان يكون ذلك بسبب اما ذلك [illegible] التدبير الفاعلة
من الله سبحانه ابتدا او بعض القوى الروحانية او الاتصالات الفلكية تحبي في الاعصار وهو الريح المستدير على
نفسه قد يكون صاعدا وقد يكون هابطا اما الهابط فسببه انه اذا انفصلت ريح من سحابة وقصدت النزول
وعارضتها في طريقها قطعة من السحاب مع انه يكون [illegible] العلو [illegible] باحتباس الريح ووقع ذلك [illegible] دفع
ما فوقها اياه الى اسفل ودفع السحابة التي تحته اياه الى فوق فعرض من التدافع المتمانع ان يستدير
واما الصاعد فيحصل المادة الريحية اذا وصلت الى الارض وقرعتها قرعا عنيفا ثم رجعت فلقيتها ريح
اخرى من جهتها ولونها حدثت الحالة المذكورة وقد تحدث ايضا من تلاقي ريحين شديدتين من جهتين مختلفتين وربما
بلغت قوة الاعصار الى حيث تقلع الاشجار وتختطف المراكب من البحر والاشبه ان يكون سببها الفاعل هو
الله سبحانه او القوى الروحانية او الاتصالات الفلكية يد في مهاب الرياح قسموا دائرة الافق باثني عشر
قسما لانه مشرقين وهي مشرق الاعتدال ومشرق الصيف وهو مطلع راس السرطان ومشرق الشتاء وهو

مطلع راس الجدي و ثلاثة اخر مغربية تقابلها و ثلاثة شمالية فاحداها نقطة تقاطع نصف النهار
والافق والاخريان نقطتا تقاطع الافق دائرتين موازيتين لدائرة نصف النهار من جنبتيها مماستين
للدائرتين الابدي الظهور والخفا وعلى قطع هكذا اماله الشيخ وهو باطل لان هاتين الدائرتين يختلف عظمهما
وصغرهما باختلاف عرض البلد فلا يكون هذه المهاب نقطا معينة بل البلاد الشمالية التي عرضها
مثل تمام الميل تكون الدائرة الابدية الظهور بها هي المرتسمة من مدار راس السرطان وهناك نقطتا التقاطع
من [illegible] الدائرتين [illegible] راس السرطان الذي جعلناه احد المهاب المشرقية واذا كان عرض البلد اكثر من تمام
الميل وجب ان يكون المهب الشمالي اقرب من مهب مشرق الاعتدال من مهب مشرق الصيف الى ان كان عرض
البلد تسعين درجة كانت الحركة الفلكية هناك رحوية ولم يفرض فيها التحديد المذكور بل الحق ان
الرياح تهب من كل جانب لكنهم قسموا دائرة الافق باثني عشر قسما متساوية ووضعوا لكل واحد منها اسما القسم
الثاني فيما يحدث على وجه الارض وتحتها وهي [illegible] مباحث الاول في سبب ارتفاع القدر المعمور من الارض عن الما
الماء لكنه ليس بعض جوانب الارض جبالا وتلالا وغيرها اغوارا وهدات فسال الما الى المواضع العميقة
فانكشفت الجوانب المشرفة والموثر في تلك الاغوار والانجاد اما الاتصالات الفلكية او القوى الروحانية على راي
الفلاسفة المعتبرين وعندنا الله سبحانه ٢ في مقدار المنكشف اصحاب الرصد وجدوا طول البر نصف الدائرة لما
انهم وجدوا نهاية مقدار تفاوت ساعات الخسوف الواحد نصف الدور وعرضه من خط الاستوا الى ناحية الشمال
الى ستة وستين درجة ولم يجد بطلميوس في الجانب الجنوبي الا بضع عشرة درجة شيئا من العمارة ويزيد ذلك انه
لم يقم على عدم العمارة في الباقي دليل ٣ في معرفة البلاد لكن المشهور عند اهل [illegible] ان الارض منقسمة بخمسة اقسام تفصلها
دوائر موازية لمعدل النهار فمن ذلك دائرتان يفصلان الخراب من العالم بسبب القرب من القطبين و [illegible]
البرد محيط بكل واحد منهما قطعة من محيط الكرة وسطح مستقيم والباقي مقسوم ثلثة قطوع دنيئة
محيط بكل واحد منها من الجانبين سطحا دائرتين ويحصل بينهما سطح دائرة والذي في المتوسط وهو الذي على خط

الاستواء ايات من جهة اخرى زعم الشيخ ان خط الاستوا اشد المواضع اعتدالا لان الحر بها [illegible]
ننفر جميع سكانها هذه المبالغة متى لم يشتد التسخين فقد تكون لقوة المسخن وقد تكون لدوام اسخانه فان كان ضعيفا
يزداد تاثير الضعيف على تاثير القوي اذا كان تاثيره ادوم ويدل عليه امور اتية وملمية فانا نجد سخونة الجو
الشمس في الجانب الشمالي عند كونها في السرطان اضعف من سخونته عند كونها في الاسد مع ان قربها من سمت الراس في
السرطان اقرب منها في الاسد وايضا عند كونها في الاسد والسنبلة اقوى منه عند كونها في الجوزاء والثور وحركة
الحديد في النار اللينة في المدة الطويلة اقوى من تسخنه في النار القوية في المدة اللطيفة وايضا بعد الزوال اشد
منه قبل الزوال وبرد في الاسحار وقد قرب طلوع الشمس اشد منه في نصف الليل مع ان الحال هذا بعد من زمن
السماء والسمت لان المسخن يفعل في الوقت الاول اثرا فاذا ابقي الى الوقت الثاني اشتد لاستعداد فكان الاثر تاما
زاد كذلك نقول الذي يدل على ان خط الاستوا غاية التسخين ان البلاد التي عرضها ضعف الميل اذا
وصلت الشمس الى غاية القرب من سمت رؤس اهلها كان بعدها عن سمت رؤسهم كبعدها عن سمت رؤس سكان
خط الاستوا مع ان الشمس كانت في جميع السنة في البعد عن سمت رؤس اهل البلاد المفروضة وذلك يقتضي
قوة البرد وفي القرب من سكان خط الاستوا وذلك يقتضي قوة الحر فخط الاستوا لم يخل في ذلك من جميع السنة
من مثل هذا التسخين بل تماما اقوى منه بكثير لما من مثل هذا التسخين فذلك عند كونها في غاية الميل من الجانب
الاخر واما من الاقوى فذلك عند كونها الى غاية الميل واما سكان ضعف الميل فاسباب البرد الشديد كانت
محصورة لهم في كل السنة السابقة فالشمس حين كونها في غاية الميل كالمسخن المتوسط رجع عن احدهما كان المسخن
العظيم بلا ثبات لطول السنة السالفة والاخر كان المبرد العظيم بلا ثبات لطول السنة السالفة في المعلوم ان تسخين
البارد اضعف بكثير من تسخين ذلك المسخن بل لا نسبة لاحدهما الى الاخر لانا نعلم ان دوام التاثير يفيد الحالة
استعدادا تاما لقبول الاثر فتخرج مما قلنا انه لا نسبة لحر ما كان خط الاستوا في صميم شتائهم الى حر البلد
المفروضة في صميم صيفهم لان الحرارة الشاملة في البلاد المفروضة حاصلة بحيث لا يطيقها اهلها في خط الاستوا

[illegible] في غاية القوة واذا كان كذلك فما ظنك بحرهم في ساعة [illegible] كما ذكرنا ان الحر هناك
عظيم جدا لو اجيب الشيخ بان غاية الشمس لا تسامت خط الاستوا الا عند وصولها الى نقطتي الاعتدال
ثم انها تنتقل عنها الى غاية البعد عن الميل فيزداد شكل كثرة الاعتراض بالسخونة بتساوي الليالي والنهر في خط الاستوا
معتدل لم يتعدل حر النهار ببرد الليل والجواب عن الاول ان البلاد المسامتة وان كانت لا تبقى زمانا يعتد به لكن بعد
الشمس من مسامتة رؤسهم ليس بعظيم فهم دائما اما في المسامتة او فيما يقرب من المسامتة فتكون الشمس دائما
فوق رؤسهم او قريبا من ذلك [illegible] وعن الثاني ان ذلك التعديل انما يكون لو كان الحاصل من البرد في اول الليل
التسخين الحاصل جدا والبرد في [illegible] ومعلوم ان ذلك قليل جدا في ان مدة بقاء اثر المتقدمة في غاية السخونة
ذلك لان الليل يقل هناك [illegible] فيكون النهار اقوى لذلك الدوام ولان [illegible] الصيفية
تكون طويلة شديدة السخونة [illegible] الاول معلوم من حصول اسباب البرد فيها قبل ذلك [illegible] والثاني معارض
بان طول الليالي الشتوية يوجب زيادة البرد المقابلة حاصلة بينهما ومن الناس من زعم ان اشد المواضع حرا
ما يقرب من مدار المنقلب الشتوي لان الشمس هناك اقرب وهو ايضا ضعيف لان الثقل [illegible] بين مركز العالم
وبين مركز الفلك الحامل للشمس قليل وايضا فاوج الشمس متحرك وهو الان في اواخر الجوزاء فاذا وصل الى الميزان
كان الحضيض في الحمل فيكون حينئذ خط الاستوا في غاية السخونة واذا وصل الى الجدي كان مدار المنقلب الصيفي
في غاية السخونة فالاعتبار الذي ذكره لا يقتضي تعين موضع لان يكون في غاية الحرارة ه في ان الاحوال التي
ان الاحوال في خط الاستوا قريبة من التشابه لما لم يكن بعد الشمس عن سمت رؤسهم كثيرا لم يعظم التفاوت
من شتائهم وصيفهم وبعض لم يكن هناك في كل دورة تامة للشمس صيفان وخريفان وشتاءان وربيعان
لان الشمس متى سامتت رؤسهم كان الوقت صيفا لكنها تسامتهم مرتين فهناك صيفان وعلى هذا القياس
سائر الفصول ومدة الخريف من حيث صيرورة الشمس نصف الميل الاعظم وذلك في اوائل الثور ومبدأ الربيع في
اواخر الاسد فيكون زمان الربيعين والصيفين قريبا من نصف زمان الخريفين والشتائين ٦ في منابع الباه

الرابع

الابخرة التي تحت الارض ان كانت كثيرة قوية على تفجير الارض بحيث يستتبع كل جزء منها جزءا آخر حدثت
العيون السيالة ... ذات المدد الدائمة فقط حدثت العيون فان فاتت الكراي ايضا فهو مياه القنى لانها
متولدة من ابخرة ناقصة عن شق الارض فاذا ازيل عن وجهها ثقل التراب صادفت تلك الابخرة منفذا
ثم اندفعت اليه بادنى حركة فان اضيف اليه ما يمده ويسيله فهو ماء القناة وانما هو النز وبينهما خلاف في
ان مدد المياه متولدة عن الاجزاء المائية المنبثة في عمق الارض وهي مما تنقلب بخارا اولا او الاكثر
في الزلزلة اذا تولد تحت الارض بخار دخاني حار كثير المادة وكان وجه الارض متكاثفا عديم المسام
فاذا حاول ذلك البخار الخروج ولم يتمكن منه لكثافة وجه الارض تحرك في ذاته وحرك الارض وربما كان
في القوة الى ان يشق الارض وربما انفصل نار محرقة وحدثت اصوات هائلة فهذا هو السبب الاكثري وههنا
اسباب اخر اقلية مثل ان يكون في باطن الارض اغوار فتسيل اليها مياه عظيمة او ينهد قطعة عظيمة منها
فيتقلقل الهواء الذي تحت الارض وقد يكون لسقوط قلل الجبال عند كثرة الامطار لتزلزلها بسهولة انفصال
بعضها عن البعض عند فلتحل الجفاف فيها وسهولة تفتتها الباب السادس في الجبال والمعادن
وهو بابان الاول في سبب التحجر الطين اللزج اذا عملت فيه الحرارة حتى استحكمت ... من رطوبته وما بيبسه
صار حجرا لكون الفقاع في سبب تكون الجبال ان الحجر العظيم اذا صادف طينا كثير اللزوجة اما دفعة او على
مرور الايام عقده حجرا عظيما والسبب الاكثري لارتفاع الجبال ان الطين بعد تحجره يختلف اجزاؤه في
الصلابة والرخاوة فاذا جرت مياه قوية الجري او رياح عاصفة انحفرت الرخوة وتبقت الصلبة ثم لا تزال
الرياح والسيول تغوص في تلك الحفر الى ان تغور غورا شديدا وتبقى الاجزاء الصلبة مرتفعة جدا في عرق
الطين الموجود في حضيض الجبل فيه نعمان فان انه تبقيت بعض اجزاء الجبال وتتشعب وتسيل عليها المياه وتختلط
بها الطين الجديد بعرض التحجر ان يبقى قليلا قليلا اعني سهل وجبل فيعرض للمستكمل ان يصير طينا لزجا يستعد
للتحجر الثنوي والجبل ان يتقنت كالاجرة المنقوعة في الماء والطينة المنتفخة في الماء اذا عرضت على النار

تتقنت الاجزاء وتحجر الطين في الكيان وسببها قرب ما بينها على وجه الطين في منافع الجبال اكثر العيون
والسحب والمعادن انما تتكون في الجبال او فيما يقرب منها اما العيون فلان الارض اذا كانت حجرية انفصلت
الابخرة عنها واذا كانت صلبة احتقنت فيها فصارت مبدا للعيون والجبال اصلب الاراضي فكانت اقوى الاشياء على
حبس الابخرة وتشبه ان يكون منبع الجبال من ماء هما وقد شبهوا الجبال بالانابيق والاراضي التي تحتها بالقرع والعيون
بالاذناب والبحار والاودية بالقوابل واما السحب فلوجود ما كان في باطن الجبال من الندوات ما لا يكون في باطن
الاراضي تحت الجبال بسبب تغلغلها ابرد فيبقى على ظهورها الانداء والثلوج ما لا يبقى على غيرها فتجعل الابخرة
المتصاعدة تحتبس في الجبال ولا تفرق ولا تتحلل واما المعادن فلان مادتها الابخرة الباقية مدة في مواضع
واحدة وهي لا توجد الا في الجبال في تقسيم المعادن انها اما ان يكون قوية التركيب او ضعيفة التركيب والاول
اما ان يكون منطرقا وهو المتولد من الجواهر السبعة او لا يكون وهو الغالب فيه كالزيبق او لقلة صلابته كالياقوت
والثاني اما ان يتحلل بالرطوبات وهو الاجسام الملحية كالزاج والنوشادر والشب والقلقند واما الا يتحلل
وهو الاجسام الدهنية كالزرنيخ والكبريت في حد المنطرقات السبعة انها اجسام ذائبة صابرة على
النار منطرقة فالذائبة تميزها عن الاكلاس والاحجار التي لا تذوب والصابرة تميزها عما يتبخر بالنار كالشمع
والقير والمنطرقة عما لا يكون كذلك كالزجاج والمينا فلا عال الحديد لا يذوب بالنار قلنا انه يسيل بالحيلة
ولما كان الذهب نوعا من انواعه وهو انما يتميز عن غيره بوصفين اخرين وهو الرزانة والصفرة كان حد كل منهما
مع الاوصاف المذكورة كالحد له في كيفية تولدها اعلم ان اصل هذا الباب ان عنصر المنطرقات الزيبق
فنحتاج الى بيان كيفية تولده ثم الى بيان انه عنصر المنطرقات اما الاول فقالوا ان تولده من ماء خالطته ارضية
لطيفة جدا كبريتية مخالطة شديدة حتى انه لا ينفرز بسطح الا ويغشاه من تلك اليبوسة شيء ولذلك لا يعلق باليد
ولا ينحصر انحصارا شديدا بشكل ما يحويه ومثاله قطرات الماء المرشوشة على تراب في غاية اللطافة فانه يحيط بكل
واحد منها غشاء ترابي يحفظ لذلك الماء على وجه ذلك التراب واذا التقت قطرتان فلابد ان يخرق الغلافان

الترابان صار الماء اولى في احدا او صار العلاقات [illegible] واحد العكس [illegible]
السبعة عند الذوب مثل الزيبق اما الرصاص فلا شك فيه واما غيره فعند الذوب يكون كالزيبق [illegible]
الزيبق باجزاء اذا عقد الزيبق بحار الكبريت كان كالرصاص واذا عرفت هذا الاصل فنقول من الاجساد انما يكون
لاختلاط الزيبق بالكبريت اختلافها اما ان يكون لاختلاف حال الزيبق او لاختلاف حال الكبريت او لاختلافهما [illegible]
احدهما او الاخر فان كان الزيبق والكبريت صافيين وكان انطباخ الزيبق بالكبريت انطباخا تاما فان كان الكبريت
مع ذلك ابيض تولد منها الفضة وان كان احمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محرقة تولد الذهب واما ان كانا نقيين
وكانت في الكبريت قوة صباغة لكن قبل استكمال النضج وصل اليه برد عاقد تولد الخارصيني وان كان الزيبق
نقيا والكبريت رديا فان كانت في الكبريت قوة احراقية تولد النحاس وان كان الكبريت غير جيد المخالطة مع الزيبق
تولد الرصاص وان كان الزيبق والكبريت رديين فان كان الزيبق متخلخلا ارضيا وكان الكبريت رديا محرقا تولد
الحديد وان كانا مع رداءتهما ضعيفي التركيب تولد الاسرب واصحاب الكيميا انما يحاولون هذه العادة [illegible] كانهم
يعتقدون ان الزوابق والكباريت انعقادات محسوسة فيحصل لهم طرفا من ان الاحوال الطبيعية مقارنة للاحوال
الصناعية ط في تولد سائر الاجسام اما الذي يكون قوي التركيب لا يكون منطرقا كالاحجار الشفافة فانه
مائية تولد ليس جمودها بالبرد وحده بل وباليبس المحلل للمائية الارضية وليس فيها رطوبة دهنية فلذلك لا ينطرق
واما الذي يكون ضعيف التركيب سهل الانحلال فكل ما هو جنس الاملاح لان النوشادر مائية اكثر من ارضيته و
لذلك تصعد بكليته نشوما خالط دخان حار لطيف جدا كثير النارية انعقد باليبس واما الكباريت فقد عرض
لمائيتها ان تخمرت بالارضية وللارضية ان تخمرت بالمائية تخميرا شديدا تخمير الجاجي حتى صارت دهنية ثم
انعقدت بالبرد واما الزاجات فانها مركبة من ملحية وكبريتية وحجارة فيها قوة بعض الذائبات كالقلقند
والقلقطار واعلم ان هذه الاحكام مجرد ظنون واوهام غير متاكدة بحجة انما عينه فضلا عن حجة كابينة
والله سبحانه العليم بخفايا [illegible] ب في امكان الكيميا لا امكان العقلي ثابت لان الاجسام مشتركة في الجسمية فوجب ان يصح

عليها كلها ما [illegible] ارجح منها واما الوقوع فلان انفصال الذهب عن غيره باللون والرائحة وكل واحد
منهما يمكن الشبه ولا منافاة بينهما نعم الطريق اليه عسير جدا ب في امكان حصول الحيوانات بالتولد دون التوالد
ذلك مشاهد في كثير من الحيوانات كالنحل المتولد من اخثاء البقر والعقارب المتولدة من التبن الباذروج
والحيات المتولدة من الشعر الملقى في الماء والفار المتولد من المدر والضفادع المتولدة من المطر والعقل
الكلي ان بدن الانسان وغيره انما حدث لان اجزاء العناصر الاربعة معينة في المقادير والنسبة تفاعلت تفاعلا
مخصوصا ومن المعلوم ان حصول كل واحد من تلك الاجزاء الا ابدي ولا النقص غير مستحيل اجتماعها ايضا غير
مستحيل وعند اجتماعها واختلاطها فالتفاعل واجب وعند حصوله كان حدوث تلك الانواع واجبا فاذا
حدوث هذه الانواع على سبيل التولد معلق بامور ممكنة والمعلق بالممكن ممكن فحدوث هذه الانواع على سبيل
التولد ممكن واخا فلا استبعاد في حدوث الامور الصناعية اما بالاتفاق او القوة [illegible]
الخلق ولكن هذا اخر كلامنا في البحث عن احوال الاجسام وبالله التوفيق **الفن الثاني** في النفوس
وفيه مقدمة وثمنية ابواب اما المقدمة ففي حقيقة النفس للانسان وسائر الحيوانات والنبات يشارك
العناصر والمعادن في عوارضها الجسمية ويخالفها في الانباتية والحيوانية والنباتية وما به الامتياز مغاير
لما به الاشتراك وهو النفس ثم ان هو النفس بالقياس الى انها تقوى على الفعل الذي هو التحريك وعلى
الانفعال عن المحسوسات والمعقولات الذي هو الادراك قوة وبالقياس الى المادة التي تنضم اليها فيحصل
من اجتماعهما نبات او حيوان او انسان صورة وبالقياس الى طبيعة الجنس كانت ناقصة قبل الفصل
فكملت به كمال وتعريف النفس بالكمال اولى من تعريفها بالصورة لان النفس الانسانية غير حالة في البدن فلا
تكون صورة فيه وان كانت كمالا له ومن القوة لانه ليست القوة الفعلية بان تكون جزءا وهذا التعريف اولى
من الانفعالية ووقوع لفظ القوة عليهما بالاشتراك ومجتنب عنه في التعريفات ولان القوة اسم لها من حيث انها
مبدا الانفعال والكمال اسم لها من هذه الجهة ومن حيث انها مكملة للنوع وما يعرف الشيء من جميع جهاتها

اولى مما يعرف من بعض جهاته فظهر ان الكمال اولى بالكمال منه اولى بالذى يعتبره النوع نوعا بالفعل
ومنه ثان وهو الذى يتبع نوعية الشىء فالنفس كمال اول لجسم غير صناعى كالسرير وغيره بل طبيعى لا لكل
جسم طبيعى فليست النفس كمالا للبسائط العنصرية والمركبات الناقصة المعدنية بل هى فى عالمنا كمال لجسم
طبيعى تصدر عنه كمالاته الثانية بواسطة الآلات فالنفس كمال اول لجسم طبيعى آلى وقد جعل بعض الناس قوى
الطبيعى صفة للكمال الاول هكذا النفس كمال اول طبيعى لجسم آلى فمن علم ان الكمال الاول قد يكون طبيعيا كالقوى
التى هى مبادى للافعال والانفعالات الحيوانية والنباتية وقد لا يكون كالتشكلات الصناعية فالنفس كمال
اول طبيعى لانها كمال اول صناعى لا يقال علمنا بنفسنا اولى لانه عند الحكماء نفس نفسنا فيكون علمنا بالنفس
التى هى جزء نفسنا اولى لانه يكون ضروريا والمعلوم بالضرورة غنى عن التعريف ولان تعريف الاوضح بالاخفى غير جائز
وعلم كل احد بذاته التى هى نفسه اظهر من علمه بهذا التعريف لكن النفس احد انواع الجوهر فيكون مركبا من الجنس
والفصل فيكون لها حد وما له حد كان تعريفه بالحد اولى من تعريفه بالرسم هذا اذا جعلتم هذا التعريف تعريفا
لماهية النفس اما اذا جعلتموه تعريفا لها من حيث انها شىء مدبر البدن وغيره فان ذلك الشىء ما هو كان
ذلك ايضا خطا لان كل احد يعلم بالبديهة ان شيئا ما يدبر بدنه لانا نقول هذه الاشكالات انما يلزم
لو جعلنا هذا التعريف تعريفا لماهية النفس او للشىء المدبر للبدن فاما لو جعلناه تعريفا للفظة النفس اندفعت
ثم اعلم ان تعريف النفس بما ذكرناه لا يدخل فيها النفوس الفلكية لانها لا تفعل بالآلات والمحققون زعموا انه
لا يمكن ذكر تعريف تندرج فيه النفوس الثلاثة فانا ان فسرنا النفس بالامر الذى يصدر عنه اثر ما لزم جعل العقل
والطبيعة نفسا وان فسرناها بالقوة الفاعلة بالقصد خرجت القوى النباتية والقوى الحيوانية الفاعلة للنبض
ودخلت النفوس الفلكية فالاولى جعل النفس مقولة على الارضية والسماوية بالاشتراك ثم اعلم ان الغرض
الاهم من هذا الباب معرفة النفس الانسانية وهى الامر الذى يشير اليه كل احد منا بقوله انا وثبوته ضرورى انما
المطلوب بالدلالة البحث عن ماهيته ثم عن صفاته الخاصة والمشتركة ثانيا ولما كان الاول مبنيا على الثانى لا جرم

قدمنا البحث عن صفاتها ولما كان الاعم اعرف قدم فى التعليم لاجرم ابتدا بالاعم ولما كان الانسان مشاركا
للنبات والحيوان فى القوى النباتية وللحيوان خاصة فى الحواس الظاهرة والباطنة وجب الابتدا بالقوى النباتية
ثم بالحواس الظاهرة ثم الباطنة ثم بعد الفراغ عن ذلك ينتقل الى البحث عن ماهية الانسانية ثم الى لوازمها ثم الى احوالها
التى تعرض لها عند ... ثم الى ما يعرض لها بعد مفارقتها البدن ثم تكلم فى نفوس سائر الحيوانات ثم فى
الارواح الارضية المسماة بالجن ثم فى الارواح السماوية المسماة بالنفوس الفلكية وحينئذ ينقطع الكلام فى هذا
الفن الباب الاول فى القوى النباتية وفيه مقدمة وجملتان اما المقدمة ففى تعديد القوى النباتية
وتعريفها القوى التى يشترك فيها النبات والحيوان ولا شركة فيهما غيرهما اما ان يكون فعلها لاجل الشخص او لاجل
النوع والاول قسمان فالاول الغاذية وهى التى تحيل الغذاء الى مشابهة المغتذى ليخلف بدل ما يتحلل واعلم ان كل قوة فهى
فعالة ... التغير فذلك التغير له ماهية وله محل وللفاعل فى فعلها غاية فماهية الغاذية الاحالة وماهيته الاستحالة
الى مشابهة المغتذى ومحلها الغذاء والغاية حصول بدل المتحلل فكانا قلنا الغاذية هى التى تفعل الفعل الفلانى
فى المحل الفلانى للغاية الفلانية وهو النهاية فى هذا الرسم والنامية وهى التى تزيد فى اقطار الجسم على التناسب
الطبيعى ليبلغ الى تمام النشو فقولنا تزيد فى اقطار الجسم احتراز عن الزيادات الصناعية فان الصانع اذا اخذ قدرا
من شمع فان زاد فى طوله وعرضه نقص من عمقه وان كان بالعكس فبالعكس واما هذه القوة فانها تنفذ فى الاقطار الثلاث
وقولنا على التناسب الطبيعى احتراز من الزيادات الخارجة عن المجرى الطبيعى كالورم وقولنا ليبلغ الى تمام النشو
احتراز عن السمن وقد يزاد فى التعريف فيقال بما يدخل فيه من الغذاء وهو التنبيه على الفرق بين السمن
والنمو على ما سياتى بيانه والثانى قسمان فالمولدة وهى التى تفصل جزءا من فضل الهضم الاخير للغذاء لتولد عنه
قوة من سنخه والمصورة وهى التى تفيد المنى بعد استحالته فى الرحم الصور والقوى والاعراض الحاصلة للنوع الذى
انفصل عنه المنى القسم الاول فى القوى الغاذية والكلام فيها يتعلق بجملتين اما الاولى ففى البحث عن احوال
هذه القوة وذلك يحصل ... فنقول اعلم انه لا بد من قوى اربع ليتم الاغتذاء وهى الجاذبة والماسكة والهاضمة

الرابعة فانتكلم فيها آ في ان الجاذبة تاحجو تارة على شوقها الى المعدة واخرى في الرحم واخرى على شوقها
في كل الاعضاء والاول من وجهين فان حركة الغذاء من الفم الى المعدة مشاهدة وليست هذه الحركة ارادية لان الغذا
ليست له ارادة ان يتحرك الى المعدة ولا طبيعية وهو ان يقال الغذاء جسم ثقيل تحركه الى اسفل المعدة لثقله لان
الانسان لو تقلب حتى جعل راسه على الارض ورجلاه في الهوا امكنه ان يزدرد ازدرادا تاما فصح انها قسرية ولا
من قاسر ... واما دفع من فوق كما يقال الحيوان يدفع الطعام باختياره الى المعدة فهو باطل الوجه الثاني انا نجد المرئ
والمعدة في وقت الحاجة الشديدة الى الغذا تجذب الطعام من الفم قبل المضغ من غير ارادة الحيوان ب نجد المعدة
والكبد تجذب الطعام اللذيذ الموافق لها بسرعة فان الانسان متى اغتذى شيئا ثم اكل بعده حلوا فاستعمل القي
وجد ما يخرج بالقي من الحلو اخر القي وذلك لجذب المعدة له الى قعرها متى تناول الانسان غذاء ودواء كريها
وجد المعدة والمرئ لا يزدردانه الا بتكلف او جذب من حيث هو الذي يقال المعدة تجذب بقوة جاذبة فيها هو شوق
المطلوب ب ان التمساح يفتح فمه ويصعد معدته حتى يأتي طير يأكل ما بين اسنانه وما ذاك الا لشدة شوق
معدته الى جذب الغذا والثاني فلذلك سمى قوم من الفلاسفة الرحم حيوانا مشتاقا الى المني ولشدة جذبها اياه
فان الرحم اذا كانت قريبة العهد بانقطاع الطمث عنها وكانت خالية عن الفضول اشتد شوقها الى المني حتى ان
الانسان يحس عند الجماع كان الرحم تجذب الحليلة اذا جذب المحجمة الدم والثالث وهو الذي يدل على
ان سائر الاعضاء ان الدم اذا كان في الكبد كان مخلوطا بالاخلاط الثلاثة ثم ان كل واحد من هذه الاخلاط الاربعة
يتميز عن الاخر وينصب الى عضو معين فلولا ان في كل الاعضاء قوة جاذبة لذلك النوع من الاخلاط لاستحال
اختصاص كل عضو بخلط خاص ٢ في الماسكة فعل الماسكة في المعدة هو ان تحتوي المعدة على الغذا
احتواء تاما مشتملا من جميع الجوانب حتى لا يكون بينها وبينه فرجة البتة ولذلك لشدة امتلاء المعدة فان الغذا
اذا كان قليلا وكانت الماسكة قوية ولا فتنة المعدة جاد هضمه ومتى كانت الماسكة ضعيفة والمعدة لا تلتئم
الغذا احدث في البطن قراقر ونفخ وبطوء الاستمرار وعلى هذا المثال تحتوي الرحم على الزرع والدليل عليه وجوه

فيه الشهوة الى المعدة ان الحيوان اذا تناول غذاء رطبا كالاشربة والاحسية الرقيقة ثم شرح في ذلك الوقت
وجدنا المعدة محتوية عليه لازمة له من كل جانب ووجدنا البوابين منطبقا حتى لا يمكن ان يسيل من ذلك الغذاء
الرطب شي بوجه من الوجوه وان فعلنا هذا التشريح بعد خروج الغذاء عن المعدة وجدنا الامعاء باقية على ما فيها
من الاثفال ولو كان الحيوان نيلا واعظما عظم من سعة الباب فانه يندفع فلما ان الزئبق الذي من شانه النزول لغير
ان ... والكثيف الذي من شانه النزول ان لا علمنا ان هناك قوة تمسك شيا فيه شي واما انها فانا في الرحم فلو شرحنا
نرى الرحم بعد اجتذاب المني اليه منضما انضماما شديدا منطبق الفم بحيث لا يمكن ان يدخل فيه طرف الميل والرابك
شققت بطن الحيوان الحامل من اسفل السرة الى نحو الفرج وكشفت عن الرحم وجدت الرحم كما ذكرناه ب ...
المني طبيعية تقتضي النزول لثقله فلولا ان في الرحم قوة ماسكة والا لما وقف وبهذا الطريق اثبتنا هذه القوة في
سائر الاعضاء ولنشتغل الان في القوة الهاضمة ولكن قبل ذلك لا بد من تمهيد الكلام في الهضم فنقول الهضم هو تغيير الغذا
الى حيث يصلح لان يصير جزءا بالفعل من المغتذي وله اربع مراتب فالاول عند المضغ فان سطح الفم متصل بالمعدة بل على من
ان الحنطة الممضوغة تفعل في انضاج الدماميل ما لا يفعله المطبوخ في الماء بالمضوغ ولو لم يتغير عن حاله لما تغير طعمه
من الجنة ثم ان تمام هذا النضج عند ما يرد المعدة ويصير اما بذاته كان جوارح الطير واما لمخالطة المشروب كان
الكثر الحيوانات شبيها بماء الكشك الثخين وهو المسمى بالكيلوس ب ثم تجذب الى الكبد وينطبخ فيها وتتميز الاخلاط
الاربعة بعضها عن بعض ج ان ينفذ الدم في العروق د ان يتوزع على الاعضاء فهذه مراتب الهضم ثم اعلم ان الغذا
مركب من جزئين احدهما صالح لان يتشبه بالمغتذي والثاني غير صالح لذلك وهو الفضلة هكذا ينبغي وان كان
لمنازع ان ينازع فيه من حيث ان في الغذاء ما هو قريب من ان يكون كل جزء محسوس منه مهيا وبالكلية للطبع كالحنطة
ثم ان لو نعلي هذا الكل مرتبة من مراتب الهضم فضلة ففضلة الهضم الاول المعدي تندفع من الامعاء وفضلة الهضم الثاني
يندفع اكثره بالبول وباقيه من الطحال والمرارة وفضلة الهضم الثالث تندفع بالتحلل الذي لا يحس وبالعرق
والوسخ الخارج بعضه من منافذ محسوسة كالانف والاذن او غير محسوسة كالمسام او خارجة عن الطبع كالاورام المتفجرة

او بما ينبت من زوايد البدن كالشعر والظفر واذا عرفت حقيقة الهضم عرفت ان القوة الهاضمة لا محالة ٣ فى افعال القوة
الهاضمة فلها فعلان لان الجزء الذى يصير من الغذاء جزءا بالفعل للمغتذى سوى الجزء الذى صيرته فضلة اما الاول
فهو لمن الهاضمة بتحليل ما جذبته الجاذبة وامسكته الماسكة الى قوام يتهيا لان تجعله الغاذية جزءا بالفعل من المغتذى
وهذا مبنى على ان الهاضمة غير الغاذية على ما هو مذهب الشيخ وحينئذ يجب علينا تمييز فعل الهاضمة عن فعل الغاذية
فنقول اذا جذبت جاذبة عضو شيئا من الدم وامسكته ماسكته فللدم صورة دموية واذا صار شبيها بالعضو فقد
بطلت عنه تلك الصورة وحدثت صورة اخرى فيكون ذلك كون الصورة العضوية وفساد الصورة الدموية وهذا
الكون والفساد انما يحصلان بان يحصل هناك من الطبخ ما لاجله ياخذ استعداد المادة للصورة الدموية بالنقصان
وان ياخذ استعداده للصورة العضوية فى الاشتداد ثم لا يزال الاول ينتقص والثانى يشتد الى ان ينتهى الى الحالة
التى حيث بطل عنها الصورة الاولى وهى الدموية وتحدث الاخرى وهى العضوية فهناك حالتان احديهما سابقة على
الاخرى فالسابقة تدريج الاستعداد فى انتقاص الاول والاحقة فيها احدى الصورتين وكون الاخرى فالحالة
السابقة هى فعل القوة الهاضمة والاخرى فعل القوة الغاذية فهذا هو الفرق بين هاضمة كل عضو وغاذيته وامر
جالينوس وسائر الاطباء ان الغاذية هى الهاضمة وسواء كان هو ما ذكرناه او لا فلا نزاع ان الهاضمة التى هى المبدا
لبعض مراتب التغيرات لا يجوز ان يكون هى المبدا التمام لتلك التغيرات لا سيما على قولنا فى تعاقب الصور النوعية واما
فعل الهاضمة فى الفضلات فالفضلات ان كانت غليظة فتفعل الهاضمة فيها الترقيق ليسهل اندفاعها وان كانت رقيقة
فتفعل فيها التغليظ لان الرقيق قد ينشر فى جرم العضو فتبقى الاجزاء المنتشرة فيه فلا تندفع واذا غلظت لم تنتشر في
العضو فاندفع بالكلية وان كانت لزجة فتفعل فيها التقطيع حتى يسهل اندفاعها ٩ فى الدافعة بدليل
على ان هاهنا قوى دافعة انا نرى المعدة عند القى كانها تندفع من موضعها الى فوق حتى تتحرك معها عامة الاحشاء ونرى عند
التبرز اذا كان البراز معتقلا او كان فى الامعاء فضل لذاع كذلك عامة يتحرك من موضعها الدفع بها الى
اسفل ونرى عامة الاحشاء تتحرك الى اسفل بحركة عضل البطن حتى انه ربما انخلع المعاء المستقيم لقوة الحركة الدافعة

ثم الرحم يرد على الاعضاء مخلوطا بالاخلاط الثلاثة فياخذ كل عضو ما يلائمه فلو لم يكن فيه قوة دافعة للباقى لبقى
عنده ولم يبق شىء من الاعضاء الا اختلط بالفاسدة ٥ فى تغاير هذه الاربع لقائل ان يقول الا يجوز ان يكون هذه
القوى واحدة بالذات واربعا بالاعتبار فتكون القوة جاذبة عند الاحتياج وماسكة بعده وهاضمة عند الامساك
ودافعة للفضل المستغنى عنه والحجة المشهورة فى ابطال هذا الاحتمال ان القوة الواحدة لا تكون مبدا للافعال
المختلفة وهى ضعيفة على ما سياتى والاجود ان يقال ان فى العضو الواحد قد يضعف احد هذه الافعال ويقوى الباقى
ولو لا تغايرها لما استحال ذلك وللمنكر ان يقول لم لا يجوز ان يكون ذلك لاختلاف الشرائط والموانع لا لاختلاف
القوى ٦ فى ان هذه القوى لا تفعل الا بالليفات بيانه ان ما تفعل الجاذبة فى جذب الليف المطاول والماسكة
التى فى الامساك الليف المورب والدافعة التى فى الدفع الليف المستعرض والكلام عليه من هنا فلما كانوا
برهانا على توقف صدور هذه الافعال عن هذه القوى على هذه الليفات والمناسبة لا تفيد الا الظن وعند
الصواب ان جذب المرى والمعدة يتوقف على الليف المطاول ودفعهما على الليف المستعرض لانه متى وقع الخلل فى
احدهما دون الاخر وقع الخلل فى ذلك الفعل بحسب الكبد والرئة والطحال والاطوية الجليلية وكل واحد من
خطا بالليف ليس منها شى من الليفات مع ان فيها القوى الثلاث ٧ فى ان افعال هذه القوى لا تتم الا بالحركة
لان اعلمية هذه القوى لا تتم الا بالحركة اما الجذب والدفع فلا شك انهما لا يتمان الا بالحركة المكانية واما الهضم
فلانه لا يتم الا بتغير الغذاء وذلك التغير حركة فى الكيف وهو لا يحصل الا بتفريق الاجزاء الغليظة وجمع الاجزاء
الرقيقة وذلك الجمع والتفريق لا يحصلان الا بحركة مكانية فاذا الهضم حركة فى الكيف مفتقرة الى حركات مكانية واما
الامساك فهو ليس حركة بل منع منها ولكنه لا يحصل الا بتحريك الليف على هيئة الاشتمال واذا لا بد فيه من الحركة
فثبت ان افعال هذه القوى لا تتم الا بالحركة ٨ فى كيفية افتقار هذه القوى الى الكيفيات الاربع افتقار هذه
القوى الى الكيفيات الاربع ليس بالذات لانه ممتنع بل بالعرض واكثرها افتقارا الماسكة من حيث انه يحفظ الليف
على هيئة الاشتمال على المحتاج للامساك ثم الدافعة من حيث انه يمنع من تحلل الريح المعينة على الدفع بما يمنع

الى [illegible] العريض العاصر من الدفع واما سائر الكيفيات فاذا قايسنا بها هذه القوى الاربع وجدنا حاجة
الماسكة الى اليبس اشد من حاجتها الى غيره والرطوبة لا تعين الماسكة البتة واما البرد فقد قيل فيها انه
الحر بدلان الحاجة اليه عند الحركة ومدة حركة الماسكة اقل من مدة سكونها فكان انتفاع الماسكة باليبس
من انتفاعها بغيره واما الجاذبة فلا حاجة بها الا الى الحر واليبس ثم ان حاجتها الى الحر اشد لان حاجتها الى
التحريك اشد من حاجتها الى التسكين ولان الحار معين على الجذب واما الدافعة فحاجتها الى اليبس اقل من حاجة
الماسكة والجاذبة لانه لا حاجة بها الى التسكين بل الى الدفع نعم لها حاجة الى قليل تكثيف يعين على العصر واما
الهاضمة فلا حاجة بها الى اليبوسة اصلا بل الى الرطوبة وحاجتها الى الحرارة شديدة جدا فاذا اشد القوى حاجة
الى الحرارة الهاضمة ثم الجاذبة ثم الدافعة ثم الماسكة واما اليبس فاشد القوى حاجة اليه الماسكة ثم الجاذبة ثم
الدافعة ٩ في كون بعض هذه القوى متضاعفة في بعض الاعضاء اذ انكار اختلاف الافعال يدل على اختلاف القوى
فلا شك ان هذه الاربع متضاعفة في آلات الغذاء فالمعدة فيها قوة تجذب غذاء كلية البدن والتي تمسكه هناك
والتي تغيره الى ما يصلح لان يصير دما والتي تدفعه الى الكبد وفيها ايضا قوى جاذبة لما تغتذي به المعدة خاصة
وقوة ماسكة وقوة مغيرة الى جوهر المعدة وقوة دافعة للفضلات وكذا القول في سائر الآلات لان اصلاح
الغذاء لكلية البدن غير اصلاحه لجوهر المعدة ٤ في ان جاذبة كل عضو مخالفة بالماهية لجاذبة العضو الآخر وكذا
القول في سائر الكيفيات لان اختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات ٣ في الغذاء اسم مشترك بين
امور ثلاثة وهو الذي يقوم بدل ما يتحلل عن الشيء بالفعل او بالقوة [illegible] يقال له غذاء وهو بعيد بالقوة غذاء
كالحنطة [illegible] ويقال له غذاء اذا لم يحتج الى غيره الا الالتصاق [illegible] ويقال له غذاء عندما صار جزءا من المغتذي
شبيها به بالفعل والمشهور ان الحيوان لا يغتذي بالاجسام البسيطة لان الغذاء شبيه المغتذي بالقوة والبسيط
لا يشبه المركب وللقائل ان يقول لا شك ان النبات يجذب الماء الى نفسه ويصير ذلك الماء جزءا منه واذا جاز ذلك
في النبات فلم لا يجوز مثله في الحيوان والمعتمد في [illegible] ٣ في كيفية تصرف القوى الغاذية في الغذاء وذلك

في الحيزين مختلفين ولو كانت حركات السيارات بانفسها لاستحال وجود البعد المضاعف في القمر
وعطارد وللقائل ان يعترض على الاول بانا قد بينا انه ليس لكم دلالة على استحالة الخرق على الافلاك [illegible]
ثم ان سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يقال انه ينفصل من ثخن الفلك جسم شبيه بحلقة ويكون قطر ثخنها مساويا
لقطر الكوكب ثم ان الكوكب اذا تحرك اشتمل على تلك الحلقة فتتحرك الحلقة والكوكب معا ويكون الفلك انفك
غير ان بعضه لا انخراق اصلا ثم انا لا نشاهد تلك الحلقة لكونها شفافة مشاكلة لجرم السماء وعلى هذا
التقدير لا يلزم من استقلال الكوكب بالحركة انخراق الفلك وعلى الثاني انه بناء على صحة ان يتحرك الجسم الواحد
دفعة واحدة حركتين الى جهتين احدهما بالذات والاخرى بالعرض وقد مر في باب الحركة ما فيه من الاشكال
وعلى الثالث انه مجرد استبعاد وعلى الرابع انه لا يجري في كل السيارات ثم هما بما اعترضنا على الثاني
بب في عدد الكرات ان الناس لما اعتقدوا ان الكوكب لا يتحرك الا بحركة الفلك اشتغلوا باضافة الحركات على عدد
الكرات والمشهور ان الكرات الكلية تسع والحق ان الرصد لما دل على هذه التسع اثبتناها والزائد لما لم نعلم
ثبوته لم نعلم انتفاءه ولذلك لم يظهر للشيخ ان كرة الثوابت كرة واحدة او كرات منطوية بعضها على بعض فهذا
الاحتمال واقع لان الذي يمكن ان يستدل به على وحدة كرة الثوابت ليس الا ان حركاتها متشابهة ومتى كان
كذلك كانت مركوزة في كرة واحدة وهو المقدمتان غير يقينيتين اما الصغرى فلان حركاتها وان كانت في الحس متشابهة
لكن لعلها لا تكون في الحقيقة واحدة لانا لو قدرنا ان الواحدة منها تتم الدورة في ستة وثلاثين الف سنة والاخرى
تتممها في هذا الزمان لكن بنقصان عاشرة واحدة او اقل فالذي يخص الدرجة الواحدة من هذا القدر من التفاوت
يقل جدا بحيث لا تفي اعمارنا بضبطه واذا احتمل ذلك سقط القطع بالتشابه واما الكبرى فلاحتمال اشتراك
الاشياء المختلفة في لازم واحد اعلم ان هذا الاحتمال غير مختص بكرة الثوابت بل هو حاصل في كل الكرات
والذي يقال في ابطاله من ان ترتيب كل الكواكب يقتضي ان يبعد الكوكب الذي في ثخنه [illegible] ضعيف
فيجوز من هذا الباب [illegible] لم يكن فوق الفلك التاسع المتحرك بالحركة اليومية من الافلاك ما لا نعلم

عددها الا الله سبحانه بل يحتمل ان يكون هذا الفلك التاسع بما فيه من الكرات مركوزا في ثخن كرة اخرى محيطة به ويكون
في ثخن تلك الكرة الف الف مثل هذه الكرة وليس في ذلك ما يستبعد فان تدوير المريخ اعظم من مثل الشمس فاذن لا يمكن
ذلك فانه ليس لنا ان نعترض مثله فيما هو اعظم منه ومن ان الحركات السماوية لا يعرض لها الاختلاف لان الظاهر
القدماء لما تاملوا الحركات السماوية وجدوا الاختلافات العارضة لها على نظام واحد وسنن واحد ظنوا انها لا
انفكاك عنها غير مختلفة اصلا اذ لو صح عليها هذا الاختلاف لوجد ولما اختص نظامها بوجه واحد ولما استمرت
مشاهدتهم لذلك النظام حكموا بامتناع الاختلاف اصلا مادامت باقية فبنوا على هذا الاصل مباحثهم النجومية
والمناظر وظني انكم هينا المقدمة برهانية الذي يكون فيه تشابه من اصولهم بحيث ان السموات بسائط
فلا يكون لها الا قوة واحدة فلا يصدر عنها الا اثر واحد فالاثار الصادرة عنها لا تقع الا على نهج واحد
الحركات السماوية مستندة الى واجب الوجود اما بغير واسطة او بواسطة وعلى التقديرين يلزم من امتناع
عروض التغير له امتناع تغيرها ولا بعد ان يرد في ذلك لهما ايضا شبهة لان تغيرها بواسطة الحركات السماوية
فلا جرم صح تطرق التغير اليها اما الحركات السماوية فليست بواسطة حركات اخرى ولقائل ان يعترض على الاول
بانا بينا ضعف دليلكم على بساطة الفلك المحدد وبينا انه لا دليل لكم على بساطة سائر الافلاك اصلا ولئن سلمنا
ذلك لكن البساطة لا تمنع من التغير كالعناصر وعلى الثاني انه مبني على كون الصانع موجبا بالذات وقد ابطلناه
ثم ان سلمنا ذلك لكنا بينا في باب الحركة ان صدور الحوادث عنه لا يتوقف على توسط الحركات الجسمانية ثم لئن سلمنا
ذلك لكن الحركة الواحدة كافية فيه ولتكن هي الحركة الاولى فاما حركات الافلاك الكوكبية فلا حاجة اليها
وايضا فالحركة الاولى يمكن ان تكون مستتبعة دوام ذاتها واما دوام احوالها في السرعة والبطوء فذلك
باطل ايضا عن الواجب ثم ان سلمنا صحة دليلهم لكنه باطل بوجه اخر وهو ان حركات الافلاك اختيارية والحركة
الاختيارية لا تمنع عروض الاختلاف لها وكذلك مال الشيخ في الحكمة الشفاء الى ان حركات
الافلاك نفسانية فلا يمتنع عليها ان لا تتم الا دورة بل يكفي القدح على هذه المقدمة فلا نسلم ان الاختلاف لا يعرض

لشيء من السماويات منها ان الثاني في حركات الكواكب واجرامها اختلافا منتظما عائدا في نهاية الى اوله والثاني في
الحركات في السرعة والبطوء واما في المقادير في الصغر والكبر علمنا ان في ذلك سبب اختلاف وترتيب وبعدها
عن الابصار وذلك انما يكون بسبب الافلاك لا محالة فنقول الفلك الحامل للكوكب اما ان يكون محيطا بالارض او
لا يكون فان كان الاول فاما ان يكون الكوكب مركوزا فيه او مركوزا في غيره فان كان الاول استحال ان
يختلف بسبب ذلك قربه وبعده الى الارض وان يقطع قسيا مختلفة في ازمنة متساوية والا عرض الاختلاف
المذكور فتعين القسمان الاخيران او ما تركب منهما وهو ان يكون الفلك خارج المركز والكوكب لا يكون مركوزا فيه
بل في جرم مركوز فيه متحرك وهو فلك التدوير كما هو احد الاحتمالين في الشمس او لم يكن محيطا بالارض بل يكون
مركزه غير مركز العالم كما هو الاحتمال الثاني في الشمس وهو الاحتمال الظاهر او ما تركب منهما وهو
الستة الباقية ان النمو على الافلاك محال اما البسيط فلا على الفلك فلذلك لا مجال الا
الخلا واذا استحال ذلك على احد سطحيه استحال على الثاني لكون الفلك لا يقدر ان يستطيل فيكون جميع جوانبه على
طبيعة واحدة واذا استحال ذلك في مقعره استحال على محدب فلك الثوابت والا لزم تداخل الابعاد
واذا استحال ذلك على محدبه استحال ايضا على مقعره اما ان كان بسيطا فلما مر وان كان مركبا فلانه ينتهي تحليله
المركب الى البسائط ويتقرر ما ذكرناه في كل واحد من سطحي كل واحد من تلك البسائط ولقائل ان يقول امتناع
نمو محدب الفلك الاعلى يحتمل ان يكون لا لذاته بل لعدم شرطه وهو الجهة وهذا المعنى غير حاصل بالنسبة
مقعره لاحتمال ان يقال انه عندما يتخلل ويتبسط بتكاثف محدب الثوابت وينقبض على هذا التقدير
يبطل ما ذكرتم وايضا فما ذكرتم يمنع من جواز النمو على كل الاجسام بطل في المجرة ذهب ارسطو الى انها
ابخرة دخانية وانفته الهواء والصحيح انها اجرام كوكبية صغيرة قليلة الضوء متقاربة في الموضع قربت
على هذا الوجه لوجوه فلو كانت المجرة في الهواء لكان لها اختلاف منظر لان القمر الذي فوقه اذا ظهر له
اختلاف المنظر فان يظهر لها اولى وفساد الثاني لما ذكرنا في افساد المتقدم بسبقا الابخرة الدخانية

هذا الشكل من غير ان يتطرق الى شئ من التغيرات في شئ من التواريخ مستقلة جدا لكن في وجه القمر اشباح
بعض المواضع في وجه القمر تشبه النور التام اما ان يكون لسبب خارج من جرم القمر او غير خارج عنه
اما الاول فاما ان يكون لمثل ما يعرض للمرايا من وقوع الاشباح فيها فلا ترى تلك المواضع مضيئة
تلالؤ كل العنصر لما تصورت اشباح الجبال والبحار فيهم لم تر تلك المواضع منيرة والاول باطل لان الاشباح
المشاهدة في المرايا يختلف مواضعها باختلاف مقامات الناظرين والآثار التي في وجه القمر ليست كذلك ولانه
القمر في المرآة لا يكون مضيئة اولان نشارا ايتلك المواضع عنا موان كان عنصريا وجب ان يختلف المواضع
المستترة باختلاف مقامات الناظرين ولانه ان كان من مواضعها او نارا صرفة لم يلزم بيان الكونه شفافا وان كان
من كامثل بخار او دخان لم يدم او عماد ثابتا وسواء لم يكن كذلك الى حجم القمر لزم ان يكون له اختلاف منظر او لان
من كثرة اقبية وهو الحق وذلك ان يكون في وجه القمر اجسام كوكبية مظلمة او قليلة الضوء حالة اشاه القمر مطلمة
واما الثاني فهو ان يكون ذلك بسبب عائد الى ذات القمر فاما ان يكون جرمه الموضع المنيرة مسامتا بجوهره
الموضع المضي فحينئذ يمتنع ان يختلفان الكمية الا لسبب خارجي وذلك السبب اما ان يكون عنصريا او بعقلنا
ذلك المحو بسبب انسحاق عرض القمر مع محاذاة الشمس فلان لا ارصاد تكذب وتنوع النقصان في اجرام الكواكب
لانه لا ما اشتمل النار الا على نقطة واحدة في سطح طول عدة واحدة وذلك عندما يكون في حضيض تدويره ويكون
تدويره في حضيض حامله اي سماويا وقد مر الكلام فيه ولان كان امر ظلمة جانب المظلم بازاء جانبه المضي وذلك
باطل والا لاختص ذلك الاثر باطرافه فقط ولكان كلما ازداد البعد عن الطرف ازداد الضوء فتغلب الظلمة
كلام في ان الافلاك متحركة بالارادة يثبتون لها ارادة الكواكب متحركة واعتقدوا ان حركتها لابد وان يكون لحركة الفلك
اعتقد وحركة الفلك وكان ذلك طريقا اما الطبيعيون لما ارادوا ان يذكروا طريقا ما قد فنذكره وجهين فنا
الفلك بسيط فاختصاص كل جزء منه بوضع خاص اما ان يكون واجبا او جائزا والاول باطل لان الاجزاء المفترضة
في البسيط متساوية في تمام الماهية والامور المتساوية في تمام الماهية يستحيل ان يجب لبعضها دون البعض امر

والثاني يقتضي صحة انتقال كل واحد من تلك الاجزاء الى حيز الآخر وذلك بالحركة المستديرة فاذن الحركة المستديرة
على الفلك جائزة وكل ما صحت الحركة المستديرة عليه ففيه مبدا ميل مستدير على ما صح في باب الحركة
وكل ما فيه مبدا ميل مستدير فهو متحرك على الاستدارة لوجوب حصول الاثر عند حصول المؤثر والقابل
اذا امتنع انه لا يستدير ولقائل ان يقول انتم انما بينتم صحة وجود الحركة المستديرة بالنظر الى القابل
اي جسم الفلك من حيث هو قابل لها والصحة الحاصلة للقابل لا بعينه في تحققها المؤثر والشرط
واما الصحة المطلقة التي هي لما يثبت بعد ثبوت القابل والفاعل وحصول الشرائط وارتفاع الموانع فان
ادعيتم صحة الحركة المستديرة على الفلك بالوجه الاول لم يلزم بالوجه الذي ذكرتموه لكن لا يلزم من تحققها تحقق
العلة الفاعلة للحركة وان عنيتم الثاني فلم قلتم ان هذه الصحة بعد اثبات ان العلة الفاعلة لتلك الحركة
حاصلة وانتم انما تثبتون العلة الفاعلية وهي مبدا الميل المستدير بواسطة هذه الصحة فيلزم الدور
ب لما كان الفلك بسيطا لم يكن ان يحصل بعض اجزائه في بعض احيازه اولى من ان يحصل في سائر احيازه
فاما ان يبقى كل جزء منه في جزء من اجزائه فيكون حركته على الاستدارة ممكنة على الآخر المرجح وانه محال
واما ان لا يبقى بل يتحرك وذلك يقتضي كون الفلك متحركا ولقائل ان يقول هذا يقتضي ان يكون البسائط العنصرية
متحركة بالطبع على الاستدارة وذلك باطل كيف في كيفية حركات الافلاك الفلك متحرك كل متحرك فلابد وان
يعرض له اختلاف وضع بالنسبة الى جسم آخر غير الفلك كذلك وذلك الجسم لا يجوز ان يكون خارجا عنه لما عرفت
انه ليس خارج الفلك الاقصى جسم آخر فلابد وان يكون داخلا فيه ولا يجوز ان يكون متحركا لان تبدل النسبة عند
المتحرك قد يكون للساكن وللمتحرك فلابد وان يكون ساكنا وهو الارض ج في ان المحيط كيف يتحرك المحاطية
قالوا هذا على وجهين اما ان يكون احدهما جزءا من الآخر كالخارج المركز الذي هو جزء من المثل فلا محالة يتحرك
بانتقاله لتبعية المحيط مكان طبيعي للمحاطية فينتقل به ولما ولي من قطبا جزء من الحاوي طبعا لكونه مكانا
له فينتقل ايضا بانتقاله ولقائل ان يعترض على الثاني من وجهين الاول ان النقط المفترضة في مقعر المحيط متساوية

بان يحل الكوكب بسبب حركته فيستحيل ان يكون قطب المحوي طالبا النقطة معينة من الحاوي حتى يحاذي النقط
المساوية لها بسبب عمود الممثلات بأسرها انما تتحرك حركاتها البطيئة بحركة فلك الثوابت ولم توجد هناك
اخرى العاشر بل الصحيح ان المحرك للكل هو الله سبحانه بالاختيار اذ ان ثبت على ما هو مذهبهم كون الحاوي محركا
للمحوي فانه يكون محركا له بالقوة لا بالمماسة لكن في ان حركات الافلاك نفسانية الافلاك متحركة بالاستدارة
طبعا وكل ما كان كذلك كانت حركته نفسانية وانت قد عرفت ما في كل واحد من المقدمتين ثم لكون من المعلوم
ان نسبة كلية العناصر بأسرها الكلية الى الافلاك اقل من نسبة البرة التي يبتلعها الانسان الى بدنه فاذا لم يمتنع
تلك البرة بل كثير من الاخلاط والاعضاء الغير الحية الى نفس من اطلاق اسم الحيوان عليه فكذا العناصر لا تمنع
من اطلاق اسم الحيوان على كل العالم لكن في انه هل للافلاك شيء من الحواس الخمس الظاهرة او الباطنة [illegible]
الشهوة والغضب لو كان لها شيء من الحواس الظاهرة لكان معطلا وهو فاسد والتالي يدل على فساد المقدم بيان
الشرطية ان الغرض من خلقة الحواس الظاهرة في الحيوانات جلب النافع او دفع الضار ولما كانا على الفلك محال
لم يكن في الحواس التي لها فائدة وبيان فساد التالي انه لا معطل في الطبيعة وللقائل ان يقول هذا القياس انما يتم
لو ثبت ان شيئا منها غير يقيني فلانه لا فائدة في خلقة الحواس الا جلب النفع ودفع الضرر وذلك غير يقيني فلم لا
يجوز ان يكون نفس هذه الحواس منفعة او لا ان يكون الغرض منها منفعة اخرى غير المنفعة والمضرة على الفلك محال وقد بينا
انما يستتم لكم على ذلك دلالة جيدة وايضا لا معطل في الطبيعة وهذه مقدمة مقبولة عند الاكثر لكونها
منقولة عن الائمة ولكن لا يتنبه لكل من الاول لا النذرات اما الشهوة والغضب فقد نفوهما عنهم بمثل الطريقة
واما الخمس الباطنة فقد اضطرب كلام الشيخ فيها فحيث نفاها استدل عليه بانها متعلقة بالحواس الظاهرة
فان التخيل يحفظ صور المحسوسات والتوهم يدرك احوالها الجزئية والتفكر يتصرف فيها فاذا لم يوجد الاصل
بجملته لا يوجد التبع وللقائل ان يقول لا نسلم انه لا فائدة فيها الا حفظ صور المحسوسات واحوالها الجزئية
ولم لا يجوز ان يكون فيها فائدة غير ما ذكرتم ثم ان سلمنا ذلك فلم قلتم انه لا معطل ولو في المتعلق الاول القوة الحيوية فيها

قبل الكوكب في الفلك كالقلب في البدن فكما ان القلب اول عضو يتعلق به النفس فكذا الكوكب واشار اهل
المباحث لا برهن على شيء منها الا الظنون الضعيفة لكن في ان الافلاك كرات تعويلهم على البرهان اللمي وهو
انها بسائط والبسيط شكله الكرة وقد عرفت ما في كل واحد من المقدمتين وبعد تسليمهما نقول انه لا يلزم
من هذا القدر وجوب كونها كرية لجواز زوال الاحوال الطبيعية لمانع عن مقتضى الطبيعة وهذا الاحتمال
لا يندفع الا بان السموات لا يعرض لها الاختلاف عن مجاري الطبيعة لكنه اذا تكلما على اهل المقدمة ايضا
الرياضيون فقد ذكروا طرقا اقناعية ان الفلك لو كان مضلعا او مسطحا او على شكل اخر لزم من توقع الخلاء
عند حركته وفساده ان التالي يدل على فساد المقدم وللقائل ان يقول الخلاء انما يلزم من حركة البيضي على قطره
الاقصر والعدسي على قطره الاطول واما على العكس فلا وقولنا مستطيل [illegible]
وان كان كذلك لكن لا نسلم لزوم الخلاء بتقدير توقع الحركة على ذلك الوجه ضعيف لانا نقول فلم لا يجوز ان يقال
المحال انما لزم من فرض توقع الحركة على الوجه الذي ذكرتم لان كذب المقدمة المستعملة في قياس الخلف لا يظهر
الا عند صحة باقي المقدمات بين ان الفلك مستدير في طوله ثم في عرضه اما الطول فلان اجزاء الفلك في طوله
اما ان يكون متساوية القرب من الارض او لا يكون فان كان الاول ثبت كونها كرة وان كان الثاني فنقول انا نستقيم
الدلالة على ان السماء محيطة بالارض وان الارض كرة وحينئذ انه كل موضع نصف نهار من موضع اخر قبل ان يرى
الكوكب في البلد الذي يكون افقه ابعد من نصف نهاره عند كونه على ذلك الافق غاية الصغر حين يكون على
نصف نهاره في غاية الكبر وفي البلد الذي يكون الامر فيه بالعكس يرى على العكس مما ذكرنا وفي بعض البلاد
يكون الكوكب في احد الافقين اعظم منه في الافق الاخر او يكون غاية ارتفاعه في احد الافقين اعظم منه في الاخر وعلى
التوالي كما ذكرنا ان احوال الطلوع والغروب في جميع البلاد الموضوعة على طول العمارة على نسق واحد واما
العرض فلان السائر من الجنوب الى الشمال على خط من خطوط نصف النهار يظهر له من الجانب الشمالي ما لم يكن
يظهر ويخفى عنه من الجانب الجنوبي وذلك لا يتم الا بان يكون على شكل الكرة [illegible]

وسائر الاركان انما علمنا بوجود سطح على الشكل السماوي كرة كما دوريته بسطح في الاسطقسات
الافق ودوائر المقنطرات السموات وما شاكلها على ان الارض كرة ثم الاشكال عددنا الآلات من ارتفاع
ومواقعها المنطقة الحسن وههنا الطريقان من الاذنا عبارة صح في ان السموات يصح عليها الكون والفساد
منع ان يظن منه البس مراده ههنا كونها ليست بمبدأ بل ان الاجسام التي منها كونت الافلاك لا تقبل الا
تلك الصورة مادامت موجودة كانت متصورة بتلك الصورة والا لعدمت واحتج عليه بوجهين فلو كان الفلك
كائنا لصح الحركة المستقيمة عليه وفساده ان يدل على فساد المقدم بان الشرطية لان كل متكون جسم وكل
جسم فله حيز طبيعي فالمتكون حيز طبيعي واما ان يتكون في حيزه او في حيز آخر فان كان الثاني فاما ان يتحرك بالطبع
الى حيزه فيكون متحركا بالاستقامة او لا يتحرك بالطبع فلا يكون المكان الطبيعي مطلوبا بالطبع هذا خلف ولا خلوا اما
ان يقال ان ذلك الحيز قبل تكون هذا الجسم فيه كان خاليا وهو محال لاستحالة الخلاء او كان فيه جسم فعند حصول
الجسم الذي يكون ان بقي الجسم الاول فيه تداخل وان لم يبق فالجسم الذي خرج عنه ان لم يكن من نوع هذا
المتكون فحيز حصل فيه لا شك انه قد اخرج الجسم الذي هذا المكان مكان طبيعي له ولا شك ان ذلك الجسم طالب
العود اليه فيميل مستقيم بهذا المتكون ايضا ميل الميل المستقيم لانه من جنسه والا لكان المكان الواحد طبيعيا لجسمين
مختلفين بالطبع وانه محال وان كان من نوعه فكذلك ثبت ان كل متكون ففيه ميل مستقيم واما فساد التالي
فلان الفلك فيه ميل مستدير والميلان لا يجتمعان في الفلك فثبت ان جملة الصورة الفلكية ما دامت كانت في حيزه
الذي هو له كرته وعلى هذا الشكل فقد كان فلكا قبل صيرورته فلكا هذا خلف وان لم يكن كذلك فانه مال اليه
لا بد وان يكون بحركة مستقيمة وذلك على التحديد محال واعلم انا قد ذكرنا في هذا الكتاب لا سيما في هذا الباب منه
ما لو وقفت عليه لم يخف عليك وجه هذا الكلام على هذه الوجوه القسم الثاني في البسائط العنصرية
وفيه فصلان الفصل الاول في الاركان وهي كرية فاني ترتيبها اقربها الى الفلك النار التي تحت فلك القمر
وهو ان طول محالها الفلك الجسم الذي يتحرك عليه يجعله نارا واني هو لان الشهب اجسام محترقة فلولا النار

في الجسم العالي والا لما كان كذلك واما الجسم الذي في غاية البعد عن الفلك فهو في غاية البعد عن وصول اثر
حركته اليه فكان ساكنا جامدا وهو الارض واما الجو الذي لا يكون شديد القرب من الفلك فانه لا يسخن الى الغاية
وهو الهواء ومما لا شك فيه ان الماء طاف على الارض مما يلي الهواء فعلمنا ان مكان الماء يجب ان يكون تحت الهواء
ولقائل ان يعترض على ما ذكره اولا في النار بانا لا نسلم ان الفلك متحرك بل المتحرك هو الكواكب فقط على ما هو
الرأي لكنا ذكرنا ما يكفي ان نقول ان مقعر الفلك لا خشونة فيه اصلا حتى يتشبث بسببها اجزاء الجسم المجاور له واذا كان
كذلك لم يلزم من حركة الفلك حركة ما جاوره فلا يلزم سخونته واما الفلك فهو في نفسه ليس بحار حتى يسخن ما جاوره
به وعلى ما ذكره ثانيا انه لا يمتنع ان يلتبس في الفاعل الحار بعد القدح باطل وعلى قولهم كما انه لا يعرف
انكم لما علمتموها بعدم وصول تأثير الفلك اليه فقد علمتم الامر الوجودي بالعدمي انه محال بما يبرهن
وهي سبعة الاول في شكل الارض هو الكرة وقد ذكر فيه وجوها فان الارض في طولها اما ان يكون مسطحة او
او محدبة والاول باطل والا لكان طلوع الشمس على جميع البلاد الموضوعة على هذا السطح وغروبها عنهم دفعة
والثاني كذلك لانا لما اعتبرنا من القمر خسوفا واحدا بعينه واعتبرنا احدى احواله المضبوطة كالربع لم نجد
ذلك في البلاد المختلفة الطول في وقت واحد من النهار والليل والثاني ايضا باطل والا لكان طلوع على
اهل المغرب قبل طلوعها على اهل المشرق ولما بطل القسمان ثبت كونها في الطول محدبة وفي العرض ايضا
كذلك لانها لو كانت مسطحة لكان السالك على خط من خطوط نصف النهار الى الجانب الشمالي يجب ان لا يزداد
عليه ارتفاع القطب الشمالي وانخفاض القطب الجنوبي وان لا يظهر له في الشمال من الكواكب ما كان خفيا عنه
وفي الجنوب بالعكس ولو كانت مقعرة لكان كلما كان التوغل في الجانب الشمالي اكثر كان خفاء القطب الشمالي
والكواكب القريبة منه اكثر وكل ذلك باطل فالارض في طولها وعرضها محدبة وذلك يحدث على شكل الكرة
لانا نجد التفاوت في اوقات الخسوفات وفي عروض البلدان على حسب التفاوت في اجزاء الدائرة فالارض كرة
ولقائل ان يقول المعمورة من الارض في الطول اكثر من النصف واما النصف الثاني فمعمور في الماء ولاخر

لا نعرف حال ذلك النصف فلعل ذلك النصف مسطح مستو بحيث يقع الضوء على كله دفعة او يكون مقعرا
بحيث يكون وقوع الضوء على جانبه الغربي قبل وقوعه على جانبه الشرقي وقد ذهب الى كل واحد من
هذين الاحتمالين قوم فهذه الدلالة لا تبطل احتمال كون الارض على صورة نصف كرة بل لا تبطل كونها على
صورة ربع كرة بل لا تثبت ايضا كونها على شكل تمام ربع الكرة لان ذلك انما يثبت لو امكننا ان ننتقل من
خط الاستواء الى الموضع الذي يكون القطب على سمت الراس ومعلوم ان ذلك متعذر لا يقال لما ثبت
بهذه الحجة ان القطعة المعمورة من الارض على شكل قطعة كرة وجب ان يكون شكل تمامها شكل الكرة لان
مقتضى الطبيعة البسيطة لا يختلف لانا نقول هذا انما يجب لو كان شكل هذه القطعة شكلا طبيعيا فلم قلتم
ذلك ولم لا يجوز ان يكون قسريا كما انكم تعتقدون ان بروز هذا الربع قسري فلم لا يكون تمام الاستدارة هي الشكل
الطبيعي للاجسام البسيطة فنقول وان ذلك الكلام انما يتم لو ثبت ان شكل الجسم البسيط هو الكرة وهذا
لو ثبت لكان كافيا فيكون [illegible] الاشتغال بذكر هذه الحجة لغوا ثم ان سلمنا ان شكل الارض يجب ان يكون كما قلتم انما
نجده بحسب ما [illegible] تدرك [illegible] التفاوت في الطول والعرض بحسب التفاوت في اجزاء الدائرة فلعل هذا انما
يثبت لو اتفق وثبت ان حل في جميع البلاد المتفاوتة في الاطوال [illegible] انا [illegible] صدقه
حتى يقاد احد لم يوجد ومقادير التفاوت بين الساعات بحسب مقادير التفاوت في الاطوال او في العرضين
ومعلوم ان ذلك مما لم يوجد قط بعضه الذي عرف بالرصد وقوع التفاوت تاما او وقوعه على الوجه المذكور
[illegible] ذلك انما [illegible] به بناء على كرية الارض فلو اثبتنا به كرية الارض لزم الدور [illegible] ظل الارض مستدير وكل
ما ظله مستدير فهو مستدير [illegible] بيان الصغرى لان انخساف القمر ليس الا ظل الارض وانخساف القمر مستدير
فانه ظل الارض مستدير وانما قلنا ان انخساف القمر ليس الا ظل الارض لانه لا نعني بالظل الا عدم النور عن
الشيء القابل للنور بسبب توسط الكثيف بين المضيء والمستضيء وانخساف القمر ليس الا كذلك واما انخساف
القمر مستديرا فبالحس وبيان الكبرى لان امتداد الظل يكون على شكل الفصل المشترك بين القطعة المضيئة باشراق

الشمس عليها من القطعة المظلمة منها واذا كان الظل مستديرا وجب ان يكون ذلك الفصل المشترك الذي شكل
الظل مثل شكله مستديرا فالارض اذا مستديرة ثم ان هذا الدليل غير محقق بجانب احد جوانب الارض
لان المقاطرة الموجبة للخسوف تتفق في جميع اجزاء فلك البروج مع ان شكل الخسوف ابدا على الاستدارة لا يقال
الشيء ذو الاضلاع الكثيرة يرى من البعد مستديرا فلم لا يجوز ان يكون الامر كذلك ههنا لانا نقول هذا انما يضر لو
ادعينا ان الارض كرة حقيقية ثم كيف يذهب الى ذلك مع انا نشاهد فيها الاغوار والانجاد بل المدعى
انه قريب الشكل من الكرة حتى الارض بطبعها متحركة الى الوسط فيجب ان تكون كل اجزائها كذلك وجب ان يكون شكلها
تمام الكرة فان قيل [illegible] الارض [illegible] من كل جهة [illegible] ان كان ثقل الارض [illegible] من كل جهة او قريبا منه يجب ان
يكون غرضها في المائل من جميع الجوانب على السواء فكان يجب ان لا يكون شيء منها بارزا وان لم يكن كذلك وجب ان يكون
بعض جوانبها اثقل من البعض لكن الارض جسم بسيط واذا كان كذلك جانبه لا يزيد ثقلا ازيد مقدار فالبارز
لا بد وان يكون بعض جوانبها ابعد طولا من بعض الجانب [illegible] حتى يعدل الجوانب في الثقل وذلك
يقدح في كونها كرة ثم كيف يكون الارض كرة مع انا نشاهد فيها الاغوار والانجاد والجواب عن الاول انا
لا نسلم كون الارباع الثلاثة مغمورة في الماء ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون التفاوت بين جوانب الارض
بسبب التفاوت في الشكل بل للتفاوت في الخاصية بان يكون بعضها اكثر اكتنازا او تحجرا فكان اثقل والجانب الاخر
اكثر رخاوة وسخافة وكان اخف وعن الثاني ان ذلك انما يقدح في كونها كرة حقيقية ونحن لا ندعيه بل المدعى
انها بالكرة اشبه وهذه الاغوار والانجاد اذا نسبت الى كلية الارض وجدت اقل من الخشونات التي
على ظاهر الكرة الصغيرة ٢ في سكون الارض من الناس من جعل الارض متحركة ومنهم من جعلها ساكنة وهم الاكثرون ومنهم
من جعلها هاوية ومنهم من جعلها صاعدة ومنهم من جعلها متحركة بالاستدارة وهؤلاء [illegible] هذا
القول لانه [illegible] الحركة بطيئة الى المشرق وحركة سريعة الى المغرب فيستحيل عندهم كون الجسم الواحد متحركا
دفعة الى جهتين متوازيا كان ذلك بالذات او بالعرض او احدهما بالذات والاخرى بالعرض في جوهر الافلاك

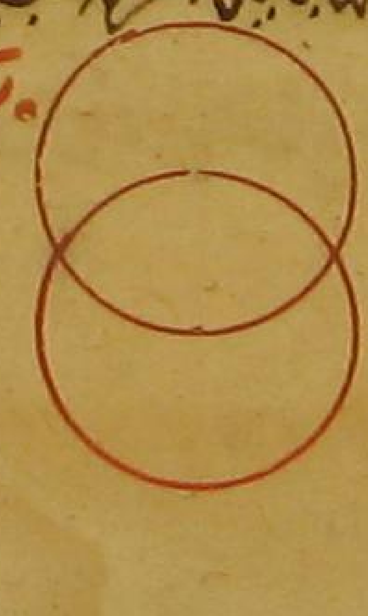
متحركة الى المشرق حركة بطيئة واما الارض فانها متحركة من المشرق الى المغرب بهذه الحركة اليومية فبسبب ذلك
نرى الكواكب طالعة وغاربة كما ان السفينة في الماء متحركة والشط ساكن وان كنا نتخيل حركة الشط الى الجانب
المضاد للجانب الذي السفينة تتحرك اليه ويدل على بطلان الحركة المستقيمة انا اذا رمينا المدرة الى فوق عادت
الى موضعها ولو كانت الارض صاعدة لما احتاجت المدرة الى العود ولو كانت هابطة لما وصلت اليها لان الاثقل اسرع والاسرع
لا يلحقه الابطأ ولو كانت صاعدة لكنا كل يوم اقرب الى الفلك فكان يجب ان يزداد عظم الكواكب كل يوم في حسنا
ولكان المرئي لنا من الفلك كل يوم اقل ولو كانت هابطة لكان الامر بالعكس ويدل على فساد حركتها بالاستدارة
حول نفسها ان مدار الارض عشرون الف ميل وثلثون ميلا على ما ذكره اصحاب الارصاد وهو منقسم بسيرها الى اربع وعشرين
ساعة وحصة الساعة الواحدة ثمانمائة واربعون ميلا والكل دقيقة من ساعة اربعة عشر ميلا وهو اربعة فراسخ
وثلثا فرسخ وستة وخمسون الف ذراع والميل الواحد اربعة آلاف ذراع في تمام يوم وليلة يسيرا اي عشر
فنحن اذا نكون حصة الدقيقة الواحدة من الساعة من هذا السير جزءا من عشرين جزءا من ميل فلذلك اذا فاتتنا
احد السهمين الآخر جزءا من الف جزء واذا ثبت ذلك فلو كانت الارض متحركة على النحو المذكور لكان الطير اذا
طار ساعة واحدة وبعد عن موضعها الى نحو المغرب فراسخ ثمانية بمقدار زيادة ما طار واما نحو المشرق فان
وثمانين فراسخا متعرضا منه ما طار ولما كان ذلك باطلا اثبت ان استدارة الارض باطلة بما في مجرى الرحى اذا
اسرعت حركتها اذا رمى ما جاوره من الاجسام الرقيقة مع نفسها فلو كانت الارض متحركة على هذا الوجه لادارت
الهوائع نفسها فحيث انا لا نرى السحاب والرياح متحركة نحو المغرب واما القائلون بسكون الارض فمنهم من جعلها
غير متناهية من جانب السفل ويدل على فساده الدلالة المذكورة في تناهي الاجسام والرصد فانه دل على ان اول
الليل في نهاية العمارة بالمشرق هو آخر الليل في نهاية العمارة بالمغرب وهو اثنا عشر ومنهم من سلم كونها
متناهية ثم منهم من منع من ان يكون شكلها الكرة ومنهم من سلم ذلك وهو الاكثرون فريقان منهم من جعل حدبة الارض
فوق وسطحها اسفل على الماء والهواء من شان الثقيل اذا انبسط ان يستقر على الماء ومنهم من عكس الامر فيه

وهذا القول ان كان الكلام في فوق الجسم تحتا لا رفع الكلام في فوقيتها واما الاول فلو كونها
في الوسط منهم من جعل سبب سكونها جذب الفلك لها من جميع الجوانب فلزم وقوفها في الوسط ومنهم من جعل السبب
دفع الفلك لها من جميع الجوانب والاول باطل لان الاصغر الاقرب اسرع انجذابا فيلزم ان المدرة المرمية الى فوق
تنجذب الى الفلك والثاني باطل ايضا لان الكائن تحت تلك المدافعة كما يحسن بمدافعة الرياح القوية ولانه كان يجب
ان لا ثقل الى ناحية المغرب اسهل ولانه يلزم ان يكون حركة الثقيل النازل من الابعد اسرع منها عند الابتداء
لانها عند الابعد اقرب الى الفلك ومنهم من زعم ان النصف الاسفل من الارض صاعد والنصف الاعلى هابط فتمانعا
فثبتت في الوسط وهذا باطل لانها بسيطة ولان اقدام الواقفين على طرف العمارة بالمشرق محاذية لاقدام
الواقفين على طرف العمارة بالمغرب مع ان طبيعة الارض في هاتين الموضعين هابطة واما الذي اتفق عليه الحكماء
ان الارض بطبعها طالبة للمركز اي طالبة لان ينطبق مركز ثقلها على مركز العالم ومذهب جمهور المليين انها
فاعل مختار يسكنها بالاختيار وهذه الطريقة اسلم عن الشبهات ٣ بعد في حركات الاركان منهم من جعلها باسرها
ثقيلة طالبة للمركز لكنها متفاوتة في الثقل والاثقل اسبق ويعرض منه طفو الاقل ثقلا عليه وهو باطل
لان حركة النار على هذا الفرض تشبه الجسم كلما كان اعظم كانت حركته القسرية ابطأ فكان يجب ان يكون حركة
النار العظيمة ابطأ من حركة النار الصغيرة ومنهم من جعلها الطلب لجزء الكل ومنهم من جعلها طبيعية وتدعى انهما
عو في سبب رسوب بعض الاجسام وطفو بعضها كل جسم فاما ان يكون المساوي منه للماء في الحجم مساويا له في
الثقل او اثقل او اخف فان كان الاول فاذا القي شيء منه في الماء اخذ من المكان بقدر ما ياخذ ما يساويه في
الحجم من الماء بعينه لكن اي شيء لانه ليس اثقل من الماء ولا يطفو لانه ليس اخف منه بحيث ينطبق سطحه
الاعلى على السطح الاعلى من الماء وان كان الثاني او كان الثالث رسب في الماء بقدر ما لو اشتغل بالماء لكان
مساويا له في الثقل وبقي الباقي خارجا مثل الخشب الطافية على الماء عج في الدعائم زعم ان اصل هذه الاربعة هو
الاصل هذه الاربعة مشتركة في الجسمية ثم ليس لبعض هذه الكيفيات تقدم على البعض فليس جعل البعض اصلا

والباقي يعادلها في العكس لا سيما والحكما اتفقوا أن كل واحد منها ينقلب إلى الآخر ٦ في أن الأجزاء الأرضية لا بد أن
الترابية تنبت في الملاصق كالأجزاء المائية والهوائية لامتنع صلبة بالفعل وكل واحد من تلك الأجزاء متغاير
للآخر ممتاز عنه ولا شك أنه جسم قابل للقسمة الوهمية إلى غير النهاية لكنه قيل إنه لا يقبل القسمة الانفكاكية
البتة لأنها عن طبيعته الأولى الحاصلة للانقسامات بالفعل إلى غير النهاية ولا فرقه لأنها في الصغر بحيث لا يعمل
فيها شيء من الآلات التي تأخذها قابلة للقسمة الانفكاكية ٧ في أن الأرض البسيطة غير ملونة وإن كانت ملونة فلونها
أما الأول فلهم وقال الأرض البسيطة الخالصة شفافة لأن البسيط لا لون له فهو باطل لأن الأرض التي اها
إن لم تكن بسيطة لكن الغالب عليها الأرضية فكان يجب أن يكون الغالب عليها الشفافية كالماء الذي نراه والهواء الذي
نراه وهذه حجة امتناعه والذي يقال إن البسيط لا لون له فهو منقوض بالماء وتحقيقه أن كون المزاج علة اللون
لا ينافي حصوله من غير المزاج لاحتمال حصول الأحكام المتماثلة بالعلل المختلفة وأما الثاني فالمشهور أن لونها
الغبرة إذا جعلنا الغبرة لونا بسيطا أما إذا جعلناها مركبة فلونها السواد إذ لم يكن لون التراب على السواد
لاختلاط الأجزاء الهوائية به وذلك موجب للبياض كما في الزبد بموضع الشق من الزجاج والثلج ومنه وذلك
على أن لونها السواد لأن الحرارة تسود الرطب وتبيض اليابس والبرودة بالعكس ج مباحث الماء وهي سبعة أ في أن
شكله الكرة ذكر ذلك بما يخصه جا وجهين أحدهما أن البحر إذا ركب من جبل ظهرت له قلته أولا ثم أسفلها ثانيا مع أن البعد
بينه وبين القلل أكثر مما بينه وبين الأسفل وما ذاك إلا لأن حدبة الماء مانعة وللقائل أن يقول إنه لم يلزم أنه لا مانع
إلا الماء كيف وإن الجدار الذي بين أسفله وأعلاه لم يكن ونحن للشيء الموضوع أسفل ذلك الجدار كرؤيتنا للشيء
الموضوع في أعلاه فعرفنا بذلك أن هنا مانعا غير الماء كيف ثم نقول لم لا يجوز أن يكون ذلك المانع هو
الأبخرة المتصاعدة من الأرض التي يمنعها حصة متكاثفة مكدرة للهواء فلا جرم لا ينفذ البصر فيها فلا يرى حضيض
الجبل فأما قلته فإن الأبخرة الواصلة إليها قليلة فلا جرم رأيناها وأيضا فإن القوس الصغيرة والدائرة العظيمة
تكون في الحس كالخط المستقيم وإذا كان كذلك فمن المستبعد أن يكون تحدب القوس التي بين الناظر وحضيض الجبل

جميع البحر المحيط إذا كانت مائية مستا سفل الجبل ووسطه إذا أرسينا المال فوق نرى قطراته متشكلة
بشكل الكرة وإذا صببنا قطرات الماء على تراب لطيف جدا نرى تلك القطرات متشكلة بشكل الكرة ولأنه جسم
بسيط فجميع أجزائه مشتركة في طلب المركز والهرب عن المحيط ٢ في أن الماء محيط بالأرباع الثلاثة من الأرض وذلك
شيء يقال لاعتقادهم أن كليات العناصر لا بد أن تكون متعادلة الحجمية ولو لم يكن الماء محيطا بالأرباع الثلاثة الباقية
لكان أقل بكثير من كلية الأرض لكنا ما رأينا لهم في تقرير هذه المقدمة شبهة فضلا عن حجة ولعل هذه الأرباع الثلاثة يكون
في الأرباع الثلاثة عمارات كثيرة لكن ما وصلت إلينا أخبارهم لما بيننا وبينهم من البحار المغرقة والجبال الشاهقة
٣ في أن البحر هو الماء الكلي ولو لم يكن كذلك لكان ذلك الماء الكلي إما أن يكون في باطن الأرض فيلزم أن تكون كلية عنصر الماء
أصغر من كلية عنصر الأرض لكن لا تكون حاصلة في مكانها الطبيعي وكل ذلك بعيد ولأن ماء البحر لا يقصر عن ذلك الماء فلم
لا نجعل ماء البحر هو الأرض أو على ظاهرها هو البحر ع في أحوال البحر وهي خمس فلملوحة ماء البحر ليست لذاته
وإلا لكان كل ماء ملحا ولأنه إذا قطر عذب ولا لمخالطة الهوائية لأنها تزيل رقة وعذوبة بل لمخالطة أجزاء
أرضية مرة الطعم محترقة تعد العلة الغائية فيها أنه لولا الملوحة لحدث الوباء بسبب انتشار أجزاء عفنة ثقيلة ما
البحر الملوحة وكثرة أرضيته جـ اختصاص البحر بجانب دون جانب أمر غير واجب بل الحق أن البحر ينتقل امتداد
الأزمنة يضبط تواريخها الأعمار من جانب إلى جانب لكنه يستمد البحر من الأنهار والعيون ومياه السماء ثم
لا العيون ولا مياه السماء يجب أن تشابه أحوالها في بقاع واحدة فإن كثيرا من العيون تغور وكثيرا ما
تحط السماء ولا بد حينئذ من نضوب للأودية والأنهار ويعرض بسبب ذلك نضوب البحر هـ سبب حركة البحر
رياح تنبعث إما من قعره لعفونته في وجه الضيق فيضغط المكان أو من الجوانب إلى الوسط أو لاندفاع أودية
فيه موجبة وسبب المد والجزر في المشهور طلوع القمر وغروبه والتحقيق و في كيفية الماء
لا شك أن الماء إذا زالت القواسر عنه يرد إلى البرودة فعلى المشهور له أن يقل برد الأرض لأن الطين يستبرد فوق ما
يستبرد الماء وللقائل أن يقول العبرة ما كان في الحس أقوى كان في الحقيقة أقوى لأن نحوها الفلك أن المدارة

فالقوي يجوز أن النار الصرفة الحر واليبس أقوى منها في الحقيقة لأن المكسور بالصقل يشتعل [illegible] أقوى منها
البسيطة التفصيل لأن الماء اللطيف لشدة ينبسط على العضو يصل إلى عمق كل جزء منه ويلتصق به وأما الكثيف
فلكثافته لا يصل إلى عمق العضو ولا يلتصق به بل أثر عن سطحه فلا جرم كان تبريد الماء فوق تبريد الأرض وعن
الثاني من جعل برودة الأرض أقوى من برودة الماء احتج بأن الأرض أكثف من الماء والأكثف أبرد لأن الكثافة
من آثار البرودة ولأن الأرض أبعد عن وصول الحركة الفلكية من الماء فكانت أبرد وللقائل أن يعترض على الأول
بعد تسليم أن البرودة علة الكثافة لكن لا يلزم من ذلك أن لا تحصل الكثافة إلا للبارد لجواز تعليل الحكم المتساوي
بعلتين مختلفتين فيجوز أن تكون زيادة كثافة الأرض لا لزيادة برودتها بل لعلة أخرى وعلى الثاني لم لا يجوز أن
سبب كثافة الأرض برودتها بعدها عن الحركة الفلكية وقد أبطلناه ٥ في جمود الماء طبيعة الماء مقتضية
للبرد والبرد مناف للسخونة فطبيعة الماء مقتضية للجمود لكن الشمس إذا قربت من سمت الرأس سخنت تلك
الأراضي وسخن الهواء الملاصق لها فمنعا طبيعة الماء من اقتضاء الجمود وإذا بعدت عن سمت الرأس عادت الأرض
إلى مقتضى طباعها من البرد وبرد الهواء الملاصق للأرض فأعان بردها على تجميد الماء والتحقيق أن طبيعة الماء
وحدها مقتضية البرد المفضي إلى الجمود وأما السيلان فالأشبه أنه غير طبيعي بل قسري بسبب سخونة الأرض
والهواء إذ لا يلزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية لفعلين متضادين وهو محال ٦ في أن الماء طعم ولون
لو لم يكن له لون لما كان مرئيا ولما انعكس الشعاع عن القارورة المملوءة ماء ولا ينعكس عن القارورة المملوءة
هواء ولو لم ينعكس لما قامت مقام البلورة المدورة في الإحراق أما الطعم ففي محل التوقف لأنا لا ندري لم
احتجبا علينا عن الماء بالقوى اللامسة وبالقوة الذائقة ٧ مباحث الهواء والنار وثمانية أ في شكلهما
المشهور أنه الكرة للطريقة العامة من أن شكل البسيط الكري والذين جعلوا سخونة النار تابعة لحركة الفلك لزمهم
أن لا يجعلوها كرة لأن المواضع القريبة من القطب حركتها بطيئة والحركة البطيئة غير مسخنة فيكون هناك هواء غير
قوي السخونة فيلزم كون شكل النار والهواء هكذا



ب في أن الهواء حار رطب خلافا [illegible] الماء

لزم ترجيح أحد طرفي الممكن على الآخر لا لمرجح وهو محال لا يقال إنه إنما قصد إلى ذلك الفعل طلبا لحصول الكمال للغير وهذا
هو المرجح لأنا نقول تحصيل الكمال للغير وعدم تحصيله له إن كانا بالنسبة إليه على السواء بقي الحال كما كان وإن
ذلك ترجيح لأحد طرفي الممكن على الآخر لا لمرجح وإن كانا لا على السواء كان تحصيل الكمال للغير سببا لحصول الكمال له حينئذ
يعود المحال فثبت بطلان المعنى بكونه تعالى مريدا كونه عالما بما يصدر عنه مع كون ذلك الصادر خيرا غير مناف له وليس من شرط
المريد كونه بحيث يصح أن لا يريد [illegible] سبحانه لزم أن لا يريد ما علم أنه سيوجد بل ما علم أنه لا يوجد لأن إرادة
المحال والعالم به محال وثمرة ذلك الثواب والعوض عند القائلين بوجوبهما يفضي إما إلى الجهل أو الحاجة المحالين عليه
تعالى فيكون [illegible] لأن الحق حيث يستحيل لا يريد الشيء المعلوم لا تقدح في كونه مريدا ٥ أ
والكرامية عن أهل الكلام [illegible] بيان أن العالم يمكن ترجيح أحد مقدوريه على الآخر لا لمرجح كما في [illegible] فوائد أ [illegible] الشيء
[illegible] ويستحيل ذلك على [illegible] العالم [illegible]
[illegible] الكل العالم حاكم على ما سيأتي [illegible] تعالى [illegible]
الأفعال [illegible] حتى يكون [illegible] المقدور [illegible] قادر [illegible]
فلو كان [illegible] القادر لزم [illegible] القادر هو الذي لو شاء أن لا يفعل لم يفعل لكن ليس
من شرط صدق هذه القضية صدق قولنا إنه شاء أن لا يفعل وما فعل لأن صدق الشرطية لا يتوقف على صدق الجزئية
ولأن [illegible] دواعيه على الفعل فاعل للفعل لا لأنه شاء أن لا يفعل ولم يفعل فإن ذلك لا يصدق مع صدق
أنه شاء الفعل وفعل بل لأنه بحيث لو شاء أن لا يفعل لما فعل والباري سبحانه [illegible] استحالة [illegible] أن لا يفعل لأنه
صدق على أنه لو شاء أن لا يفعل لما فعل [illegible] الجواب عن النقض علمنا بما يحدث [illegible] ٣ في أنه يجب نظر
ب في عنايته [illegible] أنه تعالى لأنه كيف [illegible] نظام الوجود [illegible] الوجه [illegible] سبب [illegible] ذلك
[illegible] أن العلم [illegible] العناية [illegible] مختارا [illegible] الخلق على الوجه الأنفع لهم هو العناية ٤
[illegible] العلم بوجود الشيء حال وجوده

وبعلمه حال عرضه يستحيل ان يكون علمه [illegible] لان العلم تابع للمعلوم [illegible]

الذين [illegible] العلم بالماهيات [illegible]

فكان يستحيل ان يوجبها [illegible] حقيقته غير معلومة للعقول [illegible] تعالى انه الموجود الذي [illegible]

[illegible] الممكنات [illegible] المعلومات [illegible]

[illegible] تعريف [illegible] وقد عرفت في المنطق [illegible]

[illegible] حقيقته تعالى [illegible]

[illegible]

[illegible] ولما الثاني [illegible]

[illegible] حقيقية [illegible] اضافية [illegible] حقيقية [illegible]

[illegible] الثالث [illegible]

[illegible]

ووجوده ووجوبه بغير [illegible] علمه بذلك [illegible] واعلم ان الكلام [illegible]
ولا شيء من الامور العدمية بعلة للامور الوجودية [illegible] ان الممكنات [illegible] الوجود
والفلك وان حكمهما واحد ولو صح امكان [illegible] الفلك الاعظم لصح [illegible] التسلسل
بل صح امكانه لذلك [illegible] لماهيته ومتى كان اللازم للماهية علة الشيء كان [illegible] الدوام
بدوام ذلك اللازم [illegible] الفلك الاقصى وجوده معلول امكانه اللازم لماهيته [illegible]
واجب لذاته لا يمكن هذه [illegible] ان العقل الاول [illegible] المحال
وان كان وجوديا فاما ان يكون واجبا لذاته فيكون المفتقر لذاته الى الممكن لذاته واجبا لذاته هذا خلف واما
ان يكون ممكنا فاما ان لا يكون له علة فحينئذ يكون الممكن لذاته غنيا [illegible]
اثبات الصانع وان كانت له علة [illegible] ماهية الممكن [illegible] علة [illegible]
والا تعذر علينا اثبات وجود الواجب او واجب الوجود فقد صدر عنه وجود [illegible] الوجود
امكانه فقد صدر عنه اكثر من الواحد وهو باطل [illegible] من المقالة [illegible] العقل الاول
وامكانه علة لعقل آخر وفلك بل عقله لوجوبه وعقله لامكانه علة [illegible] علة
لامكانه ووجوده [illegible] نفس امكانه ووجوده فقد [illegible] علة
والكلام فيه كالكلام في الاول [illegible] الفلك [illegible] الهيولى والصورة الجسمية الصورة
الفلكية والنفس الجسمانية والنفس الناطقة والعقل المفارق والجسم الفلكي [illegible] الاعراض [illegible]
انواع [illegible] كل والاين والمتى [illegible] فلذا اسندنا [illegible] او ثلث او اربع فقد
اسندنا الى الجهة الواحدة اكثر من الواحد وهو محال [illegible] العقل الفعال مع بساطته علة [illegible] الحوادث التي
في هذا العالم على اختلاف اجناسها وانواعها والجواب [illegible] الا ان تقولوا [illegible] وهو
[illegible] ان الوجود يختلف باختلاف المستعدات واذا جاز ذلك [illegible] فلم لا تقولوا [illegible]

وهو الوجود [illegible] الماهيات [illegible] الافلاك [illegible] حركاتها اسباب الاختلاف
[illegible] المواد العنصرية [illegible] الجسمانية [illegible] الاتفاقات [illegible]
[illegible] كلام خطابي [illegible] العقل [illegible] الجسم [illegible] العقل ممكنا لذاته وواجبا بغيره
[illegible] ماهيته كان الصادر الاول مركبا [illegible] التركيب بل جعل ذلك [illegible] السلوب والاضافات
[illegible] الكثرة [illegible] العلولات الكثيرة وهو حاصل في العلة الاولى [illegible] العلة الاولى [illegible]
للكثرة [illegible] البسائط [illegible] ذلك [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الجنس [illegible] من الجنس والفصل [illegible]
[illegible] العقل الاول [illegible] امكان العقل ووجوده [illegible] الفلك وعقل [illegible]
[illegible] العقل الاول علة لعقل وفلك [illegible] لعقل واحد وذلك
العقل علة لعقل آخر الى ان يصل الى الالف او اقل او اكثر ثم [illegible] امكان كل العقل ووجوده فلك وعقل
[illegible] بحسب عدد الكل [illegible]
[illegible] العقل الاخير واما الصور فلا يجوز ان يكون صدورها عن العقل [illegible]
كانت [illegible] شروطا [illegible] لها اول [illegible]
[illegible] في الاستعداد لا يحصل الا [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الاستعداد [illegible] المستعدة هذا هو الحق [illegible]
على [illegible] واعلم ان الكلام في ابطال هذه القاعدة [illegible] العلل والحركات [illegible]
بالمختار [illegible] ذلك لا حاجة الى هذه الوجوه واما القائل بالموجب [illegible] في هذا النظام
الا ان [illegible] الواحد لا يصدر عنه الا الواحد [illegible] هذه الوجوه الدالة على
[illegible] الاول [illegible] هذا [illegible] الباطل [illegible] الممكنات [illegible] اما الرابعة

ومنتهما صادر عن الباري تعالى واما الحادثة في اضافاتها ... عن الباري سبحانه ... الفلك ...
المواد العنصرية ... في حدوث العالم المحدث المشهور وعلى حدوثه الاجسام ان كل جسم لا يخلو عن الحوادث
وكل ما لا يخلو عن الحوادث ... فالاجسام حادثة ... لان الاجسام لا تخلو عن الاجتماع والافتراق وهما
حادثان اما الاول فبديهي لان كل متحيز فلا بد ان يكون مماسا لاخر او غير مماس ... واما الثاني فلان الاجتماع
والافتراق يصح عليهما العدم وكل ما صح عليه العدم استحال ان يكون قديما بيان الاول ان اجتماع الجسم مع
كان واجبا لكان ذلك الوجوب اما للذات الجسم او لحال فيه او لمحله او لما ليس حالا فيه ولا محلا له وتبطل هذه الاقسام
بما ذكرنا في باب اثبات الصانع فيجيء لي ... واما الثاني فلان القديم لا يصح عليه العدم لان القديم لو كان
واجب الذات استحال عدمه وان كان ممكن الذات فالمؤثر فيه اما ان يكون موجبا او مختارا والقسم الثاني ... فان
كان لا يتوقف تاثيره على شرط او يتوقف لكن ذلك الشرط قديم لزم ان لا يعدم الا بعدم ... العلة او ذلك الشرط
القديم ... الكلام في عدمهما كالكلام في الاول ولما كان يتوقف تاثيره على شرط حادث فاما ان
كان حادث معين ... وهو محال لاستحالة ان يكون السابق مشروطا بالمسبوق او على حوادث لا بداية لها وهو محال
... وان كان مختارا فكل ما هو فعل فاعل مختار فهو محدث فثبت ان كل ما صح عليه العدم محدث
كل جسم فانه لا يخلو عن الحوادث وقد دللنا في باب ... على استحالة حوادث لا اول لها وما لا يخلو عما له اول
يجب ان يكون له اول فللجسم اول وهو المطلوب واما التمسك ... فقد احتجوا ... الموثر في العالم
ازلي لكان العالم ازليا لكن ... المقدم حق فالتالي مثله والكلام في الشرطية نفيا واثباتا قد مر في باب العلة
كل محدث مسبوق بمادة ... في باب الامكان والمادة لا تنفك عن الجسمية على ما مر في باب الهيولى
فالجسم ازلي والكلام عليهما تقدم ... في باب تقدم الزمان على ... فقد ثم ...
متعلق الحركة ... والكلام في قدم الزمان ... لو لا الحركة ... على الا...
في باب الحركة فهذه هي عمدة الشبهة الفلسفية في مسألة القدم والله ... هذه المسألة ... النهاية

بيان ان افعال العباد بقضاء الله تعالى ... لانها اما ان تكون صالحة للضدين او لا تكون والثاني هو القول بالجبر
والاول ... لا يترجح احد ... على الاخر الا لمرجح ... والثاني ينفي ترجح
احد طرفي الممكن على الاخر لا لمرجح والاول لا يخلو اما ان يكون ذلك المرجح صادرا عن العبد بعد ان قيل ... الذي ...
او عن الله ... وحينئذ لا يخلو اما ان يكون صدور الفعل عند حصول المرجح واجبا او لا يكون والثاني محال
والا لكان ... عن ... فلم ينته الى حد الوجوب وقد ابطلناه والاول هو الجبر ... اذا كان ... الفعل عند حصول
... المرجح واجبا وكان حصول المرجح من قبل الله سبحانه فالله تعالى هو فاعل ذلك المرجح بحيث صدور ذلك
الفعل من العبد ... لم يحصل استحال صدوره عنه ولا معنى للجبر الا ذلك ... اذا كان الامر كذلك فما
الفائدة في الثواب والعقاب والامر والنهي ولانا نجد من انفسنا انا ان شئنا الفعل فعلنا وان شئنا الترك
... ذلك لانا نجد ... ان ذلك الثواب والعقاب والمدح والذم ... غير خارج عن القدر
... او لما ... انه لو حصلت مشية الترك بدلا عن مشية الفعل لكان الحاصل هو الترك لا الفعل
لكن الكلام في انه مع حصول مشية الترك يستحيل حصول الفعل والامر كذلك فانا نجد من انفسنا انا ... ما يريد
الترك ... لا يمكننا مع ذلك ارادة الفعل ... كيفية دخول الشر في القضاء الالهي وبيان ان
... هذا الباب على ان الخير وجود والشر عدم على ما ... في باب الوجود ... لكن
هذا ... لانا ... بالشر عدم ما من شانه ان يكون كان عدميا لكان ... الالم وما يوجب
... وجود ... فانه لا نزاع في ان الالم كيفية وجودية وانا ... الكتب ... بالشر الالم وما يكون
طريقا اليه ثم انهم ... على ذلك الاصل ... ان ... خيرا محضا او شرا محضا او خيرا ... راجحا
... واما الخير المحض فهو الذي لا يصح العدم عليه ولا على شيء من صفاته وهو الموجود الواجب
لذاته ... وجوده واما الشر المحض فهو محال لانه من حيث هو موجود لا يكون شرا
... الذي يكون خيرا من جهة ... فهو على ثلاثة اقسام لانهما اما ان يكونا على التساوي او يكون الخير

لاجل

غالبا او الشر لما الذي يكون الخير غالبا فيه فيجب وجوده لان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل شر كثير ولما

استقرينا احوال ما سوى الله سبحانه من الموجودات وجدنا الخير غالبا فيها اما الجواهر المفارقة من العقول و

النفوس فلا شك ان الخير غالب فيها والاجسام والافلاك كذلك لكونها مبرأة عما عرض لعالم العناصر و

والانتظام والتغير الجوهري والكيفيات المتغيرة واما العناصر فالخير غالب فيها ايضا لان الموقف وان كان شرا

لكل الصحة اكثر والالم وان كان كثيرا لكن اللذة اكثر فان قيل فهلا ابرأ الخير عن الشر بالكلية لانه مما ينقضه

فانه متى ظهرت النار طبيعتها في المانع لزم ان يكون محرقة لعضو الحيوان فيكون ذلك شرا واذا ما

نفيه لم يلزم منه عدم القدرة على العجز هذا ملخص ما قالوه والعاقل لا يتوهم ان هذا البحث ساقط عن الاشعرية

لانه تعالى عندهم موجب بارادته فاعل بالاختيار وللقول ان لم يقل الشر دون الخير انما هو مخير على المختار

بين الفعل والترك على الموجب لا من حيث انه لا كما بيناه ان المراد من الاثبات الالم وانه يريد البارى سبحانه وانه

لانه لا بد فيه بيان نفي الشر عنه من اقامة الدلالة على استحالة الالم عليه وانهم ما ذكروه من الدلالة وانهم

فيه بالطامات واما اجرام الافلاك فلما علم امتناع العدم والتغير عليها ولهذا كان ذلك الخير فيها تاما

على التغير الذي حصناه لو ثبت انها لا تخلو عن الالام وانهم ما اقاموا الحجة على اصالة الالم منه في الخبر

للعدم والتغير ذاتها وصفاتها التي لا تكون فاسدة للالام ابدا واما العناصر فلا نعلم ان الخير غالب

فيها لان الحجة على هذا الاصطلاح عبارة عن اللذة ولا نعلم ان الغالب على عالم الكون والفساد اللذة فان من

الناس من نفى اللذة اصلا وزعم انه لا معنى لها الا زوال الالم ومع هذا التقدير فلا حاصل الا الالم او دفعه

ثم لو الالم الذي هو الخير والدافع عنه لا يكون خيرا ان بعضهم احتمال حتى بعد صعود الثبت

اللذة فيها وعدم الالم وتلك الصورة ان كان فيها للاحتمال مجال ولكن يعقد سواها على صحتها

معها نادرة وحينئذ لا يتقرر ان الخير هو الغالب بل الغالب اما الالم او دفعه واما اللذة فنادرة حينئذ

تنقلب الحجة التي ذكروها عليهم ان الغالب هو الشر وان لم يكن غالبا لا اكثر مساويا وحينئذ الكلام كذلك

كان ابتداء لخلق اماسفها اوعبثا و قوله ان تجريد الخير عن الشر

غير ممكن قلنا هذا بناء على نفي القادر المختار والا فهو قادر

على ان يجعل الجسم اذا احتيج الى الانتفاع به حارا واذا صار

بحيث يتاذى به غير حار واعلم ان الخلاص عن هذه

الشبهات ليس الا باحد القولين اما القول بالموجب

وحينئذ يسقط هذا البحث واما القول بالمختار مع القول

بنفي الحسن والقبح وانه تعالى لا يسأل عما يفعل وهو

الحق المبين والدين المتين ولكن هذا اخر كلامنا في هذه

المسئلة وبه تم الكتاب والحمد لله رب العالمين

والصلوة على خير خلقه محمد واله

وعترته الطاهرين

اجمعين

م